



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء التاسع عشر

خاتم - خليطان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

( سورة التوبة آية ١٢٢ )

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

( لسانه البخاري ومسلم )

للمشورة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

طباعة ذات السلسلة الكويت

حقوق الطبع محفوظة للمؤسسة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت

## خاص

التعريف :

١ - الخاص في اللغة: من حص الشيء بحصه  
فخصوصا فهو خاص من باب فعلا: ضد عم،  
واختص مثلا، وخاصة خلاف العامة.<sup>(١)</sup>  
وفي اصطلاح الأصوليين: هو ما وضع لواحد  
منعز أو كثير محصور، سواء أكان الواحد باعتبار  
الشخص كزيد، أو باعتبار النوع كرجل  
وفرس.<sup>(٢)</sup>

اللفاظ ذات الصلة:

المعام:

٢ - العام في اللغة: الأمر لشامل المتعدد، سواء  
أكان الأمر لفظا أم غير لفظ؛ يقال عمهم أجمع أو  
المصر إذا شملهم وأحاط بهم.  
وفي الاصطلاح: هو اللفظ المستغرق لجميع  
ما يصلح لما يوضع واحد من غير محصر.<sup>(٣)</sup>

(١) المعاص، ص ١٦٤.

(٢) إرشاد العقول ص ٣٧، وتيسير التحرير ١٦٤/١، ونظير  
التوضيح ٢٢/١، والبحر المحيط للزركلي ٢٤٠/٢ ط  
الوفا.

(٣) شرح التداعي ٤٦/٢، إرشاد العقول ص ١٠٤، ونظير  
المحيط ٥٠/٢، ونظر التفيح والتوضيح ٣٢/١.

## خاتم

نظر تحم.

## خادم

انظر خدمة.

## مخرج

انظر مخرج.

## مخرجي

انظر فرق.

الحكم الاجمالي:

٣ - إذا ورد في النص لفظ خاص ثبت الحكم لمقتوله مالم يعم دليل على تأويله وإرادة معنى آخر منه<sup>(١)</sup>

وإن تعارض الخاص مع العام بأن دل كل منهما على خلاف ما يدل عليه الآخر، ذهب الشافعية إلى أن الخاص يخصص العام سواء علم أن الخاص متأخر عن العام، ثم تنازعا، أم علم تأخره عن الخاص، أم جهل التاريخ<sup>(٢)</sup> وقال الحنفية: إن تأخر الخاص نسخ من العام يقدر ما يدل عليه وإن تأخر العام نسخ الخاص، وإن جهل انتقد بمجب التوقف. إلا أن يرجع أحدهما على الآخر بمرجح<sup>(٣)</sup> والتفصيل في الملحق الأصولي للموسوعة.

الأجبر الخاص:

٤ - هو من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً بالتخصيص. كأن استأجر لخدمة، أو خياطة، يوماً أو أسبوعاً ونحوه<sup>(٤)</sup> ويجب على الأجبر الخاص أن يقوم بالعمل في الوقت المحدد كله.

مؤدى زمن التطهر للصلوات الخمس، وزمن فعلها بسننها المؤكدة، وصلاة جمعة، وعيد، فهي مستثناة شرعاً، ولا ينقص من الأجرة، ولا يصلي التوافل، فإن صلاها نقص من أجرته<sup>(٥)</sup> ولا يلزم المستأجر أن يمكن الأجير الخاص من الذهاب إلى المسجد للجماعة، إن كان المسجد بعيداً، وإن كان قريباً فيه احتمال، إلا أن يكون الأهم من يطيل الصلاة، فلا يلزمه قطعاً<sup>(٦)</sup>

وقال المجد من الحنفية: ظاهر النص يمنع من شهود الجماعة إلا بشرط في العقد أو إذناً<sup>(٧)</sup> وسبب اليهود، ويوم الأحد للتصاري مستثنى منه كذلك شرعاً، وقال الزركشي: هل ينحق بذلك بغية أعيادهم؟ فقال: فيه نظر، لاسيما التي تنوم إيماناً، والأقرب المنع، لعدم اشتراكها في عرف المسلمين وجهل الناس لها، وتقصير الزمي في عدم اشتراطه في العقد<sup>(٨)</sup>

ولا يجوز للأجير الخاص أن يعمل لغير مستأجره، فإن عمل لغيره فأنصره بذلك فلتستأجر على الأجير ما فوته عليه من منفعة<sup>(٩)</sup> والتفصيل في مصطلح: (إجارة).

(١) ابن عابدين ٤١/٥، مطالب ألبي النهي ٦٧٨/٣، مرقاة المفاتيح ٢٩٠/٥، أسنى المطلب ٤٣٦/٢  
(٢) أسنى المطلب ٤١٠/٢  
(٣) مطالب ألبي النهي ٦٧٤/٣  
(٤) أسنى المطلب ٤٣٦/٢  
(٥) ابن عابدين ٤١/٥، مطالب ألبي النهي ٦٧٤/٢

(٦) نيسب التحرير في أصول الفقه ٣٧٠/١  
(٧) الإيجاز في شرح المباهج ١٦٨/٢ حاشية الطارح ص ١١٨  
(٨) المصدر السابق، نيسب التحرير ٣٧٥/١ - ٣٧٦  
(٩) المصنف في فقهنا ١ - ٢/٢ - ١ - ٣  
(١٠) ابن عابدين ٤٣/٥، مطالب ألبي النهي ٦٧٨/٣ - ٦٧٩

## الطريق الخاص:

٥ - الطريق الخاص هو الممر غير النافذ المحصور بدور قوم محصورين، وهذا في الغالب عقد قال ابن عابدين: المراد بالطريق غير النافذ المملوك، وليس ذلك (أي كونه غير نافذ) لعله الملك فقد يتنقذ الطريق وهو مملوك، وقد يسد منفذه هو للعامة لكن ذلك (أي عدم التنفذة) دليل على الملك غالباً، فأقيم مقامه ووجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه.

وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز لغير أهله - وهم من نقذ باب داره إليه - أن يحدث فيه شيئاً يغير إذنهم، وليس لأحد منهم أن يشرح إليه جناحه أو أن يبني دكة إلا بلؤذن الآخرين<sup>(١)</sup> ويفصل الفقهاء أحكام الطريق الخاص في: باب الصلح، وأحكام الجوار، وباب الشركة عند المالكية فقط، ويذكره الشافعية في فصل الحقوق المشتركة من باب الصلح، وينظر مصطلح: (طريق).

## المال الخاص:

٦ - المال الخاص هو المال الذي يملكه شخص معين، أو أشخاص محصورون، ومن أحكامه: جواز التصرف فيه بأصالة أو بوكالة أو بولاية،

(١) ابن عابدين ٢٨٠/٥، ٢٨١/٢، ٣١٠/٢، ٣١١/٢، ٣١٢/٢.

بإية الحاج ٣٩٣/٤ ومابعد، الإتصاف ٢٥٤/٥ ومابعد، جواهر الأكليل ١٢٣/٢ ومابعد.

ويقطع سارقه بشروطه، ويقابله المال العام: كبيت مال المسلمين، والموقوف على المسلمين عامة، وكل ما كان نفعه للمسلمين عامة. حيث لا قطع فيه عند الجمهور<sup>(١)</sup> ويذكره الفقهاء: في باب البيع، والرهن، والإجارة، وفي جميع أبواب المعاملات، وفي باب السرقة.



(١) الزيلعي ٦١٨/٣، دفع المظفر ١٣٨/٥، والدروري ١٣٨/٤، وكلاهما ١٣٨/٤، والمغني لابن لقمان ٣٧٧/٨.

## حال

التعريف:

١ - الحال في اللغة: أخو الأم وإن علت، وجمعه أحوال، وأخت الأم خالة، واجمع حالات، يقال: أتول الرجل، فهو غول، أي كرم الأحوال، ويقال أيضاً: أتول بالبناء، ثم مجهول<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

العم:

٢ - العم في اللغة أخو الأب، أو أخو الجد، وإن علا، وجمعه أعمام والمصدر عمومة، يقال: أعم الرجل، إذا كرم أعمامه، يستعمل مبنيًا للفاعل وتثنية المفعول<sup>(٢)</sup>

نورث الحال:

٣ - الحال من ذوي الأرحام، باتفاق الفقهاء، وذو الرحم، هو كل قريب ليس بذوي فرض، ولا عصب.

(١) فاج للفرس صفة: (غول)، وتفسير الرقي ٢٩/١٠

(٢) المنهاج للفرس ص ٨٤ (عم)

وقد اختلف الفقهاء في نورث الحال كسائر ذوي الأرحام، فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الحال يورث عند فقد العصب وذوي الفرض غير الزوجين، فيأخذ المنفرد من ذوي الأرحام جميع المال، بالقربة إذا لم يوجد عصب، ولا ذو فرض مطلقاً، ويأخذ ما بقي بعد فرض أحد الزوجين، إن وجد لعدم الرد عليها<sup>(١)</sup>

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> أي أخص بالتوارث في حكم الله تعالى، ولحديث: «الحال وارث من لا وارث له»<sup>(٣)</sup> وقالوا: روي هذا القول عن جمع من الصحابة، منهم: عمر، وعلي، وأبو عبيدة بن الجراح وغيرهم.

والأصل عند المالكية والشافعية: أن الحال لا يرث كسائر ذوي الأرحام، بل يكون المال لبيت المال<sup>(٤)</sup> وقالوا: إن النبي ﷺ لما نزلت آيات الموارث: قال<sup>(٥)</sup>: «إن الله أعطى كل ذي حق

(١) الاختيار لتصيل الفقار ١٠٥/٥، ابن علقين ٥٠٢/٥، المعنى لا يرثه ٣٣٦/٦

(٢) سورة الأنفال ٧٥/١

(٣) حديث: «الحال وارث من لا وارث له» أخرجه الترمذي (٢٦١/٢) في إسناده من حديث حمزة المصطنع، وقال: «حسن صحيح».

(٤) شرح هرقاني ٢١٢/٨، أسنى المطالب ٦/٢

(٥) حديث: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه» أخرجه أبو داود (٨٢٦/٢)، تحقيق عزت حبيب دهاش -



فقد العصبية وفقد ذي الرحم الأقرب منه، وأنه  
يغدم على السلطان في الولاية عليها<sup>(١)</sup>

#### نفقة الخالد:

٥ - اختلف الفقهاء في وجوب نفقة الخالد.  
فذهب الشافعية، والمالكية والحنابلة إلى أن  
الخال لا يجب له نفقة<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية: يجب نفقة الخالد تكفل دي رحم  
عزم. وكذلك الحكم في إتفاق الخالد على ولد  
أخته<sup>(٣)</sup>

#### حضانة الخالد:

٦ - جمهور الفقهاء على أن لا حضانة للخال، لأنه  
ليس عرماً وارثاً عند بعضهم، وليس عصبية عند  
آخرين.

ومقابل الأصح عند الشافعية والوجه المقدم  
للمقابل أن الخالد له حق الحضانة. والمتعصبين  
في: (حضانة)<sup>(٤)</sup>

#### تحريم نكاح الخالد:

٧ - الخالد قريب عزم، ولا يجوز له نكاح ابنة أخته

حظه، وليس في الآيات ذكر للخال، واستدلوا  
أيضاً بخبر: أن رسول الله ﷺ ركب إلى قباء  
يستخبر الله في ميراث العمة، والخال، فأنزل عليه  
لا ميراث لهذا<sup>(٥)</sup> وقالوا: ولأنه لو كان وارثاً بالقرينة،  
لقدم على المفق، لأن القرينة مقدمة على الإرث  
بالولاء. ولكن المتأخرين من فقهاء المذهب  
أفتوا بأنه إذا لم ينظم أمر بيت المال، والباقي من  
الخال عن أهل القرص غير الزوجين إرثاً، فزاد  
فقدوا صرفاً لشوي الأرحام<sup>(٦)</sup> والتفصيل في  
(إرث ص ١٥).

#### ولاية الخالد على الصغيرة:

٨ - اختلف الفقهاء في ولاية الخالد على الصغيرة  
بالتزويج:

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه ليس للخال  
ولاية التزويج على الصغيرة، لأنه ليس عصبية، فهو  
نسبه بالأجنبي<sup>(٧)</sup>

والتفصيل في مصطلح: (ولاية).

وقال الحنفية: إن الخالد يزوج الصغيرة عند

١ - من حديث أبي أمامة وحسنه ابن حبان في التلخيص

٢٦/٣١ - ط شركة الطباعة الهندية

٣ - ابن رسول الله ﷺ وكبه إلى لقاء يستخبر الله أمره

أبو داود في الترمذي (ص ٢٦٣ - ط الرسالة) من حديث

عطاء بن يسار مرسل

٤ - المصادر السابقة

٥ - طبري ٢٢٤/٢، كتاب الضاع ٥٢/٥

١ - ابن عديم ٢١٢/٢

٢ - حاشية محمدوي ١٢٢/٢، التوجيه ١١١/٢، بداية المحتاج

١١٨/٧، المحي ٥١٦/٧

٣ - البدائع ٢٠١/١، ابن عديم ٢١٢/١، فتح القم ٢٥٠/٢

٤ - مدائع المحتاج ١٢٢/٢، حاشية الطنوي ١٢١/٢، بداية

المحتاج ٢٢٨/٧، انتهى ١١٢/٢، كتاب ضاع ٢٢٩/٥



ميراث الخاتمة:

٣ - الخاتمة بالنسب من ذوي الأرحام باتفاق الفقهاء، وتورثهم محل خلاف بين الفقهاء.

فقال الشافعية والمالكية في أصل المنعين: إن ذوي الأرحام لا يرثون<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية والحنابلة: إلى أن ذوي الأرحام يرثون عند فقد العصبة، وذوي الفروض غير الزوجين<sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح: (إرث) و(خان).

حق الخصانة للخاتمة:

٤ - الخاتمة من لمن حق الخصانة، أما ترقيتهم في الخصانة فيرجع فيه إلى مصطلح: (حضانة).

نفقة الخاتمة:

٥ - لا تجب النفقة للخاتمة عند جمهور الفقهاء، وقال الحنفية: تجب النفقة للخاتمة بالنسب ككل ذي رحم محرم.

وتفصيل ذلك في مصطلحي: (خال، ونفقة)، أما الخاتمة بالرضاع: فليس لها حق الخصانة، ولا النفقة باتفاق الفقهاء.

وتفصيل ذلك في المصطلحات: ر: (نفقة، رضاع، حضانة).

## خَبَث

التعريف:

١ - الخَبَث في اللغة هو كل ما يكره رداءة ونجاسة عسوسا كان أو معقولا، ويتناول من الاعتقاد الكفر، ومن القول: الكذب، ومن الفعل القبيح<sup>(١)</sup> قال ابن الأعرابي: اخْبَث في كلام العرب: المكروه، فإن كان من الكلام فهو الستم، وإن كان من المثل: فهو الكفر. وإن كان من الطعام: فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو النضار، والخَبَث في المعادن مانفاه الكبر عما لا خير فيه<sup>(٢)</sup>

وفي اصطلاح الفقهاء: هو عين النجاسة<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الرجس:

٢ - الرجس: هو النتن والغدر، قال العاربي: كل

(١) التخليد في المائدة

(٢) المجموع لاسودى ٢/٢٠٤، وبين اللغة، وفصاد العرب المحيط، مادة (خبث)

(٣) حاشية الدسوقي ٢٣/٦، شرح الزدلقري ٥/١

• البحاري (الفتح ٢٥٢/٥ - ط السليبي) وسلم

(١٠٧٩/٢ - ط الحلبي) من حديث عبدالله بن عباس

(١) لسي للطبيب ٦/٣، وشرح الزدلقري ٦١٣/٨

(٢) ابن حنبلين ٥٠٤/٥، والفي ٢٢٩/٦

أما إزالة الخبث ليريد لصلاة، فقد ذهب الخنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه شرط لصحة الصلاة إلا ما كان معفو عنه<sup>(١)</sup> ر: (شروط الصلاة).

وللمالكية في حكم إزالة النجاسات عن ثوب المصلي، وبدنه ومكانه، قولان مشهوران: أحدهما أن إزالة الخبث عما ذكر سنة من سنن الصلاة عن كل حال، سواء ذكرها أم لم يذكرها، وسواء قدر على إزالتها أم لم يقدر، والقول الثاني: إنها ونجبة إذا كان ذكرها وجودها، وقدر على إزالتها بوجود ماء مطلق يزيلها بماء وجود ثوب طاهر، أو القدرة على الانتقال من المكان الذي فيه الخبث إلى مكان طاهر.

و قال الخطاب: إن اعتمد في المذهب أن من صلى مانجسة متعمدا عالما بحكمها أو جاهلا وهو قادر على إزالتها بعيد صلاته أبدا، ومن صلى بها ناسيا لها، أو غير عالم بها، أو عاجزا عن إزالتها بعيد في الوقت على قول من قال إنها سنة، وقول من قال: إنها واجبة مع الذكر والقدرة<sup>(٢)</sup>.

شيء يستغنى فهو رجس، وقيل الرجس: النجس.

قال الأزهري: الرجس هو النجس القذر الخارج من بدن الإنسان، وعلى هذا فقد يكون الرجس، والقدرة، والنجاسة بمعنى، وقد يكون الرجس، والقذر بمعنى غير النجاسة.

وقال النفاذ: الرجس النجس<sup>(٣)</sup> ومثل فرجس: الركنس والرجز.

ب - القدس :

٣ - القدس (يفتحين) التوسخ. يقال: قدس الثوب أي توسخ، وأيضا قدس، ودنسه غيره<sup>(٤)</sup>.

الحكم الإجمالي:

٤ - اتفق الفقهاء على أن إزالة الخبث مأثور بها في الشرع، واختلفوا هل ذلك على الوجوب، أو على الندب؟

صرح بعض الفقهاء بوجوب إزالة الخبث مطلقا، وأكثر الفقهاء على جواز ليس الثوب النجس في خارج الصلاة، وكرهه بعضهم. واستدل القائلون بالوجوب بقوله تعالى: ﴿وَنُفِثَ بِكُمْ طُيُورٌ﴾<sup>(٥)</sup> ويحدث موكنا الآخر لا يستنزه من البول<sup>(٦)</sup>.

١ - أخرجه مسلم (٣٦١/١) - ط المصلي من حديث عبد الله بن عباس.

(٢) حاشية ابن عابدين (٣٦٨/١) - ٣٦٩، طبع امرأتى (٢٨٣/١) للهيوطي، (١٨٠/١) كتاب الصلوة (٣٦٨/١) كشف القناع (٢٨٨/١).

(٣) سوانح الحليل (١٢٠/١) وسامعة، وأثره (٣٨/١) ٣٩.

(٤) المصباح المنير (رجس).

(٥) غزاه الصالح، نظير (٤٣/١) - ١٠٨، الأخير (٣٢/١).

(٦) سورة البقرة (٤١).

(٧) حديث: «وكان الآخر لا يستنزه من البول».

ر: التفصيل في شروط الصلاة وما قبله:  
(التجاسة).

٥ - أما أنواع الخبر فإلى العلماء اتفقوا من أعيانه على أربعة: مئة الخيولان ذي الدم الذي ليس بمأق، ولحم الخنزير مطلقا، والدم السفوح، ويول ابن آدم ووجيعه، واختلفوا في غير ذلك. وللتفصيل يرجع إلى مصطلح: (تجاسة).

## خبر

التعريف:

١ - الخبر لغة: اسم لما ينقل ويتحدث به، وجمعه أخبار، واستخبره: سألته عن الخبر وطلب أن يخبره، والخبر، العالم بكنهه الخبر، وخبرت الأمر أي علمته<sup>(١)</sup> والخبر من أسياء الله تعالى معناه: العالم بكنهه النبي، المطلع على حقيقته<sup>(٢)</sup>.

أما عند علماء الحديث فقد قال ابن حجر المصنف: الخبر عند علماء الفن (مصطلح الحديث) مرادف للحديث، فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف، والمقطوع، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن لم قيل أن يشتغل بالسنة حديث، وبالتواريخ وبحوا أخباري، وقيل بينهما عموم وعصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس، وقيل: لا يطلق



(١) لسان العرب، والمصباح الخبير مادة: (عمر)، والمصنف

للقرطبي ١/١٣٢، كشف الأسرار ٢/٦٨٠، أصول الشافعي

١/٦٧٠، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢، الثبوت في التفرقة

للزركشي ١/١٢٧

(٢) شأن الدعاء للمصطفى ٦٣

النسب:

٣ - نسابة الخير، وقال الراغب النسابة خير ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو عنة غن، ولا يقال للخير في الأصل نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء، وحق الخير الذي يقال فيه نبأ أن يعرف عن الكذب كالنور، وخير الله وخير رسول الله ﷺ، ويتضمن النبأ معنى الخير يقال أنبأه بكذا، ولخصه معنى أعلم، قيل: ثباته كذا، وجمعه أنباء، ويقال: إن فلان نبأ: أي خبير، واستقماً نبأً سم عنه<sup>(١)</sup>.

والمعنى: أخبر عن الله والجمع أنباء.  
ويقال: نبأ الكذاب إذا ادعى النبوة.

تقسيم الخبر:

٤ - الخبر إما أن يكون عن خاص أو عام. فالخبر عن خاص منحصراً في ثلاثة: الإقرار، والبيعة، والدعوى. لأنه إن كان حق على الخبر فهو الإقرار، أو عن غيره فهو الدعوى، أو لعنه فهو الشهادة وضبطها العرب عبد السلام بحدائق آخر، وهو أن تقول إن كان ضاراً لعنه فهو الإقرار، وإن لم يكن ضاراً به، وإنما أن يكون ناعماً له أو لا، والأول هو الدعوى، والثاني الشهادة.

والخبر عن عام هو أن يكون الخبر عنه عام، لا

حديث على غير المرفوع إلا بشرط التمسك، وقد ذكر النووي أن الحديث مسنون المرفوع والموقوف بالأثر، وثقها خراسان بسنن الوقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر<sup>(٢)</sup> وتفصيله في علوم الحديث، وفي الملحق لأصولي.

الألفاظ ذات الصلة:

الأثر:

١ - الأثر لغة بتحريك الهمزة ملحق من الشيء أو هو الخبر، وجمع آثار، وحديث مأثور: أي منقول بحرف الناس به بعضهم بعضاً أي يتخلل خيف عن سلف<sup>(٣)</sup>.

وعند الفقهاء والأصوليين يطلق الأثر عن بقية الشيء، كآثر النجاسة، وعلى الحديث مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً، وبعض الفقهاء ينصرونه على الموقوف، وقد يطلق عندهم على ما يرتب على التصرف، فيقولون: أثر العقد، وأثر الفسخ، وأثر النكاح، وبوجه<sup>(٤)</sup>.

وبذلك يتبين أن الأثر أعم في إطلاقه من الخبر.

(١) نصيب الرازي ص ٦

(٢) لسان العرب والمصباح المنير وغريب المصنفين

مادة الأثر

(٣) الموسوعة ص ٢٤٩، ١

(٤) لسان العرب والمصباح المنير، وغريب المصنفين مادة: أثار.

يوصف بالعدالة لصعوره، لأن العدل يشترط فيه أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً.

وهذه بعض الشافعية في مقابل الأصح إلى قبول خبر انصبي المميز.

أما إذا لم يبين الخبر سبب النجاسة، ولم يشق منه خبر (يفتح الباب) والخبر (يكسرها) فلا يلزمه قبول خبره لاحتمال اعتقاده نجاسة الماء بما لا ينجسه أصلاً، أو بسبب لا يعتقده الخبر (بافتح).

والفواصل في مصطلح: (النجاسة، وصلاة). ويجوز للمخبر (يفتح الباب) أن يحكم رأيه في خبر الفاسق، والصبي المميز، والكافر، فإن غلب على ظنه أنه صادق عمل به وإن لم يغلب فلا يعمل به.

ويقبل خبر الفاسق والصبي المميز والكافر في الإذن في دخول الثور وبحوها وكذلك في الإخبار عن الهدية من صبي بمثلها<sup>(١)</sup> نشوت ذلك عن النبي ﷺ.

والتمصيل في (دعوى، شهادة).

الخبر عن القبلة ونحوها من الأمور:

٩ - اتفق الفقهاء على قبول قول من يعتمد

يختص ببعض، ويختص أيضاً في ثلاثة: الرواية، والحكم، والفتوى، لأنه إن كان خبراً عن محسوس فهو الرواية، وإن لم يكن، فإن كان فيه إلزام فهو الحكم، وإلا فالفتوى، وعلم من هذا ضابط كل واحد من هذه الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

وينظر شروط كل نوع من أنواع الخبر في مصطلحاتنا. انظر (شهادة، وإقرار، ودعوى، قضاء، وفتوى).

أحكام الخبر:

الخبر عن النجاسة:

٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا أخبر الثقة بنجاسة ماء، أو ثوب، أو طعام، أو غيره، و بين سبب النجاسة وكان ذلك السبب يقتضي النجاسة حكم بنجاسته لأن خبر الواحد العدل في مثل هذه الأشياء مقبول، وليس هذا من باب الشهادة، وإنما هو من باب الخبر، وكذا لو أخبر عن دخول وقت الصلاة، وعن حرمة الطعام أو حله، ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة، ولا بين الأعمى والبصير بخلاف الكافر والفاسق فلا يقبل خبرهما في النجاسة والطهارة، وكذا المجنون والصبي الذي لا يميز فلا يقبل خبرهما في مثل هذه الأشياء بلا خلاف. أما الصبي المميز فقد اختلفوا في قبول خبره.

فذهب الجمهور إلى عدم قبول خبره، لأنه لا

(١) مدارج ١٧٢/١، حاشية ابن عابدين ٢٤٧/١، ٢٧٩.

المطلب ٨٩/١، المحرر ٨١/١، حاشية شعوري

١١٤/١، المجموع للإمام النووي ١٧٩/١، روضة

الطالبين ١٢٥/١، ١٢٩، حاشية الباعوري ٩٩/١.

المستصفى للفرالي ١٥٩/١، المحي لابن قدامة ١٤١/١.

(٢) النشور ١١٢/٢

خبره عن الغلبة، كأن يكون مسلماً، عادلاً، بالغا عدلاً، سواء أكان رجلاً أم امرأة.

ولا ينبغي خمر الكافر في شأن الغلبة، ولا خمر المجنون والنصبي الذي لم يميز، واحتدوا في النصبي معير والفاسق.

فذهب الجمهور إلى عدم قبول خبرهما، لأن روايتهما وشهادتهما لا تقبل، ولأن النصبي لا يلحق ماؤه بكذبته فتحرزه عن الكذب غير موقوف، أما الفاسق فلفقة ديه، وتطرق الشهعة بشبه.

ودهب الشافعية في وجهه وبعض الخنابلة إلى قبول خبرهما<sup>(١)</sup>، وانتعصل في مصطلح: (استقبال).

الخبر عن رؤية هلال رمضان:

٧ - اختلف الفقهاء في قبول خبر الواحد عن رؤية هلال شهر رمضان بسبب اختلافهم في كون هذه الرؤية من باب الإخبار، أو من باب الشهادة.

فذهب الشافعية والخنابلة وأبو حنيفة في رواية عنه إلى قبول خبر ثقة واحد عن رؤية هلال شهر رمضان بشرط أن يكون مسلماً، عادلاً، بالغا، عدلاً، سواء أكانت السماء مصححة أم لا، الحديث بين عمر رضي الله عنهما قال: «تراهي

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٩/١، المحرر ٢٥٩/١، مجموع النووي ٢٠٠/٣، المعنى لأن قدامة ١٢٩/١، ١٥٣، كتاب الدعاء ٢٠١/١.

الناس الملال وأحيرت رسول الله ﷺ في رؤيته فصامه وأمر الناس بصيامه<sup>(١)</sup>.

ولما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: «إني رأيت هلال رمضان فقال: تشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم. قال: تشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. قال: يا لئال أئد في الناس فليصوموا عداً<sup>(٢)</sup>، ولأنه خبر دبي يسنرك فيه المحبر والخبر فسد من واحد، ولا فوق عبد مؤلف بين الرجل والمرأة.

وعند الشافعية وفي قول مرجوح لدى الخنابلة لا يثبت رؤية امرأة.

ودهب الحنفية إلى أنه إن كانت السماء مصححة، فيشترط نشوب هلال رمضان رؤية عدد من اليهود يضع العلم الفقهي لفاضي بشهادتهم لتسدي الناس في لأسباب الموصلة إلى الرؤية، وتفرّد واحد بالرؤية مع مساواة غيره كليل الكذب أو الغلط في الرؤية، أما إذا كانت السماء غير مصححة أو به عطف، فيقبل خبر

(١) حديث ابن عمر: «سأى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ، أمرجه أبو داود ٢٥١/٢، ٧٥٦، ٧٥٧. تحقيق عزت جيد دعاس: «أمر ابن عمر (١٣٦/٦)، ط المبررة: وقال ابن حزم: «هذا غير صحيح».

(٢) حديث ابن عباس: «جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، أمرجه أبو داود ٢٥١/٢، تحقيق عزت جيد دعاس: «وأنشأ (١٢٩/٤) ط المكتبة الشريعة، وصوب البشير لإسنده جداً في مصب لراهة للرئيس: ١٢٩/٢، ط المجلس العلمي».



الواحد المعدل في رؤية هلال رمضان، سواء كان رجلاً أم امرأة غير محدود في قذف أو محدود نائباً بشرط أن يكون مسلماً، عاقلاً، بالغاً، مدلاً، خديت ابن عباس الذي سبق ذكره، ولأن هذه العنة منع التساوي في الرؤية لجواز أن قطعة من النعم اشفت فظهر اهلال فرأه واحد واستتر بالنعم من ساعته قبل أن يراه غيره.

## خبرة

التعريف:

١ - الخبرة في اللغة - يكسر الحاء، وصيها - لعلم بالشئ، ومعرفته على حقيقته، من قولك: خبرت الشئ، إذا عرفت حقيقة خبره. ومثله الخبر والخبر، والخبرة، والخبرة، وخبر بالشئ، العالم به صيغة مبالغة، من علم، وقدير، وأهل الخبرة دورها<sup>(١)</sup>.

واستعمل في معرفة كنه الشئ، وحقيقته، قال الله تعالى: ﴿فَسأَلْ بِهِ نَجِيباً﴾<sup>(٢)</sup> والخبر اسم من أسماء الله تعالى، وهو العالم بكنه الشئ، انطلق عن حقيقته، هذا في الأصل، وشبه الله تعالى سواه، فيما غمض من الأشياء، ونظف، وفيها على كنهه وظاهره.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

(١) لسان العرب والمصاح الشريف ومن الله، وأنعمهم الربط  
مدا - جبرا وانفرد في الله ص ٥٩، ولأن الله  
للخطي ١٢

(٢) سورة الفرقان / ٥٩

فما المالكية فيرون أنه لايد لثبوت هلال رمضان من إتمام شعبان ثلاثين يوماً، أو رؤية عدلين أو أكثر، وهو قول لدى الشافعية، ورواه عن أحمد، ما روى عبد الرحمن بن زيد من احتياط: أنه خطب الناس في اليوم الذي مشك فيه فقال: ألا إني خالفت أصحاب رسول الله ﷺ وسألهم، وأهم حملوني أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وسكروا لها، فإن عم عليكم فكمموا ثلاثين، فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا»<sup>(١)</sup>.  
ونظر التفاصيل في مصطلح: (صوم، شهادة).

(١) الدائع ٥٠/٢، حوام الإكليل ١٤٤/١، الفوسر الغنية ص ١٢٠، مهمم المحتاج ١٢٠/١، وحاشية الباجوري على ابن قاسم ٢٩٧/١، الفهي لابن قدامة ٥٨٦/٢، ١٥٦، الإيضاح ٩٢٣/٢، الفرج ١١/٣  
حديث عبد الرحمن بن زيد عن أصحاب رسول الله ﷺ  
أخرج الترمذي ١٢٦١/١، ٩٣٣، طائفة التحفة  
والدار قطني ١٢٨/٩، حواصير المحتاج ١٢٨/٩

صحيح

وقد عبر بعض الفقهاء عن الخبرة بلفظ البصيرة، كما عبروا عنها بلفظ المعرفة<sup>(١)</sup>

الاختبار والإكثار منه ولا يلزم في الخبرة التكرار<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

أ - العلم والمعرفة:

أولاً: العلم:

٢ - العلم يطلق على معان: منها ما يصير به الشيء مكتشفاً، ومنها الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، ومنها الإدراك، ومنها الاعتقاد الجازم للطابق للواقع.

د - الثقافة:

٦ - الثقافة مصدر قاف الأثر ثقافة إذا تسبّع والثقافت هو من يعرف الآثار ويتبّعها، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، والجمع الثقافة.

وتستعمل في اصطلاح الفقهاء في نفس المعنى، قال في المعنى: الثقافة قوم يعرفون الإنسان بالشبه<sup>(٣)</sup>

ثانياً: المعرفة:

٣ - أما المعرفة فهي إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقه بجهل، بخلاف العلم<sup>(٤)</sup> والفروق بينها وبين الخبرة: أن الخبرة العلم بكنه المعلومات على حقائقها، ففيها معنى زائد على العلم والمعرفة<sup>(٥)</sup>

هـ - الحدق:

٧ - الحدق اشتهار، يقال: حدق الصبي القرآن والعمل يحذفه حدقاً وحدقاً إذا مهر فيه، وحدق

ب - التجربة:

٤ - التجربة مصدر جرب، ومعناه الاختبار مرة بعد أخرى، وعلى ذلك فالتجربة اسم للاختبار مع التكرار، لأنها من التجريب الذي هو تكرير

(١) لسان العرب والمصباح المير عامد: (جرب) والفروق في اللغة ص ٢١١

(٢) التعريفات للمرجاني والمصباح المنير - وطن عابدين ١٥٩/٥

(٣) المصباح ولسان العرب، وتجربة المحاكم ١٢٠/٣، وجواهر الإكليل ١٢٩/٢، ونهاية المحتاج ٣٥٩/٨، والمعنى ٧١٩/٥

(٤) تجربة المحاكم ٢٢٩/١، ومعين المحاكم ص ١١٥، ١١٦.

وحاشية المجلد ٣٥٩/٥، وحاشية ابن عابدين ١٥٩/٥

(٥) التعريفات للمرجاني، وكشف اصطلاحات الفنون في المدة، ومستور المطاوع ٣٣٩/٣، و ٣٥٠

(٣) الفروق في اللغة ص ١٧٢، ١٧٣

الخبرة في التزكية:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القاضي إذا لم يعرف حال الشهود يجب أن يطلب من يؤكدهم عنه ليحكم عندهم، لقوله تعالى: ﴿مَنْ تَرْضَوْهُمْ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾<sup>(١)</sup> وأكثر الفقهاء عن أن تزكية أسر ضرورية في هذه الحالة، ويرى بعضهم تزكية الشاهد، التزكية العلانية أيضا.

وتزكية الشهود تكون باختيار القاضي من هم أوفى الناس عنه، وأورعهم ديناً، وأدراهم بالسؤال وأكثرهم خبرة، وأعلمهم بالتمييز عطف، فيكتب لهم أسماء وأوصاف الشهود، ويكلفهم تعرف أحوالهم عن يعرفهم من أهل الثقة والأمانة، وسيرهم ومؤمني أهلي عهدهم، وأهل الخبرة بهم، ومن يسوء إليه من معصدي أهل صنعتهم (أي نقيب الحرفة مثلاً). فإذا كتبوا تحت اسم كل منهم: (عدل، ومقبول الشهادة) بحكم شهادتهم وإلا فلا!<sup>(٢)</sup>

وذهب كثير الفقهاء إلى أن المزكي بشرط فيه معرفة أسباب الجرح والتعديل، ومعرفة خبرة ياضن من يملكه، خبرة، أو جوار، أو معاملة ليكون على بصيرة بما يشهد. ولأن عادة الناس إظهار الصالحات وإسرار انفعاصي، فإذا لم يكن ذا خبرة

الرجل في صنعة أي مهر فيها، وعرف غوامضها ووقائعها!<sup>(٣)</sup>

والخلاق يستعمل في المهرة في الصنعة غالباً، وهو لهذا الاعتبار أخص من الخبرة.

١ - الفراسة:

٨ - لفراسة بكسر الفاء هي التثبت والتأمل للشيء، والبصر به يقال: إنه لفارس بهذا الأمر إذا كان عالماً به وفي الحديث: «اتقوا فراسة المؤمن»<sup>(٤)</sup>.

ويقول ابن الأثير: الفراسة إما أن تكون بإلهام من الله تعالى، أو تتعلم بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتعرف به أحوال الناس. يقول ابن فرعون: الفراسة ناشئة عن جودة التفرجة وحدة النظر وصفاء الفكر!<sup>(٥)</sup> فهي بهذا المعنى قرينة لمعنى الخبرة.

حكم الخبرة:

٩ - تكلم الفقهاء عن الخبرة واعتمدوا على قول أهل الخبرة في كثير من الأحكام التفقيية ويختلف حكمها تبعاً لموطنها. وفيها يلي بيانها:

(١) المصالح والمصالح المبررة في المأنة.

(٢) حديث: «الطوا فراسة المؤمن» أخرجه الترمذي (٢٩٨/٥).

ط الخليلي) من حديث أبي حمزة المجدي، وضعف إسناده النووي في بعض القدير (٢٤١/٨). ط المكتبة الصحفية.

(٣) لسان العرب مادة: (فرس)، ونصرة الحكم ١٢٩/٣.

(٤) سورة البقرة / ٢٨٢.

(٥) مجلة الأحكام العدلية مواد (١٧١٨، ١٧٢٢) ومبين

أحكام ص ١٠٦، ١٠٧، ونصرة الحكم ٢٠٤/١، ٢٠٧.

وقيلوي ٢٠٦/١.

باطنة، ربما اعتر بحسن طاهره وهو فاسق في الباطن<sup>(١)</sup>

هذا في تركية السر، أما تركية العلانية فتحصل في حضور الخاتم ولخصم. وما أن تركية العلانية تعتبر شهادة، فيشترط فيها ما يشترط في الشهادة من التعدد والعدالة وغيرها<sup>(٢)</sup> أما تركية السر ففيها خلاف وتفصيل ينظر في مصطلحي ' (تركية، وشهادة).

#### الخبرة في القسمة:

١١ - القسمة تحتاج إلى قاسم، وقد يتولى القسمة الشركاء أنفسهم إذا كانوا ذوي أهلية وملك وولاية، فيقسمون المال بينهم بالتراضي، وقد يتولى القسمة غير الشركاء ممن يعينونه أو يصبه لحكم<sup>(٣)</sup>.

واعنى الفقهاء على أنه يشترط في القاسم بمجانبة سائر الشروط أن يكون أميناً، عالماً بالقسمة، عارفاً بالحساب والمساواة، ليوصل إلى كل ذي حق حقه، لأننا من حسن عمل القضاء، ولأنه من الاعتد على قوله والقدرة على القسمة، وذلك بالإمانة والعلم<sup>(٤)</sup>.

- (١) المراجع السبعة، بداية خراج ١/٢٥٧، والمغني ١/٦٢، ١٥.
- (٢) المراجع السابق.
- (٣) الرمي ٢/٢٦٤.
- (٤) الرمي ٢/٢٦٥.

ولا فرق في هذا الشرط بين القاسم الذي عه لشركاء، والذي يصبه الإمام عند جمهور الفقهاء، خلافاً للشافعية حيث قالوا لا يشترط ذلك في منصوب الشركاء لأنه وكيل عنهم.

ولا يشترط أن يكون القاسم متعددًا، فيكفي أن يكون شخصًا واحدًا ذا معرفة وحيدة عند جمهور الفقهاء، لأن طريقه الخبر عن علم يختص به قليل من الناس، كالقنظ والمفتي والطبيب، إلا إذا كان في أنفسهم تقويم للسلمة فيجب أن يقوم بذلك قاسمًا، لأن التقويم شهادة بالقيمة فيشترط فيه التعدد<sup>(٥)</sup>.

وجاء في فتح العلي المالك: إذا اطلع أحد المتقاسمين على عيب بما خصه، ولم يعلم به قبل القسمة، وهو حتى ثبت يقول أهل المعرفة، فإن كان العيب في أكثر نصيبه، خير بين إمساك النصيب ولا شيء له، وبين رد القسمة، فإن كان النصيب فائزًا رجعا شائعين بينهما كما كانا قبل القسمة، وإن فات أحد النصيبين بنحو صدقة أو شيء، أو هدم، رد أخذ قسمة نصيبه وكان نصيب الغالب بينهما، وإن فاتا ثفاصا<sup>(٦)</sup>.

وتفصيل هذه المسائل في مصطلحي: (قسمة، وحجاز العرب).

- (٥) ابن علقم ١/١٦٢، والزملي ٢/٢٥٧، والمغني ١/٦٢.
- (٦) رمي المحتاج ١/١١٩، والمغني ١/١٢٥، ١٢٦.
- (٧) فتح العلي المالك عند طبع ٢/٢٧٨.

حكم واستدلوا بما روى الطحاوي من حديث جابر أن رسول الله ﷺ هو عن الخرص<sup>(١)</sup> وقالوا: إن الخرص للوارد في بعض الأحاديث المراد به أن يعيم مقدار ما في تحملهم، لم تؤخذ منهم الزكاة وقت الصرام على حسب ما يجب فيها، وإنما كان يفعل خوفاً للمزارعين لئلا يخونوا لا يلزم به حكم<sup>(٢)</sup> (رد غرض).

#### خبرة القائف:

١٣ - القائف من يعرف الآثار ويتتبعها، ويعرف سببه الرجل بأخيه وأبيه، وذهب الجمهور خلاف للجمعية إلى أنه يعنى بقول القائف في ثبوت النسب إذا كان حبيراً عربياً، ولم توجد لإثبات نسبه للطفل ينف، أو تساوت بينه الطرفين<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد في الأخذ بقول القائف أحاديث منها: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله ﷺ عمني ذات يوم وهو مسرور فقال: «ما عائشة ثم ترى أن حمز الشحى دحني علي فرائي»

وذكر له شاهد من حديث عديلة بن عباس أخرجه أبو دارود (٦٩٧/١ - ٦٩٨) لحفيظ عرت عبد دعاس.

واستشهد صحيح

(١١) حديث «مير عن الخرص»

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١/٢) ط مطبعة الأنوار بمطبعة وفي إسناده صحيح

(١٢) إخراج لمطبعة، ومعرفة القوافي لمطبعة ٦٩٨ - ٦٩٩

(١٣) الصحيح وصدق العرب ماذا (عوف) ونصه، الخدم

(١٤) وبهاية المحتاج ٣٥١/٨ ومطالع أبي السيف ٦٩٩/١

#### الخبرة في الخراص:

١٢ - الخرص: الخزر والتحري، وهو اجتهد في معرفة قدر الشيء (من القم والعصب) لمعرفة قدر الزكاة فيه، فإذا بد صلاح الناز من القم والعصب وحل بجهل ينبغي أن يبعث الإمام من يحرصها، ويعرف قدر الزكاة فيها، وهذا عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة).

ويشترط في الخراص أن يكون عالماً بالخرص لأنه اجتهد في معرفة مقدار القم والزكاة الواجبة فيه، وإسماهل بالشيء يسر من أهل الاجتهاد فيه، ويحري، يخارص واحد إن كان غداً عرفاه، وفي قول عند الشافعية: ويشترط اثنان كالنجوم والشهادة<sup>(١)</sup>.

وإذا اختلف الخارصون فيعمل بتخريص الأعراف منهم<sup>(٢)</sup>.

واستدل الجمهور لمشروعة خرص بأحاديث منها، ما ثبت أن النبي ﷺ كان يبعث عدله من رواحة إلى يهود، فيحرصون الشغل حتى يفتيب قبل أن يؤكل منه<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية: الخرص طن وتحسين فلا يحرص به

(١) إسناده رشدي ١٩٦/١ - ١٩٧، ومغني المحتاج (٣٨٧/١).

وحاشية القسومي (٤٥٤/١) وعوار الإكمال ١٩٦/١.

والهي ١٩٦/١ - ١٩٧.

(٢) جوامع الإكمال ١٩٦/١.

(٣) حديث «أن النبي ﷺ كان يبعث عدله من رواحة إلى

يهود، أخرجه أبو دارود (٦٩٧/٢) - عيني عرت عبد

دعاس من حديث عائشة، وفي إسناده جهالة -

وأروش الخنايا، وقيمة المعرض الموقوف، وفي  
السلع البعثة، أو المأجورة لإثبات العينة، أو  
الجور، أو المعرض ونحوه. قال في الدر المنهاج الوصي  
شيئاً من مال البتير ثم طلب منه ماكثر من ذلك  
رجع فيه القاضي إلى أهل الصغير، أي أهل  
الطر والمعرفة في قيمة ذلك الشيء،<sup>(١)</sup> ونصوص  
المفتهاء في هذه الأمور كثيرة، منها: ما ذكر في مجلة  
الأحكام أن بعضا التمن يكون معلوما بإحصار  
أهل الخبرة الخدين عن العرض، وذلك بأن يقوم  
لشوب سالماً ثم يقوم معاً، فإذا كان بين الغيبتين  
من التفاوت يرجع به المشتري على البائع.<sup>(٢)</sup>

ويقول ابن فرحون: يرجع إلى قول التاجر في  
قيم المثلثات، ويقبل قول الواحد إلا أن  
يتعلق بالقيمة حد من حدود الله، كتفوير  
المعرض الموقوف. هل بلغت قيمته النصاب أو  
لا؟ فما عا لا بد من شيء.<sup>(٣)</sup>

لأن المفهوم له ثلاثة أشباه: شبه الشهادة، لأنه  
الزام لمعين وهو طاهر، وشبه الرواية، لأن التقوم  
متعدد لجميع الناس، وهو ضعيف لأن الشاهد  
كذلك، وشبه الحاكم، لأن حكمه يتخذ في القيمة.  
فإن تعلق بإخباره حد تعين مراعاة الشهادة.

أما وزير عليها فطيفة قد خطب رؤوسها  
وبنت قدمها فقال: إن هذه الأقدام حصها  
من بعض.<sup>(٤)</sup>

ويكفي فائت واحد في إلحاق النسب لأنه  
كحكم، فيمكن مجرد خبره.

ويشترط فيه بجانب سائر الشروط أن يكون  
عائلاً عروباً في الإصابة، لقوله  $\text{ﷺ}$ : «لا حكم إلا  
دو تجربه»<sup>(٥)</sup> ولأنه أمر علمي فلا بد من العلم  
بعينه له وذلك لا يعرف بغير التجربة فيه.

ومن طرق تجربته أن يعرض عليه ولد في نسوة  
نيس فيمن أمة ثلاث مرات، ثم في نسوة هي  
عيسى، فإذا أصاب في كل فهو مجرب.<sup>(٦)</sup> وتفصيله  
في مصطلح: (خبرة).

### الخبرة في التقوم:

١١ - اتفق المفتهاء على الأخذ بقول أهل الخبرة  
من التجار، وأهل الصعة في قيمة اختلافات

(١) حديث عائشة: «أرى أن عروا العدي». أخرجه البخاري المصحح ٥٦/١٦ - ط السليمان ومسلم ١٠٠٥٢/٣ - ط الخليل.

(٢) حديث: «لا حكم إلا ذو خبرة». أخرجه الترمذي (٣٢٩/٤) - ط الخليل من حديث ابن سعد المحدث، وأبو حفص الطبري في معجم المفسر ١١٤/٦٦ - ط فطيمة التجار.

(٣) حاشية الرملي ١٦-١٧، ونصرة الأحكام ١٢٠/٢، وبهاية المحتاج ٣٥١/١٩، وحاشية الطبري ٣٦٩/٤، ومطالع أولي النهى ٢٢٤/٤، ٢٢٦، وكشاف المحتاج ٢٢٩/٤ - ٢٣٠.

(٤) حاشية ابن حيدر مع نثر المجلد ٢٥١/٤

(٥) مجلة الأحكام العدلية المائدة (٢٩٦)

(٦) نصرة الحكم لابن فرحون ١٢٢/٢

المبيع عند التجار وأرواب الخبرة. ونقصان الثمن يكون معلوما بإختيار أهل المعرفة. ومثله ما ذكره ابن عابدين<sup>(١)</sup> والزبيدي من الحنفية<sup>(٢)</sup>.

ونحوه ما جاء في كتب المالكية مع اختلاف في العبارة حيث قالوا: القول في نفي العيب أو نفي قدمه للبائع إلا بشهادة العادة أي شهادة أهل المعرفة للمشتري.

وقال ابن فروح: يجب الرجوع إلى قول أهل البصر والمعرفة من النخاسين<sup>(٣)</sup> في معرفة عيوب الحيوانات<sup>(٤)</sup>.

كما نص الشافعية والحنابلة على أنه لو اختلف الطرفان في الوجود هل هو عيب أو لا؟ لم يختلفا في معرفة العيب القديم، رجع فيه لأهل الخبرة، فإن قال أهل الخبرة هو عيب فله الفسخ، وإلا فلا<sup>(٥)</sup>، ينظر مصطلح (إختيار العيب).

خبرة الطبيب والبيطار:

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه يرجع إلى الأطباء من لهم خبرة في معرفة العيوب المتعلقة بالرجال والنساء، وفي معرفة الشجاج والجراح وتحديد

وقال أيضا: يغفل قول المقوم الواحد لأرض الجنائز.

وقال الحرشي: المقوم الذي يترتب على تقويمه قطع، أو غرم فلا بد فيه من اتعده وإلا فيكتفي فيه بالواحد. وقال ابن فروح: ويرجع إلى أهل المعرفة من التجارة في تقويم المتلفات وعيوب الثياب<sup>(١)</sup>. ومثله ما ورد في كتب الشافعية والحنابلة من أن المرجع في معرفة العيب ونقص الثمن إلى العادة والعرف، وتقويم أهل الخبرة من التجار وأهل الصناعة. لكنهم قالوا: إن التصويم لا يكون بالواحد بل يحتاج إلى اثنين، لأنه شهادة بالقيمة فلا بد فيه من العدد<sup>(٢)</sup>. وتقصيل هذه المسائل في أبوابها من الضمان. وإختيار العيب، والشهادة والقرار وغيرها.

الخبرة في معرفة العيوب الموجبة للخيار:

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا وجد في المبيع عيب قديم لا يمكن إزالته فللمشتري أن يفسخ البيع ويسترد الثمن.

ومع تفصيلهم وخلافهم في وضع ضابط للعيب الموجب للرد، فإن جمهور الفقهاء على أن المرجع في معرفة العيب وقدمه قول أهل الخبرة، فقد جاء في الجملة: (العيب هو ما ينقص ثمن

(١) مجلة الأحكام العدلية م (٢٢٨، ٢٢٩) وحاشية ابن عابدين

٧٢٢/٤، وتبيين اختلاف الفقهاء ٣٢/٤

(٢) طهناش: مباح فلولوف وإرفيق (الفاصول).

(٣) جوامع الإكليل ١٨/٢، وحاشية السنوني ١٣٧/٣، وانظر

تيسرة الأحكام ٧٢/٢، ٢٢٣/١

(٤) حاشية الجليل ١٢٨/٣، وكشف الصاع ٢٢/٤

(١) بصره الأحكام ١/٢٣٢، ١/٢٣٣، والحرشي ١٨٥/١

(٢) مكي اهتاج ٣/٧٩، ١/٤١٩، والمكي لأبي خدادة

جهة الشهادة يجب فيه اثبات عند جمهور الفقهاء، إلا إذا لم يقدر على اثنين. وإن كان على جهة الإختصار والرواية فلا يجب فيه التعدد ويكفي فيه اثنان. الواحد، ولو كان غير مسلم، ومن هذا الغليل أهل المعرفة في العيوب، ومنهم الطب والبطان، والمحاضرين، والمقاصف، والفلسف. وقايس الشجاعت ونحوهم.<sup>(١)</sup>

وتنفوا على أنه لا يعتبر قول الواحد فيما يتعلق بحد من حدود الله تعالى. قال ابن قريون: القصة التي تتعلق بها حد كفوف العرص المروق، أهل ملقت قيمته التصابي أم لا؟ فهذا لا بد من اثنين. وقال بقلا عن المونة: إذا اجتمع عدلان من أهل البصر على أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع!<sup>(٢)</sup>

وقال: ويكفي الواحد فيما يتعلق بالسؤال، وفيما كان علما يؤديه

ومثله ما قال في قايس الجراح من الاكتفاء بقول الواحد، لأنه ليس على جهة الشهادة وجاء في معين الحكم: ما يظن من العيوب في حيوان - فالطريق هو الرجوع إلى أهل البصر إن أختار واحد عدل بثبت العيب في المخصوصة. والمشهور عن مالك لاكتفاء بقول القائف

أسمائها من الموضحة، والدائمة، والذامغة ونحوها، كما اتفقوا على الأخذ بقول البيطرة من له خبرة في عيوب الدواب.

وهي تأتي بمقتضى التصوص من كلام الفقهاء في هذا الشأن.

قال ابن قريون: يرجع إلى أهل الطب والمعرفة بالجراح في معرفة طول الجرح، وعمقه وعرضه، وهم الذين يتولون القصاص فيشقون في رأس الحمار أو في شفه مثل ذلك ولا يتولى ذلك المجني عيبه.<sup>(٣)</sup>

وجاء في المعنى: إذا اختلف في الشجة هل هي موضحة أو لا، أو فيها كان أكثر من ذلك كالحشمة، والتخلط، والأمة، والذامغة، أو أصغر منها كالصعة، والفلانة، والسحاق، أو في الجائفة وغيرها من الجراح التي لا يعرفها إلا الأطباء، أو اختلفا في داء يختص معرفته لأبناء أو في داء الدابة، يؤخذ بقول طبيبين أو يشارين إذا وجدها، فإن لم يقدر على اثنين شجراً واحداً، لأنه مما يختص به أهل الخبرة من أهل الصعة.<sup>(٤)</sup> وعصيل هذه المسائل في «موضعها» (ر: شهادة، شجاع، خبير لعب).

عدد أهل الخبرة:

١٧ - الأصل أن قول أهل الخبرة إن كان على

(١) - معتمد الحكم ص ١١٨، ونصرة الحكم ٢٢٩/١، ٢٣٢.

المعنى ١٨٥/١، وابن مسعود هل يصح الحكم ٢٢٨/١.

٢٢٩، ومعنى الخناز ٢٨٧/١، والصح ٢٠٧/٢ و ٢٢٩/١، ٢٣٠.

(٢) - نصرة الحكم ٢٢٢/١.

(٣) - نصرة الحكم ج ١ ص ٢٢٢، المعنى الملوك ٢٢/٢.

(٤) - المعنى لابن قريون ٢٧٠/١.



فقال ابن فرحون نقلاً عن المتنبطية: إذا أثبت  
مبتاع الدار تشقق الحيطان، وتعييبها، وأنها منهينة  
للسقوط، وإن ذلك عيب يحل من ثمنها كثيراً وأنه  
أقدم من أمد المتابع، وأنه إنما يظهر من خارج  
الدار لا من داخلها، وشهد للبايع شهود أن الدار  
سائلة عما ادعى المبتاع، مأمونة السقوط لا اعتلال  
حيطانها وسلامتها من النيل الذي هو سبب  
التهدم، وأن التشقق لا يضرها مع أنه لا يخفى على  
من نظر إليها، وثبت جميع ذلك عند الحاكم،  
فقال عبد الله بن عتاب: يقضى بأعدل البينتين  
عن له بصر بعيوب الدور. وقال ابن القطان: بينة  
المبتاع أولى، لأن البينة التي توجب الحكم إذا  
قبضت أعمل من التي تنفي.

وذهب الشافعية إلى الأخذ بقول أهل الخبرة  
فيما يختلف فيه البائع والمشتري في معرفة العيب  
وقدمه فلو فقد أهل الخبرة أو اختلفوا، صدق  
المشتري لتحقق العيب انقضاءه، والشك في  
مسقط الرد.

ومثله ما في كتب الخبالة في باب  
الإجارات: (١)  
ونقصيله في (خيار العيب).

ب - إذا اختلف المقومون لثروقة فقال بعضهم:  
لا تباع قيمتها ثلاثة دراهم، وقال غيرهم: قيمتها

الواحد في النسب، والتاجر الواحد في قيمة  
التلفات، كما ذكر ابن فرحون.

وقال الحرشي: القاسم الواحد يكفي، لأن حريقه  
عن علم يختص به القليل من الناس كالثآف،  
والفتي، والعطيب ولو كانوا، إلا أن يكون وجهه  
القاضي فيشترط فيه العدالة (٢)  
ومثله في كتب الشافعية والخبالة (٣)  
وتفصيل هذه المسائل في مصطلح: (شهادة).

#### اختلاف أهل الخبرة:

١٨ - إذا اختلف أهل الخبرة في التقويم، أو  
الحرص، أو العيب في البيع، أو نحو ذلك فلفقهاء  
في كل مسألة لراء تنظر في مواضعها، وفيما بين  
أمثلة منها:

أ - ذكر الحنفية أنه إذا اختلف التجار، أو أهل  
الخبرة في وجود العيب في المبيع، فقال بعضهم  
إليه عيب، وقال الآخرون لا، فليس للمشتري  
الرد، إذ لم يكن عيباً بين عند الكل.

وعند المالكية في اختلاف شهود البائع  
والمشتري في تعيب السلعة وقدم العيب فيها  
رأيان: الأخذ بأعدل البينتين، وترجيح بينة  
المبتاع: (٤)

(١) الحرشي ١٠٨٥/٦، وبصرها بالحكم ١/٦٢٩، ٣٣٢. ومسن

الحكم ص ١٦٦

(٢) مسي المحتاج ١/٤١٨، ٤١٩، والمهي ١/١٢٦، ٢٧٠

(٣) ابن عاشور ١/١٣٦، وبصرها بالحكم ١/٦٢٩، ٧٠

(٤) بصرها بالحكم على حاشي ص ١٧١، المالك ١/١٢٦، ١٧٧

والجمل ٣/١٩٨، وكشاف الفناج ١/١٢٦، ٢٤

## ختان

التعريف:

١ - الختان والختانة لغة الاسم من الختن، وهو قطع القلفة من الذكر، والنواة من الأنثى، كما يطلق الختان على موضع القطع.  
يقال ختن الغلام والجارية بختنهما وختنتها ختناً.

ويقال غلام مخنون وجارية مخنونة وغلام وجارية ختن، كما يطلق عليه الخفض والإعذار، وخص بعضهم الختن بالذكر، والخفض بالأنثى، والإعذار مشترك بينهما<sup>(١)</sup>.

والعذرة: الختان، وهي كذلك الجليدة بقطعها الخاتن، وعلم الغلام والجارية بعذرهما، عذرا وأعذرهما ختنها.

والعذار والإعذار والعذيرة والخنير طعام الختان<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء للمصطلح عن معناه اللغوي.

ثلاثة دراهم، قال في المدونة: إذا اجتمع عدلان من أهل المصر على أن عيبتها ثلاثة دراهم قطع وكذا قال مالك في سماع عيسى: إذا اجتمع على السرقة رجلان، لم يلتفت إلى من حالقها، ثم قال في آخر المسألة نقلاً عن مالك: إن دعي أربعة فاجتمع رجلان على نية قال: ينظر القاضي إلى قرب التفويج إلى السداد، بأن يسأل من سواهم حتى يتبين له السداد من ذلك.

ج - إن اختلف المخارصون في قدر التجر الذي خرصوه في وقت واحد بعمل بتخريص الأعرف منهم، وتلقى تخريص ما سواه، وإن لم يكن فيهم أعرف، فيؤخذ من كل قول حجة كما ذكره المالكية<sup>(٣)</sup> (ر: خرص).



(١) شاة العرب والمصاحح المنير عامة: (ختن)، واطلع على

آبواب القلع ص ٢٨

(٢) شاة العرب والمصاحح المنير عامة: (عذرا)

١١١ خبر الحكم لاس مرحون على حاش فتح المعنى الثالث

١٣٧/٢، وجواهر الإكليل ١٣٧/١

حكم الختان: الفطرة الختان، والاستحسان، ونظ الإبط،

احتلف الفقهاء في حكم الختان على أقوال: وتقليم الأظفار، وقص الشارب<sup>(١)</sup>.

وقد قرن الختان في الحديث بقص الشارب وعمره وليس ذلك واجبا.

وما يدل على عدم الوجوب كذلك أن الختان قطع جز، من الجسد ابتداء فلم يكن واجبا بالشرع قياسا على قص الأظفار<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني:

٣ - ذهب الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> وهو مقتضى قول سحنون من المالكية<sup>(٥)</sup> إلى أن الختان واجب على الرجال والنساء.

واستدلوا للوجوب بقوله تعالى: ﴿فَمِنْ أَوْحَتْ إِلَيْكَ أَنِ انْحِتِرْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حُبًّا﴾<sup>(٦)</sup> وقد جاء في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «اختن إبراهيم النبي ﷺ وهو ابن ثمانين سنة بالغدوم»<sup>(٧)</sup> وأمرنا بتبع إبراهيم ﷺ

القول الأول:

٢ - ذهب الحنفية<sup>(٨)</sup> والمالكية<sup>(٩)</sup> وهو وجه شاذ عند الشافعية<sup>(١٠)</sup> ورواه عن أحمد<sup>(١١)</sup> إلى أن الختان سنة في حق الرجال وليس بواجب. وهو من الفطرة ومن شعائر الإسلام، ولو اجتمع أهل بلدة على تركه حاربهم الإمام كما لو تركوا الأذان.

وهو مندوب في حق المرأة عند المالكية، وعند الحنفية واختلاف في رواية يعتبر ختنها مكربة وليس بسنة، وفي قول عبد الحنفية إنه سنة في حقهن كذلك، وفي ثالث: إنه مستحب<sup>(١٢)</sup>.

واستدلوا للمسنية بحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا: «الختان سنة للرجال مكربة للنساء»<sup>(١٣)</sup> وبحديث أبي هريرة مرفوعا: «ممس من

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٩/٥، والاحتياط ١٢٢/١

(٢) الشرح الصغير ١٥٦/٢

(٣) المجموع ٣٠٠/١

(٤) الإيضاح ١١٩/١

(٥) ونظر الفرق بين السنة والتدب والتستحب تحت عنوان (استعجاب).

(٦) حديث: «الختان سنة للرجال مكربة للنساء».

(٧) أخرجه أحمد ٧٥/٥ - ط المسند والبيهقي في سنة

(٨) ٣٦٥/٦ - ط ذخيرة المصنف للمطبعة من حديث أمانة

الغزالي، وأعله البيهقي في سنة روافد

(٩) حديث أبي هريرة: «مس من النساء» (١٠) والاستحسان...

أخرجه البخاري (الفتح ٢٣٨/٢ - ط السلفية) ومسلم (٢٢٦/١ - ط المحلى).

(١١) المجموع ٣٨٤/١، ٣٨٥/١، المتن ٢٢٢/٧

(١٢) المجموع ٢٩٨/١، ٢٩٩/١، ٣٠١، طيبوي وصبره (١١)، طرح الشرب ٧٥/١، فتح الباري ٢٢٩/١٠

(١٣) كشف القناع ٨٠/١، والإيضاح ١٢٢/١

(١٤) المتن ٢٢٩/٧

(١٥) سورة البقر ١٢٢/١

(١٦) حديث: «اختن إبراهيم النبي ﷺ وهو ابن ثمانين سنة».

أمر لنا بعض تلك الأمور التي كان يفعلها فكانت من شرعنا

وورد في الحديث كذلك: «ألق عنك شعر الكفر واعتز به»<sup>(١)</sup> قالوا: ولأن الختان لو لم يكن واجبا فلا جزاء كشف العورة من أجله ولا جاز نظر الختان إليها وكلاهما حرام، ومن أدلة الوجوب كذلك أن الختان من شعار المسلمين فكان واجبا كسائر شعارهم.

وفي قوله ﷺ: «إذا التق الختانان وجب الفسل»<sup>(٢)</sup> دليل على أن النساء كن يختن، ولأن هناك فضلة فوجب إزالتها كالرجل. ومن الأدلة على الوجوب أن بغاء القلفة يحبس النجاسة ويمنع صحة الصلاة فتجب إزالتها.

### القول الثالث:

٤ - هذا لقول نص عليه ابن قدامة في المتن، وهو أن الختان واجب على الرجال بمكرمة في حق النساء وليس بواجب عليهن<sup>(٣)</sup>.

١ - أخرجه البخاري (٣٨٨٦) - ط السلفية - ومسلم (١٨٩٣/٤) - ط المحي.

(١) حديث: «ألق عنك شعر الكفر واعتز به» أخرجه أبو داود (٢٨٣/١) - تحقيق عزت عبيد دعاس، وفي إسناده جهالة كما في التلخيص لابن حجر (٨٢/١) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) حديث: «إذا التق الختانان وجب الفسل» أخرجه الشافعي في الأم (٢٢/١) من حديث حاتم، وأصله في مسلم (٢٧٢/١) - ط المحي.

(٣) المحي ٨٥/٦.

مقدار ما يقطع في الختان:

٥ - يكون ختان الذكور بقطع الجعدة التي تغطي الحشفة، وتسمى القلفة، والثغرة، بحيث تنكشف الحشفة كلها.

وفي قول عند الخنابلة: إنه إذا اقتصر على أخذ أكثرها جاز. وفي قول ابن كعب من الشافعية: إنه يكفي قطع شيء من القلفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها.

ويكون ختان الأنثى بقطع ما ينطلق عنيه الاسم من الجعدة التي تعرف أدبك فوق مخرج البول. والسنة فيه أن لا تقطع كلها بل جزء منها<sup>(١)</sup>.

وذلك لحديث أم عطية - رضي الله عنها - أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ: «ولا تنهكي من ذلك أحظي للمرأة وأحب إلى البعل»<sup>(٢)</sup>.

### وقت الختان:

٦ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الوقت الذي يصير فيه الختان واجبا هو ما بعد البلوغ، لأن الختان من أجل الطهارة وهي لا تحب عليه قبله.

(١) المجموع ٢٠٢/١، المحرر ١٩/٢، البناية ٢٧٣/١ - كشف المص ٨٥/٦.

(٢) حديث أم عطية - رضي الله عنها -، فإن ذلك أحظي للمرأة وأحب إلى البعل. أخرجه أبو داود (١٢١/٥) - تحقيق عزت عبيد دعاس، في ضعف إسناده.

اختان من لا يقوى على الاختان:

٧ - من كان ضعيف الخلق بحيث لو ختم خفيف عليه، لم يجر أن يختن حتى عند القائلين بوجوبه بل يؤجل حتى يصير بحيث يغلب على الفن ملامته، لأنه لا تعبد فيها بنفسه إلى التلف، ولأن بعض الواجبات يسقط بخوف الملاك فالتة أخرى. وهذا عند من يقول إن اختان سنة.

وللختانة تفصيل في مذهبيهم، ملخصه أن وجوب الاختان يسقط عن حاف تلفاً، ولا يحرم مع خوف التلف لأنه غير متيقن، أما من يعلم أنه يتلف به وجرم بذلك فإنه يحرم عليه اختان<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٢)</sup>

من مات غير مختون:

٨ - لا يختن الميت الأخلف الذي مات غير مختون. لأن الاختان كان تكليفاً، وقد زال بالموت، ولأن المقصود من اختان التطهير من النجاسة، وقد زالت الحاجة بموته. ولأنه جزء من الميت فلا يقطع، كبقية المستحقة في قطع السرقة، أو الفصاخص وهي لا تقطع من الميت، وخالف الاختان فص الشعر والظفر، لأنها يزالان في

ويستحب ختانه في الصغر إلى من اقتضى لآله أرفق به، ولأنه أسرع برءاً فينشأ على أكمل الأحوال.

والشأنية في تعيين وقت الاستحباب وجهان: الصحيح المفق به أنه يوم السابع ويحتمل يوم الولادة معه لحديث جابر: «عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين وختنهما ليلة أيامه»<sup>(٣)</sup> وفي مقابله وهو ما عليه الأكثر أن يوم السابع بعد يوم الولادة. وفي قول للختانة والمالكية: إن المستحب ما بين العام السابع إلى العاشر من عمره، لأنها السن التي يؤمر فيها بالصلاة، وفي رواية عن مالك أنه وقت الأثغار، إذا سقطت أسنانه، والأشبه عند الحنفية أن العبرة بظافة النسيب إذ لا تقدير فيه فيترك تقديره إلى الرأي، وفي قول: إنه إذا بلغ العاشرة لزيادة الأمر بالصلاة إذا بلغها. وكوه الحنفية والمالكية والختانة الاختان يوم السابع لأن فيه تشبهاً باليهود<sup>(٤)</sup>

(١) حديث جابر عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين وختنهما ليلة أيامه.  
أخرجه البيهقي (٣٢٤/٨) ط دائرة المعارف - طائفة) وفي إسناده راو متكلم فيه وقد أورد الذهبي من ساكنه هذا الحديث في المحزن (٨٥/٢) ط الحلبي.

(٢) حاشية من حاشيتين ١٧٨/٥، مؤيد اعلي  
٢٥٨/٣، المجموع ٢١٢/١، الإنصاف ١٢١/١، حاشية  
الجل على شرح المنهاج ١٧٤/٥، النووي على مسلم  
١٨٣٣

(١) المجموع ٣٠٤/١، فتح البدر ٤٣/١، اشرح الصريح  
حاشية المصنف عليه ١٥٧/٢، أخرجه عن خليل  
٤٨/٣، مذهب أبيه انتهى ١/١

(٢) سورة النور ١٩٥/

القطع إلى الحشفة أو بعضها أو نطع في غير محل  
القطع.

وحكمه في الضمان حكم الطبيب أي أنه  
يضمن مع التعريط أو التعدي وإذا لم يكن من  
أهل المعرفة بالختان.<sup>(١)</sup>

واللفظاء تفصيل في هذه المسألة:

فذهب الحنفية إلى أن الختان إذا ختن صبيا  
فقطع حشفته ومات الصبي فعلى عاقلة الختان  
تصف دينه وإن لم يست فعل عاقلة الدية كلها،  
وذلك لأن الموت حصل بفعلين: أحدهما مأذون  
فيه وهو قطع القلفة، والآخر غير مأذون فيه وهو  
قطع الحشفة، فيجب نصف الضمان. أما إذا  
برىء فيجعل قطع الجليلة وهو المأذون فيه كأن لم  
يكن يوقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب  
ضمان الحشفة كاملا وهو الدية، لأن الحشفة  
عضو مقصود لا ثاني له في التناس فيقدر بدله  
ببدل النفس كما في قطع اللسان.<sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه لا ضمان على الختان  
إذا كان عارفا متقنا لمهنته ولم يخطئ في فعله  
كالطبيب، لأن الختان فيه تبرير فكان الختان  
عرض نفسه لما أصابه.

وقال كان الختان من أهل المعرفة بالختان

الحياة للزينة، والميت يشارك الحي في ذلك، أما  
الختان فإنه يفعل للتكليف به وقد زال بالموت.  
وفي قول ثان للشافعية: إنه يمتن الكبير  
والصغير لأنه كالشعر والظفر وهي نزال من  
الميت. والقول الثالث عندهم: إنه يمتن الكبير  
دون الصغير، لأنه وجب على البالغ دون  
الصغير.<sup>(٣)</sup>

من ولد محتونا بلا قلفة:

٩ - من ولد محتونا بلا قلفة فلا ختان عليه لا  
إيجابا ولا استحبابا، فإن وجد من القلفة شيء  
يغطي الحشفة أو بعضها وجب قطعه كما لو  
ختن ختانا غير كامل فإنه يجب تكيله ثانيا حتى  
يبين جميع القلفة التي جرت العادة بإزالتها في  
الختن.

وفي قول عند المالكية: إنه يجري عليه المراسي  
بأن كان فيه ما يقطع نطع.<sup>(٤)</sup>

تضمن الختان:

١٠ - اتفق الفقهاء على تضمين الختان إذا مات  
المحتون بسبب سربة جرح الختان، أو إذا تجاوز

(١) المجموع ٣٠٦/١، ٢٨٣/٥، فتح القدير ١/١، ١٥١، المحرر  
على حبل ١٢٦/٢، مقال أولي الهي ١٥٨/١، كشف  
الغياض ٩٧/٢

(٢) المجموع ٣٠٧/١، الاختيار ١٦٧/١، مواهب الجليل  
٢٥٨/٢، المحرر ١٥٨/٢، مقال أولي الهي ٩١/١

(١) فتح القدير ٢٠٦/٧، حاشية ابن عابدين ٣٦٤/٥ و ٤٠٠

بداية النجاش ٣٣/٨، ٣٢، حاشية المدسوقي ٢٨/٤

جواهر الإكليل ١٩١/٢، كشف الغياض ٣٤/٤ - ٣٥

(٢) فتح القدير ٢٠٦/٧، حاشية ابن عابدين ٣٦٤/٥ - ٤٠٠

وأخطأ في فعله فالندية على عاقفته، فإن لم يكن من أهل المعرفة عقيب، وفي كون الندية على عاقفته أو في ماله قولان: فلابس للقاسم إنها على العاقلة أرعن مالك وهو الواجب إنها في مائه لأن فعله عمد والعاقلة لا تفعل عمدا.<sup>(١١)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن الخائن إذا تعدى بأجرح المهلك، كأن ختنه في سن لا يمتنعه لضعف ونحوه أو شاة حر أو برد فمت لومه القصاص، فإن ظن كونه محتدلاً فالمتمعه عدم القود لانتهاء التمدي. ويستثنى من حكم القود الوالد. وإن علا، لأنه لا يقتل بولده، وتولده دية مخلطة في مائه لأنه عمد محض. فإن احتمل الختان وحنه ولي، أو وصي، أو قيم فمات، فلا ضمان في الأصح لإحسانه باختناك، وإن هو تسهل عليه ما دام صغيراً بخلاف الأجنبي لتعليه ولو مع فساد إقامة الشعار.

ولم ير الزركشي القود في هذه الحالة على الأجبي أيضاً لأنه ظن أنه يقيم شعيرة.<sup>(١٢)</sup> وذهب الحنابلة إلى أنه لا ضمان على الخائن إذا عرف منه خلق اتصنعه، ولم تخن يده، لأنه فعل فعلاً مباحاً فلم يضمن سرابته كما في الحذود، وكذلك لا ضمان إذا كان اختناك برأض ولبه، أو ولي غيره أو الحاكم. فإن لم يكن له خلق

في التصنية ضمن، لأنه لا يحمل نه مباشرة القطع. وإن قطع فقد نفس محرماً غير مأذون فيه، لقوله تعالى: «من قطعت يده ولا يعلم منه قطب فهو ضامن»<sup>(١٣)</sup> وكذلك يضمن إذا كان له الولي وكذلك إذا كان جنت يده ولو خطأ، مثل أن حاور قطع اختناك فقطع الحشفة أو بعضها، أو غير من القطع، أو قطع باله نكثراً ألها، ولو في وقت لا يصلح النقطع فيه. وكذلك يضمن إذا قطع غير إذن الولي.<sup>(١٤)</sup>

#### آداب الختان:

١١ - تشرع الوثبة للختان وتسمى الإعذار والعذار، والعذرة، والعليز.  
والسنة يظهر ختان الذكر، وإخفاء ختان الأنثى.  
وصرح الشافعية بأنها تستحب في الذكر ولا بأس بها في الأنثى لنفسها، فما بينهما،<sup>(١٥)</sup> والتعصیل في (وليمة، ودعوة)

(١١) حديث: «من قطعت يده ولا يعلم منه قطب فهو ضامن» أخرجه أبو داود (١٠٧٠/١) - الترمذي حوت حبيب (دعاس) والحاكم (١٠٧١/١) - ط دائرة المعارف الشيعية، من حديث عبد الله بن عمرو، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١٢) كشف القناع ٣٤/١ - ٣٥.

(١٣) فتح الباري ١٠/١٢٤٣، العلوي ٣/٢٩٤.

(١٤) حاشية السنن ٢٨/٤.

(١٥) ناه الحاج ٣٢/٨، ٣٢.

وعيا - مفتع انباء - غلط فيه وسبه وأغفله<sup>(١)</sup>  
والغبن عند المفتاء يكون في البيع خاصة  
فهو انحص من خدبته.

## خدبة

ج - اخيانة:

٤ - الخيانة: التفریط في العهد والأمانة وبرك  
النصح فيها<sup>(٢)</sup> وخذبة قد تكون مع حياة  
الأمانة وقد لا تكون

د - الغرور ، والتغريب:

هـ - الغرور مصدر غره يغره غرورا ، إذا خدعه  
وأضعه بالطل<sup>(٣)</sup>.

والتغريب إيقاع النحوص في الغرر.

والغرر ما انطوى تحت غامضته ، أو ما تردد بين  
أمرين أو غموضا أخوفهما<sup>(٤)</sup>.

هـ - الضش:

٦ - وهو مصدر غشه بغشه - بأنضم - غشا لم  
يضمه الضح - أو أظهر له خلاف ما يعتنه  
يقال: شيء مغشوش<sup>(٥)</sup>.

ب - الغيب:

٢ - هو من غيبه يعينه غيب - تمسك به - في  
البيع أي خدعه ، وغش التري وتدر فيه عينه

(١) تصاح كتب - ونج الغرور - ولسان العرب

(٢) تاج الغرور - ولسان العرب.

(٣) تاج الغرور - ولسان العرب.

(٤) تاج الغرور - ولسان العرب.

(٥) تاج الغرور - ولسان العرب.



و - التبدليس :

٧ - التبدليس ، كأن عيب الشيء ، وأكثر ما يكون في البيع<sup>(١)</sup>

فالتبدليس نوع من الخديعة.

ز - التورية :

٨ - وهي من ورى الخبر تورية : أي ستره ، وأظهر غيره<sup>(٢)</sup>

فهي أيضاً نوع من الخديعة.

ح - التزوير :

٩ - هو تحسين الشيء ، ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من يسمعه أو يراه أنه يخالف ما هو عليه في الحقيقة ، فهو تحويه الباطل بما يروهم أنه حق . وأكثر ما يكون في المستندات من الوثائق والشهادات<sup>(٣)</sup>

ط - الخيلة :

١٠ - هي في اللغة الخدق وجودة النفر والقدرة على التصرف في تدبير الأمور.

وقد ذكر ابن القيم أنه غلب في تعرف على الحيلة استعمالها في ملوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل إلى حصول غرضه ، بحيث لا

(١) المقرب.

(٢) معارج المسحاح مادة: (ورى)

(٣) سبل السلام ١٣٠/٤

يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والنظرة<sup>(١)</sup>

وقال الواغب : وأكثر استعمالها فيما في تعاطيه خست ، وقد يستعمل فيما في استعماله حكمة<sup>(٢)</sup>

الحكم التكليفي :

١١ - الخديعة بمعنى : إظهار الإنسان خلاف ما يخفيه - حرام إذا كان فيها خيانة أمانة ، أو نقض عهد.

وهذا لا يعلم فيه خلاف بين علماء الأمة ، وتواترت نصوص الكتاب والسنة المطهرة في النهي عنها.

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدِهِمْ إِلَى مَدِينِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup>

وجاء في الحديث : « يطع المؤمن على الحلال كلها إلا الخيانة والكذب »<sup>(٥)</sup> وقال النبي ﷺ : « إنه لا ينبغي لشيء أن تكون له خائنة إلا عين »<sup>(٦)</sup>

(١) إعلام المرفعين ٢٥١/٣

(٢) المقصودات.

(٣) سورة المائدة ١/٧

(٤) سورة التوبة ١/٧

(٥) حديث : « يطع المؤمن ..... أعرضه أحد ٢٥٢/٥ - ط الميمنة » من حديث أبي حمزة ، وأعله المجلسي في الجمع ( ١١/١١ - ط القدسي ) ، لا تقطع بين لأشس وأبي حمزة .

(٦) حديث : « إنه لا ينبغي لشيء ..... أعرضه أبو داره ( ١٣٣/٢ ١٣٤ - ط تحقيق عزت حميد دهاش ) ، وألهم ( ٤٥/٢١ - ط دائرة المعارف العثمانية ) من حديث سعد بن أبي وقاص . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

حتى لو كنا نخشى الخيانة من جانبهم.<sup>(١)</sup> قال تعالى: ﴿وَأَيُّ الذِّينِ أَتَمُوا أَوْفَاقَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿فَاتَّبَعُوا إِلَهُهُمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَوْتِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وقال: ﴿فَمَا اسْتَمَعُوا لَكُمْ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وأما إذا استشعر الإمام عزمهم على الخيانة بأمارات ذلك عليها لا بمجرد توهم، لم يستنص عهدهم، ولا يجوز خدعهم ولا تبيينهم بهجوم غادر، وهم آمنون مطمئنون إلى عهد لم ينقض، ولم ينبد، بل يتبد إليهم العهد ثم يتنازلهم.<sup>(٥)</sup> قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ، فَاِئْتِ بِهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنْ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْخَائِضِينَ﴾<sup>(٦)</sup>

قال الشركاني في تفسير الآية: إما تخافن من قوم خيانة: أي غش، ونقضاً للعهد من النجوم المهادنين فاطرح إليهم العهد الذي سلك ويبيهم، على سواء أي أخبرهم إخباراً ظاهراً مكشوفاً بالنقض، ولا تنأجزم الحرب بغتة.<sup>(٧)</sup> ١٢ - فأما بعد أن تبد إليهم عهدهم، وصار علمهم وعلم المسلمين بنقضه على سواء، وبعد أن أخذ كل خصم حذرته، فلو كل وسائل

وعدها التي يخرج من علامات التناقض فقال: «آية المساق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوفى خان».<sup>(٨)</sup> وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «من لا أخيس بالعهد ولا أخيس كبراً»<sup>(٩)</sup>

قال الصنعاني في سبل السلام: في الحديث دليل على حفظ العهد، والوفاء به. ونسب النبي ﷺ عن عقود معينة تدخل فيها الخديعة من السجس، والنصرية، وثلاثي الركبان. ونص الفقهاء على أن للمخدوع فيها حق خيار الفسخ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: إن رجلاً ذكر لنبي ﷺ أنه يمدح في البيوع، فقال: «إذا بايعت فقل لا خلافة، أي لا خديعة»<sup>(١٠)</sup> (رد: نجش، ونصيرة، وتدليس).

الخديعة في حق غير المسلمين: ١٢ - أما الخديعة في حق غير المسلمين في حرب، فإن كان بينهم وبين المسلمين عهد، فلا يجوز الخدع، ولا التبيين بالمجوم الغادر، وهم آمنون مطمئنون إلى عهد لم ينقض، ولم ينبد،

(١) حديث: دمية التناقض ثلاث: إذا حدث... أخرجه البخاري (الفتح ٨٩٦/١ ط السلفية) وسلم ٧٨/١١ ط الحقي: من حديث أبي هريرة.

(٢) حديث: «من لا أخيس بالعهد ولا أخيس كبراً» أخرجه أبو داود ١٨٩/٣ - ١٩٠ - تحقيق عزت عبيد دهمس: من حديث أبي داود وإسناده صحيح.

(٣) حديث: «إذا بايعت، قل: لا خلافة» أخرجه المعنزي (الفتح ٢٢٧/١ ط السلفية).

(٤) المفتح ١٦٦/٨، شرح روض الغلاب ٢٢٥/١، حاشية ابن عابدين ١٢٤/٢  
(٥) سورة السادة ١/ (٤) سورة النور ٤/ (٦) سورة النور ٧/ (٧) أمضى الخطاب ٢٢٦/١، المفتح ١٦٢/٨ (٨) سورة الأنفال ٨/ (٩) فتح البدر تفسير آية ٨٥ من سورة الأنفال.

حتى يقسم عندئذ حراماً<sup>(١)</sup>. وفي التوراة قول محمد بن مسلمة، في قصة كعب بن الأشرف بعد أن استأذن النبي ﷺ أن يقول: كما جاء في حديث جابر: «إن هذا أبي: الذي يحق قد عتانا، وسألنا الصدقة، فإن اتبعناه فبكم أن ندعه»<sup>(٢)</sup> وكل هذه الكلمات تورية: وقصد بها إلى معنى غير المعنى الظاهر منها.

ومعنى عتانا: كلفنا بالأوامر والنواهي. ومعنى سألنا الصدقة: طلبها ليعطوها لي مكانها الصحيح.

ونكره أن ندعه نكره أن نعارفه<sup>(٣)</sup> وكان النبي ﷺ إذا أراد أن يغزو غزوة ورى غيرها<sup>(٤)</sup>.

والمراد أنه إذا كان يريد غزو جهة فلا يظهرها ويظهر غيرها، كأن يريد أن يغزو جهة الشرق، فيسأل عن أمر في جهة الغرب، فينتجهر للمسافر فيظن من يراه، ويسمعه أنه يريد جهة الغرب<sup>(٥)</sup> وهذا في الغالب فنه. صرح جهة غزوة نيوك للأهلب لها..

الخديعة مباحة، لأنها ليست غادرة، فمن حازت عليه الخديعة وأخافه هذه، فهو غافل وليس بمعدوم به. قال رسول الله ﷺ: «الحرب خديعة»<sup>(٦)</sup> وجاء في فتح الباري في الحديث: الأمر بالسعي إلى أخية في الحرب معها أمكن. ولتدب إلى خداع الكفار، قال النووي: اتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كلما أمكن، إلا أن يكون فيه نقض عهد، أو أمان فلا يجوز.

(ر: أمان، عهد، هدنة). وفيه الإشارة إلى استعمال التري في الحرب من الاحتياج إليه أكثر من الشجاعة<sup>(٧)</sup> وقال ابن القيم: معنى «الحرب خديعة» الحرب المخبدة نصاحبها الكاملة في مفسودها إما هي المخادعة، لا المواجهة، وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع المخادعة بغير خطر<sup>(٨)</sup>.

قال النووي: قال العلماء: إذا دعت مصلحة شرعية راححة إلى خداع المخالف، أو حاجة لا متدحجة عنها إلا بالكذب، فلا بأس بالتورية، والتمريض.

ولأن لم يكن شيء من ذلك فهو مكروه، وليس يحرم إلا أن يتوصل به إلى أخذ ما طلل، أو دفع

(١) الأفكار الفتوى من ٣٧٨، فتح الباري ١٥٩/٦

(٢) مقالة كعب: إن هذا قد حرام. وسألنا الصدقة أسرى البحاري (الفتح ١١٢/٨ - ط الصلبي).

(٣) فتح الباري ١٥٩/٦

(٤) حديث: «وكر إذا أراد أن يغزو غزوة ورى غيرها». أخرجه البحاري (الفتح ١١٢/٨ - ط الصلبي). وسلم

(٥) ٢١٢٨/١ - ط الخليلي من حديث كعب بن مالك

(٦) المصدر السابق

(٧) حديث: «الحرب خديعة»

أخرجه البحاري (الفتح ١٥٨/٦ - ط الصلبي) ومسلم (٣٦٦/٢) ط الخليلي من حديث جابر بن عبد الله.

(٨) فتح الباري ١٥٨/٦ - ١٥٩، المحقق ٢١٩/٨

(٩) المصدر السابق.

والماهر الخادم، والأنثى ماهرة، والجمع مهارة.  
ويقال: للأنثى بالخرقاء لا تحسن المهنة، أي لا  
تحسن الخدمة.

والمهنة الخدمة والابتذال، والمهين الضعيف  
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾<sup>(١)</sup>  
وخرج في ثياب مهنته أي: في ثياب خدمته  
التي يلبسها في تشغله وتصرفاته<sup>(٢)</sup>  
فالمهنة أخص، لأن فيها الخلق، وتطلق على  
الصنعة.

ب - العمل:

٢ - والعمل هو المهنة والفعل، والجمع أعمال.  
والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله أو  
ملكه أو عمله، والجمع عمال وعاملون. والعلة  
والعمالة، أجر ما عمل، أو رزق العامل الذي  
جعل له على ما قلده من العمل. والعطف هم  
القوم يعملون بأيديهم ضرورياً من العمل في طين  
أو حفر أو غيره<sup>(٣)</sup>.

والعلاقة بين العمل والخدمة أن العمل أهم  
من الخدمة.

الأحكام المتعلقة بالخدمة:

خدمة المرأة للرجل وعكسه:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز استئجار

## خدمة

التعريف:

١ - الخدمة مصدر خدم وهي المهنة، وقيل: وهي  
بالكسر الاسم، وبفتح المصدر. والخدم والخدام  
جمع خدام، والخدام يصدق على الذكر والأنثى،  
لأنه يجري مجرى الأساء غير الأخوة من  
الأنعام. ويقال للأنثى في لغة قليلة خادمة.

واستخدامه واستخدامه جملة خادمة، أو ماله أو  
خدمه، وأخدمت فلاناً: أي أعطيت خادماً  
بخدمته<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - المهنة:

٢ - المهنة - بفتح الميم وكسرهما - الخلق في  
الخدمة والعمل، ومنهم يهين مهناً إذا عمل في  
صنعة، ومنهم يخدمهم وامتنعت أي: استخدمته  
وابتذلت.

(١) سورة المرسلات ٢٠/١

(٢) لسان العرب، والمصباح الكبير مادة: (مهين).

(٣) لسان العرب، والمصباح الكبير مادة: (عمل).

(١) ناه المروس، ولسان العرب، والمصباح الكبير مادة:

(خدم) ومعني الحاج ٢/٤٢٢، وكشافه اللغوي ٤/٤٦٢

قال الكاساني: وهو قول أبي يوسف وعبد: أما الخلو، فلأن الخلو بالمرأة الأجنبية معصية.

وأما الاستخدام فلا لأنه لا يؤمن معه الإطلاق عليها والوقوع في المعصية.

وفي المدونة قيل لأبن القاسم: أرأيت لو أن رجلاً استأجر امرأة حرة أو أمة تخدمه وهو عريب يجوز هذا أم لا؟ قال: سمعت مالكا ومثله عن امرأة تعادل الرجل في الحمل وليس بينها محرم فكونه ذلك، فالذي يستأجر المرأة تخدمه وليس بينها محرم، وليس له أهل، وهو يخلو معها أشد عندي كراهية من الذي تعادله المرأة في الحمل!

أما خادم المرأة فلا يجوز أن يكون رجلاً كبيراً عن لا يخل له النظر إليها، لأن الخادم يلزم الخقوم في غالب أحواله، فلا يسلم من النظر والخلوة المحرمة إلا إذا كان الخادم صبياً لم يبلغ الحلم، أو محرماً للمرأة الخادمة، أو عبداً مملوكها، أو مسوحاً، أو نحره فيجوز أن يخلوها.

وهذا في الخدمة الباطنة، أما الخدمة الظاهرة

للرجل الأعزب المرأة الأجنبية البالغة للخدمة في بيته مأموماً كان أو غير مأموماً وذلك اتفاقاً للفتنة، ولأن الخلو بها معصية إلا إذا كان الرجل محرماً لها، أو صغيراً، أو شيخاً محرماً، أو مسوحاً أو مجبوباً، أو كانت المرأة الخادمة صغيرة لا تشتبه ولا فرق عند الجمهور بين المرأة الحرة وبين الأمة، ولا بين الجميلة وبين غيرها، وفي وجه عند الشافعية، أو كانت فبيحة يؤمن من الرجل الأجنبي عليها، فيجوز لا تحرم خدمتها له في بيته لا اتفاقاً، خوف الفتنة.

والحرمة - عند الجمهور - إذا كانت الخدمة تتطلب الخلو، أما إذا لم تكن تتطلب الخلو فيجوز، وكذا إذا كان الرجل مريضاً ولم يجد من يخدمه.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز استخدام المرأة الأجنبية الرجل جملة كانت أو غير جملة متجالة أو غير متجالة، إلا أن بعض الفقهاء فرق بين المتجالة وغير المتجالة، كما فرقوا بين الرجل الأعزب الذي لا نساء عنه من قرابات وزوجات، وبين غيره من لديه زوجة أو قريبة، قال أحد: يجوز للرجل أن يستأجر الأمة والحرة للخدمة، ولكن يصرف وجهه عن النظر ليست الأمة مثل الحرة ولا يخلو معها في بيت ولا ينظر إليها متجردة ولا إلى شعرها.

وقال أبو حنيفة: «أكره أن يستأجر الرجل امرأة حرة يستخدمها ويخلو بها وكذلك الأمة».

(١) المدافع ١٨٨/٤، حاشية ابن عابدين ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ - موطع الخليل ٢٩٢/٥، الفتاوى الفقهية ٣٧٨ - المصروع ٢٩/١٥، مفتي المحتاج ٢٣٥/٢، ٢٣٧، روضة الطالبين ١٢٧/٢، نهاية المحتاج ٢٣٣/٤، بالمر لا بن المدونة ١٢٧/٥، كشف القناع ١٢٩/٤، الإيضاح ١٠٢/٢، المدونة الكبرى ١٣٧/٤، الطلوع والمغرب ١٨٨/٢، تحفة المحتاج ٤١٧/٥

لذلك، لأن في ذلك إهانة للمسلم بإدلاله، وتعظيلاً للكافر، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾<sup>(١)</sup> وأما إذا أجر المسلم نفسه ككافر لعمل معين في الذمة كخياطة ثوب أو قصارته جاره، لأنه عقد معاوضة لا يتضمن إدلالاً ولا استيذاناً. قال ابن قدامة: بغير خلاف معلوم، لأن علياً رضي الله عنه أجر نفسه من يهودي يستقي له كل دلو بنعرة<sup>(٢)</sup> وكذا إن أجر نفسه منه لعمل غير الخدمة مدة معلومة جاز أيضاً.

وكذا إغارة عبد مسلم لكافر لعمل معين لا يقتضي الخدمة فهو جائز أيضاً. ويشترط فيما جاز من الإجارة والإغارة أن لا يكون العمل بما لا يحرم على المسلم - كزعمي الخنزير أو حمل الخمر<sup>(٣)</sup>

مثل قضاء الخواج من السوق، فيجوز أن يتولاها الرجل الأجني.

قال الخطاب: وسئل عن المرأة العزبة الكبيرة تلجأ إلى الرجل، فيقوم لها بخواتمها ويتاولها الحاجة، هل ترى له ذلك جائزاً؟ قال: لا بأس به وليدخل معه غيره أحب إلي، ولو تركها الناس لصاعت، وهذا على ما قال إنه جائز للرجل أن يقوم للمرأة الأجنبية بخواتمها ويتاولها الحاجة إذا غص بصره عما لا يحل له النظر إليه، مما لا يظهر من رتبنا، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٤)</sup> وذلك الوجه والكفان على ما قاله أهل التأويل، فجائز للرجل أن ينظر إلى ذلك من المرأة عند الحاجة والضرورة، فإن اضطر إلى الدخول عليها أدخل غيره معه ليبعد سوء الظن عن نفسه<sup>(٥)</sup>

#### خدمة الوالد للولد وعكسه:

١ - إذا قام الوالد بنفسه بخدمة ولده فلا كراهة في ذلك، ونجيب عليه بالخدمة أو بالإعارة للولد

خدمة المسلم للكافر:

٥ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم على المسلم حراً كاذ أو عبداً أن يخدم الكافر، سواء كان ذلك بإجارة أو إغارة، ولا تصح الإجارة ولا الإغارة

(١) سورة النساء / ١١١

(٢) حديث: «أمر علي بن عبد من يهودي أخرجته ابن ماجه

(٣) ١٨١/٢ - ط الحنفى، وقال أبو بصير: «في إسناده

عش» وأما حسن بن الحسن، فضعفه أحمد وغيره.

(٤) فدايع ١٨٩/١، الحنفى على ضمير خليل ١٩٧/٧.

خاتمة المجلس على شرح المنهج ١٥٦/٣، حاشية السنوني

على المنهج الكبير ١٨١/١، المنى لأمن قدامة ٥٥٩/٥.

جاءه المنهاج ٢٣٦/١، القويوم وعشرة ١٩٧/٢

(٥) سورة النور / ٣١

(٦) حاشية ابن عابدين ٢٠٢٥/٢، ٢٢٢/٤، ٢٢٢/٤، ٢٢٢/٤

أقبل ٢٩٢/٥، معنى المنهاج ١٦٥/١، ١٦٦/٢، ١٦٦/٣، ١٦٦/٤، ١٦٦/٥، ١٦٦/٦، ١٦٦/٧، ١٦٦/٨، ١٦٦/٩، ١٦٦/١٠، ١٦٦/١١، ١٦٦/١٢، ١٦٦/١٣، ١٦٦/١٤، ١٦٦/١٥، ١٦٦/١٦، ١٦٦/١٧، ١٦٦/١٨، ١٦٦/١٩، ١٦٦/٢٠، ١٦٦/٢١، ١٦٦/٢٢، ١٦٦/٢٣، ١٦٦/٢٤، ١٦٦/٢٥، ١٦٦/٢٦، ١٦٦/٢٧، ١٦٦/٢٨، ١٦٦/٢٩، ١٦٦/٣٠، ١٦٦/٣١، ١٦٦/٣٢، ١٦٦/٣٣، ١٦٦/٣٤، ١٦٦/٣٥، ١٦٦/٣٦، ١٦٦/٣٧، ١٦٦/٣٨، ١٦٦/٣٩، ١٦٦/٤٠، ١٦٦/٤١، ١٦٦/٤٢، ١٦٦/٤٣، ١٦٦/٤٤، ١٦٦/٤٥، ١٦٦/٤٦، ١٦٦/٤٧، ١٦٦/٤٨، ١٦٦/٤٩، ١٦٦/٥٠، ١٦٦/٥١، ١٦٦/٥٢، ١٦٦/٥٣، ١٦٦/٥٤، ١٦٦/٥٥، ١٦٦/٥٦، ١٦٦/٥٧، ١٦٦/٥٨، ١٦٦/٥٩، ١٦٦/٦٠، ١٦٦/٦١، ١٦٦/٦٢، ١٦٦/٦٣، ١٦٦/٦٤، ١٦٦/٦٥، ١٦٦/٦٦، ١٦٦/٦٧، ١٦٦/٦٨، ١٦٦/٦٩، ١٦٦/٧٠، ١٦٦/٧١، ١٦٦/٧٢، ١٦٦/٧٣، ١٦٦/٧٤، ١٦٦/٧٥، ١٦٦/٧٦، ١٦٦/٧٧، ١٦٦/٧٨، ١٦٦/٧٩، ١٦٦/٨٠، ١٦٦/٨١، ١٦٦/٨٢، ١٦٦/٨٣، ١٦٦/٨٤، ١٦٦/٨٥، ١٦٦/٨٦، ١٦٦/٨٧، ١٦٦/٨٨، ١٦٦/٨٩، ١٦٦/٩٠، ١٦٦/٩١، ١٦٦/٩٢، ١٦٦/٩٣، ١٦٦/٩٤، ١٦٦/٩٥، ١٦٦/٩٦، ١٦٦/٩٧، ١٦٦/٩٨، ١٦٦/٩٩، ١٦٦/١٠٠، ١٦٦/١٠١، ١٦٦/١٠٢، ١٦٦/١٠٣، ١٦٦/١٠٤، ١٦٦/١٠٥، ١٦٦/١٠٦، ١٦٦/١٠٧، ١٦٦/١٠٨، ١٦٦/١٠٩، ١٦٦/١١٠، ١٦٦/١١١، ١٦٦/١١٢، ١٦٦/١١٣، ١٦٦/١١٤، ١٦٦/١١٥، ١٦٦/١١٦، ١٦٦/١١٧، ١٦٦/١١٨، ١٦٦/١١٩، ١٦٦/١٢٠، ١٦٦/١٢١، ١٦٦/١٢٢، ١٦٦/١٢٣، ١٦٦/١٢٤، ١٦٦/١٢٥، ١٦٦/١٢٦، ١٦٦/١٢٧، ١٦٦/١٢٨، ١٦٦/١٢٩، ١٦٦/١٣٠، ١٦٦/١٣١، ١٦٦/١٣٢، ١٦٦/١٣٣، ١٦٦/١٣٤، ١٦٦/١٣٥، ١٦٦/١٣٦، ١٦٦/١٣٧، ١٦٦/١٣٨، ١٦٦/١٣٩، ١٦٦/١٤٠، ١٦٦/١٤١، ١٦٦/١٤٢، ١٦٦/١٤٣، ١٦٦/١٤٤، ١٦٦/١٤٥، ١٦٦/١٤٦، ١٦٦/١٤٧، ١٦٦/١٤٨، ١٦٦/١٤٩، ١٦٦/١٥٠، ١٦٦/١٥١، ١٦٦/١٥٢، ١٦٦/١٥٣، ١٦٦/١٥٤، ١٦٦/١٥٥، ١٦٦/١٥٦، ١٦٦/١٥٧، ١٦٦/١٥٨، ١٦٦/١٥٩، ١٦٦/١٦٠، ١٦٦/١٦١، ١٦٦/١٦٢، ١٦٦/١٦٣، ١٦٦/١٦٤، ١٦٦/١٦٥، ١٦٦/١٦٦، ١٦٦/١٦٧، ١٦٦/١٦٨، ١٦٦/١٦٩، ١٦٦/١٧٠، ١٦٦/١٧١، ١٦٦/١٧٢، ١٦٦/١٧٣، ١٦٦/١٧٤، ١٦٦/١٧٥، ١٦٦/١٧٦، ١٦٦/١٧٧، ١٦٦/١٧٨، ١٦٦/١٧٩، ١٦٦/١٨٠، ١٦٦/١٨١، ١٦٦/١٨٢، ١٦٦/١٨٣، ١٦٦/١٨٤، ١٦٦/١٨٥، ١٦٦/١٨٦، ١٦٦/١٨٧، ١٦٦/١٨٨، ١٦٦/١٨٩، ١٦٦/١٩٠، ١٦٦/١٩١، ١٦٦/١٩٢، ١٦٦/١٩٣، ١٦٦/١٩٤، ١٦٦/١٩٥، ١٦٦/١٩٦، ١٦٦/١٩٧، ١٦٦/١٩٨، ١٦٦/١٩٩، ١٦٦/٢٠٠، ١٦٦/٢٠١، ١٦٦/٢٠٢، ١٦٦/٢٠٣، ١٦٦/٢٠٤، ١٦٦/٢٠٥، ١٦٦/٢٠٦، ١٦٦/٢٠٧، ١٦٦/٢٠٨، ١٦٦/٢٠٩، ١٦٦/٢١٠، ١٦٦/٢١١، ١٦٦/٢١٢، ١٦٦/٢١٣، ١٦٦/٢١٤، ١٦٦/٢١٥، ١٦٦/٢١٦، ١٦٦/٢١٧، ١٦٦/٢١٨، ١٦٦/٢١٩، ١٦٦/٢٢٠، ١٦٦/٢٢١، ١٦٦/٢٢٢، ١٦٦/٢٢٣، ١٦٦/٢٢٤، ١٦٦/٢٢٥، ١٦٦/٢٢٦، ١٦٦/٢٢٧، ١٦٦/٢٢٨، ١٦٦/٢٢٩، ١٦٦/٢٣٠، ١٦٦/٢٣١، ١٦٦/٢٣٢، ١٦٦/٢٣٣، ١٦٦/٢٣٤، ١٦٦/٢٣٥، ١٦٦/٢٣٦، ١٦٦/٢٣٧، ١٦٦/٢٣٨، ١٦٦/٢٣٩، ١٦٦/٢٤٠، ١٦٦/٢٤١، ١٦٦/٢٤٢، ١٦٦/٢٤٣، ١٦٦/٢٤٤، ١٦٦/٢٤٥، ١٦٦/٢٤٦، ١٦٦/٢٤٧، ١٦٦/٢٤٨، ١٦٦/٢٤٩، ١٦٦/٢٥٠، ١٦٦/٢٥١، ١٦٦/٢٥٢، ١٦٦/٢٥٣، ١٦٦/٢٥٤، ١٦٦/٢٥٥، ١٦٦/٢٥٦، ١٦٦/٢٥٧، ١٦٦/٢٥٨، ١٦٦/٢٥٩، ١٦٦/٢٦٠، ١٦٦/٢٦١، ١٦٦/٢٦٢، ١٦٦/٢٦٣، ١٦٦/٢٦٤، ١٦٦/٢٦٥، ١٦٦/٢٦٦، ١٦٦/٢٦٧، ١٦٦/٢٦٨، ١٦٦/٢٦٩، ١٦٦/٢٧٠، ١٦٦/٢٧١، ١٦٦/٢٧٢، ١٦٦/٢٧٣، ١٦٦/٢٧٤، ١٦٦/٢٧٥، ١٦٦/٢٧٦، ١٦٦/٢٧٧، ١٦٦/٢٧٨، ١٦٦/٢٧٩، ١٦٦/٢٨٠، ١٦٦/٢٨١، ١٦٦/٢٨٢، ١٦٦/٢٨٣، ١٦٦/٢٨٤، ١٦٦/٢٨٥، ١٦٦/٢٨٦، ١٦٦/٢٨٧، ١٦٦/٢٨٨، ١٦٦/٢٨٩، ١٦٦/٢٩٠، ١٦٦/٢٩١، ١٦٦/٢٩٢، ١٦٦/٢٩٣، ١٦٦/٢٩٤، ١٦٦/٢٩٥، ١٦٦/٢٩٦، ١٦٦/٢٩٧، ١٦٦/٢٩٨، ١٦٦/٢٩٩، ١٦٦/٣٠٠، ١٦٦/٣٠١، ١٦٦/٣٠٢، ١٦٦/٣٠٣، ١٦٦/٣٠٤، ١٦٦/٣٠٥، ١٦٦/٣٠٦، ١٦٦/٣٠٧، ١٦٦/٣٠٨، ١٦٦/٣٠٩، ١٦٦/٣١٠، ١٦٦/٣١١، ١٦٦/٣١٢، ١٦٦/٣١٣، ١٦٦/٣١٤، ١٦٦/٣١٥، ١٦٦/٣١٦، ١٦٦/٣١٧، ١٦٦/٣١٨، ١٦٦/٣١٩، ١٦٦/٣٢٠، ١٦٦/٣٢١، ١٦٦/٣٢٢، ١٦٦/٣٢٣، ١٦٦/٣٢٤، ١٦٦/٣٢٥، ١٦٦/٣٢٦، ١٦٦/٣٢٧، ١٦٦/٣٢٨، ١٦٦/٣٢٩، ١٦٦/٣٣٠، ١٦٦/٣٣١، ١٦٦/٣٣٢، ١٦٦/٣٣٣، ١٦٦/٣٣٤، ١٦٦/٣٣٥، ١٦٦/٣٣٦، ١٦٦/٣٣٧، ١٦٦/٣٣٨، ١٦٦/٣٣٩، ١٦٦/٣٤٠، ١٦٦/٣٤١، ١٦٦/٣٤٢، ١٦٦/٣٤٣، ١٦٦/٣٤٤، ١٦٦/٣٤٥، ١٦٦/٣٤٦، ١٦٦/٣٤٧، ١٦٦/٣٤٨، ١٦٦/٣٤٩، ١٦٦/٣٥٠، ١٦٦/٣٥١، ١٦٦/٣٥٢، ١٦٦/٣٥٣، ١٦٦/٣٥٤، ١٦٦/٣٥٥، ١٦٦/٣٥٦، ١٦٦/٣٥٧، ١٦٦/٣٥٨، ١٦٦/٣٥٩، ١٦٦/٣٦٠، ١٦٦/٣٦١، ١٦٦/٣٦٢، ١٦٦/٣٦٣، ١٦٦/٣٦٤، ١٦٦/٣٦٥، ١٦٦/٣٦٦، ١٦٦/٣٦٧، ١٦٦/٣٦٨، ١٦٦/٣٦٩، ١٦٦/٣٧٠، ١٦٦/٣٧١، ١٦٦/٣٧٢، ١٦٦/٣٧٣، ١٦٦/٣٧٤، ١٦٦/٣٧٥، ١٦٦/٣٧٦، ١٦٦/٣٧٧، ١٦٦/٣٧٨، ١٦٦/٣٧٩، ١٦٦/٣٨٠، ١٦٦/٣٨١، ١٦٦/٣٨٢، ١٦٦/٣٨٣، ١٦٦/٣٨٤، ١٦٦/٣٨٥، ١٦٦/٣٨٦، ١٦٦/٣٨٧، ١٦٦/٣٨٨، ١٦٦/٣٨٩، ١٦٦/٣٩٠، ١٦٦/٣٩١، ١٦٦/٣٩٢، ١٦٦/٣٩٣، ١٦٦/٣٩٤، ١٦٦/٣٩٥، ١٦٦/٣٩٦، ١٦٦/٣٩٧، ١٦٦/٣٩٨، ١٦٦/٣٩٩، ١٦٦/٤٠٠، ١٦٦/٤٠١، ١٦٦/٤٠٢، ١٦٦/٤٠٣، ١٦٦/٤٠٤، ١٦٦/٤٠٥، ١٦٦/٤٠٦، ١٦٦/٤٠٧، ١٦٦/٤٠٨، ١٦٦/٤٠٩، ١٦٦/٤١٠، ١٦٦/٤١١، ١٦٦/٤١٢، ١٦٦/٤١٣، ١٦٦/٤١٤، ١٦٦/٤١٥، ١٦٦/٤١٦، ١٦٦/٤١٧، ١٦٦/٤١٨، ١٦٦/٤١٩، ١٦٦/٤٢٠، ١٦٦/٤٢١، ١٦٦/٤٢٢، ١٦٦/٤٢٣، ١٦٦/٤٢٤، ١٦٦/٤٢٥، ١٦٦/٤٢٦، ١٦٦/٤٢٧، ١٦٦/٤٢٨، ١٦٦/٤٢٩، ١٦٦/٤٣٠، ١٦٦/٤٣١، ١٦٦/٤٣٢، ١٦٦/٤٣٣، ١٦٦/٤٣٤، ١٦٦/٤٣٥، ١٦٦/٤٣٦، ١٦٦/٤٣٧، ١٦٦/٤٣٨، ١٦٦/٤٣٩، ١٦٦/٤٤٠، ١٦٦/٤٤١، ١٦٦/٤٤٢، ١٦٦/٤٤٣، ١٦٦/٤٤٤، ١٦٦/٤٤٥، ١٦٦/٤٤٦، ١٦٦/٤٤٧، ١٦٦/٤٤٨، ١٦٦/٤٤٩، ١٦٦/٤٥٠، ١٦٦/٤٥١، ١٦٦/٤٥٢، ١٦٦/٤٥٣، ١٦٦/٤٥٤، ١٦٦/٤٥٥، ١٦٦/٤٥٦، ١٦٦/٤٥٧، ١٦٦/٤٥٨، ١٦٦/٤٥٩، ١٦٦/٤٦٠، ١٦٦/٤٦١، ١٦٦/٤٦٢، ١٦٦/٤٦٣، ١٦٦/٤٦٤، ١٦٦/٤٦٥، ١٦٦/٤٦٦، ١٦٦/٤٦٧، ١٦٦/٤٦٨، ١٦٦/٤٦٩، ١٦٦/٤٧٠، ١٦٦/٤٧١، ١٦٦/٤٧٢، ١٦٦/٤٧٣، ١٦٦/٤٧٤، ١٦٦/٤٧٥، ١٦٦/٤٧٦، ١٦٦/٤٧٧، ١٦٦/٤٧٨، ١٦٦/٤٧٩، ١٦٦/٤٨٠، ١٦٦/٤٨١، ١٦٦/٤٨٢، ١٦٦/٤٨٣، ١٦٦/٤٨٤، ١٦٦/٤٨٥، ١٦٦/٤٨٦، ١٦٦/٤٨٧، ١٦٦/٤٨٨، ١٦٦/٤٨٩، ١٦٦/٤٩٠، ١٦٦/٤٩١، ١٦٦/٤٩٢، ١٦٦/٤٩٣، ١٦٦/٤٩٤، ١٦٦/٤٩٥، ١٦٦/٤٩٦، ١٦٦/٤٩٧، ١٦٦/٤٩٨، ١٦٦/٤٩٩، ١٦٦/٥٠٠، ١٦٦/٥٠١، ١٦٦/٥٠٢، ١٦٦/٥٠٣، ١٦٦/٥٠٤، ١٦٦/٥٠٥، ١٦٦/٥٠٦، ١٦٦/٥٠٧، ١٦٦/٥٠٨، ١٦٦/٥٠٩، ١٦٦/٥١٠، ١٦٦/٥١١، ١٦٦/٥١٢، ١٦٦/٥١٣، ١٦٦/٥١٤، ١٦٦/٥١٥، ١٦٦/٥١٦، ١٦٦/٥١٧، ١٦٦/٥١٨، ١٦٦/٥١٩، ١٦٦/٥٢٠، ١٦٦/٥٢١، ١٦٦/٥٢٢، ١٦٦/٥٢٣، ١٦٦/٥٢٤، ١٦٦/٥٢٥، ١٦٦/٥٢٦، ١٦٦/٥٢٧، ١٦٦/٥٢٨، ١٦٦/٥٢٩، ١٦٦/٥٣٠، ١٦٦/٥٣١، ١٦٦/٥٣٢، ١٦٦/٥٣٣، ١٦٦/٥٣٤، ١٦٦/٥٣٥، ١٦٦/٥٣٦، ١٦٦/٥٣٧، ١٦٦/٥٣٨، ١٦٦/٥٣٩، ١٦٦/٥٤٠، ١٦٦/٥٤١، ١٦٦/٥٤٢، ١٦٦/٥٤٣، ١٦٦/٥٤٤، ١٦٦/٥٤٥، ١٦٦/٥٤٦، ١٦٦/٥٤٧، ١٦٦/٥٤٨، ١٦٦/٥٤٩، ١٦٦/٥٥٠، ١٦٦/٥٥١، ١٦٦/٥٥٢، ١٦٦/٥٥٣، ١٦٦/٥٥٤، ١٦٦/٥٥٥، ١٦٦/٥٥٦، ١٦٦/٥٥٧، ١٦٦/٥٥٨، ١٦٦/٥٥٩، ١٦٦/٥٦٠، ١٦٦/٥٦١، ١٦٦/٥٦٢، ١٦٦/٥٦٣، ١٦٦/٥٦٤، ١٦٦/٥٦٥، ١٦٦/٥٦٦، ١٦٦/٥٦٧، ١٦٦/٥٦٨، ١٦٦/٥٦٩، ١٦٦/٥٧٠، ١٦٦/٥٧١، ١٦٦/٥٧٢، ١٦٦/٥٧٣، ١٦٦/٥٧٤، ١٦٦/٥٧٥، ١٦٦/٥٧٦، ١٦٦/٥٧٧، ١٦٦/٥٧٨، ١٦٦/٥٧٩، ١٦٦/٥٨٠، ١٦٦/٥٨١، ١٦٦/٥٨٢، ١٦٦/٥٨٣، ١٦٦/٥٨٤، ١٦٦/٥٨٥، ١٦٦/٥٨٦، ١٦٦/٥٨٧، ١٦٦/٥٨٨، ١٦٦/٥٨٩، ١٦٦/٥٩٠، ١٦٦/٥٩١، ١٦٦/٥٩٢، ١٦٦/٥٩٣، ١٦٦/٥٩٤، ١٦٦/٥٩٥، ١٦٦/٥٩٦، ١٦٦/٥٩٧، ١٦٦/٥٩٨، ١٦٦/٥٩٩، ١٦٦/٦٠٠، ١٦٦/٦٠١، ١٦٦/٦٠٢، ١٦٦/٦٠٣، ١٦٦/٦٠٤، ١٦٦/٦٠٥، ١٦٦/٦٠٦، ١٦٦/٦٠٧، ١٦٦/٦٠٨، ١٦٦/٦٠٩، ١٦٦/٦١٠، ١٦٦/٦١١، ١٦٦/٦١٢، ١٦٦/٦١٣، ١٦٦/٦١٤، ١٦٦/٦١٥، ١٦٦/٦١٦، ١٦٦/٦١٧، ١٦٦/٦١٨، ١٦٦/٦١٩، ١٦٦/٦٢٠، ١٦٦/٦٢١، ١٦٦/٦٢٢، ١٦٦/٦٢٣، ١٦٦/٦٢٤، ١٦٦/٦٢٥، ١٦٦/٦٢٦، ١٦٦/٦٢٧، ١٦٦/٦٢٨، ١٦٦/٦٢٩، ١٦٦/٦٣٠، ١٦٦/٦٣١، ١٦٦/٦٣٢، ١٦٦/٦٣٣، ١٦٦/٦٣٤، ١٦٦/٦٣٥، ١٦٦/٦٣٦، ١٦٦/٦٣٧، ١٦٦/٦٣٨، ١٦٦/٦٣٩، ١٦٦/٦٤٠، ١٦٦/٦٤١، ١٦٦/٦٤٢، ١٦٦/٦٤٣، ١٦٦/٦٤٤، ١٦٦/٦٤٥، ١٦٦/٦٤٦، ١٦٦/٦٤٧، ١٦٦/٦٤٨، ١٦٦/٦٤٩، ١٦٦/٦٥٠، ١٦٦/٦٥١، ١٦٦/٦٥٢، ١٦٦/٦٥٣، ١٦٦/٦٥٤، ١٦٦/٦٥٥، ١٦٦/٦٥٦، ١٦٦/٦٥٧، ١٦٦/٦٥٨، ١٦٦/٦٥٩، ١٦٦/٦٦٠، ١٦٦/٦٦١، ١٦٦/٦٦٢، ١٦٦/٦٦٣، ١٦٦/٦٦٤، ١٦٦/٦٦٥، ١٦٦/٦٦٦، ١٦٦/٦٦٧، ١٦٦/٦٦٨، ١٦٦/٦٦٩، ١٦٦/٦٧٠، ١٦٦/٦٧١، ١٦٦/٦٧٢، ١٦٦/٦٧٣، ١٦٦/٦٧٤، ١٦٦/٦٧٥، ١٦٦/٦٧٦، ١٦٦/٦٧٧، ١٦٦/٦٧٨، ١٦٦/٦٧٩، ١٦٦/٦٨٠، ١٦٦/٦٨١، ١٦٦/٦٨٢، ١٦٦/٦٨٣، ١٦٦/٦٨٤، ١٦٦/٦٨٥، ١٦٦/٦٨٦، ١٦٦/٦٨٧، ١٦٦/٦٨٨، ١٦٦/٦٨٩، ١٦٦/٦٩٠، ١٦٦/٦٩١، ١٦٦/٦٩٢، ١٦٦/٦٩٣، ١٦٦/٦٩٤، ١٦٦/٦٩٥، ١٦٦/٦٩٦، ١٦٦/٦٩٧، ١٦٦/٦٩٨، ١٦٦/٦٩٩، ١٦٦/٧٠٠، ١٦٦/٧٠١، ١٦٦/٧٠٢، ١٦٦/٧٠٣، ١٦٦/٧٠٤، ١٦٦/٧٠٥، ١٦٦/٧٠٦، ١٦٦/٧٠٧، ١٦٦/٧٠٨، ١٦٦/٧٠٩، ١٦٦/٧١٠، ١٦٦/٧١١، ١٦٦/٧١٢، ١٦٦/٧١٣، ١٦٦/٧١٤، ١٦٦/٧١٥، ١٦٦/٧١٦، ١٦٦/٧١٧، ١٦٦/٧١٨، ١٦٦/٧١٩، ١٦٦/٧٢٠، ١٦٦/٧٢١، ١٦٦/٧٢٢، ١٦٦/٧٢٣، ١٦٦/٧٢٤، ١٦٦/٧٢٥، ١٦٦/٧٢٦، ١٦٦/٧٢٧، ١٦٦/٧٢٨، ١٦٦/٧٢٩، ١٦٦/٧٣٠، ١٦٦/٧٣١، ١٦٦/٧٣٢، ١٦٦/٧٣٣، ١٦٦/٧٣٤، ١٦٦/٧٣٥، ١٦٦/٧٣٦، ١٦

حقاً مستحقاً عليه تعبيره لا يجوز له أخذ الأجرة عليه<sup>(١١)</sup>

والصغير أو المريض، أو العاجز، إن كان عضواً.  
واختلف الفقهاء في حكم استخدام النزع  
لأصله.

حایة علی بالخادم من احوال:

١ - إعدام الزوجة:

٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب على الزوج إخراج زوجه التي لا يثق بها خدمة نفسها إذا كانت تخدم في بيت أهلها، أو كانت من نوبي الأتراك، تكون هذا من حقها في المعاشرة بالمعروف، لأنهم بها في قوته تعالى وعاشروهم بالمعروف<sup>(١)</sup>، ولأن هذا من كبريتها وما يحتاج إليه في الدوام بأنفسه لنفسه.

كما انفقوا على أن الإخضاع يجب على الزوج  
للزوجة الفريضة، والمصانة بعاقبة لا تدفع معها  
خدمة نفسها، وإن كانت من لا تخدّم مثلها، لأن  
مثل هذه لا تستعني عن الخدمة.

والمالكية أيضا يرون وجوب إحداهما الزوج  
زوجته، لكن قالوا: يجب عليه ذلك إن كان الزوج  
سعة وهي ذات قدر نيس شأنها الخدمه، أو  
تلك هي ذا قدر تترى خدمه زوجته <sup>(١)</sup>

هذه الخنعية والمالكية وبعض الشافعية إلى  
عدم حوار ذلك لما فيه من الإهانة والإذلال  
والاستعفاف التي لا يليق بمكانة الأئمة.

وعليه فلا يجوز للولد أن يستأجر والده للاستخدام وإن علا، وكذلك ولده سواء أكان هذا الولد مسلماً أم كافراً، لأنه مأمور بتعظيم والده وإن اختلف الدين، وفي الاستخدام استخفاف به فكان حراماً، قال الله تعالى: ﴿وَصَاحِبِهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾<sup>١١</sup> وهذا الأمر ورد في حق الأبوين الكافرين، لأنه معطوف على قوله تعالى: ﴿وَأَنْ جَاهِدْكَ عَلَى أَنْ تَقْرُبَ بِهِ مَبْئُوسًا لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُ﴾<sup>١٢</sup> الآية.

ودهب الحافلة والشاعية في المعتمد إلى أنه  
يكره للولاء تزجرا مستخدم م أحد أصوله وإن علا  
نصباتهم عن الأذلال.

لما خدعة الولد بولده، أو استخدم الأب بولده فجاءه بلا خلاف، بل إن ذلك من الشر المأمور به شرعا، ويكون واجبا على الولد خدمة أو إسعاد والده عند الحاجة، ولهذا فلا يجوز له أن يأخذ أجرة عليها، لأنها مستحقة عليه ومن فقه

(۱) اے ایچ ۲، ۶۸/۱، جانبہ این ہائیڈرو ۷۳/۷

عذبة المصروف على الشرح تكبير ١٣٥/٢، ص ١٢١

[illegible]

الكتاب: ١/٤، الإضرابات، ص ٢٠٩، المجلد الثاني، صفحة

τὴν αἰώνιον

١٧٩ - سورة - ٢٤

(3) الشرح الأكبر وحاشية الفتاوى ٥١٠/٤

١٢١ صورة لفضائح ١٥٧

١٥٠٠

الخنفية إلى أنه إذا كان حائلاً ومصعباً يقتضي خادعين أو أكثر فيها ذلك.

قال أبو يوسف من الخنفية: إن المرأة إذا كانت غيبة ورقت إليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع، وكذلك إذا كانت من أجل مقدارها عن خدمة خادم واحد، فعل الزوج أن ينفق على من لا يد منه من الخدم من هو أكثر من الخادم الواحد، أو الإنثى أو أكثر من ذلك.

قال ابن عابدين إجماعاً: أن المذهب الاختصاص على الواحد مطلقاً، والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف.

وإن كانت المرأة لا يخدم في بيت أمها مثلاً، فلا يجب عليه الإعدام، بل يرميها أن تقوم بخدمة نفسها الباصرة (أي في داخل المنزل) من عجن وطبخ وكس وفرش، وسقاءها، إذا كان معها في البيت، وليس عليها غزل، ولا نسج، وعليه أن يشتري لها من السوق ما تحتاجه لأن هذا من تمام الكفاية.

ج - تبديل الخادم:

٩ - اختلف الفقهاء في جواز تبديل الزوج خادماً الذي حكمه معها، أو أخذها إياه هو (وآلفته).

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والخنفية والشافعية إلى عدم حوار ذلك له لتضررها بقطع المأثورة، ولأنها قد لا تنهى له أخذها بالخادم

وقال الخنفية: إذا امتنعت امرأة عن الطحن والحز، إن كانت من لا تخدم، أو كن بها عنة فعليه أن يأتيها بطعام مهياً، وإلا بأن كنت من تخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يحب عليه، ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك، لوجوبه عليها ديناً ولو شريطة، لأنه عليه الصلاة والسلام نسب الأعمال بين علي وفاطمة، فحمل أعمال الخارج على علي رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله تعالى عنها<sup>(١)</sup> مع أنها سبيلة نساء العائنين فإن كان لها خادم يعمل الزوج نفقته<sup>(٢)</sup>

ب - الإعدام بأكثر من خادم:

٨ - اختلف الفقهاء في إلزام تزوج بأكثر من خادم.

فذهب جمهور العلماء من الخنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يلزمه أكثر من خادم واحد، لأن المستحق خدمتها في نفسها ويحصل ذلك بخادم واحد<sup>(٣)</sup> ونهب المالكية وأبو يوسف من

(١) حديث روى الأعمش بن علي وفاطمة، جعله ذكر ابن جرير في الصحيح (٤٠٧/١) - السليج) أن ملكاً سخط من حدث هل من له طاب، أن فاطمة أتت لئلي رضي الله تعالى عنها، فدخلها عن ما تقول من تأخذ بمصعبها. أخرجه البخاري (افتتح ٤٠٦/٩) - ط نسليج).

(٢) الدر المختار ٩٤٨/٢

(٣) ابن عابدين ٦٨٥٠-٦٨٨/١، والفرانج الخنفية ص ٢٢٦، ومضى المحتاج ١٢٣/٢ و ١٢٤، وآلته ٥٦٩/٧



المعسر للزوجة التي تستحق الخدمة ، فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن وجوب الإخدام على الزوج المؤسر فقط ، أما إذا كان الزوج معسرا فلا يجب عليه الإخدام لأن الضر لا يزال بالضرر .

ويجب على الزوجة في هذه الحالة أن تقدم نفسها للخدمة الدخلية ، وعلى الزوج أن يكفيها الأعمال الخارجية ، لما روي أن النبي ﷺ قسم الأعمال بين علي رضي الله عنه ، وبين فاطمة رضي الله عنها ، فجعل أعمال الخارج على علي رضي الله عنه ، وأعمال الدخول على فاطمة رضي الله عنها<sup>(١)</sup>

إلا أن محمداً من الحنفية ، يرى أنه إن كان للزوجة خدام فعليه نفقتهم ، وإن كان معسرا لأنه لما كان لها خدام علم أنها لا ترخص بالخدمة بنفسها فكان على الزوج نفقة خدامها ، وإن لم يكن لها خدام فلا يجب عليه ذلك .

ويرى الشافعية أن وجوب الإخدام للزوجة يستوي فيه المؤسر ، والمتوسط ، والمعسر ، والحرة والعبد ، لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ولأن الخدمة واجب من الواجبات كاستئجار المؤن<sup>(٢)</sup>

(١) الحديث تقدم لخرجه في ص ٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٥٩/٢ ، النوازل للطهية ص ٢٢١ ، جواهر الإكمل ٤٠٧/١ ، القوانين الفقهية ص ٢٢٦ ، مفتي الحاج الأكليل ٤٢٢/٢ ، المجلس من شرح المنهج ١٩٦/٤ ، المعني لأمر فداية ٥٧٩/٧ ، الفروع ٥٧٩/٥ ، الإنصاف ٢٥٧/١

الذي يجيء به الزوج بدل خادمتها إلا إن ظهرت منه رغبة أو خيانة أو ضرر بوجوده .

أما إذا ظهرت منه رغبة أو خيانة أو ضرر منه بأن كان يختلس من غن ما يستويه أو أمتعة بيته فله الإبدال ، والإتيان بخادم أمين ، ولا يتوقف هذا على رضاها إلا أن الحنفية يرون أن هذا إذا لم تستبدل غيره به .

أما الحنابلة فذهبوا إلى أن للزوج إبدال خادما آخر بخادمتها إذا أتاها بمن يصلح للخدمة لأن تعيين الخادم إليه وليس لغيرها<sup>(٣)</sup>

د - إخراج الخادم من البيت :

١٠ - اختلاف الفقهاء في جواز إخراج الزوج لخدم المرأة الزائدة عن الواحد ، أو الزائد عن الحاجة من بيته .

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن له إخراج الزائد عن الحاجة ومنعه من دخول البيت .

وخالفهم في ذلك أبو يوسف من الحنفية وقال : لا يجوز له ذلك<sup>(٤)</sup>

هـ - إخدام المعسر :

١١ - اختلاف الفقهاء في وجوب الإخدام على

(١) حاشية ابن عابدين ٦٥٩/٢ ، النوازل للطهية ص ٢٢١ ، جواهر الإكمل ٤٠٧/١ ، مفتي الحاج الأكليل ٤٢٢/٢ ، المعني لأمر فداية ٥٧٩/٧ ، الفروع ٥٧٩/٥

(٢) المصادر السابقة وكشاف الضاع ٢٦٢/٥

و - صفة الخادم: أما الظاهرة مثل قضاء الحاجات من السوق

فيجوز أن ينولها الرجال وغيرهم. ذهب الفقهاء إلى أنه يجب أن يكون الخادم إما امرأة مسلمة حرة كانت أو أمّة، أو صبيا ميمّا لم يبلغ الحلم، أو محرما للزوجة المخدومة، أو مسوحا فلا يجوز أن يكون رجلا كبيرا ممن لا يحل له النظر إليها، لأنّ خادم يلزم المخدوم في غالب أحواله فلا يسلم من النظر. الخادمة الذميمة.

١٣ - اختلف الفقهاء في المرأة الذميمة هل يجوز أن تكون خادما لامرأة مسلمة؟ فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في أحد الوجهين إلى عدم جواز ذلك، لأنه لا تؤمن عداوتها الدينية، ولأنّ نظر الذميمة إلى المسببة حرام، فلو تعلق بها فلا يبلين زنتهنّ إلا لبعولتهنّ أو أبنائهنّ أو أباء بعولتهنّ إلى أن قال: ﴿أو نساتهنّ﴾<sup>(١)</sup>

وصح عن عمر رضي الله عنه: أنه منع الكتابيات دخول الحمام مع المسلمات لأنها ربما تحكيها لتكافرن.

وأبضا فإنّ النعمة لا تتعطف من النجاسة. والوجه الآخر عند الحنابلة، يبيح أن تخدم الذميمة المرأة المسلمة، لأنّ نظرها إلى المسلمة عندهم جائز<sup>(٢)</sup>.

وهذا في الخادمة الباطنة.

- (١) سورة البقرة ٢٢٨/٢، والفقهاء المذكورين ١٠٠/٢. (٢) حاشية ابن عابد ٢٧٢/١، ٢٢٨/٢، والفقهاء المذكورين ١٠٠/٢. (٣) معنى المحتاج ١٢٣/٢، والمعنى لابن قدامة ٥٦٩/٧.
- (١) جوامع الإكمال ١٦/١، والفقهاء المذكورين ١٠٠/٢. (٢) المحتاج ١٢٣/٢. (٣) حاشية ابن عابد ٢٧٢/٢. (٤) روضة الطالبين ٢٤٩/١، معنى المحتاج ١٢٣/٢. (٥) المعنى لابن قدامة ٥٦٩/٧، وكشاف القناع ١٤٩/٥.

ما يرجع إلى خدمة نفسها كصعب الماء على  
بدها، وحمله إلى المستحم وغيرها<sup>(١١)</sup>  
ط - إحصار الزوج بنفقة الخادمة:

١٦ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا تطلق الزوجة على  
زوجها بسبب إحصاره بنفقة الخادم لأنه يمكنها  
التصبر عليها.

ولكن هذه النفقة تثبت في ذمته عند  
الشافعية والحنابلة، لأنها نفقة تحب حل سبيل  
لِعوض - فتثبت في الذمة كالنفقة الواجبة  
للزوجة.

إلا أن الأفرعي من الشافعية يرى أن هذا إذا  
كانت المرأة استحقت الخدمة لرقيتها وفرضها، أما  
إذا كانت قد استحقت الخدمة لمرضاها وغرورها  
فالوجه عدم ثبوت النفقة في الذمة وسقوط  
نفقة الخادم عن الزوج بإحصاره عند الحنفية  
والمالكية، لقوله تعالى: ﴿لَيْتَنكَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ  
سَعَتِهِ وَمَن قَدَّرَ عَلَيْهِ رِيقَهُ فَيَنفِقْ بِمَا أَنَاءَ أَنَّهُ لَا  
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾<sup>(١٢)</sup> وهذا معسر لم  
يؤنه شيئا فلا يكلف بشيء<sup>(١٣)</sup>.

ي - زكاة فطر الخادم:

١٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه

(١١) البدائع ٢٦١/١، الدرر من غنصر سبى خليل ١٩٦/١،  
روضة الطالبين ١٥١/٩، المعنى لأن مداه ٥٧٠/٧، الفروع  
٥٧٩/٥

(١٢) سورة الطلاق ٧/١

(١٣) حديثه ابن عثيمين ٦٥٦/١ - ٦٥٩، الدرر من غنصر -

وخلت لأجرة أو نفقة الخادم لا يترمه قبول  
ذلك عند الشافعية والحنابلة، لأن في إحصائها  
نفيها عن حقها وتوفيها<sup>(١٤)</sup>، وذلك بقوت  
بخدمتها لنفسها.

ويرى الحنفية أنه لا يجوز لها أخذ الأجرة عن  
خدمتها لزوجها أو نفسها، لأنها لو أخذت  
الأجرة عن ذلك لأخذتها عن عمل واجب  
عليها فكان في معنى الرشوة.

وذكر الغيبة أبو الليث أن هذا إذا كان بها علة  
لا تقدر على الطبخ والخير، لو كانت من بنات  
الأشراف.

فأما إذا كانت تقدر على ذلك وهي عن تخدم  
نفسها تجبر على ذلك. واختلفوا فيما لو قال الزوج  
أنا أخدمك بنفسك ليسقط مؤنة الخادم:

فذهب الحنفية والشافعية في الأصح عندهم  
والحنابلة في الراجح عندهم إلى أنه ليس له ذلك  
ولم يلزمها قبول ذلك.

لأن في هذا غشاضة عليها لكون زوجها  
خدما لها وتعبه به.

وذهب المالكية وهو أحد الأقوال المرجوحة  
عند الشافعية والحنابلة إلى أن للرجل أن يخدم  
زوجته بنفسه ويلزمها الرضا به، لأن التكفاية  
تحصل بهذا.

ويرى بعض فقهاء الشافعية ومنهم الفقهاء أن  
للزوج أن يخدم زوجته فيما لا يستحي منه، كغسل  
الثوب واستقاء الماء، وكسب الخيط والطبخ دون

إن كان لامرأته من يخدمها بأجرة فليس على الزوج فطرته، لأن الإجارة لا تقتضي النفقة، والفطرة تابعة للنفقة ولا ترقى في هذا بين الحر وغيره.

وإن كان الحاقم مملوكا لها نظرا، فإن كانت من لا يجب لها خدام فليس على الزوج فطرته كذلك.

وإن كانت من يخدم مثلها وانفقا على أن يخدمها بخادمها فعليه فطرته لأن الفطرة تابعة للنفقة إلا أن إمام الحرمين من الشافعية يرى وجوبها على الزوجة.

أما إن أخدمها بعبده أو أمته فيجب عليه إخراج زكاة الفطر عنه بسبب ملكه له لا بسبب خدمته للزوجة.

وإذا اختلفت أقوال الشافعية في حكم زكاة الفطر عن المرأة التي صحبت الزوجة لتخدمها بفقنها بزوجها فالراجح عندهم عدم لزوم فطرها عليه، لأنها في معنى المستأجرة.

وذهب الإمام الرافعي إلى وجوب فطرتها، لأنها تابعة للنفقة.<sup>(١)</sup>

تحليل ١٨٦/١، القولين النفقة من ٢٩٦، جواهر الإكبي ١٠١/١، سي المحتاج ١٤٣/٢، كشف الناصح ٥٧/٢، المعنى لأمر فطرتها ٥٧/٢

(١) الحرشي على مختصر سبدي تحليل ١٨٦/١، حاشية التلوي ١٤٣/١، المجموع ١٨٦/٢، سي المحتاج ١٤٣/١، ١٤٣/٢

### خدمة الزوجة لزوجها وعكسه

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الزوجة يجوز لها أن تخدم زوجها في البيت، سواء أكانت من تخدم نفسها أو من لا تخدم نفسها.

إلا أنهم اختلفوا في وجوب هذه الخدمة، فذهب الجمهور (الشافعية والحنابلة وبعض المالكية) إلى أن خدمة الزوج لا يجب عليها لكن الأولى فافعل ما جرت العادة به.

وذهب الحنفية إلى وجوب خدمة المرأة لزوجها ديانة لا قضاء، لأن النبي ﷺ قسم الأعمال بين عي وفاضة رضي الله عنهما، فجعل عمل الداخل على فاطمة، وعمل الخارج على علي<sup>(١)</sup>.

ولهذا فلا يجوز للزوجة - عندهم - أن تأخذ من زوجها أجرا من أجر خدمتها له. وذهب جمهور المالكية وأبولور، وبوبكر بن شيبه وأبولاسحاق الجوزجاني، إلى أن على المرأة خدمة زوجها في الأعمال الشاقة التي حثرت العادة بقيام الزوجة بتلها، نقصة عني وفاضة رضي الله عنهما، حيث إن النبي ﷺ قضى على أمته فاطمة بخدمة البيت - وعلى علي بما كان خارج البيت من الأعمال.<sup>(٢)</sup> ولحديث: «لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها».

(١) الحديث تقدم تخريجه في ٢٩٨.  
(٢) لعل المالكية حملوا أمر النبي ﷺ على أنه من نصرة بالقضاء أمر الحنفية فحملوا على أنه من التلها فحملوا الوعود ديانة أي هو بها دين الله تعالى (الحنابلة).

وذهب الخنفية إلى أنه يحرم على الزوجة استخدام زوجها الآخر بجعله خدمته لها مهراً ، أما لو تزوجها على أن يرعى غنمها سنة أو يزرع أرضها فنسميه المهر صحيحة .<sup>(١)</sup>

وتحوز خدمته لها تطوعاً : وقال الكاساني : لو استأجرت المرأة زوجها لخدمتها في البيت بأجر مسمى فهو حائز ، لأن خدمة البيت غير واجبة على الزوج ، فكان هذا استئجاراً على أمر غير واجب على الأجير .<sup>(٢)</sup>

خدمة المسلم للكافر :

٢٠ - اتفق الفقهاء على جواز خدمة الكافر للمسلم .

واتفقوا كذلك على جواز أن يؤجر المسلم نفسه للكافر في عمل معين في الذمة ، كخياطة ثوب وبناء دار ، و زراعة أرض وغير ذلك ، لأن علياً رضي الله عنه أجرة نفسه من يهودي يسني له كل دلو يتمرقة ، وأجر النبي ﷺ بذلك فلم ينكره .<sup>(٣)</sup> ولأن الأجير في المنفعة يمكنه تحصيل العمل بغيره .

كما اتفقوا على أنه لا يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه للكافر لعمل لا يجوز له فعله ، كعصير الخمر

تسجد لزوجها ، ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود ، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر لكان نولاً أن تعمل<sup>(٤)</sup> قال الجوزجاني : فهذه طاعته فيما لا منفعة فيه فكيف يؤنة معاشه ؟

ولأن النبي ﷺ كان يأمر نساء بخدمته فيقول : يا عائشة أطعمينا ، يا عائشة هلمسي المدي واشبعيني بحجر<sup>(٥)</sup>

وقال الطبري : إن كل من كانت لها طاعة من النساء على خدمة بيتها في خير ، أو طحن ، أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج ، إذا كان معروفاً أن مثلها يلي ذلك بنفسه .<sup>(٦)</sup>

١٩ - وبالنسبة لخدمة الزوج زوجته ، فقد ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز خدمة الرجل الحرة لزوجته ولها أن تقبل منه ذلك .

(١) حديث : أخرت أحدنا أن يسجد لأحدنا أخرجه ابن ماجه (١/٥٩٥) ط الحلي من حديث عائشة وقال التوماني في الروايات : في إسناده علي بن زيد وهو ضعيف . وثروقه في حديثها .

(٢) حديث : كان يأمر مائة بخدمته .

يا عائشة : هلمسي المدي وأخرجه مسلم (٢/١٥٥٧) ط الحلي : يا عائشة : أطعمينا ، يا عائشة اسقينا : أخرجه أبو داود (٥/٩٩٤) - تحقيق عزت حبيب دعاس - من حديث طهفة اللخاري ، وإسناده صحيح .

(٣) البدائع (١/١٩٦) : عائشة ابن عابد بن (٢/٣٣٢) ٣٩/٥ ، الحارثي (١/١٨٦) : لجنة المحتاج (٨/٣٦٦) ، المني لاس قدامة (٧/٢١) - كشف الملتصق (٥/١٩٥) ، فتح الباري (٩/١٠٦٠٠٠٠)

(٤) البدائع (١/١٩٦) : حلاف هذا بل هذه إسناده صحيح في حقل الخدمة مهراً . وطاهر البدائع حوار خدمة الزوج لآمراته ولو بأجر .

(٥) البدائع (٢/١٩٦) : حاشية ابن عابد بن (١/٣٣٢) ، ٣٩/٥ ، معي المحتاج (٣/٤٣٣) ، رد المحتار (٩/٤٥٩) ، القوانين الفقهية ص ٢٢٦ ، الحارثي (١/١٨٦) : لجنة المحتاج (٨/٣٦٦) ، المني لاس قدامة (٧/٢١) - كشف الملتصق (٥/١٩٥) ، فتح الباري (٩/١٠٦٠٠٠٠)

(٦) أحدث تقدم نمرود خد

ورعي الخنازير وما أشبه ذلك.  
واختلفوا في حكم خدمة المسلم للكافر  
بإجارة، أو إجارة أو غير ذلك.  
فذهب الخنفية إلى جواز ذلك ، لأنه عقد  
معاوضة فيجوز كالبيع، ولكن يكره للمسلم  
خدمة الكافر، لأن الاستخدام استغلال، فكان  
إجارة المسلم نفسه منه إذلالا لنفسه وليس  
للمسلم أن يدل نفسه بخدمة الكافر.

وأما المالكية فقد ذكر ابن رشد: أن إجارة  
لمسلم نفسه من النصراني واليهودي على أربعة  
أنسام: جازية، ومكروهة، ومخطوئة، وحرام.  
فالجازية هي - أن يعمل المسلم للكافر عملا في  
بيت نفسه كالصانع الذي يصنع للناس  
والمكروهة: أن يشتد الكافر بجميع عمل المسلم  
من غير أن يكون تحت يده مثل أن يكون  
مقارضا له، أو مساقيا، والمخطوئة: أن يؤجر المسلم  
نفسه للكافر في عمل يكون فيه تحت يده كأجير  
الخدمة في بيته وإجارة المرأة لترضع له ابنه وما  
أشبه ذلك ، فهذه تقسخ إن عثر عليها، فإن  
فانت مصت، وكذا له الأجرة. وحرام: أن يؤجر  
نفسه منه بما لا يحل من عمل الحرام، أو رعي  
الخنازير، فهذه تقسخ قبل العمل، فإن فانت  
تهدى بالأجرة على التماسكين<sup>(١)</sup>.

وفي إجارة المسلم للكافر يؤمر بإزالة يده عنه  
بأن يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه  
وقيل: بجرمة إجارة المسلم، أو إعارته للكافر  
واختاره السبكي.

وذهب الحنابلة على الرواية الصحيحة إلى  
حرمة إجارة المسلم، أو إعارته للكافر لأجل  
الخدمة، لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ  
عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

ولأنه عقد يتضمن حبس المسلم عند الكافر  
وإذلاله له.

وفي الرواية الأخرى يجوز ذلك قيل: مع  
الكرهة وقيل: بدونها<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة النساء ١١٦.  
(٢) جلية الحاج مع حاشيته ١٢٢/٥، لجنة، الحاج ١١٧/٥،  
٢٣١/٤، حاشية الجليل على شرح المنهج ١٥٦/٣، معنى  
المنهج ٢٦٥/٣، ٢٥٨/٤، المضي لأين حدابه ٥٥٤/٥،  
الإحصاف ٢٥٥/٦ و ١٠٢، التفريع ١٣٢/٤

(١) المبداء ١٨٩/١، المحرم على من حضر جليل ١٨٩/١ - ١٩٠،  
٢٠٠، خواص الإكفيل ١٨٨/٢، السموي من الشرح  
المكبر ١١٦/١، مواهب الجليل ١١٩/٤

الألفاظ ذات الصلة : الخذف - الطرح - القذف - الإلقاء :

٢ - من معاني هذه الألفاظ الرمي<sup>(١)</sup> فهي تغطي مع الخذف في هذا المعنى ، إلا أن الخذف رمي بكيفية خاصة .

## خذف

أحكام التكليفي :

٣ - الأصل في بيان حكم الخذف ، ما روي عن عبدالله بن مغفل المزني قال : انتهى النبي ﷺ عن الخذف ، قال : إنه لا يقتل الصيد ، ولا ينكأ العبد ، وإنه يبقا العين ويكسر السن<sup>(٢)</sup> .

وفد اختلف الفقهاء في حكم الخذف فمنهم من ذهب إلى أن الخذف محرم على الإطلاق ، قال القاضي عياض : نهى عن الخذف ، لأنه ليس من آلات الحرب التي يتحوز بها ، ولا من آلات الصيد لأنها تروص ، وقتلها وقيد ، ولا مما يجوز اللجوء به مع ما فيه من فناء العين وكسر السن<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من نظر إلى ما يمكن أن يكون فيه من مصلحة - قال النووي - : في هذا الحديث النهي عن الخذف ، لأنه لا مصلحة فيه ، ويخاف

التعريف :

١ - الخذف لغة : رميك بحصاة ، أو نواة تأخذها بين سبابتيك ، أو تجعل خذفة من خشب ترمي بها بين الإبهام والسبابة .

قال الأزهري : الخذف : الرمي بالحصي لصغيره بأطراف الأصابع ، وقال مثله الجوهري ، وقال المطرزي ، وقيل : أن تضع طرف الإبهام على طرف السبابة .

وخص بعضهم به الحصى ، ومطلق على الصلح أيضا ، وقال ابن سيده : خذف الشيء ، بخذف ، فارسي .

ورمي الجبار يكون بمثل حصي الخذف ، وهي صغار ، وفي حديث رمي الجبار : عليكم بمثل حصي الخذف ، وحصي الخذف الصغار مثل النوى . ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن لعن النفوي<sup>(٤)</sup> .

(١) لسان العرب في المواد : (خذف - طرح - قذف - إلقاء)

(٢) حديث عبدالله بن مغفل : نهى عن الخذف ، أخرجه

البيهقي (المنهاج) ١٠/٥٩٩ ط السلفية ، ومسلم

(٣/١٥٤٨ - الحديث)

(٤) الأبي شرح مسلم ٢٥/٢٨٨

(١) لسان العرب وغرر الصراح ، والمصباح المنير ، وضع

القعقير ٢/٣٨١ ، وصانعة الجبل ٢/١٦٢ ، والدوسقي

١٢ - ٥٠ ، وضع تباري ١٩ - ٧ - ٦ ، والزاهر ١٨٦

الأحكام المتعلقة بالخذف :

أولاً . في رمي الجمار :

- ١ - رمي الجمار بالخصى من شعائر الحج .<sup>(١)</sup>
- و لأصل في ذلك ما روي من قوله ﷺ من حديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما : «عليكم بالخصى الخذف الذي يرمى به الجمرة»<sup>(٢)</sup> وقوله نعيم الله بن لعاس غداة العقيقة وهو على راحلته : «هت الفطية» فاعتلت له حصيات هي خصى الخذف ، فلما وضعهن في يده قال : «بمثل هؤلاء» وإياكم والغلو في الدين ، فإنها أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»<sup>(٣)</sup> وعن عبد الرحمن بن معاذ رضي الله تعالى عنه أنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ففتحت أسباعتى ، حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلت ، فطلق يمينهم مناسكهم حتى بلغ الجمار فوضع أصبعه الباقين ، ثم قال : «بخصى الخذف»<sup>(٤)</sup>

ومبذته ، ويتحقق به كل ما شاركه في هذا ، ثم قال : وفيه أن ما كان فيه مصلحة أو حاجة في قتل العدو ، وتحصيل الصيد فهو جائز ، ومن ذلك رمي الطيور الكبيرة . متى إذا كان لا يقتلها غالب بل تدرك حية وتذكي فهو جائز .<sup>(٥)</sup>

وقال ابن حجر : صرح بهي في الذخائر بجمع لرمي بالبنق ، وبه لقي ابن عبد السلام ، وجزم النووي بحله ، لأنه طريق إلى الاصطباح ، قال ابن حجر : والمتحقق التفسير ، فإن كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر من الحديث امتنع ، وإن كان عكسه جاز ، ولا سيما إن كان لرمي مما لا يعمل إليه لرمي إلا بذلك ثم لا يقتله غالباً<sup>(٦)</sup>

وفي شرح منتهى الإرادات : عره الشيخ نقي الدين الرمي بسبق مطلقاً لشيء عمن ، قال ابن منصور وغيره : لا يأثم ببيع البنق يرمى بها الصيد لا للعب .<sup>(٧)</sup>

هذا وقد ذكر الفقهاء ما يدل على جواز الرمي بالأحجار في حال القتال ، أو في حال التدريب ، أو المسابقة غير عوض .<sup>(٨)</sup>

(١) البدائع ١٥٧/٢ ، وضع القدير ٢/ ٢٨٦ - ٢٨٧ ط دار إحياء التراث العربي ، وفتح ٢/ ٢٢٥

(٢) حديث «عليكم بخصى الخذف» أخرجه مسلم (٩٣٢/٢) - د الحلبي

(٣) حديث «هت فطية» أخرجه الهادي ٢/ ٢٦٨ - ط المكتبة التجارية ، وإسناده صحيح .

(٤) حديث غيره «وعن ابن مسعود» «خطبنا رسول الله» أخرجه أبو داود ٢٦/ ٢٩٠ - تحقيق عزت حميد (دار الحديث) وإسناده صحيح .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/ ١٠٩

(٦) فتح الباري ٩/ ٩٠٨

(٧) شرح منتهى الإرادات ٣/ ١١٨

(٨) الفروع العشر ١١/ ٣٥٦ ط الحلبي ، وفتاوى ١/ ٤٢١

وضوح منتهى الإرادات ٢/ ٢٨٤



وقد اختلف الفقهاء في المقصود بالحذف في هذه الأحاديث.

هل هو بيان قدر الحصة، أو هو بيان كيفية الترمي، أو هما معاً؟

هـ - أما بالنسبة لبيان الكيفية فقد ذهب الفقهاء في الجملة إلى أن الترمي يصح بطريقة الحذف لكن الأصح والأيسر أن يضع الحصة بين طري السبابة والإيهام من اليد اليمنى ويرمي.

وأورد الحنفية الكيفيات التالية:

أ - أن يضع الإنسان طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة، ويضع الحصة على ظهر الإيهام كأنه عاقد سبعين فيرمي الجمرة.

ب - أن يجعل سبابه ويضعها على مفصل إبهامه كأنه عاقد عشرة.

قال في فتح القدير عن هذه الصورة: وهذا في التمكن من الترمي به مع الزحمة عسر.

ج - أن يأخذ الحصة بطرفي إبهامه وسبابه.

قال الحنفية عن هذه الصورة الأخيرة: هذا هو الأصل والأصح والأيسر المعتاد، قالوا: ولم يغم دليل على أولوية تلك الكيفية (أي التي فيها حذف) سوى قوله عليه الصلاة والسلام: «ارموا الجمرة مثل حصي الحذف»<sup>(١)</sup> وهذا

لا يدل ولا يستلزم كون كيفية الترمي المطلوبة كيفية الحذف، وإنما الحديث يدل على تعيين ضبط مقدار الحصة إذ كان مقدار ما يحذف به معلوماً لهم، وإنما زاد في رواية صحيح مسلم بعد قوله: عليكم بحصى الحذف من قوله: ويشير بيده كما يحذف الإنسان، يعني عندما نقف بقوله: عليكم بحصى الحذف أشار بقسرة الحذف بيده، فليس يستلزم طلب كون الترمي بصورة الحذف، لجواز كونه يؤكد كون المطلوب حصي الحذف، كأنه قال: خذوا حصي الحذف الذي هو هكذا، يشير أنه لا يجوز في كونه حصي الحذف، وهذا لأنه لا يعقل في خصوص وضع الحصة في اليد على هذه الهيئة وجه قريب، فالظاهر أنه لا يتعلق به غرض شرعي، بل بمجرد صغر الحصة، ولو أمكن أن يقال: فيه إشارة إلى كون الترمي حذفاً، عارضه كونه وقفاً غير متمكن، واليوم يوم زحمة يوجب نهي غير المتمكن.<sup>(٢)</sup>

أما تلك كيفية فقد ذكرنا التعريف اللغوي للحذف، وهو كما قالوا: كانت العرب ترمي بالحصي في الصغر على وجه اللعب فجعلها بين السبابة والإيهام من اليسرى ثم نقلوها إلى اليمنى أو جعلها بين سبابه.

ثم قال النصابي: وليست هذه الهيئة المطلوبة

(١) حديث «ارموا الجمرة مثل حصي الحذف» أخرجه أحمد (٣١٣/٤) ط النسخة من حديث عبد بن سنان، وقال الحنفية: أوله أحد واليزار ونسبوا في الكبير، ورواه ثلاث.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٧٩/٢، ونج القدير ٢/٢٨٣ - ٢٨٤، والبدائع ٢/١٥٧.

من الأحاديث بين قدر الحصة بأن تكون صغيرة كالتي يخذفها بها، ولكنهم اختلفوا في تقدير لصغر، ولحذر عند الخفية أي مقدار الباقي، أي قدر القوت، ويقين: قدر المحصة، أو الثوة، أو الأتملة. قال في التهر:

وهذا بيان المنسوب، وأما الجواز فيكون ولو بالأكبر مع الكراهة<sup>(١)</sup> وقال المالكية: قدر الضول، أو الكدواف، أو دون الأتملة، ولا يجوز، التصغير حدا كالحمصة، ويكره الكبير خوف الأذية ولخالفه السنة<sup>(٢)</sup> وقال الشافعية: حصة الرمي دون الأتملة طويلا وعرضا في قدر حبة لباقلا. ويجزى، عندهم الرمي بأصغر أو أكبر مع الكراهة<sup>(٣)</sup>.

وقال الغنابة: ما كان أكبر من الحصص ودون البندق، وإن رمى بحجر أكبر، فقد روي عن أحمد أنه قال: لا يجوزته حتى يأتي بالخصص على ما فعل النبي ﷺ، وذلك لأن النبي ﷺ أمر بهذا المقدار في قوله: «بأشبال هؤلاء»<sup>(٤)</sup> ونهى عن تحوزة، والأمر يقتضي الوجوب، والنهي يقتضي فساد المني عنه، ولأن الرمي بالكبير من الحصص ربا أدى من يصيبه، قال في المنهي. وقال بعض أصحابنا: تجزئه مع تركه

في الرمي، وإنما المطلوب أخذ الحصة بسياتة وإسماعه من اليد اليمنى وزمها<sup>(٥)</sup> وهم بذلك يوافقون الخفية في الكيفية

واختلفت الأقوال عند الشافعية، فقد ذكروا هيئة الخذف وهي: وضع الحصص على بطن الإبهام ورميه برأس السبابة، ثم قالوا: إما مكروهة وهذا ما جاء في نهاية المحتاج، وحاشية الجمل، وحواشي تحفة المحتاج، ومغني المحتاج، واستدلوا بالكراهة بالنتي لصحيح عن الخذف، وهذا يشمل المح وغيره، قالوا: والأصح كما في الروضة والمجموع أن يرمي الحصص على غير هيئة الخذف لكن يظهر أن مقابل الأصح هو ما ذكره عن الزاهدي، فقد قالوا: وصحح الزاهدي نذب هيئة الخذف<sup>(٦)</sup> أما الحيلة فلم يذكرها للرعي كيفية خاصة<sup>(٧)</sup> هذا بالنسبة للكيفية:

٦ - أما بالنسبة لمقدار الحصص، التي ترمى بها الجهار، فقد اتفق الفقهاء على أن حديث: «أرعوها الجمرة بمثل حصص الخذف»<sup>(٨)</sup> ومحوه

(١) حاشية المدسوقي ٥٠/٢، الشرح الصغير ٢٨٢/١ ط الحبي. وأسهل فائدة ٢٧٣/١

(٢) رواية محتاج ٣٠٤/٣، وحواشي تحفة المحتاج ١٣٥/١، وحاشية الجمل ١٧١/٢، ومغني المحتاج ٨٠/١

(٣) المغني ٤٣٥/٣، وكشاف القناع ١٩٩/٢، وشرح منتهى الإبراهيم ٦١/٢

(٤) حديث: «أرعوها»، يسن عن حصص الخذف. تقدم ترجمته (ق/٥)

(١) اس غادر ١٦٩/٢

(٢) حاشية المدسوقي ٢٠/٢

(٣) حاشية الجمل ١٧١/٢، رواية المحتاج ٣٠٤/٢

(٤) حديث. «أرعوها هؤلاء» سبق ترجمته (ق/٥)

للجنة، لأنه قد رمى بالحجر. وكذلك الحكم في الصغير<sup>(١)</sup>.

وفي كشف القناع وشرح منتهى الإرادات:  
لا تجزئ حصاة صغيرة جدا، أو كبيرة لظاهر  
الخبر<sup>(٢)</sup>، كما اختلف الفقهاء في نوع الحصاة  
وفي ذلك تفصيل ينظر في: (رمي - جاز - حج).

## خراج

التعريف:

١ - الخراج لغة، من خرج يخرج خروجاً  
أي بوز. والاسم الخراج، وأصله ما يخرج من  
الأرض. والجمع أخراج، وأخراج،  
وأخرجه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: في الصيد:

٧ - لا يحل الصيد بحصى الخذف لأنه وقيد،  
وفي رمي الصيد بغيره خلاف ينظر في مصطلح:  
(صيد).

ويطلق الخراج على الغلة الحاصلة من  
الشيء كغلة الدار، والدابة، ومنه قول  
النبي ﷺ: «الخراج بالضم»<sup>(٢)</sup>.  
ويطلق الخراج أيضاً على الأجرة، أو  
الكرء، ومنه قوله تعالى: ﴿فهل نجعل لك  
خراجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً﴾<sup>(٣)</sup> وقوله  
تعالى: ﴿إنهم تسألهم خرجاً فخرجوا برك  
خبر﴾<sup>(٤)</sup>.



(١) ابن منظور: لسان العرب، والمصباح المشير سادة:  
«خرج».

(٢) حديث: «الخراج بالضم»، أخرجه أبو داود (٧٨٠/٣) -  
المحقق عزت حيد دهاس) من حديث عائشة، وصححه  
ابن القطان كما في المصباح الأخير (٢١/٣) - ط شركة  
الطباعة الفنية.

(٣) سورة الكهف / ٩٤.

(٤) سورة المؤمنون / ٧٢.

(١) للفتي ٢٢٥/٢.

(٢) كشف القناع ١٢/٢٩٩، وشرح منتهى الإرادات ٦١/٦.

والخراج والخراج بمعنى واحد عند أبي عبيدة  
والمليث وهو الأجرة. وقرئ أبو عمرو بن العلاء  
بينهما، فقال المخرج ما تبرعت به أو تصدقت به،  
والخراج ما لم ترك أدائه. <sup>(١)</sup>

ويطلق الخراج أيضا على الإتاوة، أو  
الضريبة التي تؤخذ من أموال الناس، فيقال  
خراج السلطان أهل الذمة، إذا فرض عليهم  
ضريبة يزودونها له كل سنة.

## ٢ - الخراج في الاصطلاح :

لخراج في اصطلاح الفقهاء معنيان عام  
وخاص.

فالخراج - بالمعنى العام - هو الأموال التي  
تتولى الدولة أمر جبايتها وصرقتها في مصادرها.  
وأما الخراج - بالمعنى الخاص - فهو الوظيفة أو  
(الضريبة) التي يفرضها الإمام على الأرض  
الخراجية النامية.

وعرفه كل من المؤردى وأبي يعلى بأنه (ما  
وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى  
عنها). <sup>(٢)</sup>

(١) ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير ١/ ١٩١، المكتب  
الإسلامي بيروت ط ١٩٩٤م.

(٢) القاموس: الأحكام السلطانية ص ١٤٦، مطبعة مصطفى  
الحلبي بالقاهرة ط ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م، أبو يعلى  
القرطبي: الأحكام السلطانية ص ١٦٢، مطبعة مصطفى  
الحلبي بالقاهرة ط ١٣٨٦ - ١٩٦٦م، والقريب مائة -  
مخرج ٢.

الألفاظ التي تطلق على الخراج :

أطلق الفقهاء على الخراج - بالمعنى الخاص  
- عدة ألفاظ ومصطلحات منها :

أ - جزية الأرض :

٣ - يطلق على الخراج جزية الأرض كما يطلق  
على الجزية خراج الرأس، وذلك لأن المقتولين  
يشتركان في معنى، وهو أن كلا منهما مال يؤخذ  
من الذمة. <sup>(٣)</sup>

ب - أجرة الأرض .

٤ - أطلق أبو عبيد وغيره من العلماء على خراج  
وأجرة الأرض <sup>(٤)</sup> وذلك لأن الخراج المفروض  
على الأرض الخراجية النامية بمثابة الأجرة لها،  
فالإمام يقف الأرض المفتوحة سنوة على جميع  
المسلمين، ويتركها في أيدي أهلها يزودونها  
بخراج معلوم.

ج - الطسقي :

٥ - أول من استعمل هذه اللفظة في الإسلام  
الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث

(١) هليش - شرح مع الجليل حل مختصر خليل ١/ ٧٥٦،  
مكتبة الشهاب ببيروت، الأبرار - جوامع الإكمال عن مختصر  
خليل ١/ ٢٦٦ - مطبعة دار إحياء الكتب العربية  
بالقاهرة.

(٢) أبو عبيد: الأموال ص ٩٨ - مكتبة الكليات الأزهرية  
بالقاهرة ط ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.



الخراج في الإسلام:

١١ - لما آلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وازدادت الفتوحات الإسلامية، واتسعت رقعة الدولة، وزادت نفقاتها، رأى عمر رضي الله عنه أن لا يقسم الأرض المفتوحة عبثاً بين الفاتحين، بل يجعلها وقفاً على جميع المسلمين ويضرب على من يقوم بزراعتها خراجاً معلوماً، فوافق بعض الصحابة، وخالفه آخرون في بداية الأمر.

قال أبو يوسف: <sup>(١)</sup> «وشاورهم في قصة الأرضين التي آتاه الله على المسلمين من أرض العراق والشام فتكلم قوم فيها، وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا. فقال عمر رضي الله عنه: فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض معلوجها؟<sup>(٢)</sup> قد اتسمت وورقت عن الأبناء وحيزت، ما هذا برأي. فقال له عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه: فما الرأي؟ ما الأرض والعلاج إلا بما آتاه الله عليهم. فقال عمر: ما هو إلا كما تقول، ولست أرى ذلك، والله لا يمنع بعدي بلد فيكون فيه كيرنيل، بل عسى أن يكون كلا على المسلمين. فإذا قسمت أرض العراق معلوجها، وأرض الشام

معلوجها، فما يسد به الثغور، وما يكون للذرية والأرامل بهذا، ويغيره من أرض الشام والعراق؟ فآثروا على عمر رضي الله عنه، وقالوا: اتفق ما آتاه الله بأسبائنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا، ولأبناء النفوس ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا؟ وقد ذكر أبو يوسف رحمه الله أن بلال بن رباح كان من أشد الصحابة وأكثرهم تمسكاً بالرأي المخالف، حتى قال عمر رضي الله عنه: اللهم اكفني بلالاً وأصحابه»<sup>(٣)</sup> ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك وعمر رضي الله عنه يحاجهم إلى أن يجد ما يؤيد رأيه في كتاب الله تعالى، فقال: وقد وجدت حجة، قال تعالى في كتابه: ﴿وَمَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهَا لَأَوْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَمَّا يُفْسِرُ﴾<sup>(٤)</sup> حتى فرغ من شأن بني النضير فهذه عامة في القرى كلها. ثم قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْلًا بِكُنْزِهِمْ بَيْنَ الْغَنِيِّاتِ مِنْكُمْ وَمَا تُؤْتِيهِمُ الرُّسُلُ فَنُخْذِرُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٢٢ - ٢٧

(٢) الملوج: جمع ملج وهو الفرن الذي يقوى حل العمل من كسر الصخر وغيرها. والمرفع بطرح الأرض المملوكة الذين يقومون بزراعة الأرض

(١) المني: اللهم اكفني خلافهم، وأهي مثل منافعهم وأقاربهم، ولا يهن بانه دعا عليهم وحل بلال بالهوت، لأنه هو الذي يهول فيه: وأبو بكر سيدنا حق سيدنا.

(٢) سورة المشر ٦٤

الخروج من كبرائهم وأشرفهم فلم اجتمعوا  
 حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : «إني لم  
 أزعجكم إلا لأن تشركوا في أماني فيما حملت  
 من أموركم، فإني واحد كأحدكم، وأنتم اليوم  
 تفرون بالحق، خالفني من خلفي، ووافني من  
 وافني، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هو  
 هواي، معكم من الله كتاب ينطق بالحق فوالله  
 لئن كنت نطقت بأمر أريد ما أريد به إلا  
 الحق». قالوا: نسمع بالمير المؤمنين. قال :

«قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني  
 أظلمهم حقوقهم». واني أعوذ بالله أن أركب  
 ظلما، لئن كنت ظلمتهم شيئا هوهم وأعطيتهم  
 غيرهم لقد شقيت. ولكن رأيت أنه لم يبق شيء  
 يفتح بعد كسري، وقد غننا الله أموالهم،  
 وأرضهم، وعلوهم، فقصمت ما غنموا من  
 أموال بين أهله وأخرجت الحسن فوجهته على  
 وجهه وأنا في توجيهه، وقد رأيت أن أحبس  
 الأرضين بملوحتها، وأضع عليهم فيها الخراج،  
 وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا  
 للمسلمين، المقاتلة والشرطة ولئن يأتي من  
 بعدهم. أرايتهم هذه الثغور لأبد ما من رجال  
 يلزمونها، أرايتهم هذه المدن الأعظام - كالشام،  
 والجزيرة والكوفة، والبصرة - لا يد ما من  
 أن تشحن بالجيش، وإثرائ العطاء عليهم،  
 فمن أين يعطى هؤلاء إذا قصمت الأرضون

العقاب»<sup>(١)</sup> ثم قال «تلقفوا المهاجرين الذين  
 أخرجوا من ديارهم وأموالهم يتشكون فضلا  
 من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك  
 هم الصادقون»<sup>(٢)</sup>. ثم لم يرض حتى خطب بهم  
 غيرهم فقال : «والذين نبواوا الدار والآيات من  
 قبلهم يحسبون من هاجر إليهم ولا يجدون في  
 صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم  
 ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه  
 فأولئك هم المفلحون»<sup>(٣)</sup> فهذا فيما بلغنا - والله  
 أعلم - لأنصار خاصة، ثم لم يرض حتى خلط  
 بهم غيرهم فقال : «والذين جاءوا من بعدهم  
 يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا  
 بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا  
 إنك رؤوف رحيم»<sup>(٤)</sup> فكانت هذه عامة لمن جاء  
 بعدهم، فقد صار الغي - بين هؤلاء جميعا  
 فكيف نفسه هؤلاء، وندع من تخلف بعدهم  
 بغير قسم؟. قالوا: فاستشر. فاستشار  
 المهاجرين الأولين فاختلفوا، فأما عبد الرحمن بن  
 عوف رضي الله عنه فكان رأيه أن يقسم لهم  
 حقوقهم. ورأي عثمان رضي وطلحة وأن عمر  
 رضي الله عنهم رأي عمر. فأرسل إلى عشرة  
 من الأنصار: خمسة من الأوس، وخمسة من

(١) سورة الحشر ٢/  
 (٢) سورة الحشر ٨/  
 (٣) سورة الحشر ٩/  
 (٤) سورة الحشر ١٠/

رضي الله عنه في تشريع الخراج إلى القرآن الكريم والسنة النبوية والمصلحة.

#### ١ - القرآن الكريم :

بينت الآيات السابقة التي احتج بها الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حكم مسألة وقف أرض السواد على جميع المسلمين.

#### ٢ - السنة النبوية .

أ - روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «منعت العراق درهمها وقفوها ،<sup>(١)</sup> ومنعت الشام مئيتها<sup>(٢)</sup> ودينارها ، ومنعت مصر أربعتها<sup>(٣)</sup> ودينارها ، وعدتم من حيث بدأنتم ، وعدتم من حيث بدأنتم ، وعدتم من حيث بدأنتم<sup>(٤)</sup>» شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودعه .

وهذا الحديث من أعلام النبوة لإتجاره بها سيكون من ملك المستسلمين هذه الأقباليم

والعلوج؟ فقالوا جميعاً : البراي وأبوك نعم ما قلته وما رأيت إن لم تشحن هذه النخيرة وهذه المدن بالرجال ونحري عليهم ما يشقون به وجمع أهل الكفر إلى مدتهم فقال : قد بان في الأمر ، فمن رجل له جزالة ، وعقل ، يضع الأرض مواضعها ، ويضع على العلوج ما يحتملون؟ فاجتمعوا على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعه إلى أمم من ذلك ، فإن له بصراً وعقلاً ونجوة . فأسرع إليه عمر فؤاده مساحة أرض السواد .<sup>(٥)</sup>

#### الحكم التكليفي للخراج :

١٢ - أخرج واجب على كل من بيده أرض خراجية ثمانية سواء أكان مسلماً ، أم كافراً ، صغيراً أم كبيراً ، عاقلاً ، أم مجنوناً ، رجلاً ، أم امرأة ، وذلك لأن الخراج مؤونة الأرض الثمانية ، وهم في حصول ثمنها سواء .<sup>(٦)</sup>

#### أدلة مشروعية الخراج :

١٣ - يستند اجتهد الإمام عمر بن الخطاب

(١) الخراج لأبي يوسف من ٢٤ - ٢٧

(٢) الفتاوى الهندية ٢٣٩/٢ - دار إحياء التراث العربي بيروت ج ٢ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ابن نجيم : البحر الرائق ١١٤/٥ - دار المعرفة بيروت ، القاري : الأحكام السلطانية ص ١١٦ - أبو بكر القرطبي : الأحكام السلطانية ص ١٥٢ ، البهوتي : كشف القناع ٩٤/٣ - طبعة النشر الحديث بالرياض .

(٣) الذي : مكياج يبيع نسيئة حشر صاعداً ، وهو خير المد (الصحيح المنير)

(٤) الإردب : كل معروف ، وهو أربعة وستون مثلاً ، وثلاث أربعة وعشرون صاعاً يصاع النبي ﷺ . والجمع أرباب (الصحيح المنير)

(٥) حديث . ومنعت العراق درهمها . . . أخرجه مسلم (١/١٦٢٠ - ١٦٢١ - ط الخليلي)



رضي الله عنه أن من المصلحة عدم تقسيم الأراضي المفتوحة عنه، ووقفها على جميع المسلمين وصبرت أخرج عليها وأهم ما نقضي به المصلحة في ذلك.

١- تأمين مورد مالي ثابت للأمة الإسلامية بأجبالها المتعاقبة ومؤسساتها المختلفة:

نقد برعم بن الخطيب رضي الله عنه إلى سليل الأمة الإسلامية وأجبالها القادمة، فرأى أن كثيراً منها سيقع في شطط أنبيش والخرمان؛ إذا ما قسمت تلك الأراضي المفتوحة عنه ووزعت على الناحين. ولذا رأى عدم التقسيم، ووقف الأراضي، وضرب الخراج عليها ليكون مورداً دائماً ثابتاً لأجبال القادمة.

وقال: «لو لا أن ترك آخر الناس بيانا» ليس لهم من شيء ما فتحت على قرية إلا فستنتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر، ولكن تركها خزنة لهم». (١)

٣- المصلحة:

رأى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

(١) الشوكري: نيل الأوطار ٩٨/٨ - مضية معقلى الحلي بالقسم ١ - النبعة الأخيرة.

(٢) يحيى بن قيس: الخراج ص ٧٢ - دار المعرفة بيروت.

(٣) حديث سهل بن أبي حنيفة - قسم رسول الله ﷺ خيبر نصين، أخرجه أبو داود (٣١/٤٦) - صحيح عزت عبد دهان. وثقل الزيلعي عن ابن عذاهاني أنه جود إسناده نصب الراية ٣٦/٣٩ - ط المجلسي العتيق بالقدم.

ب - توزيع الثروة وعدم حصرها في فئة معينة: كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَكَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٢).

وقد أشار معاذ بن جبل رضي الله عنه على

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٢٤ - بيان - أي مع ما لا شيء له.  
(٢) نيل الأوطار للشوكري ١٨/٨ - مطبعة المحمي بالقاهرة.  
(٣) سورة الحشر ٧/١

في أهلها: ويكونون هماد الأرض فيه أعلم بها وأقرب عليها. (١)

وقد سلك عمر رضي الله عنه في ذلك مسلك النبي ﷺ، فلما فتحت عيبر وحصارت الأرض والأموال المغنومة تحت يده ولم يكن له من العيش ما يكفون عيشة الأرض وزراعتها، دفعها إلى أهلها على أن يزرعوها ولهم نصف ثمرتها، وبقيت على ذلك طيلة حياة النبي ﷺ وحياة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. حتى أجلاهم عمر رضي الله عنه إلى الشام. (٢)

#### أنواع الخراج :

قسم الفقهاء الخراج - باعتبارات مختلفة - إلى أنواع :

فقسموه - باعتبار المأخوذ من الأرض - إلى خراج وظيفة، ومقاسة.

وقسموه - باعتبار الأرض التي تخضع للخراج إلى خراج عنوي، وصلحي.

وفيما يلي هذا الأنواع.

#### ١ - خراج الوظيفة والمقاسة :

##### أ - خراج الوظيفة :

١٤ - يسمى هذا النوع أيضا خراج المقاطعة وخراج الناحية، لأن الإمام ينظر إلى مساحة الأرض ونوع ما يزرع عند توظيف الخراج عنها.

عمر رضي الله عنه، لما رأى إصرار بعض الصحابة على التقسيم بولته: « والله إذا ليكونن ما تكروه. إنك إن قسمتها صار المريج الحظيم في أيدي القوم يبيدونه فيصير ذلك إلى الرجل الواحد، أو لمرأة الواحدة، ثم يأتي من بعدهم قوم يمسكون من الإسلام سدا، فلا يجيئون شيئا، فانظر أمرا يبع لوهم وأثرهم » (١) فرضي عمر قول معاذ، فوقف الأرض على المسلمين وضرب عنها الخراج، وأصبح يفتق منه على مصالح المسلمين جميعا بما فيهم الخفراء والأعنياء.

#### س ج - عمارة الأرض بالزراعة وعدم تعطيلها :

إن عمارة الأرض بالزراعة والانتفاع بها في باطنها من معادن مطلوب من الناس عامة، ومن المسلمين خاصة، فهو من مقتضيات الاستخلاف العام للناس في الأرض « وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة » (٢).

وكان قصد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ضرب الخراج أن تبغى الأرض عامرة بالزراعة فأهلها أقدم من الغائبين على ذلك لتوفر الخبرة والقدرة على الزراعة، ولذلك قال

(١) أبو يوسف: الخراج ص ١٤١

(٢) يتصرف من كتاب الأموال لأبي عبد ص ٧٩

(١) أبو حنيفة: الأموال ص ٨٢ - ٨٤

(٢) سورة البقرة/ ٢٠

أن يقاسموا، ثم أمر المهدي بها ففوسموا عليها دون عتبة حلوان<sup>(١)</sup>.

أما الماردي وأبو يعلى القراء فقد ذكرا وجهها آخر في سبب تغيير خراج الوظيفة الذي فرضه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى خراج مفاصلة حيث قالوا: (ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم الخليفة المنصور في الدولة العباسية من الخراج إلى المقاسمة، لأن السعر نقص، فلم تك الغلات بخراجها، وخرب السواد، فجعله مفاصلة، وأشار وزير المهدي أن يجعل أرض الخراج مفاصلة)<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين خراج الوظيفة، وخراج المقاسمة أيضا، أن خراج الوظيفة يؤخذ مرة واحدة في السنة، ولا يتكرر بتكرر الخراج من الأرض. أما خراج المقاسمة فيكرر أخذه بتكرر الخراج من الأرض.

## ٢ - الخراج الصلحي والعتوي :

### أ - الخراج الصلحي :

١٦ - هو: (الخراج الذي يوضع على الأرض التي صولح عليها أهلها على أن تكون الأرض

وهو أن يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكين من الزراعة، حتى لو لم يقع الزرع بالفعل فيجب الخراج على مالك الأرض، لأن التمكن من الانتفاع قائم وهو الذي قصّر في تحصيله. فيتحمل نتيجة نقصيره.

وهذا النوع من الخراج هو الذي وظفه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أرض السواد، ومصر، والشام<sup>(٣)</sup>.

### ب - خراج المقاسمة :

١٥ - هو: أن يكون الواجب جزءا شائعا من الخارج من الأرض، كالربع والخمس وما أشبه ذلك.

وهذا النوع من الخراج يتعلق بالخروج من الأرض لا بالتمكين، فهو عطل المالك الأرض لا يجب الخراج<sup>(٤)</sup>.

وقد حدث هذا النوع في عهد المهدي بن المنصور العباسي (عام ١٦٩ هـ) حيث قرره بدلا من خراج الوظيفة الذي كان معمولا به منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال يحيى بن آدم في كتاب الخراج: (أما مفاصلة السواد فإن أناس سألوها السلطان في آخر خلافة المنصور (عام ١٥٨ هـ) فقبض قيل

(١) الفتاوى الهندية ٢/٢٣٧. حاشية ابن عابد بن ١/١٨٩.

دار الفكر بيروت.

(٢) المراجع للمباعدة.

(١) السيلاني. فتوح البلدان ص ٢٨٠. السواد بها حلوان للمراق، وهي في آخر حدود السواد على الجبال من بغداد وله أخيل في قوتها نقر في. مجمع البلدان ٢/ ٢٩٠.

(٢) الأحكام السلطانية للسارحي ص ١٧٦. الأحكام السلطانية لأبي يعلى القراء ص ١٨٥.

دون اختيار من غلب عليه من الكفار فهو أرض  
عنة سواء دخلنا النار غلبة أم أجعلوا عنها مخافة  
المسلمين، تقدمت في ذلك حرب، أم لم تقدم،  
أقر أهلها فيها أم نقلوا عنها - وقال أيضا:  
(ومررنا بالصلح و لعنة أن الأرض أن حالها إلى  
أن استقرت بأيدي أربابها يصلح صلحوها عليها  
أو يزال عنها ملكهم باللعنة والغلبة).<sup>(١)</sup>

أنواع الأرض الخراجية :  
١٨ - النوع الأول: الأرض التي صلح  
لمسلمون أهلها عليها وهي نوعان:

الأول : أن يقع الصلح على أن الأرض  
لأهلها، وللمسلمين 'الخراج'، فهي مملوكة  
لأهلها وتعتبر أرضا خراجية.

والثاني : أن يقع الصلح على أن الأرض  
للمسلمين ويقر أهلها عليها بخراج معلوم.<sup>(٢)</sup>

١٩ - النوع الثاني : الأرض التي جلا عنها أهلها  
خوفا وفزعاً وبدون قتال - فهي أرض خراجية  
وتعبر بوقفا على جميع المسلمين بمجرد  
الاستيلاء عليها عند جمهور الفقهاء من احنفية

(١) المتفق لبياحي ٢٢٩/٢، وانظر الأحكام السلطانية  
للماروني ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) الكمال من الخصال: فتح القدیر ٢٧٩/٥، البجلي: المتفق  
٢٢١/٢، أبوحنيفة للمثني: راحة الألة في اختلاف  
الأئمة على حاملي الجزاء لشعراني ١٧١/٢ - دار إحياء  
الكتب العربية بمصر، ابن قدامة: المغني ٢٢٩/٢،  
الأحكام السلطانية للفراف ١٤٨.

لهم، ويقررون عليها بخراج معلوم) قال  
البياحي : (فما صلحوا على بدنه بأيديهم من  
أموالهم فهو مال صنع، أرضا كان أو غيره).<sup>(٣)</sup>

ب - المخرج العنوي :

١٧ - هو المخرج الذي يوضع على لأرض التي  
اقتتحت عنة بعد أن وقفها الإمام على جميع  
المسلمين

ويدخل في هذا النوع المخرج الذي يوضع  
على الأرض التي جلا عنها أهلها خوفا وقرعاً من  
المسلمين. وكذا المخرج الذي يوضع على  
الأرض التي صلح أهلها على أن تكون  
للمسلمين ويقررون عليها بخراج معلوم.

قال البياحي : (وما صلحوه أو أعطوه على  
إقرارهم في بلادهم وتأييدهم كان أرضاً أو غيره،  
فإنه ليس به صلح، ولو أن أهل حرب قوتلوا  
حتى صلحوها على أن لا تكون لهم في الأرض  
حق ويؤمنون على الخروج من أبلد أو المقام به  
على الذمة، لما كانت تلك أرض صلح، وإنما  
تكون أرض صلح إذا صلحوها على بقائها  
بأيديهم سواء تقدم ذلك حرب، أو لم يتقدمه  
حرب.

وأما العنوة فهي العنوة، فكل مال صار  
للمسلمين، ين على وجه الغلبة من أرض أو عين

(١) المتفق في شرح موطن البياحي ٢٢٩/٢ - دار الكتب  
العلمية ببيروت.

شروط الأرض التي تخضع للحراج

الشرط الأول: أن تكون الأرض خراجية.

٢١ - اتفق الفقهاء على أن الأرض التي تخضع لوظيفة الحراج، لا بد أن تكون حرجية، وبدا فلا يجب بوظيفة الحراج على الأرض العشرية، كالأرض التي أسلم عليها أهلها طوعاً.

والأرض الحرجية هي الأرض التي صولح عليها أهلها، وكذا الأرض التي جلا عنها أهلها خوفاً وفزعاً من المملوك، والأرض التي فتحت عنوة وتركها الإمام في أيدي أهلها يزرعونها ويستفدون بها بخراج معلوم، سواء أسلم أهلها بعد فتحها أو لم يستلموا.

الشرط الثاني: أن تكون الأرض خراجية ثانية.

٢٢ - اتفق الفقهاء على اشتراط هذا الشرط، فلا تخضع الأرض الخراجية لوظيفة الحراج إلا إذا كانت ثانية.

والنساء إما أن يكون حقيقياً، بأن تكون الأرض مَحَلَّةً بالفعل، كأن تكون مزرعة مالا أشجار الثمرة كالنخيل والعنب وغيرها.

وإما أن يكون النشاء تقديرية، بأن تكون الأرض بيضاء صالحة للزراعة - وصلاحيها للزراعة بأن تكون تربتها قابلة للزراعة - وأن ينالها الماء.

ولساد فلا يجب الحراج في الأرض الجبّة مأكس ودورا، ولا في لأرض المسوات التي

والمالكية والشافعية وأحمد في رواية، وذلك لأنها في وليست غنمة.

وهذه أحمد في رواية ثانية إني أن حكمها حكم الأرض المفتوحة عنوة فلا تصير وقفاً على المسلمين إلا بوقف الإمام لها، لأن مال فقير عليه المسمون بقوتهم فلا يكون وقفاً مفسداً: لا بئلاء كالمفقور<sup>(١)</sup>.

أما أرض العرب فكلها أرض عشرية، لأن النبي عليه الصلاة والسلام والحلفاء الراشدين لم يأخذوا الحراج من أرض العرب، وأله بمنزلة النبي، فلا يثبت في أراضيهم، كما لا يثبت الجزية في رقابهم، وانظر مصطلح: (أرض العرب)<sup>(٢)</sup>.

للعق الثالث: الأرض التي تمتعها المسلمون عنوة:

٢٠ - حلف الفقهاء في تقسيم الأرض التي افتتحت عنوة بين المتاعين.

فبعضهم وجوب تقسيمها، ويرى الآخرون وقفها، ويرى بعضهم تخصيص الإمام بين هذين الأمرين. راجع مصطلح: (أرض).

(١) الكشاف: البدائع ٢/ ٩٣٦، المتقى للبايز ٢/ ٢٢١/٢، الأحكام السلطانية للمودودي ص ٦٤٧، الأحكام الشافعية للقراء ص ٩٢٨، وكشاف الفتاوى للبهوتي ٩٥/٣، البدع لابن علقم ٢٧٨/٣، الكتب الإسلامية.

(٢) الهداية بشروحها لميرزا طبروت (١٢٧٨/٥)، والأموال لأبي حنيفة ص ٩٨، والمتقى للبايزي ٢٢٢/٣ والأحكام السلطانية للمودودي ص ١٢٧.

لا تصلح للزراعة، كأن تكون نزهة لا غنى  
لها - أو سبخة، لعدم الارتفاع بها في الزراعة،  
ولأن عمر روصي الله عنه لم يدخها في الوقف،  
ولم يفرض عليها الخراج.<sup>(١)</sup>

روى أسود عبيد عن عبد الله التقي قال:  
(وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على  
أهل السواد على كل جريب<sup>(٢)</sup> عامر أو غامر  
درهما وفتيزا، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم  
وخمسة قنصرة، وعلى جريب الشجرة عشرة  
دراهم وعشرة أقدية).<sup>(٣)</sup>

وقد علق أبو عبيد على هذا الحديث بقوله:  
(وفي تأويل حديث عمر من العلم أنه جعل  
الخراج على الأرضين التي تغل من دوات الحب  
والشوار، والتي تصلح للقطعة من العامر والغامر،  
وعطل من ذلك المساكين والدور التي هي منازلهم  
فلم يجعل عليها فيها شيئا)<sup>(٤)</sup>

(١) الكاساني، البدائع ٩٢٢/٢، البسوط للسرخسي  
٧٩/١٠، حاشية الدسوقي ١٩٨/٢، الصاوي: بفتح  
الهمزة - دار إحياء مكتبة المصنعة ٣٦١/٩، حاشية  
عشر قنوي ٩٢٢/٩، دار المعرفة بيروت - الهيئة للبريد  
٧٤/٨، كتاب الخراج لمصطفى ٩٨/٢، المدح لأن  
مطلع ٣٨٢/٣ - المكتب الإسلامي بيروت، الأحكام  
السلطانية للمراء ص ١٦٩

(٢) غريب: القروي، ثم منعت للقطعة المتبررة من  
الأرض، وبختلف مقدار، بحسب اصطلاح كل إقليم.  
يقول: إنه عشرة آلاف فراع مربع، ومن ثلاثة آلاف  
ومئتين فراع مربع

(٣) الأمر لابن عبد ص ٩٩

(٤) نفس المرجع ص ١٠٢

ولأن الخراج بمثابة أجره الأرض وما لا يستغنى  
فيه لا أجر له

انتقال الأرض العشرية إلى الذمي، وما يجب  
فيها:

٢٣ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية  
والحنابلة إلى جواز بيع الأرض العشرية من  
الذمي، إلا أن الحنابلة قالوا بالجواز مع الكراهة  
لإفضائه إلى إسقاط عشر الخراج منها.

واستدلوا لما ذهبوا إليه من جواز بيع الأرض  
العشرية للذمي، بأنها مال مملوك للمسلم كسائر  
أملكه فلا يمنع من بيعه للذمي أو غيره.

وذهب مالك وأحمد في رواية إلى منع المسلم  
من بيعها إلى الذمي، لأن بانتقالها إلى الذمي  
يسقط العشر فينضرد الفقراء.<sup>(١)</sup>

وأما بالنسبة إلى انتمية المروضة على أهل  
الذمة إذا غلظوا الأرض العشرية، فقد اختلف  
الفقهاء فيها على النحو التالي:

ذهب الشافعية والحنابلة في لرواية الراجحة  
عندهم، والثوري، وشريك وأبو عبيد إلى أن  
الأرض لا تصبح رجيبة بمجرد انتقالها إلى

(١) الكليات بين المصنفين فتح القدير ٢٨٠/٥، الفتاوى الهندية

٢٨٠/٢، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٥ -

١٩٤٠ هـ - ١٩٨٠ م، الأحكام السلطانية للساوري

ص ١١٩، المنهاج لابن قدامة ٧٢٩/٢

الذمي ولا يفرض عليها عشر، ولا خراج تفقد مرجعها.

فالخراج يجب على الأرض التي خضعت للمسلمين بالغلبة، أو الصنع ولا يجب بالبيع ولا بمجرد انتقالها إلى ذمي.

والعشر يجب في الخاوج من الأرض العشرية على المسلم. ولا يجب على الذمي، لأن العشر عبادة، والذمي ليس من أهلها.

كما قاسوا هذه المسألة على مسألة انتقال الحيوانات السائمة إلى الذمي فكما تسقط زكاة السائمة بانتقالها إلى الذمي، يسقط العشر عن الأرض العشرية بانتقالها إلى الذمي.

وذهب أبو حنيفة ووفى إلى أنها تصير خراجية، ويؤخذ من الذمي الذي انتقلت إليه الخراج لا العشر، لأن العشر في معنى العبادة، والذمي ليس من أهلها فلا يجب عليه العشر كما لا تجب عليه الزكاة المعهودة، ولهذا لا تجب عليه ابتداء. وإذا تعلق بإيجاب العشر وجب الخراج إذ لا بد من فرض وظيفة على الأرض في دار الإسلام.

واختلفت الرواية عن أبي حنيفة في وقت صيرورتها خراجية، ففي رواية تصير خراجية بالشراء. وفي رواية أخرى لا تصير خراجية مالم يوضع عليها الخراج، وإتيا يؤخذ الخراج إذا مضت من وقت الشراء مدة يمكنه أن يزرع فيها، سواء زرع أم لم يزرع.

وذهب مالك وأحمد في رواية وأبو يوسف إلى أنها عشر خراجية ويؤخذ من الذمي العشر مضاعفا، كما فعل عمرو رضي الله عنه مع نصارى تغلب. ولأن انتقالها إلى الذمي يؤدي إلى إسقاط العشر، وهذا يؤدي إلى الإضرار بالفقراء، فإذا تعرض أهل الذمة لذلك ضوَّعت عليهم العشر كما لو انجسروا بأموالهم إلى غير بلدتهم ضوَّعت عليهم الزكاة فأخذ منهم نصف العشر. ويوضع المأخوذ منهم موضع الخراج.

وذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى أنها تبقى عشرية، ولا يؤخذ منهم سوى العشر، وذلك لأن الأصل أن كل أرض ابتدأت بشرب حق عليها لا يتبدل الحق بتبدل المالك، كالخراج، والجامع بينهما أن كل واحد منهما مؤونة الأرض لا تعلق له بالمالك، حتى يجب في أرض غير ملكه، فلا يختلف باختلاف المالك.

واختلفت الرواية عن محمد بن الحسن في موضع المأخوذ ومصرفه، فقيل: يوضع موضع الصدقة لأنه قدر الواجب لم يتغير عنه، فلم يتغير صفته أيضا.

وروي عنه أنه يوضع موضع الخراج، لأن مال الصدقة لا يؤخذ منه لكونه مالا مأخوذا من كافر، فيوضع موضع الخراج.

وذهب ابن أبي نجي إلى وجوب العشر

(العنب) عشرة دراهم. وما سوى ذلك من الأصناف كالزعران، والظن وغيرها، يوضع عليها بحسب الطاقة.

ونسبة الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخراج. ولا يزداد عليه، لأن التنصيف عين الإنصاف.<sup>(١)</sup>

واستدلوا برواية أبي عبيد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال: وضع عمر على أهل السواد على كل جريب عامراً أو غامراً درهماً وقبضاً، وعلى جريب الحنطة خمسة دراهم وخمسة أقدرة، وعلى جريب الشجرة عشرة دراهم وعشرة أقدرة، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعشرة أقدرة. قال ولم يذكر النخل. وعلى رؤوس الرجال ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين، وأثنى عشر.

٢٦ - ذهب مالك إلى عدم التنفيذ بتقدير إمام من الأئمة السابقين، فلم يأخذ بأي رواية من الروايات السابقة، وإنما قال: المرجع فيه إلى قدر ما تحتمله الأرض من ذلك لاختلافها في حواصلها، ويجهد الإمام في تقدير ذلك مستعيناً عليه بأهل الخبرة.

واستدلوا برواية أبي عبيد أيضاً من حديث

والخراج معاً، فأتى العشر فاستصفاها، وأما الخراج فغرم يلحقه بمصيرها إليه.<sup>(٢)</sup>

إحياء الأرض الموات :

٢٤ - إذا كان المحمي للأرض الموت ذيباً، فيرى بعض الفقهاء حواز ذلك - بدون الإمام - سواء أكانت هذه الأرض ضمن دار الإسلام، أم دار العهد، ولا فرق بينه وبين المسلم في ذلك إلا في وظيفة الأرض، فالمسلم يجب عليه في بعض الحالات العشرة، أما الذمي فلا يجب عليه سوى الخراج لأنه أتى بحال.<sup>(٣)</sup>

ويرى آخرون عدم جواز إحياء الذمي لأرض سنوات في بلاد العرب. ويرى بعضهم عدم جواز إحياء الذمي أرض الموات في دار الإسلام. انظر: (إحياء الموات) ص ٢٢٢ و ٢٢٣

مقدار الخراج :

٢٥ - ذهب الحنفية إلى أنه يجب في كل جريب يصلح للزراعة قبض ودرهم، وفي جريب الرطبة (النصفصة) خمسة دراهم، وفي جريب الكرم

(١) فليدافع لشكاسي ١/٢٢٧، ١٢٨. الأحكام السلطانية للمساوري ص ١١٩. الأحكام السلطانية لنصراء ص ١٢٣. الفقيه لابن قدامة ٢/٢٢٩

(٢) الفناوي الهندية ٢/٢٣٧. الفقيه لابن قدامة ٥/٥٢٩. الاستخراج في أحكام الخراج لابن رجب ص ١١. أحكام أهل الفتنة لابن القيم ١/١٠١

(١) الكمال بن الصغور. فتح القدير ٢/٣٣٥. المرجعيات: الهندية - مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ٢/١٥٧، طريفي - تبين الحقائق ٣/١٨٣. الفناوي الهندية ٢/٢٣٨، وأبو عبيد: الأمثلة ص ٩٨



واحتسبوا ما رواه عمرو بن ميمون حيث قال: شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأتته ابن خنيفة فجعل يكلمه، فسعدته بقول: وصعدت على كل جريب من الأرض درهماً وقفيرا من ضمام لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم<sup>(١)</sup>.

الزيادة والتقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه:

٢٩ - احتلف الفقهاء الذين أخذوا بتدوير عمر رضي الله عنه للخراج في جواز الزيادة والتقصان على ما وظفه عمر.

فذهب الشافعية وإمام أحمد في رواية، ومحمد بن الحسن، وأبو يوسف في رواية إلى جواز الزيادة والتقصان، لأن الخراج مبني على طائفة الأرض وفقدتها على السجل.

واستدلوا لذلك بما روي عن عمر رضي الله عنه حيث قال لعثمان بن حنيف: وحذفتك من البستان (أعملكك حملتها الأرض ما لا تطيق)<sup>(٢)</sup> فإذا كانت الأرض تطيق الزيادة زاد بقدر

الشامي أن عمر بعث ابن خنيفة إلى بسواد قطنا للخراج فوضع على جريب لثقب ستة دراهم، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، وعلى جريب الزيتون ألفي عشر، ووضع على لرحل الدرهم والدرهمين في الغنجر<sup>(٣)</sup>.

٢٧ - وذهب الشافعية إلى أن قدر الخراج في كل سنة، ما فرضه عثمان بن حنيف لما بعثه عمر ماسحاً وهو على كل جريب شعير درهمين، وعلى كل جريب حنطة أربعة دراهم، وعلى كل جريب شجر، وقصب منكر ستة دراهم، وعلى كل جريب نخل ثمانية دراهم، وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم، وعلى كل جريب زيتون اثنا عشر درهماً<sup>(٤)</sup>.

٢٨ - وذهب الحنابلة إلى أنه يجب في كل جريب درهم وقفيز، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم، وعلى جريب الرطبة<sup>(٥)</sup> ستة دراهم.

(١) ابن جرير: الإصحاح - مطبعة الكيلاني بالدار - ١٩٨٠، ٢٨١/٢، أبو حنيفة البغلي: راحة الأمة في اختلاف

الأئمة على غنائم الميراث للشمراني - ١٩٨٠، ١٠٩، إحياء الكتب العربية بالدار - ١٩٨٢، وأبو عبد - الأموال ص ٩٧

(٢) النووي: راحة المطالع - ١٩٨٠، ٣٧٩/١٠ - الكتب الإسلامية بيروت - ط ١٠٤ - ١٠٥، ١٩٨٥، الشافعي الخطيب.

عفي المحتاج في شرح المنهاج، ١٣٥/٤، حاشية المعجمي ٢٦٧/٤ - المكتبة الإسلامية بتركيا.

(٣) الرطبة: ربيع الرمان وسكون الطاء، نبات يقيم في -

الأرض شبه كذا من نبات، كالتقصية وهي كل نبات اقتصب ما كل طرما

المطلع فيلعل ص ٢٣٣، صباح الخير لغدومي ص ٢٠٢

(٤) ابن مفلح: القيد ص ٢٨١/٢ - الكتب الإسلامية، وانظر: الخراج والنظم المالية للربيع ص ٣٢٩ - ٣٢٥ وأبو حنيفة: الأموال ص ١٠١

(٥) صحيح البخاري ٢٠١/٤

الطاقة، كما إذا كانت لا تطيق تلك الترويقة لفلة ربيعها فننقص.<sup>(١)</sup> ما يراعى عند تقدير الخراج

٣٠- يعني لموضع الخراج أن ينظر إلى تربة الأرض، ومدى إنتاجها وخسوتها، فما يوضع على الأرض الحسنة يختلف عما يوضع على أرض الرديئة.

وهو يوضع على الأرض التي تزرع في كل عام، يختلف عما يوضع على الأرض التي تزرع في عام، وتزرع في عام في عام عند اشتد وضع الخراج على الأرض التي لا تزرع في كل عام حالما، واعتبر الغنى، أصلح الأمور لأرباب هذه الأرض، وأهل العمى، يكون في حصنة من ثلاث.

أ- إما أن يجعل خراجها على الشطر من خراج ما يزرع.

ب- وإف أن يمسح كل جريسين منها بجريسين ليكون أحدهما للزرع والآخر للمزوك.

ج- وإما أن يضعه بكليته على مساحة أزرع والمزوك، ويستوفي من أربابه الشطر من مساحة أرضهم.<sup>(٢)</sup>

خفة مؤونة السقي وكثرتها.

٣١- من الأمور التي تراعى أيضا عند تحديد

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية ثانية إلى جواز انحصان دون الزيادة، لقول عثمان بن حبيب، وحديقة لعدم من الخطأ: (ولو زدنا لأطقت) فلم يزد مع أنه أحب بأن لأرض تطيق الزيادة.<sup>(٣)</sup>

وذهب أحمد في رواية ثانية إلى جواز الزيادة دون النقصان، لقول عثمان بن حبيب لعدم: (واقه لو زدت عليهم لأجهتهم)<sup>(٤)</sup> فدل على إباحة الزيادة ما لم يجهدهم، ولأن الإمام ناظر في مصالح المسلمين كافة، فيجزئه الزيادة فيه دون النقصان.<sup>(٥)</sup>

وذهب أحمد في رواية ثالثة - إلى عدم جواز الزيادة والنقصان لأن الجهد غير راضي فله عنه أولى من غيره - إذ هو كالأجساع لعدم إنكار التصحاة عليه.<sup>(٦)</sup>

(١) الكلام من المقام: فتح القدير ٢٨٣/٥، الدرر المحرر البسيط ٧٩/١٠، الماوردي: الأحكام السكانية ص ١٥٠ ابن رجب: الاستخراج في أحكام الخراج ص ٦٧

(٢) صحيح البخاري ٢٠٤/١

(٣) الكلام من المقام: فتح القدير ٢٨٣/٥، الدرر المحرر البسيط ٧٩/١٠

(٤) صحيح البخاري ٢٠٤/١

(٥) ابن رجب: الاستخراج في أحكام الخراج ص ٦٧

(٦) نفس المرجع

(١) الماوردي: الأحكام السكانية ص ١٥٠، ابن القيم: أحكام أهل البيت ١١٨/١، التهوني: كشف الغطاء ٣٨٢/٣، تن مفتح: المبدع ٣٨٢/٣

ما ينزل بأبواب الأرض الخراجية من نواب  
وملأها.

٣٤ - ينبغي لواقع الخراج أن يحسب حساب  
النواب، والملأ التي قد تنزل بأبواب الأرض  
فيتركهم من غابة ما تحمله الأرض نسبة معينة  
لمواجهة تلك النواب، والملأ.

كما أمر النبي ﷺ في خرس الثمار الزكاة حيث  
قال: «إِنْ خَرَجْتُمْ فاجذوا ودعوا الثلث فإن لم  
تدعوا أو تجذوا الثلث فدعوا الربع»<sup>(١)</sup> وقد عد  
لنبي ﷺ ذلك بقوله: «فإن في المال العربية  
والوطية»<sup>(٢)</sup> وقال عمر رضي الله عنه: «خففوا  
على الناس في الخرس وإن في المال العربية»<sup>(٣)</sup>

وفليق الأرض العشرية خفة موزونة المستفي  
وكثرتها فقد أوجب النبي ﷺ العشر في الخارج  
من الأرض العشرية التي تسقى بياه السب،  
والاهار، وأوجب نصف العشر في الخارج من  
الأرض العشرية التي تسقى بياه الأبار الذي  
يخرج في إخراجها إلى موزونة.

وكذلك الأمر بالنسبة للأرض الخراجية، فما  
يوضع على الأرض التي تسقى بياه الأهار، أو  
نابون، أو الأهار يزيد عما يوضع على الأرض  
الخراجية التي تسقى بياه الأبار.

نوعية الزروع والثمار المزروعة في الأرض  
الخراجية:

٣٢ - الخراج الذي يوضع على الأرض التي  
تزرع بالقمح، أو الشعير، يختلف عما يوضع  
على الأرض التي تزرع بالأشجار المثمرة  
كالعناب، بالنخيل، وذلك لاختلاف قيمة كل  
نوع عن الآخر.

٣٣ - قرب الأرض الخراجية من المدن والأسواق  
وبعدها عما:

فما يوضع على الأرض القريبة من المدن  
والأسواق يختلف عما يوضع على الأرض البعيدة  
من المدن والأسواق لأن بعدد ما من المدن  
والأسواق يزيد من الموزونة والكلفة.

(١) حديث: «إذا خرستم فحذوا وهو الثلث، فإن لم تدعوا  
أو تجذوا» أخرجه أبو داود (٢٥/٣٩٩) - تحقيق عزت  
عبد عامر - من حديث سهل بن أبي حنيفة، وفي إسناده  
رواه ابن.

(٢) حديث: «فإن في المال العربية والوطية» أخرجه أبو حنيفة  
القاسم بن سلام في كتاب الأموال (ص ٥٨٦) - نشر دار  
الفكر - بيروت - من حديث مكحول مرسلاً.

(٣) قال أبو حنيفة: «العربية تفسر بقرى» الأولى: كذا حاله  
من أنس يقول: هي النخلة يجب أن يحل ثمرها للمحتاج  
يعبر إليها، فيأتي القرى - وهو الموهوب له - إلى نخلة  
تلك ليجتنبها، فيسقي على القرى - وهو الموهوب - ويحمله  
عليه لكان له في العمل فإن لم يملك الرخصة للنواب  
خاصة أن يشتري ثمرة تلك النخلة من الموهوبة له  
يقربها لهما.

وأما التفسير الثاني فهو أن النوايا، هي النخلات  
يستحبها الرجل من حائطه فإن باع ثمرته، فلا يدخلها في  
البيع، ولكنه يبيعها لنفسه وعياله فذلك الثبات، لا يخرج  
عليه لأنه قد عني لهم عما يكافؤ تلك الأيام فهي -

والأمانة<sup>(١)</sup>

دروهمك المتروك، ويُبقً هم لحوماً يعقدون بها  
تحموم<sup>(٢)</sup>.

استيفاء الخراج :

إذا وضع الخراج على أرض خراجية فلا بد  
من استيفائه بعد حلول وقت الوجوب ليصرف  
في مصارفه الشرعية من سد المصالح العامة.

وقت استيفاء الخراج :

٣٥ - لمعرفة وقت استيفاء الخراج لابد من بيان  
وقت الوجوب، لأن الاستيفاء - غالباً - ما يكون  
بعد حلول وقت الوجوب.

أ - وقت وجوب الخراج

٣٥ م - وقت وجوب الخراج يختلف تبعاً لنوع  
الخروج المروض على (قبة الأرض).

فإذا كان المروض خراج مضافة، يكون  
وقت الوجوب عند كمال انزراع وتصفيته،  
ويتكرر الواجب بتكرر الخراج من الأرض، لأن  
الخراج يتعلق بالخارج من الأرض<sup>(١)</sup>.

لما إذا كان المروض خراج وظيفة، فلا  
يؤخذ إلا مرة واحدة في السنة، ولا يتكرر، ولو

وقد راعى عثمان بن حنيف ذلك التخفيف  
عندما وضع الخراج على أرض السواد فقال:  
(حملناه أمراً هي مطيقة له، ما فيها كثير  
فضل)<sup>(٢)</sup>، فدل ذلك على أنه قد كان فيها فضل  
وإن كان يسيراً فقد تركه لهم. وقد أيضاً: (ولو  
زونا لأطاعت)<sup>(٣)</sup>.

وقد نبه السارودي على ذلك بقوله:  
(ولا ينقص في وضع الخراج غاية ما يجتمعه،  
وليجعل منه لأرباب الأرض بقية يحرمون بها  
التنوت والحوائح، حكى أن الحجاج كتب إلى  
عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ القفل من  
أموال السواد، فمنعه من ذلك، وكتب إليه  
لا تكن على درهمك المأخوذة أحرص منك على

العرايا ليت بشك لاها أصرت من إذ نياج، لو  
مخرص في الصدقة. وللغربة تعريفات أخرى تنظر في  
مصطلح: (بيع العرايا) ج ٩ من الموسوعة  
فالمعنى الثاني هو المصنوع في حيث نشي<sup>(٤)</sup>.

وأما الوظيفة فهي المسألة وهم الذين يطون بلاد الشام  
بجنازين. أبو عبد: الأمون من ٦٥٩ - ٦٥٨، وانظر  
المأوروي (ص ١٢٩).

(١) أثر عمر: دخلوا على الناس في المرحى لما في المال  
الحرمة والأمانة.

أخبرني أبو عبد الغلام بن سلام في كتابه (الأموال)  
(ص ٥٨٧ - نشر دار الفكر - بيروت) من طريق الأوزاعي  
قال: بلغنا أن عمر بن الخطاب قال: ... فذكره، وإسناده  
ضيف لإسناده.

(٢) صحيح البخاري ٢١١/٤

(٣) نفس المرجع

(١) الثوري: الأحكام السلطانية ص ١٥٩

(٢) ملا عسرو: درر الحكم في شرح غرر الأحكام - مطبعة  
أحمد كامل بالقاهرة ١٣٢٩ هـ - ١٩٧٦، المأوروي:

الأحكام السلطانية ص ١٤٩، أبو يعلى: الأحكام

السلطانية ص ٦٦، ابن رجب: الاستخراج ص ٧٢.

ابن القيم: أحكام أهل الدنيا ١/١١٦

ب- تعجيل الخراج

٣٦- المقصود بتعجيل الخراج استيصاله من وجبة عليه قبل حلول وقت وجوبه، فهو يجوز للإمام مطالبة أهل المدية بخراج قبل حلول وقته؟

أجوز الحنفية والمجالية تعجيل الخراج لسهة مستبين، لأن مبيد الأرض المدنية، وهو سائمة الأجرة على الأرض، ولأنه حق مالي عجل زحف فجار تقديسه على أحله كالسبيل<sup>(١)</sup>.

ومقتضى مباسس مكتبة وآلة تابعة حواو تعجله لسنة أو سنتين، لأن الخراج عندهم أجرة، والأجرة يجوز تقديسها قبل ستمها المفعة.

ولم تعجل الإمام الخراج قبل بدو سنة تبع انقطع وجوبه فهل يرد الإمام ما أحده إلى صاحب الأرض؟

فوق تخلفه من ما إذا كان المأجود قد صدر، ويرى ما إذا كان باقيا، فلو كان ما يارده الإمام عليه.

ورد كان قد صرف فلا شيء منه، كالركاء المعجلة لأن عذبيهم في الخراج أنه صلة وأجرة باعتبار الأرض<sup>(٢)</sup>.

استعملها صاحبها في السنة عدة مرات، وذلك لأن عمر رضي الله عنه لم يأخذ الخراج من أهل المدية إلا مرة واحدة في السنة، ولأن ريع عمدة الأراضي يكون في السنة مرة واحدة، وإلى ينس الحاكم على عدم الغالب.

والوظيفة المفروضة، إما أن تكون على مساحة الأرض، وإما أن تكون على مساحة الزرع.

فإذا كانت على مساحة الأرض، يجب الخراج عند نهاية السنة الفجرية، لأنها السنة المعبرة شرعا.

وإذا كانت على مساحة الزرع، يجب الخراج عند نهاية السنة الشمسية، لأنها السنة التي تكون عندها الاقطار ويروع الزرع.

ومن ذهب إلى أن خراج الوظيفة يجب عند نهاية السنة، المالكية والشافعية والخلاف<sup>(٣)</sup>.

وذهب أبو حنيفة إلى أن الخراج يجب في أول السنة، ولكن شرط بقا لأرض السامية في يد سنة، إما حنيفة، وإما تغديرا، ويأخذ الإمام عند ما وقع الغلة<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن رشد، المبدات من حاشي المدة ٣٩٧/١، ٤٩٨. الرطل، نهاية المضاج ٧٢١/٨، اماوري الأحكام السلطانية من ١٢٩، أبو موسى الأحكام لسلطانية من ١٦٨.

(٢) الفتاوى الهندية ٢: ٢١٣.

(٣) الفتاوى الهندية ١: ٢٤٤، ماهد، مجمع لأمر ٦٦٩/١. أمر ربح الاستخراج في الحكم الخراج من ٧٣. الفتاوى الهندية ٢: ٢٤٤.

وذهب الخصالبة إلى رده على صاحب الأرض مطلقاً - أي سواء كان نأخوذاً باقياً أو قد صرف - لأنه أجره محض، وليس بقرية كيقع فلا<sup>(١)</sup>

أما بالنسبة للمالكية والشافعية فالظاهر أنهم يرون الرد على صاحب الأرض مطلقاً، لأن المخرج عندهم أجره - ولم نجد نصاً في ذلك.

### ج - تأخير المخرج :

٣٧ - إذا تأخر صاحب الأرض المخرجة عن أداء ما وجب عليه، فما أن يكون موسراً، وإما أن يكون معسراً.

فإن كان موسراً ومظن حراً به، إلا أن يوجد له مال فيباع في خراجه كالتدبؤن. وإذا لم يوجد له غير أرض المخرج فترك الأمر للإمام، إما أن يبيع منها بقدر المخرج، وإما أن يؤجره عليه، ويمنع في المخرج من جبرتها ويرد الباقي إلى صاحب الأرض. وإن نقصت الأجرة عن المخرج كان على صاحب الأرض نقضها.<sup>(٢)</sup>

وإذا كان صاحب الأرض معسراً وجب إظهاره ويكون ديناً في ذمته، ولا يسقط عنه المخرج عند الشافعية، والخصالبة، والمصاحبة

(١) ابن رجب: الاستخراج في أحكام المخرج ص ٧٧

(٢) الشافعي: الأحكام السلطانية ص ١٥١، أبو يعلى.

الأحكام السلطانية ص ١٧٦، ابن القيم: أحكام أهل

الذمة ١٢٣/١

من الحنفية، لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾<sup>(١)</sup> ولأن المخرج أجره للأرض، والأجرة لا تنقطع بالإعسار كالأجرة الدار والحوانيت.<sup>(٢)</sup>

وذهب أبو حنيفة إلى أن المخرج يسقط بالإعسار كما تسقط الجزية، لأنه صلة واجبة باعتبار الأرض - أي ليس بدلاً عن شيء -<sup>(٣)</sup> وبالنسبة للمالكية، والظاهر أن رأيهم موافق

لرأي الشافعية والحنابلة بناء على أصلهم في أن مخرج الأرض أجره، ولم نجد نصاً في ذلك

### الشخص الذي يستوفى منه المخرج :

٣٨ - المطالب بالمخرج هو من بيده الأرض المخرجة سواء أكانت بيده ابتداءً أم انتقلت إليه.<sup>(٤)</sup>

واشترط الحنفية لمطالبة المشتري بالمخرج، أن ينفى الأرض في يده مدة يتمكن فيها من الانتفاع بالنزاع أو غيرها. وقدروا هذه المدة

(١) سورة البقرة/ ٢٨٠

(٢) مقابروي: الأحكام السلطانية ص ١٥١، ابن مفلح.

المبدع ٢٨٢/٣، الطهوي: كشف القناع ٩٨/٣ - ٩٩،

الكاساني: بدائع الصنائع ٢٣٣/٩، حنابلة ابن عابدين

١٩٢/١ - ٢٠١

(٣) الكاساني: بدائع الصنائع ١٢٣/٩، حنابلة ابن عابدين

١٩٢/٤ - ٢٠١

(٤) العناوي الهندية ٢٣٩/٩، الباني: التبيين ٢٧٢/٣،

المجرومي: الأحكام السلطانية ص ١٥١، الطهوي: كشف

القناع ٩٨/٣، ابن مفلح: المبدع ٢٨٢/٣

المستأجر هو المتخج بالأرض حقيفة<sup>(١)</sup>.  
وإذا غصب الأرض الخراجية غاصب، وإنما  
أن يعطلها عن الزراعة، وإما أن يزرعها  
ويستغلها، فإذا عطّلها عن الزراعة فلا خراج  
على أحد، وإذا زرعها الغاصب واستغلها،  
فإما أن تنقصها الزراعة، وإما أن لا تنقصها،  
فإذا لم تنقصها الزراعة فيجب خراجها على  
الغاصب.

وإذا نقصتها الزراعة، يكون الخراج على  
صاحب الأرض، لأن الغاصب ضامن  
للتقصص، وبما كان ضامناً للتقصص صار  
كالمستأجر.

هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة، وأبو يوسف.  
وقال محمد بن الحسن الشيباني: ينظر إلى  
ضمان نقصان الأرض وإلى الخراج. فإن كان  
ضمان النقصان أكثر من الخراج، فالخراج على  
رب الأرض. فيأخذ من الغاصب غرامة  
التقصص ويؤدي الخراج منه. وإن كان ضمان  
التقصص أقل من الخراج، فالخراج على  
الغاصب ويسقط عنه ضمان النقصان<sup>(٢)</sup>.

ويؤخذ منصوص المالكية والشافعية  
والحنابلة في تضمين الغاصب أجره الأرض  
المؤجرة، ومن فواعدهم في ضمان النافع، أن

بثلاثة أشهر. ولذلك قالوا: إذا باع رجل أرضاً  
خراجية من غيره، فباعها المشتري من غيره  
بعد شهر، ثم باعها المشتري الثاني من غيره  
كذلك حتى مضت السنة، ولم تكن هذه الأرض  
في ملك أحدهم ثلاثة أشهر، لا خراج على  
أحد<sup>(٣)</sup>.

وإذا أجز من يبله الأرض الخراجية أرضه، أو  
أعارها، أو أعطاها مزارعة، فخراجها على  
المؤجر أو المأجر، لا على المستأجر أو المنعبر  
عند جهود الفقهاء من الحنفية والمالكية  
والشافعية وأحمد في رواية، لأن الخراج يتعلق  
ببناء الأرض وهو للمالك، وما يأخذ المالك أو  
المؤجر من الأجرة عوض عن ذلك البناء، أو  
المنفعة المحصلة من الأرض. فلا يكون النفع له  
والخراج على غيره. وكذلك المستعير إنما دخل  
على أن يستفع بالأرض مجاناً فلا يؤخذ منه  
الخراج<sup>(٤)</sup>.

وذهب أحمد في رواية ثانية إلى أن الخراج  
يجب على المستأجر أو المستعير قياساً على  
العشر، ولأن الخراج من تمام تربة الأرض فهو  
بعزلة السقي والحراث، وتبعتها للزراعة، ولأن

(١) القنطري المختارة ٢٣٩/٢

(٢) القنطري المختارة ٢٣٩/٢. الكفاية: بدائع الصنائع

٢٣٩/٢، القنطري: الأحكام السلطانية ص ١٥٦. ابن

رجب: الاستخراج في أحكام الخراج ص ٩٣، ابن

القيم: أحكام أهل قلعة ١٦١/١

(٣) ابن رجب: الاستخراج ص ٩٣، ابن القيم: أحكام أهل

القلعة ١٦١/١

(٤) الكفاية: البدائع ٢٣٢/٢

لأن مصروف الخراج غير معين فيقتصر إلى اجتهاد الإمام .

عاصب الأرض الخراجية يضمن الخراج ، لأن الخراج بمنزلة الأجرة .<sup>(١)</sup>

دفع الخراج إلى أئمة العدل :

٤٠ - الإمام العدل : هو الذي اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ، وقام بتدبير شئون الأمة وفق شرع الله عز وجل ، فإذا طلب من ذوي الأموال مالا لا يطلبه إلا بحق ، وإذا قسم أموالاً عامة قسمها وفق شرع الله ، وحسب ما تقتضيه المصلحة العامة ، كما قال رسول الله ﷺ : وما أعطيتكم ولا أمتعكم إنما أنا قاسم تضع حيث أمرت .<sup>(٢)</sup>

وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «إني أنزلت نفسي وإبكم من هذا المال بمنزلة والي النبي»<sup>(٣)</sup> فإن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف﴾<sup>(٤)</sup>

فإذا طلب الإمام العادل الخراج من أرباب الأرض الخراجية ، وجب عليهم الدفع إليه ، ولا يجوز لأحد توزيع خراج نفسه بنفسه ، وإذا أدى شخص الخراج إلى مستحقه بنفسه فللإمام أخذه عنه ثانياً ، لأن حق الأخذ له .

(١) حديث : ما أمركم ولا أمتعكم . أخرجه البخاري

(٢) الفتح ٢١٧/٦ - ط السليم من حديث أبي هريرة .

(٣) أبو يوسف : الخراج ص ٣

(٤) سورة النساء ٦/

من له حق استيفاء الخراج :

٣٩ - قرر الفقهاء أن الخارج من الأموال العامة التي يتولى أمرها الأئمة والسلاطين . فالإمام هو الذي يتقدم الخراج ابتداء ، ويطلب به ، ويقرر صروفه ومن ما تقتضيه المصلحة العامة ، وذلك لأن الإمام وكيل عن الأمة في استيفاء حقوقها من وجبت عليهم ، وفي تدبير شئونها . قال الفرطبي : (الأموال التي للأئمة والسلاطين فيها مدخل ثلاثة أصرب : ما أخذ من المسلمين على طريق التطهير لهم كالصدقات والزكوات .

والثاني : الغنائم وما يحصل في أيدي المسلمين من أموال الكافرين بالحرب ، والفهر ، وأغنية

والثالث : الفيء ، وهو ما رجع للمسلمين من أموال الكفار عصفوا صفوا من غير قتال ، ولا إحصاف ، كالمصلح ، والجزية ، والخراج ، والعشور المأخوذة من تجار الكفار .<sup>(١)</sup>

وبناء على ذلك فالضائب بالخراج هو الإمام ، ويجب على أرباب الأرض الدفع إليه ،

(١) المنسوق ٣٩/٤ ، الجبل على الصحيح ١٤٨٨/٣ ، وفقى

للخارج ٢٨٩/٦ ، والغلوي ٣٧/٣ ، الفيء ٢٤٦/٥

(٢) الفرطبي : الجوامع لأحكام القرآن - دار إحياء التراث

العلمية - بيروت ١٤١٨/١



أما إذا تعدد الدفع إليه فعلى الشخص أن يتصدق به.<sup>(١)</sup>

دفع الخراج إلى أئمة الجور والظلم:

٤١ - الإمام الجائر: هو الذي يقوم بتدبير شئون الأمة وفق هواه، فيقع منه الجور والظلم على الناس.

فإذا طلب الإمام الجائر الخراج من أرباب الأرض الخراجية، وجب عليهم دفعه إليه عند جماعير القضاة، وإذا أمدا إليه الخراج سقط عنهم ولا بطلان به من قبل أئمة العدل.<sup>(٢)</sup>

قال الكاساني: (وأما سلاطين زماننا الذين أخذوا انصافات، والمعشور، والخراج، لا يضعونها مواضعها فهل تسقط هذه الحقوق عن أربابها؟

اختلف المشايخ فيه. ذكر النغية أبو جعفر افندواني: أنه يسقط ذلك كله وإن كانوا لا يضعونها في أهلها، لأن حق الاتخاذ لم فيسقط عنهم بأخذهم، ثم إهم لم يضعوها مواضعها فالوبال عليهم.

(١) ابن مودود: الاختيار لمعلل المختار، طرطوط، بيروت، ١٤٥٢ هـ، الطرطوطي: المجموع لأحكام القرآن ١٨/١٤٤، الفارودي: الأحكام السلطانية ص ١٦، أبو يعلى: الأحكام السلطانية ص ٢٨، ابن رجب: الاستعراج في أحكام الخراج ص ١١٥.

(٢) الكاساني: البدائع ٩/٨٨٢، الخطاب: سوابق الجمل ١/٢٩٤، الشرحي: الخطيب: مفتي المحتاج ١/٣٣٢.

وقال الشيخ أبو بكر بن سعيد: إن الخراج يسقط، ولا تسقط الصدقات، لأن الخراج يصرف إلى المقاتلة، وهم يصرفون إلى المقاتلة ويقاتلون العدو، إلا ترى أنه لو ظهر العدو، فإهم يقاتلون ويدعون عن حريم المسلمين، فأما الزكوات والصدقات فإنهم لا يضعونها في أهلها<sup>(١)</sup> واستدلوا لرجوب طاعة الإمام الجائر، فيما يجوز من أمره كطلب الخراج، يقول النبي ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء، فيكفرون قالوا: فما تأمرنا؟ فقال: أوفوا ببيعة الأول فالأول، أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم»<sup>(٢)</sup>

قال الشوكاني - في بيان معنى «ثم أعطوهم حقهم»: أي ادفعوا إلى الأمراء حقهم الذي لهم المطالبة به وقضيه، سواء كان يختص بهم أم يعم، وذلك من الحقوق الواجبة، كالزكاة، وفي الأنفس كالخراج إلى الجهاد.<sup>(٣)</sup>

واستدلوا أيضا بقوله ﷺ: «إنها ستكون بعدي أشرة وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله»  
(١) الكاساني: المرجع السابق.  
(٢) حديث: كانت بنو إسرائيل، أخرجه البصري (الفتح ١٩٥/٦ ط السلفية) ومسلم (٣/١٤٧١ - ١٤٧٢ ط الحديث) من حديث أبي هريرة  
(٣) الشوكاني: نيل الأوطار ٧/١٩٤.

كيف تأمر من أدرك ما ذلك؟ قال: تؤذون الحق  
لدي عليكم وتسالون الله الذي لكم<sup>(١)</sup>  
دفع الخراج إلى البغاة :

٤٢ - البغاة : هم الذين يقتلون الإمام متأولين  
كأخسار و غيرهم ، والذين يخرجون على  
الإمام ، أو يمتنعون عن الدخول في طاعته ، أو  
يسئرون حقاً واجب عليهم كشركة وشبهه  
فيذهبون إلى الرجوع للحق<sup>(٢)</sup> .

فإذا علب أهل البني على بلد ، ونصبوا  
إماماً فحسب الخراج من أرباب الأرض  
الخرجية ، فقد وقع ذلك موقعه ، وسقط عنهم  
ولم يظلمهم به إمام أهل المدن مرة ثانية ، عند  
جهاهم الفقهاء ، من الحنيفة والشافعية والحنابلة  
وابن السكيت من المالكية ، وذلك لأن علي  
رضي الله عنه ما ظهر على أهل البصرة ،  
يطالب به بمشيء ، ثم حيي منهم ، ولأن في ترك  
احتسابه ضرراً عظيماً ، وشقة كبيرة فإن البغاة  
قد يغلبون على البلاد اثنين الكثرة فلو لم  
يحتسب ذلك لأدى إلى ثلث السواجب في تلك  
المنطقة ، ولأن حق الإمام في الجباية موهون  
داخلية ، وهي غير موحدة عند تعاليف  
على بلد معين<sup>(٣)</sup> .

(١) حميد بن عمار : « ما يكون بصي أمة وأمر نكروها »  
أعرجه عبد ١١٧٢/٣ - ط الحلبي ، من حديث  
جندب بن صبرة .

(٢) ابن حزم : « قوانين الفقهية ص ١٩٢ »

(٣) الخليلي : « البدائع ١/٢٩ - ١/٤٠ » ابن حزمي : « القوانين »

وقال المالكية : يجب على من أخذوا منه  
الخراج الإعادة ، لأنه أعطاه إلى من لا ولاية له  
صحيحة فأنه ما لو أخذوا إحد الرعية  
عصياً<sup>(٤)</sup> .

دفع الخراج إلى المحاربين : قطع الطريق :  
٤٣ - المحاربون : هم الذين يعرضون للناس  
بالسلاح ، فيقتصبون المال مجاهرة ، أو يقتلون ،  
أو يخيفون الطريق<sup>(٥)</sup> .

فإذا أخذ المداريون الخراج من أهل لم يقع  
ذلك موقعه ، ولم يسقط عنهم الخراج مادته إلى  
المحاربين ، لأنه كالأخذ عصبياً<sup>(٦)</sup> .

طرق استبقاء الخراج :

الطريقة الأولى : العمالة على الخراج :

٤٤ - تعيين عامل الخراج من اختصاصات  
الإمام أو نائبه ، ويكون هذا العامل بهذا التعيين

- الفقهية ص ٢٩٤ : القاضي : الإمام - دار المعرفة بيروت  
١٣٣٠/٢ - القريب الخليلي : « مني المحتاج ١/٣٣ » ،  
أبو يعلى : « الأحكام السلطانية ص ٥٥ » ، الزواوي : « الإحصاف »  
- طبعة دار الشريعة بالقاهرة ط ١٣٧٥ - ١٩٥٦ م -  
٣١٨/١٠

(١) الإمام مالك : « الموطأ ٢/٢٤٤ » ، الخطيب : « مرآة المحللين »  
٣٩٤/٢ ، القرافي : « الفروق - دار الشريعة بيروت »  
١٧٩/٩

(٢) ابن مفلح : « الباع ١/٩ »

(٣) « الدرر » : « الأحكام السلطانية ص ٦٣ » ، أبو يعلى : « الأحكام  
سلطانية ص ٨ »

أحمد بن حنبل - يستعمل اليهودي والنصراني في أعمال المسلمين مثل الخراج؟ قال: لا يستعان بهم في شيء. (١)

واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ دُونِكُمْ لَا يَأْكُلُونَ مِمَّا كَسَبَتْ بَيْتُكُمْ خِبَالًا وَدُوا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتْ الْبَغْيَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صدورهم أكبر، قد بينا لكم الآيات لعلكم تعقلون﴾. (٢)

قال القرطبي: (يُحَى الله عز وجل المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار، واليهود، وأهل الأهواء، ودعلاء، ووجهاء، وبغضوبهم في الآراء، ويستندون إليهم أمورهم). (٣)

وقال إلكيا الهراسي: (في الآية دلالة على أنه لا يجوز الاستعانة بأهل الذمة في شيء من أمور المسلمين). (٤)

وذكر ابن كثير في تفسيره: قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن هاهنا غلاما من أهل الحيرة نصرانيا كانبا، فلوا اتخذته كاتباً، فقال: (قد اتخذت إذا بطانة من دون المؤمنين). (٥)

وكيلاً عن الإمام في استيفاء الخراج وقبضه، فتكون جبايته للخراج محددة بإرسائه له الإمام، ولا يجوز له تقسيم ما جباه من أموال الخراج إلا بإذن الإمام. لأن هذه الأموال لا تصرف إلا باجتهاد الإمام.

وعامل الخراج - باعتبار أنه وكيل - أمين إذا أدى الأمانة فلا يضمن النقصان ولا يملك الزيادة. (٦)

شروط تعيين عامل الخراج:

بشروط في عامل الخراج: الإسلام، والحريّة، والأمانة، والكفاية، والعلم والفقه. وبيان ذلك فيما يأتي:-

١ - الإسلام:

٤٥ - عامل الخراج قد يكون مختصاً بتقدير الخراج ووضعه، وقد يكون مختصاً بجبايته ونقله من أرض الخراج إلى بيت المال.

فإذا كان مختصاً بوضع الخراج وتقديره فيشترط فيه الإسلام، لأن هذا العمل ولاية شرعية، ويحتاج إلى الأمانة.

ولذا فلا يولى الذمي تقدير الخراج، ووضعه، عند جمهور الفقهاء.

قال أبو طائب: سألت أبا عبد الله - يحيى

(١) القاموس: الأحكام ص ١٣٠، أبو يعنى: (الأحكام ص ١٤١ - ١٤٢، أبو يوسف: الخراج ص ١٠٧)

(١) ابن القيم: أحكام أهل الذمة ٢٠٨/١

(٢) سورة آل عمران/ ٩١٨

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٧٨/٤

(٤) إلكيا الهراسي: أحكام القرآن - مطبعة حسان بالقاهرة

٦٨/٦

(٥) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم - دار الفکر بيروت

١٤١٠ هـ - ١٩٩٢ م / ١٤٨٦

أهل الذمة عن الوظائف التي فيها اطلاع على  
دواخل المسلمين.

فقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى أحد  
عماله: أما بعد، فإنه يلغى أن في عملك كما  
نصرت يتصرف في مصالح المسلمين والله تعالى  
يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الدِّينَ  
الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ وَأُولَئِكَ أَوْلَىٰ بِالْإِيمَانِ  
مِنْ نَفْسِكُمْ وَالْكَافِرُ أَوْلَىٰ﴾ واتقوا الله إن كنت  
مؤمنين ﴿١﴾ فإذا أتاك كتابي هذا فادع حسنا  
يعني ذلك الكتاب إلى الإسلام، فإن آمن  
فهو مسلم، وإن لم يأت فلا تمنع به،  
ولا تتخذ أحدا على غير دين الإسلام في شيء  
من مصالح المسلمين. فأسلم حسنا وحسن  
إسلامه. (٢)

وأن من شروط مشي هذا العمل الأمان  
والنصح للمسلمين، والمحرص على مصالحهم.  
وهذه الشروط غير متفحفة في المشركين، وقد  
سه الله المسلمين على صفاتهم فهم لا يجوز  
الخبر للمسلمين، ويخشون، ولا يتصحون،  
قال تعالى فيهم: ﴿مَا يَدْعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ وَلَا الْفَرَسِيِّينَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ  
مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (٣)

وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَخَفَتَكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ

عقب أكبر كثير على عدائهم هؤلاء﴾ (٤).  
هذا الأمر مع هذه الآية دليل على أن أهل الذمة  
لا يجوز استئصالهم في الكفارة التي فيها استئصاله  
على المسلمين، وإلا لاج على دواخل أمورهم  
التي يطمح أن يلمسوها إلى الأعداء من أهل  
الحرب، ولهذا قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيكُمْ

وَأَمْسَلُوا ذَلِكَ أَيُّهَاً بِهِ وَنَحْنُ  
وَلَا تَنْصِبُوا نَصْرَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٥) أي  
لا تلتصقوهم، ولا تلتصقوا برأيهم.

وروي عن معاوية رضي الله عنه أنه أرسل  
إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه خطبا جاء  
فيه: يا أمير المؤمنين، فإن في عصى كذب نصرتنا  
لا ينم أمرنا وأجرائه إلا به فكرهت أن أفعله دون  
أمرك فكتب إليه عافنا الله وإياك، قرأت  
كتابك في أمر النصراني، أما بعد، فإن النصراني  
قد مات والسلام. (٦)

وقد سار الخلفاء الذين لهم شأن حسن في  
الأمة على نهج عمر رضي الله عنه في استبعاد

(١) المرجع السابق.

(٢) حديث: لا تتصحبوا بنز الشركيين. أخرجه النسائي

(٣) ١٧٧/٨ - ط المكتبة التجارية من حديث أنس بن

مالك، وفي إسناده ما هو بن راشد وهو مجهول كما في

ميران الأحمد (١٧١/١) ط الحلبي

(٤) ابن القيم: أحكام أهل الذمة ٢١١/١

(٥) سورة المائدة ٥٤

(٦) ابن القيم: أحكام أهل الذمة ١١١/١

(٧) سورة الفرق ١٠٥

يرى الخائن وغير الثقة، لئلا يخون فيها أو يمن عليه، ولا يغش فيها قد استصح فيه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَمِنَ بِعَصَاكُمْ مَعْ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِيُّ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> قال أبو يوسف في كتاب الخراج الذي وجهه إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد: (ورأيت أن تتخذ قوما من أهل الصلاح، والدين، والأمانة فتوليهم الخراج).<sup>(٣)</sup>

أعداء ويستطو إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء ووجواؤهم تكفرون<sup>(٤)</sup>.

ولهذا ولغيره منع الفقهاء أن يستعمل الذمي في عمل يخص بوضع الخراج وتقديره. أما إذا كان مختصاً بجبايته ونقله، فيختلف الحكم. فإذا كان يجبي من الذميين جزاً أن يكون ذمياً، وإن كانت معاملته مع المسلمين الذين يأخذونهم الأرض الخراجية ففي جواز ذلك وجهان. والأصح عدم الجواز كما قال النووي.<sup>(٥)</sup>

## ٢ - الحرية :

٤٦ - تشترط في عامل الخراج المختص بتقدير الخراج ووضعه الحرية. ولذا فلا يولى العبد تقدير الخراج ووضعه، لأن هذا العمل ولاية شرعية. أما إذا كان العامل جانيب فتشترط الحرية إن لم يستقر في هذا العمل إلا عن استئابة، ولا تشترط إن استغنى عن الاستئابة، لأنه يكون في هذه الحالة كالرسول للمأمور.<sup>(٦)</sup>

## ٣ - الأمانة :

٤٧ - تشترط في عامل الخراج الأمانة. ولذا فلا

## ٤ - الكفاية :

٤٨ - تشترط في عامل الخراج الكفاية بحيث يكون مضطرباً بالحساب، والسخاء، وكيفية خرس الشار، وذلك لأن عصر رضي الله عنه قال: (فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها، ويضع على العلوج ما يمتثلون).<sup>(٧)</sup> فأخبر عثمان بن حنيف فعبه، لأنه كان ذا بصر وعقل، وتجربة.

قال ابن أبي الربيع - في بيان ما تحقق به كفاية عامل الخراج - :

ينبغي أن يكون خيراً بحفر الأنهار، ومجاري

(١) سورة النحل ٢/

(٢) النووي: روضة المطالعين - مكتب الإسلامي بيروت

٣٦٧/١ المارودي: الأحكام السلطانية ص ١٣٠،

ليرسل. الأحكام السلطانية ص ١٤٠

(٣) التراجع للشيخ.

(٤) سورة الأنفال ٢٧/

(٥) سورة الطه ٢٨٣/

(٦) أبو يوسف: الخراج ص ١٠٦، ١١٠

(٧) أبو يوسف: المرجع السابق ص ٢٧

قدر الغلة، حتى إن الأرض إذا كانت تزرع في الربيع والخريف قسم الخراج بصفين، ويأخذ نصف الخراج من غلة الربيع، ويؤخر النصف الثاني إلى غلة الخريف<sup>(١)</sup>

٢ - العدل والإنصاف :

٥١ - يجب على عامل الخراج أن يكون عادلاً في وضع الخراج، وتقديره، فيبزي بين الناس في هذه المعاملة، ولا يجالي القريب على البعيد، ولا الشريف على الوضيع، ويأخذ منهم المقدار الواجب عليهم بلا زيادة ولا نقصان<sup>(٢)</sup>.

الماء، وأن يكون عارفاً بالمساحات، وتخمين ابعالات، وأن يكون عالماً بفصول السنة، ومحاري الشمس، وأن يكون بصيراً بالحسب وكسره وتربيته. وأن يكون له خبرة بالمسور، والمغاطر والمصالح، وأن يكون له خبرة بما يدفع عن الزرع في الأراضي، وأن يكون خبيراً بأنواع التزرع وأحوال الأسعاز، وأن يكون عارفاً بحقوق بيت المال وما يجب له<sup>(٣)</sup>.  
عداً إن تولى وضع الخراج وتقديره، أما إن اقتضت مهنته على طلب جبايته فلا يشترط فيه ذلك.

٥ - العلم والفقه :

٤٩ - إن تولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيهاً من أهل الاجتهاد، وإن ولي جبايته الخراج صحت ولايته، وإن لم يكن فقيهاً اجتهدا<sup>(٤)</sup>.

أداب عامل الخراج :

١ - الرفق بأهل الخراج :

٥٠ - ينبغي لعامل الخراج أن يكون رفيقاً بأهل الخراج، ومن غف الرفق في استيفاء الخراج أيضاً أن يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة، فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوي تمام الخراج في آخر الغلة، ومعنى ذلك أن يوزع الخراج على

قال الخطابي : الراشي المعطي، والمرئسي الأخذ. وإنما يلحقها العقوبة معاً إذا استويا في

(١) الفتاوى الهندية ٢/٢٤٣، أبو يوسف الخراج ص ٩-١٠

(٢) الفتاوى الهندية ٢/٢٤٣

(٣) حديث : ومن رسول الله ﷺ الراشي والمرئسي. أخرجه

أبو داود (٩/٤ - ١٠ - تحقيق عثرت حميد وهام).

والترمذي (٣/٦١٤ - ط الخليلي) وقال الترمذي :

وحيث حسن صحيح.

(٤) أحمد بن أبي الربيع : ملوك الملوك في تدبير الملوك.

معيبة المذهب بيروت (١٩٧٨م) ص ١٦٠

(٢) القلودي الأحكام السلطانية ص ١٥٩

فهذا الحديث يدل على أن اخذ ما في  
يقدمها أهل الخراج إلى العمل حرام .  
قال الخطابي : في هذا بيان أن هذا العمل  
محتة ، وأنه ليس سبيلها سبيل سائر أفرادها  
المساحات ، وإنما يهدى إليه للمحاذاة ، ولخفف  
عن المهدى ، ومسوغ له بعض الإيجاب عنه .  
وهو حجة منه ، ويحسن لفهم الواجب عليه  
ستعاضه لأهله .<sup>(١)</sup>

واجب الإمام تجاه عمال الخراج :

١ - الرقابة الضمالة على عمال الخراج .  
٥٣ - تضمن تحقيق العدل بين الناس لا بد أن  
تكون هناك رقابة فعالة على عمال الخراج . وقد  
نصح أبو يوسف أمير المؤمنين هارون الرشيد  
بذلك حيث قال : وأنا أرى أن تبعث قوما من  
أهل الإصلاح والتعفاف ممن موثق بدينه وأمانته  
يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد  
وكيف جبو الخراج على ما أمروا به ، وعلى  
ما وطف على أهل الخراج واستقر . فإذا ثبت  
ذلك عندك وصح ، أخذوا بما استفضلوا من  
ذلك المدة الأخذ حتى يؤدوه بعد العقوبة  
المرجعة والتكال حتى لا يشعروا ما أمروا به  
وما عهد إليهم فيه . فإذا كل ما عهد به وإلى  
الخراج من العظم والعنف فإذا ما يحصل على أنه  
قد أمر به ، وقد أمر به به ، وإن أحلفت مواحد

الفصد والإرادة . فوفا الماعطي لئلا به باطلا  
ويوصل به إلى ظلم . فأما إذا أعطى ليتوصل به  
إلى حتى لو يدفع عن نفسه ظمها ، فإنه غير داخل  
في هذا النوع . وروي أن ابن مسعود أخذ في  
شيء وهو أرض الحبشة ، فأعطى دينارين حتى  
حي سبيله .

وروي عن الحسن والشعبي وجابر بن زيد  
وعطاء أنهم قالوا : لا بأس أن يصدع الرجل عن  
نفسه ، وماله ، إذا خاف الظلم .<sup>(٢)</sup>

وروي البخاري ومسلم عن أبي حمزة  
السائي عن أبي بصير عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال : لا بأس أن يصدع الرجل عن  
نفسه ، وماله ، إذا خاف الظلم .<sup>(٣)</sup>  
وروي البخاري ومسلم عن أبي حمزة  
السائي عن أبي بصير عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال : لا بأس أن يصدع الرجل عن  
نفسه ، وماله ، إذا خاف الظلم .<sup>(٤)</sup>  
وروي البخاري ومسلم عن أبي حمزة  
السائي عن أبي بصير عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال : لا بأس أن يصدع الرجل عن  
نفسه ، وماله ، إذا خاف الظلم .<sup>(٥)</sup>

اللهم من بلغت ، اللهم هني بلغت .  
للإمام (١)

(١) الخطابي . معالي السنن ٦٦١/٤

(٢) نجر . أي نصرت ، واليعز صوت التاء .

(٣) المعرف . يأنس ليس بالخالف .

(٤) حديث : أبي حمزة السائي . واستعمل علي عليه السلام رجلا

من الأزد . أخرجه البخاري (الفتح ٢٢٠/٥ ط

الطبعة) ومسلم (١٤٦٣/٣ ط الحلبي) .

(٥) الخطابي . معالي السنن ٨/٣

المطريقة الثانية : نظام التقبيل «التضمين» :  
٥٥ - نشأ عن تطبيق الحراج بعض الظواهر الاقتصادية . كظام التضمين ، التضمين ، حيث بدأ وجود هذا النظام في العصر الأموي ، وانتشر في العصر العباسي . ومن الأمثلة على تطبيق هذا النظام في ذلك العصر ، أن أبا جعفر المصور كتب إلى نوفل من القرت - عامل حراج مصر - سنة ١٤١ هـ أن عوض علي محمد بن الأثعث هناك حراج مصر . فإن ضمنه فأشهد عليه ، وإن شخص إلى (أي عد أنت إلي) وإن لم يفعمل على الحراج . فعرض عليه ذلك فقبلي .<sup>(١)</sup>

والتقبيل في اللغة : مصدر قبل أي كفل ، يقال قبل (البيع) إذا كفل أو قبل (بالقسم) إذا صار قبلا أي كفلا .<sup>(٢)</sup>

ولتنبيه في الاصطلاح : أن يتكفل شخص شخص الحراج ، وأخذ لقبه مقابل قدر محدد . وهو ما يعرف باسم نظام الالتزام . وقد عرفه أبو عبد بقوله : (أن يتقبل الرجل السجل والشجر ، الزرع النبات ، قبل أن يستحصل ويترك) .<sup>(٣)</sup>

(١) المقرري المراهظ والاعتبار بذكر الخطأ والأثر - دار صادر بيروت ١٩٦٩ ص ٣٠٦

(٢) ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث - دار الفكر بيروت ١٩٦٤ ص ١٠٠

(٣) أبو عبد : الأموال ص ١٠٠

منهم العقوبة الموجهة انتهى غيره وانتهى وخاف ، وإن لم يفعل هذا سمعوا على أهل الحراج واجتروا على ظلمهم وتعسفهم وأخذهم بما لا يجب عليهم . وإذا أصبح عندك من العامل والمواي بعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيتك واجتحر شي من انقي ، أو خبث طمعته ، أو سوء سيره ، فحرام عليك استعماله ، والاستعانة به ، وأن تظلمه شيئا من أمور رعيتك ، أو تشركه في شيء من أمورك . بل عاقبه على ذلك عقوبة تدفع غيره من أن يتعرض مثل ما تعرض له . وإياك ودعوة المظلوم فإنها دعوة مجابة .<sup>(٤)</sup>

٢ - ضرورة منح عمال الحراج رواتب تكفيهم :

٥٤ - لاجتناب وقوع عمال الحراج في الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل ، لابد أن تصرف لهم أسلحة ورواتب بحرية نهي بحاجاتهم وتكفيهم نفقاتهم ، وقد ذكر أبو يوسف في كتاب الحراج : أن أبا عبيدة بن الجراح قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما : ذهبت أصحاب رسول الله ﷺ فقال له عمر : يا أبا عبيدة إذا لم أسلم ما أهل الدين على سلامة ديني فبعض أسلحتهم ؟ قال : أما إن فعلت فأعنتهم بالعينة عن الحياة .

يقول : إذا استعملتهم على شيء ، فأجزل لهم في العطاء والترزق ، لا يحتاجون .<sup>(٥)</sup>

(١) أبو يوسف : الحراج ص ١١

(٢) نفس المرجع ص ١١٣



وظلمهم، وأخذهم بما يحجب بهم ليستطعم مما دخل فيه، وفي ذلك أمثاله خراب البلاد ومغلك الرعية.

والفضل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبائله، ولعله أن يستفضل بعد أن يتفيل به فضلا كثيرا، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد، وإذاته لهم في الشمس وتعليق الحجارة في الأعناق، وعذاب عظيم ينال أهل الخراج ما ليس يجب عليهم من الفساد الذي من الله عنه، وإثم أكره الضلالة، لاني لا آمن أن يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم، فيعاهلهم بما وصفت لك فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عروا، ويدعوه فينكسر الخراج. (١)

والأصل في كراهته هذا أنه بيع ثمر لم يد صلاحه، ولم يخف بشيء معلوم، فلما المعاملة على الثلث، والربع، وكراء الأرض البيضاء، فليست من القبالات ولا يدعلان فيها، وقد رخص في هذين، ولا تعلم المسلمين اختلقوا في كراهة القبالة.

فإذا أسن الإمام عدم الظلم، وأخسر، والصف ورضي أهل الخراج بهذا النظام، فقد قال أبو يوسف: لا بأس به، وإن جاء أهل طسوج - ناحية - أو مصر من الأمصار ومعهم

حكم التظيل والتضمين :

٥٦ - لم يرتض كثير من العلماء هذا النظام واعتبروه باطلا غير مشروع. ومن ذهب إلى ذلك أحمد، وأبو يوسف، وأبو عبيد، والماوردي وغيرهم. (١) قال الماوردي: فلما تضمن العيال لأموال العشر، والخراج، فباطل لا يتعلق به في الشرع حكم. (٢)

واستدلوا لذلك بما روى أبو عبيد - بسنده - إلى جيلة بن سحيم قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنه يقول: «القبالات رياء» وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «القبالات حرام» (٣) قال أحمد: (هو أن يتقبل بالقرية وفيها العلوج والتخل، ومعناه حكمه حكم الربا) (٤) وقالوا: يترتب على هذا النظام الظلم والصف، وخراب الديار. وقد كتب أبو يوسف إلى هارون الرشيد بجنده من تطبيق هذا النظام ما نصه: (ورأيت أن لا تقبل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المتقبل إذا كان في قبائله فضل عن الخراج، عسف بأهل الخراج وحمل عليهم ما لا يجب عليهم،

(١) أبو بيل: الأحكام السلطانية ص ١٨٦، أبو يوسف: الخراج ص ١٠٥، أبو عبيد: الأسراف ص ٩٠، الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٧٩

(٢) الماوردي: المرجع السابق.

(٣) أبو عبيد: المرجع السابق.

(٤) القراء: المرجع السابق.

(٥) أبو يوسف: الخراج ص ١٠٥ - ١٠٦

ها كانت قطع لاء عنها، أو غلبته عليها بحيث تصبح غير صالحة للزراعة.

فإذا تعرضت الأرض الخراجية لذلك سقط عنها الخراج عند جهابرة لفقهاء، سواء كان الخراج الساجب مقاسمة، أم وظيفة. فيسقط خراج المنة. سمة، لأن الوجوب محقق بالخارج من الأرض خفيفة وهو غير موجود. ويستغنى خراج الوظيفة، لأن الوجوب متعلق بالنمك من الانتفاع بالأرض وهو غير موجود.<sup>(١)</sup>

هذا في حالة عدم إمكانية صلاحها وإعمارها، أما إذا أمكن إصلاحها وإعمارها فسجت على الإمام أن يعمّر الأرض ويصنعها من بيت مال المسلمين من سهم المصالح، ولا يجوز إلزام أهلها بمعامتها من أموالهم.

فإن سألهم أن يعمروها من أموالهم وامتدحهم بها أنفقوا عليها من خراجها فرصوا بذلك جاز. وإذا كان سهم المصالح حذرا عن سنة نفقات بصلاح هذه الأرض أجبر أهلها عليه، لأن في ذلك مصلحة لهم ولأصحاب النية، وإن أمكن الانتفاع بذلك الأرض بعد أن تارت في

رجل من البلد المعروف موسر، فقالوا: هذا أخف علينا، نظر في ذلك: فإن كان صلاحا لأهل هذا البلد والبلد، قيل وضمر وأشهد عليه وصبر معه أمير من قسطنطينية، وأمانته، ويحري عليه من بيت المال، فإن أريد ظلم أحد من أهل الخراج، أو الريادة عليه أو تحميه شيئا لا يجد عليه، معه الأمير من ذلك أشد المتع.

وأمير المؤمنين أعلى عنها رأي من ذلك، وقد رأى أنه أصح لأهل الخراج، وأوفر على بيت المال عمل عليه من القبالة، والولاية بعد الإعذار والتقدم إلى المستقبل، والوقوف يرفع الظلم عن الرعية، والوعيد له إن حلهم ما لا طافه لهم به، أو بما يسبب واجب عليهم، فإن فعل ففواله بها أوعد به، ليك ون ذلك راجرا ونهايا لغيره إن شاء الله.<sup>(٢)</sup>

وسياقي التفصيل في مصطلح: (قبالة).

### مسطحات الخراج:

أولا - انعدام صلاحية الأرض للزراعة:

٥٧ - نقصود بانعدام صلاحية الأرض للزراعة هو أن يطرأ على الأرض الخراجية طارئ، خارج عن فعل الإنسان، يمنع صاحبها من الانتفاع

(١) الخراج لأمر يوسف من ١٠٥ و ١٠٦ والأموي لأمر عبد من ٢١.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/١٩٠، الكمال بن الأثير: ٢٨٤/٥، الزيلعي: ٢٧٢/٣، ابن القفطى: ٢٧٢/٣، القلوبي: ١٦٥، المحمودي: ١٦٨، الجوزي: ١٦٥، ابن عابدين: ١٩٠/٢، ابن القيم: أحكام أهل مكة ١/١٦٦.

الحراكية، بل يؤمر بإزاعتها واستغلالها للثلا  
بضرر أصحاب ثقي.

وأما خراج الوظيفة فلا يسقط عند جمهور  
الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، لأنه  
يتعلق بالتمتع من الانتفاع بالأرض وهو  
موجود. ولأن الخراج بمنزلة الإجازة فإذا عطل  
المستأجر الانتفاع، ألزمه إسقاط الأجرة.

وذهب المالكية إلى سقوط خراج الوظيفة  
بتعطيل الأرض عن الزراعة، سواء عطفت مختاراً  
ثم معنواً، لعدم تحقق الانتفاع بالأرض.<sup>(١)</sup>

وإذا عطفتها بلا تعريض منه كان ترك زراعتها  
لعدم قوته، وفقدانه الخصبة، ولعدم قدرته على  
تحصيل تكاليف الزراعة ونفقاتها يسقط خراج  
المقاسمة اتفاقاً، لأنه يتعلق بالخارج من الأرض  
حقيقة.<sup>(٢)</sup>

وأما خراج الوظيفة فيسقط عند المالكية لعدم  
تحقق الانتفاع بالأرض.

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية  
والحنابلة إلى عدم سقوط الخراج.

وعلى الإمام أن تصرف في الأرض تصرفاً  
بحق المصلحة لأهل الثقي، وأصحاب  
الأرض.

ومن التصرفات التي نص عليها الفقهاء:  
ما قاله الشافعية والحنابلة - من أن للإمام أن يأمر

غير الزراعة كالرعي والصيد وغير ذلك. يوضع  
عليها خراج جديد بحسب ما أخذ له  
وهذه الأرض تختلف عن أرض الموات، فإن  
أرض الموات باحة<sup>(٣)</sup>

ثانياً: تعطيل الأرض عن الزراعة:

٥٨ - إن كان التعطيل من غير جهة صاحب  
الأرض، كان يذهب البلاد عدوينه أصل  
الأرض من زراعتها والانتفاع بها، لو ينجحهم  
جور من الزلا لم تمكنهم الإقامة عليه. فهذا  
يسقط الخراج عنهم حتى تعود الأرض كما كانت  
ويتمكنوا من الانتفاع بها.<sup>(٤)</sup>

وإن كان التعطيل من جهة صاحب الأرض  
فإنما إن يكون ذلك بتعريضه، أو بغير تعريض.  
فإذا عطفتها بتعريض منه كان تركها بلا زراعة  
واستغلال وهو متمكن من الانتفاع بها، وقادر  
على زراعتها يسقط عنه خراج المقاسمة اتفاقاً،  
وذلك لأن خراج المقاسمة يتعلق بالخارج من  
الأرض حقيقة وهو غير موجود.<sup>(٥)</sup>

ولا يفسر الفسوط على عدم استغلاله للأرض

(١) المقارن: الأحكام السلطانية ص ١٥٠، ابن القيم: أحكام  
أهل السنة ١١٧/١

(٢) المرجع السابق.

(٣) حاشية ابن عابدين ١٩٦/١، الزيلعي: تبين مصداق

٢٧٤/٣ - ٢٧٥، الجاوي: التلخيص ٢٧٤/٣، المقارن:

الأحكام السلطانية ص ١٥٠، الفراء: الأحكام السلطانية

ص ١٧٣، ابن القيم: أحكام أهل السنة ١٢٤/١

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

تلك : هلاك الزرع بأفة سيادية .

٥٩ - إذا زرع صاحب الأرض الخراجية أروعه بزرع ماء ، فأصابته أفة سيادية لا يمكن الاحتراز عنها ، كغرق ، أو حرق ، أو شدة برد ، أو جراد أو غير ذلك ، فله أن يكون هلاكه قبل الحصاد ، وإما أن يكون بعده .

أ - فإذا هلك الزرع بأفة سيادية قبل الحصاد يسقط خراج المقاسمة ، إذا أدت تلك الأفة إلى هلاك جميع الزرع ، لأن خراج المقاسمة يتعلق بالخارج من الأرض حقيقة .

وأما خراج الوظيفة فيسقط عن صاحب الأرض عند الحظية ، لأنه مصاب ، ويستحق المعونة ، ولأن الخراج صلة واجبة باعتبار الأراضي ، فلا يمكن إيجاب بعد هلاك الزرع بأفة سيادية ، لأنه ظهر أنه لم يتمكن من استغلال الأرض .

واشترط الحظية لسقوط الخراج بهذا السبب شرطين :

الأول : أن لا تبقى من السنة مدة يتمكن فيها من زراعة الأرض مرة أخرى ، فلو بقيت من السنة مدة يتمكن فيها من أن يزرع الأرض ثانية لم يسقط الخراج لتحقيق الانتفاع بالأرض ، وقلروا لمدة ثلاثة أشهر .

والثاني : أن لا يسقى من السرع ضعف الخراج الموقوف على الأرض ، فلو بقي من الزرع ضعف الخراج الموقوف على الأرض لم

صاحب الأرض بشأحيها لم يقوم بزراعتها ولا رفع يده عنها ، ولا تترك بيده خراب وإن دفع خراجها ، لئلا تصير بالخراب مواتة ، فينظر أهل الفيء بتعطيلها .<sup>(١)</sup>

وقال الحنفية : الإلزام بالخيار إن شاء دفع الأرض لعير صاحبها مزارعة ، وتأخذ الخراج من نصيبه ويعملك الباقي له ، وإن شاء أجرها وأخذ الخراج من الأجرة ، وإن شاء زرعها من بيت المال فإذا حصلت الغلة أخذ قدر الخراج وما أنفق ، ويحفظ الباقي لمستغل الأرض .

وقال أبو يوسف : للإمام أن يدفع للمعاجز كفايته من بيت المال قرصا ليعمل ويستغل أرضه .

فإذا لم يجد الإمام من يعمل في تلك الأرض مزارعة أو دلاحة أو غير ذلك ، فيرى أبو يوسف ويحمد بيعها وأخذ الخراج من ثمنها ، ويحفظ الباقي مستغل الأرض .

ويرى أبو حنيفة عدم جواز بيعها ، وإنما يجبرها للمصلحة العامة ، مع أنه لا يرى جواز الحجر على التكبير إلا أن هذا الحجر يعود نفعه على العامة .<sup>(٢)</sup>

(١) الملزمي : الأحكام السلطانية ص ١٥٢ ، أبو حنيفة :

الأحكام السلطانية ص ١٧٠ ، اليهودي : كتاب الفتن

٩٩/٢ ، ابن القيم : أحكام أهل الذمة ١٢٤/١

(٢) العناوي الهندية ٢١٠/٢ - ٢٤١ ، حنبلية ابن عديم

١٩١/٤

بعد الحصاد عند الحنيفة، لأن خراج الوطيفة يجب في الذمة، وشمل بالتمكين من الانتفاع بالأرض وزرعها، وبالحصاد قد تحقق الانتفاع بالأرض، وحصلت الزرعة بانقضاء يسقط الخراج الموظف بهلاك الخراج بعد الحصاد.

جاء في الفتاوى الهندية: ذكر شيخ الإسلام (عوامل زادة) أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج، وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه.<sup>(١)</sup>

وإن نسبة للمذهب الأخرى كالتاكية وإن كان الغلبة والحنابلة فلم تنفهم على نصوص في هذه المسألة.

رابعاً: إسقاط الإمام للخراج عن وجب عليه:

٦٠ - إذا رأى الإمام إسقاط الخراج عن يده أرض خراجية لصلحة، أو لكون من يده تلك الأرض يقوم بعمل من الأعمال التي يحتاجها المسلمون، كالقضاء، أو التدريس، أو رعاية الفقور الإسلامية، أو التمسك على الأعداء لمعرفة ما عندهم من وسائل القوة المادية والعنوية أو غير ذلك.

فهل يجوز هذا التصرف من الإمام أو لا؟ ذهب الحنابلة وأبو يوسف من الحنيفة إلى جواز ذلك، لأن الإمام له حق النظر في مصالح

سقط الخراج ويؤخذ من الزراع، لأنه لا يزيد على النصف. وإن بقي أقل من نصف الخراج الموظف على الأرض لا يؤخذ منه الخراج المرطوف، ويكتفى في هذه الحالة بنصف الخراج من الأرض بعد حصص نفقات الزراعة.<sup>(٢)</sup>

هذا ما جاء في كتب الحنيفة، أما التاكية والشافعية والحنابلة فلم نجد لهم نصاً في هذه المسألة.

ب - إذا هلك الخراج من الأرض بآفة سببية لا يمكن الاحتراز عنها، كحرق، وجرق يسقط خراج القاسمة لتعلقه بالخراج من الأرض حقيقة.

جاء في حاشية ابن عابدين: ولو هلك الخراج في خراج القاسمة قبل الحصاد أو بعده فلا شيء عليه لتعلقه بالخراج حقيقة، وحكمه حكم المشترك شركة الملك فلا يضمن إلا بالتعدي.<sup>(٣)</sup>

وأما خراج الوطيفة فلا يسقط بهلاك الخراج

(١) الكمال بن الهمام: فتح القدير ٢٨٤/٥. هجرى: أبو يوسف ٨٣/١٠، حاشية ابن عابدين ١٩٠/٤، دامت: مجمع الزاير ٦٩٨/١، الفتاوى الهندية ٢١٢/٢، مير هيدالبر: الكافي، مكتبة الرياض الحديثة ط ٢، ١٤٠٠ هـ ٧٦١/٢، روضة الطالبين ٢٢٠/٥، شرح المحطبة، مني المحتاج ٢٠٥/٢، ابن قدامة: المغني ١٨٦/٥، ابن مفلح: المبدع ١٠٦/٥.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٠/٤.

(٣) الفتاوى اعدة ٢١٢/٢.

خامسا : البناء على الأرض الخراجية :

٦٠ - اختلاف الفقهاء في استمرار وظيفة الخراج على الأرض الخراجية بعد أن يبني عليها أبنية وحواشي.

١ - فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى استمرار وجوب الخراج وعدم سقوطه عن تلك الأرض ، لأن الخراج لا يتوقف على الزرع والغرس .<sup>(١)</sup> روى يعقوب بن بخشان أنه سأل أحمد بن حنبل ، ترى أن يخرج الرجل عما في يده من دار ، أو ضيعة على ما وظف عمر رضي الله عنه على كل جرب فيصدق به ؟ فقال ما أجود هذا . فقال يعقوب : بلغني عنك أنك تعطى من دارك الخراج فتصدق به . فقال : نعم . وقد علل علماء الحنابلة فعل أحمد بقولهم : (إنما كان أحمد يفعل ذلك لأن بغداد من أرض السواد التي وضع عليها عمر الخراج ، فلما بنيت مساكن ، راعى أحمد حائطا الأولى التي كانت عليها في عهد عمر رضي الله عنه) .<sup>(٢)</sup>

٢ - وذهب الحنفية إلى سقوط الخراج عن الأرض الخراجية بعد أن يبني عليها من هي بيضاء

لمسلمين ، وفعل ما فيه مصلحة لهم ، ومن القواعد الفقهية التي قررها الفقهاء في ذلك أن : (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة)<sup>(٣)</sup> وقالوا : لو صار الخراج في يده ، جاز له أن يخص به شخصا إذا رأى المصلحة فيه فجاز له تركه بطريق الأولى ، ولأن صاحب الخراج له حق في الخراج فصح تركه عليه .

وقد قيد بعض علماء الحنفية والحنابلة ذلك بأن يكون الشخص الذي ينوي الإمام إسقاط الخراج عنه ، ممن يستحقون الخراج كالفقيه والجندي ، والقاضي ، والمؤذن وغير ذلك .<sup>(٤)</sup>

وذهب محمد بن الحسن إلى أنه لا يجوز للإمام إسقاط الخراج عن من وجب عليه ، لأن إخراج حق من حقوق المسلمين فلا يجوز للإمام إسقاطه كالمعسر .<sup>(٥)</sup> وبالنسبة للمالكية وآله فعبئة قدم نقف لهم على نصوص في هذه المسألة .

(١) ابن نجيم : لأشياء والطائر - طبعة مؤسسة العلمي بالقاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٨ م ص ١٣٣ . التزكني المتورق في القواعد - طبعة المطبع بالكويت من منشورات وزارة الأوقاف الكويتية ط ١ - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ٣٠٩/١

(٢) البهوتي : كشاف القناع ٢/ ٦٠٠ ، ابن مفلح : المبع ٣٨٣/٣ ، حاشية ابن عابدس ١٩٣/٤ ، الفتاوى الهندية ٢٤٠/٢ ، أبو يوسف : الخراج ص ٨٦ ، هبهتميزي الرعي : الزناج المصد على غزاة كتب الخراج - طبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٥ م ٥٨٩/١

(٣) حاشية ابن عابدس ١٩٣/٤ ، الفتاوى الهندية ٢٤٠/٢

(١) حاشية الدسوقي ١٨٩/٢ ، المرددي : الأحكام السطانية ص ١٥١ أبو بل : الأحكام السلطانية ص ٦٧٠ البهوتي :

كشاف القناع ٩٨/٣ ، ابن مفلح : المبع ٣٨٣/٢

(٢) ابن مفلح : أحكام أهل القمة ١٢٠/١

على الأرض التي صالح المسلمون أهلها على أن لهم الأرض وللمسلمين الخراج هل يسقط بعد إسلام صاحبها، أو انتقلها إلى مسلم.

١ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى سقوط الخراج الصلحي إذا أسلم صاحب الأرض، أو أنفقت إلى مسلم، أما روى القملا، بن الحضرمي قال: «د بحثني رسول الله ﷺ إلى البحرين، أو إلى هجره، فكنت أني أحاطط بكون بين الأخوة مسلم أحدهم، فأخذ من المسلم العشر، ومن المشرك الخراج»<sup>(١)</sup>، ولأن الخراج الصلحي بمثابة الجزية التي تتعلق بالكفر، فإذا زال انكسر سقط الخراج كما تسقط الجزية.<sup>(٢)</sup>

٢ - ذهب الحنفية إلى عدم سقوط الخراج الصلحي أساساً على الخراج العنوي، ولأن الخراج مؤنة الأرض، والأصل فيها أنها لا تنفرد بتسديد المالك إلا لضرورة، فإذا أسلم صاحب الأرض الخراجية أو باعها من مسلم فلا ضرورة

أبيه وحوانيتها، ولا يجب الخراج على الأرض لا إذا جعلها سناً، أو مزرعة، لأن الخراج يتعلق ببناء الأرض وغلقتها.<sup>(٣)</sup>

٣ - يرى الماوردي أن الخراج يسقط عن الأرض الخراجية التي بنى عليها من هي بيده أبنية ضرورية لا غنى له عنها. كأن يبنى له بيتاً يسكنه. وأما الأبنية الزائدة على قدر حاجته فلا تكون سبباً في سقوط الخراج عن الأرض الخراجية كان يبي عليها أبنية للاستغلال والنه.<sup>(٤)</sup>

سادساً : إسلام مالك الأرض الخراجية أو انتقلها إلى مسلم :

٦٢ - اتفق الفقهاء على أن الخراج العنوي لا يسقط عن الأرض الخراجية بإسلام صاحبها ولا بانتقالها إلى مسلم، لأن الأرض المفتوحة عبوة موقوفة على جميع المسلمين، وإخراج المضروب عليها بمثابة الأجرة فلا يسقط بإسلام من بيده هذه الأرض ولا بانتقالها إلى مسلم.<sup>(٥)</sup>

واختلفوا في الخراج الصلحي (المضروب

(١) حديث القملا بن الحضرمي «د بحثني رسول الله ﷺ إلى البحرين...» أخرجه بن ماجة (١٥/٥٨٦) ط الخس، وأعله اليوسفي في الزوائد بجهة وطون في وينتطاع فيه.

(٢) الخطيب: مواهب الجليل ٢/٦٧٨، ابن عبد البر: التكملي ١٨٦/٦، الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٢٧، فير جندلة الدمشقي: راحة الأمة على هامش الجزية ١٧٤/٢، أبو يعلى: الأحكام السلطانية ص ١٦٩، ابن قدامة: المعنى ٢/٢٢٥

(١) تلطوي الحديثة ٢/٢١٠

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٥١

(٣) السرخسي: المبسوط ١٠/٨٠، البياحي: المنهاج

(٤) ٢٢٤/٣، الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٢٧، ابن

القيم: أحكام أهل السنة ٢/١٠٢

معنى العقوبة، ولما اختلف فيها سبباً فلأن العشر يجب في خُارج من الأرض، والخراج يجب في الأرض الثانية، سواء أكان لشئها حقيقياً أم تقديرياً بأن يتمكن من الانتفاع بالأرض.

وأما اختلافها مصرفاً، فلأن مصرف العشر: الأصناف الثمانية، المحددة في آية الصدقات، ومصرف الخراج: المصانع العامة.

وأما اختلافها دليلاً، فلأن دليل العشر: النص، ودليل الخراج: الاجتهاد المبني على مراعاة المصالح.

ولذا ثبت اختلافها من هذه الوجوه فلا مانع من اجتماعهما، ووجوب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر، كاجتماع الجزاء والقيمة عند قتل المحرم للصيد الممنوك.<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية إلى عدم اجتماع العشر والخراج في الأرض الخراجية التي يملكها مسلم، ولا يجب في هذه الأرض سوى الخراج. واستدلوا لذلك بما روى ابن محمود

لتغير المؤنة، لأن المسلم من أهل وجوب الخراج - أي في الجملة -<sup>(٢)</sup>

اجتماع العشر والخراج على المسلم: ٦٣ - اختلف الفقهاء في هذه المسألة، فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المسلم الذي يملك الأرض الخراجية يطلب بالزكاة والعشر والخراج معا إذا ورعها أو انتفع بها.

واستدلوا واجتماع العشر والخراج، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبْعَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾.<sup>(٣)</sup>

فالآية عامة في كل أرض ينتفع بها وتزرع سواء أكانت خراجية، أو عشرية، كما استدلوا بعموم قوله ﷺ: «فيها سقطت السماء والعيون أو كان عشرياً»<sup>(٤)</sup> العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر.<sup>(٥)</sup> ولأن العشر والخراج حقان مختلفان ذاتاً، وسبباً، ومصرفاً، ودليلاً: أما اختلافها ذاتاً فلأن العشر فيه معنى العبدية، والخراج فيه

(١) الضرعحي: المصنوع ١٠/٨٠، التكملة بن المقام: فتح القدير ٢٨٥/٥، الزيلعي: تبين المصنف ٣/٢٧١، أبو يوسف: الخراج من ٦٣، ٦٩، التكاساني: بدائع المصالح ٢/٩٢٨.

(٢) سورة البقرة ٢٦٧.

(٣) الطبري: ما يشرب بعروقه من ماء الطير للجنح في حديد.

(٤) حديث: «فيها سقطت السماء والعيون أو كان عشرياً للعشر». أخرجه البخاري والفتح ٣/٢٦٧ - ط (السميع) من حديث عبد طهين عمر.

(١) المطالب: مواهب الجليل ٢/٢٨٧، طبري: منح الجليل ١/٣٣٦، النووي: المجموع شرح المصنف - دار العلوم للطباعة بالقطرية ١٩٧٢/٥ ٤٥٤/٥، الجيزي: روضة الطالبين - مكتبة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١/١٦٧، الكورني: الأحكام السلطانية من ١٥٩، أبو يعلى: الأحكام السلطانية من ١٦٩، ابن قدامة: المغني ٢/٢٦١، ابن رجب: الاستخراج من ١١٢، ابن القيم: أحكام أهل المدينة ١/١٠٢.



المصرف، كما فرقوا بين النبي، والزكاة من جهة، ومن جهة ثانية بين النبي، والغنيمة.

فالنبي، يتوقف صرفه على اجتهد الإمام في تقدير المصالح، وتقديم الأهم على المهم، والزكاة تصرف في المصارف الثمانية التي حددتها آية الصدقات. والغنيمة خمس، وتقسم الأربعة الألفاس بين الغانمين كما حددت آية الغنائم.

قال ابن رشد: (بصرف خراجها أي خراج الأرض المفتوحة عنوة - في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة وبناء القلاع، والمساجد وغير ذلك من سبل الخير).<sup>(١)</sup>

وقال البيهقي: (وبصرف الخراج كفي، لأنه منه).<sup>(٢)</sup>

وقال الكاساني: (وأما مصرف النوع الثالث من الخراج وأخواته فعبارة لذين، وإصلاح مصالح المسلمين وهو رزق الولاء، والقضاء وأهل الفتوى من العلماء، والمقاتلة، وصرف الطرق وعمارة المساجد، والرباطات، والقنطرة، والجسور وسد الشقوق، وإصلاح الأنهار التي لا ملك لأحد فيها).<sup>(٣)</sup>

وقال النووي في الروضة: (ما يؤخذ من خراج هذه الأرض بصرفه الإمام في مصالح

رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ولا يجمع على المسلم خراج وعشر).<sup>(١)</sup>

وسيا روى طواف بن شهاب قال كتب إلي عمر بن الخطاب في دهقانة نهر الفلك - كورة واسعة من الأرض التي بنيت بها بغداد - أسلمت فكتب: وأن ادفعوا إليها أرضها تؤدي عنها الخراج).<sup>(٢)</sup>

فأمر عمر رضي الله عنه يأخذ الخراج، ولم يأمر يأخذ العشر، ولو كان واجبا لأمر به.

ولأنه لم يأخذ أحد من أئمة العدل، وولاية الجور من أرض السواد عشرا. ولأن سبب وجوبها واحد وهو الأرض النامية، فلا يجمعان في أرض واحدة كما لا يجمع زكاة في مال واحد كزكاة السانعة والتجارة في الحيوانات).<sup>(٣)</sup>

## مصارف الخراج:

٦٤ - لم يفرق الفقهاء بين الخراج والنبي في

(١) حديث: ولا يجمع على المسلم خراج وعشر... أخرجه ابن حنبل في الكمال في الضعيف (٦/١٧١) - ط دار الفكر - وقت البيهقي (١/١٣٢) - ط حاضرة المصارف المصنفة، وأبو البيهقي وصله ورأيه.

(٢) رواه أبو حنبل في الأموال من ١٧٤.

(٣) الكمال بن الإمام: فتح القدير ٥/٢٨٩، حاشية ابن حنبلين ١٩٢/٤، الكاساني: البدائع ٧/٩٣٢، الفقيه المبدئي: التلخيص في شرح الكتاب دار التكميل العربي بيروت ط ١٣٩٩/٤ هـ - ١٤٢٢/١. ابن نجيم البحر الرائق ١١٨/٤، الجصاص: أحكام القرآن ١٤/٣.

(١) ابن رشد: بداية المجتهد ١/١٠٦.

(٢) البيهقي: كتاب الفاع ٣/١٠٠.

(٣) الكاساني: بدائع الصناعات ٢/٩٥٩.

ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير<sup>(١)</sup>.

قال المفردون: قلب المسلمون من رسول الله ﷺ أن يحمس أموال بني النضير لما أجلوا عنها فزلت هذه الآية تبين أنها في لم تحصل لهم بمحاربتهم، وإنما هو بتسليط رسول الله ﷺ لهم له خاصة بفعل منه ما يشاء<sup>(٢)</sup>، ويؤيد ذلك ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: كانت أموال بني النضير مما آفاه الله عز وجل على رسوله عما لم يحتج المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، يتفق على أنه نفقة ستة ثم يجعل ما بقي في الكراع<sup>(٣)</sup> والسلاح عدة للمسلمين<sup>(٤)</sup>، هذا ما كان يفعل بالقي في حيلة النبي ﷺ، مما بعد وفاته فقد أصبح لجميع المسلمين، وليس للإمام خاصة، يصرفه في مصالح المسلمين، ويقدم الأهم على المهم، ويؤيد ذلك ما روي عن الإمامين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا يجعلان في مصالح المسلمين عامة.

المسلمين الأهم فالأهم، ويحوز صرفه إلى الفقراء والأغنياء من أهل النبي، وغيرهم<sup>(٥)</sup>. هذا ما قرره الفقهاء، لأن الخراج من جهة النبي، تصرف في مصالح المسلمين، وانظر أيضاً مصطلح: (بيت المال، وفي).

حكم تخميس الخراج:

٦٥ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن النبي لا يحمس، بل يصرف في مصالح المسلمين، وأن الإمام يعطي منه للمقاتلين، والولاء، والنفقة، والعمل، والأئمة والمؤنسين، والفقهاء، وكل من يحتاج إليه المسلمون، ويصرف على بناء القناطر، والمآجد، وشق الطرق وغير ذلك، ويبدا الإمام بالأهم فأنهم، فإن بقي بعد ذلك منه شيء قسمه بين المسلمين، ولا فرق بين الأغنياء والفقراء<sup>(٦)</sup>.

وستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وما آفاه الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل

(١) التور: روضة الطائين ١٠/٣٧٦.

(٢) الكاشاني: بدائع الصنائع ٩/٤٣٤٦، حاشية المدسوقي

١٩/٦، حاشية الحرشي على مختصر خليل ١٣/١٢٩،

الأثر: صواعق الإنكار ١/٢٦٠، الشعراء.

الأحكام السلطانية ص ١٢٩، ابن قدامة: المغني

١/١٢٩، المردوي: الإنصاف ١٩٩/١، البيهقي.

كشف القناع ٣/١٠٠.

(٣) سورة الحشر ٩.

(٤) ابن الجوزي: زاد المعاد ٨/٢٠٩.

(٥) الكراع: الدواب التي تصنع للحرب.

(٦) الأثر عن عمر: وكانت أموال بني النضير مما آفاه الله من

وجن، أخرجه البخاري (الفتح ٦/٩٢ - فضيلة)

ومسلم ٣/١٣٧٧ - ١٣٧٧ - ط الحنفية

ولذا لا يجوز للإمام أن يختص بالغير لنفسه  
لأن الإمام ينصرف قومه لا بسببه خاصة  
فكانت أموال علي، المستحقين كلهم.

ويذهب الشافعية إلى أن النبي، يخص لقوله  
تعالى: ﴿وما آتاكم الله على رسول من أجل  
النسب فله وللرسول ولذي القربى واليتامى  
والمساكين وابن السبيل﴾.<sup>(١)</sup>

فذكر الأصناف في هذه الآية من باب  
التعديد للأصناف الذين يستحقون هذا المال  
ومن ثم فلا يتعدى به هؤلاء.<sup>(٢)</sup>  
انظر: (خمس، وفيه).

## خرس

التعريف :

١ - الخرس مصغر حرس، يقال: خرس  
الإنسان خرسا، إن منع الكلام حلقة، أي  
خلق ولا مطلق، أو ذهب كلامه بآ.  
ولا يخرج استعمال لفظها له عن هذا  
المعنى.<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

اعتقال اللسان :

٢ - الاعتقال: الخس، واعتقل لسانه: إذا  
حس ومنع الكلام.<sup>(٤)</sup> واعتقل اللسان وسط  
بين الأخرس والناطق.

الأحكام المتعلقة بالأخرس :

إسلام الأخرس .

٣ - يصير الكافر مسلما بالإذعان بالقلب والناطق  
بالتهاددين إن كان قادرا على النطق، فإن كان



(١) سورة الحشر ٧.

(٢) انظر دحي الأحكام السلطانية ص ١٢٦، الثروي: روضة  
الطالبيين ١/٢٥٤، الشيرازي: المذهب مع المجموع

١٤٩/١٨

(٣) المصباح المبرور وسائر العرب مادة: خرس، وامن طائدين  
٥٩٠/٢، وخواهر إكليل ٢: ٢٥٩، والمجلد ١/١٣٣

(٤) لسان العرب مادة: (عقل).

فَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ - عِنْدَ الْقَاضِي - وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، لَا يَجِبُ عَلَى الْاُخْرُسِ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ، وَإِنَّمَا يَجْرِمُ لِفَصْلَةٍ بَقَايَاهُ، لِأَن تَحْرِيكَ النَّسَانِ عَيْتٌ، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ يَجِبُ عَلَى الْاُخْرُسِ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ، وَشَفَتِيَّهِ، وَغَنَاتِهِ بِالتَّكْبِيرِ لِقَوْلِهِمْ: قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَهَكَذَا حُكِمَ نَشْهُدُهُ، وَاسْلَامُهُ، وَسَائِرُ أَدْعَايِهِ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ نَوَاءً بِفِيهِ كَالْمُرِيضِ.

لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْاُخْرُسِ الطَّارِئِ، أَمَّا الْاُخْرُسُ الْحَافِي فَلَا يَجِبُ مَعَهُ تَحْرِيكُ شَيْءٍ، <sup>(١)</sup> وَتَحْوِذُ ذَلِكَ قَوْلُ الْقَاضِي مِنَ الْحَنَابِلَةِ

وَقَالَ ابْنُ نَجِيمٍ: إِنْ تَحْرِيكَ لِسَانَ الْاُخْرُسِ فِي تَكْبِيرِهِ الْاِفْتِتَاحَ وَالتَّثْلِيَّةَ لَازِمٌ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ، أَوْ عَلَى الْمَقْضَى بِهِ، وَأَمَّا بِالْقِرَاءَةِ فَلَا عَيْ عَلَى الْمَعْنَى

الْاِقْتِدَاءُ بِالْاُخْرُسِ :

٥ لَا يَجُوزُ إِذَا دَخَلَ النَّاطِقُ بِالْاُخْرُسِ وَلِزُكُونِ النَّاطِقِ أَمْنِيًّا، لِأَنَّ الْاُخْرُسَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْأَمْنِيِّ نَقْدَرُهُ الْأَمْنِيُّ عَلَى التَّحَرُّمِ بِهِ، وَعَجَزَ الْاُخْرُسُ

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٢٤، ومروفي الفلاح ص ١١١  
والبيهقي ابن نجيم ١/ ١٢٨، وحاشية السبكي ١/ ٢٣٢  
والخطيب ١/ ٥٦٩ وسبحة المحتج ١/ ١١٣، ومغني المحتج  
١/ ١٥٢، وحاشية الحسبي ١/ ٢٢٧، وتكشف الفتاح  
١/ ٣٣٩، والمغني ١/ ٢٦٣

عَاجِزًا عَنِ انْطِقَ الْخُرْسِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي فِي إِسْلَامِهِ بِالْإِشَارَةِ مَعَ قِيَامِ الْفَرَائِضِ عَلَى أَنَّهُ أَدْعَى يَدْفِيهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ. وَهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ نَجِيمٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، قَالَ: وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ إِسْلَامِ الْاُخْرُسِ بِالْإِشَارَةِ، وَلَمْ يُرَ الْآنَ فِيهَا غَلَا صَرِيحًا.

وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ الْمُتَرَاتِطُ صَلَاةُ الْاُخْرُسِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالْإِشَارَةِ.

حَاءُ فِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ: يَصْبِحُ رِسَالَمُ الْاُخْرُسِ بِالْإِشَارَةِ الْمَقْهُومَةِ، وَقِيلَ: لَا يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا إِذَا صَلَّى بَعْدَ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ نَحْوِهِ فِي الْأَمْرِ، وَالصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ لِأَوَّلِ، وَجَلَّ النَّحْصُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لِإِشَارَةِ مَقْهُومَةٍ. <sup>(٢)</sup>

تَكْبِيرُ الْاُخْرُسِ وَقِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ:

٤ - تُشْتَمِلُ الصَّلَاةُ عَلَى أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ، وَمِنْ الْأَقْوَالِ مَا هُوَ أَوْفَرُ، كَتَكْبِيرَةِ الْاِحْدَامِ وَالْقِرَاءَةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ سَهْلٌ كَالْتَكْبِيرَاتِ الْاُخْرَى.

فَمَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ انْطِقَ الْخُرْسِ تَسْفُطَ عَنْهُ الْأَقْوَالُ، وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ أَلْفَهَاءُ.

وَاسْتَخْتَفُوا فِي وَجُوبِ تَحْرِيكِ لِسَانِهِ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ

(١) الأُتْبِيَّةُ لِابْنِ نَجِيمٍ ١/ ٣٤٣، وَالْمُسَوِّقُ ١/ ١٢١ وَرُوضَةُ الطَّالِبِينَ ١/ ٢٨٢، وَحَاشِيَةُ الشَّرْطِيِّ ٣٣٨

الصحيح عند الشافعية : إن الصلاة تبطل بإشارة الأُعرس ، لأن إشارته كالكلام .

وفي قول ثالث عند المالكية : إن قصد الكلام تبطل صلاته ، وإن لم يقصد لم تبطل .<sup>(١)</sup> والذي يظهر من كلام الحنفية أن الصلاة لا تبطل عندهم بالإشارة .

كما قال المصنف : لا بأس بتكليم المصلي وإجابته برأسه ، كما لو حُلب منه شيء ، أو أري درهمًا ، وقيل : أجيد ؟ فقولنا نعم أولاً ، أو قبل كم صليتم ؟ فقلنا بيده أنهم صلوا ركعتين .<sup>(٢)</sup>

فيح الأُعرس وصيه :

٧ - يختلف الفقهاء في كون التسمية عند الذبح والصيد واجبة أم لا . ولكنهم يتفقون على جل ذبيحة الأُعرس وصيده مع عدم تسميته لعدم قدرته على النطق .

إلا أن الحنابلة قالوا : (إن كان المذكي أُعرس أو ما برأسه إلى السماء ، ولو أشار إشارة تدل على التسمية ، وعلم أنه أراد التسمية ، كان فعله كافياً لقيام إشارته مقام نطقه .

وقالوا في الصيد : لا تعتبر التسمية من الأُعرس عند إرسال سهمه والجراحة فتعذرهما

عن الإتيان بالتحريم والفراغة ، وهذا باتفاق الفقهاء . لكنهم اختلفوا في اقتداء الأُعرس بأُعرس مثله .

فعند الحنفية والمالكية يجوز اقتداء الأُعرس بأُعرس مثله لتساويهما في العجز .

وعند الشافعية والحنابلة لا يجوز اقتداء الأُعرس بأُعرس مثله لجواز أن يحسن أحدهما ما لا يحسن الآخر ، أو أنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقاً أحسن ما لا يحسن الآخر .<sup>(٣)</sup>

إشارة الأُعرس في الصلاة :

٦ - من المقرر أن الكلام في الصلاة يبطلها ، فهل تعتبر إشارة الأُعرس في الصلاة مثل كلام الناطق ؟

في قول عند المالكية وهو الصحيح عند الشافعية : إنها لا تبطل بإشارة الأُعرس ، لأن الإشارة في الصلاة جائزة من الناطق .

واعتبر الحنابلة الإشارة فعلاً لا قولاً ، فلا تبطل الصلاة بها إلا إذا كثرت عرفاً وتواترت .

وفي القول الثاني عند المالكية وهو مقابل

(١) ابن حبيب ٣٩٩/١ وسراي الفلاح ١٥٧ والتشرح الصغير ١٥٩/١ طاعلي . ومبداً المحتاج ١٦٥/٢ والشراني على الصفحة ٢٨٥/٢ وكشاف القناع ١٧٦/١ والمغني ١٩٤/٢

(٢) الخطيب ٣٢/٢ وروضة الطالبين ٢٩٢/١ وكشاف القناع ٣٧٨/١

(٣) ابن حبيب ١٣٢/١ وضع الغدير ٣٥٨/١

مقام عبرته في هذه التصرفات. لأن الكتابة زيادة بيان.<sup>(١)</sup>

وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء إلا أن هناك تعقيدات تنظر في مصطلح (إشارة).

#### طلاق الأخرس :

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن طلاق الأخرس بإشارته الفهمية يقع، وفصل الشافعية والحنابلة فقالوا: إن إشارة الأخرس بالطلاق إن فهم طلاقه بها كل أحد، فصرحة، وإن اختص بفهم الطلاق منها بعض الناس دون بعض فهي كتابة تحتاج إلى تبيين.<sup>(٢)</sup>

#### لعان الأخرس :

١٠ - يختلف الفقهاء في اعتبار إشارة الأخرس أو كتابته في اللعان، وقاموا مقام عبارة المناظر. فتعند جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية وغير المتعمدة في المذهب عند الحنابلة - إن كان

منه، والظاهر أنه لا بد من إشارته بها، كما تقدم في الدكاسة لقام إشارته مقام عطفه. وما قاله الحنابلة هو رأي عند الشافعية

حاشاء في المجموع. الأخرس إن كانت له إشارة مفهومة حلت فيه حجة بالاتفاق، وإن لم تكن له إشارة مفهومة فصرحة. المذهب الحل أيضاً، وبه قطع الاكثرون، والرأي الثاني أنه يعتبر كالمجنون. وهذا الرأي قطع البخاري والرفعي.<sup>(٣)</sup>

#### تصرفات الأخرس :

٨ - إذا كان للأخرس إشارة معلومة معهومة، فمنها تقوم مقام عارنه في تصرفاته العقضية كالبيع والإجاعة، والقسم، والرهن، والضمان، والتركاح، وغير ذلك. وكذلك في الخلع والطلاق والعنق والإبراء.

فالإشارة تعتبر حجة في حق الأخرس، لأن اشترع تعبد الماطقين بالعبارة، فإذا عجز الأخرس عن العبارة أقامت لشرعيته إشارته مقدم عبارته.

وكذلك تقوم الكتابة المستبينة المرسومة - أي التي نكت على النحو الذي تعارفه الناس -

(١) اعتدلت ٢٦٩ - ٢٧٠، والبيهقي ٣٤٢، وابن عابدين ٤٢٥/٢، والدميري ٤١٣/٢، ٤٣٧، ٤٨٤، ونسرة بإشتر فتح لعل ٧٩/٢، ٨٠، والبيهقي لعل ٣٣٩/٢، والدميري ١٦٤/١، ونبيلة المحتاج ٤٢٦/٢، وفروضة ٣٩/٨، وكشف القناع ٣٩٢/٥، وسعي الإرادات ٢٤٦/٢، ٢٤٧/٢، ١٣٠، ١٣١، والبيهقي ٥٦٦/٢، ٥٦٧/٢، ٢٣٨/٧، والبيهقي شرح النخبة ٨٩/٢.

(٢) فتح اللامع ٥٦٦/٨، وابن عابدين ٤٢٥/٢، رجواهر الإكمال ٣٤٨/٢، ومنه المحتاج ٣٨٤/٣، وشرح المنظر ١٣ - ١٢.

(٣) ابن عابدين ١٨٩/٥، ١٩١، والدميري ١٠٦/٢، والمجموع ٧٧/٩، ٨٦، وكشف القناع ٤٠٩/٢، ٤٢٧، وشرح منتهى الإرادات ٤٠٧/٢.

بخبرسهما، أو خبرس أحدهما بطل اللعان، ولا يفريق، ولا حد لدوئه بالشبهة. (١)

#### إقرار الآخرس :

١١ - تعتبر الإشارة من الآخرس إذا كانت مفهومة قائمة مقام العبارة في إقراره، وكذا الكتابة منه، ويؤخذ بذلك في كل ما أقر به من حقوق العباد بها في ذلك القصاص. وهذا باتفاق الفقهاء إلا في قول عند الحنفية : إن القصاص لا يثبت بإقرار الآخرس. (٢)

واختلف في إقرار الآخرس بما يوجب الحد كالقذف والزنى والمردة.

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة وأبو ثور وابن المنذر إلى أن الآخرس يؤخذ بإقراره بما يوجب الحد، لأن من صح إقراره بغير ما يوجب أخذ صح إقراره بما يوجه كالناطق.

وذهب الحنفية - وهو احتمال للكلام المخرفي من الحنابلة ذكره صاحب المنى - إلى أن الآخرس لا تعتبر إقراره أو كتابته في إقراره بما

للآخرس (زوجاً أو زوجة) إشارة مفهومة صح لسانه بالإشارة، كما يصح بالكتابة، ويكرر الإشارة أو الكتابة كالناطق الذي يكرر اللفظ.

ويترتب على لعان الآخرس أو الخرساء عند الجمهور، ما يترتب على لعان الناطق من أحكام، كسقوط الحد، ونفي السب وغير ذلك. ولو لاهن الآخرس بالإشارة، أو الكتابة ثم انطلق لسانه فتكلم فأنكر اللعان، أو قال : لم أرد فعد الشافعية والحنابلة يقبل قوله فيما عليه فيطالب بالحد، ويلحقه النسب، ولا يقبل قوله فيما له، فلا ترتفع العرقه والتحريم المؤبد، وله أن يلاعن في الحال لإسقاط الحد، ونفي الولد إن لم يفت زمن النفي.

وعند المالكية لا يقبل إنكاره مطلقاً. (٣)

وذهب الحنفية وبعض الحنابلة إلى أنه لا يصح اللعان من الآخرس أو الخرساء، لا بالإشارة ولا بالكتابة، لأن اللعان لفظ يفتر إلى الشهادة فلم يصح من الآخرس، لأنه لا ينتهي منه لفظ الشهادة، وسواء أكانا آخرمين أم أحدهما.

وقال الحنفية : فو تلاعن الزوجان وهما ناطقان، ثم زالت أهلية اللعان قبل التفريق

(١) ابن علقم ٢/ ٥٩٠ وطلبائع ٢٤٢/ ٣ و٢٤٦/ ٣ خيار ٢٣/ ١٧٠ والمني ٢/ ٣٩٩.

(٢) الألبه لابن نجيم ٣٤٢ وابن حبان ٢/ ٤٧٠ - ٤٧١ والنبهة بفتح فتح العمل للشافعية ٢/ ٤٠ - ٨٠ وجواهر الإكليل ٢/ ١٣٢ والنبهة للسيوطي ٢٣٨، والمنصور ١٦١/ ١ وشرح منتهى الإبراهيمات ٢/ ٢٠٧ - ٢٠٨ وكشاف القناع ٢/ ٣٩٢ والمني ٨/ ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) حاشية الشافعية ١٦٤/ ١ والخرشي ١٣٠/ ٤ والقوانين الدول ٢/ ٨٥، وروضة الطالبين ٢/ ٣٥٢ - ٣٥٣ وبهاية المعالج ٧/ ١١٠ وكشاف القناع ٢/ ٣٩٢، والمني ٣٩٦/ ٧.

يرجى الحد، لأن الحدود تدرك بالشبهات لكونها  
حق الله تعالى. (١)

ونظر التفصيل في مصطلح (إقرار) ٥٤ -  
٥٨، وحد، وقصاص).

### شهادة الأخرس :

١٢ - ذهب الحنفية والحنابلة - وهو الأصح عند  
الشافعية - إلى أن شهادة الأخرس لا تقبل، لأن  
مراعاة لفظ الشهادة شرط صحة أدائها،  
ولا عبارة للأخرس أصلاً، فلا تقبل شهادته ولو  
فهت إشارته، لأن الشهادة يعتبر فيها اليقين،  
ولذلك لا يكفي بإشارة الناظر.

لكن قال الحنابلة : إذا أدى الأخرس الشهادة  
بخطه فثبتت تقبل.

وعند المالكية ومقابل الأصح عند الشافعية  
تقبل شهادة الأخرس ويؤيدها بإشارة مفهومة أو  
كتابة، فإذا قطع الحاكم بفهم مقصوده من  
إشارته حكم بها، لأن الشهادة علم يؤديه  
الشاهد إلى الحاكم، فإذا فهم عنه بطريق يفهم

(١) الهداية ١/ ٢٧٠، ابن علقمة ٣/ ١٤٤، ١٩٢/ ٥، ٣٥٣  
والبدائع ٥٩/ ٧، والمغنين القلبية ١٦٦/ ١ والزرقاني  
٨٧/ ٨، والنبصرة جلد ١ ص ٨٠، وشافية  
المحتاج ٢/ ٦١٠، ٤١٠ ومعني المحتاج ١/ ١٥٠ وروضة  
الطالبيين ١٠/ ٩٤، والمغني ٨/ ٢٩٥ - ٢٩٦ وشرح مني  
الإقراءات ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨

عن مثله قبلت منه، كالنطق إذا أداها  
بالصوت. (٢)

### قضاء الأخرس وقبائه :

١٣ - انطلق من الصفات التي يجب توافرها  
فيمن يتولى القضاء، لأن الأخرس لا يمكنه  
النطق بالحكم، ولا يفهم جميع الناس إشارته  
وهذا ياتفاقى عدا وجه مقابل للصحيح عند  
الشافعية.

ومرى الحنفية والحنابلة وهو الصحيح عند  
الشافعية أن صفة النطق شرط فلا يجوز تولية  
الأخرس القضاء ولا يصح قضائه.

واشتهر المالكية صفة النطق واجباً غير شرط  
في الابتداء والدوام، ولذا يجب عزله. لكن إن  
وقع وحكم نفذ حكمه.

وذكر ابن أبي الذم أن في ولاية الأخرس على  
القضاء قولاً آخر للشافعية بصحتها إذا فهت  
إشارته. (٣)

(١) البدائع ٦/ ٢٨٩ وابن علقمة ١/ ٣٠٢ والنبصرة جلد ١  
فصل العمل ٢/ ٧٩ والكتابي ٢/ ٨٩٩ وروضة الطالبيين  
٣٩/ ١١٩، ٢٤٥/ ١١٩ ونبذة السوطي ٢٣٨ والمهذب  
٢/ ٣٣٥ وكشاف القناع ١/ ١٢٧ والمغني ٩/ ١٩٠  
(٢) ابن علقمة ١/ ٣٠٢ وقبائه ٣/ ٢٧ وحاشية المنسوق  
١/ ١٣٠ والقواعد النونية ٢/ ٢٩٧ ومائة المحتاج ٨/ ٢٢٦  
وحاشية الجمل ٥/ ٣٣٧ والروضة ١٠/ ١٧، والمهذب  
٢/ ٢٩١ وكشاف القناع ٦/ ٢٩٥ وأدب القضاء لابن أبي  
الذم ص ٧٤



الانعقاد فقال : وفي البيان في كتاب الأنظمة قال الشافعي رحمه الله في الأيم : إن كان قد وجب عليه يمين وهو أخرس لا تفهم إشارته وقف اليمين إلى أن تفهم إشارته ، وإن سأل المدعي أن ترد عليه اليمين لم ترد ، لأنه لم يتحقق تكوله . وفي حاشية الجمل قال : ونفع للزركشي في القواعد عدم انعقاد يمين الأخرس بالإشارة ، والذي يظهر خلافه أخذنا مما صرحوا به في انعقاد لسانه بالإشارة ، ومن قوطم : إن إشارته مثل العبارة إلا في ثلاثة مواضع : بطلان الصلاة فلا تبطل بالإشارة ، والحنث ، والشهادة . قال الجمل : ثم رأيت محمدا الرملي اعتمد انعقاد يمينه بالإشارة .<sup>(١)</sup>

واختلفت أيضا أقوال فقهاء الحنابلة . ففي مطالب أولي النهى الحلف بالفاظ مخصوصة . فدل على عدم انعقاد يمين الأخرس ثم قال : لكن صرح في السور في باب صلاة الجمعة بالانعقاد اليمين منه كالتية .

وصرح ابن قدامة في المغني بالانعقاد يمين الأخرس فقال : إن توجهت يمين على ورثة ولهم أخرس مفهوم الإشارة حلف وأعطى حصته ، وإن لم تفهم إشارته وقف حقه .<sup>(٢)</sup>

أما بالنسبة للإفتاء فإنه تصح تنوي الأخرس وذلك حيث فهمت إشارته .<sup>(٣)</sup>

يعين الأخرس :

١٤ - اختلف الفقهاء في اعتبار إشارة الأخرس في اليمين .

فذهب الحنفية والمالكية إلى صحة الأيمان من الأخرس بالإشارة إذا كان يفهم ويفهم عنه . قال الحنفية : يستحلف الأخرس فيقول له القاضي : عليك عهد الله إن كان لهذا عليك هذا الخ ؟ ويشير الأخرس برأيه : أي نعم .<sup>(٤)</sup>

واختلفت أقوال فقهاء الشافعية بين انعقاد اليمين بالإشارة وعدم انعقادها .

فانقول بعدم انعقاد اليمين بالإشارة ذكره السبوطي ، قال : تعتبر إشارة الأخرس في الدعاوى ولا انعقاد بها الأيمان إلا اللعان .

وصرح الزركشي في قواعد ذلك فقال : إشارة الأخرس كطقه إلا في مسائل ، ومنها : حلف بالإشارة لا انعقاد يمينه .

وأما القول بالانعقاد يمين الأخرس إذا فهمت إشارته فقد ذكره الزركشي عقب كلامه بعدم

(١) الأشباه للسرطي ٣٢٨/١ ومغني المحتاج ٣٢٦/١ وللذهب

١٣٨/١ ، ولطشور في القواعد للزركشي ١٦٤/١ - ١٦٥

وحاشية الجمل ٢٨٦/٥

(٢) مغالب أولي النهى ٢٥٧/٦ ولقني لابن قدامة ١١٩/٩

(٣) ابن حزمين ٣٠٢/١ وكشف المحتاج ٣٠٠/٦

(٤) الأشباه لابن نجيم ٣٤٢ والأختيار ١٦٤/٢ والنصرة

بهاشم دفع عملي الملك ٨٠/٢

الخزير، بيب الجناية!

يرمى رسول الله ﷺ قضى في الحين العواء الدابة  
للكاتب إذا طمعت بثلاث ديتها، وفي اليد الشلاء  
إذا طمعت بثلاث ديتها، وفي السن السوداء إذا  
تزعجت بثلاث ديتها. (١)

وهذا إذا كانت اختيابة خطأ أو كانت عمداً من ناطق.

فإن كانت الجناية من أحرص على أحرص  
عندها، فقد نص الماتكية والشافعية والحنابلة إذا  
أمنت السراية على وجوب القصاص للعائلة  
والثكافؤ، وتواعد الشافعية لا تأتى ذلك، أما  
الحقيقة فلا فصوص عندهم أصلاً في  
اللسان. (٧)

١٥ - اللسان آلة الكلام، والاعتناء على الإنسان بما يفقهه، انطلق ويجعله أحرص: إما أن يكون بقطع اللسان، أو بضرب يؤدي إلى ذهاب الكلام مع بقاء اللسان.

وذلك إما أن يكون عمداً أو خطأ، وفي موجب ذلك من قصاص أو دية خلاف وتفصيل<sup>(١)</sup> يرجع إليه في (جناية على ماديون المفسدة ودية).

الاحتياط على لسان الآخر :-

١٦ - ذهب الخنفية والملكية والشافعية وهو قول عند الحنابلة: إلى أن في ثلثين الأخرس حكومة عدل، لأنه لا قصاص فيه وليس له أرض ومقدر لعدم هوات النفقة، وإنها وجبت حكومة عدل تشريفا للأبني، لأن اللسان جزء منه. ويذهب الشافعية ذلك بأن لا يذهب بقطعه الذوق، ولا فقهه الذية.

وفي القول الثاني للحنايكة: إن فيه ثلث الغيبة  
للحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن



(١) ابن عبد البر ٣٥٦/٥ والباقون ٣٥٧/٧  
 ٣١٧ والاخبار ٣١/٥ والمنتقى ٣٥٣/٤  
 ٣٧١ وقرطبي ١٠/٨ والشرح لصغير ٣٨٩/٤ والدرر  
 ٣٩٠/٦ وجوامع الإقبال ٣٥٩/٤ والمذهب ١٨١/٤  
 ومغني المحتاج ٣٥/٤ واخلع ٣٨٤/٧ والنفى ٧٦٦/٧  
 ٧٦٣، ٧٦٧/٨، ١٦، ١٥، ١٦ وكتاب القام ٥٥٢/٥

(١) حديث عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال في  
المين... أخرجه الترمذي (٨٠) ... في  
التجارية. وإسناده حسن.

(٢) البدن: ٧/ ٣٢٣، والد: ١/ ٢٥٢، ٢٧٧، والزرقاني ١٠/ ١٠٠، والجبل ١٠/ ٦٧، ونهية المحتاج ١١/ ٣٧١، ومضى

المستخرج من رقم ٢٢٣ والحقه ١٩٨ و٧٢٣

الحكم التكليفي :

أولاً : الخرص فيما يجب فيه الزكاة :

٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يستحب للإمام خرص الثمار على رؤوس النخل والكرم خاصة بعد بدو صلاحها، لتحديد قدرها وقدر الزكاة فيها.

فيبحث ساعيه ليخرص الثمار على رؤوس النخل والكرم بعد بدو صلاحها، فيعلم بالخرص والتقدير نصيب الزكاة، والشئ الواجب إخراجها.<sup>(١)</sup>

وشترط المالكية لذلك : أن يحتاج أصحاب الثمار إلى التصرف فيها، أما إذا لم يحتاجوا إلى التصرف فيها، فينتظر جفاف ما يجب من الثمار ويخرج زكاة ثمرها أوزيها، وما لا يجف ينتظر جفاه ثم يكتل البسج، ويوزن العنب، ثم يقسم جفافها إذا شك في بلوغها النصاب.<sup>(٢)</sup>

واستدل جمهور الفقهاء لشرعية الخرص : بما روى الترمذي أن النبي ﷺ : «أمر أن يخرص العنب كما يخرص النخل، وتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ صدقة النخل ثرا».<sup>(٣)</sup>

## خرص

الخرص :

١ - الخرص لغة : القول بانظن، ويطلق على الكذب؛<sup>(١)</sup> ومنه قول الحنفي تبارك وتعالى : ﴿ قُلِ الْخِرَاصُونَ ﴾،<sup>(٢)</sup> ويطلق على حذر ما على النخل والكرم من الثمار ثمرها أوزيها، وروى أن النبي ﷺ «أمر بالخرص في النخل والكرم خاصة».<sup>(٣)</sup>

والاصطلاح الشرعي لا يختلف عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - التخمين، والحدس، والشمري، متفاربة المعنى، وهي تحديد الشيء بالظن والتقدير، فهي كالخرص في بعض أطلاقاته.

(١) المعجم الوسيط رمعهاج، غير ملحة : «خرص»، ومعني المحتاج ٣٨٧/١

(٢) سورة النازيك ١٠٠

(٣) حديث : «أمر بالخرص في النخل والكرم خاصة» ذكره صاحب المعجم الوسيط (٢٢٩/١) ولم يحد إلى من أخرجه بهذا اللفظ ويبدو عليه ما رواه أبو داود (٢٥٧/٢) ط عزت عبيد دهان : من حديث عنب بن أحمد، بإسناد صحيح ومروى في سنن أبي هريرة أن يخرص العنب كما يخرص النخل، وسيأتي تحريره (ق ١٤)

(١) معني المحتاج ٣٨٦/١ - ٣٨٧، المعني ٧٠٩/٢، حاشية المصنفي ١٥٣/٩

(٢) حاشية المصنفي ١٥٣/٢

(٣) حديث : «أمر أن يخرص العنب كما يخرص النخل»، أخرجه أبو داود (٣٥٧/٢) - المعني عزت عبيد دهان - والترمذي (٢٧/٣)، ط الحلي، من حديث عنب بن -

ولأن المقصود من الخرص معرفة قدر الزكاة، وإطلاق تصرف أرباب الثمار في التصرف فيها، مما تدعو إليه الحاجة.

ما شرع فيه الخرص:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخرص لا يكون في غير النخل والكرم، لورود الأثر فيها، فلا يخرص الحب في سنبله، ولا الزيتون لأنه لم يرد فيها أثر، وكذا في معنى النصوص حتى يقاسا عليه، والحب مستور في سنبله، وحب الزيتون متفرق في شجره لا يجمعه عقود فيصحب خرصه، ولا حاجة بأهله إلى أكله غالبا، بخلاف التمر والعنب، فإنها يؤكلان رطباً، فيخرص على أهل للتوسعة عليهم لبخل بينهم، وبين أكل الثمرة، والتصرف فيه، ثم يؤدون الزكاة منها على ما خرص. ولأن ثمره الكرم، والنخل ظاهرة مجتمعة، فخرصها أسهل، من حرص غيرها. (١)

وعند المالكية قول: بجواز خرص غير التمر، والعنب إذا احتاج أهله، أو كانوا غير أمناء. (٢) وقال الزهري والأوزاعي والماليت: يخرص الزيتون ونحوه، لأنه ثمر نجب فيه الزكاة فيخرص كالرطب والعنب.

(١) المنى لابن خزيمة ٢/ ٧٦٠. وفي المحتاج ١/ ٣٨٧

(٢) مواهب الجليل ١/ ٢٨٧

وعند الشافعية قول بوجوب الخرص لظاهر الحديث. (٣)

وقال الخطابي: أثبت الحديث النبوي الخرص والمسلم به، وهو قول عامة أهل العلم إلا ما روي عن الشعبي أنه قال: الخرص مذمومة، وأنكر أصحاب الرأي - يعني الحنفية - الخرص، وقال بعضهم: إنها كان ذلك الخرص تحويلاً للأثرة فلا يخرصوا، فأما أن يلزم به حكم فلا، وذلك أنه ظن وتحمين وفيه غرر، وإنها كان جوازه قبل تحريم الربا والقيار. (٤)

وقت الخرص:

٤ - لا خلاف بين من يرى مشروعية الخرص في أنه يكون حين يطيب الثمر ويدو صلاحه، لقول عائشة رضي الله عنها: وإن الرسول ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود عيبر فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه. (٥)

٥ - أسيد، وفي إسناده منقطع بين حماد بن أسيد والرازي عنه وهو سفيان بن السيب، كذا في مختصر أبي داود للبخاري ٢/ ٢٩٦. نشر دار المعرفة

(٦) في المحتاج ١/ ٣٨٧

(٧) معالم السنن ٢/ ٤٤ وانظر المنى ٢/ ٧٠٦. والأموال لأبي عبيد ط - دار الفكر

(٨) حديث: وكان يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود عيبر، أخرجه أحمد وأبو داود ٢/ ٢٩٠. تحقيق عزت حميد دهاسي. وأخذه ابن حجر في التلخيص ٢/ ١٧٦ - ط شركة المطبوعات العلمية ببيروت. ولكن ذكره شواهد بقوى ما

حكم التصرف في الثمار قبل الخرص، وبعده:  
٦ - ذهب الشافعية إلى أنه يحرم التصرف بالأكس  
أو النبيع، أو الهبة في شيء من الثمار قبل  
الخرص، أو التضمين والتقبول لتعلق حق  
الفقراء بها، ولكن إن تصرف في الكل، أو  
لبعض شائعاً صح فيه عدا نصيب المستحقين.

أما بعد الخرص والتضمين، وقبول فاسدت  
التضمين فلا تحريم، لا تنقل حق من العين  
إلى الذمة.<sup>(١)</sup>  
وذهب الحنابلة إلى جواز التصرف في الثمار  
قبل الخرص وبعده بالبيع، والهبة وغيرها، فإن  
باع، أو وهب بعد بدو الإصلاح، فالزكاة على  
البائع والواهب إلا أن بشرطها على البائع،  
وإنما وجبت على البائع، لأنها كانت واجبة عليه  
قبل البيع، فبقي على ما كان عليه، ويفهم من  
كلام المالكية نحر كلام الحنابلة.<sup>(٢)</sup>

#### شروط الخراص :

٧ - يكفي في الخرص خلو من واحد باتفاق من  
يرى مشروعية الخرص وهم الشافعية والمالكية،  
والحنابلة.<sup>(٣)</sup>

لأن النبي ﷺ كان يبعث عبدالله بن راحة

(١) حديث: «كان النبي ﷺ يبعث عبدالله بن راحة

سبق ترجمه في ١

(٢) معني المحتاج ٢/٢٨٧

(٣) للمصنف السابقة

(٤) معني المحتاج ٢/٢٨٧

(٥) المغني لابن قدامة ٢/٧٠٧، معني المحتاج ٢/٣٨٧

حاشية المدسوقي ٢/٤٥٣

(١) أنس بن مالك ٢/٣٧١، روضة الطالبين ٢/٣٥٣

(٢) المغني لابن قدامة ٢/٧٠٧، حاشية المدسوقي ٢/٤٥٣

(٣) المغني لابن قدامة ٢/٧٠٧، معني المحتاج ٢/٣٨٧

حاشية المدسوقي ٢/٤٥٣

العيال.<sup>(١)</sup>

هن يترك الخارص شيئا للمالك عند الخرص<sup>٩</sup>

ومذهب المالكية وهو المشهور عند الشافعية عدم ترك شيء في الخرص لعدم يوم الأدلة، المقضية لوجوب العشر، أو نخصه من غير استثناء.

وذهب المالكية إلى أنه لا يجمع الخارص لخاصة (الستان) في الخزر، ولا يجوز أن يجمع ما زاد على شجرة كالثنتين والثلاث ولو علم ما بها جنة، هذا إذا اختلفت في الجفاف ولو كانت من صنف واحد. فإن اختلفت في الجفاف، جاز جمعها في الخرص.<sup>(٢)</sup>

وحلوا الحديث على الزكاة، فيترك للمالك منها ذلك ليصرفه على فقراء أهله، وجيرانه، لا من الخروص.<sup>(٣)</sup>

٩ - ذهب المالكية إلى أنه يجب على الخارص أن يترك في الخرص الثلث، أو الربع على حسب الحاجة، نخصه على أبواب الأيمان، لأنهم يحتاجون إلى الأكل، هم، وصيولهم، ويضعفون جيرانهم، ونحوه للشافعية بأنه يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات، وقال ابن حبيب من المالكية: يخفف عن أهل الشجر في الخرص.<sup>(٤)</sup>

واستدلوا بحديث: وإذا خرصتم فجنوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو تخجلوا لثقت فدعوا الربع<sup>(٥)</sup>، ولأنه  $\frac{1}{4}$  كان يأمر بالتحقيق للواضحة<sup>(٦)</sup>، والساقطة<sup>(٧)</sup>، واللاظنة<sup>(٨)</sup> وما يدل

(١) المعنى لأن فداحة ٧٠٧/٢، مقيي المحتاج ٣٨٧/١

(٢) حديث: إذا خرصتم فجنوا ودعوا الثلث . . . أخرجه أبو داود (٢٥٩/٢) - تحقيق عزت حيدد دغش - من حديث سهل بن أحمد حسنة، ونقل ابن حجر في التلخيص (٦٦٦/٣) - ٢ شركة العلياسة القبية - عن ابن القفلان أنه مجهول الراوي عن سهل.

(٣) الواضحة: الحارة والساقطة سموا بذلك لوضوح الطريق. البهية لأن الأثر ٢٠٠/٥، وقيل الواضحة: ساقطة البصر تقع غوطاً بالأضواء

(٤) الساقطة كل ما يسط من صاحبه غصاه (الغصاح)

(٥) ساقطة، والفاضة: ما كان ساقطاً لا قيمة له من الفريسة الباقية، وما انتقلت من حال ضائع إلى ضائع، ومن الغنم

حق الفقراء بعد الخرص:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن حق الفقراء ينتقل من عين الثمار إلى ذمة المالك بعد الخرص، فيجوز للمالك التصرف في جميع

(٦) حديث: كان يأمر بالتحقيق للواضحة . . . أخرجه أبو عبيد في الأموال (٥٨٩)، نشر دار الفكر من حديث مكحول - مرسل - أخرجه من قول عمر (٥٨٩) عن طريق الأوزاعي فيه غلطان غير كمال . . .

(٧) مقيي المحتاج ٣٨٧/١، والتموقي ٢٥٣/١، وطواف ٢٨٩/٢

(٨) روضة الطالبين ٢/٢٥٠، مقيي المحتاج ٣٨٧/١

إذا هلكت المخروص بلا تفريط من المالك، قبل إخراج الزكاة فلا شيء عليه إن لم يتمكن من إخراجها، أما إذا تمكن من الإخراج، وأخره بدون عذر أو قصر في الحفظ، فإنه يضمن نصيب الفقراء بالخرص.<sup>(١)</sup>

ادعاء تلف المخروص :

١٢ - إن ادعى المالك تلف المخروص بغير تفريطه فالقول قوله، بغيرمين، سواء أكان قبل الخرص أم بعده، لأنه من حق الله تعالى فلا يستخلف فيه كالمصلا، والحد، هذا رأي مالك وأحمد.

وذهب الشافعية إلى أنه إن ادعى هلاك المخروص بسبب غني، كسرقة، أو سبب ظاهر عرف حدوده كحريق صديق بيعته، فإن لم يعلم حدوث السبب الظاهر طوبى بيته على القول الصحيح عندهم، ثم يخلف على أنها هلكت فيه لاحتمال سلامة ماله. أما إذا ادعى غلط الخراص أو حيفه وكان ما ادعاه محتملاً قبل قوله، وإن لم يكن محتملاً لم يقبل منه.<sup>(٢)</sup>

ثانياً: فرز أنصبة الشركاء من الشار على الشجر بالخرص:

١٣ - ذهب المالكية - وهو الراجح عند الشافعية

الشار، ويكون حق الفقراء في ذمته، فيخرجه في وقته غراً أوزيباً،<sup>(٣)</sup> ويشرط الشافعية على المذهب عندهم لانتقال حق الفقراء إلى ذمة المالك تضمين الساعي عليه، وقبول المالك، كأن يقول له بعد الخرص: فمستك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا غراً أو زيباً. ويقل المالك التضمن، لأن الحق ينتقل من العين إلى السعة، فلا بد من رضاها، كالبائع، والمشتري، فإن لم يضمنه أو ضمنه ولم يقبل المالك، بقي حق الفقراء كما كان، متعلقاً بعين الشار، وعندهم قول: بانقطاع حق الفقراء، بنفس الخرص.<sup>(٤)</sup>

لأن التضمن لم يرد في الحديث، وليس على حقيقة التضمن، بدليل أنه لو تلف بأفة سيادية، أو سرق قبل الجفاف لا تفريط من المالك. فلا شيء عليه قطعاً،<sup>(٥)</sup> وهو مذهب مالك وأحمد. وذهب إمام الحرمين من الشافعية إلى أنه يكفي تضمين الخراص، ولا حاجة إلى قبول المالك.<sup>(٦)</sup>

تلف المخروص قبل إخراج الزكاة:

١٤ - ذهب الفقهاء القائلون بالخرص إلى أنه

(١) المقي لآين كرامة ٧/٧، مني المحتاج ١/٣٨٧.

(٢) مني المحتاج ١/٣٨٧، روضة الطالبين ٢/٢٥٦.

(٣) مني المحتاج ١/٣٨٧.

(٤) روضة الطالبين ٢/٢٥٦.

(١) المقي ٢/٧٠٧، روضة الطالبين ٢/٢٥٦.

(٢) مني المحتاج ١/٣٨٨، المقي ٢/٧٠٨، حاشية الدسوقي

إلى أن يجوز فسة الشجر على رموس أنشج ار  
لحليل، والمكرم بالمخرص، إذا طابت الشجر وحل  
ربها، وأحاطت حجة أهلب ناد احتجاح  
بعضه برئائل، وأبعص الأخر رميع، وذلك  
للمصرورة ومهيله حزرهما بعلافة، غيرهما من  
الزروع والشجر، فلا يجوز الشجر بالمخرص، كما  
نقد لم<sup>١١</sup> واستدلوا بحديث عبدالله بن رواحة  
في المخرص على يهود غير تقدم (ف/٤).

## مخرج

التعريف:

١- المخرج في اللغة مصدر مخرج يخرج مخرجا  
ومخرجا، نقض المخرجون<sup>١٢</sup>

والفقهاء يستعملون له روحا، بمعنى  
اللعوي، ويستعملونه أيضا بمعنى البقي، أي  
المخرج على الأئمة<sup>١٣</sup>

الأحكام المتعلقة بالمخرج.

أثد روج أحكام تختلف باختلاف الخارج،  
وبتعدد الألف، ما يتعلق به خروج، أهمها مايلي:

الخارج من السبيلين وغيرهما:

٢- لا خلاف بين الفقهاء في أن الخارج من  
السبيلين إذا كان ميب خرج على وجه لدق  
والشبهه. تؤدم حيض أو فساد، فإنه موجب  
أذه، أي، وعلى أن غير المني إذا كان معاذا  
كالبول، أو الغائط، والبرج، بنقض المني،  
واختصوا في غير المحدث، فذهب جمهور الفقهاء

ثالثا: البيع بالمجازفة

١٤- لا خلاف بين الفقهاء في إجماعه في جواز  
بيع العمدية حراول، وهو البيع بلا كيل ولا وزن،  
بالمحدث والظن، والحمين، اكتفاء بالمشاهدة  
من التكيل أو الوزن<sup>١٤</sup> ومروية ذلك ونقصيله  
في مصطلح، (جفاف، ومرايا، ومراية).



١١- الإرقص ١٠٢/٦، ٢٠٢، مع المحتاج ١/٢٤١، الفتي  
١١٥/٩، روضة الطالبين ١/١١٠

١٢- لمي ١٣٧/١، مع المحتاج ١/١٠٩، حاشية الجمل  
٢٤١/٢، فتح القدير ١/٢٧٠، حاشية ابن عاصم

١٣- لسان العرب المحيط، وفي البنية مادة مخرج

١٤- الاختار ١/٥١



الوضوء بخروج القدم، أو بعضها إلى ساق خلفه. (١)

ونظر التفصيل في مصطلح: (مسح الخف).

الخروج من السجدة بعد الأذان:

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يكره الخروج من السجدة بعد الأذان بلا عذر، أو بنية الرجوع إلى المسجد، إلا أن يكون التأخير للقبض قبل الوقت، فلا يكره الخروج.

ورهب الحنابلة إلى أنه يكره، قال أبو الشعثاء: كنا قعوداً في المسجد مع أبي هريرة، فاذن المؤذن، فقام رجل في المسجد يسبي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصي أبا القاسم عليه السلام، والموقوف في مثله كالمنوع. (٢)

وتفصيل ذلك في كتب الفقه ور: مصطلح (مسجد).

(١) فتح القدير ١/ ١١٩، ١٠٧ ط الأميرية، وحاشية الدسوقي ١/ ١١٥، وحاشية المحلل ١/ ٩٤٨، ونهاية المحتاج ١/ ٢٠٩ ط مصطفى الحلبي، وروضة الطالبين ١/ ١٣٣، ونيل المار ١/ ٦٧.

(٢) فتح القدير ١/ ٣٣٨، ٣٣٩ ط الأميرية، وابن عابد ١/ ٤٧٩، ٤٨٠، وسواهب الجليل ١/ ٤٦٧، والجموع ٢/ ١٧٩، ١٢٨، والمسي ١/ ٤٠٨، ٤٠٩، ونيل المار ١/ ١١٩.

وسند أبي هريرة: وما عده فقد عصي أبا القاسم ... أخرجه مسلم ١/ ٥٣٣ - ٥٤٤ - ط الحلبي

(الخنعة) والشافعية والحنابلة وابن عبد الحكم من المالكية) إلى أنه ينقض الوضوء.

ويرى جمهور المالكية أن غير العتاد كالبدون والخصى لا ينقض الوضوء.

وفي الخسارج من غير المسيلين خلاف وتفصيل ينظر في مواضع من كتب الفقه. (٣)

وانظر مصطلح: (وضوء).

خروج القدم أو بعضها من الخف:

٢- صرح جمهور الفقهاء بأنه يثبت حكم نزع الخف - وهو بطلان الوضوء أو المسح على خلاف فيه - بخروج القدم إلى ساق الخف، وكذا بخروج أكثر القدم في الصحيح من مذهب الحنفية، والمالكية، لأن الاحتراز عن خروج القليل متعذر، لأنه ربما يحصل بدون القصد، بخلاف الكثير، فإن الاحتراز عنه ليس متعذراً.

ويرى الشافعية أنه لو أخرجها من قدم الخف إلى الساق لم يؤثر إلا إذا كان الخف طويلاً خارجاً عن العادة، فأخرج رجله إلى موضع لو كان الخف معتاداً لظهر شيء من محل الفرض بطل مسحه بلا خلاف.

وعند الحنابلة للمعص حكم الكل فيبطل

(٣) الاختار ١/ ٩٦ ط دار المعرفة، والفرقان في الفقه ٣٦ - ٣٢ ط دار الكتاب العربي، وروضة الطالبين ١/ ٢١٠، ٢٢ ط المكتب الإسلامي، ونيل المار ١/ ٦٩، ٧٥.

## خروج الإمام للخطبة :

٥- إذا خرج الإمام وقام للخطبة، استقبله الناس، لأنه به جرى التوارث، ويعزم الكلام والإمام بخطب عند جمهور الفقهاء.

وأما الكلام بمجرد خروجه وقبل أن يبدأ بالخطبة، فزعم لا بأس به عند جمهور الفقهاء، وبه قال عطاء وطاوس والزهري، والنخعي، وروى ذلك عن ابن عمر، لأن المنع للإختلاف بمرض الاستسقاء، ولا استسقاء هنا، وكبره الحكم، وقال ابن عبد البر: إن عمر وابن عباس كانا يكرهان الكلام، والصلاة بعد خروج الإمام، ويعزم الكلام عند أبي حنيفة بمجرد خروج الإمام.

وأما ترك الصلاة فذهب الحنفية، والمالكية إلى أنه لا ينطوع بعد خروج الإمام للخطبة، وبه قال شريح، وابن سيرين، والنخعي، وقتادة، والثوري، لأن النبي ﷺ، قال تلذذي بملخطي رقاب الناس: «اجلس، فقد أذيت وأنت»،<sup>(١)</sup> ولأن الصلاة تشغله عن استسقاء الخطبة فكره، كصلاة الداخل.

ويرى الشافعية والحنابلة أنه ينقطع انطواع

(١) حديث: «اجلس فقد أذيت وأنت»، أخرجه الترمذي (١٠٣/٣) ط المكتبة النجارية من حديث عبد الله بن بسر، وابن ماجه (٣٥٤/٦) ط الحلي من حديث جابر بن عبد الله، ومروان بن حمزة في المنهاج (٢٩٢/٢) ط السبعة.

يجلس الإمام على المنبر، فلا يصلي أحد غير انداخل، فمن دخل أثناء الخطبة استحب له أن يصلي التحية ويغفها. إلا إذا كان الإمام في آخرها، فلا يصلي ثلثا بقوته أول الجمعة مع الإمام.<sup>(٢)</sup>

## خروج المعتكف من المسجد :

٦- لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة، والدليل على جواز ذلك حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «كان النبي ﷺ لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان».<sup>(٣)</sup> وقالت رضي الله عنها: «السنة للمعتكف ألا يخرج إلا لما لا بد منه».<sup>(٤)</sup>

إلا أن الشافعية قالوا: يجب الخروج للجمعة

(١) فتح البشير ١/ ٤٢٠، ٤٢١ ط الأميرة، والاعتبار ٨٤/١، والفتاوى العظيمة ٨٠، وجواهر الإكليل ٩٥/١ ط مكتبة المقرئ، وروضة الطالبين ٣٠/٩، وكشاف القناع ٤٧/٢، ونيل القلوب ١/ ٦٠٠، والمغني ٣/ ٣١٩ وما بعدها ٣٢٤/٢

(٢) حديث عائشة: «كان لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان». أخرجه البخاري (الفتح ٢٧٢/٤) ط الخليلي ومسلم (٢٤٤/٦) ط الخليلي.

(٣) حديث عائشة: «السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا لما لا بد منه».

أخرجه أبوداود (٨٣٦/٢) ٨٣٧ - تحقيق عزت حيد (عاشق) وإسناده صحيح.

الصحيح: أن منها: ملك الاحتباس وهو صبرورتها (الزوجة) ممنوعة من الخروج والبروز لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup> والأمر بالإسكان هي عن الخروج، والبروز، والإخراج، إذ الأمر بالفعل هي عن ضده، وقوله عز وجل: ﴿وَلَنَرَنَّ فِي يَوْمِنَا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا تَخْرُجُوا﴾<sup>(٣)</sup> ولأنها لو لم تكن ممنوعة عن الخروج والبروز لاحتل السكن والنسب، لأن ذلك مما يربب الزوج ويحمله على نفق النسب<sup>(٤)</sup>.

قال القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَنَرَنَّ فِي يَوْمِنَا﴾ ولا نرجع نهرج الجاهلية الأولى، معنى هذه الآية الأمر بلزوم البيت، وإن كان الخطاب للنساء النبي ﷺ فقد دخل فيه غيرهن بالمعنى. هذا المولم يرد دليل يخص جميع النساء، فكيف والشريعة طافحة بلزوم النساء يبيهن والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة<sup>(٥)</sup>.

فقد أخرج البيهقي من حديث أبي الأحوص

ولكنه يطل به الاعتكاف، لإمكان الاعتكاف في الجامع<sup>(٦)</sup>، وتفصيل ذلك في مصطلح (اعتكاف)

### الخروج للاستقاء:

٧- اتفق الفقهاء على أنه يخرج الشباب والشيوخ والمضعفاء، والمعززة، وغير ذات الهيئة من النساء، ويستحب أن يخرجوا مشاة بتواضع وخشوع في ثياب خلقات، وأن يقدموا تصدقة كل يوم، وأن يكون ذلك بعد اثنية إلى الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

واختلفوا في خروج الكفار وأهل الفسقة على أقوال ينظر تفصيلها في مصطلح (استقاء).

### خروج المرأة من المنزل:

٨- الأصل أن النساء مأمورات بلزوم البيت منيئات عن الخروج<sup>(٨)</sup>.

ذكر الكاساني عند الكلام عن أحكام النكاح

(١) فتح القدير ٣٠٩/٩ ط دار إحياء التراث العربي، وجمهورية الإكليل ١٥٩/١، ١٥٩، والسويع الفقهية ١٢٢، وروضة الطالبين ١٠٤/٢، ١٠٩، وكشاف القناع ٣٥٩/٣ وما يبعدها، والمفتي ١٩١/٣

(٢) الأعتبار ١٧١/١، وفتح القدير ١٢٣/١ ط الأميرية، والحاشي ١٠٩/٢، والقوانين الفقهية ٨٨، ٨٥، والمجسوع ١٥/٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١، وروضة الطالبين ٩٠/٩، وتبيل المرقب ١١١/٩

(٣) لمحككم القرآن للجصاص ١١٣/٣ ط هبة.

(١) سورة الطلاق/٦

(٢) سورة الأحزاب/٣٤

(٣) سورة الطلاق/١

(٤) بدائع خصصات ٢٣٦/١

(٥) تفسير القرطبي ١٧١/١٤

## خروج ٨

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن  
 النبي ﷺ قال: «نساء عورة فإذا خرجت  
 استشرفها الشيطان، وفتحت ما تكون بوجهها  
 وهي في فم بيتها»<sup>(١)</sup>

كما أخرج من حديث أنس رضي الله عنه أنه  
 قال: «جئن النساء إلى رسول الله ﷺ فقلن:  
 يا رسول الله: ذهب الرجال بالفضل والجهاد في  
 سبيل الله تعالى فما لنا عمل نترك به عمل  
 المجاهدين في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ:  
 «من فعلت أو علمت تحوها» منكن في بيتها،  
 فإنها تترك عمل المجاهدين في سبيل الله»<sup>(٢)</sup>  
 وعند الحاجة كثرة الأبناء والأمهات،  
 وذوي المحرم، وشهود موت من ذكر، وحضور  
 عرسه وقضاء حاجة لا غنى للمرأة عنها ولا تحب  
 من يقوم بها يجوز لها الخروج<sup>(٣)</sup> إلا أن المفهاء  
 يقيدون جوار خروج المرأة في هذه الحالات بشروط  
 أهمها:

(١) حديث: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان،  
 أخرجه الترمذي (٢١/٤٧٧) ط الحلبي وقال: «حدث  
 حسن غريب»

(٢) حديث أنس: «جئن النساء إلى رسول الله ﷺ» وأخرجه  
 الطبراني (معجم الأصناف ٢/١٨٢ - الرسالة) وأورده الحديث  
 في المجموع (٢/٤٠٤) ط المقدسي وقال: «فيه روح بن  
 السب. وثقه بن معين والبراء، وصححه ابن حبان وابن  
 خلد»

وانظر صفير ابن كثير (٢/٤٨٢) ط المطبع  
 (٣) الصواعق السوائ (٢/٤٠٩) ومجاشيع عمودي على شرح  
 الرسالة (٢/٤٦٦) وعبد القاري (٢/٢١٨) ط الميرية

١ - أن تكون امرأة غير غشبية الفتنة، أما التي  
 تجتنب الافتتان بها فلا تخرج أصلاً<sup>(١)</sup>  
 ٢ - أن تكون الطريق مأمونة من توقع النقص  
 والإحرام خروجها<sup>(٢)</sup>

٣ - أن يكون خروجها في زمن أمن الرجال<sup>(٣)</sup>  
 ولا يفضي إلى اختلاطهم بهم، لأن تمكين  
 النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية  
 وبشر، وهو من أسباب نزول العقوبات  
 العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة  
 والخاصة، واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة  
 الفواحش والزنى، وهو من أسباب الموت العام،  
 فيجب على ولي الأمر أن يمنع من اختلاط  
 الرجال بالنساء في الأسواق، والفرج، ومجامع  
 الرجال، واتمرار النساء على ذلك إغارة لمن  
 على الإثم والحسنة، وقد منع أمير المؤمنين  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه النساء من  
 المشي في طريق الرجال والاختلاط بهم في  
 الطريق<sup>(٤)</sup>

٤ - أن يكون خروجها على تبذل واسترخاء<sup>(٥)</sup>

- (١) المعانيك القدوة ٢/٤٠٩ - وجواهر الإكليل ١/٨١  
 (٢) جواهر الإكليل ١/٨١  
 (٣) الفتاوى الدواب ١/١٠٦ - جواهر الإكليل ١/٨١  
 (٤) الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية ص ٢٨٠ - ١٨١ ط  
 مطبعة الشريعة الحديثة  
 (٥) تفسير القرطبي ١/١٨٠، وانظر الزواجر ٢/٤٠ - وابن  
 عابدين ٢/٢٦٥

وقال ابن حجر العسقلاني عن النووي عند التعليق على حديث: «إذا استأذنتكم نسائكم بالليل إلى المسجد فاذنوا لهن»<sup>(١)</sup> أنه قال: استدلل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن.<sup>(٢)</sup>

قال العيني: يجوز الخروج لما يحتاج إليه المرأة من أمورها الجائرة بشرط أن تكون بدة الهيئة، غشنة اللبس، ثقله السريح، مشورة الأعضاء غير مترجة بزينة ولا دافعة صحتها.<sup>(٣)</sup>

قال ابن قيم الجوزية: يجب على وفي الأمر منع النساء من الخروج مترجات متجملات، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات، كالثياب الواسعة والرقاق، وإن رأى وفي الأمر أن يمسك على المرأة إذا تحملت ويخرجت - ثيابها بحبر ونحوه، فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب. وهذا من أدنى عقوبتهن المالية.<sup>(٤)</sup> فقد أخبر النبي ﷺ أن المرأة إذا نظمت وخرجت من بيتها فهي زانية.<sup>(٥)</sup>

هـ - أن يكون الخروج بإذن الزوج، فلا يجوز لها الخروج إلا بإذنه.<sup>(٦)</sup>

قال ابن حجر الهيتمي: وإذا اضطرت امرأة للخروج لزيارة والد خرجت بإذن زوجها عر مترجة.<sup>(٧)</sup>

(١) حجة القاري ١/١٩، وانظر ما ذكره الخطيب نقله عن

ابن القطن في حقه العبد (مواقف الجنيل ٢/٣٠٣ - ٣٠٤)

(٢) انظر في الملكية ص ٣٨٠ - ٣٨١

(٣) حديث: «أن المرأة إذا نظمت وخرجت من بيتها فهي

زانية» أخرجه النووي (٢/١٠٦) ط الحلي من حديث

أبي موسى، وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) المغني ٢/٧

(٥) الزواجر ١/٩

(٦) حديث: «إذا استأذنتكم نسائكم فاذنوا لهن» أخرجه

أبو داود (٢/٣٩٧) ط السلفية من حديث

عبد الله بن عمر

(٧) فتح الباري ٢/٣١٧ - ٣١٨

(٨) حديث: «أن النبي ﷺ قال: لا تخرج المرأة من بيتها

في الغنى» أخرجه النووي (٢/١٠٦) ط السلفية من حديث

أبي هريرة

وأخذ السرافي وغيره من كلام إمام الحرمين أن للزوجة اعتماد المعروف، وليس هذا من الخروج بعقل الخروج الذي تريده. نعم لو علم مخالفته لأمثاله في ذلك فلا يخرج.<sup>(١)</sup>

### خروج النساء إلى المسجد:

٩ - ذهب الشافعية وصاحب أبي حنيفة إلى أن المرأة إذا أرادت حضور المسجد للصلاة، إن كانت شابة أو كبيرة تشتهى كره لها، وكره لزوجها ووليها فكيفتأمره، وإن كانت عجوزاً لا تشتهى فلهما الخروج بإذن الزوج إلى الجماعة في جميع الصلوات دون كراهة.<sup>(٢)</sup>

ومثله مذهب أبي حنيفة بالنسبة للشابة، أما العجوز فإنها تخرج عنده في التيمدين والعشاء والفجر فقط، ولا تخرج في الجمعة والنظير والعصر والمغرب.<sup>(٣)</sup>

وكره متأخرو الحنفية خروجها مطلقاً للفساد الزمن.<sup>(٤)</sup>

أما المالكية فالنساء عندهم على أربعة

لهما، وحلاً لزوجه على مخالفتها، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف، وليس هذا من المعاشرة بالمعروف.<sup>(٥)</sup>

وينبغي التنويه إلى أن المعنى به عند الحنفية إباحة تخرج للوالدين في كل مرة بإذن الزوج وبدونه، وللمحرم في كل مرة بإذنه وبدونه.<sup>(٦)</sup> وفي مجمع السواكن، فإن كانت الزوجة قابلة، أو غسالة، أو كان فاحش على آخر أو لآخر عليه حق، تخرج بإذن وبغير الإذن. وخج على هذا.<sup>(٧)</sup>

وقال ابن عابدين بعد أن نقل ما في التنازل: وفي الحر عن اختائه نفي خروجها بإذن الزوج.<sup>(٨)</sup>

هذا ويجوز للزوجة الخروج بغير إذن الزوج ما لا اعتناء فاعه: كاتيان بحرم مأكلاً<sup>(٩)</sup> والذهاب إلى لقاضي لطلب الحق، واكتساب النفقة إذا أعسر بها الزوج، والاستسقاء إذا لم يكن زوجها نفقته.<sup>(١٠)</sup> وكذلك لو أن تخرج إذا كان المنزل الذي تسكنه مشرفاً على أهله.<sup>(١١)</sup>

(١) المص ٢٠٧، والمذهب ١٧/٣، والنظر القويكة السدوني

١٠٩/٢، وابن عابدين ٦٦١/٢

(٢) ابن عابدين ٦٦٢/٣، والفتاوى المصنفة ٥٥٧/١

(٣) الفتاوى المصنفة ٥٥٧/١

(٤) ابن عابدين ٦٦٥/٢

(٥) مطهر، لولي شمس ٢٢٦/٥

(٦) الإقناع للشرعي، الخطيب ٩٥/٢، ابن عابدين ٦٦٥/٣

(٧) روضة الطالبين ٦٠/٨، وهاية الحاج ١٩٥/٢

(١) جنة المحتاج ١٩٥/٧

(٢) المجموع ١٩٨/٤، والفتاوى السراوية بهاشم الحنفية

١٨٣/١، وابن عابدين ١/٨٠

(٣) الفتاوى السراوية بهاشم الحنفية ١٨٣/١، وابن عابدين

٣٨٠/١، هذا يجب رسمه في أنه لا يخرج في هذه الفرق

إلا الصنوبر، غير أن تعبر البرل

(٤) اندر المحتاج ٣٨٠/١

أناس: عجزوا انقطع حاجته الرحان عنها،  
هذه تخرج للمسجد، وللغرض، وللجائس  
العلم والذكور، وتخرج للمصدا راء في العبد  
والاستفاء، ولجاية أهلها وأقاربها، ولتقضاء  
حوائجها، ومنجالة (مسنة) لم تنقطع حاجة  
الرجال منها بالمسنة، فهذه تخرج للمسجد  
للغرض، وللجائس العلم والذكور، ولا تكثر  
التردد في قضاء حوائجها أي يكرهها ذلك،  
وشاية غير فارغة في الشباب والنحابة، تخرج  
للمسجد لصلاة الغرض جماعة، وفي جنازة  
أهلها وأقاربها، ولا تخرج لمبد ولا استفاء  
ولا للجائس ذكور أو علم، وشاية فارغة في  
الشباب والنحابة، فهذه الاختيار لما أن لا تخرج  
أصلاً<sup>(١)</sup>

وذهب الحنابلة إلى أنه يباح للنساء حضور  
الجماعة مع الرجال<sup>(٢)</sup> لأنهن كن يصلين مع  
رسول الله ﷺ، قالت عائشة رضي الله عنها:  
كان النساء يصلين مع رسول الله ﷺ ثم ينصرفن  
مبتلعات بمروطهن ما يعرفن من الغمى<sup>(٣)</sup>  
وقال النبي ﷺ: لا تمنعوا إماء الله مساجد الله

وليخرجن تغلات، يعني غير متطيبات<sup>(٤)</sup>  
وتجند الإشارة إلى أن جواز خروج النساء  
إلى المسجد - عند من يجزه - مثبت بالفرد  
السابقة<sup>(٥)</sup> ولا يفتى على زوج الشبهة ومن  
في حكمها بالخروج لحصول صلاة الغرض ولو  
شرط لها في صلب عقدتها<sup>(٦)</sup>  
قال النسوي: يستحب للزوج أن يأذن لها إذا  
سأذنته إلى المسجد للصلاة إذا كانت عجزوا  
لا تنهي. وأمر المسعدة عليها وعلى غيرها،  
فإن منعها لم يحرم عليه، هذا مذنباً قال  
البيهقي: وبه قال عامة العلماء<sup>(٧)</sup>

خروج المرأة في السفر بغير محرم:  
١٠ - قال النسوي نقلاً عن القفاصي: انفق  
العلماء على أنه ليس للمرأة أن تخرج في غير  
الحج والعمرة إلا مع ذي عزم إلا المحجرة من دار  
الحرب، فانفقوا على أن عليها أن تهاجر منها  
إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم<sup>(٨)</sup>  
والتنصيص في أحكام خروج المرأة للحج

(١) حديث: لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، أخرجه أبو داود  
(٣٨١/١) لمحقق عزب مبدعاً (صحيح) من حديث أبي  
هريرة، وإسناده حسن.

(٢) الفتاوى ٣/٣٧٦، والروايات المذكورة، ٤٠٩/٣، والمجموع  
١٩٩/٤

(٣) الفتاوى المذكورة ٣/٣٧٦

(٤) المجموع ١٩٩/٤

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٤/٩

(١) الشرح الصغير وحاشية الصاري عليه ١/١٢٦، ٤٤٧

(٢) الفتاوى ٢/٢٠٣، ٣٧٥

(٣) حديث عائشة - وكان النساء يصلين مع رسول الله ﷺ

أخرجه البخاري (الفتح ٥٤/٦، ط البناية) ومسلم

(١/١٢٦، ط الحلبي)

والعمرة وسفر الزيارات والتجارة وتحول ذلك في الأسفار ينظر مصطلحات: (حج، سفر، عمرة، هجرة).

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال - يعني إذا خرج من بيته - بسم الله توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله يقال له: كفيت ووقيت وهديت وتنجى عنه الشيطان»<sup>(١)</sup>.

الخروج من المسجد :

١١ - صرح لفقهاء بأنه يستحب عند الخروج من المسجد أن يقدم رجله اليسرى، ويستحب أن يقال عند الخروج: «اللهم إني أسألك من فضلك» أو يقول: «رب اغفر لي»، وافتح لي أبواب فضلك»، وذلك بعد الصلاة على النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

الخروج من الحلاء :

١٢ - يستحب عند الخروج من الحلاء أن يقدم رجله اليمنى ويقول: «غفرانك، أو: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني»<sup>(٣)</sup>. لما روى أنس رضي الله تعالى عنه: أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الحلاء قال: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني»<sup>(٤)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (قضاء الحاجة).

الخروج من البيت :

خروج المعتدة من البيت :

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب على

١٦ - يستحب في الخروج من البيت أن يقول ما كان يقوله النبي ﷺ حين خروجه من بيته<sup>(١)</sup> وذئب فيما رواه أم سلمة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: بسم الله توكلت على الله، اللهم إني أعوذ بك من أن أضل أو أضل، أو أزل أو أزل، أو أغلظ أو أغلظ، أو أجهل أو يجهل علي»<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث. «من قال: - يعني إذا خرج من بيته - بسم الله أخرجه الزمذي (٥/ ٤٩ - ط الحلبي، وابن حبان، والطراذني (٥٩٠/ ١ - ط السلفية) وقال الزمذي: «حسن صحيح».

(٢) ابن عابدين (١/ ٢٦٠، ٢٦١، وخواهر، إكمال (١/ ١٧)، وانظر (١/ ٤٠، ٤١، والبرص (٢/ ١٧٩)، ونيل المآرب (٥٢/ ١).

(٣) حديث. «كان إذا خرج من الحلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني» أخرجه ابن عذبة (١/ ١١٠ - ط الحلبي)، وقال البوصيري في «معجم الزحاج»، (١/ ٩٢) ط دار الحان، وهذا حديث ضعيف، لا يصح هذا اللفظ عن النبي ﷺ.

(١) القوانين الفقهية / ٥٥، والمغني / ٤٥٥/ ٢.

(٢) الأذكار للزوي / ١٤.

(٣) حديث أم سلمة، «قد النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته» أخرجه أبو داود (٥/ ٣٢٧ - تحقيق عزت عبده دحمان) والذمذي (٥/ ٤٩٠ - ط الحلبي)، وفي إسناده قطع كافي الفصولات الرباعية لابن حبان (١/ ٣٢١ ط المنيرة).



فقد اختلف الفقهاء فيه على أقوال ينظر تفصيلها في مصطلحي: (الإمامة الكبرى، ومفاتيح).<sup>(١)</sup>

### خروج المحبوس:

١٧ - صرح جمهور الفقهاء بأن المحبوس لأجل قضاء الدين يمنع عن الخروج إلى أشقائه ومهله، وإلى الجمع والأعياد، وتشجيع الجنائز، وعبادة المرضى والزبائن، والضيافة، وأمثال ذلك لأن الحبس للتوصل إلى قضاء الدين، فإذا منع عن ذلك صار عرق إلى قضاء الدين.<sup>(٢)</sup>

(روا: حبس).



المعتدة ملازمة السكن، فلا تخرج إلا لحاجة أو عذر، فإن خرجت أثمت، وللزوج معها، وكذا لو أوثقه عند موته.

وتعذر في الخروج في مواضع تنظر في مصطلح: (عدة).

من لا يجوز عروجه مع الجيش في الجهاد:

١٥ - لا يستحب أسر الجيش معه غزلاً، ولا مرجفاً، ولا جاسوساً، ولا من يوقع العداوة بين المسلمين، ويسمى بالفساد، لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كرهَ اللَّهُ اتِّبَاعَهُمْ فَتَنَّهُمْ وَقَبِلَ ثَمَرَهُمْ﴾ مع الضاعدين، لو خرجوا فيكم ما زادكم إلا خبالاً ولا ضعفاً، خللكم يغيثونكم الفتنة...<sup>(٣)</sup>

وإن خرج هؤلاء فلا يسهم خم ولا يرضع، وإن أظهروا عون المسلمين.<sup>(٤)</sup>

والتفصيل في (جهاد، وغنيمة).

### الخروج على الإمام:

١٦ - أجمع لعلماء على أن الإمام إذا كان عدلاً نجب طاعته، ويحرم الخروج عليه، لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ﴾ وأول الأمر منكم<sup>(٥)</sup> وإذا أخرج على الإمام الجائر

(١) ابن عديم ٣٦٨/١، وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤، وسواهب الجليل ٢٧٧/١، والجمع ١١٤/٥، وروضة الطالبين ٥٠/١٠، والأحكام السلطانية للبوريني ١٧، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١١.

(٢) للبدائع ١٧٢/٧، جواهر الإكليل ٩٤/٩، ٩٤، فتاوى

(٣) ٢٩٩/٣، والمفتي ٣١٥/٨.

(٤) سورة التوبة/٤٦، ٤٧.

(٥) الفيلبي ٢١٧/٤، والمفتي ٣٥١/٨.

(٦) سورة النساء/٥٩.

ب - الديباج :

٣ - الديباج هو ما سده إبريسم ولحمته إبريسم ، فيحرم لبسه لرجال من غير ضرورة انتصافا . ولا بأس باستعماله بالمرءة لوجوه غير الخبيث عند بعض الفقهاء كالحنفية ، وفيه عند غيرهم تفصيل<sup>(١)</sup> وينظر أحكامه في مصطلح : (حوير ، السنة) .

## خز

التعريف :

١ - الخز من الثياب ما ينسج من صوف وإبريسم (حرير) أو إبريسم وحده<sup>(٢)</sup>

وهو في الأصل من الخزر وهو ولد الأرنب أو الأرنب الذكر ، لتعود وبه .  
وأطلقه الفقهاء على ما سده حرير ولحمته من غيره أو عكسه .<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخز :

٢ - القرمص ، وهو ما يغسل منه الإبريسم (الحرير) ولهذا قالوا : انقرو الإبريسم مثل الخططة والتدقيق .<sup>(٤)</sup> فالفرق بينه وبين الخز ، هو أن القرمص أصل الحرير . والخز يكون مركبا من الحرير وغيره ، كالصوف ، والقطن ونحوهما .

(١) الصحيح المير ومن اللغة

(٢) ابن عابد بن ٢٢٧/٥ . والفتاوى الهندية ٢٢١/٥ .  
وحاشية الفسوفي ٢٢١/١ ، والرداوي ١٨٢/١ . ومع  
فتاوي ٢٧٦/١٠

(٣) للصباح ، وحاشية الفتاوى ٢٠٣/١ . والفتاوى الهندية  
٢٢١/٥

الأحكام التي تتعلق بالخز :

٤ - الخز إذا كان سده ولحمته كلاهما من الحرير فلا يجوز لبسه للرجال في غير حالة الحرب بغير ضرورة انتصافا ، ويجوز للنساء مطلقا ، لما روى حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :  
« لا تلبسوا الحرير ولا الديباج »<sup>(١)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام : « أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها »<sup>(٢)</sup> (ز - حريز) .

لما إذا كان منسوجا من الحرير وغيره ، كما إذا كان سده من إبريسم ولحمته من الصوف أو

(١) ابن عابد بن ٢٢٥/٢ ، وحاشية الفسوفي مع الشرح الكبير ٢٢٠/١ . والفتاوى ٢٠٣/١

(٢) حديث « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » أخرجه البخاري (الفتح ٥٥١/٩ ط السنية) . ومسلم (١٦٣٧/٣ ط الخليلي) من حديث حذيفة بن يمان

(٣) حديث « أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها » أخرجه النسائي (١٦١/٨ ط المكتبة التجارية) من حديث أبي موسى الأشعري ، رجحه ابن المنيك كفا في التبليغ لأمر حيدر ٥٢/١ ط شركة لطيفة الفنية

٥ - وقد فصل الشافعية في الأصح وهو قول عند الخنيفة ورواية عند الخنيفة بن القليل والمكثير من الخبر في السج، فقالوا: المركب من الخبر وغيره، إن زاد وزن الخبر جرم ليه، وبحال إذا كان الأكثر غير الخبر، وكذا إن استويا، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إنما نهر رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من قره»<sup>(١)</sup> والمصمت الخالص<sup>(٢)</sup>.

والقول الثاني عند الشافعية روجه عند الحنابلة، قال ابن عقيل هو لأشبه: التحريم إن سويا.

وأنصحح عند الخنيفة جواز ليه إذا كانت لحته غير الحرير، سواء أكان مغلوباً، أم غالباً، أم مساوياً، لأن الثوب إنما يصير ثوباً بالنسج، والنسج بالنحمة فكانت هي المعتبرة<sup>(٣)</sup> (ز: حوير).

مواطن البحث .

٦ - ذكر الفقهاء أحكام الخنز في كتاب الحظر

اتفق فجمهور الفقهاء من الخنيفة والشافعية والحنابلة. وهو قول عند المالكية على جواز ليه للرجال. قال الشافعية: ولو كانت نسية وغائية<sup>(١)</sup> وقال أحمد: أما الخنز فقد ليه أصحاب رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> وروى عن عبد الرحمن بن عوف والحسين بن علي وعبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة، والقاسم بن محمد أنهم لبسوا جلاب الخنز<sup>(٣)</sup>.

وروي عن معتمر قال سمعت أبي قال: (رأيت علي أنس بن ساسا أصغر من خن) كما روي عن عمار بن حصين، وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي قتادة أنهم كانوا يلبسون الخنز<sup>(٤)</sup>.

وعند المالكية ليه مكروه يؤجر على تركه ولا يأنم في فعله، لأنه من التشبهات المتكافئة أدلة حلها وحرمته التي قال فيها رسول الله ﷺ: «ومن اتقى تشبهات فقد استرا لذنه وعرضه»<sup>(٥)</sup>.

(١) تراجع السابعة وروضة شهابين ١٨/٢، والمص ٥٩٠-٥٩٢/١.

(٢) مسائل الإمام أحمد ١٤٩/٢.

(٣) النسي لابن قدامة ٥٩١/١.

(٤) فتح الباري ٢٧١/١.

(٥) النسي ٥٩١/١.

(٦) حاشية الفسوقي ٣٦٠/١، والزرقاني ١٨٩/١.

وحديث «ومن اتقى التشبهات فقد استرا لذنه وعرضه» أخرجه مسلم (٣/١٦٢٠ ط الخنيفة) من حديث الثعلبي بن بشر.

(١) حديث أبي عن ثوب المصمت من قره أخرجه أحمد (١/٢٨٨ ط النجدة، والحاكم ١/١٩٩ ط النجدة المعارف لمناجاة، واللفظ لأحمد، وصححه الحاكم ورواه الذهبي).

(٢) ابن عابدين ٢٢٧/٥، ومغني المحتاج ٣٠٧/١، والنسي لابن قدامة ٥٩١/١.

(٣) المراجع السابقة.

والإساحة وباب اللبس، ويمصهم في بحث  
(العدة) واحداً المرأة، وفي تكفين الميت  
وغيرها.

وينظر مصطلح - (حريز).

## خشوع

التعريف :

١ - الخشوع لغة من يخشع : يخشع السكون  
والانكسل.

وخشع في صلاته ودعائه ، أقبل بقلبه على  
خالقه ، وهو مأخوذ من خشعت الأرض إذا  
سكنت واطمأنت .

وخشع بصره انكسر ومنه قوله تعالى :  
﴿ خاشعة أبصارهم ﴾ .<sup>(١)</sup>

قال الرازي الأصفهاني : الخشوع  
الضراعة ، وأكثر ما يستعمل الخشوع فيها يوجد  
على الجوارح ، والضراعة أكثر ما تستعمل فيها  
يوجد في القلب ، ولذلك قيل فيها روي : إذا  
ضرع القلب خشعت الجوارح . وقال القرطبي :  
الخشوع هيئة في النفس يظهر منها في الجوارح  
سكون وتواضع .

والخشوع تكلف الخشوع ، والخشوع لله ،  
الإخبات والانكسل له ، وقيل قتادة : الخشوع في  
القلب هو الخوف وغض البصر في الصلاة .

## خسوف

انظر - صلاة الكسوف



(١) سورة الملعج / ٤٤

ب - الإكبات :

٣ - الإكبات ثمة الخشوع والخشوع : قال الله تعالى : ﴿ وَشَرَانِجَيْنِ ﴾ .<sup>(١)</sup> قال الراغب : واستعمل الإكبات استعمال اللين والنواضع وقال أبو هلال العسكري : الإكبات ملازمة الطاعة والسكون ، فهو الخشوع المستمر على استواء .<sup>(٢)</sup>

الحكم التكليفي :

٤ - اختلف الفقهاء في حكم الخشوع في الصلاة هل هو فرض من فرائض الصلاة ، أو من فضائلها ومكملاتها ؟

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه سنة من سنن الصلاة بدليل صحة صلاة من يفكر بأمر دنيوي إذا لم يقولوا بطلانها إذا كان ضابطاً أفعالها .

وعليه فيسن للمصل أن يجتمع في كل صلاة بقلبه ويجوارحه وذلك بمراعاة مايلي :

- أ - أن لا يجتهد فيه غير ما هو فيه من الصلاة .
- ب - وأن يجتمع بجوارحه بأن لا يعبث بشيء من جسده كتحريكه أو من غير جسده ، كتسوية ودائه أو عيامتة ، بحيث يتصف بظاهره وباطنه بالخشوع ، ويستحضر أنه واقف بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى يشاهده . وأن صلاته معروضة عليه .

(١) سورة الحج / ٢١ .

(٢) المصباح ونفسوس ومفردات الراغب مادة « جيت » والفروق للمسكري ص ٢١٥ .

والمعنى الشرعي لا يختلف عن المعنى اللغوي .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الخشوع :

٢ - الخشوع لغة : النواضع ، وضع يخضع خضوعاً ، وانخضع ذل واستكان : وأخضعه ليعرف أدله .

والخشوع : الانقياد والطاعة ، وفي الحديث : « فَمَا كَانَ أَنْ يَخْضَعَ الرَّجُلُ لغير أمر الله » .<sup>(٢)</sup> أي يعلن لها في القبول ما يطعمها منه . وخضع الإنسان خضعا ، أمال رأسه إلى الأرض ، أو ذنا من ، وفي التنزيل : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ .<sup>(٣)</sup>

والخشوع قريب من الخشوع إلا أن الخشوع يكون في البدن ، والخشوع في البدن والصوت والبصر .

وأكثر ما يستعمل الخشوع في الصوت والخشوع في الأعناق .

وذكر أبو هلال العسكري أن الخشوع قد يكون بتكلف ، أما الخشوع فلا يكون بتكلفا ، وإنما بخوف الخشوع له .<sup>(٤)</sup>

(١) لسان العرب والمصباح وغير مادة « خضع » ونفسوس الفرق ص ٢٧٤ / ١ .

(٢) حديث « من أن يخضع الرجل لغير أمر الله » . أورده ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ( ١٣ / ٦ ) - ط الحليمي .

(٣) سورة الشعراء / ٤١ .

(٤) لسان العرب والمصباح والمبرور والفرق في المعكري ص ٢١٢ .

## خشوع - ٤ - ٩

وما روى أبو ذر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجبه فلا يمسح الحصى»<sup>(١)</sup>  
 ٥ - وإذا ترك الاتصال بالخشوع في صلاته ، فإن صلاته تكون صحيحة عند الجمهور ، لأن النبي ﷺ : لم يأمر العابد بلحجته بإعادة الصلاة مع أن الحديث يدل على انتفاء خشوعه في صلاته ، ولأن الصلاة لا تشغل بعمل القلب ولو فقال : إلا أنه ارتكب مكروهاً ولا يستحق الثواب ، لقوله ﷺ : «ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل»<sup>(٢)</sup>

وذهب بعض فقهاء كل من احتقية والمالكية والشافعية واختاية إلى أن الخشوع لازم من لوازم الصلاة ، إلا أنهم اختلفوا فيه : فقال بعضهم : إنه فرض من فرائض الصلاة ولكن لا تبطل الصلاة بتركه لأنه معفو عنه .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٢ ، الفوائد الهدية ٢٠٨/١ ، غير القرطبي ١٠٣/١٦ ، مغني المحتاج ١/١٨١ ، مجمع المحتاج ١/١٠١ ، المغني لابن قدامة ١٠/٢ ، كنز الفتح ٢٩٣/١ ، الفروع ٢٨٦/١

وحديث : «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجبه» ... أخرجه أبو داود ١٦/٥٨١ ، تحف هرت عبد عاصم ، وفي إسناده زلق مجحول

(٢) حديث : «ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل» ، لورده الثوري في الإحياء ١٦٦/١ ، ط الحلي ، وقال العراقي كما في حاشيته المطبوعة مع الإحياء : «لم يجهده برفوعه» ، ولابن المبارك في طرحة برفوعه عن عمار : «لا تكتب لفرجل من صلاته ما سحر» .

ج - أن يتدبر القراءة لأنه بذلك يكمل مقصود الخشوع .

د - أن يفرغ قلبه عن الشواغل الأخرى ، لأن هذا المعون على الخشوع ، ولا يستترسل مع حديث النفس .

قال ابن عابدين : «وهذا أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملاس له» .

والأصل في صلب الخشوع في الصلاة قوله تعالى : «قد أفصح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون»<sup>(١)</sup>

فسر عبي رضي الله عنه الخشوع في الآية : «بين لقلب وكف الجوارح» .

وقول النبي ﷺ : «ما من مسلم يتوصاً بحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة»<sup>(٢)</sup>

وما روى أبو هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي بلحجته في الصلاة فقال : «ولو خشع قلب هذا خشعت جوارحه»<sup>(٣)</sup>

(١) سورة المؤمن ٢/١

(٢) حديث : «ما من مسلم يتوصاً بحسن وضوءه» ... أخرجه مسلم ٢٠٩/١١ ، ط الحلي : من حديث علي بن عامر .

(٣) حديث : «ولو خشع قلب هذا خشعت جوارحه» أخرجه المحكم الترمذي في نوادر الأصول كما في الجامع الصغير لسيوطي وشرحه الفهري ٥/٣١٩ ، ط المكتبة التجارية ، ونقل الثاوي من العراقي أن في نسخة زاوية متفقا على ضمه .

وقال آخرون: إنه فرض تبطل الصلاة متى  
كسائر الغروض.

وقال بعض آخر منهم: إن الغشوع شرط  
لصحة الصلاة لكنه في جزء منها فيشترط في هذا  
القول حصول الغشوع في جزء من الصلاة وإن  
انتهى في الباقي، وبعض أصحاب هذا القول  
حدد الجزء الذي يجب أن يقع فيه الغشوع من  
الصلاة، فقال: ينبغي أن يكون عند تكبيرة  
الإحرام.<sup>(١)</sup>

٦- وذكر القرطبي أنه قد يكون الغشوع  
مدموماً، وهو المكثف أمام الناس بمطاطة  
الرأس والنباحي كما يفعله الجاهل، ليرى بعض  
البر والإجلال، وذلك خدع من الشيطان  
وتسويل من نفس الإنسان.<sup>(٢)</sup>

## خصاء

التعريف:

١- الخصاء: مثل الحميمين، وخصيت القريس  
أخصبه، فطعت ذكره فهو خصي وخصي.<sup>(٣)</sup>  
فعل بمعنى مفعول، والجمع خصية وخصيان.  
والخصية: البيضة من أعضاء التناسل، وهما  
خصيتان.<sup>(٤)</sup>

ولي الاصطلاح أطلق الفقهاء اخصاء على  
أخذ الخصيتين دون الذكر أو معة.<sup>(٥)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

أ- الجنب:

٢- يقال: جنبه من ماء فتل أي قطعته. فهو  
مجنوب بين الجباب - بالكسر - إذا استوصلت  
مذاكيره.<sup>(٦)</sup>



(١) المصباح المنير، ص ٥٥٥، حصي

(٢) المعجم الوسيط والمصباح

(٣) القيد نسخ للكتاب، ١٠/٢٨٦٣، وحاشية الدررني على

شرح الكبير ٦/٢٨٣، وكفاية الأعرار ٢/٢٣٩، ومناج

الغالبين ٢/١٩٧، والمعي لابن فؤدة ٧/٧١١

(٤) المصباح المنير

(٥) حاشية ابن عسقلان ١/٢٧٧، الفوائد النور ١/٢٠٨،

تفسير القرطبي ١٠/٢٠٢، مفتي المحتاج ١/٢٨١، لغة

المحتاج ١٠/١٠٩، المعى لأبن قدامة ٢/٢٠٠، كنز

الفتح ١/٢٩٢، الفروع ١/٢٨٦

(٦) غدير القرطبي ١/٢٧٥

فالتفريق بين الخصي والعين وجود الإثنية في العين

ويجتمع الخصي مع العين في عدم الإنزال، وعدم الإنزال عند الخصي لذهاب الخصية، أما عدم الإنزال عند العين فهو لعل في الظاهر أو غيره<sup>(١)</sup>

وعند الفقهاء . لجبوب هو الذي قطع ذكره<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن قدامة المجبوب فقال: المنحصر معنى العمة في الحجز عن النوط.

وقال الطبرزي: المجبوب: الخصي الذي استوصل ذكره وخصياه<sup>(٣)</sup>

### ج - الوجاء

١ - الوجاء سم لوجا، ويطلق على رضى عروق البيضتين حتى تنفضا من غير إخراج، فيكون شبيها بالخصاء، لأنه يكسر الشهوة<sup>(٤)</sup>

وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى فقالوا:

الموجوء هو الذي رَضَّت ببستانه.

وفيل في معنى الوجاء :

إن الموجوء هو منروع الأنثيين، وفيل هو المشقوق عرف الأنثيين والخصبتين معاً<sup>(٥)</sup>

الحكم التكليفي :

أولاً : في الأدمي :

٥ - إن خصاء الأدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً لوروده انتهى عنه على ما يأتي :

ب - العتة :

٣ - العتة والعين : الحجز عن إتيان النساء، أو أن لا يشتهي النساء فهو عين، والمرأة عتية. أي لا تشتهي الرجال<sup>(٦)</sup>

وعُتِنَ عن امرأته نعيماً بالبناء للمنفوق : إذا حكم عليه القاضي بطلاق، أو منع عنها بالسر

والاسم منه : العُتَّة، وسمي عتياً: لأن ذكره بمن نفل المرأة عن بعين وشمال، أي يعترض إذا أراد إيلاجها.

وسمي عاتن الحجام من ذلك، لأنه بمن أي يعترض لهم فلا يلجأ<sup>(٧)</sup>

(١) المعنى لابن قدامة ٦/٦٧٧، ٧٧٤/٢، وتبيين الحفائي

للرطب ٩١٣ - ٩٢، ونهية العتاج للرملي ٣٠٩/٢

(٢) المصباح المفيد مادة وجاء

(٣) القتي لابن قدامة ١٣/٥٥٤، وانفتح ١/١٦٤، وفيل

الأوطار للشوكاني ٢٠٩/٥

(٤) بداية المحتاج ٣٠٩/٦، ٣١٠

(٥) المعنى لابن قدامة ٦/٦٧٤، والله ربه، عنه، وحده.

ونظر حاشية السبكي ٢٧٨/٢

(٦) المصباح الترمذاني مادة «عتن»

(٧) المرجع نفسه



وفي رواية أن عثمان رضي الله عنه قال: بارسول الله المدن لي في الاختصاص فقال: وإن الله قد أبدلنا بالرهبانية الخنيفة السمعة.<sup>(١)</sup>

ويروى موقوفا على عمر بن الخطاب: (لا كيسة في الإسلام ولا خصاء)<sup>(٢)</sup> قال ابن حجر نعتيا على هذه الأحاديث:

والحكمة في منع الخصاء أنه خلاف ما أراه الشارع من تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار، وإلا لو أذن في ذلك لأوشك تولد لهم عليه فينقطع النسل فيقتل المسلمون بانقطاعه وبكثرة الكفار، فهو خلاف المقصود من بعث النبي ﷺ. كما أن فيه من الفساد، تعذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلى الهلاك.

وفيه إبطال معنى الرجولية التي أوجدها الله فيه، وتغيير خلق الله، وكفر النعمة، وفيه شبه بالمرأة والختار النقص على الكمال.<sup>(٣)</sup>

(١) حديث: «إن الله قد أبدلنا بالرهبانية الخنيفة السمعة، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٦/٧٥ - ٧٦ - ط وزارة الأوقاف العراقية)، وأوردته الميثمي في مجمع الزوائد، (١٤/٢٨٧ ط القدسي)، وقال: «فيه إبراهيم بن زكريا، وهو ضعيف».

(٢) «رواه الإمام أحمد، وانظر أحكام أهل الفتن (٦/٦٧٣).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٩/١٧٧)، وضع البيهقي شرح صحيح البيهقي (٩/١١٩).

وقال ابن حجر: هو نهي تحريم بلا خلاف في بني آدم.<sup>(١)</sup>

ومن النبي الوارد في ذلك ما روى عبد الله بن مسعود قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء، فقلنا: ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك.<sup>(٢)</sup>

وحديث محمد بن أبي وقاص: «ورد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون النبل، ولو أذن له لاختصه».<sup>(٣)</sup>

وفي رواية أخرى أخرجه الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال: «وبارسول الله ﷺ إلى رجل تشق علي هذه العزوبة في الثغاري فتأذن لي في الخصاء فأخصني؟ قال: لا، ولكن عليك بالصيام».<sup>(٤)</sup>

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٩/١٧٧)، وضع البيهقي شرح صحيح البيهقي (٩/١١٩)، والدر المختار (٥/٢٤٩)، والزرقي (٢/٢٣٧).

(٢) حديث عبد الله بن مسعود قال: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ، أخرجه البخاري (الفتح ٩/١١٧ - ط السلفية).

(٣) حديث محمد بن أبي وقاص: «ورد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون النبل»، أخرجه البخاري (الفتح ٩/١١٧ - ط السلفية).

(٤) حديث عثمان بن مظعون: «بارسول الله ﷺ إلى رجل تشق علي هذه العزوبة»، أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٩/٢٠٣ - ط القدسي)، وقال الميثمي: «فيه عبد الملك بن ندامة الجعفي، وثقه ابن معين وغيره، وصحة جملة، ويثقه رجاله ثقات».

الخصيتين أو قطعها، وبين ما لو كان ذكره لا يشترط لأن الله لو كانت تنتشر فلا خير للزوجة.

وحكم ذلك التأجيل كالعين له عوله تحت سم العين، وعندهم أنها إن كانت عالة بحاله لا خير لها، وإن لم تكن عالة فلها المطالبة بالفرقة<sup>(١)</sup>.

وقال انسرحسي: الخصي مستورة العين، لأن الوصول في حقه موجود لبقاء الآلة. ولو تزوجت وهي تعلم بحاله فلا خير لها فيه، لأنها صارت راضية به حين أقدمت على العقد مع علمها بحاله، ولو رصيت به بعد العقد بأن قالت: رصيت، سقط خيارها، فكذلك إذا كانت عالة به، ولا فرق في قولها رصيت بالمقام معه بين أن يكون عند السفطان أو غيره، لأنه يسقط خلفها<sup>(٢)</sup>.

وعند المالكية: ما أخبر إذا كان لا يعني، أما إن عني فلا رد به، لأن الخيار إنشئ هو لعدم تمام اللغة، وهي موجودة مع الإنزال<sup>(٣)</sup>.

وللشافعية إذا وجدت المرأة زوجها خصيباً قولاً:

(١) البحر الرائق لابن نجيم ١/١٦٤، وضع الفير لابن إمام ١٣٢/٥، وانظر نيل الأوطار فتاوى ١/٢٩٨ - ٢٩٩

(٢) المبوط للرحسي ١٠٤/٣

(٣) الزرقان ١/٢٣٦، ٢٣٧

ثانياً: في غير الأدمي  
٦ - قرر الحنفية أنه لا بأس بخصاء البهائم، لأن فيه منفعة للبهيمة والبأس.

وعند المالكية: يجوز خصاء الأكل من غير كراهة، لما فيه من صلاح اللحم والشافعية فرقوا بين الأكل وغيره، فقالوا: يجوز خصاء ما يؤكل لحمه في الحصر، ويحرم في غيره، بشرط أن لا يحصل في الخصاء هلاك. أما الحنابلة فيباح عندهم حصي القتم لما فيه من صلاح لحمها، وليلي: يكره كالخيل وغيرها والشذخ: هون من الحب. وقد قال إمام أحمد: لا يعصمني للرجل أن يخلصي شيئاً، وإنما كره ذلك للمني المؤرد عن بيلام الخيون. واستدلوا بما روي عن ابن عباس قال: سمى رسول الله ﷺ عن إخصاء لبهائم نهباً شديداً<sup>(١)</sup>.

الأحكام المترتبة على الخصاء:

أ - في المبوب التي يفسخ بها النكاح:  
٧ - ذهب الحنفية إلى أن الخصي يأخذ حكم العينين فيؤجر سنة، ولا فرق عندهم بين حل

(١) حديث: سمى عن إخصاء البهائم به شديداً

فخرج الزوار ١/٢٦٤، كشف الأصمير ط الرسالة من

حديث جبه الله بن عباس، وقال الهنسي: «رجله رجل

الصحيح» جمع الزوائد ٤/٢٦٥ - ط القدسي

وانظر هداية مع شرح الفقيه ١/١٣١، وابن راقان

١/٢٣٧، وحاشية عميرة على المحلل ٢/٢٠٤، العتي

١/٦٢٥، والأدب الشرعي ٣/١٤٤.

ولم يرد في خصيصه في التهذيب أنه يقتصر بمثله  
إن أمكن ، وإلا وجبت الذبذبة .<sup>(١٩)</sup>

ويرى المالكية أنه لا يقتصر في الرض ، قال  
أشهب . إن قطعت الأنيان أو أخرجت ففيها  
القود لا في رضها ، لأنه قد يؤدي إلى التلف  
لعدم الانضباط في القصاص .<sup>(٢٠)</sup>

أما الحنفية فقد جاء في الفتاوى الحنفية نقلاً عن  
الفتاوى الظهيرية ، أنه ليس في الكتب الظاهرة  
نص يدل على وجوب القصاص في قطع  
الأنيان حالة الصعد .<sup>(٢١)</sup> ويقول الكاساني :  
ينبغي أن لا يجب القصاص فيها ، حيث ليس  
لها مفصل معلوم فلا يمكن استيفاء المثل .<sup>(٢٢)</sup>

وإذا سقط القصاص لعدم توافر أي شرط  
من شروطه تجب الذبذبة في الأنيان ، فقد ورد في  
كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم (وفي البيهقيين  
الذبذبة)<sup>(٢٣)</sup> ولأن فيها الجبال والمنفعة ، فإن المثل  
يكون بهاء فكانت فيها الذبذبة كاليد . وروى

أحمد : لها الخيار في فسخ النكاح ، لأن  
النفس تعاقب .

والثاني : أنه لا خيار لها لأنها ، تعد على  
الاستمتاع به .<sup>(٢٤)</sup>

وقال الحنابلة : الخصي إن وصل إليها فلا  
خيار لها ، لأن الوطء ممكن ، والاستمتاع حاصل  
بروطه .<sup>(٢٥)</sup>

ب - حكم الأخصاء في القصاص والذبذبة :

٨ - سبق أن بينا أن الأخصاء هو أخذ الخصيتين  
دون الذكر أو معه ، وفيها يل تذكرو موجب قطع  
الخصيتين دون الذكر أو معه :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القصاص يجري  
عند توافر شروطه في الأنيان لقوله تعالى :  
﴿ وأخرجوا قصاصاً ﴾<sup>(٢٦)</sup> فيقطع الأنيان  
بالأنيان ، لأنه ينتهي إلى حد فاصل يمكن  
القصاص فيه فوجب فيه القصاص .<sup>(٢٧)</sup>

والحن الحنابلة إسهال الأنيان وقها  
بالقطع في وجوب القصاص . قال النووي : وفي  
قطع الأنيان وإسهالها القصاص ، سواء أقطع  
الذكر والأنيان معاً ، أم قدم الذكر أو الأنيان .

(١٩) روضة الطالبين ١/٩٥ .  
(٢٠) حاشية الصاوي على الشرح المصم ١/٢٨٨ ، والفتح  
والإكليل ١/١٤٧ .  
(٢١) الفتاوى الحنفية ١/١٥٠ .  
(٢٢) بدائع الصانع ١/٢٠٩ .

(٢٣) حديث « وفي ثلثين المثبة » أخرجه البيهقي ١/٨٨ .  
ط (الكتب التجارية) من حديث طويل رواه عمرو بن حزم  
وضمعت إسناده السوي كحايي تلخيص لأن سحر  
١/١٤١ - ط شركة الطباعة الفنية ولكن ابن حجر أورد  
له شواهد تطويه .

(٢٤) للذهبي للشرياني ١/٢٦١ - كفاية الأخيار ١/٥٩ - ٦٠ .  
(٢٥) للمصنف ١/٦٧٠ ، ونظر الفتوح لابن عذابة ١/٥٥ .  
(٢٦) سورة النساء/٤٥ .  
(٢٧) المهملات ١/١٨٣ ، ومطهر ١/٧١٤ ، والصحاح والإكليل  
جاءت الخطأ ١/٦١٧ .

الزحري عن سعيد بن المسيب أنه قال: مصت  
أنه إن في لصب الدية، وفي الاثنين الدية  
وفي إحصائها نصف لدية في قول أكثر أهل  
العلم، لأن ما وجب في الدين من الدية، وجب  
في أحدهم نصفها، كالبدن وبناظر لأعضاءه،  
ولأنها لو عند ثوب فيه الدية فاستوت ذنوبها  
كالأصابع، وحكي عن سعيد بن المسيب أن في  
النسرى ثلثي الدية، وفي الشنق ثلثها، لأن  
اليدمرى أكثر لأن السمل يكون بها. (١)

قال ابن قدامة: وإن رخص أشبه أو أشبهها  
كملت ذنوبها كمل الرأس بذبح أردكره. فإن قطع  
أشبهه ذهب نسله لم يجب أكثر من دية، لأن  
ذلك نفعها فلم تزيد الدية بأحد من دية،  
كالصبر مع دهب أنعين، والبطش مع دهب  
اليدس، وإن قطع إحدهما فذهب السمل لم  
يجب أكثر من نصف الدية، لأن ذهبه غير  
مستحق. (٢)

هذا موجب قطع الاثنين دون المذكور، أما إذا  
قطع الأشبه مع المذكور مرة واحدة ففيها ديتان  
بأنفق النفعها، دية لأشبه ودية للمذكور، لأن  
الجاني قوت منفعه الجسم بقطع المذكور ومنفعه

(١) البوط ٢٦/٧٠، والشرح الصغير ٢٨٨/٢، بدية  
المجتهد ٢٩٩/٢، والجلي، وروضة الطريد ٢٩/٢٨٧،  
ونتهى ٢٨٨/٢، والمغنى ٢٤/٨  
(٢) نهي ٣٦/٨، ٣٥

الإزال بقطع الاثنين، فقد وجد نفوت منفعه  
الجنى في قطع كل منها فيجب في كل واحد  
منها دية كاملة. (٣)

ويرى الحنفية والحنابلة أنه إن قطع المذكور أولاً  
ثم قطع الاثنين يجب ديتان، فإن قطع الاثنين  
ثم قطع المذكور لم يلزمه، لا دية واحدة في  
لاثنين، وفي المذكور حكومة العدل، لأنه ذكر  
الخصي ولا يكمل الدية في ذكر الخصي. (٤)

وفان الكفاة التي في نعليه هذا الحكم: لأن  
منفعة الاثنين بين كانت كاملة وقت قطعها،  
ومنفعة المذكور نفوت غطت الاثنين، إذ لا يتحقق  
الإزال بعد قطع الاثنين فتقص رأسه. (٥)

ويؤخذ من عبارات المالكية والشافعية أنه  
يجب في قطع الاثنين مع المذكور ديتان سواء  
أقطعت قبل المذكور أم بعده. (٦)

قال المواق: إن أفضت الاثنين مع المذكور  
ففي ديت ديتان، وإن قطعاً قبل المذكور أو بعده،  
ففيها الدية، وإن قطع المذكور قبلها أو بعده  
ففيه الدية، ومن لا ذكر له ففي أشبه الدية،  
ومن لا أشبه له ففي ذكره الدية. (٧)

(١) ادائع الصنائع ٣٩٤/٧، المغنى ٣٢/٨، ٣٦، وشيخ  
والإكليل ٢٩١/٦، وشرح المنيع ٧٩/٥

(٢) بدائع الصنائع ٣٢٤/٧، والمغنى ٣٢/٨، ٣٤

(٣) ادائع الصنائع ٣٢٤/٧

(٤) الفاع والإكليل ٣٦/٨، وشرح المنيع ٧٩/٥

(٥) الفاع والإكليل ٣٦/٨

والموجوء هو مسزوع الأنثيين كما ذكره  
الجوهري وغيره، وقيل: هو المشقوق عرق  
الأنثيين، والخصيتان بحالهما<sup>(١)</sup>  
قال الشوكاني: هذه الأحاديث دليل على  
استحباب التضحية بالموجوء، وتفقد على جواز  
ذلك وعلى الصفات الواردة في الأحاديث.

ثم قال: إن الظاهر أنه لا منقضى  
للاستحباب، لأنه قد ثبت عنه يعلق التضحية  
بالتفجيل، فيكون الكل سواء<sup>(٢)</sup>.

وقد نص احتية على ذلك بقوله:  
أن يكون من الأجاس الثلاثة، أسم، أو  
الإبل أو البصر، ويدخل في كل جنس نوعه،  
والذكر والأنثى منه، والخصي والتفجل لإطلاق  
اسم الجنس على ذلك<sup>(٣)</sup>.

أما المالكية فيفصلون التفجيل في الأصحية  
على الخصي، إن لم يكن لخصي أسمن، وإلا  
فهو أفضل، وإن كان بخصية واحدة فيجزى،  
إن لم يحصل بها مرض.

ولمّا أقرأ أنه يعود بمنفعة في لحمها، فيجبر  
ما تقضى.

وعندهم أيضاً سواء كان قوائم الجزء خلفه أو  
كأن طارفاً يقطع فجائز لما ذكرناه<sup>(٤)</sup>.

(١) نيل الأوطار للشيخ ٢٠٩/٥

(٢) المرجع نفسه ٢٠٩/٥ - ٢١٠

(٣) البدائع لمكاشفي ٢٩/٥

(٤) حاشية الدرر ١٢٠/٢ - ١٢١

كما أن الشافعية يوجبون دية كاملة في  
الأنثيين، ودية كاملة في الذكر سواء في ذلك ذكر  
الشبيخ، والشاب، والمصغير، والحنين،  
والخصي وغيرهم<sup>(١)</sup>  
وللتفصيل (د): جنابة على ما دون النفس،  
دية، فصاح.

حكم الخصي من بيعة الأنعام في الأصحية  
واللهدي:

٩ أصل ذلك: ما روى أبو رافع قال: ضحى  
رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موهوبين  
خصيين<sup>(٢)</sup>.

وما روى أبو سلمة عن عائشة رضي الله عنها  
أو عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن  
رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى  
كبشين عظيمين سبعين تمرين أملحين  
موجوءين فذبح أحدهما عن أمته ثم شهد الله  
بالتوحيد وشهد له بالسلاخ، وذبح الآخر عن  
محمد وعن آل محمد<sup>(٣)</sup>.

(١) روضة الطالبين ٢٨٧/٩

(٢) حديث: وضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موهوبين  
خصيين، أخرجه أحمد (٨/٦)، ٣٩١، ٥ (يعني) وقال  
الهيتمي في مجمع الزوائد (٤/٢١) ط القدسي  
وأسناده حسن.

(٣) حديث: وكان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين  
أخرجه ابن ماجه (٣/١٠٤١ - ١٠٤٢) ط الحلبي، وحسن  
إسناده أبو حنيفة في مصابيح الزكاة (٢/١٢٥) ط دار  
المعاني.

كما نص السانعة على حوز اهني،  
والاصحية بالخصي بنوفيم: ويبري، احصي  
ونكسوز الثقل، وخصي هو مطلق الأنين،  
والذهب أنه يجزي، لأن نضجها يجب لزاده  
المحيم وطيه، وأغرب ان كح فعكن فيه  
مولين، ووجه عدم الإحراء، فيه من قوات جز،  
ماكول مستطاب<sup>(١)</sup>

## خصوصية

التعريف -

١ - الخصوصية لغة: المأذعة، والجدل، والغلبة  
ورفعة<sup>(٢)</sup>

والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى  
اللفظي، وقد استعمل الفقهاء هذه الكلمة في  
رفع الدعوى أمام القضاء<sup>(٣)</sup>

وعند الحاشية أيضاً: أن الخصوصية تخصي  
بلا يجب تجزي، لأن النسبي ية، وأخصي  
يكشبه موجهين، وعن عائشة رضي الله عنها  
بحو

والموجو، المرصوفين خصوصتين سوء أقطعتا  
أم سلتا، ولأنه إذ ذهاب غصن غير مستطاب، بل  
بطيب النعم بزواته ويسس، أما الخصي  
لمحوب معدده أنه لا يجزي<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة -

أ - العداوة

٢ - العداوة، هي ما يتمكن في انقلب من قصد  
الإضرار والانتقام، وأصله من تجاوز الحد في  
الشيء<sup>(٥)</sup>

قال الرابع: لغت، التجاوز ومضافاً  
الانتماء، فتارة يتم بالقلب، فيقال له: اعداوة  
والمعداوة، وتارة مامش، فيقال به العدو، وتارة

## خصوصية

انظر اختصاص

(١) فسان العرب، المبررات، معجم متن اللغة، الصم  
الوسط مادة - دغصم، وتكلمه فتح القدير ٩٦/٦، الهلة

٩٦/٦

(٢) المراجع الصابغة، ومعجم حكام ٢٢، وبصورة الحكام

(٣) ٢٢، والروضة ١١/١٦

(٤) الهلة ١٩٣/٣، شريفات ١٩٦

(٥) كندة الأمير ٢/٢٣٨ - ٢٣٩

(٦) الفتى لابن قدامة ١/١٤٦

لا يحتاج إلى حضور آخره، كمن يترتب على إقراره حكم، فهو خصم في حالة إنكاره. ونظائر هذا في مصطلح: (دعوى).

والقسم الثاني: المقصومة التي تحتاج إلى حضور طرف آخر، كمائل الوديعة والمعارضة والإجارة والرهن والغصب ونظائرها. <sup>(١)</sup> وانظر تفصيلها في مظانها من كتب الفقه والمصطلحات الخاصة بها في الموسوعة، ومصطلحي: (قضاء ودعوى).

#### ضابط المقصومة :

هـ - أ) في المدعي : إذا ادعى أحد شيئاً، وكان يترتب على إقراره حكم إذا أنكر، يكون بإنكاره خصماً في الدعوى.

ب - في المدعى عليه : إذا كان لا يصح إنكار المدعى عليه، أي في حالة إقراره لا يترتب حكم على إقراره، فإنكاره لا يكون خصماً في الدعوى. <sup>(٢)</sup> وذلك كما لو ادعى شخص على وبني الصغير بدعي أو بحق فأقر به، فإن إقراره لا يقبل لما فيه من الإضرار بالمحجور عليه.

ويندرج تحت هذا الضابط مسائل تنظر في مصطلح: (دعوى).

في الإخلال بالعدالة في المعاملة، فيقال له العدوان والعدو، قال الله تعالى: ﴿فيسبوا الله غدواً بغير علم﴾. <sup>(١)</sup>

قال أبو هلال العسكري: الفرق بين المعادة والمخاصمة أن المخاصمة، من قبل القول، والمعادة من أفعال القلوب، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه. <sup>(٢)</sup>

#### ب - الدعوى :

٣ - عرفها الحنفية بأنها قول مقبول عند القاضي يقصد به طلب حق قبل غيره، أو دفعه عن حق نفسه. فالمقصومة والدعوى من حيث التعريف متساويان عند الحنفية.

وعرفها الشافعية، بأنها إخبار بحق له على غيره عند حاكم، فالدعوى عند الشافعية غلب استعمالها على طلب الحق من المدعي، أما المقصومة فما يقع من الخصمين (المدعي والمدعى عليه) أمام القاضي. <sup>(٣)</sup>

#### أقسام المقصومة :

٤ - تقسم المقصومة إلى قسمين:  
الأول : ما يكون الخصم فيه منفرداً، وهو الذي

(١) سورة الأنعام/ ١٠٨. وانظر المفردات ص ٣٦٩

(٢) الفروق ١٠٧

(٣) ابن علقمة ١/ ٤١٩، قيسوني ومسيبة ١/ ٣٣١، مجلة

الأحكام ٤ ١٩٦٣

(١) درر الحكم ٤/ ١٩٩، والمقاييس الهندية ٩/ ٣٦

(٢) درر الحكم ٤/ ٢٠٠

## خصي

انظر حصاء

## خطأ

التعريف .

١ - الخطأ لغة نقيض الصواب .

قال في السبائك: الخطأ واخطاه ضد الصواب، وفي التزيين: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾<sup>(١)</sup> عداة ما نساء لأنه في معنى عثرتم أو غلطتم .

واخطأ انصرف عدل عنه، واخطأ لرامي العرش لم يصبه وخطأه تحطئة نسه إلى الخطأ وقال له أخطأت .

وقال الأسوي: انخطي، من أرتد الصواب فصار إلى غيره، والخطي، من نعمت ما لا ينبغي .

والاسم الخطيئة عن فعله، وذلك أن تشدد الياء وتدغم فتقول خطيئة والجمع خطايا<sup>(٢)</sup> .

وفي النهاية والاصح: يقال خطي، في دنة خطيئة إذا أثم فيه، واخطأ: الذب والإثم . واخطأ يخطي، إذا سلك سبيل الخطأ عمداً أو

## خضاب

انظر اختضاب



(١) سورة الاحزاب ٥٢

(٢) لسان العرب والمصباح مادة وخطو



فقد جاء في حاشية السعدي على الحارثي تعريف الغلط: بأنه تصور شيء على خلاف ما هو عليه.<sup>(١)</sup>

وفريب من هذا التعريف ما قاله الميث: إنه أي الغلط كل شيء بعيدا للإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد.<sup>(٢)</sup> وهذا هو معنى الخطأ بعينه.

وذكر بعض المالكية: فرقا بين الخطأ والغلط وهو أن متعلق الخطأ الجان، ومتعلق الغلط الإنسان.<sup>(٣)</sup> ولكنهم قالوا يأتي الغلط معنى الخطأ ويأخذ حكمه.

قال السموقي في حاشيته: في الحدث بالغلط أي اللساني نظره. والصواب عدم الحدث فيه، وما وقع في كلامهم من الحدث بالغلط، فالمراد به الغلط الجانبي الذي هو الخطأ، كحذفه أن لا يكلم زيدا، فكأنه معتقدا أنه عمرو، وكحذفه لا أذكر فلانا فذكره، لظنه أنه غير الاسم المحلوف عليه.<sup>(٤)</sup>

وفرق أبو هلال العسكري بين الخطأ والغلط فقال: إن السط هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صوابا في نفسه، وخطأ لا يكون صوابا على وجه.

سواء. ويقال: خطيء بمعنى أخطأ أيضا. وقيل: خطيء إذا تعمد، وأخطأ إذا لم يتعمد. ويقال: من أراد شيئا ففعل غيره، أو فعل غير الصواب: أخطأ.<sup>(٥)</sup>

معناه في الاصطلاح: ٢ - قال في التلويح: هو فعل يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواء<sup>(٦)</sup> وعرفه الكمال بن الهمام بقوله:

هو أن يتعمد بالفعل غير المحل الذي يقصد به اجتنابه، كالمضغمة تسري إلى حلت الصائم، فإن المحل الذي يقصد به اجتنابه على الصوم إما هو الحلت ولم يفتد بالمضغمة بل قصد بها القم، وكالتزمي إلى صيد فأصاب آدميا، فإن محل الجناية هو الأدمي ولم يقصد بالتزمي بل قصد غيره وهو الصيد.<sup>(٧)</sup>

الغلط:

٣ - الغلط في اصطلاح جمهور الفقهاء يأتي مسلويا للفظ الخطأ.<sup>(٨)</sup>

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤٢، وفتاوى المير حاشية ١٠٠.

(٢) التلويح ١٩٥/٢ ط صبيح. وتظهر الموسوعة المجلد السابع من ١٦٩ مطبوع وأهلية.

(٣) تيسر التحرير ٣٠٥/٢.

(٤) مناهج الطالبين ١١٥/٢، والمهذب ٢٣٣/١، وحاشية

ابن عابدين ٤٢٢/٢.

(١) حاشية السعدي على الحارثي ١٢٢/٢.

(٢) لسان العرب.

(٣) شرح الطودري وحاشية السموقي على ١٢٢/٢.

(٤) حاشية السموقي ١٢٢/٢.

وصرح البيجوري بأن السهو مرادف للغلطة، وأما الذهول فمن الغطاء من جعله مساوياً للغلطة، ومنهم من جعله أهم منها، ومنهم من جعله أخص، وجميع هذه الألفاظ ترجع إلى عيوب في الإرادة لمن فاتها العلم، وما كان منافياً للعلم كان منافياً للإرادة، وصارتها بالخطأ أنها أسباب تؤدي إليه والخطأ ينتج عنها<sup>(١)</sup>.

#### ب - الإكراه :

هـ - الإكراه هو حمل الغير على ما لا يرضاه من قول أو فعل، ولا يختار المكروه مباشرة لو عجز بنفسه، وينقسم إلى ملجئ، وغير ملجئ، ويتفصيل أحكامه محله مصطلح : (إكراه)

قال الأمدى وغيره : والحق أنه إذا خرج بالإكراه إلى حد الاضطراب وصار نسبة ما يصدر عنه من الفعل إليه نسبة حركة المرتعش

ثم قال : وقال بعضهم : الغلط أن يسمى ترتيب الشيء وأحكامه ، والخطأ أن يسمى عن فعله ، أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره<sup>(٢)</sup>.

وهذا البحث يشمل مصطلحي (خطأ)، و(غلط) باعتبارهما يردان على معنى واحد كما هو مصطلح جمهور الفقهاء فإنهم يعبرون عما يجري على اللسان من غير قصد بلفظ الخطأ، كما في بيع المخطئ، وطلاته.

والمالكية يعبرون عما يتعلق بالاعتقاد بلفظة الغلط، كما في الغلط في البيع، وثلاثي تعبيراتهم مختلفة أحياناً، فمنهم من يعبر بلفظة الخطأ، ومنهم من يعبر عن ذات المسألة بلفظة الغلط، كما في الحج والوقوف بمعرفة، وفي كثير من المسائل كمسائل الشهادة والرجوع عنها.

#### الألفاظ ذات الصلة :

#### أ - الشبان والسهو والغلطة والذهول :

هـ - هذه الألفاظ متقاربة في المعنى عند الفقهاء والأصوليين.

فقد نقل ابن عابدين عن شرح التحرير اتفاقهم على عدم الفرق بين السهو والشبان. وقال ابن نجيم : المعتمد أنها مترادفات<sup>(٣)</sup>.

(١) القروى (الفرق ص ١١)

(٢) نيسب التحرير ٢٦٣/٢، شرح فتح القدير ٣٩٥/١.

وحاشية ابن عابدين ١١٤/١، والأشياء والظواهر لابن

نجيم ص ٣٠٦

(١) حاشية الجليل ١٤٦/١، وحاشية ابن عابدين ٢٧٧/٢.

(٢) ١٤٧/١، وجمع المودع ١٦٨/١، ٦٩، ١٩٣/٢. وانظر

غريب الحديث لفهردي ١٤٩/٣، والبلغة في غريب

الحديث والأثر ٥٠/٥، وحاشية البيجوري حل متن

السنة ص ٢٩ - المنشور الطيب حل توحيد ابن عاشور

٣٥٥/١، والمقارنات ص ٣٦٢، ٤٩١، والمصباح النير،

ولسان العرب والشرح المصلي ٢٤٣/١، حاشية الطوك في

شرح مناهج الأصول بتحقيق الطيبي ٩ - ٣/٥، ونيسب

التحرير ٢٦٤/٢ و ٣٠٥ و ٣٠٦، والقواعد والقواعد

الأصولية للجليل ص ١٥٢، والإحكام في أصول الأحكام

للأمدى ١١٧/١، وشرح فتح القدير ٣٩٥/١.

## ٥- الجهل :

٧- الجهل انتفاء العلم بانتصوده بأن لم يدرك أصلاً، ويسمى الجهل البسيط، أو أدرك على خلاف حقيقته في الواقع، ويسمى الجهل المركب، لأنه جهل المدرك بها في الواقع، مع الجهل بأنه جاهل به كاعتقاد الفلاسفة أن العالم قديم.

واعلم انتفضها الجهل عذراً من باب التخفيف، وعارضا من العوارض المكتسبة، مثله مثل الخطأ، وأنه مسقط للإثم ويعتد به عذراً في حقوق الله تعالى المنهيات دون المأمورات، لأن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها، وذلك لا يحصل إلا بمعناها، والمنهيات مزجور عنها بسبب مقاصدها امتحاناً للمكلف بالتكفاف عنها، وذلك إنها يكون بالتعمد لا ارتكابها، ومع الجهل لم يقصد المكلف ارتكاب المنهي فعذر بالجهل فيه. (١)

ولا يعتبر الجهل عذراً في حقوق آدميين مثله في ذلك مثل الخطأ، فيضمن الجاهل والمخطئ ما ينتقله من حقوق المعبود.

## الحكم التكليفي :

٨- اختلاف علماء الأصول في وصف المخطئ بالحل والحزمة.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٠٣، ٢٠٤، حاشية الطيجوري على السنن ص ٢٩، النشر الطبع ٢/٢٧، وحاشية الباقى من جمع الجوامع ١/١٦٦ - ١٦٧، غاية الموصول شرح لب الأصول ص ٩٢، ٩٣، والنشر في الفوائد ١/٧ - ٩٠، والعروني في الفقه ١/١٤٩ - ١٥١

إليه، أن تكليفه به إيجاباً وعدماً غير جائز إلا على القول بتكليف ما لا يطاق، وأما إن لم يته إلى حد الاصطرار فهو مختار، وتكليفه جائز عسلاً وبسرعة، وأما المخطئ فهو غير مكلف إجماعاً فيها هو مخطئ فيه. (٢)

## جد- الهزل :

٦- الهزل ضد الجند وهو كل كلام لا تحصيل له مأخوذ من الهزال. (٣)

وقال ابن الأثير: الهزال والتعب من باب واحد. (٤) ونحوهما المزاح.

وفي الاصطلاح: أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بأن لا يراد به شيء، أو يراد به ما لا يصح إرادته به. (٥)

والهزل كالخطأ في أنه من العوارض المكتسبة إلا أن المخطئ لا قصد له في خصوص اللفظ ولا في حكمه، والمهازل مختار وراض بخصوص اللفظ غير وراض بحكمه. (٦)

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/١٧٧، نهاية السؤل في شرح مناهج الأصول ١/٢٢١، الإبداع في شرح الفتح ١/١٦١، الفوائد والفوائد الأصولية ص ٣٩، تبير

تفسير ص ٢٨٨، ٣٠٧

(٢) الفوائد ص ٤٢

(٣) نهاية ٢/٢٧٣

(٤) تبير التبرير ٢/٢٩٠

(٥) تبير التبرير ٢/٣٠٧

فقال: لا تنسوي: بعد أن عُرِفَ الحكم بأنه خطاب الله المتعلق بأفعل المكلفين بالانقضاء أو التخيير: من فروع كون الحكم شرعي لا بد من تعذره بالكلفين، أن وطء الشبهة الثامنة بالنفاس، وهو ما إذا وطء أجنبية على ظن أنها زوجته مثلاً، هل يوصف وطؤه بالحل والحرمه، وإن انتهى عنه الإثم، أو لا يوصف بشيء منها؟ فيه ثلاثة أوجه: أصحابها الثالث، وبه أحاب السنوي في كتاب النكاح من فتاويه، لأن الحل والحرمه من الأحكام الشرعية، والحكم الشرعي هو الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين، والسامي والخطى، ونعموهما ليسوا مكلفين.

وحزم في المذهب بالحرمه، وقال به جماعة كثيرة من أصحابنا: (أي الشافعية) والخلاف يجري في قتل الخطأ، وفي أكل المضطر الميتة. ثم قال: ومن أطلق عليه التحريم أو الإباحة لم يفيد التعلق بالمكلفين بل بالعبادة، ليدخل فيه أيضاً صحة صلاة الصبي وغيرها من العبادات ووجوب الغرامة بتركها، واتلاف المجنون والبهيمة، والسامي ونحو ذلك مما يندرج في خطاب النوصح.<sup>(١)</sup>

وقال الشاطبي: إن بين الحلال والحرام مرتبة العفو فلا يحكم عليه بأنه واحد من الخمسة المذكورة، ثم قال: ويظهر هذا المعنى في مواضع

من الشريعة، منها ما يكون متفقاً عليه، ومنها ما يختلف فيه، فمنها الخطأ والنسيان فإنه متفق على عدم المؤاخذه به، فكل فعل صدر عن غافل، أو ناس، أو غطى، فهو مما عفي عنه، وسواء علبت أمضت تلك الأفعال مأموراً بها أو منهيها عنها أم لا. لأنها إن لم تكن متبها عنها ولا مأموراً بها ولا غيراً فيها فقد رجعت إلى قسم ما لا حكم له في الشرع وهو معنى العفو. وإن تعلق بها الأمر والنهي، فمن شرط المؤاخذه به ذكر الأمر والنهي والقدرة على الامتثال، وذلك في الخطى، والناسي، والفاعل عاقل، يمثل ذلك الثائم، والمجنون، والحائض وأشباه ذلك. ومنها الخطأ في الاجتهاد وهو راجع إلى الأول،<sup>(٢)</sup> وقد جاء في القرآن: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ﴾.<sup>(٣)</sup>

الأثر المترتب على الخطأ بالنسبة للحقوق من حيث الصحة والفساد والإجزاء ونحوه:

٤ - جمهور الفقهاء على أن الخطأ عذر في إسقاط بعض حقوق الله تبارك وتعالى وليس فيها كلها، فاعتبره الشارع عذراً في سقوط الإثم عن المجتهد لما ثبت في الصحيحين: وإذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فنه لأجران، وإذا

(١) فتاوى ١/١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٥.

(٢) سورة التوبة/٤٣.

(٣) التمهيد ص ٤٩، تحقيق الدكتور محمد حسن عيسى.

وهو المائم، ودينوي وهو الفساد، والحكميان مختلفان فصار الحكم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم. أما عندنا فلأن المشترك لا عموم له، وأما عند الشافعي فلأن المجاز لا عموم له فإذا ثبت الآخر ي إجماعا لم يثبت الآخر.

وأما الحكم الدينوي فإن وقع في ترك مأمور لم يفسط بل يجب تداركه، ولا يحصل الثواب المرتب عليه، أو فصل منه عنه، فإن أوجب عقوبة كان شبهة في إسقاطها، فمن نسي صلاة أو صوما، أو حجا، أو زكاة، أو كفارة، أو نذرا، وجب عليه قضاؤه بلا خلاف، وكذا الوقوف بغير حرفة غلطا يجب القضاء اتفاقا، ومنها من صلى بنجاسة مانعة تامبا، أو نسي ركنا من أركان الصلاة، أو نفي الخطأ في الاجتهاد في الماء والشوب وقت الصلاة والصوم.<sup>(١)</sup>

وقال الزركشي: المراد من قوله ﷺ: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان» أما في الحكم فلأن حقوق الأديين العامد والمخطئ فيها سواء، وكذلك في بعض حقوق الله تعالى كقتل الصيد

حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجره.<sup>(٢)</sup> وجعله شبهة دائمة في العقوبات فلا يؤخذ بهد فيها لوزفت إليه غير امرأته فوطئها على ظن أنها امرأته. وكذلك لا قصاص فيها لورس إلى إنسان على ظن أنه صيد فقتله.

وأما حقوق العباد فلا تسقط بالخطأ فيجب ضمان الممتلكات خطأ، كما لورس إلى شاة وإنسان على ظن أنها عبيد، أو أكل ماله على ظن أنه ملك نفسه، لأن ضمان مال لا جزاء فعل فيعتمد عصبة المحل، وكونه خاطئا لا ينافيها.<sup>(٣)</sup>

قال ابن نجيم: قال الأصوليون، أي في حديث: «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٤)</sup> إنه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام، لأن عين الخطأ وأخويه<sup>(٥)</sup> غير مرفوع، فالمراد حكمها وهو نوعان: أخروي

(١) حديث: «إذا حكم الحاكم فاجتهد...» أخرجه البخاري (الفتح ٢١٨/١٢ - ط السلفية) ومسلم (١٣٤٣/٣ - ط المحلى) من حديث حماد بن عمار.

(٢) تيسر التيسير ٢٠٦/٢، فرائح المرحوم ١١/١٦٥. ميزان الأصول ص ١٨٨.

(٣) حديث: «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». أخرجه ابن ماجه ٦٥٩/١ - ط المحلى والحاكم ١٩٨/٢ - ط دائرة المعارف (عثمانية) من حديث عبد الله بن عباس، واللفظ لابن ماجه، وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي.

(٤) يقصد النسيان والإكراه.

(٥) الأشياء والتفاهل لابن نجيم ص ٣٠٣، وانظر الأشياء والتفاهل للسرطاني ص ٩٨٧-٩٩٠، وحاشية ابن عابدين ١/٢٢٥، وكشف الخفاء ويزيل الإلصاق - الحديث برفه ١٣٩١، ٢٩٢٩، المنشور في القواعد ١٢٢/٢، حاشي، والجزء الثاني من مختصر قواعد الملاي وكلام الأئمة في الفقه نور الدين محمود بن أحمد الحنفي القسوي المعروف بابن عجب الدمشقي ص ١٩٧، ٢٩٨.

وقال القرطبي عند الكلام على قوله تعالى : ﴿وَيْسَآ لَا تَأْخُذْنَآ إِن نَّبِئْنَآ أَوْ أَعْطَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> المعنى : اعف عن إثم ما يقع منا على هذين الوجهين أو أحدهما . وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع ، وإنما اختلف فيما يتعلق على ذلك من الأحكام هل ذلك مرفوع لا يلزم منه شيء ، أو يلزم أحكام ذلك كله ؟ اختلف فيه : والصحيح أن ذلك يختلف بحسب الوقائع ، فقسم لا يسقط بالتفريق كالتزامات ، والعيات ، والصلوات المقرضات ، وقسم يسقط بالتفريق كالتقصاض والتعلق بكلمة الكفر ، وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ناسيا في رمضان ، أو حدث ماهرا ، وما كان مثله مما يقع خطأ ونسيانا ويعرف ذلك في الفروع .<sup>(٢)</sup>

ومن ذهب إلى أن الفعل الواقع خطأ غير مؤاخذ عليه مطلقا ألجأ الحراسي الذي قال عند الكلام على قوله تعالى : ﴿وَيْسَآ لَا تَأْخُذْنَآ إِن نَّبِئْنَآ أَوْ أَعْطَيْنَا﴾ يقتضي رفع المؤاخضة بالنسي ، والمؤاخضة منسقة إلى مؤاخضة في حكم الأخيرة وهو الإثم والعقاب ، وإلى مؤاخضة في حكم الدنيا وهو إثبات التبعات والغرامات . والطاهر قفي حكم جميع ذلك .

- (ابن ماجه ١/٦٥٩ ، ط الحلبي ، والحاكم ٢/١٩٨ ط دار المعارف المصرية)

(١) سورة البقرة/٢٨٦

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/١٣٩ ، ٣٣٢

والخطأ في العبادة مرفوع غير موجب للقضاء إن لم يؤمن وقوع مثله في المفعول ثانيا . كما لو أخطأ الحجيج في الوضوء بعرفة ، فوقفوا العائش لا يجب القضاء ، لأن الخطأ لا يؤمن في السين المستبقة . أما إذا لم تكن التحرز منه فلا يكون الخطأ عذرا في إسقاط القضاء كما إذا أخطأ الحجيج في التوقف فوقفوا في غير عرفة ، فيلزمهم القضاء سواء كانوا جمعا كبيرا أو قليلا . لأن الخطأ في الموقف يؤمن مثله في القضاء ، وكالحاكم يحكم بالاجتهاد ثم يجد النص بخلافه لا يعتد بحكمه .

ولو حصل بالاجتهاد ثم يتقن الخطأ بعد الصلاة وجب القضاء في الأصح ، ولو اجتهد في أوان ، أو تباب ، ثم بان أن الذي نواه به أو لبسه كان نجسا لزمته الإعادة .<sup>(٣)</sup>

وذهب جماعة من العلماء إلى أن الفعل الواقع خطأ أو نسيانا لغو في الأحكام ، كما جمعه الله لغوا في الأثام . وبين النبي ﷺ ذلك بقوله : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه» .<sup>(٤)</sup>

(١) للشور في القواعد ٢/١٣٢ ، ١٣٣

(٢) حديث : «رفع من أمتي الخطأ والنسيان» أخرجه الطبراني عن ثوبان وفي إسناده يزيد بن ربيعة المريجي . وهو ضعيف كما قال المحقق (فيض القدير ١/٣٦٤ ، ٣٧٠) وبطل على مثله ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن عباس «إن الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولقد صححه الحاكم والبيهقي .

النفس الخطأ الدية والكفارة، يعني من زعم ارتفاعها على العموم في خطاب الوضوء والتكليف<sup>(١)</sup>.

وقال البعلبي في الفاعدة الثانية: شروط التكليف العقل وفهم الخطاب. فلا تكليف على صبي، ولا مجنون لا عقل له. وقال أبو البركات في المسودة: واختار قوم تكليفها.

قلت: من اختار تكليفها، إن أراد: أنه يترتب على أفعالها ما هو من خطاب الوضوء فلا نزاع في ترتبه. وإن أود خطاب التكليف فإنه لا يلزمها بلا نزاع، وإن اختلف في مسائل: هل هي من خطاب الوضوء، أم من خطاب التكليف؟ أو بعض مسائل من مسائل التكليف<sup>(٢)</sup>.

قواعد فقهية متعلقة بالخطأ:

قاعدة: لا عبرة بالظن بين خطوه.

١١ - هذه القاعدة ذكرها الخفية والشافعية. ومن تطبيقاتها عند الخفية: أن من فاتته صلاة العشاء لو ظن أن وقت الفجر ضايق فعصى الفجر قبل المباشرة، ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر. فإذا بطل بنظر، وإن كان في الوقت سعة وبصر العشاء ثم بعيد الفجر، فإن لم يكن في الوقت سعة بعيد الفجر فقط.

(١) كشف الخطأ ومرآة الإلهام ١/٥٢٣، ٥٢٣.

(٢) القواعد والفوائد الأصيلة ص ١٥.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «رفع عن أمتي الخطأ والسبأ». يقتضي رفع الخطأ مطلق ورفع حكمه<sup>(١)</sup>.

١٠ - والذي عليه جمهور الأئمة والعلماء أن ضمانات المشتقات والديات وكل ما يتعلق بحقوق العباد لا يسقط بحال حتى إنهم أطبقوا على أن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء<sup>(٢)</sup> لأن من قبيل خطاب الوضوء وقد تقرر في علم الأصول أن خطاب الوضوء لا يشترط فيه علم المكلف وقدرته وهو الخطاب بكثير من الأسباب والشروط والموانع، ولذلك وجب الضمان على المجانين والغافلين بسبب الإتيان لكونه من باب الوضوء الذي معناه أن الله تعالى قال: إذا وقع هذا في الوجود فاعلموا أنني حكمت بكذا، ومن ذلك الطلاق بالإصرار، والإعسار، والتورث بالأنساب<sup>(٣)</sup>.

ونقل الحلال عن أحمد قال: من زعم أن الخطأ والسبأ مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فإن الله أوجب في قتل

(١) أحكام فقهاء ١/٤٣٧، ٤٣٨.

(٢) البهجة شرح البهجة ٢/٢٨٦، ٢٨٧، مقصور في القواعد ٢/١٢٣، ١٢٣.

(٣) الذخيرة للقرافي ص ٦٥، والنهي ص ١٦٨، ١٦٩، الأحكام للأمامي ١/١١٥ - ١١٦، الشافعي ١/٨٤.

٨٥ مطبوع مع غريب الرخص، وفوائد الرحمن ١/١٦٥، غلب الطبع، نيسر التحرير ٢/٣٠٦، ٣٠٧.

فتح الباري ١/٣٥٩، ٣٥٧.

أو بقاء الليل، أو غروب الشمس، فأكل ثم  
بان خلافه.

أو دفع الزكاة إلى من ظنه من أهلها، فبان  
خلافه.

أو رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة  
الحرف، فبان خلافه، فلو بان أن هناك خندقا.

أو استتاب على الخج فلان أنه لا يرجي  
برؤه، فبني: لم يجز في الصور كلها.

ثم أورد السيوطي وابن نجيم بعض المسائل  
المستثناة من هذه القاعدة، منها ما لو صلى  
خلف من يظنه متظفرا فبان حدثه صحته  
صلاته. (١)

ولو ألقى على البائن فلان حملها فبان  
حائلا: استرد.

وشبهه الرافعي: بما إذا ظن أن عليه ديناً  
فأداه، ثم بان خلافه، وما إذا ألقى على ظن  
إحصاءه، ثم بان يساره. (٢)

١٣ - وقريب من لقاعدة المشار إليها عند  
المالكية قاعدة الظهور والاكتشاف ذكرها  
الونشريسي. (٣) ومن تطبيقاتها:

استرجاع النفقة المدفوعة إلى المرأة بناء على  
ثبوت الحضانة إذا ظهر بعد ذلك أنها لم تكن  
حاملًا، على المشهور عندهم.

ومنها ما لو ظن الماء نجسا فتوضأ به ثم تبين  
أنه طاهر جاز وضوءه.

ومنها ما لو ظن المزكي أن المدفوع إليه غير  
مصرف فزكاة فذبح له، ثم تبين أنه مصرف  
أجزأه نقداً ولو رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا  
صلاة الحرف، فبان خلافه لم تصح، لأن الشرط  
حضور العدو.

ولو استتاب المريض في حج الفرض فلان أنه  
لا يعيش ثم صح من المرض أداه بتقه.

ولو ظن أن عليه ديناً فأداه فبان خلافه رجع  
بها لدى.

ولو خاطب امرأته بالطلاق فلان أنها أجنبية  
فبان أنها زوجته طلقت. (٤)

ومن تطبيقاتها عند الشافعية:

١٢ - ما لو ظن المكلف في الواجب المومض أنه  
لا يعيش إلى آخر الوقت، فطبق عليه فلو لم  
يفعله ثم عاش وفعله فأداء على الصحيح.

وما لو ظن أنه متضرع فصلى ثم بان حدثه.

وما لو ظن دخول الوقت، فصلى، ثم بان  
أنه لم يدخل.

أو ظن طهارة الماء فتوضأ به، ثم بان  
نجاسته.

أو ظن أن إمامه مسلم، أو رجل قارىء فبان  
كافرا، أو امرأة أو أميا.

(١) الأئمة وانقضى للسيوطي ص ١٥٧

(٢) الأئمة وانقضى للسيوطي ص ١٥٧

(٣) إخراج المسالك إلى قواعد الإمام مالك ص ٢١٥

(٤) الأئمة وانقضى لابن نجيم ص ١٦١، شرح المبعة لمحي  
حيدر المسمى در أحكام ٦٤/١ للقاعدة ٧٢



لحق الله إلى من يظنه مستحق ثم تبين الخطأ  
نفي نسبه قولان: (١)

الخطأ في العبادات:

١- الطهارة:

٢- ولا - الخطأ في الاجتهاد في الأواني والياب:

١٥ - من اجتهد في أوان أو ثياب ثم ما الذي  
توصاه أولسه كان تحسب كزمت الإعانة، لأنه  
تبين له يقين الخطأ فهو كالحاكم إذا أخطأ  
المسئ.

وعدا مذهب الحنفية، وقول عند المالكية،  
ومذهب الشافعية وقول ابن عثيل من  
خاتمة: (٢)

ومضى هذه المسألة عند الحنفية وإنك لا علة  
على قاعدة (لا عبرة بالنظر البين خطؤه)، (٣)

وينتهي المالكية على قاعدة النظر هل  
يتنقض بالنظر أم لا؟ (٤)

(١) قواعد لاين رجب ص ٢٢

(٢) در الحكام شرح غرر الأحكام لملا حسرو ٩١/١، غفر  
حيون ايضاً ص ١٩٣/١، والقوانين الفقهية ص ٢١،  
٣٧، ومترج الصغير ٦٥/١، ٦٦، ومنها الطالب  
١٣٨/١، المتصور في الفوائد ١٢٣/٢، والفوائد  
والمفاتيح الأصولية ص ٩٦

(٣) الأشبه والنظام لابن جهم ص ١٦١، وشرح الأشبه  
المسح حمز جيون البصائر ١٩٣/١، والأشبه والمطر  
للمصنف ص ١٥٧

(٤) يصاح المسلك في فواعد الإمام مالك ص ١٩٩

ووجوب رد نسمة ميراث المنقشود في أرض  
الإسلام في الأجل أو قبله - بعد ما أنقش أولاده  
على أنفسهم من ماله. قال مالك فيها بوجوب  
رد النفقة. (١)

١٤ - وعند المالكية ورد ابن رجب عدة قواعد  
في هذا المعنى منها:

القاعدة الخامسة والستون: وهي من تصرف  
في شيء يظن أنه لا يملكه فتيين أنه كان يملكه  
ففي صحة تصرفه خلاف، ومن تطبيقاتها:

ما لو باع ملك أبيه بغير إذنه ثم تبين أن أباه  
كان قد مات ولا وارث له سواء، ففي صحة  
تصرفه وجهان ويقال: روايتان. (٢)

ومنها القاعدة الخامسة والستون:

من أنفق مال غيره وهو يظن أنه ماله، أو  
تصرف فيه بظن لنفسه ولاية عليه ثم تبين خطأ  
ظنه، فإن كان مستنداً إلى سبب ظاهر من غيره  
ثم تبين خطأ ظنه، بأن كان مستنداً إلى سبب  
ظاهر من غيره، ثم تبين خطأ السبب، أو أقر  
بشعبه المجانية ضمن السبب وإن كان مستنداً  
إلى اجتهد مجرد. كمن دفع مالا تحت يده إلى  
من يظن أنه ماله أو أنه يجب اندفع إليه، أو أنه  
يجوز ذلك، أو دفع ماله الذي يجب عليه إخراجه

(١) إيضاح المسلك إلى قواعد الإمام مالك ص ٢١٥

(٢) القواعد لاين رجب ص ١٢٠

ثانياً - الخطأ في الوضوء :

١٦ - إذا غلط في تبة الوضوء فنوى رفع حدث لنوم وكان حدثه غيره .

قال المالكية والشافعية والحنابلة : إنه إذا غلط في التبة بأن كان عليه حدث نوم ، فغلط ونوى رفع حدث يوجب ارتفع حدثه كذا نخل الأحداث ، أما إن نوى غير ما صدر منه عمداً لم يصح وضوؤه لثلاثة <sup>(١)</sup> .

ومذهب الحنفية كما ذكره ابن نجيم في مسند <sup>(٢)</sup> إذا عين وأخطأ أن الوضوء والغسل لا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط التبة لهما <sup>(٣)</sup> وقالوا : إن من دخل الماء مذقوعاً ، أو غتاراً القصد التبريد ، أو مجرد إزالة الوسخ صح وضوؤه . وأنه إذا لم يسو وضوئاً وصلى فصلاته صحيحة ، لأن الشرط مقصود التحصيل لغيره لا لذاته ، فكيفما فعل حصل المقصود وصار كسر العورة وما في شروط الصلاة ولا يغفر اعتبارها إلى أنه تنوى <sup>(٤)</sup> .

ثالثاً - الخطأ في الغسل :

١٧ - إذا نوى التمسك ورفع جنبه الجماع وكانت

والقول الآخر عندهم أنه يعيد في الوقت استنجاباً

ولا نرد هذه المسألة على فروعها بجهل دور الحسابة لأنه إذا شك في نجاسة الماء الظاهر ، أو طهارة الماء المتنجس بنى على اليقين ، ولا عمة بغلة الشك ، فإن اشبه عليه لم ينحرف فيها ، وهل يشترط لصحة تيممه مزجها أو إراقتها ؟ على روايتين <sup>(١)</sup> .

ونحو هذه المسألة على قاعدة : إذ تعارض الأصل والظاهر ، فإن كان الظاهر حجة يجب قبوله شرعاً ، كالشهادة والرواية والإخبار فهو مقدم على الأصل بخلاف ، وإن لم يكن كذلك بل كان مستند العرف والعادة الغالبة والقرائن أو غلبة الظن ونحو ذلك ، فإذ لا يعمل بالأصل ولا ينتفت إلى الظاهر ، ونسوة يعمل بالظاهر ولا يلتفت إلى الأصل ، وتارة يخرج في المسألة خلاف <sup>(٢)</sup> .

أما في ثياب إذا اشبهت عليه ثياب ظاهرة نجسة لم يميز التحري وضمن في كل ثوب بعدد النجس وزاد صلاة وينوي بكل صلاة الغرض <sup>(٣)</sup> .

(١) شرح الزرقاني ١/١٣١ ، والمجموع ١/٣٣٠ ، لأشبهه وهنظائر طليوطي ١/١٦ ، وكشاف الفتاوى ١/١٦١

(٢) لأشبهه والظاهر ص ٣٢

(٣) شرح صحيح الترمذ ١/٢٢١

(١) الفوائد والفوائد الأصولية ٩٥ ، والأخبارات المتفقية ص ٥٧١ ، المذهب الأحمد ص ٤

(٢) الفوائد لابن رجب ٣٦٧ ، ٣٦٩

(٣) المعنى ١/٧٥ ، والفوائد والفوائد الأصولية ص ٩٠

أو نوت أحدهما مادية أو ذاكورة فلا عزم ولم توجد  
حصولاً<sup>(١)</sup>

وقال المختار إذا اجتمعت أحداث متوعدة  
وسر كانت متصرفة في أوقات خرج وضروا أو  
غسلوا وروى يظهره أحدها رفع هو أي: الذي  
نوى رفعه، وارتفع سائرهما، لأن الأحداث  
تتداخل فإن روى معصية غير معصية ارتفع  
جميعها، وهذا لم يخرج شيئاً منها بآية<sup>(٢)</sup>

رابعاً: الخطأ في التيمم:

١٨- من أخطأ في التيمم ما يأتي

أ- قال الحنفية: التيمم في التيمم لا يجب فيه  
التيمم من الأحداث والجنابة، فلو تيمم الجنب  
بركنة به الوضوء حاز، لأن الشرط برأى  
وجودها لا غير، فإذا تيمم المصنوع رجليه أن  
يصلي به غيره<sup>(٣)</sup> وقال الخصاف: يجب التيمم  
لكونه يقع فيها على هيئة واحدة ويميز بالنية  
كالصلاة المفروضة<sup>(٤)</sup>

وأبى مالك رحمه روى عنه الشيخ، وروى ابن  
مسلم عنه الجوار قال الساجي في المنطق:  
اختلف قول مالك وأحمد به في الجنب يتيمم  
نفساً للجنابة بنوي من الحدث الأصغر فجمع به

جنابته من اعتلام، وروى نوت المواقف الخانة  
وكان حدثها من الحيض.

قال الشافعية: إن ذلك لا يقصر<sup>(٥)</sup>

وكذلك عند الحنفية، لأن الآية لا تشترط في  
الوضوء، والغسل، ومسح الخفين، وزالة  
النجاسة الخفيفة عن الثوب، والبذل،  
ولم كان<sup>(٦)</sup>

وقال المالكية: إذا تسبوت الطهارة في  
أنفسها وفيما تناولانه من الأحداث والأسباب  
وفيما تمنعانه من المبادات فلا خلاف في أن به  
إحدى الطهارتين نوت عن الأخرى<sup>(٧)</sup>

وإذا تسبوت طهارة عن حدث واحتلقت  
موانعهم، كالجنابة، والحيض، فإن الحيض  
يضع الوضوء ولا تضعه الجنابة، وإن اعتلت  
خالف نوت الخانة دون الحيض، ففي كتاب  
من يحسن عن كبه لا يجري، واختفى، وفي  
كتاب الخاء للفاشي أبي الفرج يجرى<sup>(٨)</sup>

وقال السرزاري: الخطأ في التيمم لا عزم  
بخلاف المتعمد لأنه متلاعب<sup>(٩)</sup>

وقال السبكي في حاشيته: وإن نوت امرأة  
جنب وحائض غسلها الحيض، والجنابة معا

(١) الألب: والظاهر للبوخي ص ١٦، المجموع ٢٢٥

(٢) الألب: والظاهر لاين عليه ص ٢٠

(٣) المنطق ٥٠١

(٤) المنطق ٥٠١

(٥) شرح الرزقي ١٠١٦

(٦) حاشية الدوسقي ١٣٣

(٧) كتاب الفاع ١، ٨٩، ٩٠

(٨) الألب: والظاهر لاين نجم ص ٣١

(٩) ذات المصنوع

مالك، وجوزوه ابن مسleme، ورواه عن  
عالم<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: لو نوى التيمم استحابة  
الصلاة بسبب الحدث الأصغر وكان جنباً، أو  
بسبب الجنابة وكان محدثاً صحح بالاتفاق إذا كان  
غالباً<sup>(٢)</sup>.

وقال الخنابلة: يشترط تعيين النية لما تيمم له  
كصلاة، وظواف، ومن المنصف من حدث  
أصغر أو أكبر، أو نجاسة على يده، لأن التيمم  
لا يرفع الحدث وإنما يبيح الصلاة، فلم يكن بد  
من التعمين تقوية لضعفه، وصفة التعمين أن  
يتنوي استحابة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة إن  
كان جنباً، أو من أحدث إن كان محدثاً وما أشبه  
ذلك. وإن نوى استحابة الصلاة من الحدث  
الأكبر والأصغر والنجاسة بهتته صحح تيممه  
وأجزأه لأن كل واحد يدخل في العموم<sup>(٣)</sup>.

ب - إن كان في رجليه ماء فأخطأ رجليه فطلبه فلم  
يجده فتيمم وصلى، مذهب المالكية ووجه عند  
الشافعية ومذهب الخنابلة يجوز التيمم ولا إعادة  
عليه لعدم نقصه، ولأنه غير مفروط في  
الطلب.

(١) انتهى ٤١/١

(٢) المجموع ٢٣٥/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧

(٣) كنشال الفاع ١٧٥/١، ١٧٦

والوجه الثاني عند الشافعية تلزمه الإعادة،  
لأنه مفروط في حفظ الرجل<sup>(١)</sup>.

ج - إذا كان عالماً بالماء وظن أنه قد نفذ تيمم  
وصلى أعاد عند الخطبة اتفاقاً وكذلك عند  
المالكية والأصح عند الشافعية وعند الخنابلة،  
لأن القدرة على الاستعانة ثابتة بعلمه فلا  
ينعدم بظنه، وعليه التحري، فإذا لم يفعل  
لا يجوز التيمم ولأنه كان عالماً به وظهر خطأ  
الظن.

ومقابل الأصح أنه لا إعادة عليه، لأن ذلك  
غير جائز بينه وبين الماء فسقط الغرض بالتيمم  
قاله الشافعي في القديم<sup>(٢)</sup>.

ب - الصلاة :

أولاً : الخطأ في النية :

ومن صوره :

١٩ - الصورة الأولى : الخطأ فيما لا يشترط له  
التعمين لا يضرب قاله ابن نجيم<sup>(٣)</sup>.

وقال السيوطي : ما لا يشترط له التعمين

(١) حاشية المنصوري ١٥٩/١، ١٦٠. شرح المحرشي  
١٩٧/١ والجلد ٣١/١، المجموع ٢٦٦/١ وكنشال  
١٢٩/١

(٢) المجموع ١٢٢/١، حاشية رد المحتار ٢٥٠/١، وحاشية  
المسوي حل المحرشي ١٩٧/١، الشرح القصير  
١٩١، والمجموع ٢٦٦/٢ وكنشال الفاع  
١٧٠/١

(٣) الأشباه والنظائر ص ٣١

بقوله : وأما ما يشترط فيه التعيين فالخطأ فيه بضر. <sup>(١)</sup>

وقال المسيوطي : ما يشترط فيه التعيين فالخطأ فيه مطلق ، وما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه تفصيلا إذا عينه وأخطأ بضر. <sup>(٢)</sup>

ومن أمثلتها عندهما :

١ - الخطأ من صلاة الظهر إلى العصر فإنه بضر. وكذلك الحكم عند الحنابلة. <sup>(٣)</sup>

وعند المالكية قال الحارثي : إن خالفت نيت لفظه ، فالعبادة بالنية دون اللفظ ، كقولي ظهر تلفظ بعصر مثلا ، وهذا إذا تحالفا سهوا ، وأما إن فعله متعمدا فهو متلاعب ، ونقل عن الإرشاد أن الأحوط الإعادة أي فيما إذا غفل ذلك سهوا ، قال الشيخ زروق في شرحه : للخلاف في الشبهة إذ يمكن تعلّق النية بها سبق إليه نياته. <sup>(٤)</sup>

٢ - وكذلك إذا نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو لم تصح صلاته .

وهو قول الحنابلة. <sup>(٥)</sup> وقال المالكية : لو

جملة وتفصيلا إذا عينه وأخطأ لم يضر <sup>(٦)</sup> ومن أمثلتها عندهما :

١ - تعيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ، فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثا أو خماسا ، لأن التعيين ليس بشرط ، فالخطأ فيه لا يضر وتلغوية التعيين . وهو قول المالكية. <sup>(٧)</sup> وقال الحنابلة : لا يشترط ذكر عدد الركعات ، لكن إن نوى الظهر ثلاثا أو خماسا لم تصح ثلاثا. <sup>(٨)</sup>

٢ - وإذا عين الإمام من يصلي به فبان غيره لا يضر ، وقال الحنابلة في الردية المقابلة للأصح تنصّر ، والرواية الأخرى وهي الأصح : لا تنصّر. <sup>(٩)</sup> وقال المالكية : لا يجب على الإمام أن ينوي الإمامة. <sup>(١٠)</sup>

٣ - وإذا عين الأداء فبان أن الركن قد خرج أو الغضاء ، فبان أنه باق فصلاؤه صحيحة ، وهو قول المالكية. <sup>(١١)</sup> وقال الحنابلة يصح قضاء نية أداء وعكسه إذا بان خلاف ظنه ، ولا يصح مع العلم. <sup>(١٢)</sup>

٤٠ - الصورة الثانية : وعبر عنها ابن نجيم

(١) الأبياء والنظار ص ١٥ ، ١٦

(٢) الشرح الصغير ٢٠٥/١ ، الدررقي ٢٣٥/١

(٣) كشف القناع ٣١٤/١

(٤) كشف القناع ٣١٩/١

(٥) حاشية الدررقي ٣٣٨/١ - الحارثي ٢٦٨/١

(٦) الشرح الصغير ٢٠٥/١

(٧) كشف القناع ٣١٥/١

(١) الأبياء والنظار ص ١٥

(٢) الأبياء والنظار ص ١٥ ، ١٦

(٣) كشف القناع ٣١٤/١

(٤) الحارثي ٢٦٦/١

(٥) كشف القناع ٣١٩/١

والأداء وكذا ذكر اليوم الثاني هو فيه.<sup>(١)</sup>

وقول الحنابلة: لو كان الظهران فائتين فنوى ظهرا منهما ولم يعتد لم يعتد لم يعتد الظاهر التي صلاحها عن إحداهما، حتى يعين السابقة لأجل اعتبار الترتيب بين الفوائت.<sup>(٢)</sup> قالوا: لو كانت عليه صلوات فحسبى أربعا ينوي بها ما عليه، فإنه لا يجزئه إجماعا، فلو لا اشتراط التعيين لأجرأه.<sup>(٣)</sup>

وقال ابن قدامة: وإن ظن أن عليه ظهرا فأنه وقضاها في وقت ظهر اليوم، ثم تبين أنه لا قضاء عليه فهل يجزئه عن ظهر اليوم؟ يستعمل وجهين:

أحدهما يجزئه لأن الصلاة معينة، وإنما انحطأ في نية الوقت فلم يؤثر، كما إذا اعتقد أن الوقت قد خرج فبان أنه لم يخرج، أو كما تنوي ظهر أمس وعليه ظهر يوم قبله.

والثاني: لا يجزئه، لأنه لم يوعين للصلاة، فأشبه ما لو نوى قضاء نصص لم يجزه عن الظهر.<sup>(٤)</sup>

الصورة الثالثة: الخطأ في الاعتقاد دون التحسين:

٢١ - ومثل له السيوطي بحملة أمثله منها:

(١) مؤاعب الخلفي ١/١٠٩، ص ١٧٧.

(٢) كشاف الفتاوى ١/١٠٩.

(٣) كشاف الفتاوى ١/١٠٩.

(٤) الخلفي ١/١٠٩.

افتدأت شخص من يصلي إجماعا بسجد معين، لا يلزم من هو، فإن حالته صحيحة، وكذا بن اعتد أنه زيد فحين أنه عبر فيها بظهر، إلا أن يكون أنه الاعتقاد أنه إن كان زيدا لا إن كان عددا، فإن حالته ناطل، ولم تبين أنه زيد تزدده في النية.<sup>(١)</sup>

٣ - الخطأ في تعيين الميت في صلاة اجتنازه بأن نوى الصلاة على زيد فبان غدر، أو نوى الصلاة على الميت المذكور فتبين أنه أثنى، أو عكسه، فإنه يضر ولا تنصح الصلاة.

وواقعها: المالكية في الصورتين، والحنابلة في الصورة الأولى، فقالوا: إن نوى الصلاة على مريض من مولى يريد به زيدا، فبان غيره جرم أيم فعلناي أنها لا تنصح، وقالوا بالصحة في الصورة الثانية، فلم ينوي الصلاة على هذا الرجل فبان امرأة أو عكسه، بأن نوى هذه المرأة فبان رجلا، قالوا في تحريم الإجزاء لقوة التحسين على النصفة في باب الأيمان وغيرها.<sup>(٢)</sup>

٤ - لو نوى قضاء ظهر يوم الإثنين وكاد عليه ظهر يوم الثلاثاء لم يجزئه عند الحنفية والشافعية.<sup>(٣)</sup>

ولا يضر عند المالكية لأنه لا يتوي الأيام اتفاقا، وقالوا: إن المشهور عدم وجوب نية القضاء

(١) شرح الررقي ٢/٢٤٢.

(٢) كشاف الفتاوى ١/١٠٩.

(٣) الأشبه، والظاهر فإن نجيم ص ٣٨، والسيوطي ص ١٦.

لا يجوز أداء الفرض قبل وقته، وأن الصلاة فرضت لأوقاتها قال الله تعالى : ﴿أقم الصلاة﴾ اندك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر، إن قرآن الفجر كان مشهودا. ومن الليل فتعبد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مفعا محمودا<sup>(١)</sup>

وهذا نكرر وجوبها بتكرار الوقت، وتؤتى في موافقتها. فتوشك في دخول وقت العبادة تأتي بها، فيأن أنه فعلها قبل الوقت لم يجزه، قال المالكية : لا يجزئه، ولو عين لها وقعت فيه لتردد التية وعدم تيقن براءة الذمة.

واشترط الشافعية معرفة دخول الوقت بقيا بأن شاهد الشمس غاربة، أو ظنا بأن اجتهد لغيره أو نحوه، فمن صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت.

وقال الحنابلة : إذا غلب على ظنه دخول وقت الصلاة تصح صلاته، ولا يشترط له أن يتيقن دخوله في ظاهر المنع. فإن صلى مع عليه الظن بدخول الوقت، ثم تبين أنه صلى قبل الوقت أعاد اتفاقا<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الإسراء ٧٨، وما بعده  
(٢) البدائع ٣٤٩/١ والجسوط ١٤١/١، ١٥٤ وحاشية رد المحتار ٣٧٠/١ وشرح المحرر ٢١٧/١ وحاشية العدوي عليه وحاشية الجليل ٤٠٧/١، والخواص والمقوائد الأصولية ص ٩٠، والمقي ٢٤٠/١ وقواعد ابن رجب ص ٣٧١، ٣٧٦، وكشاف المفصاح ٦٤٩/١، ٦٥٨، ٦٥٧

١ - لو أدى الظهر في وقتها معتقدا أنه يوم الإثنين فكان الثلاثاء صح.

٢ - ولو غلط في الأذان فظن أنه يؤذن للظهر ركعت العصر، قال : لا أعلم فيه نقلا وينبغي أن يصح لأن المقصود الإعلام عن هوأمله<sup>(١)</sup> وقد حصل.

وهذه الأمثلة وبعضها مذكورة في المذاهب الأخرى.

فمعد الحنفية قال ابن نجيم : لو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز<sup>(٢)</sup>.

وعند المالكية : قال الزرقاني إن اعتقد أنه زيد أي : الإمام فبين أنه عمرو، فإن صلاته صحيحة<sup>(٣)</sup> ونحوه عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

ثانيا : الخطأ في دخول الوقت :

٢٢ - من صلى قبل الوقت كل الصلاة أو بعضها لم تجز صلاته اتفاقا، سواء فعله عبدا أو خطأ، لأن الوقت كما هو سبب لوجوب الصلاة فهو شرط لصحتها.

قال الله تعالى : ﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا﴾<sup>(٥)</sup> أي فرضا مؤقتا حتى

(١) الأشبه والنظار ص ١٧، المجموع ٣٣٩/١

(٢) الأشبه والنظار ص ٣٤

(٣) شرح الزرقاني ٢٤٢/٢

(٤) كشاف الفتاوى ٣١٩/١

(٥) سورة النساء/١٠٢

إليها بالاجتهاد فأنشبه إذا لم يثبت الخطأ. وإن صلى إلى جهة ثم رأى القبلة في بعض أوضاعها لم يعد، لأن الخطأ في اليمين والشمال لا يعلم قطعا فلا يتغض بالاجتهاد.<sup>(١)</sup>

٢٦ - وقال الخليل: إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة، ثم علم أنه قد أخطأ القبلة لا يكن عليه إعادة<sup>(٢)</sup> وقالوا: إذا صلى البصر في حيز فأخطأه أو صنى لأسمى بلا دليل بأن لم يستخرج من بخره ولم يلبس المحراب ونحوه مما يمكن أن يحرف به القبلة أعادوا ولو أهدأ، أو اجتهد البصر، لأن الحصر ليس به حل اجتهد لفشرك من فيه على الاستدلال بالمحاريب وسحرها، ولوجود من يحرفه عن يقين عالما، وإنما وجبت الإعادة عليها لمخرطها لعدم الاستخيار أو الاستدلال بالمحاريب.<sup>(٣)</sup>

رابعاً: الخطأ في القراءة:

٢٧ - قال الخليل: غيبة: خطأ التقاري، إم في الإعراب، أو في الحروف، أو في التكتيلات، أو الأبيات، وفي الحروف إم بوضع حرف مكان آخر أو نقيضه، أو ناخيه، أو زيادته، أو نفسه.

ثم الإعراب فإن لم يغير المعنى لا يفسد الصلاة، لأن تغييره خطأ لا يستطاع الاحتراز

ثالثاً: الخطأ في القبلة:

٢٣ - استنبال القبلة شرط لصحة الصلاة.

فإن صلى ثم تغير الخطأ في القبلة:

فقد قال الحنيفة: يتحرى المصلي لأشياء للقبلة وعدم المحرمات، ولم يعد الصلاة إذا أخطأ لأن التكليف بحسب الرسم، ولا وسع في إصابة الجهة حقيقة، فصارت جهة التحري هنا كجهة الكعبة تلفت عنها، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿فَأَبَدِمْ تَوَلَّوْا قُمْ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> أي قبلة الله نزلت في الصلاة حال الاشتغال، ويروى عنه أنه في الصلاة، أو تحول رايه بعد شروع فيها بالتحري استدار في الأول إلى جهة التصواب وفي الثاني إلى جهة تحول رايه إليها.<sup>(٢)</sup>

٢٤ - وقال المالكية: لو صلى إلى جهة اجتهد ثم تبين خطؤه، فإن كان تحريه مع ظهور العلامات أعاد في الوقت إن استدسر، وكذا لو شق أو شرب، وإن كان مع عدم ظهورها فلا إعادة.<sup>(٣)</sup>

٢٥ - وقال الشافعية: إذا صلى ثم تبين الخطأ فبطل قولان: الأول يلزمه أن يعيد، لأنه لو لم يبق الخطأ فيها يضمن مثله في القضاء فلم يعد بها، ومضى كحاشاكم إذ حكمتم ثم وجد النص بخلافه. والذي لا يلزمه لأنه جهة فهور الصلاة

(١) سورة البقرة: ١٥٠

(٢) صور الأحكام شرح عمدة الأحكام ١/١٠١

(٣) شرح المغرشي ٢/٢٠٧ - الفتاوى الفتحة ٤٢

(١) المجموع ٣/٢٣٦، ٢٣٥

(٢) المغني ١/٣٩٠

(٣) كشف القناع ١/٣١١



فالعبرة في عدم الفساد عندهما بعدم تغير المعنى  
- وعند أبي يوسف العبرة بوجود المثل في  
القرآن (١).

وأما التقديم والتأخير فإن غير نحو قسورة  
في قسورة فسدت، وإن لم يغير لا تفسد عند  
محمد خلافا لأبي يوسف.

وأما الزيادة ومنها فك المذموم، فإن لم يغير  
نحو (وأما عن المتكر) بالالف (ورادفوه إليك) لا  
تفسد عند عامة المشايخ، وعن أبي يوسف  
روایتان. وإن غير نحو (وزايب) مكان  
(زواي) (والقرآن الحكيم وإنك لمن المرسلين)  
(وإن سمعكم لئن) بزيادة الواو في الموضعين  
تفسد.

وكذا النقصان إن لم يغير لا تفسد نحو  
(جاءهم) مكان (جاءنهم) وإن غير فسد نحو  
(والنهار إذا تجلى ما خلق الذكر والأنثى) بلا  
واو.

وأما الكلمة مكان الكلمة فإن تغيرا بمعنى،  
ومثله في القرآن كالحكيم مكان العليم، لم تفسد  
انصافا، وإن لم يوجد المثل كالقاهر مكان الأليم  
فكذلك عندهما، وعن أبي يوسف روايتان، فلو  
لم يتغيرا ولا مثل له فسدت انصافا إذا لم يكن  
ذكرا، وإن كان في القرآن وهو ما اعتضده كثير  
كتأخيلين في (إننا كنا فاعلين) فعادة المشايخ  
على أنها تفسد انصافا.

عنه فيعلم، وإن غير المعنى تغييرا فتحشاها  
اعتضاده كفر، مثل البارئ، المصور - بفتح الواو -  
(وإنها ينشئ الله من عباده العلماء) (١) برفع اسم  
الجلالة ونصب العلماء - فسدت في قول  
المقدمين، واختلف المتأخرون: فقال جماعة  
منهم: لا تفسد. وما قاله المتقدمون لحوط،  
لأنه لو تعدل يكون كاف، وما يكون كمرأ  
لا يكون من القرآن، فيكون متكلما بكلام  
الناس الكفار فاطلا وهو مفسد، كما لو تكلم  
بكلام الناس ساهيا ما ليس بكفر فكيف وهو  
كفر، وقول المتأخرين أوسع، لأن الناس  
لا يميزون بين وجوه الإعراب.

ويتصل بهذا تحريف المشدود وعامة المشايخ  
على أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الإعراب،  
فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف - وب العالين -  
و- وإنك تعبد - والأصح لا تفسد.

وأما في الحروف فإذا وضع حرفا مكان غيره  
فلمّا إن يكون خطأ أو عجزا، فالأول إن لم يغير  
المعنى وكان مثله موجودا في القرآن نحو - إن  
المسلمون - لا تفسد، وإن لم يغير وليس مثله في  
القرآن نحو - قيامين بالقطب - والحيابين - والحي  
القبام - لم تفسد عندهما، وعند أبي يوسف  
تفسد. وإن غير المعنى فسدت عندهما وعند  
أبي يوسف إن لم يكن مثله في القرآن. فلو قرأ  
أصحاب الشعر - يثين معجزة فسدت اتفاقا -

(١) شرح فتح الملقم ١/٣٢٢، ٣٢٣

(١) سورة الفجر ٢٨

بمؤلة من سها عن كلمة فذكر في القاعة أو غيرها .

وإن فعل ذلك عجزا بأن لا يقبل التعليم فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة أيضا قطعا ، لأنه مؤلة الألفية ، وسواء وجد من التمس به أو لا .

وإن كان عجزه لصين الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبوله التعليم : فإن كان مع وجود من يأتم به ، فإن صلاته وصلاة من تسم به باطلة سواء أكان مثل الإمام في اللحن أم لا ، وإن لم يجد من يأتم به فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة إن كان مثله ، وإن لم يكن مثله بأن كان ينطق بالصواب في كل قراءته ، أو صوابه أكثر من صواب إمامه فإنه محل خلاف .

وهل تبطل صلاة المقتدي بغير مميزين ضاد وظاه ما لم تستر حالتها ؟ قال البطلان : ابن أبي زيد والفايبي وصححه ابن يونس وعده الحنـ . وأما صلاته هو فصحيحة ، إلا أن يترك ذلك عمدا مع القدرة عليه . ثم قال : وظاهره جريان هذا الخلاف فيمن لم يميز بين الضاد والظاء في القاعة وغيرها ، وفي الموقف فقيده بمن لم يميز بين الضاد والظاء بينهما في القاعة ، وذكر الخطاب والمتأصر اللقاني ما يفيد أن الراحح صحة الاقتداء بمن لم يميز بينهما ، وحكى السواق الاتصاف عليه ، وحكم من لم يميز بين الضاد

وأما المتقدم والتأخر فإن لم يغير لم تغد نحو (فأنبتنا فيها عشا وحبا) ، وإن غير فدت نحو اليسر مكان العسر وعكسه .

وأما الزيادة فمن لم يغير وهي في القرآن نحو (ومأثور الدين إحسانا وبرا) لا تغد في قولهم ، وإن غيرت فسدت الصلاة لأنه لو تعدده كفر . وإذا أخطأ فيه أقصد .<sup>(١)</sup>

مذهب المالكية :

٢٨ - بحث المسالك في هذه المسألة في صلاة المقتدي باللاحن .

فقال الحرشي : قبل تبطل صلاة المقتدي بالاحن<sup>(٢)</sup> مطلقا ، أي في القاعة أو غيرها ، سواء غير المعنى ككسر كاف إيتك وضم تاء انحمت أم لا ، وجد غيره أم لا ، وإن لم تنسو حالتها أو إن كان لحنه في القاعة دون غيرها ؟ قولان . ثم قال : ومحل الخلاف فيمن عجز عن تعلم الصواب لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبول التعليم ، أو أتتم به من ليس مثله لعدم وجود غيره . وأما من تعمّد اللحن فصلاته وصلاة من اقتدى به باطلة بلا نزاع ، لأنه لم يكلّمه أجبية في صلاته ، ومن فعله ساهيا لا تبطل صلاته ولا صلاة من اقتدى به قطعا

(١) شرح فتح القدير ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٤ .

(٢) الاحن من اللحن . وهو : الخطائي ، الإمراء ، أو الخروج من طريق العرب في استعمال الألفاظ .

للمعنى مع القدرة على إصلاحه لم تصح صلاته لأنه أخرجه عن كونه قرآناً فهو كسائر الكلام، وحكمه حكم غيره من الكلام، وإن عجز عن إصلاح اللحن المحيل للمعنى فقرأه في فرض القراءة لحديث: (إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم)<sup>(١)</sup> وما زاد عن الفائدة تبطل الصلاة بعده.<sup>(٢)</sup>

### خامساً : الكلام في الصلاة خطأ :

٣١ - إن أراد المصلي قراءة أو ذكرًا فحزى على لسانه كلام الناس قال في الميسر: فإن تكلم في صلاته ناسياً أو عامداً خطأ أو فاصداً استقبل الصلاة لحديث دولين على صلاته ما لم يتكلم.<sup>(٣)</sup> فدل أن بعد الكلام لا يجوز البناء فقط.<sup>(٤)</sup> ولحديث معاوية بن الحكم قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس».<sup>(٥)</sup> هذا عند الحقيقة، أما عند غيرهم

والسنة ممن لم يميز بين الفساد والنقص، وكذا بين الزاي والسنة.<sup>(٦)</sup>

٢٩ - وقال الشافعية: يصح الاقتداء بلاحن بها لا بغير المعنى كضم الهاء في الله فإن غير معنى في الفاشحة كأنعمت يضم أو كسر ولم يحسن السلاحن الفاشحة فكأنمي لا يصح اقتداء القاري به أمكنه التعلم أولاً، ولا صلاته إن أمكنه اتعلم ولا صحت كافتدائه بعلمه: فإن أحسن اللاحن الفاشحة وتعمد اللحن أو سبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب في الثانية لم تصح صلاته مطلقاً ولا الاقتداء به عند المعلم بحاله، أو في غير الفاشحة كجسر اللام في قوله (إن الله يري من الشركين ومنهم أولئك) صحت صلاته وصلاة المفتدي به حال كونه عاجزاً عن التعلم، أو جاهلاً بالتحريم، أو ناسياً كونه في الصلاة.<sup>(٧)</sup>

٣٠ - وقال الحنابلة: لا تصح إعادة لامي وهو من لا يحسن الفاشحة أو يدغم منها حرفاً لا يدغم، أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى كفتح همزة اهضفاً، لأنه بصير بمعنى طلب الهدية لا الهداية، وضم ناء أنعمت وكسرها وكسر كاف إيّاك، فإن لم يحل المعنى كفتح دال نعبد ونون نستعين فليس أمياً وإن أتى باللحن المحيل

(١) حديث: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» أخرجه البخاري والفتح ٢٥٦/١٣ - ط الشافعية - ومسلم ٩٧٥/٢ - ط ابن أبي عمير.

(٢) كشف القناع ٤٨٠/١، ٤٨١.

(٣) حديث: «ولين على صلاته ما لم يتكلم» أخرجه العراقي ١٥٦/١ - ط دار المعاصرين - من حديث علي بن أبي طالب بن عوف عليه

(٤) الميسر ١٧٠/١، ١٧١، حاشية رد المحتار ٦١٤/١.

٦١٤

(٥) حديث: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» أخرجه مسلم ٢٨١/١ - ٢٨٢ - ط ابن أبي عمير.

(٦) شرح الحرشي ٢/٢٥٦، ٢٦٠

(٧) سورة القدر ٢/٣

(٨) شرح المنهج وحاشية الجليل عليه ١/٥٢٧

أما إذا ثبت أن الإمام من صوابه وخطأ المأمومين لم يخرجه من صوابهم، وإلى هذا ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الصحيح عدمهم وجمهور الحنابلة.

ونذهب بعض الشافعية وهو قول أبي عبي الطيري وصححه الثوري وهو قول أبي الخطاب من الحنابلة: إلى أن المخيرين إذا كانوا كثيرين كثرة ظاهرة بحيث يبعد اجتهادهم على الخطأ نزلت الرجوع إلى قومهم كالحاكم يحكم بالشاهدين ويترك بقية نفسه.<sup>(١)</sup>

سابعاً: الخطأ في صلاة الخوف :  
٣٣ - رأى المسلمون في حالة الخوف سواداً فظنوه خطأ عدواً وصلوا صلاة شدة الخوف، ثم بان أنه لم يكن عدواً، أو كان بينهم وبين العدو حائل لا يمكنه الوصول إليهم اتخلفوا في هذه المسألة على قولين :

الأول: نلزمهم إضافة الصلاة وهو مذهب الحنفية والحنابلة<sup>(٢)</sup> وقول عند الشافعية وصححه الثوري<sup>(٣)</sup> لأنه لم يوجد الميخ فأنشبه من ظن الظهارة ثم علم بحدثه، وسواء استند الظن

فإنهم فرغوا من سائر الكلام وكثيرة وقالوا: إن السيرة منه خطأ لا يفسد الصلاة ويفسدها الكلام الكثير.<sup>(٤)</sup> وتفصيله يرجع إليه في مصطلح (صلاة).

سادساً: شك الإمام في الصلاة :  
٣٢ - إن سها الإمام في صلاته فسبح ثلثين يثق الإمام بقولها لزمه قبوله والرجوع إليه سواء غلب على ظنه صوابه أو خطؤها، وهو قول الأئمة الثلاثة.<sup>(٥)</sup>

واستدلوا بأن النبي ﷺ رجع إلى قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في حديث ذي اليمين لما سأفها وأحق ما يقول ذو اليمين.<sup>(٦)</sup> فقالوا نعم. مع أنه كان شاكاً بدليل أنه أنكر ما قال ذو اليمين وسألها عن صحة قوله.<sup>(٧)</sup>

وقال الشافعي: إن غلب على ظنه خطؤها لم يعمل بقولها.<sup>(٨)</sup> لأن من شك في فعل نفسه لم يرجع فيه إلى قول غيره.<sup>(٩)</sup>

(١) شعاعة لدواني ٢٦١/١، حاشية الشرفاوي على التحرير ٢١٨/١، الفتي ١٢/٢

(٢) حاشية رد المحتار ٩٤/٢، شرح الزرقلاني ٢٤١/١، الفتي ١٨/٢

(٣) حديث: ذني يدين، أخرجه البخاري (الفتح ٩٩/٣، ط السلفية)

(٤) الفتي ١٨/٢

(٥) المجموع ٢٢٩/٤

(٦) المجموع ٢٢٨/٤

(١) المجموع ٢٢٩/٤، الفتي ١٨/٢، فليد المختار شرح

تنوير الأبصار ٩٤/٢، شرح الزرقلاني ٢٤١/١

(٢) حاشية رد المحتار ١٨٩/٢، كاشف اللغات ٢٠١/٢

(٣) المجموع ١٣٢/٤

خير ثقة أو غيره،<sup>(١)</sup> ولاهم تبشروا الغلط في القبلة.<sup>(٢)</sup>

الثاني: لا يعيدون وتجيزوهم صلاتهم وهو مذهب المالكية.<sup>(٣)</sup> والقول الثاني عند الشافعية لوجود الخوف حال الصلاة.<sup>(٤)</sup>

جاء الزكاة:

أولا: الخطأ في الخرص:

٣٤- قال المالكية: إذا حرص لشجرة فوجدت أكثر مما حرص بأحد زكاة الزائد، قيل: وجوبا، وقيل: استحبابا، ومن قال بالوجوب حمل على الحاكم بحكم ثم يظهر أنه خطأ صراح، ومن قال بالاستحباب حمل على التعليل بقلة إصابة الخصاص.

أو إذا ثبت نقص الثمرة، فإن ثبت النقص بالثبوت بعد دقة عمل بها، وإلا لم تنقص الزكاة، ولا ينسب قول ربك في نقصها لاحتمال كون النقص منه. ولست تحتمل أن النقص من خطأ الخرص نقصت الزكاة.<sup>(٥)</sup>

وهذه المسألة مبينة على قاعدة الواجب الاجتهاد أو الإصابة.<sup>(٦)</sup>

٣٥- وقال الشافعية: إن ادعى مالك أن الخرص خطأ أو غلط فزد لم بين الضرر لم تسع دعواه بلا خلاف. وإن ثبت. وكان يحصل للخطأ في مثله كحسبة أو زرع في مائة قبل قوله، وخطأ عنه ما ادعاه. فإن اتهمه حلقه، وفي اليمين وجهان: أصحهما منجبة. هذا إذا كان المدعى فوق ما يقع بين الكيلين، أما إذا ادعى بعد التكيل غلط يسيرا في الخرص بقدر ما يقع بين الكيلين كصاع من مائة فهل يحط منه وجهان. أصحهما: لا ينسب لأنه لم يتحقق النقص لاحتمال أنه وقع في الكيل، ولو قيل ثابا لوق. والثاني: يقبل ويحط عنه، لأن التكيل تعين والخرص تخمين فالاحتمال عليه أولى.

لما إذا ادعى نقصا فحدث إلا يجوز أهل الخيرة وقوع مثله غلط فلا يقبل قولا في حط جميعه بلا خلاف، وهل يقبل في حط الممكن فيه وجهان، أصحهما يقبل.<sup>(٧)</sup>

٣٦- وقال الخنابلة: إن ادعى رب الماش غلط الخرص وكان ما ادعاه محتملا قبل ثبوت دعوى يمين، وإن لم يكن محتملا مثل أن يدعي غلط النصف أو نحوه لم يقبل منه، لأن لا يتحمل بيعه كذبه، وإن قال لم يحصل في يدي غير هذا.

(١) المجموع ١٨٦/٤، مع التحرير شرح الوهب من ص ١٤٦، المجموع ٥٩١/٥.

(١) كشف القناع ٢٠/٢  
(٢) المجموع ١٣٢/٤  
(٣) شرح الزرقاني ٧١/٢  
(٤) المجموع ٤٣٢/٤  
(٥) شرح الخواري ١٣٦/٢  
(٦) إيفاج المسالك - القاعدة الخامسة من ص ١٥١

قبل منه بغيريين، لأنه قد يلف بعضها بأفة لا نعلمها. <sup>(١)</sup>

ثانيا : الخطأ في مصرف الزكاة :

٣٧ - إذا دفع الزكاة لمن ظنه من أهلها فإن خطؤه اختلف فيه على قولين :

الأول : يجوز ولا تجب عليه الإعادة وهو قول أبي حنيفة ومحمد ومقابل الصحيح عند الشافعية ومالك إذا كان الدافع هو السلطان أو الوصي أو مقدم القاضي وتقدر دها. <sup>(٢)</sup>

واستدلوا بحديث مع بن يزيد قال : «بعت رسول الله ﷺ أمأري وجدي ، وخطب علي فأنكحني وخصمته إليه ، وكان أبي يزيد أخرج دنانير تصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأنفته بها فقال : والله ما إليك أردت ، فخاصمته إلى رسول الله ﷺ ، فقال : «لست مانوت يا يزيد ، وليك ما أخذت بمنع» <sup>(٣)</sup> فجوز ﷺ ذلك ولم يستفسر أن الصدقة كانت فريضة أو تطوعا ، وذلك يدل على أن

(١) المحقق ٢/ ٥٩٠

(٢) شرح فتح القدير ٢/ ٢٧٥ والشرح الصغير وحاشية الصاوي ١/ ٩٦٨ ، إضاح ، مالك إلى قواعد الإمام مالك ١٥١ والمتنور في القواعد ٢/ ١٢٣ ، المجموع ٢٢١ ، ٢٢٠/ ٢

(٣) حديث مع بن يزيد . «لست مانوت يا يزيد» أخرجه البخاري (فتح ٢/ ٢٩١ ط السنية).

الحال لا يختلف ، أو لأن مطلق الصدقة يتصرف إلى التفرقة ، ولأن الوقوف على هذه الأشياء ، إنما هو بالاجتهاد لا المقطع فينبى الأمر على ما يقع عنده كما إذا اشتبهت عليه القبلة ، ولو فرض تكرار خطئه فتكررت الإعادة أنقض إلى الحرج لإخراج كل ماله وليس كذلك الزكاة خصوصا مع كون أخرج مدفوعا عموما .

والقول الآخر : لا يجوز وهو قول أبي يوسف إلا أنه قال لا يسترده. <sup>(١)</sup> وهو قول مالك أيضا إذا كان الدافع هورب المال. <sup>(٢)</sup> وهو الصحيح عند الشافعية إن كان الدافع هو الإمام ويسترجع من المدفوع إلا أن يستعذر الاسترجاع من القابض فلا ضمان ، وإن كان الدافع هورب المال لم يجز عن الفرض ، فإن لم يكن بين أنها زكاة لم يرجع ، وإن بين رجوع في عينها فإن تلفت ففي بدلها ، وإن تحذر الاسترجاع ففي الضمان وإخراج بدلها قولان : قال النووي : المذهب أنها لا تجزئه ويلزمه الإخراج. <sup>(٣)</sup>

وهو قول الحنابلة في غير من ظنه فقيرا فإن غنيا وقالوا : يستردها ربا بزيادتها مطلقا سواء كانت متصلة أم منفصلة. <sup>(٤)</sup>

(١) شرح فتح القدير ٢/ ٢٧٥

(٢) حاشية الصاوي على شرح الصغير ١/ ٥٥٨ ، إضاح المسالك ١٥١

(٣) المتنور في القواعد ١/ ١٢٣ ، المجموع ٢٢٠ ، ٢٢١

(٤) كشف القناع ٢/ ٢٩١ ، القواعد ١/ ٢٢٢

د - الصوم :

أولا : الخطأ في صفة نية صوم رمضان :

٣٨ - ذهب الحنعية ، وهو وجه عند المالكية ، وقول عند الشافعية ، وقول عند الحنابلة<sup>(١)</sup> ، إلى أنه إذا أخطأ الصائم نية الصوم في أداء رمضان ، أو نوى الفعل أو وصفه وأخطأ الوصف صح صومه .

قال في الدرر : وصح الصوم بمطلقها أي النية ، ونية الفعل ، وبخطأ الوصف في أداء رمضان لما تقر في الأصول من أن الوقت متعين فصوم رمضان ، والإطلاق في الثمين تعيين ، والخطأ في الوصف لما بطل بقي أصل النية فكان في حكم الطلاق ، نظيره المنوح ، في الدار إذا نودي بـ يا رجل أو باسم غير اسمه يراد به ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعيين في وقته إلا إذا وقعت آتية من مريض أو مسافر حيث يحتاج حينئذ إلى الثمين ولا يقع عن رمضان<sup>(٢)</sup> . وفي المسألة تفصيل ينظر في (صوم ، نية) .

ثانيا : الخطأ في الإفطار :

٣٩ - من كان ذكرا المصوم فاقطر من غير قصد

واستندل أصح باب هذا القول : بأنه ظهر خطؤه بيقين ، وكان بإمكانه الوقوف على مدى استحقاقه أو عدمه عصار كالأواني والياب ، فإذا غري في الأواني لم يمسح المخلطة بالحنكة وشوفا لم ظهر له الخطأ بعينه الوضوء ، وكذلك الشيب إذا صلى في ثوب منها بالبحري ثم ظهر خطؤه أعاد الصلاة ، ومثله إذا قضى التقاضي باجتهاده لم ظهر نص بخلافه<sup>(٣)</sup> ، وأنه ظهر له أنه ليس بمستحي وهو لا يخفى حثله غالبا فلم يعد كذمين الأدمي<sup>(٤)</sup> .

وفرد الحنابلة بين دفعها خطأ إلى من لا يستحقها للكفر أو شرف ، وبين دفعها لمن ظنه قسيرا فبان غيبا ، فقالوا : لا تجزى ، إذا دفعها للكافر أو لمن لا يستحقها ، لكونه هاشميا . وله حق استرداد ما دفع . لأن المقصود إبراء الدمة بالزكاة ولم يحصل لدفعها الكافر ، فيملك المرحوم بخلاف دفعها لغيره فإن المقصود الثواب ولم يفت<sup>(٥)</sup> .

ووجه قول أبي يوسف في عدم الاسترداد أن قسدا جهة الزكاة لا ينقض الأداء<sup>(٦)</sup> .

(١) مرد الحنكاه شرح غرر الأحكام ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، شرح

صح للنصير ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ ، المبوط ١٠/٣ ، ٦١

والبيان ٩٩٦/٢ ، ٩٩٦ ، والفتاوى ٤١٢/٢ ، والمجموع

٢٩١/٢ ، ٢٩٥ ، والفتاوى ٨٧/٣

(٢) غرر الأحكام شرح غرر الأحكام ١٩٧/١ ، ١٩٨

(١) شرح فتح القدير ٣٧٥/٢ ، ٣٧٦

(٢) كتاب الفقه ٢٩٤/٢

(٣) كتاب الفقه ٢٩٥/٢

(٤) شرح فتح القدير ١٧٥/٢

إذا جرح إنساناً فمات جعل كذبه بشارتة قتلته (١).

ثالثاً : الخطأ في تعيين رمضان للأسير :

١٠ - إن الشهية والشهورة على أسير لزمه أن يتحرى ويصوم ، فإن وافق صومه شهراً قبل رمضان ، فقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الصحيح من القولين والحنابلة إلى عدم الاجزاء ، لأنه أتى العبادة قبل وجود مسبب وجودها ، فلم تجزه كمن صلى قبل الوقت ولأنه تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتمد له بما فعله ، كما توخى في وقت الصلاة قبل الوقت .

ويرى بعض الشافعية أنه يجزئه ، وقد ضعفه النووي (٢).

رابعاً : الخطأ في الوقت :

٤٦ - لو أكل الصائم أو جامع باجتهاد يقن أو يعتمد أن الوقت ليل فبان خلاف ذلك ، فقد ذهب الحنفية والمالكية ، والشافعية والحنابلة في غير الجماع على تفصيل سيأتي إلى أنه لو نحر على ظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع ، أو افطر على ظن أن الشمس قد غربت فإذا هي لم

كما إذا تضرع فدخل الماء في حلقه فعند الحنفية والمالكية والشافعية في قول : يبطل الصوم ويلزم القضاء دون انكساره ، لأن الخطأ عذر لا يغلب وجوده بخلاف النسيان فزنه عذر غالب ، ولأن الوصول إلى الجوف مع التذكر في الخطأ ليس إلا لتقصير في الاحتراز فينبأ الفساد ، إذ فيه نوع إضافة إليه بخلاف النسيان (٣).

ومذهب الحنابلة وقول عند الشافعية : عدم البطلان مطلقاً ، لأنه وصل إلى جوفه بنحر اختياره فلم يبطل صومه كغبار الطريق وغرطة الدقيق والذباب (٤).

والصحيح عند الشافعية أنه إن بالغ افطر وإلا فلا ، لأن النبي ﷺ قال للقيسط بن صبرة : بالغ في الاستسقاء إلا أن تكون صائماً (٥) فنهى عن المبالغة ، فنو لم يكن وصول الماء في المبالغة يبطل صومه لم يكن للشيء عن المبالغة معنى ، ولأن المبالغة منهي عنها في الصوم ، وما تولد من سبب منهي عنه فهو كالمباشرة ، والدليل عليه أنه

(١) شرح فتح القدير ٣٧٨/٢ ، بفتح الصمد ٢/٦٤٦ ، حاشية رد المحتار ٤٠٦/٢ ، حرز الحكام شرح ضرر الأحكام ٣٠٦/١ والنسخ الصغير ٢٠٩/١ ، والمجموع ٣٢٦/٦

(٢) كشاف المفاتيح ٢٢١/٢ والمجموع ٣٢٦/٦

(٣) حديث : ليط بن صبرة : بالغ في الاستسقاء . أخرجه الترمذي (١٤٦/٣) - ط الحنفى ، وقال : حسن صحيح .

(١) المجموع ٣٢٦/٦

(٢) القسوط ٥٩/٣ وشرح المحرشي ٢٤٥/٢ والمجموع

٦٨٤/٦ ، والفتاوى ١٤٦/٣ ، اللواحد والفرق الأربعة



قال البصري: وحكى صاحب الرعاية رواية:  
لا قضاء على من جامع يعتقد ليلة فان نهارا  
واختاره ابن تيمية.<sup>(١)</sup>

### هذا الحج

أولا - الخطأ في يوم عرفة:

٤٢ - إذا أخطأ المتمتعون في اليوم العاشر من  
ذي الحجة أجروا وتم حجهم ولا قضاء، وهو  
مذهب الحنفية وقالوا: إن وقوفهم صحيح  
وحجهم تامه استحسانا، والقياس أنه  
لا يصح. ووجه القياس أنهم وقفوا في غير وقت  
الوقوف فلا يجوز، كما لو سبوا أنفسهم وقضوا يوم  
الزوية ولا فرق بين التقديم والتأخير.<sup>(٢)</sup>

ومذهب المالكية أنه إذا أخطأ في رؤية الهلال  
جماعة الموقف لا أكثرهم فوقفوا يعاشر ظنا منهم  
أنه اليوم التاسع وأن الليلة عقبه ليلة العاشر بأن  
غم عنهم ليلة الثلاثين من ذي القعدة فأكملوا  
العدة فإذا هو العاشر، واليلة عقبه ليلة الحادي  
عشر فيحجزونهم، وعليهم دم، واحترز عن خطأ  
بعضهم وثبو أكثرهم فوقف العاشر ظنا أنه التاسع  
فألفوا الظن غيره فلا يجزئه. ونقل للحنفي عن

تغريب، وكذا الموجه جامع ظنا بقضاء الليل فإن  
خلاف ظنه وجب عليه القضاء ولا كفارة عليه،  
لأنه لم ينظر متعمدا بل بخطأ، ووجهوا قولهم بأن  
القضاء يثبت بمطلق الإقصاد سواء كان صورة  
ومعنى، أو صورة لا معنى، أو معنى لا صورة،  
وسواء كان عمدا أو خطأ، وسواء كان بعذر أو  
بغير عذر، لأن القضاء يجب جبرا لنفسائنا  
فيستدعي فوات الصوم لا غير، والقوات يحصل  
بمطلق الإقصاد فتقع الحاجة إلى الجبر بالقضاء  
ليقوم مقام الثبوت فينجبر معنى، ولما الكفارة  
فيتملأ وجوبها بانفساد مخصوص وهو الإفطار  
الكامل بوجود الأكل أو الشرب أو الجماع صورة  
ومعنى متعمدا من غير عذر مبيع ولا مرخص  
ولا شبهة الإباحة.<sup>(٣)</sup>

أما الجماع بلا عذر في نهار رمضان فقد قال  
الحنابلة: عليه القضاء والكفارة عمدا كان أو  
سأها أو جاهلا أو مخفيا، عتارا أو مكراها،  
حدث أبي هريرة أنفق عليه، وأن رجلا جاء  
إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله هلكت: قال  
مالك: قال: وقعت على امرأتي وأنا  
صائم.<sup>(٤)</sup>

(١) يدائع الصنائع ١٠٠٢٤/٢، ١٠٠٣٠، والشرح الصغير  
٧٠٣/١، ٧٠٦، ٧٠٧، التلخيص ٦٣٢/٢، والشور في  
القواعد ١١٢٢/٢ والمجموع ٣٢٨/١، والقواعد  
والقواعد الأصولية ص ٨٥، كشف القناع ٣٢٣/٢،

(٢) حديث أبي هريرة: وأن رجلا جاء إلى النبي ﷺ =

\* الهلال، أ، اقترح البخاري (الفتح ١١٣/٤، ط  
السنية) وسلم (٧٨١/٢ - ط الحسي)

(١) كتاب الفاع ٣٦٣/٢، ٣٦٤، والقواعد والقواعد

الأصولية لليل ص ٨٩

(٢) طبعنا ١٠٩٩/٢

ابن القاسم عدم الإجزاء إذا وقفوا في العاشر.<sup>(١)</sup>

ومذهب الشافعية أنهم إن غلطوا يوم واحد فوقفوا في اليوم العاشر من ذي الحجة أجزأهم وتم حجهم ولا قضاء، هذا إذا كان الخبيث على العسكرة، فإن قلوا لوجأت طائفة يسيرة فظنت أنه يوم عرفة وأن الناس قد أفوضوا فوجهان مشهوران حكاهما المتولي والبيهقي، وأخرون أصحهما لا يجزئهم، لأنهم مغفلون، ولأنه نادريوم من مثله في القضاء، والثاني يجزئهم كالجمع الكثير.<sup>(٢)</sup>

ومذهب الحنابلة أنه يميزه أيضا.<sup>(٣)</sup> واستدلوا جميعاً بحديث: «يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه»،<sup>(٤)</sup> وحديث: «والصوم يوم تصومون، والنظر يوم تنظرون، والأضحى يوم تصحون».<sup>(٥)</sup>

(١) مواهب الجليل ٩٥/٣ وشرح الزرقاني ٢٦٩/٢

(٢) المجموع ٩٩٢/٨

(٣) كشاف القناع ٥٦٥/٢، هـ روع ٥٢٩/٢، ٥٣٥، المنى ١٧٤/٣

(٤) حديث: «يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه، أخرجه الفهرستي (٢/٢٦٤ - ط دار المحاسن) بإسنادين، وعلق عليها شمس الحق العظيم آبادي في حاشيته عليه. وهذا للحديث برسل، وكذا ما بعد قوله والذي وهو ضعيف جداً.

(٥) حديث: «والصوم يوم تصومون، والنظر...» أخرجه الترمذي (٣/٧٩ - ط المحي) من حديث أبي هريرة: وقال: «حديث حسن».

أما لو وقفوا في الثامن ظنناهم أنه التاسع فإن مذهب الحنفية،<sup>(١)</sup> والمعروف من مذهب المالكية<sup>(٢)</sup> والأصح من الوجهين عند الشافعية أنه لا يجزئهم. قالوا: والفرق بين عدم إجزاء الموقوف فيه وبين إجزائه بالعاشر، أن الذين وقفوا فيه فعلوا ما عبادهم الله به على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام، لأمره بإكمال العدة حيث حصل الثيم دون اجتهد بخلافه بالثامن فإنه اجتهدهم، أو شهادة من شهد بالباطل.<sup>(٣)</sup> ولأنه قادر غاية القدرة فكان ملحقاً بالعدم، ولأنه خطأ غير مبني على دليل فتم يعفروا فيه.<sup>(٤)</sup>

ومذهب الحنابلة وقول ابن القاسم من المالكية ووجه عند الشافعية أنه يجزئهم لحديث: «يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه» قالوا: وهو نص في الإجزاء، وأنه لو كان هنا خطأ وصواب لا منتخب الوقوف مرتين وهو بذمة لم يقعه السلف فعلم أنه لا خطأ.<sup>(٥)</sup>

وفي مذهب مالك قول لابن القاسم بعدم الإجزاء في الصورتين، قال الخطاب: يعني إذا أخطأ جماعة أهل الموضع وهو المراد بالجمع، فوقفوا

(١) بدائع الصنائع ١٠٩٦/٣

(٢) شرح الزرقاني ٢٦٩/١

(٣) شرح الزرقاني ٢٦٩/١

(٤) بدائع الصنائع ١٠٩٦/٣، المجموع ٢٩٣/٨

(٥) كشاف القناع ٥٦٥/٢، مواهب الجليل ٩٥/٣، المجموع ٢٩٣/٨

رابعا : قتل صيد الحرم خطأ :

٤٥ - ذهب الفقهاء إلى أن قتل الصيد في الحرم لمومن المحرمين حرام يجب فيه الجزاء ، يستوي في ذلك العمد ، والخطأ ، والنسيان والجھل ،<sup>(١)</sup> لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ۚ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى آخر الآية . وينظر : (إسرام ، حرم) .

خامسا - الخطأ في محظورات الإحرام :

٤٦ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن محظورات الإحرام جميعها يستوي فيها العمد والخطأ كقتل الصيد .

وفرق الشافعية والحنابلة بين ما كان تلافيا كحلق الشعر وقتل الصيد ، وبين ما كان تمتعا كلبس وتطبيب<sup>(٣)</sup> . وفي الآونة خلاف بين المتأخرين ، وينظر التفصيل في : (إحرام ، حج) .

و- الأضاحي :

الخطأ في بيع الأضحية :

٤٧ - إذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما

في اليوم العاشر ، فإن وقوفهم يجزئهم ، واحتج بقوله فقط بما إذا أخطوا ووقفوا في الناس ، فإن وقوفهم لا يجزئهم ، وهذا هو السرف من المذهب وقيل : يجزئهم في صورتين وقيل : لا يجزئ في صورتين<sup>(١)</sup> .

ثانيا : خطأ الحجيج في الموقف -

٤٣ - إذا أخطأ الحجيج في الموقف فوقفوا في غير عرفة فبطل القضاء ، سواء كانوا جمعا كثيرا أو قليلا ، لأن الخطأ في الموقف يؤمن مثله في القضاء<sup>(٢)</sup> .

ثالثا : الخطأ في أشهر الحج :

٤٤ - ثوابه جهد الحجيج في أشهر الحج وأحرما تم بأن الخطأ عاما فهل ينقض حجا أو عمرة ؟ اختلفوا فيه على قولين :

الأول : يصح الإحرام بالحج قبل أشهر الحج

والقول الثاني : لا يجزئ ، ولا ينقض<sup>(٣)</sup> .  
وينظر تفصيل ذلك في : (إحرام ، حج) .

(١) مواهب جليل ٩٥/٢

(٢) الأشبه والظاهر لأن حجج ٣٠٢ ، المتور في القواعد للزركشي ١٢٢/٦ ، المجموع ٢٩٦/٨ ، شرح المحرر وحاشية المنوي عليه ٣٦١/٦ ، كشف الخفاء ٩٤/٢

(٣) المتور في القواعد ١٢٩/٢ ، ومطالع مضاعف ١١٧٤/٣ ومواهب الجليل ١٨٨/٢ ، ١٩ ، والمجموع ٢٩٦/٨ وذلك المسب ٢١٠/١ ، والقواعد والفرد الأصولية ص ٢٧٧

(١) فتح القدير ٧١٢/٢ ، والقوانين الفقهية ص ٩٢ ، والشرقاوي على التحرير ٤٩٠/١ ، والمغني ٤٥٢/٢

(٢) سورة المائدة/٩٥

(٣) فتح القدير ٢٤/٢ ، ٤٨ ، والقوانين الفقهية ٩٢ - ٩٣ ، والشرقاوي على التحرير ٤٩١/١ ، وكشاف الخفاء ٤٨٨/٢

قول أشهب وعمر بن الخطاب أنها تجزئ لصحية لذبحها.

وزي عيسى عن ابن القاسم أنها لا تجزئ. (١)

وقال الشافعية: لو ذبح كل من رجلين أصحية الآخر ضمن ما بين القيمتين أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة، لأن إرفقة الدم قربة مقصودة وقد فوتها، وأجزأ كل منها عن الأصحية لكن بفيد كونها واجبة بذرها ففرقها صاحبها، لأنها منسقة الصوف لجهة التضحية، ولأن ذبحها لا يقتضي إلى نية، أما الشطرنجها والمواجية بالمحل فلا تجزئ، ذبحها عن الأصلية لا يقتضيه إلى نية. (٢)

ز - البيوع :

أولا - بيع الخطيئة :

٤٨ - قال الحنفية: بيع الخطيئة ينقض فائدا، وصورته أنه لو أن يقول: سبحان الله فحرق على لسانه - بعث هذا منك بألف، وقيل الآخر - وصدقه في أن البيع خطأ، أما وجه انعقاده فلا خياره في الأصل، ووجه فاعده لعدم الرضا ببيع المكره، فيملك البذل بالقبض. (٣)

ونذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه

أصحية الآخر أجزأ عبدا ولا ضمان عليها عند الحنفية والحنابلة، قال الحنفية: وحده استحسان، وأصل هذا أن من ذبح أصحية غيره بغير إذنه لا يجزئ له ذلك وهو صان لقبضتها ولا يجزئ عنه الأصحية في القياس وهو قول زفر، وفي الاستحسان يجوز ولا ضمان على الذابح، ووجه أنها تجبثل للذبيح لتعنتها فلا أصحية. حتى رجب عليه أن يصحح بها عنتها في أيام الشعر، ويكره أن يبدلها غيرها، فصار المائت متعنتا بكل من يكون أهلا للذبيح أدب له دلالة، لأنها تفوت بعضي هذه الأيام وعاء يعجز عن إقامتها بموضع، فصار كما إذا ذبح شاة شد القصاب رجلها ووجه القياس أنه ذبح شاة غيره بغير أمره فيضمن، كما إذا ذبح شاة اشتراها القصاب.

وذكر نقاضي وغيره من الحنابلة أنها تجزئ، ولا ضمان استحسان، والقياس ضمانها.

وقيل الأثرم وغيره أنها يزداد المضم إن كان موجودا ويجزئ، ولو فرق كل منهما لحم ما ذبحه أجزأ إذن الشرع في ذلك. (٤)

ونذهب المالكية فيها نقلوه عن مالك إلى عدم الإجزاء، ويضمن كل واحد نصف حية القيمة، وإذا غرم اتقيمة ولم يأخذها مذبوحة بالأصح في

(١) الفاع والإكليل على ملش مواهب، الجليل ٢٨٦/٢

(٢) الشترقاري من التحرير ٤٦٩/٢، ٤٧٠

(٣) تيسير التحرير ٢٠٧/٢

(٤) مقدمة ٧٧/١، وكشاف الفاع ١٤٢/٢، وقواعد الأثر

وجب من ٣٧ المراجعة السابعة والتسعون

المشتري : أتدري ما هذا المصلى ؟ هي والله حرة  
فقال البائع : ما علمت أنه حرة ولو علمته ما بعته  
بهذا الثمن ، قال مالك : هو للمشتري  
ولا شيء للبائع .

وكذا من باع حجرا بثمن يسير ، ثم تبين أنه  
ياقوتة أو زبرجدة تبلغ مالا كثيرا . أما إذا سعى  
أحدهما الشيء بغير اسمه ، مثل أن يقول البائع  
أيحك هذه الياقوتة فيجدها غير ياقوتة ، أو يقول  
المشتري : يع مني هذه الزجاجة ثم يعلم البائع  
أنها ياقوتة فلا خلاف في أن هذا الشراء لا يلزم  
المشتري ، والبائع لا يلزم البائع .<sup>(١)</sup>

وكذلك إذا سعى العاقد الشيء باسم يصلح  
له كقول البائع : أيحك هذا الحجر فإذا هو  
ياقوتة فيلزم البائع البيع ، وإن علم المشتري أنها  
ياقوتة ، وأما إذا سعى أحدهما الشيء بغير اسمه  
مثل أن يقول البائع : أيحك هذه الياقوتة  
فيجدها غير ياقوتة ، أو يقول المشتري : يع مني  
هذه الزجاجة ثم يعلم البائع أنها ياقوتة فلا  
خلاف في أن الشراء لا يلزم المشتري ، والبائع  
لا يلزم البائع .

وإذا أهب أحدهما لصاحبه في السعة ولم  
يصرح ، فقال ابن حبيب : إن ذلك يوجب الرد  
كالنصرح .<sup>(٢)</sup>

غير منعقد ، لأنه يشترط في أسباب انتقال الملك  
كالبيع والهبة وغيرهما القدرة والعلم وال قصد ،  
فمن باع وهو لا يعلم أن هذا الملقط أو هذا  
النصرف يوجب انتقال الملك لا يلزمه بيع  
ولا نحوه .<sup>(٣)</sup>

ثانيا - الغلط في المبيع :

٤٩ - إذا وقع الغلط في جنس المبيع بأن اعتقد  
أحد العاقدين أن المعقود عليه من جنس معين  
فإذا به من جنس آخر ، مثل أن يبيع ياقوتا أو  
ماسا فإذا هو زجاج ، أو يبيع حنطة فإذا هي  
شعير .

وكذا إذا تمخض الجنس ولكن التباين بين  
المعقود عليه وما أراداه العاقد كان تفاوتاً فاحشا  
فإن الحنفية عدا الكرخي قالوا : إن الغلط يكون  
مانعا يمنع من انعقاد العقد ، فيكون العقد  
باطلا لأن البيع معدوم ، وقال الكرخي : هو  
فاسد .<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية : إذا وقع أحد العاقدين في  
الغلط ولم يميز للعائد الآخر فلم يعلم بهذا  
الغلط فلا يعتد بالخطأ . جاء في مواهب  
الجليل : مثل مالك عمن باع مصلى فقال

(١) القروى ١٦٣/١ ، وذهب القروى ١٧٩/٦ ، ومهنا  
المحتاج ٣٧٣/٣ ، مباح الطالبين ١٥٤/٢ ، ١٥٥ ،  
وتكشف الفتاوى ١٤٩/٣ ، ١٥٠ ، المنى ٣١٩/٧

(٢) البدائع ٢٩٩/٦ ، فتح القدير ٢٠١/٥ ، للثقة ٢٠٨ من  
مجلة الأحكام العدلية .

(١) مواهب الجليل ١٦٦/٤

(٢) مواهب الجليل ٢٦١/٤

في اجتهدته، ولا اجرة له، لأنه لم يعمل ما أمر به.

وقد اختالبة عدم الضمان بكون النقاد حاذقاً أميناً وإلا ضمن.

وقال الشافعية: لو أخطأ الخياط<sup>(١)</sup> في الوزن ضمن، كما لو غلط في النفث الذي على الخياط<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: خطأ الأجراء والصناع:

٥٢- مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وفرق من الشافعية<sup>(٣)</sup> أن الأجير الخاص لا يضمن ما هلك في يده بلا صنعة، أو هلك من عمله لما أدون فيه إذا لم يتعمد الفساد.

وقالت طائفة من الشافعية: إن الأجير الخاص كالأجير المشترك<sup>(٤)</sup> في الضمان وهو

واختلفت الشافعية فمنهم من قال بالصحة ومنهم من قال بالبطلان.

قال القيسوي: لو اشترى زجاجة بذهب جوهرية فالعقد صحيح إن لم يصرح بلفظ الجوهرية وإلا فالعقد باطل، وحكى عن شيخه صحة العقد وثبوت الخيار قال: وفيه نظر<sup>(٥)</sup>. وقال الخنابلة: لو قال: ألتزم بعتك هذا البقل بكذا، فقال اشتريته، فإن انشأ إليه فربما أو حاراً لم يصح البيع، ومثله بعتك هذا الجميل فإن نافقه ونحوه، فلا يصح البيع للجهل بالبيع<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: الجناية على المبيع خطأ:

٥٠- الجناية خطأ على المبيع قبل القبض أو في زمن الخيار، قد تكون من البتة، أو التثري، أو من غيرهما، وفي لزوم البيع بهذه الجناية وسقوط الخيار، وفي الضمان، خلاف وتفصيل يظرفي: (خيار، ضمان).

ح- الإجارة:

أولاً: خطأ النقد والقبان ونحوهما:

٥١- ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن النقد إن أخطأ لا ضمان عليه، لأنه يجتهد أخطأ

(١) حاشية القليوبي على شرح إيجال المحلل على الفهاج

١١٤/٢، القيسوي ٣٣٥، ٣٣٤/١٢

(٢) كتاب الفناج ١٦٥/٣

٤٣٢/٥

(٣) الأخير المشترك هو الذي يستحق الاجرة بالعمل لا بتسليم الشيء وله ان يعمل لعمارة رعياله الأجير الخاص.

رابعا : خطأ الطيب والخائن ونحوهما :

٥٤ - اتفق الفقهاء على أنه لا ضمان على الطيب والخائن والخجاء إذا فعلوا ما أمروا به بشرطين :

أحدهما : أن يكونوا ذوي حنق في صناعتهم ولهم بها بصيرة ومعرفة ، لأنه إذا لم يكونوا كذلك لم يحل لواحد منهم مباشرة القطع ، وإذا قطع مع هذا كان فعلا محرما فيضمن سريته كإقطع ابتداء .

الثاني : أن لا تحمي أيديهم فيجاوزوا ما ينبغي أن يقطع .

فإذا وجد هذان الشرطان لم يضمنوا ، لأنهم قطعوا قطعاً مأذونا فيه فلم يضمنوا سريته ، كقطع الإمام يد السارق ، أو فعلوا فعلاً مباحاً مأذوناً في فعله ، فلما إن كان كل منهم حائزاً وخيت بذه مثل أن يتجاوز قطع الخائن إلى الحشفة ، أو إلى بعضها ، أو قطع في غير محل القطع ، أو يقطع السلعة من إنسان فيتجاوزها ، أو يقطع بألة كثة يكثر أهلها ، أو في وقت لا يصلح انقطع فيه وأشباه ذلك ضمن فيه كله ، لأنه إتلاف لا يختلف ضمانه بين العمد والخطأ فأشبهه إتلاف المال .<sup>(١)</sup>

المخصوص عن الشافعي ، وقال : والأجراء كلهم سواء . وقد اتفق الفقهاء على أن الأجير المشترك إذا تلف عنده انتفاع بتعده ، أو تضريط جسمه يضمن . أما إذا تلف بغير هذين ، ففيه تفصيل في المذاهب يرجع إليه في مصطلح : (إجارة) .

ثالثاً - خطأ الكاتب :

٥٣ - قال الحنفية : فيمن دفع إلى رجل ورقة ليكتب له مصحفاً وينقطه ، ويعجمه ، ويعشره بكذا من الأجرة فأخطأ في بعض النقط والعواشر . قال أبو جعفر : إن فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ، إن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ما سعى ، وإن شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه ، أي ضمته قيمة السورق ، وإن واقفه في البعض دون البعض أعطاه حصه ما وافق من السورق وبما خالف أعطاه أجر المثل .<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية : بصحة الاستئجار للنسخة وميزن كيفية الخط ، ورقته ، وغلظه ، وعدد الأوراق وسطور كل صفحة كذا ، ولقد القطع إن قدرنا بالمحل . وإذا غلط الناسخ غلطاً فاحشاً فعليه أرض الورق ولا أجرة له ، وإذا فله الأجرة ولا أرض عليه ويترجمه بالإصلاح .<sup>(٣)</sup>

(١) جامع الفصولين ١٨٦/٢ ، وشرح المحكم ٣٢٦/٢ ، والمختار ٦٨/٦ ، وجميع الصلوات ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح المحرر ٣٨/٢ ، ١١٠/٨ ، ١١٦ ، وشرح المزي ٢٧٢/٢ ، ٢٧٢/٢ ، والفراشه الدولي ١٦٨/٢ وبهاية النجاشي -

(٢) جميع الضمانات ص - ٥

(٣) حاشية الجمل ٢/٣ ، ٥٢ ، نهاية المحتاج ٤/٩٨ ، ٩٩

وإذا وصف العفاس والوكاء أو أحدهما  
وامسأب في ذلك وأخطأ في صفة الثنايبر، بأن  
قال عمدة فوذ هي بزيادة فلا شيء له بلا  
خلاف.

وقالوا: إذا عرف العفاس والوكاء وغلط في  
قدر الدراهم بزيادة، فإنه لا يضر بأن قال: هي  
عشرة فإذا هي خمسة، أما غلطه بالنقص بأن  
قال: هي عشرون فإذا هي ثلاثون ففيه  
تولان.<sup>(١)</sup> ونظر تفصيل ذلك في (لفظة).

### ي - الغلط في الشفعة:

٥٦ - من صور الخطأ أو الغلط في الشفعة أن  
يغلط الشفيع في شخص المشتري، أو في غيره  
من الأركان كالغلط في الثمن. وفيما يأتي بيان  
مذاهب لفقهاء في هذه المسألة.

قال الشافعية والحنابلة: إن قال المشتري:  
اشترت بائة فعفا الشفيع ثم بان أنه اشترى  
بخمسين فهو على شفيعته، لأنه عفا عن الشفعة  
بقدر، وهو أنه لا يرصاء بائة أو ليس معه مائة.  
وإن قال: اشترت نصفه بائة فعفا ثم بان  
أنه قد اشترى جميعه بائة فهو على شفيعته، لأنه  
لم يرض بترك الجميع.

وإن قال إنه اشترى بأحد القمدين فعفا ثم  
بان أنه كان قد اشتراه بالنقد الآخر فهو على

### ط - الخطأ في وصف اللقطة:

٥٥ - إذا ادعى شخص ملكية لقطة فإن المخطئ  
لا يسلمها إليه إلا إذا وصفها وصفا يشهر بأنها  
له. وقد اختلف الفقهاء فيما إذا أخطأ مدعي  
ملكيتها باللقطة في وصف من أوصافها.

قال الحنفية: إن الإصابة في بعض علامات  
اللقطة لا تكفي لدفعها إليه. وإن الإصابة في  
العلامات كلها شرط<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: إذا وصف واحدا من العفاس  
والوكاء<sup>(٢)</sup> ووقع الجهل في الآخر أو انغلط ففني  
ذلك خلاف.

نيل: لا شيء له فيها، وقيل: يستأق  
فيها، وقيل: يعطي بعد الاستئناس مع الجهل  
ولا شيء له مع الغلط.

قال ابن رشد: وهذا أعيد الأقوال، وقال:  
إن المراد بالغلط تصور الشيء على خلاف ما هو  
عليه لا المتعلق باللسان.<sup>(٣)</sup>

وقال الحرشي: إذا غلط فإن قال: الوكاء مثلا  
كذ، فإذا هو بخلاف ذلك فإنه لا يكسفي  
ولا تدفع له.

- إلى شرح المباح ٣٢/٨، والمفتي ١٤٤٠/٥، وتكشف  
الفتاوى ١٤٤٢/٣٥

(١) حاشية رد المحتار ٦٨٢/٤

(٢) العفاس: الرءاء الذي يكون فيه اللقطة، والوكاء: الخيل

الذي يربط به ثم ذلك الرءاء

(٣) حاشية القمدي من الحرشي ١٢٤/٧

(١) الحرشي وحاشية السبكي عليه ١١٣/٧



الفاء، وإن أقدم على هذا التسليم لفلا،  
التمن، أولاته لم يكن متمكنا من تحصيل الألف  
ولا يزول هذا المعنى إذا كان التمن أكثر من  
الألف بل يزداد. فأما إذا كان التمن أقل من  
الألف فقد انعدم المعنى الذي كان لأجله رضي  
بالتسليم فيكون على حقه، وهذا لأن الأخذ  
بالشفعة شراء، وقد يرغب المرء في شراء شيء،  
عند قلة التمن ولا يرغب فيه عند كثرة  
التمن.<sup>(١)</sup>

وعند المالكية: التشفيع إذا علم بالبيع فلما  
أخبر بالتسليم أسقط شفيعه لكثرت، ثم ظهر بعد  
ذلك أن التمن أقل مما أخبر به فله شفيعته ولو  
طال الزمان قبل ذلك، ويحلف أنه إنما أسقط  
لأجل الكذب في التمن.

وكذلك لا نسقط شفيعته إذا أسقطها لأجل  
الكذب في التشفيع الشري، بأن قيل له فلان  
اشترى نصف نصيب شريكك ثم أخبر أنه  
اشترى جميع نصيب شريكه فله القيام بالشفعة  
حينئذ، لأنه يقول لم يكن لي غرض في أخذ  
النصف، لأن الشركة بعد قائمة، فلما علمت  
أنه ابتاع الكل أخذت لا ابتاع الشركة وزوال  
الفسر، أو لأجل الكذب في المشتري - بكسر  
الراء - قيل له فلان اشترى نصيب شريكك  
فأسقط لذلك، ثم ظهر أنه غير الذي سمي فلان

شفيعته، لأنه يجوز أن يكون قد عفا لإعواز أحد  
التقدين عنده، أو لحاجته إليه.

وإن قال: اشترت الشفيع فبعض، ثم بان  
أنه كان وكيلًا فيه وإنما المشتري غيره فهو على  
شفيعته، لأنه قد يرضى مشاركة الوكيل  
ولا يرضى مشاركة الموكّل.<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية: لو أخبر التشفيع أن المشتري  
فلان فقال: قد سلمت له، فإذا المشتري غيره  
فهو على شفيعته، لأن الناس يتفاوتون في  
المجاورة، فرضاء بمجاورة إنسان لا يكون رضا  
منه بمجاورة غيره، وهذا التقيد منه مفيد، كأنه  
قال إن كان المشتري فلانا فقد سلمت الشفعة،  
فإذا تبين أن المشتري غيره فهو على حقه، وإن  
تبين أنه اشتراه فلان وأخبر معه، صح تسليمه في  
نصيب فلان وهو على شفيعته في نصيب الأخر،  
لأنه رضي بمجاورة أحدهما فلا يكون ذلك منه  
رضا بجميع قوة الأخر<sup>(٣)</sup> ولو أخبر أن النس  
ألف درهم فسلم الشفعة، فإن كان أكثر من  
ألف فتسليمه صحيح، وإن كان أقل فله  
الشفعة، لأنه إنما أسقط حقه بشرط أن يكون  
التمن ألف درهم. لأنه بني تسليمه على ما  
أخبر به، والمحطاب السابق كالمعاد فيها بني عليه  
من الجواب، فكأنه قال سلمت إن كان التمن

(١) المذهب ١/ ٣٨٠، ٣٨١، وكشاف المتأخر ١٤٣/٤

(٢) البسوط ١٩/ ١٠٥

(٣) البسوط ١٤/ ١٠٥

جوزت وزوجت إذا نظرت به المسمى فاقصد أنه  
معنى النكاح يصح ، لأن لفظ جرزت وزوجت  
لا يفهم منه انعقادان والشهود لا أنه عبارة عن  
التزويج ولا يقصد منه إلا ذلك ، المسمى بحسب  
المعرف ، وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقل  
وحالف وواقف على عرفه .<sup>(١)</sup>

وقال المخزني : الخطأ في المصنف إذا لم يخل  
بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الإعراب  
والذكير والكأنث .<sup>(٢)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في : (نكاح)

ثانيا - الغلط في اسم الزوجة :

٥٨ - قال الخنفي : الغلط في اسم الزوجة يقع  
من انعقاد النكاح إلا إذا كانت حاضرة في مجلس  
انعقاد وأشار إليها ، فلا يفسد ، لأن تعريف  
الإشارة ، الحسية أقوى من السمعية ، لما في  
التسمية من الاشتراك لعارضا فتلغو التسمية  
هذه الإشارة ، كما لم يقل : اقتديت بزيد هذا فإذا  
هو عمرو فإنه يصح .<sup>(٣)</sup> ولو كان له بنتان وأراد  
تزوج الكبرى فغلط فسماه باسم الصغرى  
صح للصغرى بأن كان اسم الكبرى عائشة  
والصغرى فاطمة ، فقال زوجتك بنتي فاطمة

له أن يأخذ شفعتها كأنما ما كان الشخص .  
وكذلك لا تستط شفعتها إذا قيل له إن فلانا  
اشتري حصصه شريكك في الشقص ففرضي به  
وسلم شفحته لأجل حسن سيرة هذا المشتري  
ثم عدم بعد ذلك أن الشقص اشتراء هو  
وشخص آخر فله التيام بشمعه ، لأنه يقول إنما  
وصيت بشركة فلان وحده لا شركته مع  
غيره .<sup>(٤)</sup>

لك - النكاح :

أولا - الخطأ في المصنف :

٥٧ - يرى فريق من الخنفية أنه لا يصح النكاح  
بالفاظ مصحفة ، والتصحيح أن يقرأ أنثى .  
عنى خلاف ما أراده كاتبه ، أو على غير ما  
اصطلحوا عليه ، كتجوزت بتقديم الجيم على  
الزاي ، لأنه صادر لا عن قصد صحيح ، بل عن  
تعريف وتصحيح فلا يكون حقيقة ولا مجاز ،  
لعدم العلاقة ، بل غلطا فلا اعتبار به أصلا  
بخلاف ما لو ائتمن قوم على النطق بهذه العلة  
وسدوت عن قصد صحيح ، لأن ذلك وضع جديد  
به ثقتى أبو السعيد .<sup>(٥)</sup>

والرأي الآخر للخنفية ومذهب الشافعية  
وإمامي ثقب التدين من المناهضة انعقد باللفظ

(١) حاشية ابن عابدin ٢٠١/٣ ، ٢٠١ .

(٢) نهاية المحتاج ٢٠٧/٦ .

(٣) حاشية ابن عابدin ٢٠١/٣ .

(٤) شرح الخنفي ١٧٢/٦ ، ١٧٢ .

(٥) نزهة الأهدر وشرحه الدر المختار وحاشية ابن عابدin

عليه سمي به المجاز ١٨/٣ ، ١٩ .

بغير اسمها ولم يقل نتي لم يصح النكاح، ولم كان له بنتان فاطمة وعائشة فقال لولي زوجتك بنتي عائشة فقبل الروح، ونوب في الباطن فاطمة فلا يصح النكاح، لأن المرأة لم تذكر ما تعين به، فإن اسم اختها لا يميزها بل يصرف العقد عنها، ولأنها لم يلفظ بها يصح انعقد بالشهادة عليه فأشبه ما لو قال: زوجتك عائشة فقط، أو ما لو قال: زوجتك ابنتي ولم يسمها، وإذا لم يصح فيها إذا لم يسمها ففي ما سماها بغير اسمها أولى.<sup>(١)</sup>

### ثالث - الغلط في الزوجة:

٥٩ - إذا زنت امرأة إلى غير زوجها ولم يكن رها قبل ذلك فوطئها، فقد انفق المهر، على أنه يجب على الواطئ، مهر انشئ، ولا حد عليه، وإن أنت بولد ثبت نسب، وينتشر التحريم بهذا الوطاء.<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: إن وطئها علناً وهي في عدة غيره تأبد تحريرها.<sup>(٣)</sup>

ومن صور الغلط التي ذكرها الشافعية والحنابلة: أنه لو عقد أب على امرأة وابنه على

وهو يريد عائشة ففسد، انعقد على فاطمة، وهذا إذا لم يصفها بالكبرى، فلو قال زوجتك بنتي الكبرى فاطمة قالوا: يجب أن لا انعقد العقد على إحداهم، لأنه ليس له بنت كبرى بهذا الاسم، ولا تنص الآية حد ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد.<sup>(٤)</sup>

وإن شمس الدين الرملي من الشافعية: لو قال أبوبات: زوجتك إحداهن أو بنتي أو فاطمة ونوبا معينة ولو غير المسماة فزنت يصح، قال الشيرازي: لو زوجها السوي ثم مات ثم اختلعت الزوجة مع الزوج فقالت: لست المسماة في العقد، وقال الشهود: بل أنت المقصودة بالنسبة، وإن الولي سمي غيره في العقد غلطاً ووافقهما الزوج على ذلك، فهل العبرة بلفظه لأن الأصل عدم النكاح، أم العبرة بقول الشهود؟ فيه نظر والأقرب الأول، لأن الأصل عدم لفظ.<sup>(٥)</sup>

وقال الحنابلة: لو سماها الولي بغير اسمها ولم يكن له غيرها صح العقد، لأن عدم التمييز إنما جاء من التعدد ولا تعدد هنا، وكذا لو سماها بغير اسمها وأشار إليها، بأن قال زوجتك بنتي فاطمة هذه، وأشار إلى خديجة فيصح العقد على خديجة، لأن لإشارة أقوى، ولو سماها

(١) كشاف القناع: ١١/٥، ١٢، الفروع: ١٦٩/٥، ١٧٠.  
(٢) عائشة ابن عابد بن ٢٤/٣، ٣٨، ٢٣/٤، ٩٩، شرح الصغير: ٣٧٥/١، ١٥٣، كشاف القناع: ٧٢/٥، مباح

الطالين: ٢٤٢/٢

(٣) الشرح الصغير: ٣١٥/٦

(٤) فتح القدير: ١٩٩/٣، عائشة ابن عابد بن ٢٦/٣

(٥) غاية المحتاج: ٢٠٩/٦

خسارا لحكمه لكونه مختارا في التكلم ، ولأن الغفلة عن معنى اللفظ أمر خفي وفي السقوط على قصده حرج .<sup>(١)</sup>

وقال المالكية : المراد من القصد قصد النطق باللفظ الدال عليه في الصريح والكتابة الظاهرة وإن لم يقصد مثوله وهو حمل العصمة .

وقالوا إن سبق لسانه بأن أراد أن يتكلم بغير الطلاق ، فأنشأ لسانه فتكلم بالطلاق فلا شيء عليه إن ثبت سبق لسانه في القنوي والقضاء ، وإن لم يثبت فلا شيء عليه في القنوي ويلزمه في القضاء .<sup>(٢)</sup>

ل - الخطأ في الجنائيات :  
أولا - القتل الخطأ .

٦١ - الساجب في القتل الخطأ الدية على عاقلة القاتل والكفارة عليه ، والحرمان من الميراث عند جمهور الفقهاء . ويرجع في تعريف القتل الخطأ وصوره وأنواعه وأحكامه وآراء الفقهاء في ذلك إلى مصطلحات (قتل ، دية ، كفارة ، إرث) .

ثانيا - ما يجب فيها دون النفس خطأ :

٦٢ - الواجب فيها دون النفس إما دية كاملة كما في ذهاب كل من الكلام ، والسمع ، واللسان ،

ابتها وزفت كل لغير زوجها ووطنها غلطا :

قال الشافعية : انقسخ النكاحان ولزم كلا الموطوءة مهر المثل ، وعلى السابق منها بالموطء لزوجته نصف المستى ، وفيها يلزم الثاني منها وجوه .<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة : في الصورة السابقة : إن وطء الأول يوجب عليه مهر مثلها ، لأنه وطء شبهة ويفسخ نكاحها من زوجها ، لأنها صارت بالموطء حليلة ابنه أو أبيه ، ويسقط به مهر الموطوءة عن زوجها ، لأن الفسخ جاء من قبلها بتمكينها من وطنها ومطاععتها عليه ، ولا شيء لزوجها على الواطئ ، لأنه لم يلزمه شيء يرجع به ، ولأن المرأة مشاركة في إفساد نكاحها بالمطوعة فلم يجب على زوجها شيء لو انفردت به .<sup>(٤)</sup>

رابعا - طلاق المخطيء :

٦٠ - من قال لزوجته استقبني فحجرى على لسانه أنت طالق ، فإن الطلاق لا يقع عند الشافعية والحنابلة ، لعدم القصد ولا اعتبار للكلام بدون القصد .<sup>(٥)</sup>

وقال الحنفية : يقع به الطلاق وإن لم يكن

(١) نهاية المحتاج ٦/٢٧١

(٢) المغني ١/٧٠

(٣) مناهج القائلين ٢/١٥٩ ، ١٥٨ ، نهاية المحتاج ٤/٣٧٣

المغني ٧/٢٩٩

(٤) تيسير التحرير ٦/٣٠١ ، فتح القدير ٣/١٨٨

(٥) شرح الحرشي ١/٣٢٢ ، ٣٢٣

وخالف في عصره.<sup>(١١)</sup>  
وأما بالنسبة للكفارة فقد قال الشافعي  
والحنابلة: نجب فيه الكفارة.

وقال أبو حنيفة ومالك لا نجب، لأن  
الكفارة مشروطة بعدم القتل فإذا حصل القتل  
بطل الخطأ بها كما تسقط دية عن العاقلة  
لورثته.<sup>(١٢)</sup>

#### رابعا - الخطأ في التصادم:

٦٤ - التصادم قد يقع من فارسين، أو من  
ماشيئين، أو من سبعتين، وقد يقع عمدا أو شبه  
عمدا أو خطأ، والواجب في حال الخطأ هل  
يضمن كل واحد ما تلف من الآخر من نفس أو  
دابة أو ماله، أو أن اسوجب هو بأن يضمن كل  
واحد منهما نصف قيمة ما تلف من الآخر؟ خلاف  
بين الفقهاء<sup>(١٣)</sup> وتفصيل ذلك عنه في مصطلح  
(دية، إتلاف، قتل، ضمان).

(١١) فتح القدير ٢٣١/١٠، الدر المنثور ٤٢٥/٦، حاشية رد  
المحتار ١٣٨/٦ قال: «كأنه قتل نفسه فكانت هدرا» سطر  
٢١، وشرح المحرشي ٤٩/٨، ٥٠، والمذهب ٢/٢٦٦،  
والمغني ٣٧١/٨

(١٢) فتح القدير ٢٣١/١٠، حاشية رد المحتار ٥٢٥/٦،  
١٣٨، والمذهب ٢/٢١٧، والمغني ٥١٣/٨، وشرح  
المحرشي ٤٩/٨، ٥٠.

(١٣) رد المحتار شرح غرر الأحكام ١١٤/٦، مواهب الجليل  
وربماش التاج والإكتميل ٢٤٣/٦، للمذهب ١٩٤/٢،  
١٩٥، شرح تنقيح الالباب ٢٧٦/٢، وما يندفع، لمحي  
١٧٣/٩، ١٧٧.

والأنف، وفي الجدي والرجلين، أو نسبة من  
النسبة كما في الموضحة، والمثقلة، والأمة،  
والجائفة، وتنصيب ذلك يرجع إليه في مصطلح  
(دية).<sup>(١٤)</sup>

ثالثا - جناية الإنسان على نفسه أو أطرافه خطأ:

٦٣ - مذهب الحنيفة والمالكية والشافعية وهو  
رواية عن أحمد أن من قتل نفسه خطأ لا نجب  
الدية بقتله ولا تحمل العاقلة دية، لأن عامر من  
الأكوع باور مرحبا يوم خيم فرجع سيئه على  
نفسه فمات، ولم يقض فيه النبي ﷺ دية  
ولا غيرها.<sup>(١٥)</sup> ولو وجبت لبيه، ولأنه جنى على  
نفسه فلم يضمنه غيره كالعمد.

وقال الحنابلة في الأطهر من الروايتين: إن  
على عاقلته دية لورثته إن قتل نفسه، أو أوشى  
جرحه لنفسه إذا كان أكثر من الثلث، واستندوا  
بأن رجلا ساق حمارا فضر به بعضا كانت معه  
فطار منها شظية ففقدت عينه فجعل عمره  
رضي الله عنه - دية على عاقلته، ولم يعرف له

(١٤) غرر الأحكام شرح غرر الأحكام ١٠٥/٢، ١٠٨، انقوايز  
الفقيه ٢٣٠، كفاية لأخبار ١٠٤/٢، ١٠٦، المذهب  
الأحد في منقب الإسلام أحد ١٧٨، ١٧٩.

(١٥) حديث - قصة عامر بن الأكوع، أخرجه ابن عبد البر في  
الاستيعاب ٧٨٦/٣، ٧٨٧، ط مطبعة نعمة مصر  
وإسندها صحيح

خامسا - في خرق السفينة خطأ :

٦٥ - قال الشافعية : لو خرق شخص سفينة عامدا عرقا يهلك غالباً ، فالقصاص أو الدية على الخارق ، وعرقها للإصلاح شبه عمد ، فإن أصاب غير موضع الإصلاح فخرقه خطأ محض .<sup>(١)</sup>

وذكر ابن قدامة أنه إذا خرق السفينة خطأ فعليه ضمان ما تلف وعلى عاقلة الدية .

وإذا قام بصلح موضعاً فقلع لرجاء أو يصلح مكاناً فلقب موضعاً ، فقد اختلف في اعتبار هذه الصورة من قبل عمد الخطأ ، لو من قبل الخطأ المحض ؟

ذهب إلى الأول القاضي أبو يعلى ، والثاني هو الصحيح ، لأنه قصد فعلاً مباحاً فأقصى إلى التلف ، فكتبه ما لورعي صيداً فأصاب أدياً ، لكن إن قصد قلع الفلج من موضع يقلب أنه لا يتلفها فالتلفها فهو عمد الخطأ وفيه ما فيه .<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية في ضمان الملاح : لو دخلها الماء فأفسد الشراع فلو فعله وحده يضمن بالاتفاق ، ولو بلا فعله إن لم يمكن التحرز عنه لا يضمن إجماعاً ، وإن كان بسبب يمكن التحرز عنه

(١) حاشية الشرح لأبي علي التحرير ٣٧٩/٢ ، حاشية الطبري

على المنهاج ١٥٢/٤

(٢) المعنى ١٧٧/٩

لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن . وهذا كله لو لم يكن رب الشراع أو وكيله في السفينة ، ولو كان لا يضمن في جميع ما مر إذا لم يخالف بأن لم يجاوز المعتاد ، لأن عمل العمل غير مسلم إليه .<sup>(٣)</sup>

م - الخطأ في الأيمان :

أولاً : الخطأ في حلف اليمين :

٦٦ - معنى الخطأ في اليمين عند الحنفية سبق اللسان إلى غير ما قصده الخائف وأراد به أن أراد شيئاً فسبق لسانه إلى غيره ، كما إذا أراد أن يقول : امشي الماء فقال : والله لا أشرب الماء ، وأرجسوا فيه الكفارة إن حث لقوله تعالى : ﴿واحتفظوا أنفسكم﴾<sup>(١)</sup> ولقوله ﴿ولا ثلاث جدهن جد وهرطن جد : النكاح ، والطلاق ، واليمين﴾<sup>(٢)</sup>

وقالوا : إن للكفارة ترفع الإثم وإن لم توجد منه اتوبة . وخالف المالكية في انتفاء يمين الخطيئة وقال : وأعلم أنه لو ثبت حديث

(١) جميع المسائل ٢٨ ، ٢٩

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٣) حديث : ثلاث جدهن جد ، وهرطن جد ، النكاح والطلاق واليمين ، قال الرمي في نصب الرأية ٣٩٣/٣ - ط المجلس السني بالقدم : «عريب» يعني أنه ليس له أصل جد الفطنة ثم قال : «وإنما الحديث : النكاح والطلاق والرجعة وهذا أخرجه الترمذي (١٨٩/٣) - ط الحلبي من حديث أبي هريرة وحسنه .

اليمين لم يكن فيه دليل ، لأن المذكور فيه جعل  
أهزل باليمين جذا ، ولهذا لم يقصد لليمين غير  
راضى بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه به شرعا بعد  
مباشرة السبب بخنار ، وإن ناسي بالتصبر  
المذكور لم يقصد ثبت أصلا ولم يدر ما صبح ، بل  
ركذا المحطى ، ثم يقصد قط التلغظه ، بل  
يشي ، آخر فلا يكون التوارد في المازل إرادة في  
الناسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب ، فلا  
ثبت في حقه نصا ولا قياس .<sup>(١)</sup>

وفرق المالكية بين نوعين من الخطأ .

الأول - سبق اللسان بمعنى غلبته وجريانه  
على لسانه نحو : لا والله ما فعلت كذا ، والله  
ما فعلت كذا .  
ثاني - انتدائه من لفظ لآخر والتثنية إليه عند  
إرادة التلغظ بغيره .

وقالوا : إن القسم الأخير لا شيء عليه فيه  
ويدين أي يقبل قوله ديانة ، كسبق السبق في  
الطلاق ، أما الأول فيلزمه اليمين .<sup>(٢)</sup>

وهذه الشافعية إلى أنه إن سبق لسانه إلى  
لفظ اليمين بلا قصد في حال غضبه : كذا والله  
وسلى والله ، وكذا في حال عجلته ، أو علة

كلامه ، أو إرادة اليمين على شيء فسبق لسانه  
إلى غيره ، فهذا لا تنعقد يمينه ولا تتعلق به  
كفارة .<sup>(٣)</sup> فإذا حلف وقال : لم أقصد اليمين  
صدق ، أما الحلف بالطلاق والعتاق والإيلاء فلا  
يصدق في الظاهر ، والفرق بينهما عندهم : أن  
العادة جارية بإجراء لفظ اليمين بلا قصد ،  
بخلاف الطلاق والعتاق فدعواه وبهما  
بخلاف الظاهر فلا يقبل ، ولو اقرن باليمين  
ما يدل على القصد لم يقبل قوله على خلاف  
الظاهر .<sup>(٤)</sup>

وهذه الحنابلة إلى أن من حلف على شيء  
بظنه فيمين بخلافه ، ومن سبق اليمين على  
لسانه من غير قصد فلا إثم في هذا النوع  
ولا كفارة ورووا ذلك عن أحمد وقالوا : إن  
عقدها (أي اليمين) على زمن خاص وراض  
بظن صليق نفسه كأن حلف ما فعل كذا بظنه لم  
يفعه فإن بخلافه حنت في طلاق وعتاق فقط ،  
بخلاف الحلف بالله أو بشيء أو بظن ، لأنه من  
لغو الأيمان .

وكذا إذا عقدها على زمن مستقبل طائفا  
صدقه فتم يكن كس حلف على غيره يظن أنه

(١) حاشية رد المحتار ٧٠٨/٣ - فتح القدير ٦٦/٥ ، دور  
الحكام ٣٩/٢

(٢) حاشية المسوقي ١٢٧/٢ ، شرح مرقا ٩١/٣ ، شرح  
الحرشي ٥٢/٢

(٣) كفاية الأخبار ١٥٣/٢ ، المهذب ١٢٨/٦ ، منهاج الطالبين  
٢٧٢/٤ ، ٢٧٣

(٤) كفاية الأخبار ١٥٢/٢ ، منهاج الطالبين ١٧٢/٤ ، ١٧٣

يطبعه فلم يفعل، أو ظن المحلوف عليه خلاف نية الخائف ونحو ذلك. <sup>(١)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (أيمان).

ثانياً - الخطأ في الحنث:

٦٧ - قال الحنفية: تجب الكفارة في اليمين المحققة سواء مع الإكراه أو النسيان في اليمين أو الحنث، لأن الفعل الحثيثي لا يعدمه الإكراه والنسيان، وكذا الإغشاء والجنون فتجب الكفارة، كما لو فعله ذاكر أليمه مختاراً. <sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: الحنث هو مخالفة ما حلف عليه من نهي أو إثبات، فمن حنث فخطأ كان حلف لا يدخل دار فلان فخطأ معتقداً أنها غيرها فإنه يحنث، ومن أتملة خطأ أبضا ما إذا حلف أنه لا يتناول منه دراهم فتناول منه ثوباً فحنث أن فيه دراهم فإنه يحنث، وقيل بعدم الحنث، وقيل بالحنث إن كان يظن أن فيه دراهم فيما على السرقة وإلا فلا حنث.

وفرقوا بين الخطأ والغلط فقالوا: متعلق الخطأ الجبان، ومتعلق الغلط اللسان فحيث قالوا بالحنث المراد به الغلط الذي هو بمعنى الخطأ الذي هو متعلق الجبان لا الذي يتعلق بالغلط

اللساني فالصواب عدم الحنث فيه. ومثلاً للغلط الذي هو بمعنى الخطأ: حلف أن لا يكلم زيداً فكلمه معتقداً أنه عمرو أو حلف لا يذكر فلاناً فذكره لظنه أنه غير الاسم المحلوف عليه. <sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: إذا حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ناسياً لليمين أو جاهلاً أنها الدار المحلوفة عليها هل يحنث؟ فيه قولان: سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو غير ذلك، ووجه الحنث قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَنْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾ <sup>(٤)</sup> وهي عامة في جميع الأحوال. ووجه عدم الحنث وهو الرجوع قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَوَّعُّبٌ عَنِ أَمْرِی الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾ <sup>(٦)</sup> واليمين داخله في هذا العموم. <sup>(٧)</sup>

وقال الحنابلة: الحنث في اليمين حال كونه مختاراً ذاكرًا إن فعله مكرهاً أو ناسياً فلا كفارة، لحديث: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». ويقع الطلاق والعتاق إذا فعل المحلوف عليه بها ناسياً والجاهل كالناسي

(١) القوانين الفقهية ص ١٠٨، وحاشية المدغولي ١٤٢/٢

(٢) سورة المائدة/٨٩

(٣) سورة الأحزاب/٥

(٤) حقيق. «إن الله وضع» . سبق تخريجه فـ/٩

(٥) تكملة الأخبار ١٥٥/٢

(٦) لفظه الأحدث في مذهب الإمام أحمد لاين الخوزي ١٩٦.

وكشاف الفناج ٢٣٧/١

(٧) درر المحكم شرح حرر الأحكام ١٠١/٢، وضع القدير

٦٨/٥



فلو حلف لا يدخل دار زيد فدخلها جاهلا بأنها داره حث في طلاق وعتاق فقط .<sup>(١)</sup>

بخص النمر أو المسلم فيه ثم ادعى غلطا في كيله .<sup>(٢)</sup>

قال الخنزية : إذا ادعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة وزعم أن شيئا مما أصابه في يد صاحبه - وكان قد أشهد على نفسه بالاستيفاء - لم يصدق على ذلك إلا بيّنه ، لأنه بدعي فسخ القسمة بعد وقوعها فلا يصدق إلا بحجة ، وإن لم يكن له بيّنة استخلف لشركاء فمن نكل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعي فيقسم بينهما على قدر أنصبتها ، لأن النكول حجة في حقه خاصة فيعاملان على زعميه ، وإن قال أصابني إلى موضع كذا فلم يسلمه إلى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفا فسخت القسمة ، لأن الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار البيع .<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية : إن ادعى أحد المتقاسمين الجور والغلط ، فإن تحقق لحاكم عدمها منع مدعيه من دعواه ، وإن أشكل الأمر بأن لم يكن متحدث ولم يثبت بقول أهل المعرفة حلف المنكر لدعوى صاحبه أن القاسم لم يجر ، ولم يغلط ، فإن نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم ما ادعى الآخر أنه حصل به الجور والغلط بينهما على قدر

ن - الغلط في القسمة :  
٦٨ - قال الشافعية والحنابلة : إذا تقاسما أرضا ثم ادعى أحدهما غلطا ، فإن كان في قسمة إجبار لم يقبل قوله من غير بيّنة ، لأن القاسم كالحاكم فلم تقبل دعوى الغلط عليه من غير بيّنة .  
فإن أقام البيّنة على الغلط نقضت القسمة .  
وإن كانت قسمة اختيار : فإن تقاسما بأنفسهما من غير قاسم لم يقبل قوله ، لأنه رضي بأخذ حقه ناقصا ، وإن أقام بيّنة لم تقبل ، لجواز أن يكون قد رضي دون حقه ناقصا ، وإن قسم بينهما فاقسم نصيبا ، فإن قلنا إنه يلتزم إلى التراضي بعد خروج الفرعة لم تقبل دعواه ، لأنه رضي بأخذ حقه ناقصا ، وإن قلنا إنه لا يغتفر إلى التراضي بعد خروج الفرعة فهو كقسمة الإجبار فلا يقبل قوله إلا بيّنة .<sup>(٤)</sup>

وقال في المفتي : إنه في كل الأحوال - حتى في صورة ما تحت قسمته تراضيا - إنه متى أقام البيّنة بالغلط نقضت القسمة ، لأن ما ادعاه محتمل ثبت بيّنة عادلة فأشبه ما لو شهد على نفسه

(١) كتاب القناع ٢/٢٣٧ ، والمذهب الأحمد ١٩٦ ، وقترج ٢/٢٨٦ ، وحديث : « إن الله وضع من أمي . » سنن ترمذي ١/٩٢

(٢) للمذهب ٢/٢٠٩ ، المني ٢٠٩/١٠

(٣) المني ١٠/٢٠٩

(٤) فتح القدير ٩/١١٢ - ١١٤

قال الحنيفة : لو شهد عدل فلم يرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكتبه المشهود له حتى قال : أخطأت بعض شهادتي ، ولا مناقضة قبلت شهادته بجميع ما شهد به لو عدلا ، ولو بعد القضاء ، وعليه الفتوى ، وقيل يقضى بها بقي إن تداركه بنقصان ، وإن بزيادة يقضى بها إن ادعاه المحدثي ، لأن ما حدث بعده قبل القضاء يجعل كحدوثه عندها .

قال الزيلعي : ثم قيل : يقضى بجميع ما شهد به أولا ، حتى لو شهد بالفا ثم قال : غلطت في خمسمائة يقضى بالثب ، لأن المشهود به أولا صار حقا للمحدثي ووجب على القاضي القضاء به فلا يطل برجوعه .

وقيل : يقضى بها بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة . ثم قال : وذكر في النهاية : أن الشاهد إذا قال وهمت في الزيادة أو في النقصان : يثبت قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده .<sup>(١)</sup>

وقال المالكية : سقطت الشهادتان : الأولى لاعترافها بأنها على وهم وشك ، والثانية لاعترافها بعدم عدالتها حيث شهدا على شك ، وكذا بعد الحكم وقبل الاستيضاح إن كانت في دم لا في مال فلا تسقط ، ويدفع لمن

نصيب كل ، وما إذا ثبت ما ذكر بقوله أهل المعرفة ، أو كان متصاحشا وهو ما يظهر لأهل المعرفة وغيرهم فإنها تنقض القمة .  
وقالوا : المراد بالجور ما كان عن عمد ، وبالغلط ما لم يكن عن عمد .<sup>(٢)</sup>

س - الخطأ في الإقرار والغلط فيه :

٦٩ - قال الشافعية : إذا رجع المقر في حال تكذيب المقر له ، بأن يقول غلطت في الإقرار ، قبل قوله في الأصح بناء على أن المال أقربه يترك في يده ، والثاني : لا ، بناء على أن الحاكم يتزعه منه ، وهذه المسألة مبنية على مسألة أخرى هي أنه إذا كذب المقر له المقر بال كذب هل يترك المال في يده المقر أو يتزعه الحاكم ويحفظه إلى ظهور ما لكه ؟ فالأصح عندهم أن المال يترك في يده ، ومقابل الأصح يتزعه منه فالمسألة الأولى مبنية على هذه .<sup>(٣)</sup>  
وينظر التفصيل في مصطلح : (إقرار) .

ج - الخطأ في الشهادة :

٧٠ - وفيها مسائل :

أولا - إذا قال الشاهدان بعد أداء الشهادة وقيل الحكم به وهما أو غلطنا في شهادتنا بدم أو حق على زيد بل هو عمرو .

(١) شرح الحرشي ١٩٩/٦

(٢) مناج القاضي ٤/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٥٨٨ ، ٥٨٩

الإتلاف بقولهم كذبا، أو بحطنتهم بفوقهم غلطنا. <sup>(١)</sup>

وإن رجع شهود قصاصين أو شهود حد بعد الحكم بشهادتهم وقيل الاستيفاء لم يستوف الفود ولا الحد، لأن المحكوم به عبثا لا سبيل إلى جبرها إذا استوفيت بخلاف المال، ولأن رجوع الشهود شبهة لاحتمال صدقهم، والقود واحد يدرأ بالشيبة، ووجبت دية قود للشهود له، لأن الواجب بالعقد أحد شيئين وقد سقط أحدهما فتعين الآخر، ويرجع المشهود عليه بما غرمه من الدية على الشهود

وإن كان رجوعهم بعد الاستيفاء وقالوا أعطانا عليهم دية ما نلف غفقه، لأنه خطأ، وتكون في أموالهم، لأنه بإقرارهم، والعاقلة لا تحمله. <sup>(٢)</sup>

ثانيا - مسائل متفرقة في الغلط في الشهادة:

٧١ - الأولى - إذا غلط الشهود في الحد الرابع من حدود الدار فلا تجوز شهادتهم، لأنه يختلف المدعى بالغلط نظير ما إذا شهد شاهدان بالبيع وقبض الثمن وتركوا ذكر الثمن جاز، ولو غلطوا في الثمن لا تجوز شهادتهما لأنه صار عقدا آخر بالغلط. <sup>(٣)</sup>

شهد أنه به أولاً ثم يصرمانه. وقال ابن القاسم والأكثر: لا يصرمان إذا قالوا وهما. <sup>(١)</sup>

وفي الفتاوى الفقهية: إذا ادعى الشاهد الغلط فاختلف هل يلزمه ما لزم التعمد للكذب أم لا؟ والصحيح أنه يلزمه في الأموال لأنها تضمن في الخطأ. <sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: إذا رجع الشهود قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة، لأنه لا يدرى أصدقوا في الأول أو في الثاني فلا يبقى ظن الصدق في الشهادة، أو بعد الحكم وقيل استيفاء مال استوفى، أو قبل عقوبة كالقصاص رجح الغذف والرني والشرب، فلا يستوف لأنها تسقط بالشيبة، والرجوع شبهة، والمال لا يسقط بها. فلو كان الرجوع بعد الاستيفاء لم ينقص الحكم، فإن كان المستوف قصاصا، أو قتل ردة، أو وجع زنى أو جلدته وصات المجلود، وقالوا نعدنا فعليهم قصاص أو دية مغلفة، فإن قالوا أعطائنا فلا قصاص، فإن قال بعضهم تعدت وقال بعضهم أعطائنا فلكل حكمه. <sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة: إذا رجع شهود الأصل بعد الحكم وقالوا غلطنا ضمنوا لاعتراضهم بتعدد

(١) شرح الزرقاتي ١٦٦/٧

(٢) الفتاوى الفقهية ٢٠٦

(٣) معارج الطالبين ٣٣٢/١، ٣٣٣، حاشية الشرنبلالي على

التحريم ٥٠٣/٢، ٥٠٤

(١) كشاف القاص ١٤١/٦، ١٤٢، المحي ٣٩٥/١٠

(٢) كشاف القاص ١٤٢/٦، ١٤٣

(٣) تكملة فتح القدير ١٦٢/٨

مع اعتزازه بعدائه مستلزم لنسبته للغلط وإن لم يصرح به.<sup>(١)</sup>

ثانياً - الشهود إذا رجعوا عن الشهادة بعد الحكم وقالوا أخطأ هل يعزرون؟

قال المالكية والشافعية والحنابلة وطائفة من الحنفية: <sup>(٢)</sup> لا يعزرون، لأن الله تعالى قال: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾<sup>(٣)</sup> هذا إن كان قولهم بمقتضى المصنف في الخطأ، وإن لم يقتضه عزروا ولم يقبل قولهم.

قال السعدوي في حاشيته على شرح الخرشني - وإن أشكل فتقولان، وقال الرملي - وإن ادعوا للغلط أي في استحقاقهم التعزير

ونقل ابن عابدين عن الفتح قوله: يعزر الشهود سواء رجعوا قبل القضاء أو بعده. قال: ولا يتحملون نفي: لأن الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعمد الزور إن تعمد، أو الصهو والعملة إن كان أخطأ فيه، ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع بها وليس فيه حد مقدر.<sup>(٤)</sup>

الثانية - إذا قال شهود الأصل أشهد شهود الفرع وغلطنا، قال محمد بالقياس، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بعدهم.<sup>(٥)</sup>

الثالثة - الشهادة على الخط: قال بعضهم: لا تجوز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء، لأنه قد يحصل غلط للعقل بذلك وعواء الباحي للمشهور. وقبل: إن الغلط نادر.<sup>(٦)</sup>

الرابعة - قال المالكية: إن اتهم القاضي الشاهدين بالغلط فلا يفرق بينهما لئلا يربح الشاهد ويخطئ عقله.<sup>(٧)</sup> وعند الشافعية يفرق إن ارتاب في الشهود.<sup>(٨)</sup>

الخامسة - لا تقبل شهادة شخص معروف بكثرة غلط وسيان، لأن الثقة لا تحصل بقوله لا احتمال أن تكون شهادته بما غلط فيها وسها.<sup>(٩)</sup>

السادسة - قال الحنفية والشافعية في الأصح: لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط في شهادته علي، ومقابل الأصح الاكتفاء بذلك في الحكم عليه لا في التعديل، وقوله غلط ليس بشرط وإنما هو بيان، لأن إنكاره

(١) درر الحكم ٣٧٢/٦، نهاية المحتاج ٢٥٤/٨.

(٢) شرح الخرشني ٢٢١/٧، والمذهب ٣٦٩/٢، نهاية المحتاج ٣١٠/٨، وكشاف القناع ٩١٨/٦، وحاشية رد المحتار ٥٠١/٥.

(٣) سورة الأحزاب/٥.

(٤) حاشية رد المحتار ٥٠٤/٥، شرح فتح القدير ٤٧٨/٧.

٢٢٩

(١) شرح فتح القدير ٤٩٥/٧، درر الحكم ٣٩٤/٦.

(٢) التهجئة شرح للتحفة ١٠٥/١.

(٣) التهجئة شرح للتحفة ١٨٨/١.

(٤) حاشية الشرفوني على التحرير ٤٩٦/٢.

(٥) كشف القناع ١٨٨/٦.

ف - الخطأ في القضاء :

٧٢ - قال السررقي : مدار غرض الحكم على تبين الخطأ ، والخطأ إما في اجتهاد الحاكم في الحكم الشرعي حيث تبين النص أو الإجماع أو القياس الجلي بخلافه ، ويكون الحكم مرتباً على سبب صحيح ، وإما في السبب حيث يكون الحكم مرتباً على سبب باطل ، كشهادة الزور . وتفصيل ذلك في مصطلح : (قضاء) .

الخطأ في تنفيذ الحد والتعزير :

٧٣ - مذهب الحنفية : ذل الكاساني : إذا أخطأ الإمام فظن اليسار بيمين مع اعتماد وجوب قطع اليمين فعند أبي حنيفة لا ضمان عليه .

ونظيره لو قال الحاكم بغير الحد - أقطع يد السارق ، فقطع اليسرى خطأ قال : لا ضمان عليه عند أصحابنا ، وعند زفر يضمن لأن الخطأ في حقوق العبد ليس بعذر .<sup>(١)</sup> ودينهم أن هذا خطأ في الاجتهاد ، لأنه أقام اليسار مقام اليمين باجتهاده متمسكاً بظاهر قوله سبحانه : ﴿ فاقضوا أيديهم ﴾<sup>(٢)</sup> من غير فصل بين اليمين واليسار ، فكان هذا خطأ من الاجتهاد في الاجتهاد ، وهو موضوع .

(١) المتن في الفتاوى ٢/٢٩٦

(٢) منافع الصنائع ٩/١٢٧٥ ، ١٠/١٧٧٩ ، ومجموع

المصنفات ١٠٣ ، وشرح فتح القدير ٥/٢٩٠

(٣) سورة المائدة/٣٨

وقال المالكية : لو أخطأ الإمام أو غيره فقطع يد السارق اليسرى أولاً ، فإن ذلك يجزئه عن قطع يده اليمنى ، وحمل الإحراء إذا حصل الخطأ بين متساويين ، وأما لو أخطأ فقطع الرجل وقد وجب قطع اليد ، ونحوه ، فلا يجزئ ، وقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدي دية الآخر .<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية : ما وجب بخطأ إمام أو نواه في حد ، أو تعزير ، وحكم في نفس أو نحوهما ، فعلى عاقلة كغيره ، وفي قول : في بيت المال إن لم يظهر منه تفصيل ، لأن خطأه يكسر بكثرة الوقائع بخلاف غيره ، والكفارة في ماله نطعا وكذا خطؤه في المال .<sup>(٤)</sup>

وقال الحنابلة : إن زاد على الحد تلف وجب الضمان وفي مقداره قولان :

أحدهما : كمال الدية .

والثاني : نصف الضمان ، وسواء زاد خطأ أو عمداً ، لأن الضمان يجب في الخطأ والعمد .

وقالوا : إذا مات من التعزير لم يجب ضمانه ، لأنها عقوبة مشروعة للردع والزجر فلم يضمن من تلف بها .

(١) بصرة الخكام ٣٠١/٢ ، وشرح المحرشي ٨/٩٣ - ٩٤

(٢) حاشية المحتاج ٨/٣١٠ ، وصنح الطنئين ٤/٢٠٨ ، ٢٠٩

وحاشية القسيري ٢/٢٨٦

خطأ. وإن زاد على ذلك فيما لا يشك فيه أن ذلك عدهم كإن لم يرد فيه نقص أصري، وإن تردد بين الخطأ والعمد كانت فيه دية مغلظة.<sup>(١)</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه إن وجب له انقصاص مالم ينقض ففسره فأصاب غير الموضع وأدعى أنه الخطأ فإن كان يجوز في مثله الخطأ فالقول قوله مع يمينه، لأن ما يدعيه محتمل. وإن كان لا يجوز في مثله الخطأ لم يقل قوله ولا يجمع فيه يمينه، لأنه لا يجمع ما يدعيه، وإن أراد أن يعود ويفتص فقد قال في موضع لا يمكن، وقال في موضع يمكن.

وقال: ومن وجب له القصاص في موضحة قامت حرق أكثر من حقه وجب عليه القدر في الزيادة، وإن كان خطأ وجب عليه الأثر.<sup>(٢)</sup>

وذهب الحنابلة إلى أنه إن كانت الزيادة خطأ مثل أن يستحق قطع أصبع فيقطع اثنين، أو جرحاً لا يوجب القصاص، مثل أن يستحق موضحة فاستوفى مائة فعليه أرضى الزيادة إلا أن يكون ذلك بسبب من يلحقه كاضطراره حال الاستيفاء فلا شيء. على انقصاص مع يمينه، لأن هذا ما يمكن الخطأ فيه وهو أعلم بقصد.<sup>(٣)</sup>

ثم قالوا: وكل موضع فلا يضمن إلا ما لم يلم عاقلة أو بيت المال، روايتان:

إحداهما: بيت المال، لأن خطأه يكثر، فلو وجب ضمانه على عاقلة أوجب بهم وهذا أصبح.

والثانية: على عاقلة، لأنها وجبت بخطئه فكانت على عاقلة.<sup>(٤)</sup>

### الخطأ في القصاص:

٧٥. ذهب الحنفية إلى أنه إذا قطع بدرجل عمداً حتى وجب عليه القصاص، فقطع الرجل يده فثبت ضمن الدية في قول أبي حنيفة، لأنه استوفى غير حقه، لأن حقه انقطع، وهو أن ينفذ، وفي قولهم لا شيء، عليه.<sup>(١)</sup>

وذهب المالكية إلى أن المباشرة للقصاص إذا زاد على القدر المطلوب المأذون فيه تعدياً، فإنه يقتصر منه قدر ما زاد على القدر المطلوب بالمساحة، فإن نقص عمداً أو خطأ فإنه لا يقتصر منه شيء لأنه قد احتهد.

وقال الشافعية: إذا قطع الطيب<sup>(٢)</sup> في موضع المعتاد فثبت له بكل عليه شيء، وإن زاد على ذلك بسيراً وقع القطع فيما قارب كان

(١) شرح الخروشي ١٥٨/١، ١٦٠.

(٢) المجموع ١٨٧/٢.

(٣) المغني ٢٨٦/٨.

(٤) المغني ١٤٥/٩، ١٤٦، ١٤٧، وكشاف النافع ١٠٠.

(٥) البدائع ١٠٠/٢٧٧٩.

(٦) المراد: الطيب المباشر للقصاص.

## خطا ٧٥. خط ، خطاب الله ، خطاف

وذهب الخطاف إلى أنه إن كان خطافاً ، لحكم في إتيان . كقصر . قتل . لحالفة دليل قاطع . أو بان خطافاً مع ليس أهلاً لتفويضه . أي الحكم والمقتضى . لأنه إتيان حصل بفعلها ، أشبه ما لو بأشراء . وعلم منه أنه لو أخطأ فيما ليس بقاطع عما يقبل الإحتياط لا صواب .<sup>(١)</sup>

حكم الخطاف في الفتوى من حيث الصواب وعدمه .

٧٥ . عند الحنفية في تعيين المفتي إذا أخطأ قولاً : الأول : نصيب المفتي إذا توجب على فتواه ضرر للمستفتي قياس على خطا القاضي ، والثاني . عدم تضمينه لأنه متسبب وليس مباشراً .<sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أن المفتي إذا أخطأ بفتواه قبل وبين حلقه فيها ، فإن كان بمجهول لم يضمن ، وإن كان معلوماً ضمن إن انتصب وتولي فعل ما أفشى به . وإلا كانت فتواه عروفاً قولاً ، لا صواباً فيه ويمزجر ، وإن لم يفتد به استغناء بالعلم أدب .<sup>(٣)</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه إذا عمل بفتواه في إتيان بيان خطوه ، وأنه حاله دليل قاطع فمن أي إسحاق أنه ضمن إن كان أهلاً للفتوى ، ولا يضمن إن لم يكن أهلاً للفتوى . لأن المستفتي فقير . حكاه أبو عمرو وسكت عليه

في ال فتوى : ينبغي أن يخرج الضمان على قولي لغرض التعويض في بابي الغصب والنكاح وغيرهما ، أو ينقطع بعدم الضمان ، إذ ليس في الفتوى إلزام ولا إجزاء .<sup>(٤)</sup>

انظر : أطعم

(١) حاشية ابن عابدس ٤١٩/٥

(٢) حاشية الدرر ١/٢٠

(٣) المجموع ١/٢٥٦

(٤) كشف القناع ٢/٣٦٠

ب - الوصية :

٣ - الوصية هي لغة التذم إلى الغير بما يعمل به مقترنًا بوعظ.<sup>(١)</sup>

ج - النصيحة :

٤ - النصيحة هي الدعوة إلى ما فيه الصلاح ، والنهي عما فيه الفساد .

ومن ادابها أن تكون سرا ، في حين يشترط في الخطبة أن يسمعا جماعة من الناس<sup>(٢)</sup>

د - الكلمة .

٥ - نستعمل الكلمة بمعنى الكلام المؤلف الطول : خطبة كان أو غيرها كالتقصيدة والمقالة والرسالة.<sup>(٣)</sup>

أحكام الخطب المشروعة :

٦ - الخطب المشروعة هي : خطبة الجمعة ، والعيد ، والكوفين ، والاستسقاء ، وخطب الحج ، وكلها بعد الصلاة إلا خطبة الجمعة ، وخطبة الحج يوم عرفة .

ومن الخطب المشروعة أيضا الخطبة في خطبة النكاح .

## خطبة

التعريف :

١ - الخطبة - تضم الحاء - لغة الكلام المنثور بخطب من متكلم فصيح جمعا من الناس لإقناعهم<sup>(١)</sup>

والخطيب : المتحدث عن القوم ، ومن يقوم بالخطابة في المسجد وغيره .

والخطبة في الاصطلاح هي الكلام المؤلف الذي يتضمن وعظا وإبلاغا على صفة مخصوصة.<sup>(٢)</sup>

الأنفاظ ذات الصلة :

أ - الموعظة :

٢ - الموعظة هي النصيح والتذكير بالمعائب ، والأمر بالطاعة .

قال الخليل : هي التذكير بالغير فيما يرق له الغلب .<sup>(٣)</sup>

(١) المفردات

(٢) معجم بركات النجاشي ٢٤٦ ، المفردات ، النهاية ، المعجم الوسيط .

(٣) شرح الكفاية - الرضي در الكتب ٣/٦ ، حاشية اخصري على ابن عقيل - المحلى ٦/١٠٥ ، والمعجم الوسيط

(١) للمعجم الوسيط

(٢) مستدر العلاء ٢/ ٨٦ - الأعلامي ، نقيب الأسماء واللغات

٣/ ٩٢ - الثبيرة ، كتاب الأوصال (خطب) .

(٣) المفردات ، المعجم الوسيط



وقال الصحاح: لا يذ من ذكر طويل يسمى

خطبة<sup>(١)</sup>.

أما المالكية فيرون أن ركنها هو أقل ما يسمى  
خطبة عند العرب ولو سجدتين، نحو: اتقوا الله  
فيما أمر، وانتهوا عما نهى وزجر.  
فإن سجد أو هلك أو كبر لم يجز<sup>(٢)</sup>.

وجزم ابن العربي أن أقلها حد الله والصلاة  
على نبيه ﷺ وتبشير، وتبشير، وتقرأ شيئاً من  
القرآن<sup>(٣)</sup>.  
وذهب الشافعية إلى أن لها خمسة أركان  
وهي<sup>(٤)</sup>:

- أ - حمد الله، وتعين لفظ (الله) ولفظ (الحمد).
- ب - الصلاة على النبي ﷺ، وتعين صيغة  
صلاة، وذكر النبي ﷺ باسمه أو بصفته، فلا  
يكفي صفى الله عليه.
- ج - الوصية بالتقوى، ولا يتعين لفظها.
- د - الدعاء للمؤمنين في الخطبة الثانية.
- هـ - قراءة آية مفهومة - ولو في إحداها - فلا  
يكفي بنحوه ثم نظره، لعدم استقلالها  
بالإفهام، ولا بنسوخ التلاوة، ومن جعلها  
في الخطبة الأولى.

(١) ابن عابدين ٥١٢/١، فتح القدر ٢١٥/١

(٢) الشرح الصغير ٤٩٩/١، القوانين الفقهية ص ٨٠

(٣) الخطاب - لها ١٦٥/٢

(٤) مجلة المحتاج ٣٠٠/٢، أسنى الطالب - المكتبة الإسلامية

٢٥٦/١

أ - خطبة الجمعة :

حكمها :

٧ - هي شرط لصحة الجمعة<sup>(١)</sup>.

وانفقوا على أن الخطبتين شرط في انعقاد  
الجمعة، إلا الحنفية فإنهم يرون أن الشرط  
خطبة واحدة، وتسن خطبتان.

ودليل الجمهور رفعه ﷺ، مع قوله: «صلوا  
كما رأيتموني أصلي»<sup>(٢)</sup> ولأن الخطبتين أقيمتا مقام  
الركعتين، وكل خطبة مكان ركعة، فلا إخلال  
بإحداهما كالإخلال بإحدى الركعتين<sup>(٣)</sup>.

أركانها :

- أ - اختلف الفقهاء في أركان خطبة الجمعة :
- فذهب أبو حنيفة إلى أن ركن الخطبة تمجيد  
أو تهليل أو تسيحة، لأن الأمروريه في قوله  
نعاني : «فأسعوا إلى ذكر الله ﷻ» مطلق الذكر  
الشمائل للقبائل والكثير، والمأمور عنه ﷺ  
لا يكون بيانا لحمد الإجمال في لفظ الذكر.

(١) الشرح الصغير - دار لطوف ١٩٩/١، القوانين الفقهية -

دار الكتاب ص ٨٠

(٢) حديث : «صلوا كما رأيتموني أصلي» لعرف البخاري

(٣) الفتح ١١١/٢ - ط السابقة من حديث مالك بن

الحويرث.

(٣) ابن عابدين ٥١٢/١، المواقف ١٥٨/١، مجلة المحتاج

٢٩٩/٢، المقني ٢٠١/٢، الإفصاح - السعيدية

١٦٦/١، البناء - دار الفكر ٨٠٦/٢

(٤) سورة الجمعة ٩

(١) أن تقع في وقت الجمعة ووقتها عند الجمهور هرويت انظهر، يبدأ من بعد الزوال إلى دخول وقت العصر، للأخبار في ذلك، وجرى أن العمل عليه.

أما الخطبة فيرون أن وقتها يبدأ من أول وقت لعينه، وهو بعد ارتفاع الشمس بمقدار ومع<sup>(١)</sup>.

واستدل الخاتبة بحديث عبدالله بن سيدان قال «شهدت الجمعة مع أبي بكر رضي الله عنه فكانت خطبته وحده قل نصف النهار» ثم شهدتها مع عمر رضي الله عنه فكانت خطبته وصلاته إلى أن أقول: قد انقصف النهار، ثم شهدتها مع عثمان رضي الله عنه فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: قد زال النهار، فما رأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن تكون قبل الصلاة<sup>(٣)</sup>.  
فلم يخطب بعدها أعاد الصلاة - فقط - إلى قرب، وإلا امتنعتها، لأن من شروطها ومن الصلاة بها<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن عابدين ٥٤٣/٢، البناية ٦١٠/٢. تدموني على الشرح الكبير، در الفكر ٣٧٨/٢، شرح الصبور ٤٩٩/١، أسنى الغلاب ٢٥٦/١، ناية المحام ٣٠١/٢، كشاف الفتاوى ٣٤٢/٢، نيل المأرب ٥٦/١.

الخطبدي على مراني الفلاح - دار الإبان ١٦٧.

(٢) أشرحه عبد الرزاق في انصاف ١٧٥/٢، ط المجلس العلمي بالند.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) تدموني على الشرح الكبير ٣٧٨/١.

واستدلوا على هذه الأركان بفعل النبي ﷺ، أما أركانها عند الخاتبة فأربعة، وهي:<sup>(١)</sup>  
أ - حمد الله تعالى، بلفظ الحمد.

ب - الصلاة على رسول الله ﷺ بصيغة الصلاة.

ج - الموعظة، وهي القصد من الخطبة، فلا يجوز الإخلال بها.

د - قراءة آية كاملة.

وزاد بعضهم وكتب آخرين<sup>(٢)</sup>:

أ - المزاولة بين الخطبتين، وبينهما وبين الصلاة.

ب - فصل بين أجزاء الخطبتين، ولا بين

إحداهما وبين الأخرى، ولا بين الخطبتين وبين الصلاة.

ج - الجهر بحيث يسمع العدد المعبر للجمعة،

حيث لا مانع.

وعددها الآخرون في الشروط - وهو الائق -

كما يعرف من الفرق بين الركن والشروط في علم

أصول الفقه<sup>(٣)</sup>.

أصول الفقه<sup>(٣)</sup>.

شروطها:

٩ - اتفاق الفقهاء، على بعض الشروط لصحة

الخطبة وهي:

(١) الكمال - المكتب الإسلامي ٢٢٠/١، للحرود - السنة

لعميلة ١٤٦/١، كشاف الفتاوى ٣٢/٢

(٢) نيل القرب ٥٢/١ ط بولاق

(٣) معصرع المدف لعمليتي - مكتوب على الآلة طباعة

١/١٣٤، ٢٥٤، لعمريقات - در الكاب ١٢٩، ١٦٦

المعبر، إن لم يعرف ما منع.<sup>(١)</sup>

واختلفوا في وجوب الإنصات على المصلي، فذهب الجمهور أنه واجب، وأنه يحرم الكلام إلا للحطيط أو من يكلمه الخطيب، وكذا التحذير إنسان من مهلكة.<sup>(٢)</sup> ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾.<sup>(٣)</sup> وقوله ﴿وَإِذَا قُتِلَ نَصَابِكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: قُتِلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ﴾.<sup>(٤)</sup>

ومذهب الشافعية في التقديم متفق مع مذهب الجمهور، أما في الجذيد فإنه لا يجب الإنصات ولا يحرم الكلام، لما صح أن عمر بن الخطاب قال للنبي ﷺ وهو يحطط: يا رسول الله هلكت المال وجاع العيال...<sup>(٥)</sup>

(٣) حضور جماعة تنعقد بهم.<sup>(١)</sup>

واختلفوا في العدد الذي تصح بهم، فذهب الحنفية إلى أنه يكفي حضور واحد من أهلها سوى الإمام - على الصحيح -.<sup>(٢)</sup>

أما المالكية فيرون وجوب حضور اثني عشر من أهلها الخطيبين، فإن لم يتحضر وعما من أولها لم يكف، بذلك، لأنها عزائبان منزلة وكعتين من الظاهر.<sup>(٣)</sup>

وذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب حضور أربعين من أهل وجوبها.

فلو حضر الـ ٨٠، ثم انفضوا كلهم أو بعضهم، وبقي ما دون الأربعين، فإن انفضوا قبل افتتاح الخطبة لم يندأ بها حتى يجتمع أربعون، وإن كان في أثناءها فإن الركن الثاني به في غيبته غير محسوب، وإن عادوا قبل طول انفصال بنى على خطبته، وبعد طوله بدأتها لغوات شرطها وهو الموالاة.<sup>(١)</sup> هذا هو المعتمد وفي المذهب أقوال أخرى ينظر في المصولات.

(٤) وضع الصوت يها، بحيث يسمع العدد

(١) المراجع السابقة

(٢) ابن عابدين ٥٤٣/١، الطحاوي على تراقي الفلاح ٧٧

(٣) المصنف ٣٧٨/١، الشرح الصغير ٤٩٩/١

(٤) الرصة - مكتب الإسلامي ٧/٢، كشف نقاع ٣٣/٢

(١) تراقي الفلاح ٢٧٨، وابن عابدين ٥٤٣/١، والشمسوني ٣٧٨/١، والشرح الصغير ٤٩٩/١، وبنيان فلاح ٣٠٤/١، ونسب الطالب ٢٥٧/١، وكشاف الفلاح ٣٢/١، وتبليق الآراء ٩٦/١

(٢) بدائع الصنائع ٢١٣/١، ابن عابدين ٣٩٦/٢، والشمسوني ٣٨٧/١، الشرح الصغير ٥٠٩/١، كشاف الفلاح ٤٧/٢

(٣) سورة الأعراف ٢٠٤

(٤) حديث: «إِذَا قُتِلَ نَصَابِكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: قُتِلَ وَأَمْرُهُ» - البخاري (الفتح ١١٤/٢ - ط الشافعية) ومسلم ٥٨٤/١ - ط الحنفية

(٥) حديث: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلْكَتِ الْمَالُ وَجَاعَتِ الْعِيَالُ» - البخاري (الفتح ١١٤/٢ - ط الشافعية) ومسلم ٥٨٤/١ - ط الحنفية

فاشترط فيه ذلك كتكبير الإحرام ، ولو كان الجماعة عجميا لا يعرفون العربية . وهذا ما ذهب إليه الجمهور .

وقال أبو حنيفة وهو المتمد عند الحنفية : تصح بغير العربية ، ولو كان الخطيب عازفا بالعربية ، ووافق الصالحيان الجمهور في اشتراط كونها بالعربية إلا للمأجور عنها .

وذهب المالكية إلى أنه عند المعجز عن الإتيان بها بالعربية لا تلزمهم الجمعة .<sup>(١)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه يشترط في الخطيب أن يكون عازفا معنى ما يقول ، فلا يكفي أعجمي لقن من غير فهم - على الظاهر .<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية : عند عدم من يخطب بالعربية إن أمكن تعلم العربية فخطب به الجميع فرض كفاية وإن زادوا على الأربعين ، فإن لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظاهر ، وأجلب الفقاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالسورة من حيث الجملة . ويوافقه قول الشيخين فيما إذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا معناها أنها تصح . وإن لم يمكن تعلمها خطب واحد

وسأله آخر عن موعد الساعة ،<sup>(٣)</sup> ولم ينكر عليها ، ولم يبين لها وجوب السكوت .

وحلوا الأمر على التنب ، والنهي على الكراهة .<sup>(٤)</sup>

هـ الموالاة بين أركان الخطبة ، وبين الخطبتين ، وبينها وبين الصلاة .

ويقتصر سير الفصل ، هذا ما ذهب إليه الجمهور ، أما الحنفية فيشترطون أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأكل أو عمل قاطع ، أما إذا لم يكن قاطعا كما إذا تذكر فائنة وهو في الجمعة فالتنفل بقضائها أو أفسد الجمعة فاحتاج إلى إعادتها ، أو اختلج الضرع بعد الخطبة فلا تبطل الخطبة بذلك ، لأنه ليس بعمل قاطع ، ولكن الأولى إعادتها ، وإن تعدد ذلك بصبر .<sup>(٥)</sup>

٦ كونها بالعربية ، فعيداً ، لالتحاق ، والمزاد أن تكون أركانها بالعربية ، ولأنها ذكر مقروض

(١) حديث : وسأل الأصمعي للرسول ﷺ : عن موعد الساعة أخرجه ابن خزيمة (١٤٩/٣) - ط للكتب الإسلامية ، من حديث أبي بن مالك . رواه صحيح .

(٢) نهاية المحتاج ٣٠٦/٢ ، الروضة ٢٨/٢

(٣) الطحاوي على مراسي الفلاح ٣٧٨ ، ابن عسك (٤٤٢/١ ، المدوني ٣٧٨/١ ، الشرح الصغير ١/١٩٩٩ ،

نهاية المحتاج ٣٠٦/٢ ، أسنى الطالب ٢٥٧/١ ، كشف القناع ٣٢/٢ ، نيل الأرب ٥٦/١

(١) الزايع شافعية .

(٢) المدوني ٣٧٨/١

بلعنه، وإن لم يعرفها الغوم، فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لاستقاء شرطها. (١)

(٢) النية: اشترط الحنفية والحنابلة النية لصحة الخطبة، لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات». (٣)

فلو حمد الله نعطاسه أو نعبجا، أو صعد المنبر وخطب بلا نية فلا تصح. (٤)

وتم بشرط الماتكة واتساع النية لصحة الخطبة. (٥)

وهناك أمور شرطها بعض الفقهاء وذهب الجمهور إلى سنته وثاني في السنن.

سنتها:

١٠ - تنقسم هذه السنن إلى سنن متفق عليها وأخرى يختلف فيها.

أما السنن المتفق عليها فهي:

(١) أن تكون الخطبة على منبر لإلقاء الخطبة، اتساعا للسنن: ويستحب أن يكون المنبر على حين المحراب (بما النسبة للمعصلي)، للاتباع.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الفتاوى الهندية - تركيا ١/١٤٧، الطحطاوي ٢٨٠، تفسير ١/٥٠٣، الفواوين الفقهية ٨٠، المجموع ٢٧٧/٤، المفاتيح ٢٩٠/٢.

(٤) فتاوى الهندية ١/١٤٦، الطحطاوي ٢٨٠، شرح التفسير ١/٥٠٣، الفواوين الفقهية ٨٠، المجموع ٢٧٨/٤، المفاتيح ٣٠٣/٢.

وحديث: «كان إذا قام على المنبر قبل أصحابه بوجههم»، فخره ابن ماجه (١/٣٦٠ - ط الحلبي)، وقال أبو حمزة: «رحال إنشده ثقات، إلا أنه مرسى» ولكن ذكره أبيه في سننه (٣/١٩٨ - ط دائرة المعارف العراقية) شواهد تلويد.

بلعنه، وإن لم يعرفها الغوم، فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لاستقاء شرطها. (١)

(٢) النية: اشترط الحنفية والحنابلة النية لصحة الخطبة، لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات». (٣)

فلو حمد الله نعطاسه أو نعبجا، أو صعد المنبر وخطب بلا نية فلا تصح. (٤)

وتم بشرط الماتكة واتساع النية لصحة الخطبة. (٥)

وهناك أمور شرطها بعض الفقهاء وذهب الجمهور إلى سنته وثاني في السنن.

سنتها:

١٠ - تنقسم هذه السنن إلى سنن متفق عليها وأخرى يختلف فيها.

أما السنن المتفق عليها فهي:

(١) أن تكون الخطبة على منبر لإلقاء الخطبة، اتساعا للسنن: ويستحب أن يكون المنبر على حين المحراب (بما النسبة للمعصلي)، للاتباع.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) فتاوى الهندية - تركيا ١/١٤٧، الطحطاوي ٢٨٠، تفسير ١/٥٠٣، الفواوين الفقهية ٨٠، المجموع ٢٧٧/٤، المفاتيح ٢٩٠/٢.

(٤) فتاوى الهندية ١/١٤٦، الطحطاوي ٢٨٠، شرح التفسير ١/٥٠٣، الفواوين الفقهية ٨٠، المجموع ٢٧٨/٤، المفاتيح ٣٠٣/٢.

وحديث: «كان إذا قام على المنبر قبل أصحابه بوجههم»، فخره ابن ماجه (١/٣٦٠ - ط الحلبي)، وقال أبو حمزة: «رحال إنشده ثقات، إلا أنه مرسى» ولكن ذكره أبيه في سننه (٣/١٩٨ - ط دائرة المعارف العراقية) شواهد تلويد.

الفاظاً مبتذلة ملففة، حتى تقع في النقص موقعها. (١)

أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فأذن به على الزوراء، فثبت الأمر على ذلك. (٢)

٥) رفع الصوت بالخطبة زيادة على الجهر الساجد السابق بيانه لأنه أبلغ في الإعلام، (٣) لقول جابر رضي الله عنه «كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: صححكم ومساكم». (٤)

٦) تقصير الخطبتين، وكول الثانية أقصر من الأولى، (٥) لقوله ﷺ: «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته مئة من فقهه، فأملطوا الصلاة، واقصروا الخطبة». (٦)

ويستحب أن تكون الخطبة قصيرة بليغة مرتبة مفهومة، بلا تعقيد ولا تعسر، ولا تكون

١١ - وأما السنن المختلف فيها فهي:

١) القيام في الخطبة مع القدرة، للاتباع.

وهو شرط عند الشافعية وأكثر المالكية. (٧)

(١) الطحاوي ٢٨٠، بخاري على الرسالة ٣٢٧/١، والمجموع ٥٦٢/١، المعنى ٢٩٧/١  
وحديث السائب بن زيد «أن الأذان يوم الجمعة... أخرجه البخاري والفتح ٣٩٧/٢ - ط  
السلفي»

(٢) الطحاوي ٢٨١، الشرح الصغير ٥٠٦/١، المجموع ٥٢٨/٤، المعنى ٣٠٨/٢  
(٣) حديث «كان إذا خطب أحمرت عيناه... أخرجه مسلم  
(٤) ٥٩٩/٤ - ط المعنى»

(٥) الطحاوي ٢٨١، الشرح الصغير ٥٠٦/١، المجموع ٥٢٨/٤، المعنى ٣٠٨/٢

(٦) حديث «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته... أخرجه مسلم ٥٩٤/٢ - ط الخليلي: من حديث علي بن  
يونس

(٧) المجموع ٥٢٨/٤  
(٨) حديث الحاكم بن حزن «وفدت إلى رسول الله ﷺ... أخرجه أبو داود (١) ٦٥٨، ٦٥٩ - تحقيق  
عزت عبد الغني، وإسناده حسن

(٩) الطحاوي ٢٨٠، الشرح الصغير ٥٠٧/١، المجموع ٥٢٨/١، المعنى ٣٠٩/١

(١٠) حاشية المحتاج ٣٠٦/٢، أسنى المطالب ٣٥٧/٣، الصوفي على الشرح الكبير ٣٧٩/١، الشرح الصغير ٤٩٩/١

قال الشافعية: قلوا أحدث في أثناء الخطبة استأنفها، وإن سقاه الحدث وقصر الفصل، لأنها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة، ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة ونظر عن قرب لم يفسر.<sup>(١)</sup>

والمتصور من مذهب المالكية أن الطهارة ليست شرطاً لمصحة الخطبتين ولكن تركها مكروه.<sup>(٢)</sup>

(٤) ستر العورة :

ستر العورة سنة عند الجمهور وهو شرط عند الشافعية.<sup>(٣)</sup>

(٥) السلام على الناس :

يسن عند الشافعية والحنابلة أن يسلم الخطيب على الناس مرة بين إحداهما حال خروجه للخطبة (أي من حجرته أو عند دخوله المسجد إن كان قدما من خارجه) والأخرى، إذا وصل أعلى الكثير وأقبل على الناس بوجهه.<sup>(٤)</sup>

وقال الحنفية والمالكية: يندب سلامة على الناس عند خروجه للخطبة فقط، ولا يسلم

وقال الدردير: الأظهر أن القيام واجب غير شرط، فإن جلس أثم وصحت.<sup>(١)</sup>

فإن عجز عن خطبة قاعدا فإن لم يمكنه خطب مصبجها كالصلاة، ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا أستطيع أم سكت، لأن انظاهر أن ذلك لعذر.

والأولى للمأجور الاستجابة.<sup>(٢)</sup>

وهو سنة عند الحنفية والحنابلة، ولو قعد قهرا أو في إحداهما أجزاء، وكره من غير عذر.<sup>(٣)</sup>

(٢) الجلوس بين الخطبتين مطمئنا فيه، للتأنيح وهو سنة عند الجمهور.<sup>(٤)</sup> وشرط عند الشافعية.<sup>(٥)</sup>

(٣) الطهارة من الحدث والخبث غير المعموعه في الثوب والبدن والمكان.

وهي ليست شرطا عند الجمهور بل هي سنة.

وهي شرط عند الشافعية وأبي يوسف.<sup>(٦)</sup>

(١) الشرح الصغير ١/٢٩٩

(٢) بداية المحتاج ٢/٣٠٨، أضى الطال ١/٢٥٧

(٣) الطحطاوي ٢٨٠، المغني ٢/٣٠٣، كشاف القضاء ٢/٣٦

(٤) الطحطاوي ٢٨١، الشرح الصغير ١/٥٠٣، كشاف

القضاء ٣/٣٦

(٥) المراجع السابق

(٦) حاشية الطحطاوي ص ٢٨٠، وبداية المحتاج ١/٣١١،

وأسنى الطال ١/٢٥٧، والشرح الصغير ١/٥١١،

والمغني ٢/٣٠٧، نيل المأرب ١/٥٧

(١) بداية المحتاج ٣/١٢٢

(٢) الشرح الصغير ١/٥١١

(٣) المجموع ٤/٥١٥، بداية المحتاج ٣/٣١١، الطحطاوي

ص ٢٨٠، نيل المأرب ١/٥٧، والفتاوى بسنة ستر العورة إنما

هي حق مصحة الخطبة أو عدمها، حيث إنهم متفقون على

دخول ستر العورة وسرمة كشفها لعذر.

(٤) المجموع ٤/٥٢٧، المغني ٢/٢٩٦

٨ - أن يصعد الخطيب المنبر على مؤدب. وأن  
يترنل مسرعاً عند قول المؤذن قد قُضيت  
الصلاة (١).

مكر وهانها :

١٢ - قال الحنفية : يكره التطويل من غير قصد  
بزمن ، في إنشاء القصص الزمان ، وفي الصبغ  
للصبر بالرحام والحزن ، ويكره ترك شيء من سنن  
الخطبة ، وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ،  
إلا إن تذكر قالة أو رواية ، وهو صاحب ترتيب  
فلا يكره الشروع فيها حينئذ من يجب لصورة  
مسحة الجمعة ، ويكره التبييع وقراءة القرآن  
والصلاة على النبي ﷺ ، إذا كان يسمع  
الخطبة ، إلا إذا أمر الخطيب الصلاة على  
النبي ﷺ فإنه يصلي سراً إحرازاً للتفويض ،  
ومحمد في سنة ٤٠٠ إذا عطس - على الصحيح -  
ويكره رد تسميت المعلن ورد السلام ، لا تنقله  
بسماع وجب ، يجوز إنذار نعي وعبره إذا  
خشى تعرضه للتفويض في هلاكه ، لأن حق  
الادعي مقدم على الإنصات - حتى الله -

ويكره الحدس الخطبة الأكل والشرب ، وقال  
الكنانية : يحرم الكلام وإن كان لم يسمعوه ، أو  
تسبيحاً ، والأكل والشرب والتكلم

ويكره النعت والاضافات ، ويكره رد تعظيم

على الصليين عند انتهاء صعيدة على المنبر  
وستوائه عليه ، ولا يجزئ رده ، لأنه بالحنفية إلى  
ما نبوا عنه (٢).

٩ - ابتدءة بحمد الله وإشياء طلبة ، ثم  
الشهادتين ثم الصلاة على النبي ﷺ ، وانعطف  
بالتدكير ، ورواية إيه من القرآن ، والدعاء فيها  
للمؤمنين سنة عند الحنفية ، والمالكية ، كما  
يذهب عنه ، فانكبه أيضاً حتمها بفقر الله لك  
والكلام (٣).

وقال الشافعية وجانباً : يجب القريب  
بأن بدأ بالحمد ، ثم بالثناء ، ثم بالصلاة ، ثم  
بالوعظة ، فإن نكس أجزء الحصول المتصور ،  
وهذا القريب سنة عندهم (٤).

والدعاء للمؤمنين سنة عند الجمهور ولا  
الشافعية فإنه روي عندهم (٥) وقد تقدم .

٧ - صرح الشافعية بحسب حصول الخطيب بعد  
دخول الوقت ، بحيث يشرع في الخطبة أول  
وصوله إلى المنبر ، لأن هذا هو المقبول ،  
ولا يصلي نية المسجد (٦).

(١) الطحطاوي مرجع ٢٨٣ ، وهو للإمام ٩٦٠/١ ، الغزالي  
الفتاوى ٥٠

(٢) الطحطاوي ١٨١ ، شرح تصغير ٦٠/١ - ٦٠/٢  
(٣) كتاب الدعاء ٣٣٢/٢ ، المجموع ٥٢٢/٢ ، نهاية المحتاج

٣٦١/٢

(٤) كتاب الدعاء ٣٥٠/١

(٥) للمجموع ٥٢٢/٢

(٦) كتاب الدعاء ٣٥٠/٢



رقاب الناس إذا أخذ الخطيب بالخطبة، ولا بأس به قبل ذلك. (١)

١٣ - وقال المناذكية: يكره غطي الرقاب قبل جلوس الخطيب على المنبر لغير فرجة، لأنه يؤدي الجالسين، وأن يخطب الخطيب على غير طهارة، والتفصل عند الأذان الأول للجالس في المسجد يقتدى به كعادته وأمين، كما يكره التفلل بعد صلاة الجمعة إلى أن ينصرف الناس، ويحرم الكلام من الجالسين حال الخطبة وبين الخطيبين، ولو لم يسمعوا الخطبة إلا أن يلبسوا الخطيب في خطبته، بأن يأتي بكلام ماقط، فيجوز الكلام حينئذ، ويحرم السلام من انداخل أو الجالس على أحد، وكذا رده، ولو بالإشارة، ويحرم تشيعت المعاطس، ونهي لأغ، والإشارة له، والأكل والشرب، وابتداء صلاة تفل بعد خروج الخطيب للخطبة، ولو لداخل. (٢)

١٤ - وقال الشافعية: يكره في الخطبة أشياء منها:

ما يقطعه بعض جهلة الخطباء من الدق على درج المنبر في صعوده، والدعاء إذا انتهى صعوده قبل جلوسه، والانشادات في الخطبة، والمجازفة في أوصاف السلاطين في الدعاء لهم وكذبهم في

(١) الطحاوي ٦٨١ - ٦٨٣، الفتاوى الهندية ١/١٤٧.

(٢) الشرح للمصنف ١/٩١ - ٩٣، الزرقاني - ١٥١، الفكر

كثير من ذلك، والمباغة في الإسراع في الخطبة الثانية، وتخفيض الصوت بها، واستدبار الخطيب للمصلين، وهو قبح خارج عن عرف الخطباء، والتعكير والتمطيط في الخطبة، ويكره شرب الماء للمصلين أثناء الخطبة لتلفذ، ولا بأس شربه للمعطين، ويكره للدخول أن يسلم والإمام يخطب، ويجب الرد عليه. ويستحب للمستمع تشيعت المعاطس فمسموم الأذن، ويكره تحريها تفل من أحد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلوسه عليه، ويجب على من كان في صلاة تغيبها عند صعود الخطيب المنبر وجلوسه، ويكره الأذان جماعة بين يدي الخطيب. (٣)

وتشئ التحية للدخول للمسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها، وتخفيفها وجوبا لمقول النبي ﷺ: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجز فيها». (٤) (ر: تحفة ف/٥)

١٥ - وقال الخنابلة: يكره الانشادات في الخطبة، واستدبار الناس، ويكره للإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة، ولا بأس بأن يشير بأصبعه في دعائه، ويكره الدعاء عقب صعوده المنبر،

(١) المجموع ٥٢٨/٤، ٥٢٩، نهاية المحتاج ٢/٣٠٩ - ٣١٥.

(٢) وحديث: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب»

طبرك ركعتين وليتجزئ فيها. أخرجه مسلم ٥٩٧/٢.

طحاوي من حديث جابر بن عبد الله.

حضور سنتها، كطواف التقل ليس له أن يترك ركوعه (أي ركعتي الطواف) لأنه من سنته. <sup>(١)</sup> وهي كخطبة الجمعة في صفتها بأحكامها، إلا فيما يلي:

١ - أن تفعل بعد صلاة العيد، لا قبلها.

قال ابن قدامة: وخطبتا العيد بعد الصلاة لا نعلم فيه (أي في كونها بعد الصلاة) خلافاً بين المسلمين. <sup>(٢)</sup>

إذا خطب قبل الصلاة، فيرى الخنفة والمالكية أنها صحيحة وقد أساء الخطيب بذلك، أما الشافعية والحنابلة فيرون أنها لا تصح، ويعيدها بعد الصلاة. <sup>(٣)</sup>

٢ - ومن افتتحها بالتكبير، كما يستحب أن يكبر في أثنائها؛ بخلاف خطبة الجمعة، فإنه يفتتحها بالحمد لله.

ويستحب عند الجمهور أن يفتح الأولى بتسعة تكبيرات والثانية بسبع، ويرى المالكية أنه لا أحد لذلك، فإن كبر ثلاثاً أو سبعا أو غيرها، فكل ذلك حسن.

ويستحب أن يبين في خطبة الفطر أحكام ذكاة الفطر، وفي الأضحية أحكام الأضحية <sup>(٤)</sup>

ويكره للمصلي أن يستظهره إلى القبلة، ويدرجه إلى القبلة، ويكره رفع الصوت ندام بعض الخطباء، وابتداء تطوع بخروج الخطيب خلا نحية المسجد فلا يمنع الدخول منها، ويكره العبت، وشرب ماء عند صبح الخطبة، ما لم يشند عطشه. <sup>(٥)</sup>

ب - خطبة العيدين : حكمها :

١٦ - خطبتا العيد سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما، <sup>(١)</sup> حديث عبدالله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فبنا قضى الصلاة قائلاً: «إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب». <sup>(٢)</sup>

وقال بعض المالكية: الخطبة من سنة الصلاة، فمن شهد الصلاة عن تلزمه أو لا تلزمه من صبي أو امرأة لم يكن له أن يترك

(١) كشف القناع ٣٩٦/٢، الفروع ١١٩/٢ - ١٢٨.

(٢) ابن عابدين ٥٦١/١، الطحاوي ٢٩٢، التاج والإكليل

١٩٦/١، مواهب الجليل ١٩٦/٢، الشرح الصغير

٥٢٠/١، المجموع ١٦٢/٥، غاية المحتاج ٢/٢٨٠.

المضي ٣٨٤/١، كشف القناع ٥٥٢/٢

(٣) حديث عبدالله بن السائب: شهدت العيد مع

رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود ٦٨٣/١ - تحقيق عزت

عبيد دحلان والمحقق (٢٩٥/١) - مائة المعارف المترتبة

وصححه ووافقه الذمعي.

(١) التاج ١٩٦/٢، مواهب الجليل ١٩٦/٢

(٢) المنهاج ٣٨٤/٢

(٣) المراجع السابقة

(٤) المراجع السابقة.

٣ - أنه لا يشترط في خطبة العيد - عند الشافعية - الخيام ، والعظاية ، وسر العورة ، والجلوس بين الخطبتين .<sup>(١)</sup>

ولا تصح الخطبة إن قدمها على الصلاة .<sup>(٢)</sup>  
ونظر التفصيل في (كسوف) .

### د - خطبة الاستسقاء :

١٨ - يندب عند جمهور الفقهاء أن يخطب الإمام بعد صلاة الاستسقاء خطبة كخطبة العيد في الأركان ، والشروط ، والسنن ، يعظ المسلمين فيها ويخوفهم من المحاسي ، ويأمرهم بالتوبة والإتابة والصدقة .<sup>(٣)</sup>

وهذه أبو حنيفة - وهو المتمد - إلى أنه لا يصلح جماعة ولا يخطب .<sup>(٤)</sup>

واختلف الفقهاء في عدد الخطب وكيفيتها ، فذهب المالكية والشافعية ومحمد بن الحسن إلى أنها خطبتان كخطبتي العيد ، لكن يستبدل بالكبير الاستغفار .

وهذه الحنابلة وأبو يوسف إلى أنها خطبة واحدة .

قال الحنابلة : يكره في أولها تسع تكبيرات ، وأشهر عن أبي يوسف أنه لا تكبر .<sup>(٥)</sup>  
وانظر التفصيل في (استسقاء) .

(١) نهاية المحتاج ٢/ ٣٨٠

(٢) الطحاوي ص ٢٩٨ ، كتاب الضاع ٢/ ١٢٢

(٣) أخرجه البخاري من حديث أبي حمزة مرفوعاً بلفظ «إن التمس والمسلم لا يتكفأ» لموت أحد من الناس ولكنها إيمان من أبيات أنه إذا رأيتوها فقوموا فاصلوا ، روي الباري ٥٦٦/١ - ط الشافعية

(٤) الشرح الصغير ١/ ٥٣٥

(٥) حديث «خطبة نبي ﷺ في كسوف» أخرجه البخاري (الفتح ٥٣٣/٢ - ط الشافعية) من حديث عائشة

(١) نهاية المحتاج ٢/ ٣٩٧

(٢) الشرح الصغير ١/ ٥٣٩ ، نهاية المحتاج ٢/ ٤١٢ ، كتاب

الفتح ٢/ ٢٩

(٣) ابن عثيمين ١/ ٥٦٧

(٤) المراجع السابقة

وهي خطبتان خطبتي الجمعة عند الجمهور، وقال الحنابلة هي خطبة واحدة. (١)

### ٣ - الخطبة الثالثة :

يس عند الشافعية والحنابلة أن يخطب الإمام يوم النحر يعني ، خطبة واحدة يعلم الناس فيها مناسكهم من النحر والإفاضة والرمي، (٢) لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ خطب الناس يوم النحر، يعني يعني . (٣)

وذهب الحنفية والمالكية وثي إلى أنه هذه الخطبة تكون يوم الحادي عشر من ذي الحجة ، لا يوم النحر، لأنه يوم اشتغال بالذسك ، يعلم فيها الناس جواز الاستعجال لن أراد ، وهي الخطبة الأخيرة عندهم. (٤)

### ٤ - الخطبة الرابعة :

يس عند الشافعية والحنابلة أن يخطب

(١) التراجع فضيلة ، والمي ١٠٧/٣ ، كشاف الضاع ١٩١/٦

(٢) السروسة ٩٦/٣ ، الإيضاح ص ٩٠ - انفي ٤٤٥/٣ .  
كشاف الضاع ٥٠٤/٣ - ووافهم من أخية حسب  
براني تفلاخ وغيره . نظر الضملاوي على القرني  
ص ٣٩٩

(٣) حديث ابن عباس . قال النبي ﷺ خطب الناس يوم  
النحر . أخرجه البخاري (الفتح ٥٧٣/٣ - ط الشفيع)

(٤) ابن عباسي ١٧٤/٦ ، الطحطاوي على الدر ٥٠٢/٦ ،  
مواهب الجليل ١١٧/٣ ، والقوانين ص ١٣٢

### هـ - خطب الحج :

١٩ - انفرد الفقهاء على أنه يس للإمام أو نائبه الخطبة في الحج ، يس فيها مناسك الحج للناس ، بذلت اثناء بالنبي ﷺ ، واختلفوا في عدد الخطب التي يخطبها ، فذهب الجمهور إلى أنها ثلاث خطب ، ذهب الشافعية إلى أنها أربع. (١)

### ١ - الخطبة الأولى :

يس عند الجمهور عدد الحنابلة أن يخطب الإمام أو نائبه مكة في اليوم السابع من ذي الحجة ، وسمى يوم الزينة ، خطبة واحدة لا يجس فيها يعلم فيها لدر مناسك الحج ، اثناء بالنبي ﷺ. (٢)

### ٢ - الخطبة الثانية :

نسن هذه الخطبة يوم عرفة بكرة ، قبل أن يصل الظهر والعصر - جمع تقديم - فضاء بالنبي ﷺ ، يعلم فيها الناس ما أمامهم من مناسك ، ويحثهم على الاجتهاد في الدعاء والعبادة.

(١) ابن عسدين ١٧٢/٢ ، الضملاوي على الدر ٥٠٦/١ ،  
القوانين الفقهية ١٣٢ ، مواهب الجليل ١١٧/٣ ، الروسة  
٩٣/٣ ، الإيضاح - دار الكتب العلمية ص ٩٠ ، المنى  
٤٠٧/٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٦ ، كشاف الضاع ٤٩١/٢ ، ٤٠٤ ،  
٥١١

(٢) ابن عسدين ١٧٢/٢ ، الضملاوي على الدر ٥٠٦/١ ،  
القوانين الفقهية ١٣٢ ، مواهب الجليل ١١٧/٣ ، الروسة  
٩٢/٣ ، الإيضاح ص ٩٠

خطبة ٢٠ ، خطبة الجمعة ، خطبة الحاجة ، خطبة العيد ، خطبة عرفة ، خطبة منى

الإمام يعني ثاني أيام التشريق خطبة واحدة  
يعلم فيها الناس جواز السفر وغير ذلك  
ويودعهم<sup>(١)</sup>.

## خطبة الحاجة

وه خطبة الشكاح

انظر : خطبة

٢٠ - يستحب أن يخاطب المأسف أو غيره من  
الحاضرين خطبة واحدة ، بين يدي العقد ، وإن  
خطب بما ررد عن النبي ﷺ فهو أحسن ، وقال  
الشافعية : يستحب تقديم خطبتين ، إحداهما  
قبل الخطبة ، والأخرى قبل العقد<sup>(٢)</sup>.

## خطبة العيد

انظر : خطبة ، صلاة العيد

## خطبة الجمعة

انظر : خطبة ، صلاة الجمعة

## خطبة عرفة

انظر : خطبة



## خطبة منى

(١) البروضة ٩٣/٣ ، الإصباح ٩٠ ، المنى ٥٦/٣ . كشف  
القناع ٥١١/٣

(٢) ابن عابدين ٢٦٢/٢ ، جواهر الإكليل ٢٧٥/١ ، تلويح  
وعصمة ٢٩٥/٣ . كشف القناع ٢٦/٥

انظر : خطبة

وإصطلاحاً: عقد ينيد ملك النعمة فصد،  
بين رجل وامرأة من غير مانع شرعي،<sup>(١)</sup>  
والخطبة مقدمة للنكاح، ولا يترتب عليها ما  
يترتب على النكاح.  
وسأني تفصيل ذلك.

## خطبة

التعريف :

١ - الخطبة - بكسر الخاء - مصدر خطب،  
يقال: خطب المرأة خطبة وخطبها، وخطبها،  
إذا طلب أن يتزوجها، وخطب القوم فلاناً إذا  
دعوه إلى تزويج صاحبهم.<sup>(٢)</sup>  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
المفرد.<sup>(٣)</sup>

الحكم التكليفي:  
٣ - الخطبة في الغالب وسيلة للنكاح، إذا لا يخلو  
عنها في معظم الصور، وليست شرطاً لصحة  
النكاح فتوسم بدونها كان صحيح، وحكمي  
الإباحة عند الجمهور.  
والمتعمد عند الشافعية<sup>(٤)</sup> أن الخطبة مستحبة  
لفعله ~~بها~~ حيث خطب عائشة بنت أبي بكر،  
وخطب حفصة بنت عمر رضي الله عنهم.<sup>(٥)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

النكاح :

٢ - النكاح مصدر نكح، يقال: نكح فلان امرأة  
بنكحها إذا تزوجها، ونكحها بنكحها: وطئها  
أيضاً.<sup>(٦)</sup>

أولاً: اختلاف حكم الخطبة بالنظر إلى حال  
المرأة:

١ - خطبة الحرة :

٤ - اتفق الفقهاء على أن المرأة الحرة من النكاح

(١) الدر المختار ٢/٢٥٨ - ٢٥٩، حاشية الباني على شرح  
المزرقاني ١/١٦١، حاشية "القبوري" على شرح المنهاج  
٢/٢٠٦، المفتي ١/٤٤٥  
(٢) بداية المحتاج ١/١٩٨، أسنى الطالب ٣/١١٥، روضة  
المطالع ٧/٣٠١، حاشية البهمنل ٤/١٢٨  
(٣) صبيح، وخطبة عائشة أخرجه البخاري (الفتح ٩/١١٣)  
- ط السلفية، وسأني نصه وخطبة حفصة بنت عمر:  
أخرجه البخاري (الفتح ٩/١٧٦، ط السلفية) من  
حديث عمر بن الخطاب

(١) القاموس المحيط ١/٦٥١، لسان العرب ١/٨٥٥،  
الصحاح في اللغة والعلم ١/٣٥٣  
(٢) رد المحتار عن الدر المختار ٢/٢٦٣، جواهر الإكليل  
١/٢٧٥، سواهب الجليل ٣/٤٠٧، حاشية المحتاج  
١/١٩٧، حاشية الجليل ٤/١٢٨، أسنى الطالب  
٣/١١٥، مفتي المحتاج ٢/١٢٥، حاشية الشرنقري  
٢/٢٤٣، المفتي ١/٦٠١  
(٣) لسان العرب ٣/٧١٤ - ٧١٥

## التصريح بالخطبة :

والعدة والخطبة وسوانع النكاح تجوز خطبتها  
تصريحا وتعريضا.

وأما المنكوحة، أو المعتدة، أو المخطوبة، أو  
التي قام بها مانع من موانع النكاح، فلا تجوز  
خطبتها على التفصيل الآتي :

## خطبة زوجة الغير :

٥ - لا تجوز خطبة المنكوحة تصريحا أو تعريضا،  
لأن الخطبة مقدمة للنكاح، ومن كانت في نكاح  
صحيح لا يجوز للغير أن ينكحها فلا تصح  
خطبتها ولا تجوز بل تحرم.

## خطبة من قام بها مانع :

٦ - لا تجوز خطبة من قام بها مانع من موانع  
النكاح، لأن الخطبة مقدمة إلى النكاح، وما دام  
منسوعاً فمكون الخطبة كذلك على أنه يجل خطبة  
نحو مجوسية لينكحها إذا أسلمت. (١)

## التعريض بالخطبة :

## خطبة المعتدة :

٧ - يختلف حكم خطبة المعتدة باختلاف لفظ  
الخطبة (تصريحا كان أو تعريضا) وباختلاف  
حالة المعتدة (رجعية كانت أو باتنا بطلاق، أو  
نسخ، أو انفساخ، أو موت، أو معتدة من  
شبهة).

٨ - هو ما يقطع بالوعدة في النكاح ولا يحتمل  
غيره. كقول الخاطب للمعتدة: أريد أن  
أزوجهك، أو: إذا انقضت عدتك، تزوجتك.

وقد اتفق الفقهاء على أن التصريح بخطبة  
معتدة الغير حرام سواء أكان من طلاق رجعي  
أم بائن، أم وفاة، أم نسخ، أم غير ذلك لفهم  
قول الله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم  
به من خطبة النساء، أو كنتم في أنفسكم  
علم الله أنكم ستذكروهن، ولكن لا تواعدوهن  
سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا، ولا تعزموا عقدة  
النكاح حتى يبلغ انكساب أجله، واعلموا أن  
الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله  
غفور حلِيم﴾ (٢) ولأن الخاطب إذا صرح  
بالخطبة تحققت رغبته فيها فربما نكح في  
انقضاء العدة. (٣) وحكي ابن عطية وغيره  
الإجماع على ذلك. (٤)

## ٩ - قال إمامنا الكية: التعريض أن يضمن كلامه

(١) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٢) الدر المختار ١/٢٩٩، جوامع الإكمال ١/٢٧٦، روضة  
الطالبين ٣٠/٧، نهاية المحتاج ١/١٩٩، أمي الطالب  
١٦٥/٢، كنز الدقائق ١٨/٥.(٣) مني المحتاج ١٢٥/٢، الإنتاج ٢/٧٩، أمي الطالب  
١٩٥/٢، شرح المنهاج ١٢٨/٤، وحاشية الجمل.

كنز الدقائق ١٨/٥.

(٤) نهاية المحتاج ١٩٨/٦.

ونبش حكم التعريض بالخطبة واحدا  
بالنسبة لجمع المعتدات، بل إنه مختلف بالنظر  
إلى حالة كل معتد، رجعية كانت أو كانت  
بطلاق أو فسخ أو موت

التعريض بخطبة المعتدة الرجعية :

١٠ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم التعريض  
بخطبة المعتدة للرجعية لأب في معنى الزوجية  
لمعودها إلى النكاح بالرجعة، وأشهدت أنني في  
صلب النكاح، ولأن نكاح الأول قائم، ولأنها  
مخفية بالطلاق فقد تكذب انتقاماً<sup>(١)</sup>

التعريض بخطبة المعتدة المتوفى عنها :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يجوز التعريض  
بخطبة المعتدة المتوفى عنها زوجها، لينهم مراد  
التعريض بالخطبة لا ليجنب. وذلك لقوله  
تعالى : ﴿ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من  
خطبة النساء...﴾<sup>(٢)</sup> وهي واردة في عدة  
أصوله. ولأن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة  
رضي الله تعالى عنها وهي متأيم من أبي سلمة  
رضي الله تعالى عنه فقال : «لقد علمت أني  
رسول الله وخبرته وموضع من قومي»<sup>(٣)</sup>

ما يصلح للدلالة على المنصود وغيره إلا أن  
إشعاره بالمنصود تم. وبشيء تلويحاً، والفرق  
بينه وبين الكناية أن التعريض ما ذكرناه،  
والكناية هي للتعبير عن الشيء بلازمه، كقولنا  
في كرم الشخص : هو طويل الشجر كثير  
الثمار<sup>(٤)</sup>

وعرف الشافعية التعريض بالخطبة بأنه : ما  
يحتصل الرغبة في النكاح وغيرها كقوله : ورب  
رعب فيك، ومن يجد مثلك؟

وفاتوا : ونحو الكناية وهي الدلالة على  
الشيء بذكر لآزمه قد يفيد ما يفيد التصريح  
كأريد أن اتفق عليك بثقة الزوجات وتحسين في،  
وقد لا يفيد ذلك فيكون تعريضاً كذكر العبارة  
السابقة وأريد أن اتفق... الخ ماعداً وتعليق  
لي<sup>(٥)</sup>

وفسر ابن عيسى رضي الله تعالى عنهما  
للتعريض في قول الله تعالى : ﴿ولا جناح  
عليكم فيها عرضتم به من خطبة النساء﴾<sup>(٦)</sup>  
بقوله : يقول : إني أريد الزواج، وتوددت أنه  
يسو لي امرأة صالحاً<sup>(٧)</sup>

(١) مؤلف الجليل ١١٧/٣

(٢) لسان الطالب ١١٥/٢، ونهاية المحتاج ١٩٩/٦

(٣) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) بيل الأوضار ١٢٣/٦، وتفسير ابن عباس التعريض في  
قول تعالى : ﴿ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من خطبة  
النساء﴾. أخرج عنه البخاري (الفتح ١٧٨/٩ - هـ  
البلغة).

(٥) الاختار ١٠٧/٣، وجواهر الإكليل ٢٧٦/١، ونهاية

المحتاج ١٨١/٦ والأذاع ٧٦/٢

(٦) البقرة ٢٣٥

(٧) حديث : «لقد علمت أني رسول الله وخبرته»



الشافعية إلى أنه لا يجوز التعريض بخطبة  
المعدة البائن لإفصاح إلى عداوة المطلق. (١)

ولانقطاع سلطنة الزوج عليها مع ضعف  
التعريض. (٢)

التعريض بخطبة المعدة البائن :

١٢ - ذهب المالكية والشافعية - في الأظهر  
عندهم - والحابلة إلى أنه يجوز التعريض بخطبة  
المعدة البائن معصوم قوله تعالى : ﴿ولا جناح  
عليكم فيها عرضهن به من خطبة  
النساء...﴾ (٣) ولما روي عن فاطمة بنت عيسى  
رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال لما لما  
طلقها زوجها ثلاثاً : «إذا حلت فأذيني» وفي  
لفظ «لا تسبقني بنفسك» وفي لفظ «لا تقويتا  
بنفسك» (٤) وهذا تعريض بخطبتها في عدتها،  
ولانقطاع سلطنة الزوج عليها. (٥)

وذهب الحنفية وهو مقابل الأظهر عند

- أخرجه المذاهب (٢٢٤/٣ - ط دار الفوائد) وفي  
إسناده إرسال. كذا قال الشوكاني في «نيل الأوطار»  
(١٠٩/٦) - ط المصنف.

(١) رد المحتار ٦/٦٩٩، مواهب الجليل ٣/٤١٧، هامة  
المحتاج ١٩٩/٦، الجمل على شرح الصحيح ١/١٢٨،  
مطلب أولي المص ٢٣/٥

(٢) سورة المائدة ٢٣٥  
(٣) حديث فاطمة بنت عيسى : «إذا حلت فأذيني» أخرجه  
مسلم (١٦٩/٢) - ط الحلبي.

ولفظ «لا تقويتا بنفسك» أخرجه مسلم (١٦٩/٢) -  
ط الحلبي. ولفظ «لا تسبقني بنفسك» أخرجه مسلم  
(١٦٩/٢) - ط الحلبي.

(٤) جواهر الإكليل ٢٧٦/١، هامة المحتاج ١٦٩/٦، المص  
١٠٩/٦

خطبة المعدة من نكاح فاسد أو فسخ :

١٣ - اختلف الفقهاء في حكم التعريض  
بخطبة المعدة من نكاح فاسد وفسخ وشبهها،  
كالمعدة من لعان أو زنا، أو المستبرة من الزنى،  
أو التفرق لعيب أو عنة.

فذهب الجمهور المالكية والشافعية والحابلة  
وجهور الحنفية إلى جواز التعريض من أخذ  
معصوم الآية وقياساً على المظلة ثلاثاً، وأن  
سنة الزوج قد انقطعت.

هذا كله في غير صاحبعدة الذي يحل له  
نكاحها فيها، أما هو فيحل له التعريض  
والنصرح، وأما من لا يحل له نكاحها فيها كالأمة  
أو غيرها الشائبة أو رجعيها فوطئها اجنبى شبهة في  
العدة فمحلت منه، فإن عدة الحمل تقدم، فلا  
يحل لصاحبعدة شبهة أن يخطبها، لأنه  
لا يجوز له العقد عليها حينئذ.

وذهب بعض الحنفية إلى أن التعريض  
يختلف حكمه بحسب ما يترتب عليه، فإن كان  
يؤدي إلى عداوة المطلق فهو حرام، وإلا  
فلا. (٦)

(١) رد المحتار ٢/٦٩٩، هامة المحتاج ١٩٩/٦

(٢) مفتي المحتاج ١٣٩/٣، ومطلب أولي المص ٢٣/٥،  
ومواهب الجليل ٣/٤١٧، وحاشية المدبري ٢/٩١٨،  
٢١٩

روي عن عروة أن النبي ﷺ خطب عائشة رضي الله تعالى عنها إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقال له أبو بكر: إسمي أنا نذرك، فقال ﷺ له: وأخي في دين الله وكتابه وهي في حلاله. <sup>(١)</sup>

ويجوز أن نخطب المرأة الرشيدة إلى نفسها. <sup>(٢)</sup> لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت: لما مات أبو سلمة أرسل إليّ النبي ﷺ فخطب بن أبي بلتعة رضي الله تعالى عنه فخطبني له، فقلت له: إن لي بنتاً وأنا غيور، فقال: وأما ابنتها فادعوا الله أن يغنيها عني، وأدعو الله أن يذهب بالغيرة. <sup>(٣)</sup>

وكذلك الرواية الأخرى: إني امرأة غيرة وإني امرأة مصيبة، فقال: أما قولك: إني امرأة غيرة فادعوا الله لك فذهب غيرتك، وأما قولك: إني امرأة مصيبة فتكفين صبيانك. <sup>(٤)</sup>

عرض الولي موليته على ذوي الصلاح:

١٦ - يستحب - للولي عرض موليته على ذوي الصلاح والفضل، كما عرض الرجل لصالح

جواب الخطبة:

١٤ - حكمه حرم - المرأة أو وليها لخصاطب كحكم خطبة هذا الخاطب حلالاً وحرمه، فيحل للمعتوف عنها زوجها المختلة أن تجيب من عرض بخطبتها بتعريض أبصا، ويحرم عنها وعن كل معتد التصريح بالجواب - لغيره حب العدة الذي يدل أنه تكلم به - وكذلك الحكم في بقية المعتدات في ضوء التفصيل السابق. <sup>(٥)</sup>

خطبة المحرم:

١٥ - يكره للمحرم أن يخطب امرأة ولو لم تكن حُرمة عند الجمهور، كما يكره أن يخطب غير المحرم المحرمة، لما رواه مسلم عن عثمان رضي الله تعالى عنه مرفوع: «لا يكره المحرم ولا يكره ولا يخطب»، <sup>(٦)</sup> والخطبة أراد لعف - النكاح وإن كان ممنهكراً الاشتغال بأسبابه، ولأنه سبب إلى الحرام

ويجوز عند الحنفية خطبة حال الإحرام. <sup>(٧)</sup>

من يخطب إليه المرأة:

١٥ م - خطبة المرأة المجبرة تكون إلى وليها، وقد

(١) حديث عروة وأن النبي ﷺ خطب عائشة، أخرجه

البخاري (الفتح ١١٢/٩ - ط السبعة)

(٢) مطالب أولي النهى ٢٥/٥

(٣) نيل الأوطار ١٢١/٦

وحديث أم سلمة، لما مات أبو سلمة، أخرجه مسلم

(٢٢٩/٢ - ط الحثي والنسائي ٨١/٦٦ - ط المكتبة

التجارية)

(١) مواهب المجلد ٤١٧/٣، مائة المحتاج ١٩٩/٦، الجليل

١٢٨/٤، كشف القناع ١٨/٥

(٢) حديث ١٠٧٠، يكره المحرم ولا يكره، أخرجه مسلم

(٢/١٠٣٠ - ط الحثي)

(٣) أسنى المطالب ٥١٣/١، مطالب أولي النهى ٢٤٨/٢ -

٣٤٧، ألفي ٣٣٣/٢، فتح القدير ٣٧٤/٢

بأنذنه له الخاطبة<sup>(١)</sup>، ولأن فيها إيذاء وجفاء وخيانة وإفساداً على الخاطب الأول، وإيقاعاً للعداوة بين الناس.  
وحكى النووي الإجماع على أن النهي في الحديث للتحريم<sup>(٢)</sup>.

### من تحرم الخطبة على الخطبة؟

٩٩ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط للتحريم أن يكون الخاطب الأول قد أُجيب ولم يترك ولم يعرض ولم يأذن للخطاب الثاني، وعلم الخاطب الثاني بخطبة الأول وإجابته.

وزاد الشافعية في شروط التحريم، أن تكون إجابة الخاطب الأول صراحة، وخطبته جائزة أي غير محرومة، وأن يكون الخاطب الثاني عالماً بحرمه الخطبة على الخطبة.

وقال الحنابلة: إن إجابة الخاطب الأول تعريضاً تكفي لتحريم الخطبة على خطبته ولا بشرط التصريح بالإجابة. وهذا ظاهر كلام الحنفية وكلام أحمد.

وقال المالكية: بشرط لتحريم الخطبة على

إحدى إهنته على موسى عليه الصلاة والسلام الشار إليه في قوله تعالى: ﴿إني أريد أن أنكحك..﴾<sup>(١)</sup> وكما فعل عمر رضي الله تعالى عنه حيث عرس ابنة حفصة رضي الله تعالى عنها على عثمان، ثم على أبي بكر رضي الله تعالى عنها<sup>(٢)</sup>.

### إخفاء الخطبة:

١٧ - ذهب المالكية إلى أنه يندب إخفاء الخطبة خلافاً لعقد النكاح فيندب - عندهم - وعند بقية الفقهاء - إعلانه لقول النبي ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح»<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: الخطبة على الخطبة:

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخطبة على الخطبة حرام إذا حصل الركوع إلى الخاطب الأول، لما روي عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو

(١) سورة القصص ٢٧/

(٢) أسهل الطالب ١٤٨/٣، كشف الخفاء ٢٠/٥، رد المحتار ٢٦١/٢، جواهر الإكمال ٢٧٥/١، غليون ٢٩٥/٣، المعنى ٣٣٧/٦

(٣) حديث - «أعلنوا هذا النكاح». أخرجه ابن حبان والمواد - من ٣١٢ - ط السلفية - من حديث عبد الله بن الزبير وأسناده صحيح.

(١) حديث. «لا يخطب لرجل على خطبة الرجل» أخرجه البخاري والفتح ١٩٨/٩ - ط السلفية - من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) تيل الأوطار ١٩١/٦ - ١٩٢، منح القدير ٢٣٩/٥، جواهر الإكمال ٢٧٥/١، روضة الطالبين ٣٦٧/٧، المعنى ١٠٧/٦، رد المحتار ٢٦٢/٢

الخطبة على خطبة الكافر والفاسق:

٢٢ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن الخطبة على خطبة الكافر المحترم (غير الخريبي أو المرتد) حرام، وصورة المسألة: أن بخطب ذي كساية ومحاب ثم بخطبها مسلم، لما في الخطبة الثانية من الإيذان بالخطاب الأول، وقالوا: إن ذكر لفظ الأخ في بعض روایات الحديث: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه»<sup>(١)</sup> خرج عرج الغالب فلا مفهوم له، ولأنه أسرع امتثالاً.

وليس الحال في الفاسق كالكافر عند المالكية لأن الفاسق لا يقر شرعاً على فسقه، فتجوز الخطبة على خطبته بخلاف الذي فيه في حالة يقر عليها بالخزية.

وقال الحنابلة: لا تحرم الخطبة على خطبة الكافر لقصور قوله **يخطب**، وعلى خطبة أخيه، ولأن النبي خاص بالمسلم والحناف يقولون به إنما يصح إذا كان مثله، وليس الذي كالمسلم، ولا حرمة كحرمة<sup>(٢)</sup>.

العقد بعد الخطبة المحرمة:

٢٣ - اختلف الفقهاء في حكم عقد النكاح على امرأة تحرم خطبتها على العاقد كخطبة على الخطبة، وكالخطبة المحرمة في العدة نصريحاً أو تهریضاً.

الخطبة تكون المرأة المخطوبة أو وليها، ووقوعها رضا بخطبة الخطيب الأول غير الفاسق ولو لم يقدر صدق على المشهور، ومثابه لابن نافع: لا تحرم خصه الزكاة قبل تقدير الصدق<sup>(٣)</sup>. وسباني حكم خطبة المسلم على خطبة الفاسق، أو خطبة الكافر للذمية.

من تعتبر إجابته أو رده:

٢٠ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الاعتبار الولي وإجابته إن كانت مجبة، وإلا فردها وإجابتها.

وقال المالكية: «تعتبر ركون غير المجبة إلى الخطب الأول. وركون المجبة معرضة مجبرها بالخطيب والمركونة، وعليه لا يعتبر ركون المجبة مع رد مجبرها، ولا ردها مع ركونه، ولا يعتبر ركون أمها أو وليها غير المجبر مع ردها لا مع عدمه فيعتبر»<sup>(٤)</sup>.

خطبة من لا تعلم خطبتها أو جوابها:

٢١ - المرأة التي لا يعلم أمي مخطوبة أم لا، أوجب خطبتها أم رد، يجوز لمن لا يعلم ذلك أن يخطبها لأن الأصل الإباحة، والخطيب معذور بالجهل<sup>(٥)</sup>.

(١) باب النكاح ١٠٩٩/١، المنى ١٠٤٦/١ - ٦٠٩ - ١٠٧، جواهر الإكليل ٢٧٥/١

(٢) الزرقاني ١١٤/٣، روضة الطالبين ٣٦٠/٧، المنى ١٠٦/١

(٣) سوانح الجليل ٤١١/٣، روضة الطالبين ٣٦٠/٧، كتاب النكاح ١٩/٥

(١) حديث: «لا يخطب الرجل، يقدم غريمه» ١٨/١

(٢) الزرقاني ١١٤/٣، أسنى الطالب ١١٥/٣، مطالب أولي

المنى ٢٤/٥

أهل العلم خلافاً في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها، وقد روى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»<sup>(١)</sup>.

قال: فخطبت امرأة فكانت أحبها لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فزوجتها.<sup>(٢)</sup>

٢٥ - لكن الفقهاء بعد اتفاقهم على مشروعية نظر الخاطب إلى المخطوبة اختلفوا في حكم هذا النظر فقال الحنفية والمالكية والشافعية وبعض الحنابلة: يندب النظر للأمر به في الحديث الصحيح مع تعليقه بأنه أحرى أن يؤدم بينهما أي تدوم المودة والألفة. فقد ورد عن المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه قال: خطبت امرأة فقال لي رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها؟» قلت: لا، قال: «فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»<sup>(٣)</sup>.

والمذهب عند الحنابلة أنه يباح لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إيجابته نظر ما يظهر غالباً.

فذهب الجمهور إلى أن عقد النكاح على من تحرّم خطبتها - كمعقد الخاطب الثاني على المخطوبة، ومعقد الخاطب في العدة على المعتدة بعد انقضاء عدتها - يكون صحيحاً مع الحرمة، لأن الخطبة المحرمة لا تفارن العقد فلم تؤثر فيه، ولأنها ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة.<sup>(٤)</sup>

وذهب بعض المالكية إلى أن عقد الخاطب الثاني على المخطوبة يفسخ حال خطبة الأول بطلاق، وجوباً لحق الله تعالى وإن لم يطلبه الخاطب الأول، وظاهره وإن لم يعلم الثاني بخطبة الأول، ما لم يبين الثاني حيث استمر الركون أو كان الرجوع لأجل خطبة الثاني، فإن كان لغيرها لم يفسخ، وعده أيضاً إن لم يحكم بصحة نكاح الثاني حاكم براءه وإلا لم يفسخ.<sup>(٥)</sup> والجمهور عن مالك وأكثر أصحابه أن فسخ العقد حينئذ مستحب لا واجب.

وقال المالكية: يكسر لمن صرح لامرأة في عدتها بالخطبة أن تزوج تلك المرأة بعد انقضاء عدتها، فإن تزوجها يندب له فراقها.<sup>(٦)</sup>

ثالثاً: نظر الخاطب إلى المخطوبة:

٢٤ - ذهب الفقهاء إلى أن من أراد نكاح امرأة فله أن ينظر إليها، قال ابن قدامة: لا نعلم بين

(١) حديث: «إذا خطب أحدكم المرأة، أخرجته أبو داود (١/٥٦٥-٥٦٦) - صحيح من حديث جابر (صحيح ابن حجر في التتبع ١/١٨١) - ط. ط. ط.

(٢) المنى ١/٥٥٢-٥٥٣.

(٣) جواهر الإكليل ١/٢٧٥، روضة الطين ١/١٩٧-٢٠٠.

نبذة المحتاج ١/١٨٢، كشف القناع ٥/٨٠، رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٦٢، ٥/٢٣٧، وحديث المغيرة بن شعبه، خطبت امرأة، أخرجه ابن مسعود -

(١) نيل الأوطار ١/١٢٢، كشف القناع ١/١٨٥-١٩٠.

(٢) الدرر الغوالي وحاشية للفتاوى ٤/١٦٤-١٦٥.

(٣) جواهر الإكليل ١/٢٧٦، الدرر الغوالي ٣/١٦٧.

قال في الإنصاف: وبحوز لمن أراد خطبة امرأة انظر، هذا هو المذهب، وذلك لوجود الأمر بالنظر بعد الخطر، في حديث المغيرة بن شعبه (١).

نظر المخطوبة إلى خاطبها:

٢٦ - حكم نظر المرأة المخطوبة إلى خاطبها كحكم نظره إليها لأنه يعجب منه ما يعجب منها، بل هي - كما قال ابن عابدين - أولى منه في ذلك لأنه يمكنه مفارقة من لا يرضاه بخلافها. وشرط جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) لمشروعية النظر أن يكون الناظر إلى المرأة مريدًا نكاحها، وأن يرجو الإجابة رجاء طاهرًا، أو يعلم أنه يجب إلى نكاحها، أو يغلب على ظنه الإجابة. واكتفى الحنفية بالشرائط إرادة نكاحها فقط (٢).

العلم بالنظر والإذن فيه:

٢٧ - ذهب الجمهور إلى أنه لا يشترط علم

(١) ٦٠٠/٦ ط اعلمي وأحمد ٢٤٦/٤ ط المستدرك والمختار له. وقال البرصميري في مصباح الزجاجية (٣٢٨/٦) ط دار المختار: «استأنه صحيح».

(٢) مطالب أولي النهى ١١/٥.

(٣) رد المحتار ٣٣٧/٥، مواهب الجليل ١٠٥/٣، روضة الطالبين ٢٠٠/٧، نهاية المحتاج ١٨٣/٦، كتاب الفتح ١٠٠/٥.

المخطوبة أو رذتها أو إذن زوجها بنظر الخاطب إليها اكتفاء بإذن الشارع وإطلاق الأتباع، بل قال بعضهم: إن عدم ذلك أولى لأنها قد تزين له بما يفسره، ولحديث جابر رضي الله تعالى عنه السابق وفيه إطلاق الإذن، وقد تجبأ جابر للمرأة التي خطبها حتى رأى منها ما دعاه إلى نكاحها.

وقال المالكية: من تدب النظر إن كان يعلم منها إن كانت رشيدة، وإلا فمن وليها، وإلا كره، لئلا يتطرق لمساوق المنظر للنساء ويقولون: نحن خطاب (١).

أمن الفتنة والشهوة:

٢٨ - لم يشترط الحنفية والمالكية والشافعية لمشروعية النظر أمن الفتنة أو الشهوة أي ثورتها بالنظر، بل قالوا: ينظر لغرض التزويج وإن خاف أن يشتهرها، أو يخاف الفتنة، لأن الأحاديث بالمشروعية لم تقيد النظر بذلك (٢).

واشترط الحنابلة لإباحة النظر أمن الفتنة، وأما انظر بقصد التلذذ أو الشهوة فهو على أصل التحريم (٣).

(١) نهاية المحتاج ١٨٣/٦، كتاب الفتح ١٠٠/٥، جواهر الإكليل ٢٧٥/٥، والخطيب ١٠٤/٣.

(٢) رد المحتار ٣٣٧/٥، روضة الطالبين ٣٠/٧، جواهر الإكليل ٣٧٥/٦.

(٣) انهي ٥٥٣/٦.

عورة: (٢٩) ولأن الحاجة تنفذ بالنظر إلى الوجه  
ففي ما عده على التحريم.

ورأيت: وهي المذهب، للحاطب النظر إلى  
ذلك، قال أحد في رواية حبل: لا بأس أن  
ينظر إليها وإلى ما يدعوها إلى تكسحها من يد أو  
جسم وتحو ذلك، قال أبو بكر: لا بأس أن ينظر  
إليها حاسرة. ووجه جواز النظر إلى ما يظهر  
غالباً أن النبي ﷺ لما أذن في النظر إليها من غير  
علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر  
عادة إذا لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة  
غيره له في الظهور، ولأنه يظهر غالباً فإباحت النظر  
إليه كالتوجه، (٣٠) ولأنها امرأة أبيح النظر إليها بأمر  
الشارع فأباحت النظر منها إلى ذلك ككفوات  
المنحازم.

وقال الأوزاعي: ينظر الحاطب إلى مواضع  
الشم.  
وفي المخني: لا خلاف بين أهل العلم في  
إباحة النظر إلى وجهها، وذلك لأنه ليس  
بعورة، وهو مجمع المحاسن وموضع النظر،  
ولا يباح النظر إلى ما لا يظهر عادة.  
أما ما يظهر غالباً سوى الوجه، كالكفين  
والقدمين ونحو ذلك مما تظهره المرأة في منزلها ففيه  
روايات للحجاب.

إحداهما: لا يباح النظر إليه لأنه عورة، فلم  
يبح النظر إليه كالذي لا يظهر، فإن عبد الله بن  
مسعود روى أن النبي ﷺ قال: المرأة

(١) حديث: «امرأة عورة». شرحه الرمزي (٤/٤٦٧) - ط  
الحلي (ولان: «حديث حسن غريب»

(٢) رد المحتار ٥/٢٤٧. جواهر الإكليل ١/٢٧٥، نهاية

المتنازع ١/١٨٣، مغالبي لولي النبي ٥/١١، كشف

القناع ١/١٠٠، النبي ٦/٥٥٣ - ٥٥٤. نقل الأوزاعي

١/١٢٦، الرواق ٤/١٠٤

(٣) مذهب الرافض ٣/٧٨، وابن عثيمين ٢/٢٦٣

لزوجها، وإن الأيم تختصب تعرض للزنى من الله عز وجل<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في صحيح مسلم من حديث سبيعة الأسلمية كانت تحت سعد بن حولة وهو في بني عامر من لؤي، وكان من شهد بدرا، فتوفي عنها في حجة الوداع، وهي حامل فلم تنجب أن وضعت حملها بعد وولده، فلما نعت من نفسها نجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السائب بن نعلك رضي الله عنه (رجل من بني عبد المطلب) وقال لها: مالي أراك مشجمة؟ نعلك تزجج الزكاح. إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر قالت سبيعة: فلما قاني ذلك جمع عني ثيابي حين أسبست، فأثبت رسول الله ﷺ نسأله عن ذلك، فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج إن بداني<sup>(٢)</sup>.

تكرير النظر -

٣١ - للخطاب أن يكرر النظر إلى المخطوبة حتى يشير له هيئتها فلا يدم على مكاحها،

القضبان قوله: ولها رأي للمرأة الحانية من الأرواح أن تشرن المظالم (أي للخطاب)، بل لو قيل بأنه مندوب ما كان بعيدا، ولو قيل إنه يجوز لها التعرض لمن يخطبها إذا سلمت نيتها في فصد النكاح لم يبعد. انتهى.

ثم قال الخطيب: هل يستحب للمرأة نظر الرجل؟ لم أر فيه نصا للمالكية، والظاهر استحبابه وفقا للشافعية، قالوا: يستحب ما أيضا أن تنظر إليه، وقد قال ابن القفطان: إذا خطب الرجل امرأة هل يجوز له أن يفسدها متعرضا ما يحاسنه التي لا يجوز إبدائها إليها إذا لم تكن مخطوبة ويصنع ببسبه، وسواكه، ومكحلته وحضبه، ومثبه، ورقيبته، أم لا يجوز له إلا ما كان جائزا لكل امرأة؟ هو موضح نظر، والظاهر حواره ولم يتحقق في المنع إجماع، أما إذا لم يكن خطب ولكنه يتعرض لنفسه ذلك التعرض لنساء فلا يجوز، لأنه تعرض لفتن وتعرض لها، ولو لا أنظر هرا، لمكن أن يقال ذلك في المرأة التي لم تخطب على ما لم نجزم فيه ما يجوز<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مفلح من الحنابلة: قد روى الحافظ أبو موسى المنيبي في كتاب الاستئذان في معرفة استعمال الحناء عن جابر رضي الله عنه مرفوعا: «يا معشر النساء احتضين فإن المرأة تختصب»

(١) المخرج ٤٥٤/٣  
وحديث: «يا معشر النساء احتضين، فإن المرأة تختصب لزوجها». حواه صاحب القروع (٤٥٤/٣) - نشر عالم الكتب - إلى أبي موسى المنيبي في كتاب الاستئذان في معرفة استعمال الحناء، ولم يرد في غيره.

(٢) حديث: «سبيعة الأسلمية». أخرجه مسلم ١١٣٢/٢ - ١١٣٢/٢.

الحلي

(٣) مواهب الجليل ٤٠٤/٣



لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثلثهما الشيطان. (١)

إرسال من ينظر المخطوبة :

٣٤ - اتفق الفقهاء على أن للمخاطب أن يرسل امرأة لتنظر المخطوبة ثم تصفها له ولو بها لا يحل له نظره من غير الوجه والكفين فيستفيد بالبعث ما لا يستفيد بنظره، وهذا المزيد الحاجة إليه مستثنى من حرمة وصف امرأة لرجل، وقد روي أن رسول الله ﷺ أرسل أم سليم بنظر إلى جارية فقال: أشمي عوارضها وانظري إلى عروقها. (٢)

والحنفية والشافعية يرون أن من يرسل للنظر يمكن أن يكون امرأة أو نحوها عن محل له نظرها رجلاً كان أو امرأة تخفيها، أو مسحوح يباح له النظر.

ويرى المالكية أن للمخاطب أن يرسل رجلاً. قال الخطاب: والقاهر جواز النظر إلى المخطوبة على حسب ما للمخاطب، وينزل منزله ما لم

ويتقيد في ذلك بقدر الحاجة، ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم ما زاد عليها، لأنه نظر أبيح لحاجة فيتقيد بها.

وسواء في ذلك - عند الشافعية - أخاف المخاطب الفتنة أم لا. كما قال إمام الحرمين والروائي.

أما المتأخرون فقالوا: يكرر المخاطب النظر ويتأهل المحلن ولو بلا إذن، ولعملة أولى، إن أمن الشهوة أي ثورتها. (٣)

من ما ينظر :

٣٢ - لا يجوز للمخاطب أن يمس وجه المخطوبة ولا كفها وإن أمن الشهوة، لما في المس من زيادة المباشرة، ولوجود الحرمة وانعدام الضرورة واليلوي. (٤)

الخلوة بالمخطوبة :

٣٣ - لا يجوز خلوة المخاطب بالمخطوبة لتتأمل ولا لغيرة لأنها محرمة ولم يرد الشرع بغير النظر فثبت على التحريم، ولأنه لا يؤمن من الخلوة السقوط في المحذور. (٥) فإن النبي ﷺ قال: «ولا

(١) رد المحتار ٢٣٧/٥، مائة المساج ١٨٢/٦، كشاف القناع ١٠/٥

(٢) رد المحتار ٢٣٧/٥، جواهر الإكليل ٢٧٥/١، أنس الخطاب ١٠٩/٣

(٣) الملل ٥٥٠/١

(٤) حديث: «لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثلثهما الشيطان» أخرجه الترمذي (٢٦٦/٤ - ط المصنف) من حديث عمر بن الخطاب. وقال: «حسن صحيح»

(٥) حديث: «بعت أم سليم إلى جارية، فخرجت أحد (٢٣١/٣ - ط المنية) من حديث ابن عمر مذكور وصوب البيهقي إرساله كما في التلخيص لابن حجر (١٤٧/٣ - ط شركة المطبعة الفنية).

يُخَفِّفُ مَفْعِدَةً مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا <sup>(١)</sup>

ما يفعله المخاطب إن لم تعجبه الخطوبة :

٣٥ - إذا نظر المخاطب إلى من يريد نكاحها فلم تعجبه فليسكت ، ولا يقل ، لا أريدها ، لأنه يذاه <sup>(٢)</sup> .

وإعنا : ذكر عيوب المخاطب :

٣٦ - من استشير في مخاطب أو مخطوبة فعليه أن يذكر ما فيه من مساوي شرعية أو عرفية ولا يكون غيبة محرومة إذا قصد به النصيحة والتحذير لا الإيذاء ، لقوله ﷺ لعاطمة بنت أبي نسيب رضي الله تعالى عنه لما أخبرته أن معاوية وأبا جهم رضي الله عنهما خطباها : أما أسو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مان له <sup>(٣)</sup> ، ولقوله ﷺ : وإذا استنصحت أحدكم أخاه فلينصحه <sup>(٤)</sup> ، وعنه ﷺ

خامسا : الخطبة قبل الخطبة :

٣٧ - يندب للمخاطب أو نائبه تقديم خطبة قبل الخطبة الخبر : وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

(١) حديث : والمستشار مؤتمن <sup>(١)</sup> أخرجه البرقي ٥٨٨/٤ . ط الخليلي من حديث أبي هريرة ، وقال : حسن صحيح

(٢) حديث : والذين النصيحة - أخرجه مسلم ٧٤/١ - ط الخليلي من حديث نعيم انداري

(٣) سوانح الإكليل ٢٧٩/١ ، مجلة المنافع ٢٠٠/٩ ، حاشية الجمل ١٣٠/٤ ، كشف القناع ١١/٥

(١) رد المحتار ٢٣٧/٥ ، مواهب الجليل ٤٠٥/٣ ، مجلة المنافع ١٨٣/٩ ، أسى الطالب ١٠٩/٣ ، كتاب الفلاح ١٠/٥ ، حاشية الدسوقي ٢٤٥/٢

(٢) روضة الطالبين ٢١/٧

(٣) حديث فاطمة بنت نسيب - أخرجه مسلم ١١١٤/٢ - ط الخليلي

(٤) حديث : إذا استنصحت أحدكم لمعه قلبه صدقه أخرجه أحمد ٤١٩ - ٤١٨/٣ - ط الميمنية من حديث أبي زيد ، وأعله ابن حجر في التلخيص ١٥٤/٣ ، ط المكتب الإسلامي إلا أنه ذكر له سوانح تنويه

بقولاً مستديداً<sup>(١)</sup> إلى قوله (عظيماً)، وكان الفضل يقول بعدها: «ما بعد، فإن الأمور كلها جد الله، بقضي فيها ما يشاء، وبحكم ما يريد، لا مؤخر لا تقدم ولا ما قدم له، أحسن، ولا يتبع أحسن، ولا يتصرف إلا حسب، وتقدم ولا تأخر، قد سئ، وإن يحقضي الله تعالى وتقدر على خطب فلان بن فلان فلا تفسد فلان». أقول قولاً هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين<sup>(٢)</sup>.

سادساً: الرجوع عن الخطية. ٣٨ - ذهب المشافعية وأخلافه إلى أن الخطية يترك بعضها شرعي، بل هي وعد، وإن قيل كونها عقداً فليس يلزم بل جازم من الجانبين، ولا يكره للولي الرجوع عن الإجابة إذا رأى المصلحة للخطوبة في ذلك، لأن الحق لها وهو نائب عنها في النظر لها، فلا يكره له الرجوع الذي رأى المصلحة فيه، كما لو سدم في بيع دارها ثم تبين له المصلحة في تركها، ولا يكره لها أيضاً الرجوع إذا كرهت الخاطب، لأن النكاح عقد عمراني يدوم الضرر فيه، فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في حفظها، وإن رجعا عن ذلك لمخير عرض كره له فيه من إخلاقه. الرجوع والرجوع عن القول، ولم يجرم لأن الحق بعد لم يرمها، كما من سدم سادة ثم بدا له ألا يبيعه.

بمحمد الله فهو أقطع<sup>(٣)</sup> أي عن البركة، فبدا بالحمد والثناء على الله تعالى، ثم بالاصالة على رسول الله ﷺ، ثم بوصي بالنزوي، ثم بتداول جنتكم خاصاً بركتكم، وإن كان وكذا قال جاءكم موكلني خطب بركتكم أو فنانكم، ويخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول: لست بمرغوب عنك أم نخوة

وتترك الأنسة بما جاء عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup> أعلننا حصية الخاجة، إن الحمد لله - نحمده ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبده ورسوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله حق نفاة ولا غفون ولا وأنتم مسلمون﴾<sup>(٥)</sup> ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم أنفسي خلقكم من نفس واحدة﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إلى قوله:﴾ (وقبلاً) ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا

(١) حديث: «قل امرؤي بك لا يبداه بعد الله فهو أقطع»  
أمرجه ابن ماجه (١/٩١) ط الحسني والدارقطني  
(٢٢٩/١) ط دار الحديث من حديث أبي هريرة،  
وصوبه الدارقطني بوجهه.

(٣) حديث عبد الله بن مسعود في خطبة النكاح أمرجه أحمد  
(٣٩٩/١ - ٣٩٥) ط المسليم وأحكامه (٢/١٨٦ - ١٨٣)  
ط دائرة المعارف العلمانية: وفي إسناده انقطاع والقرن له  
طرف أخرى تنويه

(٤) سورة آل عمران ١٠٤

(٥) سورة النساء ١

(٦) سورة الأحزاب ٣٠  
(٧) مؤتمر الإكثيل ٢٧٥/١، جاية المحتج ٢٠٧/٦، شمس  
نطاب ١٢٧/٣

فإن هدى لها أو أنفق عليها ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشيء»<sup>(٢٥)</sup>.

وقال الشافعية: من خطب امرأة ثم أنفق عليها نفقة ليرزقها فله الرجوع بها أنفق على من دفعه به، سواء كان مأكلاً أم مشرباً أم حلوى أم حليب، وسواء رجع هو أم غيره، ثم مات أحدهما، لأنه إنما أنفق لأجل تزويجها فيرجع به إن بقي وسدله إن تلف.

ولم كان ذلك بقصد اغتيابه لأجل تزويجها لم يختلف في عدم الرجوع.

وقالوا: لو دفع الخطيب نفسه أو وكيله أو وليه شيئاً من مأكول، أو مشروب، أو ملبس أو لمخطوبته أو وليها، ثم حصل إضرار من أخت نبيز أو من أحدهما، أو موت لها، أو لأحدهما رجع اندفع أو وارثه يحسم ما دفعه إن كان في العقد مطلقاً، وكذا بعد إن طلق قبل لدخول أومات، لا إن ماتت هي، ولا رجوع بعد الدعوى مطلقاً.<sup>(٢٦)</sup>

وقال الحنابلة: هدية الزوج ليست من مهر نص، فما أهداه الزوج من هدية قبل عقد إن وعدوه بأن يزوجه ولم ينسوا رجوعها - فانه ابن تيمية - : لأنه بدل في نظير النكاح ولم يسلم له، وإن تمتع هو لا رجوع له.

وما يقضه بعض أقارب المرأة كإندي يسمونه

وقال المالكية: يكره من ركنه له امرأة وانقطع عنها الخفاف لركونها إليه أنه يتركها.<sup>(٢٧)</sup>

سابعاً: الرجوع بالهدية إلى المخطوبة أو الثففة عليها.

٣٩- إذا أهدى الخطيب إلى مخطوبته أو أنفق عليها ثم لم يبرأ الزوج، ففي الرجوع بالهدية والنفقة خلاف وتفصيل.

قال الخنبة: إذا غطبت بنت رجل ومعت إليها أخته ولم يزوجهما أبوها فباعت للمهر بسترده عنه قائلاً وإن تعزى بالاستعمال، أو بدله هناك لأنه معاوضة ولم تتم فجار الاستد، وكذا بستردها بعت هدية وهو قد تم دون ذلك والمستهلك، لأنه في معنى الهبة، وأصله أو الاستهلاك مانع من الرجوع بها.

وقالوا: لو أنفق رجل على معتنة الغير - قال ابن عابدين: - وأشك أن المعتدة مخطوبة أيضاً - يطعم أن يزوجه بعد عدتها: إن تزوجته لا رجوع مطلقاً، وإن أبت فله الرجوع إن كان دفع لها، وإن أكلت معه فلا رجوع مطلقاً، لأنه يباح لا غلباء، أو لأنه مجهول لا يعلم قدره. وفي المسألة عندهم أقوال أخرى.<sup>(٢٨)</sup>

يقال المالكية: يجوز الإهداء للمعتدة من وفاة أو طلاق غيره البائن لا الإنفاق عليها فيحرم،

(١١) حاشية أصيل ١٩٩/٤، الفهي ٦٠٧/٦ - ٦٠٨، مواهب

المجلد ١١/٣

(١٢) رد المحتار ٣٦٩/٢ - ٣٦٥

(٢٥) جواهر الإكليل ١٧٦/١

(٢٦) حاشية الجمل ١١٩/٤

## خطر

التعريف :

١ - الخطر يقتضين في اللغة، الإشراف على الهلاك وخوف التلف. ويقال: هذا أمر خطري متروك بين أن يوجد، وأن لا يوجد، ويطلق على السبق الذي يتراهن عليه. والخطاظر، المراهنة، وخطاظرته على مال دأته عبه وزنا ومعنى. وخطو الرجل: قدره، ومترلته، فيقال: رجل خطري خروشان. والخطاظر: هو اسم لما يتحرك في القلب من رأي أو معنى، يقال: خطر ببال كذا، أي وقع فيه. (١)  
ولا يخرج الخطر في الاصطلاح عن المعنى اللغوي.

الحكم التكليفي :

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن تعريض النفس لخطر الهلاك حرام، لأن حفظها من أهم مقاصد الشريعة. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٢)

مأكلة بسبب نكاح، فتحكمه كمهر فيما يفره ويسقطه وينصفه، ويكون لها ولا يملك الولي منه شيئاً إلا أن يهبه له بشرطه إلا الأب فله أن يأخذ. . ومحل كون حكم المجهول مأكلة كمهر حيث قبضه أولياء المرأة، أما قبل القبض فللمخاطب الرجوع بما شرطه لهم، لأنه تبرع لم يقبض فكان له الرجوع به.

ونوافق المخاطب مع المرأة ووليها على النكاح من غير عقد فأعطى المخاطب أباها لأجل ذلك شيئاً من غير صداق فمات قبل عقد لم يرجع به - قاله ابن تيمية - لأن عدم التام ليس من جهتهم، وعلى قياس ذلك لو مات المخاطب لا رجوع لورثته.

وثود الهدية على الزوج في كل فرقة اختيارية مسقطه للمهر كفسخ الزوجة العقد لفقد كفاءة أو لعب في الزوج، وتحوه قبل الدخول لدلالة الحال أنه بشرط بقاء العقد، فإذا زال ملك الرجوع، كهبة الثواب.

قال صاحب مطالب أولي النهى: ويتجه أن ما كان من هدية أحدهما للمخاطب بعد العقد فهو الذي يرد بحصول الفرقة، أما ما كان قد أعدي قبل العقد فلا يرد، لأنه يترتب بالعقد، وتثبت الهدية للزوجة مع فسخ لنكاح مقرر انصداق أو لنصفه فلا رجوع له، لأن زوال العقد ليس من قبلها. (٣)

(١) تاج التروس والصباح، والكنيات. الصرخات الجرجان مادة: وعطره

(٢) سورة البقرة/١٦٥

(٣) مطالب أولي النهى ٢/٢١٤ - ٢١٥

الخطر يؤثر في إسقاط العبادات أو تخفيفها:  
٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المشقة تجلب التيسر عمومًا، وأن المشقة إذا بلغت حدَّ الخطر نال الزَّكَاةَ والأطرافَ وبساقعها توجب الترخيص، والتخفيف، وقانوَ. إن حذفت المهج والأطراف لإقامة مصالح الدين أولى من تعريضها للفتوات في عبادة أو عادات، يفوت بها أمثالها.<sup>(١)</sup>

فيجب التيمم إذا كان في استعمال الماء في الوضوء والاغتسال من الجنابة خطر على نفس، أو عضو أو صفة، أو حال بينه وبين أداء عبود، أو سبب، لأن إلقاء النفس في التهلكة حرام.<sup>(٢)</sup> (را: تيمم، مرض).

ويشترط وجوب الحج إذا كان في السفر خطر على نفس، أو عضو، أو عرض، أو مال، كما يحرم ركوب البحر لأداء الحج إن غلب الهلاك فيه. أو تسبب الهلاك والسلامة لما فيه من الخطر (را: حج) وبسقط الصوم عن المرضي والحامل والمرضع، إذا كان في الصوم خطر على المرضي والحامل، أو على الرضيع والجنين، أو خوف المرضي الموت، أو زيادة المرض (را: صوم).

(١) الصروق ١/١٨٠، الأعيان والطوائف ١/٨٠ - ٨١، ط ١٩٠٤  
الكتب الخيرية ١/١٤٣  
(٢) أسنى المطالب ١/٢٦٠، ٨٠، مدائع الصنائع ١/٢٧٠، حاشية المدسوقي ١/١٤٧، ١٤٨.

قال الحازن. كل شيء في عاقبته هلاك، فهو تهاكمه.<sup>(١)</sup> وقال عزمي قائل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: احتضمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأغشيت إن اغشيت أو أهلت، فتسمت ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكر راذلك لك أبي عليه السلام فقال: يا عمرو، صليت بأصحابك أحمر وكنت جنباً، فأنجزته بالله. عليه السلام من الاغتسال، وقلت: إن سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فإن الله كان بكم رحيماً فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً.<sup>(٣)</sup>

وبتعلق بالخطر الرخص الشرعية، فيباح ما يخطر أكمل لينة للمعطر، وأكل سائر انجاسات والجنائن المضطرا، وإسباغة الغصنة بالماء لدفع الخطر عن النفس، ويجب قفص العصور المتاكل إذا كان في تركه خطر على النفس.<sup>(٤)</sup> (را: ضرر، متنفذ).

(١) صحيح البخاري ١/٢٤٠  
(٢) سورة النساء ٢٩  
(٣) حديث عمرو بن العاص وأصحبت في ليلة باردة، تشرحه أوردوه ٢٣٨/١ - تخمير يروح جيد دعاء.  
وقوله ابن جرير القفص (١/٤٥٤) - ط السليمان  
(٤) أسنى المطالب ١/١٩٠، ١٩١، القفص ١/٤٥٢، البدائع ١/١٩٧

الشفقة. وم الجهاد إلا بذل الوسع، والطلاقة بالقتال أو المباشرة في القتال، لهذا حرم انهمام مائة من المسلمين عن مائتين من الكفار<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ عَابِدَةٌ يَعْلُوا أَلْبَنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وجاء في الأثر: «عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله، فأنهزم - يعني أصحابه - فعلم ما عليه، فرجع حتى أمروا بدمه، فيقول: الله تعالى لأحكيته: تظفروا إلى عبيدي رجوع رغبة فيها عني: وشققه بما عني، حتى أمروا بدمه»<sup>(٣)</sup> (ر: جهاد). ويستثنى أيضا دفع القاتل على النفس أو المال أو العرض (ر: صيقل).

والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الْقِتَالِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٤)</sup> وفي تعريض النفس والأعضاء للخطر. حرج أي حرج. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾<sup>(٥)</sup>، قال: إذا كان بالرجل جرح أو راحة في سبيل الله. والقروح، فيخاف أن يموت إن اعتسل بيم. <sup>(٦)</sup>

وعن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشججه في رأسه، ثم احتشم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء. فاغتسل فمات. فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك، فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال. إنها يكنه أن يتيمم، ويصعب»<sup>(٧)</sup> فاعتبر النبي ﷺ ذلك فقال: والله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

٤ - يستثنى من قواعد دية الخطر، الجهاد، فيحوز المخطورة بالنفس فيه، لأنه قرير مع

(١) بدائع الصنائع ٩٨/٧، ٩٧، الأشبه والخطر للسيوطي ص ٨٢، وشئى المطالب ١٩١/٤، كتاب الجامع ٢/ ١٥

(٢) سورة الأنفال/ ٦٥

(٣) الأثر: «عجبت ربنا من رجل غزا في سبيل الله، أخرجه

أبو داود ٩٢/٣ - ٤٣ - تحقيق عزت عبيد دعاس، والمخالفه

١١٢/٢٤ - ط دائرة المعارف الشيعية، من حديث

عبد الله بن مسعود مرفوعا، رصده العلام ووافقه

الدعوي.

(٤) سورة الحج/ ١٧

(٥) سورة المائدة/ ٦

(٦) سنن السلام ١٥٣/١ ط مكتبة التيمارية

(٧) حديث: «قتلوا، قتلهم الله» أخرجه أبو داود ٣٨٩٠

٢٢٠ - تحقيق عزت عبيد دعاس، والدارقطني ١٩٠/١ -

ط دائرة المعارف، وأعله الدارقطني

(٨) سورة النساء/ ٢٩

المشيين . وإن تساوى الخطران ، أوزاد الخطر  
اترك فله قطعها

وإن قطعها أجنبي بلا إند ، فزت المقطوع  
من لزومه المقصاص ، وكذا السلطان لتعدي كل  
منها بذلك .

## خفاء

التعريف :

١ - الخفاء في اللغة من خفيت الشيء ، أخفيه إذا  
كتمته أو أظهرته ، فهو من الاضداد ، وشيء  
خفي : غاب ، ويجمع على خفايا ، وخفي عليه  
الامر ينفى خفاء ، وخفي الشيء يخفى خفاء  
بالفتح والمكس .

وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقا فيقول :  
خفي عليه : إذا استتر ، وخفي له : إذا ظهر .<sup>(١)</sup>  
والفقهاء يستعملونه بمعنى الاستتار وعدم  
الظهور ، وهو عند الأصوليين يكون في الألفاظ  
التي يخفى المراد منها بسبب في الصيغة أو خارج  
عنها على ما سيأتي .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الاشتباه :

٢ - الالتباس . واشتهت الأمور



(١) نكاح العرب والصياح الخ .

(٢) الهدى ١/٩١ والمجلد ٣/٢٠٨ ، والتلويح والتوضيح

١/١٢٦ ، وكشف الأملار ١/٥٦

(١) أسس المطالب ١/٩٦٣ ، قلوب ١/٢٠٩ ، اس عابدين

٣٦٤/٤



فالحفاء ليس في اللفظ، ولكنه بسبب عارض،  
وقلتك كقولہ تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ  
فَاقْطِعُوا أُيُدَهُمَا﴾<sup>(١)</sup> فلفظ السارق ظاهر في كل  
سارق لم يعرف باسم آخر، لكنه بالسبب للطرار  
الذي يسرق بشق التوب، والنباش فيه نوع من  
الحفاء، لاختصاص كل متبها باسم غير  
السارق.

وإزالة الحفاء تحتاج إلى نظر وتامل، وبالتأمل  
يظهر أن الحفاء قد يكون لزيادة في المعنى الذي  
تعلق به الحكم كما في الطرار، فإنه سارق كامل  
ياخذ مع حضور المالك، ويقطعه فله مزية على  
السارق، لأن السارق يأخذ على سبيل الخفية،  
وللملك يأخذ الطرار حكم السارق فيقطع،  
وهذا بانفاد.

وقد يكون الحفاء لنقص في المعنى الذي  
تعلق به الحكم كما في النباش الذي يسرق أكفاد  
الموتى، فقيه شعبة نقصان الحرز، وعدم الحافظ  
له، ولذا اختلف الفقهاء في حكمه فيقطع عند  
الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة وأبي  
يوسف)، ولا يقطع عند أبي حنيفة ومحمد.

٥ - اثنتي: المشكل: وهو اسم لما يشبه المراد منه  
بدخوله في إشكاله عن وجه لا يعرف المراد منه  
إلا بتأمل يتميز به من سائر الأشكال.

وفاء القاضي لمؤيد اندبوسي: هو الذي

ونشأبت، التبت فلم تتميز ولم تظهر،  
والنشأبت من الأمور: المشكلات.

والخفاء قد يكون سببا من أسباب الاشتباه  
إما لتعدد المعاني المستعملة للفظ، أو لإجمال  
اللفظ واحتياجه إلى البيان وغير ذلك.<sup>(٢)</sup>

ب - الجهل والجهالة :

٣ - الجهل والجهالة : عدم العلم بالشيء.

قال الحرجاني : الجهل هو اعتقاد الشيء  
على خلاف ما هو عليه.

وخفاء الشيء يترب عليه إما الجهل بوجوده  
أصلا، كمن ينكر وجوب الزكاة جهلا منه  
لحدثة عهده بالإسلام، وإما الجهل بمكان  
الشيء، كمن علم في ثوبه نجاسة، وخفي عليه  
مكانها.<sup>(٣)</sup>

ما يتعلق بالحفاء من أحكام :

أولا : عند الأصوليين :

٤ - يقسم الأصوليون اللفظ باعتبار خفاء المعنى  
ومراتب الخفاء إلى أربعة أقسام :

الأول : الخفي، وهو ما شبه معناه وخفي مراده  
(أي الحكم الشرعي) بعارض غير الصيغة،

(١) لسان العرب والتبصير ونظير ١٢٧/٣ ويكتف  
الأسرار ٤٤/١

(٢) لسان العرب والتبصير المنه والشرعيات للحرجاني،  
والمجموع ٣٣١/٥ والبدائع ٨٦/١

أشكّل على السامع طريق الوصول إلى ما فيه من المعنى، ندقة المعنى في نفسه لا بد من فاختفاء في المشكّل إنسا هو بسبب ذات اللفظ، ولا يعهم المراد منه ابتداء إلا بدليل من الخارج. كاللفظ المشترك بين معنيين ولا معين لأحدهما، كقوله تعالى: ﴿فَاتُوا حُرُوكُمْ نِي نَسَم﴾<sup>(١)</sup> فاللفظ (أني) مشترك بين معنيين لا استعانه كالبين وكيف، لكن بعد التاميل والطلب ظهر أن المراد (كيف) دون (أني) بقرينة الحشر، ودلالة غريم القربان في الأذى التعارض، وهو خيضر، فوته في الأذى للآزم الرلى.

٦ - الثالث: المجمل: وهو ما تفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يترك إلا ببيان المُجمل كلفظ الصلاة والزكاة والربا، فالسبيل إلى معرفة المراد منه هو بيان الشارع، كإصلاة مثلا فقد بينت السنة المراد بها في قوله ﷺ: «صنوا كما رأيتموني أصي»<sup>(٢)</sup>.

٧ - الرابع: التشابه: وهو ما خفي بنفس اللفظ ولا يرجى دركه أصلا، كالقطعات في أوائل السور وبعض صفات الله تعالى التي وردت في الكتاب والسنة.

(١) سورة البقرة ٢٢٣

(٢) حديث «صنوا كما رأيتموني أصي» أخرجه البخاري الصحيح ١١٩٢ - ط الشافعية عن حديث مالك بن نويرة.

هذا، والخفي هو أدنى مراتب الخفاء، وحكمه الطلب، أي الفكر القليل لئيل المراد. وبإليه المشكّل في الخفاء، وحكمه التكلف والاجتهاد في الفكر.

وبينه المجمل، وحكمه الاستظهار وطيب البيان من المجمل.

وإلى ذلك، التشابه، وهو أشد خفاء، وحكمه التوقف والتسليم والتصويض لله رب العالمين، هذا حسب تفصيل الخفية، وأما غيرهم فيجعل ذلك كله من قبيل المجمل<sup>(٣)</sup>. وينظر ما يتعلق بذلك في الملحق الأصولي.

ثانيا: عند الفقهاء:

أثر الخفاء في سماع الدعوى:

٨ - يشترط في صحة الدعوى عدم وقوع التناقض فيها، لذات لا تسمع الدعوى التي يقع فيها التناقض، إلا أن التناقض يفتقر فيها كإن منيا على الخفاء، ففي المادة (١٦٥٥) من مجلة الأحكام العدلية: يحض التناقض إذا ظهرت معذرة المدعي وكان محل خفاء.

ومن أمثلة ذلك ما أفنى به في الحامدية من أنه إذا مات زيد عن ورثة بالعين وخالف حصة من دار وصديق الورثة أن يفة الدار لفلان وفلان، ثم ظهر وتبين أن مورثهم المذكور اشترى يفة

(٣) كشف الأسرار ٥٢/١ - ٤٤. والمطويع ١٦٦/١ - ١١٧. والظهير والتفسير ١٥٨، ١٥٩.

أما الحنابلة فلا تسمع البيعة عندهم بعد الإنكار. أما إن قال: ما أعلم في بيعة، ثم أتى بيعة، سمعت، لأنه يجوز أن تكون له بيعة لم يعلمها ثم علمها. (١)

وهذا في الجملة، ونظر تفصيل ذلك في (دعوى).

### خفاء النجاسة :

٩ - طهارة اليدين والشوب والكان شرط لصحة الصلاة، وإذا أصابت النجاسة شيئاً من ذلك وجب إزالته بغسل الجزء الذي أصابته النجاسة، وهذا إذا علم مكانه .

أما إذا خفي موضع النجاسة ولم يعلم في أي جزء هي، فبالنسبة للشوب والتيدن يجب غسل الشوب كله أو اليدين كله .

وهذا عند الجمهور ولهم أنه متيقن للمتابع من الصلاة، والتضح لا يزيل النجاسة .

وفي قول عند الحنفية: إذا غسل موضعاً من الشوب يحكم بظاهرة الباقي . قال الكاساني: وهذا غير سليم، لأن موضع النجاسة غير معلوم، وليس البعض أولى من البعض، وهذا القول (وهو غسل موضع من الشوب) حكاه

المدار من وروثة فلان وفلان في حال صغر المصدقين وأنه خفي عليهم ذلك، تسمع دعواهم، لأن هذا تناقض في محل الخلاف فيكون عتوا .

ومن ذلك دعوى النسب، أو الحرية، أو الطلاق، لأن النسب مبني على أمر خفي وهو العلوق من المدعي، إذ هو ما يقرب خفاؤه عن أناس، فالتناقض في مثله غير معتبر، والطلاق ينفرد به الزوج، والحرية ينفرد بها المولى .

ومن ذلك: المدين بعد قضاء الدين لوربهن على إبراء الدائن له .

والمختلعة بعد أداء بدن الخلع لوربهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وغير ذلك . وهكذا كل ما كان مبنيًا على الخفاء فإنه يعني فيه عن التناقض. (٢)

هذا هو الصحيح من مذهب الحنفية كما أغنى به في الخامسة، وهو قول الأكثرين من فقهاء مذهب المالكية، ومنهم من فرق بين الأصول والتدين فتقبل البيعة في الأصول، ولا تقبل في الدين .

والأصح عند الشافعية أن البيعة تقبل للمحرر، ومقابل الأصح لا تقبل للمناقضة .

(١) الخطأ ٥/ ٢٢٢، والمصروق للقرافي ١/ ٣٨٨، والنبصرة بمقتضى نصح القاضي الشافعي ٢/ ٥٥٦ - ٥٦٠، وسبابة المحتاج ٨/ ٢٥٠، وقنوي ١/ ٣٠٥، ونشر منتهى الإرادات ١٩٣/ ٢، والمصنف ٩/ ٢٣٦، ١٣٧، ٢٦٩

(٢) المسألة ١٦٥٥ من مجلة الأحكام ونشرها للأناسي ٥/ ١١١، ١٦٥، ورواها ١/ ٢٢٨، وتضح الفتاوى الحنفية ٣/ ٢٩ - ٣٠، ١٢٥، والزيتوني وعلمه ٤/ ٩٩ - ١٠٠، والبدائع ٩/ ٢٢٤

شاه، لأنه لو منع من الصلاة أفضى إلى أن لا يجزئ موطئاً يصلي فيه، ولا يجب الاجتهاد بل يسير كما قال الشافعية، قالوا: وله أن يصلي فيه بلا اجتهاد.<sup>(١)</sup>

وللملكية قولان في الأرض التي أصابها النجاسة ولم يعلم مكانها: قول بالغسل حكاه ابن عرفة اتفاقاً، وقول بالتصحيح وهو ظاهر المدونة ولم يفرقوا بين المكان الضيق والأرض الواسعة.<sup>(٢)</sup>

ولم تطع للحنفية على حكم في ذلك إلا أنهم يقولون: إن الأرض تظهر بالجفاف وتجوز الصلاة عليها، واستدلوا بما رواه أبو داود بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ، وكنت فني شاباً عزيزاً وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدير في المسجد فلم يكوسوا يرثون شيئاً من ذلك.<sup>(٣)</sup> قال ابن الحسام: فلو لا اعتبارها تظهر بالجفاف كان ذلك تبعية لها بوصف النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلاة إذ لا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف للصلاة في بيته، ويكون ذلك يكون في بضع كثيرة من المسجد،

صاحب البيان وجهها عن ابن سريج من الشافعية، وعلمه بأنه يشك بعد ذلك في نجاسته والأصل طهارته، قال النووي: وهذا ليس بشيء، لأنه يغفر النجاسة في هذا الثوب ويشك في زوالها.<sup>(٤)</sup>

وقال عطية والحكم وحاد: إذا خفيت النجاسة في الثوب، نظمه كله، وقال ابن شبرمة: ينحرى مكان النجاسة فيغسله.

قال ابن قدامة: ولعلمهم يخرجون بحديث سهل بن حنيف في المذي عن النبي ﷺ قال: قلت: يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه؟ قال: يكفئك أن تأخذ كفاً من ماء فتتوضع به ثوبك حيث ترى أنه أصيب منه.<sup>(٥)</sup> فأمره بالتحري والتوضع.<sup>(٦)</sup>

٩٠ - وأما بالنسبة للمكان فعند الشافعية والمناظرة إن كانت النجاسة في مكان صغير كمصلى صغير، ويغني مكانها، لم يجز أن يصلي فيه حتى يغسله كله، إذ الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منها، وإن كان المكان واسعاً كالقضاء الواسع والصحراء لا يجب غسله، لأن ذلك يشق عليه، ويصلي حيث

(١) نأش ابن قدامة هذا الاستدلال في المقي (٢/ ٨٥).

(٢) حديث سهل بن حنيف: «يكفئك أن تأخذ كفاً من ماء». أخرجه الترمذي (١٦/ ١٩٧-١٩٨ ط الحلبي) وفرد: حديث حسن صحيح.

(٣) المسامع ١/ ٨١ والسلسولي ٧٨/ ٧٩ والمصنوع ١٣٧/ ٣ تحقيق الطبعي.

(٤) علي لفتح ١/ ١٨٩، وفي ٢/ ٨٦، وكشاف المتن ١٨٩/ ١.

(٥) السلسولي ٨٢/ ١.

(٦) حديث جهاد بن عمر: «كنت أبيت في المسجد، أخرج أبو داود (١/ ٢٦٥-٢٦٦ تحقيق عزت جهاد وعلي) وبسننه صحيح.

وما مضى من الحكم في خفاء الحادثة في الثوب أو البدن، أو المكان، هو مع العلم بوجود الخفاصة وخفاء موضعها من الثوب، أو البدن، أو المكان، فإن شك في وجود الخفاصة مع يقين سبق الطهارة جنزت الصلاة دون غسل، لأن الشك لا يقع اليقين، وهذا عند الحنفية والشافعية واختلافه.

أما المالكية فيصرفون بين الشك في نجاسة البدن ونجاسة غيره من ثوب، أو حصيد مثلاً، فيوجبون غسل البدن، لأنه لا غنى بذلك ويوجبون شبع الثوب والحصيد، لأنه قد يفسد بذلك. وإن غسل فقد فعل الأحوط وهذا في الجملة<sup>(١)</sup>.

خفاء العيب في البيع :

١١ - من الخيارات المعروفة خيار العيب، أو خيار النقص كما يسميه بعض الفقهاء، وهو خيار يشت للمشتري حق الرد عنه ظهور عيب معين في المبيع إذا توافرت الشروط التي حددها الفقهاء، لأن سلامة المبيع شرط في إغداق دالة.

ومن العيوب ما هو ظاهر كالعي والاصبع الرائدة، ومنها ما هو خفي كوجع الكبد والطحال والإساق والسرقة. والعيوب الخفية

لا يبقعة واحدة، حيث كانت تقبل وتدمر وتبول<sup>(٢)</sup>.

ولوأضأت النجاسة أحد الكمين في ثوب ولم يعلم في أي كم هي، وجب غسلها بإجماع، وهذا عند الحنفية والحنابلة، وهو المذهب عند المالكية، وفي وجه عند الشافعية، قاله أبو إسحاق.

وقال ابن العربي من المالكية: يتحري من الكمين أحدهما فيغسله كالشويبين إذا تنجس أحدهما ولم يعلمه، تكن على الخلاف عند المالكية إذا اتسع الوقت لغسل الكمين ووجد من الماء ما يغسلها بها، فإن لم يسع الوقت إلا غسل واحد، أو لم يجد من الماء إلا ما يغسل في واحد، تحري واحد يغسله فقط اتفاقاً، لم ينسل الثاني بعد الصلاة إذا ضايق الوقت، أو عند وجود الماء، فإن لم يسع الوقت غسل واحد أولاً يسع التحري صفى بدون غسل، لأن المحافظة على الوقت أولى من المحافظة على الطهارة من الخبث.

والوجه الثاني عند الشافعية: يتحري لأنها عيبان متعبرتان ففيها كالشويبين قاله أبو العباس<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح القدير ١/ ١٧٥ - ١٧٦ ط دار إحياء التراث العربية  
وتوبطص ٧٢/١

(٢) البدائع ١/ ٨٨ والحدود ١/ ٦٩، والتهذيب ١/ ٦٨، وكشف القناع ١/ ١٨٩

(٣) البدائع ١/ ٨١، وسيسمي ١/ ٨١، ٨٢، والمذهب ١/ ٨٢، وكشف القناع ١/ ١٨٩

ويرد البيض لظهور عيه لأنه يطلع عليه بدون كسره لأنه عما يعلم فساد قبي كسره، فإن كسره المشتري رده مكسورا ورجع بجميع ثمنه. وهذا إذا كسره بحضور بائعه، فإن كسره بعد أيام فلا يرد، لأنه لا بدري أقصد عند البائع أم عند المشتري، وقال ابن حبيب فيما لا يرد كعيب وجود السوس في الخشب وفساد بعض الجوز. لا يرد إن كان من أصل الخفة، ويرد إن كان طارئا.

وقال الشافعية: ما نفشره قبة كبعض النعام يرد ولا أرض في الأثغر، والثاني يرد ولكن يرد معه الأرض، والثالث لا يرد أصلا كي في سائر العيوب الخفية ويرجع المشتري بأرض العيب أو يقرم أرض الخادمت، أما ما لا قيمة له فيتمتع فيه فساد البيع كروحه على غير متقوم.

وقال الحنابلة: إن كسر المشتري ما ليس فكسوره قبة، كبعض الدجاج، رجح بثمنه لتبين فساد العقد من أصله، وإن وجد البعض فاسدا رجح بقسطه من الثمن، وإن كان مكسوره قبة، كبعض النعام وجوز الهنت، خير المشتري بين إمساكه وأخذ أرض نقصه، وبين رده مع أرض كسره وأخذ ثمنه.<sup>(١)</sup>

كانظاهرة في إثبات حق الخيار للمشتري بالشروط التي ذكرها الفقهاء، كجهل المشتري بالعيب، والا يكون النبلع قد اشترط ابتداء من العيب وثبوت العيب عند المشتري الخ مع مراعاة تفصيل المذاهب في هذه الشروط.<sup>(٢)</sup>

وهي يختص من العيوب الخفية العيب الذي يكون في جوف الأكل كاليطبخ، والجوز، والبيض ولا يعرف إلا بكسره، فعند الخفية من اشترى شيئا من ذلك فكسره فوجده فاسدا، فإن كان يتمتع به، ولو عتقه للذواب، فله أرض العيب، إلا إذا رضي البائع به، وإن لم يتفجع به أصلا رجح بكل الثمن لظلال البيع لأنه ليس بهال، وإذا كان لكسره قيمة كبعض النعام رجح بتقصان العيب.

وقال المالكية: لا يرد البيع بظهور عيب باطن لا يطلع عليه إلا بتغير في ذاته حينئذ كان أو غيره، كغش بطن الخيوان، وسوس الخشب، وفساد بعض الجوز، ولينطق، وأثمن، ومراة الخيار، وببعض البطيخ، ولا قيمة لما اشترته،

(١) مسند الشيخ ٢٧٥/٥ - ٢٧٦، ٢٧٨ - ٢٧٩. وابن عابدين ١/ ٧٣ - ٧٤، ٨٧، ٨٨. وضع فقير وتكفاه عليه ٢/ ٤٠٥. ٢٥، ٢٤. والدمسوقي ١/ ١٠٩، ١١٠. وحواضر الإكليل ٢/ ٣٩ - ٤٠ - ٤١. وبداية المجتهد ١/ ١٨٣. ومنى المحتاج ٢/ ٤٠ وما بعدها، والهدى ١/ ٢٩٣. والنفى ١/ ٢٩٩. شرح منى الإبراهيم ١/ ٢٧٥.

(١) الاختيار ٢/ ٢٠ - ٢١. وابن عابدين ١/ ٨٥. وحواضر الإكليل ١/ ٢٩٩. ومنى المحتاج ١/ ٨٩ - ٩٠. شرح منى الإبراهيم ١/ ١٧٨ - ١٧٩. وشاف الفاع

ظهور دين خفي على التركة :

١٢ - إذا انقسم الورثة التركة ثم ظهر دين على المبت بعد القسمة، فإن قضى الورثة الدين بعيت القسمة ولا تنقض، وإن امتنعوا من الأداء يطلب نصيب القسمة.

وهذا في الجملة،<sup>(١)</sup> وينظر التفصيل في (قسمة ودين).

## خفارة

المعريف :

١ - الخفارة في اللغة من حصر الرجل وخفرت به وعليه بخسر خفرا . لجاره ومنعه وأمنه، وكان له خفيرا بمنعه، وخفرت الرجل : حرته وحفظته وخفرت له : إذا كنت له خفيرا، أي حاميا وكفلا، والاسم الخفارة ما فتحت والمضم، والخفارة : الذمة وأنعه، والأمان، والأخراسة، والإخفاء : انتهاك الذمة، يقال : أخفرت الرجل إذا بقضت عهده ونعماه، والخفارة في الإزالة، أي أزلت خفارتك كاشكته إذا أزلت شكايته. والخفارة والخفارة والخفارة أيضا : تجفيل الخفير والخفير الحارس، والخفارة حرفة الخفير.

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى المعنوي<sup>(٢)</sup>.

وباستعمال الفقهاء أيضا تعطف الدارقة - بفتح الموحدة - ويكون الدال المعجمة - فيل معربة.

١) لسناد العرب والمصاحب للتراجم لابي الأثير والمصاحب الوسيط والدمشق ١/ ٢٦٦، والمصاحب ١/ ٤٩٦ وما بها المصاحب ١/ ٢٦٦، وكشف القناع ١/ ٣٩١ والمص ١/ ٣٩٧.

١) مجلة الأحكام المالية ١١٦٦ والزيلعي ٢٧٥/٥، والنسوتي ١٢٩/٢، والمجلد ١/ ٣٣٥، ٢/ ٢٩١، والمفتي ١٢٩/٢.

يجوز عقد الأمان بين المسلمين والكفار إذا كان ذلك في مصلحة المسلمين.

ويجب إعطاء الأمان لمن طلبه من يريد التعرف على شرائع الإسلام، قال ابن قدامة: لا تعلم في هذا خلافا، وكتب عمر بن عبد العزيز بذلك إلى الناس،<sup>(١)</sup> وبذلك لقونه تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾.<sup>(٢)</sup> وينظر تفصيل ذلك في (أمان، جهاد).

أولا: الحفارة (بمعنى الحفل، أو الخراصة) يذكر الفقهاء الحفارة بمعنى الجمع، أو الخراصة في بعض المواضع، ومنها:  
أ- في الحج:

٣- بقدر الفقهاء أن أمن الطريق من أسوأ الاستطاعة التي هي من شروط الحج.

فإذا كان في الطريق عدو، أو لصوص، أو مكس، أو غيرهم ممن يطلب الأموال من الحجاج، أو كان الطريق غير آمن واحتجاج الحجاج إلى عقوبتهم بالأجر، فهل يعتبر ذلك عفرا يسقط به الحج أم لا؟

أما الحكم بالنسبة للحفارة التي يطلبها اللصوص أو غيرهم فهو أنه لا تعتبر عفرا يسقط

ويقبل مولاة: ومعناها الحفارة، أي جُعلل الحفير. وقال النووي: هي الحفير الذي يحفظ الحجاج.

وفي المصباح: هي الجماعة التي تتقدم القافلة للحراسة<sup>(٣)</sup>

الحكم التكليفي:

٢- الحفارة بمعنى الحفظ والحراسة، قد تكون واجبة كحراسة طائفة من الجيش للأخرى التي تصل صلاة الحشوف إذا أقيمت هذه الصلاة لقوله تعالى: ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم، فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم﴾.<sup>(٤)</sup>

وقد تكون مستحبة، كالحراسة والمراقبة في الثغور

وقد تكون جائزة، كمن يؤجر نفسه للحراسة في عمل غير محرم.<sup>(٥)</sup> وينظر تفصيل ذلك في: (حراسة، إجارة، جهاد، صلاة الحشوف)

أما الحفارة بمعنى الأمان والمأمن فالأصل أنه

(١) الصحيح المبرر، وانظر ١٩٦/٢

(٢) سورة النساء ٩٠-٩١

(٣) الشذائخ ٢٤٩/١ والمغني ٥٠١/٢، ٣٥٧/٨ والسنن ٢٩٩

(٤) ٢٩/٢ وابن عباس ٤٤/٥

(١) المغني ٣٥٩/٨

(٢) سورة التوبة ١١



الأصح عند الشافعية لا يجب استئجار من يحرس، لأن - الحاجة إلى ذلك خوف الطريق وحرجها من الاعتدال، وقد ثبت أن أمن الطريق شرط، ولأن لزوم أجرة خفارة - إن كان لدفع الظلم، وهو بمنزلة ما زاد عن نفع المثل وأجرت في إيراد الرأجله، وهو قول جدهم العراقيين والخريسانين من الشافعية<sup>(١)</sup> وينظر تفصيل ذلك في: (حج).

ب - تضمين الخفارة :

٤ - يرى جمهور الفقهاء عدم تضمين أخذ واء (الحراس)، لأن الخفير أمين إلا أن يتعدى أو يتردد<sup>(٢)</sup>

قال السدوسي: حارس القدر أو لستان أو انقطاع أو الشوك لا يبرر عليه، لأنه أمين إلا أن يتعدى أو يتردد، ولا غيره بما شرط أو تقي على الخفارة في الطرقات والأسواق من الضمان.

قال السدوسي: أعلم أن أصل المذهب عدم تضمين خفارة والحراس والرمحة، واستحسن

(١) ابن عسدر ١١٥: ٢ - والاشية الطعطاوي عمر ١٢٠/١ و١٢١/١ وجواهر الإكليل ١٢٢/١ وصح المجلد ١٢٧/١ واخذ في ١٢٦/٢ وأسنن الف ١٢٨/١ والاصحوخ ١٢٧/٢ تحقيق الطبعي والهدب ٣٠١ - ٣٠٢ وفي ١٢٩/٢ وكتاب الفاع ٣٩١ - ٣٩٢ وفي الإراء ٣٠٢

(٢) ابن عسدر ١١٥: ١ والدموقي ١٢٢/١ ونبذة المساج ٣٠٨/٢ وشرح من الإراء ٣٧٧/٢

به الطح، وذلك على القول بعمد القنى به عند الخصية، وهو مذهب المالكية وقول ابن حامد والشافعية والحنابلة، لكن بشرط أن يكون ما يدفع بسير لا ينفجف. وإن يأمر بذلك الخفارة الفدر من المبدول له بأن يعلم بحكمه. إذ إذا لم لا يعود إلى الأخذ ثانيا، لأن ما لا ينفجف مع الأمن بعدم الأخذ ثانيا يعتبر عرامة ينفجف. يمكن الطح على هذا، فلم يسمع وجوب الخج مع إمكان ما كنا كنعن الله وعطف اليه.

وعند الشافعية وهو القول بمنزلة للخصية وجمهور الحنابلة. لا يجب الخج ولو كان ما يدفع بسيرا لأنه رغبة فلا يبرم بدعا في العادة كالتكم الذي يدفع، ولأن في الدفع تحريض على الطلب.

ولما الحكم بالنسبة لاستئجار خفير للحراسة بالأحر على القول بعمد القنى به عند الخصية وهو مذهب المالكية، وهو الأصح عند الشافعية أنه لا يشرط خج بذلك، لكن من عرفه من المالكية أنه يشرط أن تكون الأجرة لا تخلف بالمال، وقال الشافعية إن كان ذلك بأجرة مثل لزمهم إخراجها، لأنها من أجرة تلك فيشرط في وجوبه القدرة عليها. وهو ظاهر مذهب الحنابلة.

وعلى القول بأن المدة الحدية ومقاسل

بعض المتأخرين تضعيهم نظرا لكونه من المصالح العامة.<sup>(١)</sup>

وهذا في الجملة وينظر التفصيل في: (إجارة، حراسة، ضمان).

ثانياً - المحفارة (بمعنى الذمة والأمان والعهد):

٥ - أ - المحفارة بمعنى الذمة والعهد والأمان قد تكون بين الله وبين عباده، وذلك أن المسلم يكون في حفارة الله، أي أمانه وذمته مادام مطيعاً فإذا عصى الله فقد غدر. يروي البخاري في هذا المعنى قول النبي ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فملكنا المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته»،<sup>(٢)</sup> والمعنى: لا تغفروا فمن غدر ترك الله حمايته، قال ابن حجر: وقد أخذ بمفهوم الحديث من ذهب إلى قتل ترك الصلاة.<sup>(٣)</sup>

وروي مسلم في صحيحه قول النبي ﷺ: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء، فيفركه فيكمه في نار

(١) الدرر المنثور ١/٢٠٢ ومضي المصباح ٢/٢٠٢

(٢) حديث: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا...» أخرجه البخاري (المصباح ١/٢٩٩ - ط السلفية) من حديث أنس بن مالك

(٣) فتح الباري ١/٢٩٩

جهنم». (١) قال القاضي عياض: المراد بغيرهم عن التعرض لما يوجب المطالبة، والمعنى: من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا تعرضوا له بشيء، فإن تعرضتم فإله يدرئكم، وقيل: المعنى لا تتركوا صلاة الصبح فينتقض العهد الذي بينكم وبين الله عز وجل ويطلبكم به، ويخص الصبح بالذكر لما فيه من المشقة.<sup>(٢)</sup>

٦ - ب - المحفارة بمعنى الأمان والعهد الذي يكون بين الناس، وقد ورد في هذا قول النبي ﷺ: «لذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».<sup>(٣)</sup>

وقال الله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾.<sup>(٤)</sup>

قال الفقهاء: إذا أعطى الأمان لأهل الحرب حرم قتلهم، وأخذ أموالهم، والتعرض لهم، لأن إخفار العهد حرام. ومن طلب الأمان ليسمع كلام الله، ويعرف شرائع الإسلام يجب أن

(١) حديث: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله...» أخرجه مسلم (١/٢٥١ - ط الخليلي) من حديث جندب بن عبد الله.

(٢) صحيح مسلم بشرح الأبي ٢/٢١٥

(٣) حديث: «ذمة المسلمين واحدة...» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٢٢٥ - ط السلفية) من حديث علي بن أبي طالب.

(٤) سورة التوبة/٦

يعطاه ثم يرد إلى ماعته. <sup>(١)</sup> وفي ذلك تفصيل  
ينظر في: (أمان، جهاد).

## خفية

## خفاض

التعريف :

١ - الخفية في اللغة بضم الخاء وكسرهما أصلها  
من خفيت الشيء أخفيه أي سترته أو أظهرته  
فهو من الأضداد. وخفي الشيء يخفى خفاء إذا  
امستر. ويقال: فعلته خفية إذا سترته، قال  
الليث: الخفية من قولك: أخفيت الشيء: أي  
سترته، ولقبته خفيا أي سرًّا <sup>(١)</sup>

انظر: خفان

## خف

وفي التنزيل: ﴿ادعوا ربكم تضرعا  
وسخفا﴾. <sup>(٢)</sup> وفي الاصطلاح تطلق على  
السرو والكتبان دون الإظهار. <sup>(٣)</sup>

انظر: مسبح على الخفين

الألفاظ ذات الصلة :

الاختلاس :

٢ - الاختلاس: السلب بسرعة على غفلة،

## خفاش

(١) المصباح المبرر لسان العرب مادة: وخفي وتفسير القرطبي  
٢٢٣، ٩/٧

(٢) سورة الأحراق/ ٥٥

(٣) تفسير القرطبي ٢٢٢/٧ وحاشية ابن عابدين ١٩٩/٢.

١٩٣، والبدائع ٦٥/٧، والشرح لمفسر ٤٦٩/٢

وحاشية الجمل ١٢٨/٥، وتكشف القناع ١٢٩/٦

انظر: أطمية

(١) الفقه لابن قدامة ٣٩٦/٨-٣٩٩، والبدائع ١٠٧/٧.  
وبهجة المحتاج ٧٥/٨

من أعمال البر أعظم أجرا من الجهر، وأن إخفاء عبادات التطوع أولى من الجهر بها لنفي الرياء عنها، بخلاف الواجبات، لأن القرائن لا يدخلها الرياء، والثوابل عرضة للرياء.<sup>(١)</sup> واستثنى الفقهاء من ذلك أموراً منها: التلبية يوم عرفة، فقد نصوا على أن الجهر به أولى من الخفية على أن لا يفرط في الجهر به.<sup>(٢)</sup>

ثانياً: الخفية في السرقة:

٤. اتفق الفقهاء على أن الأخذ على سبيل الاستخفاء وكن من أركان السرقة الموجبة للحد. فقد عرفوا السرقة بأنها: أخذ العاقل البالغ نصاباً محرماً ملكاً للغير لا شبهة فيه على وجه الخفية.<sup>(٣)</sup>

ومع اختلاف عبارات الفقهاء في تعريف السرقة وشروطها فإنهم لا يختلفون في اشتراط أن يكون الأخذ على وجه الخفية، وإلا لا يعتبر الأخذ سرقة، فلا قطع على منتهب، ولا على

وهذا يقال: الفرصة خفية. وغسست الشيء غسلاً إذا اختطفته بسرعة على غفلة. واختلسته كذلك. فالمتخلس يأخذ المال عياناً ويعتمد المغرب، بخلاف السارق الذي يأخذه خفية.<sup>(٤)</sup>

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

أولاً: الخفية في الدعاء:

٣. ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الدعاء خفية أفضل منه جهراً، لقوله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾.<sup>(٥)</sup> قال القرطبي: تضرعاً: أن تظهروا التذلل، وخفية: أن تبتعدوا عن الناس، فأمروا الله عز وجل عباده بالدعاء، وقروا بالأسر صفات يحسن معها الدعاء، منها الخفية ومعنى خفية: سرا في النفس ليعبد عن الرياء. وبذلك أثنى على نبيه وتركيا عليه السلام إذ قال: ﴿إذ نادى ربه ناداً خفياً﴾<sup>(٦)</sup> ونحوه قول النبي ﷺ: وخبر الذكر الخفي، وخبر الرزقي ما يكفي.<sup>(٧)</sup>

ومن المعلوم في الشريعة أن السرقة لم يفرض

(١) لسان العرب مادة: اخلص - وحاشية الجمل ١٣٩/٥،

والطلع على أبواب القنن ص ٣٧٥

(٢) سورة الأعراف ٥٥/١

(٣) تفسير القرطبي ٩/٧

(٤) سورة مريم ٢/٢

(٥) حديث: أخبر هذا الخفي، وخبر الرزقي... أخرجه

أحمد ١٧٢/١ - ط البينينة - من حديث سعد بن أبي

وقاص. وأورده الحديث في الجمع ٨٩/١٠ - ط =

- القسسي وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن ليبة. وقد وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين، وبلغه رجاله الصحيح».

(١) القرطبي ٣٣٩/٢، ٢٢٤/٧

(٢) حاشية ابن عثيمين ١٧٥/٢، وجواهر الإكليل ٢٥٦/١،

والقلاوي ١١٤/٢

(٣) الأختصار ١٠٢/١، وابن عثيمين ١٩٧/٢، والشرح

المفصل للشريعة ٤٦٨/١، وحاشية الجمل ١٣٩/٥،

ومعني المحتاج ١٥٨/١، وكشاف القناع ١٢٩/١، والنفى

لاين مقدمة ٨٨/٢٠

عُثِّلِسَ وَلَا عَلَى حَائِشٍ، كَمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى حَائِشٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ، وَلَا عُثِّلِسَ قَطْعٌ»<sup>(١)</sup> وَالْمُخْتَلِسُ وَالْمُنْتَهَبُ بِأَعْذَانِ الْمَالِ عِبَانًا وَيَعْتَمِدُ الْأَوَّلُ الْخَرِبَ، وَالثَّانِي الْفَوَءَ وَالْمَلْبَةَ، فَيَذْفَعَانِ بِالْمُسْلُطَانِ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ السَّارِقِ لَا تَعْذُ خَفِيَةٌ فَيُشْرَخُ قَطْعُهُ زَجْرًا<sup>(٢)</sup> رَأَى تَحْتَقُّ هَذَا الرُّكْنُ مِنْ كَوْنِ الْخَفِيَّةِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً مَعًا، أَوْ بَتْدَاءً فَقَطْ وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ وَالنُّسْرُوطِ بَيَانٌ وَتَفْصِيلٌ، وَفِي بَعْضِ الْقُرُوعِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ يَنْظُرُ فِي مُصْطَلَحٍ (سَرَقَةٍ).

## خلاء

التعريف :

١ - الخلاء لغة من خلا المنزل أو المكان من أهله بمخلو خلوا وخلاء إذا لم يكن فيه أحد، ولا شيء فيه.  
ممكن خلأ، لا أحده ولا شيء فيه.

والخلأ، داند مثل القضاء والبراز من الأرض.

والخلأ، بالمعنى في الأصل المكان الخالي ثم نقل إلى البناء بعد نقض الحاجة عرفاً، وجمعه أخبية ويسمى أيضاً الكيف والمرفق والبرجاء. والنحنى هو قوض الحاجة وفي الحديث: «كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مِنَ الصَّحَابَةِ يَسْتَعِينُونَ أَنْ يَتَحَنُّوا قَبَضُوا إِلَى السَّهْلِ، أَيْ يَسْتَعِينُونَ أَنْ يَكْشِفُوا عَنْهُمْ قَضَاءَ الْحَاجَةِ تَحْتَ السَّهْلِ»<sup>(١)</sup>

الحكم الإجماعي..

٢ - ذكر الفقهاء للنحنى أدلة عديدة منها:

(١) لسان العرب والغنيمة فيهم مدافع خلأ، يعني العتيم

٣٩/١

## خلا

انظر: خلا



(١) حديث الإسير على حائش ولا منتهب ولا مختلس. أخرجه الطبراني ٥٢/١٤٦ - ١٤٧ (١) اختلى من حديث عامر بن

عبد الله وقال: «حديث حسن صحيح»

(٢) المراجع السبعة

أن الشخص المتخلي يقدم نديا رجله اليسرى  
عند دخول الخلاء قائلا: بسم الله، اللهم إني  
أعوذ بك من الخبيث والخبيث لما روي عن أنس  
رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا دخل  
الخلاء قال: واللهم إني أعوذ بك من الخبيث  
والخبيث<sup>(١)</sup>.

وتنظر الأحكام المتعلقة بالخلاء تحت  
مصطلح: (قضاء الحاجة).

## خلط

التعريف:

١ - الخلط في اللغة مصدر خلط الشيء بغيره  
يخلطه خلطا إذا مزجه به وخلطه تخليطا  
فاخلط: امتزج.

والخلط أعم من أن يكون في المائعات  
ونحوها مما لا يمكن تمييزه، أو غيرها مما يمكن  
تمييزه بعد الخلط، كالحيوانات، وكل ما خالط  
الشيء، فهو خلط.

وجاء في الكلبيات: الخلط: الجمع بين أجزاء  
شيتين فأكثر: مائعين، أو جامعين، أو  
متخالفين<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللفظي.

أحكام الخلط:

يختلف حكم الخلط باختلاف موضوعه كما  
سيأتي.

(١) تاج العروس، الكلبيات، المصباح المير

## خلاف

انظر: اختلاف.

## خلافة

انظر: إمامة كبرى.

(١) حديث دكران إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني  
أعزجه البخاري (الفتح ٢٤٢/١ - ط السلفية) ومسلم  
٢٨٢/١ - ط الحلبي من حديث أنس بن مالك  
والنظر ابن عابدين ١/ ٣٣١، جواهر الإكليل ١٨/١  
ومعني المحتاج ٣٤/١ والنهي لأبن تيمية ١/ ١٦٧

وقال الشافعية: يشترط في صحة عقد  
اشتركة خلط رأس مال الشركة بمعه بعضه  
فصل العند خلطاً لا يمكن التمييز بينهما، فلو  
حصل اخذ عند العند، ولو لم يجز ثم  
يكف على الأصح، ويجب إعادة العقد<sup>(١)</sup>  
وقالوا: إن سره العقود المنتفة من المعالي يجب  
تحقق تلك المعالي فيها، ومعنى اشتركة:  
الاختلاط والامتزج  
وهو لا يحصل إلا بالخلط قبل العقد،  
وتعصيل ذلك في مصطلح (شركة)

الخلط تعدياً .

٤ - إذا خلط الغاصب المال المنصوب بغيره، أو  
أخذ عند، أو خلط لأمر كالودع والوديعة،  
وعمل القراض المال المؤثر عليه بغيره، فإن  
يمكن التمييز لزمه، وإن شق عليه . وإلا  
فكشاً، فينتقل الحق إلى دمه الغاصب أو  
الأمين، سواء خلطه بشئ فم بأحد منه، أم  
بأردن، والمقصود أن يدفع من المخلوط بماله أو  
بأحد منه، لأنه قدور على دفع بعض ماله إليه  
مع رد المثل في الباقي، فلم يجب عليه الانقلا  
بلى به في الجميع<sup>(٢)</sup>

(١) أنعمي المصنف ٢٥٤:٢ . لمحل من شرح مجمع

٣٩٩:٢ . نهاية المحتاج ٧:٥

(٢) نهاية المحتاج ١٨٥:٥ . حاشية المحل ١٩١:٣ . كشاف

المذاهب ٩١:٥ . فتح لا يبر ١٦:٥ . روضة الصافي

٣٩٦:٦ . البهائم ٢٦:٦ . حاشية الدسوقي ٤٠٠:٣

خلط ما يجب فيه الزكاة .

٢ . إن خلط الثمن من أهل الشركة ما لم يها  
جب فيه الزكاة: خلطة شيوخ، أو جوار ليركيان  
زكاة لواء عبد بعض الفقهاء، والتفصيل في  
مصطلح: (خلطة).

خلط المالين في عقد الشركة:

٣ - اختلف الفقهاء في اشتراط خلط المالين قبل  
العقد لانعدام عقد الشركة.

فذهب جمهور الفقهاء (أحنفية ومالكية  
وأشاعلة) إلى أن الشركة لا عقد بمجرد العند  
وإن لم يحصل الخلط بين المالين<sup>(١)</sup>

وقالوا: إن الشركة في الربح مستندة إلى  
العقد دون المال، لأن العقد يسمى شركة فلا بد  
من تحقق معنى هذا الاسم فيه، فلم يكن  
أخلط شرطاً، ولأن الدرهم والدينار  
لا يتعبان، فلا يستعاد الربح برأس المال وربما  
يستعاد بالتصرف، لأنه في النصف أصيل وفي  
النصف وكيل، وإذا تخلفت الشركة في التصرف  
بدون الخلط تخلفت في استعادته، ولأن عقد  
يقصد به الربح فلم يشترط فيه الخلط  
كالخسارة<sup>(٢)</sup>

(١) فتح قلبي ١:٥ . مواهب الجني ١٢٥:٥ . حاشية

الدسوقي ٣٢٩:٣ - ٣٥٠ . كشاف المذاهب ١٩٢:٣

(٢) فتح قلبي ٢:٥ . مواهب الجني ١٢٥:٥ . حاشية

الدسوقي ٣٢٩:٣ - ٣٥٠ . كشاف المذاهب ١٩٢:٣

وتفصيل ذلك في : (ودبعة ، وكائة ، مضاربة ، غصب) .

خلط الولي مال الصبي بياله :

٥ - يجوز للولي خلط مال الصبي بياله ، ومؤاكلته للأرضاق إذا كان في الخلط حظ للصبي ، بأن كانت كلقة الاجتماع أقل منها في الانفراد ، وله الضيافة ، والإطعام من المال المشترك ، إن فضل للمولى عليه قدر حقه ، وكذا له خلط أطعمة أيتام بعضها ببعضها وبياله إن كانت في ذلك مصلحة للجميع .<sup>(١)</sup> لقوله تعالى : ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَالِطِينَ﴾ .<sup>(٢)</sup>

## خلطة

التعريف :

١ - الخلطة (يضم الحاء) لغة من الخلط ، وهو مزج الشيء بالشيء . يقال : خلط القمح بالقمح يخلطه خلطاً ، وخلطه فاختلط . وخلط الرجل خلطته . . . وخلط ، الجار والصاحب . وقيل : لا يكون إلا في الشركة . وفي التنزيل ﴿وَأَن كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيْسَ بِبَعْضِهِمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ .<sup>(٣)</sup> والخلطة العشرة . والخلطة الشركة .<sup>(٤)</sup>

خلط الماء بظاهر :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا خلط الماء ما لا يمكن التحرز منه كالطحلب ، وسائر ما يشت في الماء ، وما في مفره ، ومعه ، فغيره فإنه لا يسلبه الطهورية ، أما إذا خلط بقصد تغيره فإنه يسلبه الطهورية .<sup>(٥)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح : (طهارة) .

(١) حاشية الجمل ٣/ ٤١٧ ، بداية المحتاج ٤/ ٢٨٥

(٢) سورة المائدة/ ٢٢٠

(٣) الفقه ١٣/ ١ ، روضة الطالبين ١٥/ ١

(٤) سورة ص/ ٢٤

(٥) لسان العرب



والأصل فيها أيضا الإباحة.

وبما أن الخلطة قد تكون ميا في تغسيل المراكاة  
سرهاؤها فقد ورد النهي عن إظهار صورة  
الخلطة إذا لم تكن هناك خلطة في الخليفة سيما  
وراء تغليل الزكاة التي قد وجبت فعلا، وكذا  
ورد النهي عن إظهار صورة الانصراف معيا وراء  
تغليل الزكاة التي وجبت فعلا في الأموال  
المتخلطة، وذلك بقول النبي ﷺ: «لا يجمع بين  
متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية  
المصدقة»<sup>(١)</sup>، وبأنه مطولا بين معنى ذلك.

#### أحكام الخلطة :

٣ - اختلف الفقهاء في تأثير الخلطة في الزكاة  
على قولين :

الأول : أن لها تأثيرا في الزكاة من حيث الخلطة،  
وهذا قول الجمهور على خلاف بينهم في بعض  
الشروط التي لابد من توافرها ليتحقق ذلك  
التأثير. مع الخلاف أيضا في الأموال التي تؤثر  
الخلطة فيها على ما سيأتي. واستدلوا بقول  
النبي ﷺ فيما رواه البخاري من حديث أنس  
رضي الله عنه «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق  
بين مجتمع، خشية الصدقة، وما كان من  
حايطين فإنها يداجمان بينهما بالنسبة»<sup>(٢)</sup>

والثاني : خلطة الأوصاف، وفي شرح المنهاج  
نسبها خلطة الجوار أيضا. وهي أن يكون مال  
كل من الخليطين معا لها نفسا بعبه فيخلطاه  
في المرافق لأجل الفرق في المرحى، أو الخفية،  
أو الشرب. بحيث لا تتميز في المرافق.<sup>(٣)</sup>

#### الحكم التكليفي :

٢ - الخلطة في الأموال على وجه يغيره ما كل  
من الخليطين عن صاحبه أمر مباح في الأصل،  
لأنه نوع من التصرف المباح في المال الخاص،  
بأنه يحصل به أنواع من الفرق بأصحاب الأموال  
كأن يكون لأهل القرية غنم لكل منهم عدد  
قليل منها فيجمعوها عند راع واحد يرعاها بأجر  
أو نرعا، ويؤذيها إلى حظيرة واحدة، ويجمع في  
سقيها أو حبسها أو غير ذلك، فذلك أبسر عليهم  
من أن يقوم كل منهم على غنمه وحده، وكذا في  
خلطة المزارع والارتفاع بالثأد المتطورة، والمنا،  
والخراش، والعامل. وفي خلطة التجار بالثأد  
للميزان ونحو ذلك.<sup>(٤)</sup>

وأما خلطة الأعيان فهي الذكاة بعينها،  
ويراجع حكمها تحت مصطلح (شركة)

(١) المحامي لأمر نداسة ١٠٧/٢ ط ثلاثة. مكتبة المنار.

١٣١٧ هـ. وشرح الشهاب لمصطفى مع حاشية الفلاسفي

وجعفر ١٢/٢ - ١٣ العاقر، جسي والملي

(٢) شرح المنهاج ١٢/٢ ولحق ١١٩/٢

(١) حديث: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين»

أخرجه البخاري (١/٣ - ٢١٩ - ٣١٥ ط السلفية).

(٢) حديث: «لا يجمع بين متفرق...» أخرجه البخاري (١/٣ - ٢١٩ - ٣١٥ ط السلفية).

الثنين ، فإذا جاء المصدق أفرد كل منهما إله عن إيل صاحبه لئلا يكون عليها شيء .<sup>(١)</sup>

واحتجوا أيضا بقول النبي ﷺ : « لا خلطاء ولا وراطة »<sup>(٢)</sup> (الخدیعة) ، فخلطاء المني عنه هو ما تقدم في تفسير قوله ﷺ : « لا يجمع بين منفرد خشية الصدقة » فلو لا أن للخلطاء تأثيرا في الزكاة ما نهى عنه .<sup>(٣)</sup>

القول الثاني : وهو مذهب الحنفية أن الخلطة بتوزيعها لا تأثير لها ، وسندلوا بحديث أنس نفسه ، قال ابن القيم : « إن هذا الحديث ، إذا المراد الجمع والتفريق في الأملاك لا في الأمكنة ، ألا ترى أن النصاب المقر في أمكنة مع وحدة المالك يجب فيه الزكاة ، ومن ملك ثمانين شاة فليس للساعي أن يجعلها نصابين بأن يفرقها في مكانين . قال : « ومعنى لا يفرق بين مجتمع ، أن لا يفرق الساعي بين الثمانين أو المائة والعشرين فيجعلها نصابين أو ثلاثة . ومعنى « ولا يجمع بين منفرد » لا يجمع الأربعين المنفردة في المالك بأن تكون مشتركة لجعلها نصابين ، والحال أن

قال الأزهري : حود تفسير هذا الحديث أنه عيب في كتاب الأموال ، ونسره على نحو ما فسره الشافعي . قال الشافعي : الذي لا أشك فيه أن « الخلطين » : الشريكان لم يفسسا الماشية ، « وتراجمها بالسوية » : أن يكونا خليطين في الإبل نجب فيها الغنم ، فتوحه الإبل في يد أحدهما ، فتأخذ منه صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية . قال الشافعي : وقد يكون « الخلطان » الرجلين يخلطان ماشيتهما ، وإن عرف كل منهما ماشيته ، قال : « ولا يكونان خليطين حتى يرمي أو يبرحها معا ، ويكون فحولتهما مخلطة ، فإذا كانا هكذا صدقا صدقة الواحد بكل حول

قال : « وإن تفرقا في مراح ، أو منقبي ، أو فحول ، صدقا صدقة الاثنين . »

وأما قوله ﷺ : « لا يجمع بين منفرد خشية الصدقة » فهو مبني على أن يخلط الرجل إله بإبل غيره ، أو غنمه بعنه ، أو بفره بفره ، ليمنع حق الله تعالى ويحسر المصدق (وهو جاني الزكاة) ، وذلك كأن يكون ثلاثة رجال ، لكل منهم أربعون شاة ، فيكون على كل منهم في غنمه شاة ، فإذا أحسوا بقرب وصول المصدق جمعوها ليكون عليهم فيها شاة واحدة .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » مثل أن يكون نصيب بين

(١) لساد العرب ، والأم للشافعي ١٢/٢ القاضوا ، مكتبة الكليات الأزهرية

(٢) حديث ، لا خلطاء ولا وراطة ، ذكره أبو عبد القاسم بن سلام في غريب الحديث (١/١٠٩) ط عاترة المصنوع (الطبعة) ولم يستد

(٣) التي لابن قدامة ١٠٨/٢ ط ثلاث ، مطبوع طاب

الثاني: القدر، فلو كان ثلاثة لكل منهم أربعون شاة تخالطوا بها، فعليهم شاة واحدة، ولولا الخلطة لكان على كل منهم شاة. وهذا تأثير بالنقص. وقد يكون التأثير بالزيادة، كخيلطين لكل واحد منهما مائة شاة وشاة واحدة، وعليها ثلاث شياه، ولولا الخلطة لكان على كل منهما شاة واحدة. وقد يكون التأثير تخفيفا على أحدهما وتثنيلا على الآخر كخيلطين لأحدهما أربعون وللآخر عشرون.

الثالث: السن: كائنين لكل منهما ست وثلاثون من الإبل فعليهم جذعة، على كل واحد نصفها، ولولا الخلطة لكان على كل منهما ستة لبن، فحصل بها تغير في السن.

الرابع: الصنف، كائنين لأحدهما أربعون من الضأن، ولثاني ثمانون من المعز، فعليهما شاة من المعز، لأن المعز أكثر كالمالك الواحد، فقد تغير الصنف بالنسبة للمالك الضأن.

وقد لا توجب الخلطة تغييرا، كائنين لكل منهما عشر شياه فلا زكاة عليها مع الخلطة أو عدمها. أو اثنين لكل منهما مائة شاة، فعليهما شاتان سواء اختلطتا أم انفردا. (١)

الخامس: أن الخلطة تفيد جواز إخراج الخليط الزكاة عن خليطه عند انشافعية

لكل منها عشرين. قال: «وتراجعهما بالسوية» أن يرجع كل واحد من الشريكين على شريكه بحصة ما أخذ منه. (٢)

واحتجوا أيضا بقول النبي ﷺ «إذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة» (٣) قال الكاساني: نفى الحديث وجوب الزكاة في أقل من أربعين مطلقا عن حال الشركة والانفراد. فدل أن كمال النصاب في حق كل واحد منهما شرط الوجوب. (٤)

أوجه تأثير الخلطة :

٤ - الخلطة تؤثر عند من قال بها في المالين المختلطين من أوجه :

الأول: تكميل النصاب، وهذا عند الشافعية والخنابلة، فلو كان لكل من خيلطين أقل من نصاب، ومجموع مالهما نصاب، نجب فيه الزكاة. وفي كتاب الفروع: لو تخالط أربعون رجلا لكل منهم شاة واحدة، فعليهم الزكاة، شاة واحدة. وقال المالكية: لا أثر للخلطة حتى يكون لكل من الخيلطين نصاب.

(١) فتح القدير لابن الهمام ١/١٩٦ ط بولاق ١٢٦٥ هـ.

(٢) حديث. «إذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة...» أخرجه البيهقي والفتح ٢/٢١٨ ط.

السنن من حديث أسد بن مالك.

(٣) بلقيع الفتاوى ٢/٨٦٩ القاهرة، شرحه باعل يوسف.

(٤) شرح الكبير وحاشية السنن ١/١٣٩ والمصروع

١/٣٨٣ وحاشية القدر المسمى على النهاية ٣/٥٩

المؤونة تحف بالمطبخ واحد، والحراث واحد، والجريين واحد، وكذا الدكان واحد، والميزان والمخزن والنازع.

ومذهب مالك هو الرواية الأخرى عن أحد وهو قول للشافعية: إن الخلطة فيها لا تؤثر مطلقاً، بل يزكى مال كل شريك أو خليط وحده. قال ابن قدامة: وهذا قول أكثر أهل العلم قال: وهو الصحيح. لقول النبي ﷺ: «الخليطان ما جتمعا على الخوض والراعي والفحل»<sup>(١)</sup> فدل على أن ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة، ودل على أن حديث ولا يعرف بين مجتمع إما يكون في ماشية.

ودوجه الخصوصية أن الزكاة نقل بجمع الماشية ثارة وتزويد أخرى، وسانت الأموال غير الماشية نجب فيها زاد على النصاب بحسابه فلا أثر لجمعها، ولأن الخلطة في الماشية تؤثر للمالك نفعاً ثارة وضرراً ثارة أخرى، ولو اعتبرت في غير الماشية أثرت ضرراً بعضاً برب المال، أي في حال انفراد كل من الخليطين بأقل من النصاب، فلا يجوز اعتبارها.<sup>(٢)</sup>

والجائفة. قال صاحب المحرر من الخياطة: عقد الخلطة جعل كل واحد منها كالأذن لخليطه في الإخراج عنه. وقال ابن حامد: يجوز إخراج أحدهما بلا إذن الآخر.

واختار صاحب الرعية: لا يجوز، إلا برضا.<sup>(٣)</sup>

أنواع الأموال التركيبية التي يظهر فيها تأثير الخلطة عند غير الشافعية:  
أولاً: السائمة:

هـ - قد اتفق من هذا المذهب على أن الخلطة مؤثرة فيها. سواء أكانت بلا مع إبل، أو غنماً مع غنم، أو بقرًا مع بقر.<sup>(٤)</sup>

ثانياً: الزرع والتمر وعروض التجارة والذهب والفضة:

فلا يظهر عند الشافعية أنها تؤثر أيضاً، فلو كان نصاب منها مشتركاً بين اثنين ففيه الزكاة، وكذا إن كان مختلطاً خلطة جوار. واحتجوا بمسوم الحديث ولا يفرق بين مجتمع حشية الصدقة، وهذا رواية عن أحد احتارها لأجري وصاحبها ابن عثيمين، ووجهها الفاضلي بأن

(١) حديث: «الخليطان ما جتمعا على الخوض».

المعريه الدارقي ١٠٤/٢٦. طاهر المطاس من حديث مسند بر أبيه وقاص. وقال أبو جهم البراري في حلل الحديث ٢١٩/١: «هذا الحديث باطل».

(٢) المنهاج ٦٦٩/٢ والفروع ٢٩٨/٢.

(١) الفروع ١٠٥/٢ وبإية المعاج ٦١/٣.

(٢) حواضر الإكبل ١٢١/١ والسنوني على الشرح الكبير.

(٣) ط عيسى الخليلي والفقي ٦٠٧/٢، وشرح المعاج ١٢/٢.

وقال ابن تيمية: "المشترط أن يكون مجموع المانين لا يقل عن نصاب، فإن كان مجموعهما أقل من نصاب فلا أثر للخلطة ما لم يكن لأحدهما مال آخر من جنس المال المحتلط بكماله مع ماله المحتلط بنصاب، كما لو اختلط في عشرين شاة لكل منهما عشرة فلا أثر للخلطة، فإن كان لأحدهما ثلاثون أخرى (كيا) زكاة الخلطة." (١)

وفي قول ثالث عند الشافعية ورواية عن أحمد: التصريق بين خلطة لاشتركت، فتؤثر وبين خلطة الجوار فلا تؤثر مطلقاً.

وفي قول رابع للشافعية: تؤثر خلطة الجوار في القرض والشراء دون النقد وعروض التجارة

وقد نقل هذا القول ابن قدامة عن الأوزاعي وإسحاق (٢)

أما عند الحنابلة فالخلطة مؤثرة ولو لم يبلغ مان كل من الخليطين نصاباً (٣)

شروط تأثير الخلطة في الزكاة عند الفاضل بها. الدين فالو بتأثير الخلطة في الزكاة اشترطوا لذلك شروطاً هي:

#### الشرط الثاني .

٧. أن يكون كل من الخليطين من أهل الزكاة، مسلمين، فإن كان كافراً لم يحددهم، لم تأثر الزكاة الزكاة ويؤثر في المسلم زكاة مفردة. فإن كانوا ثلاثة خلطوا أحدهم كافراً في الأثران ماله زكاة خاصة

ومن ذلك أن المالكية اشترطوا في كلا الخليطين أن يكون حراً لأن العبد لا زكاة عليه .

وشترط الحنابلة أن لا يكون الخليط خاصياً إلا هو مخالط به. (٤)

#### الشرط الأول .

٦. أن يكون لكل من الخليطين نصاب تام، وهذا اشترطه المالكية في المعتمد والثوري وأبو ثور واختاره ابن المنذر. قال المالكية: وسواء حائض بنصابه التام أو ببعضه. فلو كان له أربعون أو أكثر من انقسم مخالط بها كلها من له أربعون أو أكثر زكي ما هي زكاة مالك واحد. ولو أن أحدهما خلط بعشرين وله غيرها لم يتم به ما له نصاب فيضم ما لم يخالف به إلى مال الخلطة ويشركي غنمهم كلها زكاة مالك واحد. إذا كان ما مخالط به نصاباً أو أكثر. (٥)

(١) حاشية الشارح على جنة المحتاج ٢٩٠

(٢) الفروع ٣٨٦/٢

(٣) همداني على الشرح الكبير ١/٤٤٠، بالفروع ٣٨٦/٢

(٤) مع ٦١٩/١، وشرح البهاج ١٣/٢

(٥) همداني على شرح مالك ١/٤٤٠ والمقر ١٧/١٧

وكذا لو كان أحد المالكين موقفا أو ليت المال<sup>(١)</sup>

الشرط الثالث :

٨ - بة الخلطة : وهذا قد اشترطه المالكية ، وهو قول للشافعية خلاف الأصح عندهم ، وقول القاضي من الحنابلة . قال الدردير من المالكية والمراد أن سوي الخلطة كل واحد من المخلطين أو المخلطاء ، لا واحد فقط ، بأن ينوب حصول الترفق بالاختلاط لا الصراخ من الزكاة ووجهه المحلي بأن خلطة تغير أسراركة بالتكثير أو التقليل ولا ينبغي أن يكثر من غير قصد ورضاء ولا أن يقلل بذا<sup>(٢)</sup> . يقصد به محافظة على حق الفقراء

والأصح عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة أنه لا أثر لنية الخلطة ، قال المحلي : لأن الخلطة إما تؤثر من جهة خفة المؤنة بالتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد وعدمه . وقال ابن قدامة : لأن النية لا تؤثر في الخلطة فلا تؤثر في حكمها ولأن المقصود بالخلطة الارتفاق وهو حاصل ولو بعينه ، فلم يتغير وجودها معه كما لا تتغير بة اسوم في الإسامة ، ولا نية السقي في الزروع والثمار ، ولا نية مضي الحول فيه الحول شرط فيه<sup>(٣)</sup>

(١) غاية المحتاج ٥٩/٢

(٢) التاسوفي والشرح الكبير ١١ - ١١ . وشرح النهج وحنابلة العلويين ١٢/٢ والفتاوى لأثر مائة ٦٠٩/٢

الشرط الرابع .

٩ - الاشتراك في مرافق معينة ، والكلام على ذلك يتعلق بالانعام وبغيرها

أولاً : الخلطة في الانعام . وحيث ما يذكره الفقهاء من تلك المرافق

١ - المشرع ، أي موضع إماء الذي تشرب منه سواء كان حوضاً أو نهراً أو عبداً أو شراً ، فلا يختص أحد المالكين به ، دون الآخر .

٢ - المراح . قال المالكية : هو المكان الذي تقبل فيه أو يجتمع ، ثم تساق منه للمبيت أو للسروح . وقال الشافعية والحنابلة : المراح ماؤها ليلاً .

٣ - الميت : وهو المكان الذي تفضي فيه الليل .

٤ - موضع الحلب . والأمية التي يحلب فيها ، والمخالب .

٥ - المشرح : وهو عند الشافعية الموضع الذي تسرح إليه لتجتمع وتسان إلى المرحى .

٦ - المرحى . وهو مكان الرعي وهو المشرح نفسه عند الحنابلة ، وغيره عند الشافعية

٧ - المراحى : أي لو كان لكل من المالكين راع فكأن لو تعاون الراعيان في حفظ المالكين بهذا صاحبيهما فذلك من اتحاد الراعي أيضاً

٨ - الفحولة : بأن نصرت في الجميع دون تمييز . ولأصل في ذلك الحديث الذي تقدم نقله

١٠. ثانياً: الخُلْفَةُ في الزرع والثلث. فاللذين قالوا من الثلث فيه إن الخُلْفَةُ تؤثر فيها حتى تؤخذ من المصاحف ولو كان مملوكاً لأنكر من واحد، قالوا: يشترط أن لا يتميز (لثاقلون) وهو حافظ النخل والشجر، والجريين) وهو موضع جمع النمر وتحقيقه. قال الرمي. وزاد في شرح المهذب أحاديث الآباء، وأخراث، والعاقل، وجزاء النخل، والمفلح. وللفقاه، وما يسمى لها به. وفي خُلْفَةُ التاجرين شرطوا اتحاد المكان والخلوص ومكان الحفظ ونحوها، ولو كان مال كل منهما متميزاً، كان يكون ذهاب أحدهما في كسر وذهابه الآخر في كسر إلا أن الصدوق واحد. وفيما زاده في شرح المهذب. اتحاد الحلال، والكفال، والوزان، والميزان<sup>(١)</sup>

وفيها علة به الداعون من اختلافه إلى تأثير الخُلْفَةُ في الزرع ولك بار والعروض إبقاء إلى اشتراط مثل ما قاله الشافعية، فقد جاء في الغني: حُرِّجَ القاضى وجهها في لزوع والثبات أن الخُلْفَةُ تؤثر لأن المؤونة تحف. إذا كان مفلح واحداً، والصَّغْدَ والناطور والجريين. وكذلك أموال التجاره، فالمدى والمخزن والميزان والبايع واحد.<sup>(٢)</sup> وعبر في الفروع عن ذلك كله باتحاد المؤن وموافق ذلك<sup>(٣)</sup>

والخبطان ما اجتماعاً على الخوض والفعل والرأعي<sup>(٤)</sup>

ثم إن المالكية قالوا. ثم الخُلْفَةُ بثلاثة على الأقل من خمسة هي الماء، والمراح، والمبيت، والرأعي، والفحل، فلو انفرد أي اثنين من الخمسة أو واحد لم يتف حكم الخُلْفَةُ.

وه ذهب الشافعية أنه لا بد من الاشتراك في سبعة هي المشرع، والمشرح، والمراح، وموضع الحب، والرأعي، والفحل، والمذرعى. وزاد بعضهم غيرها

ومذهب أحد البلة لأبى من الاشتراك في خمسة: المرح وهو المرحى، والمبيت، والمشرى، والمحب، والفحل، وبعضهم أضاف الرأعي، وبعضهم جعل الرأعي والمرعى شرطاً واحداً. واشترط بعضهم حلق اللبن.<sup>(٥)</sup>

وقد صرح المالكية بأنه كل منفعة من هذه المنافع يحصل الاشتراك فيها إذا لم يختص بها أحد الثاين دون الآخر سواء أكانت مملوكة لهما أم لأحدهما وأذن فلاخر أو تغيرها وأعره، أو كانت مباحة للناس كما في المبيت والمراح والمشرى.

(١) حديث: الخبطان ما اجتماعاً على الخوض والفعل والرأعي<sup>(٤)</sup>

(٢) حاشية المدسوفي على الشرح الكبير ١١٠/١ والفروع

لاين مفلح ٣٨٧/٢، وشرح المهذب وحاشية الشنوبى

١١/٢، والمذم، ١٠٨/٢

(١) شرح المهذب ١٢/٢

(٢) المعنى ١١٩/٢

(٣) الفروع لاين مفلح ٣٩٨/٢ بروث. شرح المهذب

كيفية إخراج زكاة المال المختلط :

١٢ - المخلطاء سواء اُكتنوا في خُطْطَةِ الشُّرَاكِ أَمْ فِي خُطْطَةِ جَوَارٍ يَعْمَلُ مَالَهُمُ الَّذِي تَخْلُطُوا فِيهِ مَعْدَلُهُ مَالُ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا يُقْتَضِي أَنَّ السَّاعِيَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ أَيْ خَلِيطَيْنِ شَاءَ، سِوَاهُ دَعَتْ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ الْفَرِضَةُ عَيْنَ وَاحِدَةٍ لَا يُمْكِنُ أَخْذُهَا مِنَ الَّذِينَ جَمِيعًا، أَوْ كَانَ لَا يَجِدُ فَرَضَهَا جَمِيعًا إِلَّا فِي أَحَدِ الْمَلِكَيْنِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا صَغِيرًا، وَمَالُ الْآخَرِ كِبَارًا، أَوْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا مَرَاضًا، وَمَالُ الْآخَرِ صَحَاحًا، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ صَحِيحَةً كَثِيرَةً، أَوْ لَمْ تَدْعِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ. قَالَ أَحَدُ الْإِمَامِيَّةِ الْمَصْدَقِ (أَيِ الْجَاهِلِي) فَيُجِدُ الْمَاشِيَةَ فَيَصْدُقُهَا، لَيْسَ بِجَيِّدٍ يَقُولُ: أَيْ شَيْءٍ لَكَ؟ وَإِسْمًا يَصْدُقُ مَا يَجِدُ. وَقَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ خَالِجَةَ لِأَحَدٍ: أَمَا رَأَيْتَ سَكِينًا كَانَ نَهْ فِي غَنَمِ شَاتَانِ، فَجَاءَ الْمَصْدَقُ فَأَخَذَ إِحْدَهُمَا. وَالْآنَ الْمَالَيْنِ قَدْ صَارَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فِي وَجوبِ الزَّكَاةِ. فَكَذَلِكَ فِي إِخْرَاجِهَا. (١)

الْمَرَاذُ فِيهَا يَأْخُذُهُ السَّاعِيَ مِنْ زَكَاةِ الْمَالِ الْمَخْتَلَطِ :

١٣ - إِنْ كَانَتْ الْخُطْطَةُ حُلْطَةً اشْتَرَاكَ، وَالْمَالُ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ الْخَلِيطَيْنِ، فَإِنْ مَا يَأْخُذُهُ السَّاعِيَ هُوَ

١١ - الشَّرْطُ الْخَامِسُ: الْخَوَلُ فِي الْأَسْوَالِ الْخَوَلِيَّةِ. وَهَذَا الشَّرْطُ لِلشَّافِعِيَّةِ فِي الْجَدِيدِ. وَالْخَوَلَاءُ: قَالَ ابْنُ دُدَامَةَ: يَعْتَبَرُ احْتِلَاطُهُمْ فِي جَمِيعِ الْخَوَلِ، فَإِنْ ثَبَتَ مَعَهُمْ حُكْمُ الْإِنْسَادِ فِي بَعْضِهِ زَكَاةُ زَكَاةِ مُتَفَرِّدِينَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ مَلَكَ كَرْنِ مِنْهُمَا أَرْبَعِينَ شَاةً فِي غَرَةِ الْحَرَمِ ثُمَّ خُطْطَا فِي غَرَةِ مِصْرٍ فَلَا يَثْبُتَ حُكْمُ الْخُطْطَةِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَيَثْبُتُ فِي السَّنَةِ الْتَّالِيَةِ.

وَالْمَذْهَبُ الْقَدِيمُ لِلشَّافِعِيَّةِ عِنْدَ الشَّرَاطِ غَنَامِ الْخَوَلِ عَلَى الْإِخْتِلَاطِ. وَعَلَيْهِ يَكُونُ عَمَى كُلِّ مَهْمَا شَاءَ كَادَلَهُ فِي نَهَائَةِ السَّنَةِ الْأُولَى عَلَى الْحَدِيدِ فِي الْمَالِ السَّابِقِ. وَفِي الْقَدِيمِ نَصَفُ شَاةٍ (٢)

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الشَّرْطَ الْإِخْتِلَاطُ آخَرَ حَوْلَ الْمَلِكِ وَقَبْلَهُ بِتَحْوِشِهِ، وَلَوْ كَانَا عَمِلَ ذَلِكَ مُتَفَرِّدِينَ، فَيَكْفِي إِخْتِلَاطُهُمَا فِي شَأْنِ السَّنَةِ مِنْ حِينَ الْمَلِكِ مَا لَمْ يَقْرُبْ آخِرُ السَّنَةِ جَدًّا. (٣)

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ حَوْلِيًّا، كَالزَّرْعِ وَالشَّجَرِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِتَأْثِيرِ الْخُطْطَةِ فِيهَا، قَالَ الرَّمْلِيُّ: الْمَعْتَبَرُ بَقَاءُ الْخُطْطَةِ إِلَى زَهْرِ الشَّجَرِ، وَاسْتِدَادِ الْحَبِّ فِي الْبَنَاتِ. (٤)

(١) شرح المنهاج ١٢/٢

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدرر ١/١٤٠

(٣) مهملات المنهاج ٢٠/٣

(٤) المغني ١٢/١٥٥



من الشاع بين الخلقاء، فلا إشكال، لأنه يكون بينهم بسنة منكم في أصل المال.

وإن كانت خُطْطَةُ جوار، فإنه يؤخذ بها، لأن يؤخذ بحق أو ساطع.

الحالة الأولى: أن يأخذ بحق، وحيث فُرا أخذه يتزاجعان في قيمته بالسنة العديدة لكل من مالهما. فلو خُطْطَا عشرين من العثم عشرين، فأخذ السعي شاة من نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمة الشاة التي أخذت منه، لا بنصف شاة، لأن الشاة مع مثله.

ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من غنم صاحب المائة، رجع ثلث قيمتهما، أو من صاحب الخمسين رجع على الآخر بثلثي قيمتهما، أو أخذ من كل منهما شاة، رجع صاحب المائة بثلث قيمة شاته، وصاحب الخمسين بثلثي قيمة شاته، ثم إنه إذا لم تكن بينة ونسابة في قيمة المأخوذ، فإنه قول المرجوع عليه يمينه إذا احتمل قوله الصدق لأنه غارم.<sup>(١)</sup>

والمنصرف في قيمة المرجوع به يوم الأخذ في قول ابن القاسم، لأنه بمعنى الاستهلاك، وإن قال الشيخ: يوم الرجوع، لأنه بمعنى السلف، والمنسلف إذا عجز عن رد ما تسلفه وأراد رد

قيسته عشر قيمته يوم القضاء.<sup>(٢)</sup> الحالة الثانية: أن يأخذ بغير حق، وهذا على نوعين، لأنه إما أن يكون مثلاً بأويلا سائعا أو لا.

فإن كان مثلاً بأويلا سائعا، وهو أن يكون رأى جواز ذلك شرعا، فتحكمه حكم ماله أخذ بحق، ومثل ذلك عند المالكية، أن يأخذ شاة من خيطين لكل من عشرين شاة، فيتزاجعا كما تقدم. والأصل عند المالكية أن هذا الأخذ بغير حق، لأن السلطة لا تؤثر تكسب النصاب كما تقدم، بخلاف مذهب الشافعية والخاتمة

ومثاله عند المالكية أيضا لو أخذ شاتين من خيطين لأحدهما مائة، وللآخر خمسة وعشرون، فعلى الأول أربعة أخماس الشاتين، وعلى الآخر خمسهما، لأن أخذ السعي ينزل منزلة حكمه أخاكم، لأنه نائب الإمام معينه كقوله.

وإن كان غير متأول، أو كان متأولا ولا وجه لتأوله، فلا تراجع، وهي مصيبة حدثت بعين أخذت منه، إذ المظالم ليس له أن يرجع مظلمته على غيره.

مثال ذلك، أن يكون لكل من الخيطين ثلاثون شاة، فأخذ السعي من مال أحدهما شاتين، ف يرجع على الآخر بنصف إحدى

(١) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ١٢/١٦. والشرح

٢٢٩/١٦، والشرح الكبير وحاشية تدمري ١١٠/١

(٢) حاشية تدمري ١١٠/١

## خلع

التعريف :

- ١ - الخلع (بالفتح) لغة هو السزع والتجريد، والخلع (بالضم) أسم من الخلع.<sup>(١)</sup>
- وأما الخلع عند الفقهاء فقد عرفوه بأنفاذ مختلفة تبعاً لاختلاف مذاهبهم في كونه طلاقاً أو فسخاً، فالحنفية يبرئونه بأنه عبارة عن: أخذ مال من المرأة بإزاء ملك التكاح بلفظ الخلع.<sup>(٢)</sup>
- وتعريفه عند الجمهور في الجملة هو: فرقة بعوض مقصود لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع.<sup>(٣)</sup>

- (١) الصحاح، القاموس، الشارح، المصباح، مادة «خلع».
- (٢) الاختصار ١٥٩/٣، ط المعرفة، فتح القدير مع العمدة ١٩٩/٢، ط بولاق، حاشية ابن عابدس على الدر المختار ٥٥٦/٢ - ٥٥٧، ط الأميرة، تبين أحداث ١٩٧/٢ - ١٩٨.
- الأميرة
- (٣) حواشر الإكمال ١/ ٣٢٠ - ط المعرفة، حاشية الدسوقي ٣٤٧/٢ - ط الفكر، الزرقاني ١/ ٩٤ - ط الفكر، حاشية الشافعي على الزرقاني ١/ ٩٣ - ط المنكر، أميل للدار، ١٥٧/٢ - ط الشافعية، حاشية الغليوسي ٣٠٢/٢ - ط الخليلي، روضة الطالبين ٣٧١/٢ - ط المكتب الإسلامي، كشف النفاق ٢١٢/٥ - ط المنصر، إنباف ٢٨٩/٨ - ط طرات

المشتاتين لا غير، أما الأخرى فقد ذهبت من مال من أخذت منه، لأنها إما أن يكون الساعي أخذها وهو يعلم أن ليس له أخذها، فتكون عيباً، وإما أن يكون يرى أن أخذها حق شرعاً، فيكون أخذها جهلاً محصلاً عيباً به ولا ينزل منزلة حكم الحاكم، إذ حكم الحاكم بخلاف الإجماع ينقض.<sup>(١)</sup>

وكذا إن أخذ الساعي شيئاً أكبر من الواجب يرجع المأخوذ منه على خليطه بقيمة حصته من السن الواجبة، كما لو أخذ جذعة عن ثلاثين من الإبل بين اثنين، يرجع المأخوذ منه بقيمة نصف بنت محاض لأن الرزاة ظلم.<sup>(٢)</sup>



- (١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/ ٤٤١، ٤٤٢ - المعق
- (٢) ٦١٤/٢، وفروع ١٠٢/٢
- (٣) الفروع ٣٩٩/٢

الألفاظ ذات الصلة :

والطلاق على مال هو في أحكامه كالخلع عند الحنفية ، لأن كل واحد منها طلاق يعوض فيعبر في أحدهما ما يعبر في الآخر إلا أنها يختلفان من ثلاثة أوجه :

أحدها : بسقط الخلع في رأي أبي حنيفة كل الحقوق الواجبة لأحد الزوجين على الآخر بسبب الزواج ، كال مهر ، والنفقة الماضية المتحصلة أثناء الزواج ، لكن لا تسقط نفقة العدة لأنها لم تكن واحدة قبل الخلع فلا تنصرون إسقاطها به .  
مخلاف الطلاق على مال فإنه لا يسقط به شيء من حقوق الزوجين ، ويجب به المال المتفق عليه فقط .

الثاني : إذا بطل العوض في الخلع مثل أن يخالف المسلم على غير " وخزير أو مينة فلا شيء ، للزوج ، والعقوبة بائنة ، بخلاف الطلاق فإن العوض إذا اطل فيه وقع رجعي في غير الصلغة الثالثة . لأن الخلع كتابه ، أما الطلاق على مال فهو صريح ، والبيونة إما تلت تسمية العوض إذا صحت التسمية ، فإذا لم تصح التثبت بالعدم فهي صريح الطلاق فيكون رجعي .

الثالث : الطلاق على مال ، طلاق مثنى ، ينقص به عدد الطلقات بلا خلاف ، وأما الخلع فالفقهاء يختلفون في كونه خلافاً بنقص به عدد

٢ - الصلح في اللغة اسم من الصالحة وهي التوفيق والمساواة بعد المنازعة ، ومعناه في الشرع عقد يرفع النزاع ، والصلح من الألفاظ التي يؤون إليها معنى الخلع الذي هو بطلان الرأه العوض على طلاقها ، والخلع يطلق غالباً على حالة بذلت له جميع ما أعطاها ، والصلح على حالة بدلتها حصه .<sup>(١)</sup>

ب - الطلاق :

٣ - الطلاق من ألفاظ الخلع عند الشافعية والحنابلة كما سبأني . ومعناه في اللغة اسم بمعنى التطليق ، كالسلام بمعنى التسليم وتركيب هذا اللفظ يدل على الحل والانعزال ، ومع إطلاق الأسير إذا حل إسناره وتخي عنه .

وأما في الشرع فمعناه : زرع قيد النكاح من أهله في محله . وأما صلاته بالخلع ، سوى ما ذكره فهي أن الفقهاء اختلفوا في الخلع هل هو طلاق مائن ، أو رجعي ، أو فسح ، على أنواع سبأني تفصيلها .<sup>(٢)</sup>

(١) الصحاح مادة : صلح ، ضم بعد الهمزة / ١٧٦ ، ط العربي . بداية التجهيد ٥٧ / ١ - ط التجارية الكبرى .

(٢) المغرب / ٢٩٢ ، ط العربي ، والصحاح والصحاح مادة : اطلق ، التسمية في شرح الصلح ٢١٨ / ٤ ، ط الفكر ،

المعتمد للمعتمد / ١٨٣ ، ط العربي . حاشية القديري

٣٣٤٣ - ط الحلبي . كتاب الفتح ٣٣١ / ٥ - ط العصر

المرركشي<sup>(١)</sup> أن الغسخ قلب كل واحد من العوضين إلى صاحبه، والانتسخ انقلاب كل واحد من العوضين إلى دونه، وصلة الغسخ بالخلع هي أن الخلع غسخ على قول<sup>(٢)</sup>. والغسخ من الألفاظ الصريحة في الخلع عند الحنابلة

#### هـ - المبرأة :

١ - المبرأة مبيعة مما عده تقضي للمشاركة في البراءة، وهي في الاصطلاح اسم من أسماء الخلع والمعنى واحد وهو بذلك المبرأة العوض على إطلاقها لكن تختص بإسقاط المرأة عن الزوج حفاظاً عليه<sup>(٣)</sup> وهي عند أبي حنيفة كالخلع كلاهما يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر بما يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة الناصبة دون المستقبلية، لأن الخلع ينشأ عن انفصال، ومنه خلع النعل وخلع العمل وهو مطلق كالمبرأة فيعلم أن إطلاقها في النكاح وإحكامه وحقوقه. وقد عمن لا يسقط بهي إلا ما سعيه لأن هذه معاوضة، وفي المعاوضات

الظلمات، أو فسحا لا يتقص به عددها<sup>(٤)</sup> كما سباني.

#### ج - القدية :

٤ - القدية في اللغة اسم للمال الذي يدفع لاستغاث الأسير. وجمعها قدي وقديات، وقديت مصادقة، وقديت أطلقته وأخذت قديته. وقديت المرأة نفسها من زوجها قديت، وأخذت أعطته. ولا حتى تخلصت منه بالطلاق، ولقبتها لا يخرجون في تعريفهم للقدية عما ورد في اللغة. والقدية بالخلع معهما واحد، وهو بدل المرأة العوض على إطلاقها، ولفظ المصادقة من الألفاظ الصريحة في الخلع عند الشافعية وعند الحنابلة توريده في القرآن<sup>(٥)</sup>.

#### د - الغسخ :

٥ - الغسخ مصدر غسخ ومن معانيه في اللغة الإزالة، الرفع، والنقض، والتفريق. وإنما عند الفقهاء فقد ذكر السيوطي وابن نجيم أن حقيفة الغسخ حل ارتباط العقد، وذكر

(١) بدائع الصنائع ١/٢٤١ ط الحسنية، نبيذ الحقائق ٢/٢٨٨، ط بولاق، الأحبار ١/١٥٧، ط المرمرة، فتح القدر ١/٢٠٥، ط الأملية، حاشية أبي حنيفة ١/٢٠١، ط المصرية بولاق.

(٢) المصالح مادة قديت، بداية المجتهد ٢/٤٧، ط تجديدة الكبرى، ومعي المنتخ ١/٢٠٨، ط التراث، القدي ٧/٤٧، ط الرياض.

(٣) المصالح مادة غسخ، فسخ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٢٨٧، ط العلمية، الأشباه والنظائر لابن نجيم ٢/٣٣٨، ط الحلال، التنوير ٤/٤٩، ط الأولى، الفروق للفرواني ٣/٢٩٩، المغني ٧/٥٧، ط الرياض (٤) طلبة لاهية ١/١٦٦، ط الظلم، والموسوعة الفقهية ١/١٦٣، ط الموسوعة.

هذا والمثالثون بأن الخلع طلاق متفقون على أن الذي يقع به طلاقاً بائناً<sup>(١)</sup> لأن الزوج ملك البذل عليها فتصير هي بمقابلته أملاك لنفسها، ولأن غرضها من التزام البذل أن تتخلص من الزوج ولا يحصل ذلك إلا بوقوع البينة. إلا أن الختمة ذكروا أن الزوج إن نوى بالخلع ثلاث تعليقات فهي ثلاث، لأنه بمنزلة ألقاظ الكفاية، وإن نوى اثنتين فهي واحدة بائنة عند غير زفر، وعند ثنتان، كما في لفظ الحرمة والبنونة وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>.

حقيقة الخلع :

والخلاف في هذه المسألة إنما يكون بعد تمام الخلع لا قبله، وسبب الخلاف في كون الخلع طلاقاً أو فسحاً، أن اقتران العوض فيه هل يخرج من نوع قرعة الطلاق إلى نوع قرعة الفسخ، أو لا يخرج.

احتج المثالثون بأن الخلع فسخ بأن ابن

يتمير المشروط لا غيره، وأما أبو يوسف فقد وافق محمداً في الخلع وخالفه في المأواة، وخالف أبا حنيفة في الخلع، ووافق في المأواة، لأن المأواة مفاعلة من المأواة فتقتضيها من الجانبين، وأنه مطلق قبضها بحق النكاح لدلالة الغرض، أما الخلع فمقتضاء الانفصال، وقد حصل في نفس النكاح ولا ضرورة إلى انقطاع الأحكام<sup>(٣)</sup>.

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق أو نوي به الطلاق فهو طلاق وإنما الخلاف بينهم في وقوعه بغير لفظ الطلاق ولم ينو به صريح الطلاق أو كنيته. فنسب الختمة في الفسخ به والمالكية والشافعية في الجديد والحنابلة في رواية من أحمد إلى أن الخلع طلاق. وذهب الشافعية في القديم والحنابلة في أشهر ما يروى عن أحمد إلى أنه فسخ<sup>(٤)</sup>.

١ - المكتب الإسلامي، كتاب النكاح ٢١٦/٥ - ط مصر، المجلد ٥/٢ - ط الرياض، الإصدار ٢٩٢/٨ - ٢٩٣ - ط فترات.

(١) ذكر ابن حزم في المجلد أنه طلاق رجعي إلا أن يطلبها ثلاثاً أو آخر ثلاث أو تكون غير موطوءة فإن راجعها في المدة يدر فسخ أحيث لم ترحم وسرد ما أخذ منها إليها المجلد ١٠/٢٣٥ - سنة ١٩٧٨ - ط الكويت.

(٢) الميسوط ٩/١٣٢ - ط القاهرة، تفسير القرطبي ٢/١٤٣ - ط القاهرة.

(٣) تبين المجلد ٢/٢٩٨ - ط بولاق، بداية المجتهد ٢/٦٠ - ط القاهرة الكبرى.

(٤) طبع المجلد مع المجلد ٣/٢١٥ - ٩١٦ - ط الأمانة، تبين المجلد ٢/٢٧٢ - ط بولاق، الاختيار ٣/١٩١ - ط القاهرة.

(٥) الميسوط ٦/١٧١ - ط القاهرة، البنية ٤/٦٥٨ - ط القاهرة، تبين المجلد ٢/٢٦٨ - ط بولاق، بداية المجتهد ٢/٥٩ - ط القاهرة، مواهب الجليل ١/١٩ - ط القاهرة، المحرر ٩/١٢ - ط بولاق، شرح الرسالة مع حاشية المجلد ٢/١١٣ - ط القاهرة، دقة الطالين ٤/٣٧٥ - ط القاهرة، المكتب الإسلامي، الكتاب ٣/١١٥ - ط القاهرة.

لو كان طلاقاً لم يقتصر عليه على الأمر بحضة. <sup>(١)</sup>

واحتج القائلون بأن الخلع طلاق بأنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقاً ولو كان فسخاً لما جاز على غير المصداق كالإنالة، لكن الجمهور على جوازه بما قل وكثر فدل على أنه طلاق، ولأن المرأة إنما بطلت الموضع للفرقة، والمحرمة التي يملك الزوج إبقاؤها هي الطلاق دون الفسخ، فوجب أن يكون طلاقاً، ولأنه أنى بكناية الطلاق قاصداً فرقتها، فكان طلاقاً كغير الخلع من كتابات الطلاق.

واحتجوا أيضاً بما روي عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم موقوفاً عليهم: الخلع تطليقة بانه، والمعنى فيه كما في المبسوط أن النكاح لا يمتثل الفسخ بعد ثلثه.

والخلع يكون بعد تمام العقد فيجمل لفظ الخلع عبارة عن رفع العقد في الحال مجازاً، وذلك إنما يكون بالطلاق، وأما الآية فقد ذكر الله تعالى التطليقة الثالثة بعوض وبغير عوض، وبهذا لا يصير الطلاق أربعاً، وأما ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من خلاف في هذه المسألة فقد ثبت رجوعه عنه. <sup>(٢)</sup>

(١) تبين الأوطار ٢٧/٢٥ - ٣٨ - ط ١٤١١ هـ، تبين الحقائق

٢٦٨/٦ - ط بولاق، تفسير القرطبي ١٤٢/٣ - ١٤٤ - ط  
الثقة، المعنى ٥٧/٧ - ط الرياض.

(٢) المبسوط ١٦٩/٩ - ١٧٢ - ط السماعة، تبين الحقائق ٦

عباس رضي الله عنهما: احتج بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ثم قال: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ <sup>(١)</sup> فذكر تطليقتين، والخلع، وتطليقة بعدها، فلو كان الخلع طلاقاً لكان أربعاً، ولأنها فرقة حلت عن صريح الطلاق وبینه فكانت فسخاً كسائر الفسخ.

واحتجوا أيضاً بما رواه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحضة. <sup>(٢)</sup>

وبما رواه الترمذي عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنهما أنها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها النبي ﷺ، أو أمرت أن تعتد بحضة. <sup>(٣)</sup>

ووجه الاستدلال بهذين الحديثين أن الخلع

(١) سورة البقرة ٢٢٩ - ٢٣٠

(٢) حديث ابن عباس: وأن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها. أخرجه أبو داود (٢/٦٦٩ - ٦٧٠ - تحقيق عزت حميد دحلان) والترمذي (٣/٤٨٢ - ط الحلبي). وقال: حديث حسن.

(٣) حديث الربيع بنت معوذ أنها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ أخرجه الترمذي (٣/٤٨٢ - ط الحلبي). ورواه صحيح.

معا، فذهب أبو حنيفة إلى أن الخلع من جانب  
الزوجة معاوضة، ومن جانب الزوج يعين  
وذهب الصحابيان إلى أنه يعين من الجانبين،  
ويترتب على كون الخلع يعينا من جانب الزوج  
أنه لا يصح رجوعه عنه قبل قبولها، ولا يصح  
شرط الخيار له، ولا يقتصر على مجلس الزوج،  
فلا يطل بقبولها، ويقتصر قبولها على مجلس  
علمها، ويترتب على كونه معاوضة من جانبها  
صحة رجوعها قبل قبوله، وصح شرط الخيارها  
ولو أكثر من ثلاثة أيام، ويقتصر على التماس  
كالبيع، ويشترط في قبولها علمها بمعناه، لأنه  
معاوضة بخلاف الطلاق والعتاق.

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن  
الخلع معاوضة من الجانبين، إلا أن الشافعية  
ذكروا أن المعاوضة على القول بأن الخلع طلاق  
معاوضة فيها شوب تعليل لتوقف وفزع الصلح  
فيه على قبول المال، وما على القول بأنه فسخ  
فهو معاوضة محضة لا مدخل للتعليل فيها،  
فيكون الخلع في هذه الحالة كابتداء البيع،  
وللزوج الرجوع قبل قبول الزوجة، لأن هذا  
شأن المتعوضات.

وهصرح الحنابلة أن العوض في الخلع  
كالعوض في الصداق، والبيع إن كان مكيلا أو  
موزونا لم يدخل في ضمان الزوج، ولم يملك  
لتصرف فيه إلا بقبضه، وإن كان غيرهما دخل

ويضرب على كون الخلع طلاقا أنه إن نوى  
بالخلع أكثر من تطبيقه عند الملكية والشافعية  
واختباؤه وزفر يقع ما نواه.

وعند الحنفية إن نوى ثلاث تطبيقات فهي  
ثلاث، لأنه بمنزلة ألفاظ الكتابة، وإن نوى  
اثنين فهي واحدة بذاتة عند غير زفر من  
الحنفية، لأن الخلع معناه الحرمة، وهي لا  
تتمثل التعدد لكن نية الثلاث تدل على تغليب  
الحرمة فتعبر بنبوته كبرى.

ويضرب على كونه فسخا أنه لو خالعه مرتين  
ثم خالعه مرة أخرى، أو خالعه بعد طلقين  
فله أن يتزوجها حتى وإن خالعه مائة مرة، لأن  
الخلع على هذا القول لا يحسب من  
الطلاقات.<sup>(١)</sup>

واختلف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع  
الطلاق مع تضرعهم على أنه فسخ هل يقع  
الطلاق أولا؟ فيه وجهان.<sup>(٢)</sup>

٨ - واختلف الفقهاء في كون الخلع معاوضة من  
جانب الزوجة دون الزوج، أو منها معا، وفي  
كونه يمينا من جانب الزوج دون الزوجة أو منها

- ٢٦٨/٢ - ج برلاق، المنى ٥٧/٧، ط الرياض، فتح  
الباري ٣٩٦/٤ - ط الرياض

(١) المبوط ١٧٣/٦ - ط الصاعدة، تفسير القرطبي ١٤٣/٣ -  
ط الشافعية، روضة تاجين ٣٢٥/٧ - ط المكتب  
الإسلامي، المنى ٥٧/٧ - ط الرياض.

(٢) الروضة ٣٢٥/٧

في ضيائه بمجرد الخلع وصبح نصرته  
فيه. <sup>(١١)</sup>

الحكم التكليفي :

٩ - الخلع جائز في الجملة سواء في حالة الوفاق  
والشقاق خلافاً لابن النضر.

وقال الشافعية : يصح الخلع في حالتي  
الشفاق والوفاق ، ثم لا كراهة فيه إن جرى في  
حال الشقاق ، أو كانت تكره صحبته لسوء  
خلقه ، أو دينه ، أو مخرجت من الإخلال ببعض  
حقوقه ، أو ضررها تأديباً فانقدت ، وألحق الشيخ  
أبو حامد به ما إذا معها نفقة أو غيرها فانقدت  
لتخلص منه ، قال القليوبي : فإن معها النفقة  
لكي يخلع منه فهو من الإكراه فتبين منه بلا مال  
إذا ثبت الإكراه ، قال الرملي : والمعتمد أنه ليس  
بإكراه . وجاء في معنى المحتاج استثناء حالتين  
من الكراهة : إحداهما أن يخافاً أو أحدهما أن  
لا يقيم حدود الله أي ما افترضه في النكاح .

والثانية : أن يخلع مانطلاق الثلاث على  
فعل شيء لا بد له منه كالأكل والشرب وقضاء  
الحاجة ، فيخلعها ، ثم يفعل الأمر المخلوف

(١١) الفتاوى مبسوط فتح القدر ٣/ ١٩٩ - ط بولاق ، حاشية ابن  
عابد ٢/ ٥١٨ ، ٥٥٩ ط المصرية ، شرح الصغير  
حاشية الصاوي ٣/ ٥١٨ - ط المعارف ، مبني المحتاج  
٢/ ١٩٩ - ط التراث العربي ، الفتي ١/ ٩٩ - ط الرياض

عليه ، ثم يشترطها فلا يبحث لانحلال اليمين  
بالفعل الأولى ، إذ لا يتناول إلا الفعلة الأولى  
وقد حصلت ، فإن خالعها ولم يفعل المخلوف  
عليه ففيه قولان : أصحهما : أنه يتخلص من  
الحنث فإذا فعل المخلوف عليه بعد النكاح لم  
يحنث ، لأنه تطبيق سبق هذا النكاح فلم يؤثر  
فيه ، كما إذا علق الطلاق قبل النكاح على صفة  
وجدت بعده. <sup>(١٢)</sup>

والخلاص في كون الخلع جائزاً أو مكروهاً إنما  
هو من حيث الموازنة على العصمة ، كما في  
حاشية الصاوي ، وأما من حيث كونه طلاقاً فهو  
مكروه بالنظر لأصله أو خلاف الأولى ، لقوله  
عليه الصلاة والسلام : وأبغض الحلال إلى الله  
الطلاق. <sup>(١٣)</sup>

واستدلوا بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أما  
الكتاب فقولته تعالى : **وَفَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيهَا**

(١٢) نون الحقائق ٢/ ٢٦٧ - ط بولاق ، الشرح الصغير بحاشية  
الصاوي ٢/ ٥١٧ - ٥١٨ ط المعارف ، الدرر ٢/ ٣٤٧ ،  
ط المنكر ، حاشية المعنوي على الرسالة ٢/ ١٠٢ - ١٠٣ -  
ط المصرفة ، المحرر ١/ ١٢ - ط بولاق ، القسوسين  
الفقهية ٢/ ١٢٣ - ط العربي ، القليوبي ٢/ ٣٠٨ ، حاشية  
المحتاج ١/ ٣٨٩ - روضة الطالبين ١/ ٣٧٤ ط المكتب  
الإسلامي ، مبني المحتاج ٣/ ٢٩٢ - ط التراث .

(١٣) حديث : وأبغض الحلال إلى الله الطلاق . أخرجه أبو داود  
(٢/ ٦٣١ - ٩٣٢) ، تحقيق عزت حيد دهلان من حديث  
عبد الله بن عمر ، وصوب أبو حاتم الرازي في العلل  
(١/ ٤٣١) - ط السلفية إرساه



١٠- وأما الحنابلة فقد ذكروا أن الخلع على ثلاثة أضرب:

الأول: مباح وهو أن تكره المرأة البقاء مع زوجها بغيرها إياه، وتُخاف ألا تؤدي حقه، ولا تقيم حدود الله في طاعته، فلها أن تغدي نفسها منه لقوله تعالى: ﴿فإن خفتن ألا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به﴾<sup>(١)</sup> ومن للزوج إجابتها، لما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس أنسى النسبي ﷺ فقالت يا رسول الله: ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق إلا أني أخاف أن الكفر فقال رسول الله ﷺ: فتردي عليه حديثه فقالت: نعم. فردت عليه، وأمره فإفراقها<sup>(٢)</sup> ولأن حاجتها داعية إلى فرقه، ولا تنصل إلى الفرقة إلا بئذ العوض فأبىح لها ذلك، ويستثنى من ذلك ما لو كان الزوج له إليها ميل وعية فحينئذ يستحب صبرها وعدم انفذائها، قال أحد: يعني لها أن تصبر. قال القاضي: أي على سبيل الاستحباب، ولا كراهة في ذلك، لنصهم على جوازه في غير موضع.

الثاني: مكروه: كما إذا خالفته من غير سبب مع استقامة الحال لحديث ثوبان أن النبي ﷺ

أفدت به<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا﴾<sup>(٤)</sup>

وأما السنة فيما رواه البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله ﷺ له: وأقبل الحديفة وطفنها نطليقة<sup>(٥)</sup> وهو أول خلع وقع في الإسلام<sup>(٦)</sup>.

وأما الإجماع فهو إجماع الصحابة والأمة على مشروعته وجوازه.

وامتدلتوا من المقول بأن ملك التكاح حق الزوج فجاز له أخذ العوض عنه كالقصاص<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة البقرة ٢٢٩

(٢) سورة النساء ٤

(٣) حديث: «أقبل الحديفة وطفنها نطليقة». أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٥/٩ - ط السلفية) من حديث عبد الله بن عباس.

(٤) ذكر المحقق في الفتح عن أبي بكر بن زيد في أماليه أن أول خلع كان في ثنية الخلع الذي وقع بين عامر بن الحارث بن العنبر وابنة عمه، فتح البخاري ٣٩٥/٩، ٣٩٥ - ط المراجعة، قيل الأوطار ٣٩٧/٧ - ٣٧٧ - ط الجليل، السنن الكبرى للبيهقي ٣١٣/٣ - ٣١٤ ط الأولى.

(٥) تبيين الحقائق ٢٦٧/٢ - ط بولاق، بداية التجدد ٥٧/٢ - ط البحار، مضي المحتاج ٢٩٦/٢ - ط التراث، حاشية القسوي ٣٠٧/٣ - ط المطبعي، نهاية المحتاج ٣٨٩/٩ - ط المكتبة الإسلامية، محفة المحتاج ٢٥٧/٧ - ط صادر، جبري على الخطيب ٤١٦/٣ - ٤١٦ - ط المرسلة، فتح البخاري ٣٩٥/٩ - ط المراجعة، قيل الأوطار ٣٤٤/٧ - ط الجليل.

(١) سورة البقرة ٢٢٩

(٢) حديث عبد الله بن عباس: «جاءت امرأة ثابت بن قيس لعرجة البخاري (الفتح ٣٩٥/٩ - ط السلفية).

قال: «أيضا امرأة سألت زوجها طلاقا في غير ما بأس محرام عليها وأنها الخبة»<sup>(١)</sup> ولأن عت فيكون مكررها، ويقع الخلع، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ مِنْكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ فَمِثْلَ مَا فَكَلُوهُ مِثْلًا مَرِيئًا﴾<sup>(٢)</sup> ويحمل كلام أحمد تحريمه وبطلانه، لأنه قال الخلع مثل حديث سهلة تكرر الرجل فتعطل المهر بهذا الخلع<sup>(٣)</sup> ووجه ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بَمَا آتَيْتُمُوهُمْ شيئا إِلَّا أَنْ يُخَافَ لَا يَفِيءَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>

الثالث: عزم: كما إذا عضل الرجل زوجته بأذنه له ومنعها عنها فلم يفتدي نفسها منه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُمْ فَتَعْذَبُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وإن طلقها في هذه الحال بعرض لم يستحقه، لأنه عرض كرهت على بذله بعير حتى فلم يستحقه ويقع الطلاق رجعيًا.

وإن خالعهما بغير لفظ انطلاق فعلى القول

(١) حديث توبين: «أيضا امرأة سألت زوجها طلاقا في غير ما بأس محرام عليها وأنها الخبة» - مجمع الزوائد ١٠/٢٧٧ - تحقيق عرت عبيد - عاصم، وإحكام ١٠/١٠٠ - ط دائرة المعارف العثمانية.  
وصححه إمامكم ووافقه الذهبي، ولفظ لأبي دار

(٢) صور، النساء/٤

(٣) انكسار ١١١/٣ - ١١٢ - ط المكتب الإسلامي، كشاف الفلاح ١٠/٢١٢ - ٣١٣ - ط العصر، الإحصاف ٨/٣٨٢ -

ط طرازات، المنقح ١٧/٥١ - ٥٢ - ط الترياق

(٤) سورة البقرة/٢٢٩

(٥) سورة النساء/١٩

بأنه طلاق فحكمه ما ذكر، وإلا فالزوجة بحالها، فإن أدبها لتركها فرضا أو نشوزها فخالعته لذلك لم يحرم، لأنه ضررها بحق، وإن زنت فعصلها فتفتدي نفسها منه جاز وصح الخلع لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُمْ فَتَعْذَبُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> والامتناع من التخييل إباحة وإن ضررها ظلما لغير قصد أحد شي، منها فخالعته لذلك صح الخلع، لأنه لم يعصلها بأخذ عما أتتها شيئا.<sup>(٢)</sup>

وذكر الحنابلة أيضا أن الخلع يحرم حيلة لإسقاط مبين طلاق، ولا يصح ولا يقع، لأن الخيل خداع لا يحل ما حرم الله.<sup>(٣)</sup>

هذا واختار ابن المنذر عدم جواز الخلع حتى يقع انشقاق بينهما جيمعا وتمسكت بظاهر قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا لَا يَفِيءَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> وبذلك قال طائوس والشعبي وجماعة من التابعين، وأجاب عن ذلك جماعة منهم الطبري بأن المراد أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضيا لخفض الزوج لما نصبت المخافة إليها لذلك، ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج

(١) سورة النساء/١٩

(٢) كشاف ١١٢/٣ - ط المكتب الإسلامي، كشاف الفلاح ١٠/٢١٢ - ٣١٣ - ط المنصور، الإحصاف ٨/٣٨٢ - ٣٨٣ - ط

الطرازات، المنقح ١٧/٥١ - ٥٢ - ط الترياق

(٣) كشاف الفلاح ١٠/٢١٢ - ط المنصور

(٤) سورة البقرة/٢٢٩

أنه ﷺ لم يستفسر ثابتاً عن كراهته لها عند إعلانها بالكره له، على أن ذكر الخوف في الآية جرى على الغالب، لأن الغالب وقوع الخلع في حالة التشاجر، ولأنه إذا جاز حالة الخوف وهي مضطرة إلى بذل المال ففي حالة الرضا أولى.<sup>(١)</sup>

١١ - وصرح المالكية - على الأصح عندهم - بأنها إذا خالعتة درءاً لضرره فإن الزوج يرد المال الذي خالعهما به، ولو كانت قد أسقطت البيعة التي أشهدتها بأنها خالعتة لغره ضرره.

جواز أخذ العوض من المرأة:

١٢ - ذهب المالكية والشافعية إلى جواز أخذ الزوج عوضاً من امرأته في مقابل فراقه لها سواء كان العوض مساوياً لما أعطائها أو أقل أو أكثر من مادم الطرفان قد تراضيا على ذلك، وسواء كان العوض منها أو من غيرها، وسواء كان الموضع نفس الصداق أو مالا آخر غيره أكثر أو أقل منه.<sup>(٢)</sup>

وذهب الحنابلة إلى أن الزوج لا يستحب له أن يأخذ منها أكثر مما أعطائها بل يحرم عليه الأخذ إن عضلها ليضطرها إلى الفداء.<sup>(٣)</sup>

(١) فتح الباري ١/ ٤٠١ - ط طرابلس، نيل الأوطار ٧/ ٢٨ - ط الجبل، مني لتحتج ٣/ ٢٦٢ - ط هـ، روضة القائلين ٧/ ٣٧٤ - ط المكتب الإسلامي.

(٢) ديسوقي ٧/ ٢٥٦.

(٣) فتح الصغير بحاشية الصاوي ٢/ ٥١٧ - ٥١٨ - ط -

وفضل الحنفية فقالوا: إن كان الشوز من جهة الزوج كرهه كراهة تحريم أخذ شيء منها، لقوله تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأنتم إحداهن فخطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾.<sup>(١)</sup> ولأنه أوجبها بالقرآن فلا يزيد إيجابها بأخذ المال، وإن كان الشوز من قبل المرأة لا يكره له الأخذ، وهذا بإطلاقه يتناول القليل والكثير، وإن كان أكثر مما أعطائها وهو المذكور في الجامع الصغير، لقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما اتفقت به﴾.<sup>(٢)</sup> وقال النذورى: إن كان الشوز منها كرهه أن يأخذ منها أكثر مما أعطائها وهو المذكور في الأصل (من كتب ظاهر الرواية) لقوله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس: «أما الزيادة فلا».<sup>(٣)</sup> وقد كان الشوز معها، ولو أخذ الزيادة جاز في القضاء، وكذلك إذا أخذ والشوز منه، لأن مقتضى ما ذكره يتناول الجواز والإباحة، وقد ترك العمل في حق الإباحة لمعارض، فبقي معمولاً في الباقي.<sup>(٤)</sup>

١ - المحارف، روضة القائلين ٧/ ٣٧٤ - ط المكتب الإسلامي، المني ٧/ ٥٢ - ط طرابلس.

(٢) سورة النساء/ ٢٠.

(٣) سورة البقرة/ ٢٢٩.

(٤) حديث. قوله ﷺ: «في امرأة ثابت» - ط سيق تحريمه ٩/ ٩.

(١) تبين الحقائق ٢/ ٢٦٩ - ط بيروت، البحر الرائق ١/ ٨٣ -

ط الأولى العلمية، فتح القدير ٣/ ٢٠٣ - ٢٠٤ - ط

الأميرية.

جواز به حاكم وبلا حاكم :

١٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الخلع بحاكم وبلا حاكم ، وهو قول عمر رضي الله عنه ، فقد روى ابن أبي شيبة عن طريق خزيمة بن عبد الرحمن موصولا أن بشر بن مروان أتى في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه فقال له عبد الله بن شهاب الحنولي : قد أتى عمر في خلع فأجازه<sup>(١)</sup> ، ولأن الطلاق من حيث النظر جائز بلا حاكم فكذلك الخلع .

وذهب الحسن البصري كما ذكر الحافظ في الصريح إلى عدم جواز الخلع دون السطوة بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقِيَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِ فَأُخْزِئُوا حَكَمًا مِنْ أَمَلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> قال : فجعل الخوف تغير الزوجين ولا يقتل فإن خافا .

وقت الخلع :

١٤ - صرح الشافعية والحنابلة أن الخلع جائز في

(١) فتح الباري ٢/٢٩٦ - ٢٩٧ - طاهر باض ، الميسر ١٣/٦ ، ط المائدة ، المسوقي ٢/٣٢٧ - ط هفكر .  
الكافي ١/١١١ ، ط المكتب الإسلامي ، كشف النقاب ٢/٢٩٣ - ط العصر ، الفتي ٧/٥٢ ، ط الرابض ، المذهب ٢/٧٢ - ط المحلى ، بدائع الصنائع ٣/١٤٥ - ط المجلية

(٢) سورة البقرة ٢٢٩

(٣) سورة النساء ٣٥

الحيض وانظروا لذي أصاب فيه ، لأن النكاح من الطلاق في الحيض للضرر الذي يلحقها بتطويل العدة ، والخلع شرع لرفع الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والتعصير في حق الزوج ، والضرر بذلك أعظم من الضرر بتطويل العدة ، هجاز دفع أعظم الضررين ما خفها ، ولغلك لم يسأل النبي ﷺ المخفلة عن خافا ، ولأن ضرر تطويل العدة عليها والخلع يحصل بسواها فيكون ذلك رضا منها به وتسللا على رجحان مصلحتها فيه<sup>(١)</sup> .

أركانها وما قاله الفقهاء في شروطها :

١٥ - تلخلع عنه غير الختمة خمسة أركان وهي : المرجب - القابل - المعوض - المعوض - الصيغة .

فالموجب : الزوج أو وليه ، والقابل : الملتزم للمعوض ، والمعوض : الاستمتاع بالزوجة ، والمعوض : الشيء المباح به ، والصيغة : الإيجاب والقبول واللفاظ التي يقع بها الخلع .

وأما الخمسة فقد ذكرناه ركبن إن كان بعوض وهما : الإيجاب والقبول<sup>(٢)</sup> ، لأنه عقد

(١) المذهب ٢/٧٢ - ط المحلى ، المبي ٢/٥٢ ، ط الرابض ، كشف الصنائع ١٥/٢١٣ - ط نصر  
٢١ الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٢/٥١٧ - ط الميار ، معي المحتاج ٢/٢٦٣ - ط تراث ، بجمع على الخطبة - ٢/١١٩ - ط المصرفة ، روضة الخلف ٢/٣٨٣ .  
٣٩٥ ، ط المكتب الإسلامي ، حاشية

الحذابة أيضا خلع الصبي مبزفي وجه بناء على صحة طلاقه، وذكر الشافعية والمثلية أن الخلع لا يجوز له تسليم المال إلى انفسه بل يسلمه إلى الوصي، لأن الولي هو الذي يقضي حقوقه وماله وهذا من حقوقه خلاف للقاضي من الحذابة حيث قال: ينصح قضاة لعوض لصحة خلعهم فبصح قضاة، كالحجور عليه ثم لمس، ولا لمس كما في المغني عدم جواز تسليم المال إلى المحجور عليه، لأن المحجور أعاد مسه من التصرف<sup>(١)</sup>.

### الركن الثاني : القابل :

١٦ - يشترط في قابل الخلع من الزوجة أو الأجنبي أن يكون مطلقا التصرف في المال صحيح الاثر ثم فلو خالع امرأته الصغيرة على مهرها قبلت أو قبلت الصغيرة لزوجها حللني على مهري فصحل وقع الطلاق بغير المال، كما ذكر الحنفية والشافعية في وجه، وإن كان بذلك الأعوص غير رشيد، رد لزوج المال المذلول وبنت منه، ما لم يتعلق بقوله، إن ثم لي هذا المال فارت

(١) مشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٥٢٦/٢ - ٥٢٧ - ط المعارف، حواصير الإكسبل ٣٣١/١ - ط المشرقة، روضة الطالين ٣٨٣/٧ - ط المكتب الإسلامي، حاشية الفليري ٣٨٣/٧ - ط ١ ط المجلد، أسنى المطالب ٣/١١٤ - ٣١٥ - ط المكتبة الإسلامية، بجزري على الخطيب ١١٢/٣ - ط المعرفة، المص ٨٧/٧ ط الرياض

على الطلاق بعوض، فلا تقع الإزالة ولا يستحق العوض بدون القبول، بخلاف الخلع بغير عوض منه إذا قال حالته ولم يذكر العوض فإن الطلاق فإنه يقع الطلاق عليها، سواء قبلت أو لم تفعل، لأن ذلك طلاق بغير عوض فلا يفترق إلى القبول، وقد ذكر الفقهاء لكل ركن من هذه الأركان شروطا وأحكاما نذكرها فيما يلي :

### الركن الأول : الموجب :

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في الموجب أن يكون ممن يملك التخليق<sup>(١)</sup>، وتفصيل ذلك في مصطلح : (طلاق).

فالماتكة والشافعية والمثلية يجيزون خلع المحجور عليه لغلس، أو مسه، أو ورق قبضه على انطلاق، لأتهم بمكسبه، وحال عند

(١) الفليري ٣٠٦/٣ - ط المجلد، كتاب الفاع ٢١٢/٥ - ٢٣١ - ط مصر، بذائع الصنائع ١٤٥/٣ - ط المحرقة (١) بذائع الصنائع ١٤٧/٣ - ط المحرقة، الفرج العكبر ٢٤٦/٢ - ط الفكر، الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٥٢٦/٢ - ط المعارف، حواصير الإكسبل ٣٣١/٢ - ط المعرفة، روضة الطالين ٣٨٣/٧ - ط المكتب الإسلامي، بجزري على الخطيب ١١٢/٣ - ط المعرفة، أسنى المطالب ٣/١١٤ - ٣١٥ - ط المكتبة الإسلامية، حاشية الفليري ٣٨٣/٧ - ط المص، بذائع ٢٢٢/٧ - ط المكتب الإسلامي، المص ٨٦/٩ - ٨٧ - ط الرياض

الخلع في مرض الموت أو المرض المخوف :

أ - مرض الزوجة :

١٨ - يجوز للزوجة المريضة مرضاً مخوفاً أن تخلع زوجها في مرضها بائناً في الفسخ في الجملة ، لأنه معاوضة كالتبعية ، وإنها الخلاف بينهم في التقدير الذي يأخذه الزوج في مقابل ذلك بحفاة أن تكون لزوجة رغبة في محابته على حساب النودنة .

وقد ذكر الحنفية أن خلع المريضة يعتبر من الثلث لأنه تبرع فيه الأقل من إرثه ، وبدل الخلع إن خرج من الثلث ، وإلا فالأقل من إرثه ، والثلث إن ماتت في العدة ، أما لو ماتت بعدها لم يقل المدخول فله البذل إن خرج من الثلث .<sup>(١)</sup>

وذكر الشافعية أن خلع إن كان بمهر المثل نفذ دون اعتسار الثلث ، وإن كان بأكثر فالزيادة كالوصية للزوج ، وتعتبر الزيادة الثلث ولا تكون كالوصية للمواريث لخروجه (أي الزوج) بالخلع عن الإرث ، ولو اختلعت بجمل قيمته مائة درهم ومهر مثلها خمسون (درهماً) فقد حابت بنصف الجمل ، فينظر إن خرجت المحابة من الثلث ، فالجمل كله للزوج عوضاً ووصية .

(١) انظر المختار ٥٧٠/٢ ط الأميرية ، علاج الصناعات ١٨٩/٣ ط المحاسبة ، البحر الرضوي ٨١/٤ - ٨١ - ط الأولى العلمية ، الاختيار ١٦٠/٣ ط المعرفة .

طالق ، أو إن صححت براءتك فطالق كما ذكر المالكية ، فإذا رد الزوجي أو الحاكم المال من الزوج في هذه الصورة لم يقع طلاق ، بخلاف ما إذا قاله لرشدة أو رشيد ، أو قاله بعد صدور الطلاق فلا ينفعه .

وذكر الحنابلة أن خلع المحجور عليه كصغر أو سفه ، وحذو لا يصح حتى لو أذن فيه الزوجي ، لأنه تصرف في المال وليست من أهله ، ولا إذن للزوجي في التبرعات .

وأما المحجور عليها لنفس فيصح منها الخلع على مال في ذمتها كذكر الحنابلة ، لأن لها ذمة يصح تصريفها فيها ، وليس له مطالبتها حال حجوها ، كما لو استدان من إنسان في ذمته أو باعها شيئاً بشئ في ذمتها ، ويكون ما خلعت عليه ذم في ذمتها ، يؤخذ منها إذا انفلت عنها أخيراً وأيسرت . أما لو حانت بمعين من مالها فلا يصح لتعلق حق الغرماء به .<sup>(٢)</sup>

(١) فتح المذهب ٢١٨/٣ ط الأميرية ، بدائع الصناعات ١٢٧/٣ ط الجبلية ، التشرح للمصنف مع حاشية الصبوي ٥١٩/٢ ط المعارف ، المحرشي ١٢/٥ ط بولاق ، التشرح الكبير ٣٢٧/٢ - ٣٢٨ - ط العكبر ، روضة الطالبين ٣٨٩/٢ - ٣٨٨ - ط المكتبة الإسلامية ، حاشية الطبري ٣٠٨/٣ ط المحقق ، أسنى المصنوع ٢١٤/٢ - ٢١٧ - ط المكتبة الإسلامية ، كشاف الصناعات ٢١٤/٥ - ٢١٥ - ط تفسير التبرع ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ - ط المكتبة الإسلامية

الخلع إن وقع بأكثر من ميراث نظرت إليه الشهية من قصد يوصاها إليه شيئاً من مالها بغير عوض على وجه لم تكن قادرة عليه أثبت ما لو أوصت أو أقرت له، وإن وقع بأقل من الميراث قالنا في هو "مقط حقه منه فلم يستحقه، فتعين استحقاقه الأقل منها"، وإن شئت من مرضها ذلك الذي خالفت فيه فله جميع ما خالعه به كما لو خالعه في الصحة، لأنه ليس من مرضه موتها.<sup>(١)</sup>

وذهب فانكية إلى أنه يجوز خلع الزوجة المريضة مرض غموا إن كان بدل الخلع بقدر إرثه أو أقل ثلثاً ولا يتوارثان قاله ابن القاسم. أما إن زاد بأن كان إرث منها عشرة وحالته بخمسة عشر وأولى لو خالعه بجميع ما فيها فيحرم عليه لإعاقته لها على الحرام، ويقذف انطلاقي ولا توارث بينهما إن كان الزوج صحيحاً ولو ماتت في عدتها

وقال مالك: إن خالعت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما فيها لم يجز ولا يرثها، ولظاهر أن قول ابن القاسم لا يخالفه، كما فاهه أكثر الأشياخ، ورد الزائد على إرثه منها، واعتبر الزائد على إرثه يوم موتها لا يوم الخلع، وحينئذ فيوقف جميع المال المخالعة به إلى يوم الموت، فإن

وحكى الشيخ أبو حامد وجهاً أنه بالخيار بين أن يأخذ الجمل، وبين أن يفسخ العقد ويرجع إلى مهر المثل، لأنه دخل في العقد على أن يكون الجمل عوضاً، والأصحح الأول، إذ لا نقص ولا تشقيص، وإن لم يخرج من الثلث بأن كان عليها دين مستغرق لم يفسح المحاباة، والزوج بالخيار بين أن يمسك نصف الجمل وهو قدر مهر الأقل ويرضى بالتشقيص، وبين أن يفسخ المسمى ويضارب الغرماء بمهر المثل، وإن كان لها وصايا أخرى فإن شاء الزوج أخذ نصف الجمل وضارب أصحاب الوصايا في نصف الآخر، وإن شاء فسخ المسمى وتقدم بمهر المثل على أصحاب الوصايا ولا حق له في الوصية، لأنها كانت من ضمن المعاوضة وقد ارتفعت بالتفسخ، وإن لم يكن دين، ولا وصية، ولا شيء لها سوى ذلك الجمل فالزوج بالخيار إن شاء أخذ ثلثي الجمل، نصفه بمهر المثل، وسدسه بالوصية، وإن شاء فسخ، وليس له إلا مهر المثل.<sup>(٢)</sup>

وذكر الخنابلة أن للزوج ما خالعت منه إن كان قدر ميراثه منها فما دون، وإن كان يزيداً فله الأقل من المسمى في الخلع أو ميراثه منها، لأن ذلك لا نعمة فيه بخلافه لأكثر منها، فإن

(١) المدح ٢٤٣/٧ - ط المكتب الإسلامي، كشاف الخلف ٢٢٨/٥ - ط النصر، لفتي ٨٨٨/٧، ٨٩٩ - ط الرياض

(٢) روضة الطالبين ٢٨٧/٧ - ط المكتب الإسلامي، نسي الخطاب ٢٤٧/٣ - ط المكتب الإسلامي

تلك قدر إرثه فأقل، استغل به الزوج، وإن كان أكثر، رد ما زاد على إرثه. فإن صححت من مرضها تم الخلع وأخذ جميع ما حالته به ولو أئتم على جميع ما قل ولا نوارث بينها على كل حال. <sup>(١)</sup>

ب - مرض الزوج :

١٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن خلع الزوج المريض مريض الموت جائز ونافذ بالمس، سواء كان بمهر المثل أم أقل منه، لأنه لو طلق بغير عوض لصح، فلأن يصح بعوض أولى، ولأن المودة لا يقوّم بحلّله شيء، ومثل المريض في هذا الحكم من حذر صرف الفتنة، والمحسوس لفصل أو فطع كما ذكر المالكية، وذكره والمبطل أن الإف. م عليه لا يجوز لما فيه من إخراج ووث ولا نوارث بينها سواء أمات في العدة أم بعدها خلافاً للمالكية، فإنهم ذكروا أن زوجته المطلقة في المرض تتره إن مات من مرضه المخوف الذي حاله فيه، ولو خرجت من العدة وتزوجت غيره ولو تزوجا، أم هو فلا يرثها إن ماتت في مرضه المخوف الذي طلقها فيه ولو كانت هي مريضة أيضاً، لأنه الذي أسقط ما زاد يده، وتره أيضاً إذ شرع أجني بخلعها منه في مرضه الذي مات منه وهي في العدة، كما ذكر الحنفية.

(١) فشرع المصحح مع حاشية الصاوي ٥٢٨/٢ - ٥٢٩ - ط المعارف

أباً لم ترض بهذا الطلاق فباعتير الزوج قزاً، فلو أوصى الزوج فاعثل ميراثه أو أقل صح كما ذكر المالكية، لأنه لا تهمة في أنه أبها ليعطيها ذلك فإنه لو لم بينها لأخذته معها لها، وإن أوصى له بزيادة غايه فلا ورثة منعها ذلك، لأنه أنهم في أنه قصد إيصال ذلك إليها، لأنه لم يكن له سبيل إلى إيصاله إليها وهي في عصمته، فطلقها ليوصي ذلك إبتها فصح منه كما لو أوصى لوارث. <sup>(١)</sup>

خلع الولي :

٢٠ - يجوز عند المالكية لولي غير المكلف من صبي أو مجنون أن يخالع عنها، سواء أكان الولي أب للزوج أم وصياً أم حاكماً أم مقاماً من جهته، إذا كان الخلع منه لمصلحة، ولا يجوز لولي النسي والمجنون عند مالك وابن القاسم أن يطلق عنيهاً بغير عوض، ونقل ابن عرفة عن ابن أبي عمير حوازه لمصلحة، إذ قد يكون في بقاء العصمة فساد لأمر ظهر أو حدث.

(١) البحر الرقوع ١/٨٢ - ط الأولى، الشرح الكبير ١/٣٥٢ - ٣٥٣ - ط الفكر، جواهر الإكليل ١/٣٢٩ - ٣٣٣ - ط المعارف، الشرح المفصّل ١/٣٢٩ - ٣٢٨ - ط المعارف، روضة الطالبين ١/٣٨٩ - ط المكتب الإسلامي، أسنى المطالب ٣/٢٤٨ - ط المكتبة الإسلامية، كنز الخلق ١/٣٢٩ - ط العصر، إنباع ١/٣٢٩ - ٢٤٨ - ط المكتب الإسلامي، المنهاج ١/٨٩ - ط الرياض.



كالحاكم يفسخ للإعسار ويزوج الصغير<sup>(١)</sup>.

وأما خلع الأب ابنته الصغيرة فقد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة على المذهب إلى أن من خلع ابنته وهي صغيرة يشيء من مالها لم يجز عليها، لأنه لا نظر لها فيه، كما ذكر الحنفية، إذ البضع غير متقوم، والبذل متقوم، بخلاف النكاح، لأن البضع متقوم عند الدخول، ولهذا يعتبر خلع المريضة من الثالث، ونكاح المريض بمهر المثل من جميع المال.

ولأنه بذلك يسقط حقها من المهر والتنفعة والاستمتاع، وإذا لم يجز لا يسقط المهر ولا يستحق مالها وللزواج مراجعتها إن كان ذلك بعد الدخول كما في المذهب، وذكر الحنفية في نسوح الطلاق أو عدم نسوحوه روايتين متشابهتين فنقول محمد بن الحسن في الكتاب لم يجز، فإنه يحتمل أن ينصرف إلى الطلاق وأن ينصرف إلى لزوم المثل، والنصحح أن الطلاق واقع، وعدم الجواز منصرف إلى المال، نص عليه في المتقى لأن لسان الأب كلسانها.

وأما المالكية فقد جوزوا خلع المجر كآب عن المجبرة من مالها ولو بجميع مهرها بغير إذنهما، وأما غير المجر كوصي فليس له أن يخالع

وأما ولي السفيه فلا يخالع عنه بغير إذنه، لأن الطلاق بيد الزوج المكلف ولو سفيها أو عبدا لا بيد الأب، فقولى غيره من الأولياء كالوصي والحاكم<sup>(٢)</sup>.

والخلع عند الحنابلة يصح من يصح طلاقه بالملك، أو الوكالة، أو الولاية كالحاكم في الشقاق<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز للأب أن يخلع زوجة ابنه الصغير أو يطلق عليه بعرض أو بغير عرض عند الحنفية والشافعية وعلى الرواية الأشهر عند الحنابلة<sup>(٤)</sup> لقوله ﷺ: «الطلاق لمن أخذ بالساق»<sup>(٥)</sup>.

وذهب أحمد في رواية أبدها القاضي وأصحابه ورجحها صاحب المبدع إلى أن الأب يملك ذلك، لأن ابن عمر رضي الله عنهما طلق على ابن له معنوه، ولأنه يصح أن يزوجه، فصح أن يطلق عليه إذا لم يكن منها شاة

(١) الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٢/٥٦٦ - ٥٦٧. ط المنصرف، جواهر الإكليل ١/٣٣٢. ط المعرفة، مواهب الجليل مع التاج والإكليل ١/٣٩١. ط المنهاج.

(٢) كشف القناع ٤/٣١٣. ط المنصر

(٣) حاشية ابن عابد ٢/٥٦٨ - ٥٦٩. ط المصرية، المهدب ٢/٢٢٢. ط المحلى، المبدع ٧/٢٢٣. ط المكنب الإسلامي، للمصنف ٧/٨٨. ط الوهاض

(٤) حديث. والطلاق من أخذ بالساق. أخرجه ابن ماجه (١/٢٦٢). ط المحلى من حديث جسدته بن عباس، وضبط إسناده البوصيري.

(٥) المعنى ٧/٨٧ - ٨٨. ط الترياق، المبدع ٧/٢٢٣. ط المكتب الإسلامي.

عمن تحت يصاصه من مالها بغير إذن، وكذا  
بإذنها على الأرجح

وذكر الحنابلة في قول ذكره صاحب المبدع  
بلفظ قيل: إنه له ذلك إذا رأى الحظ فيه  
كتخليصها عن تلف مالها وخاف منه على  
نفسها وعقلها، والأب وغيره في ذلك سواء إذا  
خالعوها في جنس الجنونة والمجنون عليه لفسه أو  
صغر، وظاهره أنه إذا خالف بشيء من ماله أنه  
يجوز، صرح به في الشرح وغيره، لأنه يجوز مع  
الأجنبي، فمن الولي أولى<sup>(١)</sup>.

علم الفصولي :

٢٦ - للفقهاء في خلع الفصولي اتجاهان :

الأول : جوازه وصحته وهو قول الحنفية لكن  
مقيّد وهو أن يضيف البند، إلى نفسه على وجه  
يعيد ضمانه له أو ملكه إياه، مثل أن يقول :  
أخلعها بألف علي أو عني أو ضمان أو على  
الذي هذه، فإن أرسل الخلع بأن قال على أنف  
أو على هذا الجملة، فإن قبلت لزمها تسليمه،  
أو قبضته إن عجزت، وإن أضافه إلى غيره  
كجمل فلان اعتبر قبول فلان.

(١) جمع للتدريج الشبهة ٢٦٤/٣ ط الألفية، نيل المقاتل  
٢٧٣/٣ - ٢٧٤ ط بولاق، الشبهة ٦٨٣/٤ - ٦٨٤ ط  
الفكر، احشوش ١٣/٤ ط بولاق، الشرح الصغير مع  
حاشية الصلوي ٥١٠/٦ ط انظار، الهذيل ٧٢/٣،  
ط المحلى، المدع ٢٧٣/٧ ط المكتب الإسلامي، الكافي  
١٤٤/٣ - ١٤٥ ط المكتب الإسلامي، المحي ١٧/٥٣ - ٨١ ط  
الرياض

وهو جائز أيضاً عند المالكية سواء قصد  
لعضولي بذلك جلب مصلحة أو دهر مفسدة أو  
إسقاط نفقتها عن الزوج كما في مناهر المدونة إلا  
أن ابن عبد السلام من المالكية قيد صحته بعدم  
قصد الفصولي إسقاط نفقة العدة عن الزوج  
فإن قصد إسقاطها عنه فقد حكمي فيه ثلاثة  
أقوال :

أ - يرد الموضع ويقع الطلاق باننا وتسقط نفقة  
العدة وهو ظاهر المدونة وانصر عليه البرزلي .  
ب - يرد الموضع ويقع الطلاق وجميع ولا تسقط  
نفقتها واختاره ابن عبد السلام وابن عرفة .

ج - يقع الطلاق باننا ولا تسقط النفقة ويجري  
مثل هذا فيمس قصد دفع الموضع ليتزوجها .

وذهب الشافعية أيضاً إلى جوازه بناء على  
أن الخلع طلاق . سر، أكان بلفظ طلاق أم  
خلع، فخلع الفصولي عندهم بناء على هذا  
القول كاختلاع الزوجة لفظاً وحكماً، وذكروا أن  
الخلع من جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها  
شوب تعليل، ومن جانب الأجنبي ابتداء  
معاوضة فيها شوب جعالة، فإذا قال الزوج  
للفصولي طلفت مرأتي على ألف في ذمتك  
فقبل، أو قال الفصولي للزوج : صلق امرأتك  
على ألف في ذمتي فأجاب . وقع الطلاق باننا  
بالسعي، وللزوج أن يرجع قبل قبول الفصولي  
نظراً لشوب التعليل، وللفصولي أن يرجع قبل  
إجابة الزوج نظراً لشوب الجعالة .

ذكر المرأة التي، مسلماً أو كافراً، محجوراً عليه أو رشيداً، لأن كل واحد منهم يجوز أن يوجب الخلع، فصح أن يكون وكيلًا وموكلاً فيه. وجاء في البحر الرائق عن محمد بن الحسن أن توكيل الصبي والمعتوه عن البائع المتعاقب بائعاً صحيح، وذكر الشافعية أن وكيل المرأة لا يجوز أن يكون سعيها حتى وإن أدن له الولي إلا إذا أضاف المال إليها فبين ويلزمها، لأنه لا ضرر عليه في ذلك.

ولا يجوز عند الشافعية أيضاً توكيل محجور عليه في قبض العوض في الخلع فإن وكله وقبض، ففي التتمة أن المخلع يبرأ والموكل مصيب لثاله وقوله الشيخان.

والأصح: عندهم أيضاً صحة توكيله امرأة خلع زوجته أو طلاقها، لأن امرأة تطيق نفسها بغيره فما: طلقني نفسك، وذلك قليلك لطلاق أو توكيل به.

والثاني: لا يصح لأنها لا تستقل بالطلاق، ولو وكلت الزوجة امرأة بائعاً لغيرها جاز بلا خلاف لاستقلال المرأة بالاختلاع.

وذكر الحنفية سوى محمد بن الحسن أن الواحد لا يصلح أن يكون وكيلًا في الخلع من الجنابيين، وذكر الشافعية أن الوكيل في الخلع من الجنابيين يتولى طرفاً منه مع أحد الزوجين أو وكيله، ولا يتولى الطرفين كما في المبيع، ويرى الحنابلة في المذهب ومحمد والشافعية في قول:

ومنع الفصولي جائز أيضاً عند أكثر الحنابلة ولا تتوقف صحته على قبول المرأة بكون التزامه لثمان غداة لها، كالتمزم المال لعنتي لسيد عبده، وقد يكون له في ذلك عوض صحيح، كتخليصها من يمين عشرتها ويعتقها حقوقها. الثاني: عدم الصحة وقد ذهب إلى ذلك أبو ثور ومن قال من الشافعية واختابله إن الخلع فسخ، واستدل أبو ثور بأنه يخلع عوضاً في مقابلة ما لا منفعة له فيه.

واستدلوا بأن الفسخ بلا سبب لا يتفرد به الزوج فلا يصح طلبه منه.<sup>(١)</sup>

## التوكيل في الخلع:

٢٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن التوكيل في الخلع جائز من كل واحد من الزوجين ومن أحدهما منفرداً، والقباط فيه أن كل من يصح أن يتصرف بالخلع لنفسه جاز توكيله ويكافئه

(١) حاشية ابن عابد بن ٢٩٩/٢ ط. القصبة، نبي الحنفية  
١٧٤/٢ ط. بولاق، البحر الرائق ١٠٦/١ ط. الأولى  
انطبعة، نتائج الاختار ٢٩١/٣ ط. الأميرية، شرح  
النزاهة ٦٤/١ ط. الفكر، المحرشي ١١/١ ط.  
بولاق، حواشي الإكمال ١٣٠/١ ط. لندرة، شرح المحتاج  
٢٢١/٣ ط. الحلبي، أمس الغالب ٢٦٠/٣ ط.  
المكتبة الإسلامية، روضة الطالبين ٤٦٧/٧ ط. ١٣٠٠ ط.  
الكتب الإسلامية، مجلة السراج ١٠٩/٦ ط. ١١٢ ط.  
المكتبة الإسلامية، مفاتيح المحتاج ٢٧٦/٣ ط. ١٢٧ ط.  
الفتاوى، والبدع ٢٢٣/٧ ط. الكتب الإسلامية، والكتاب  
١٤٤/٣ ط. الكتب الإسلامية

وعلى هذا فإن توكيل الزوج أو الزوجة لا يخلو من حالتين:

أحدهما: أن يقدرا العوض كعنة مثلا.

والثاني أن يُطلقا الوكالة من غير تقدير، كأن يوكله في الخلع فقط، ويبغي توكيل الزوج أو وكيل الزوجة أن يفعل كل منهما ما من شأنه أن يعود بالنفع على موكله، فلا يتقاضى وكيل الزوج عما فعه له، فإن استطاع أن يزيد عليه فيبضع وكذا وكيل الزوجة، فإن عليه أن لا يزيد عما قدرته له، فإن استطاع أن يخلعها بأقل منه فليقبل. ويتبني لوكيل الزوج في حالة الإطلاق أن لا يخلع بأقل من مهر المثل بل بأكثر، ويتبني لوكيل الزوجة أيضا أن لا يخلعها بأكثر من مهر المثل في حالة الإطلاق.

عدة المتعلقة :

٢٣ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في المذهب) إلى أن عدة المختلعة عدة المطلقة وهو قول سعيد بن المسيب ومسلم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والشعبي، والنخعي، والزهري وغيرهم.

- المكتبة الإسلامية. ط ١٤٦/٣. ط ١٥٧. ط المكتب الإسلامي. كشف القناع ٢٢٩/٥. ط العصر. المبدع ٢١٤/٧. ط المكتب الإسلامي. الإنصاف ١١٩/٨. ط ١٣٠. ط التراث. القصص ٩٠/٧. ط ٩٢. ط الرياض.

إنه يتولى الطرفين قياسا على النكاح، ولأن الخلع يكتفي فيه اللفظ من أحد المتعاقبين كما لو قال: إن أعطيتني ألفا فانت طالق فأعطته ذلك، يقع الطلاق خلعا.

والوكيل في الخلع لا يعزل بمضي المدة عند الحنفية. (١)

هذا ويكون توكيل المرأة في ثلاثة أشياء: استدعاء الخلع - أو الطلاق - وتقدير العوض وتسليمه.

ويكون توكيل الرجل أيضا في ثلاثة أشياء: شرط العوض وتبضه - وإيقاع الطلاق أو الخلع.

والتوكيل جائز مع تقدير العوض ومن غير تقدير، لأنه عقد معاوضة، فصح ذلك كالمبيع والنكاح إلا أن التقدير مستحب لأنه أصل من الثمر، وأسهل على الوكيل لاستغنائه عن الاجتهاد. (٢)

(١) البحر الرائق ١٠٢/٤ - ط الأولى العينية. حاشية القليوبي ٣٦٦/٣ - ط الحلبي. كشف القناع ٢٢٠/٥ - ط العصر.

(٢) تصانيف الأكثر ٢٢١/٣ - ط الأسمعية. تبين الحفائي ٢٧٥/٢ - ط بولاق، البحر الرائق ١٠٢/٤ - ط الأولى العينية. جواهر الإكليل ٣٣٤/١ - ط المعرفة. الفسوف ٣٥٥/٢ - ط الفكر. الشرح الصغير ٣٠٣/٢ - ط الدين. المذهب ٧٥/٣ - ط الحلبي. روضة الطالبين ٣٩٦/٧ - ط المكتب الإسلامي. حاشية القليوبي ٣١١/٣ - ط ٣١٦. ط المجلسي. أسنى المطالب ٢٤٩/٣ - ط =

لأنه لم يصادف محلا، وتسترد الزوجة المال الذي دفعته للزوج، ويسقط عنها ما التزمت من رصاع ولدها، أو نفقة حمل، أو إسقاط حضانتها.

والفقهاء متفقون على أن الخلع لا يصح إلا مع الزوجة التي في عصمة زوجها، حقيقة، وهي التي لم تقارن زوجها بطلاق ثانٍ وبحكم، كاللعان مثلا، أو حكمها، وهي التي طلقها زوجها طلاقا رجعيًا ولم تنقض عدتها، فإنها حينئذ زوجة والنكاح بينها وبين زوجها قائم، ونسري عليها كافة الأحكام الخاصة بالزوجات، ولومات زوجها قبل انقضاء عدتها فإنها تراث منه، ولو قال الزوج: كل امرأة في طائفتي تدخل هذه المطلقة فيه كما ذكر الحنفية ومقع عليها الطلاق، إلا أن الحنرفي من الخاتبة ذكر أن الرجعية محرمة، لأن ظاهر قوله يدل على ذلك، فقد جاء في المعنى عنه (وإذا لم يمر أواحدة طلق أم ثلاثا؟ فهو مباح للتحريم شك في التحليل) وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا، وظاهر مذهب الخاتبة كما قال الفاضل: (إنها مباحة).

وله ما خالفه الزوج لما أي الرجعية في أثناء المدة فتصح عند المالكية، ولا تسترد المال إندي دفعته للزوج ولزم الزوج أن يوقع عليها طنقة أخرى بائنة، وتصح أيضا عند الشافعية في أظهر الإقوال، وهو أيضا ما ذهب إليه الخاتبة سوى الحنرفي، لأنها زوجة صح طلاقها فتصح خلعها كما قيل الطلاق.

وفي قول عن أحمد: إله عدتها حبضة وهو المروي عن عثمان بن عفان، وابن عمر، وابن عباس، وأبان بن عثمان، وإسحاق، وابن المنذر.

واحتج القائلون بأن عدتها حبضة بما رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه محمل النبي ﷺ عدتها حبضة. (١)

وبأن عثمان رضي الله عنه قضى به. واحتج القائلون بأن عدتها عدة المطلقة بقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾. (٢) ولأن الخلع فرقة بين الزوجين في الحياة بعد المدخل وكانت المدة ثلاثة قروء كغير الخلع. (٣)

الركن الثالث: المعوض وهو البضع: ٢٤ - يشترط فيه كما جاء في الروضة من كتب الشافعية أن يكون مملوكا للزوج، فأما البائن بخلع وغيره فلا يصح خلعها، ويشترط في الخلع عند المالكية أيضا أن يصادف محلا، فإن كانت الزوجة بائنا وقت الخلع، فإن الخلع لا يقع،

(١) حديث ابن عباس (أله امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه محمل... تقدم تحريه (ق/٧)

(٢) سورة البقرة / ٢٢٨

(٣) نصح القدير ٢/ ٢٦٩ - ط الأميرة، تبين الخلاف ٢/ ٢٩، ط مولاي، السمووني مع الشرح الكبير ٢/ ٤٦٨ - ط الفكي، روضة الطالبين ٨/ ٢٩٥ - ط المكتب الإسلامي، الفقه ١٧/ ٤٥٠ - ط الرياض، الإحصاف ٩/ ٢٧٩

يجعله صدقاً، فإن ما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون بدل خلع.<sup>(١)</sup>

والعوض في الخلع يجوز أن يكون مالا معيناً أو موصوفاً، ويميز أن يكون ديناً للمرأة على الزوج فتعدي به نفسها، ويجوز أن يكون منفعة وذلك أن يخالعهما على إرضاع ولده منها، أو من غيرها مدة معلومة معينة، كما ذكر المالكية والشافعية، أو مطلقة كما ذكر الحنابلة، فإن ماتت المرضعة، أو القصي، أو جف لبنها قبل ذلك فعليها أجره الكيل لما بقي من المدة، لأنه عوض معين تلف قبل قبضه فوجبت قيمته، أو مثله، كما لو خالعهما على فقير فهلك قبل قبضه.<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز أن يكون العوض في الخلع إخراج

وذهب الشافعية في قول: إلى عدم صحة خلعها لعدم الخاصة إلى الافتداء، وذهب الشافعية في قول آخر ذكره النووي في الروضة بالنسبة قيل: إلى أن الرجعية يصح خلعها بالطلقة الثالثة دون اثباتية لتحصل البيونة الكبرى، هذا ويلزم ما ذكره الحنفية من وقوع الطلاق على الرجعية قبل انقضاء عدتها صحة خلعها لأن الخلع على انفسون الذي عليه الفتوى عندهم طلاق.<sup>(٣)</sup>

#### الركن الرابع: العوض :

٢٥ - العوض ما يتخذه الزوج من زوجته في مقابل خلعها، وضابطه عند الحنفية، والمالكية والشافعية، وعند الحنابلة في المذهب أن يصلح

(١) البداية في شرح الهداية ١/١١٩ - ١٧٠ - ط الفكر، نتائج الآثار ٣/٣٠٧ - ط الأميرية، تيسر الخلفاء ٢/٢٦٩ - ط بولاق، القوانين الفقهية ١/٣٣ - ط العربي، المحرشي ٤/١٣ - ط بولاق، الديموي ١/٢٤٨ - ط الفكر، أسهل المدارك ٢/١٥٨ - ط اغني، روضة الطالبين ٧/٣٨٩ - ط المكتب الإسلامي، الكفاي ٣/١٥٢ - ط المكتب الإسلامي، المهذب ١٢/٧٤ - ط الحلبي، مفتي المحتاج ٣/٢٦٥ - ط التراث، بداية المحتاج ١/٣٩١ - ط المكتبة الإسلامية، بجري على الخطيب ٢/١١١ - ط المعرفة، حاشية الطليوسي ٣/٣٠٩ - ط الحلبي، المبدع ٧/٢٢٩ - ط المكتب الإسلامي، كشف الظناع ٥/٢١٨ - ط النصر، الكافي ٣/١٥٦ - ط المكتب الإسلامي.

(٢) الشرح الصغير ٢/٢٩٨ - ط المدني، المحرشي ١٢/٢٢٢ - ط بولاق، تيسري ١/٣٥٧ - ط الفكر، روضة الطالبين -

(١) المسألة بامتنع فق القدير ٣/١٧٦ - ط الأميرية، حاشية ابن عابدين ٢/٥٣٦ - ٥٣٧ - ط بولاق، البداية في شرح الهداية ١/١١٩ - ١٦٩ - ط الفكر، البحر شراف ٤/٦٠ - ط الأثر العلمية، تيسر الخلفاء ٢/٢٥٦ - ط بولاق، الشرح الصغير ٢/٣٠١ - ط المدني، المحرشي ٤/٢١ - ط بولاق، جوامع الإكمال ١/٣٣٤ - ط المعرفة، الدوالي ٢/٣٥٦ - ط الفكر، شرح الزرقاني ١/٧٥ - ط الفكر، روضة الطالبين ٧/٣٨٨ - ط المكتب الإسلامي، أسنى المطالب ٣/٢٢٨ - ط المكتبة الإسلامية، مفتي المحتاج ٣/٢٠٥ - ط طرايت، بداية المحتاج ١/٣٩٠ - ٣٩١ - ط المكتبة الإسلامية، حاشية القديري ٣/٣٠٩ - ط الحلبي، تحفة المحتاج ٧/١٦٨ - ط الميمنية، نفى ٧/٢٧٩ - ط الرياض، الكافي ٣/٢٢٨ - ط المكتب الإسلامي، شذيع ٧/٣٩٣ - ط المكتب الإسلامي

وتنخص أحكامه في مسألتين:

الأولى: الخلع بالجهول وبالمعذور وبالمرور  
أو بما لا يقدر على تسليمه.

الخلع بالجهول جائز عند الحنفية، لأن  
الخلع عندهم إسقاط يجوز تعليقه وخلوه من  
العوض بالكلية، وهو مما يجري فيه التسامح،  
فيجوز بالجهول إلى الأجل الجهول المستند  
إلى الجهالة وعلى هذا الأصل يجوز اختلاعهما على  
زراعة أرضها، وركوب دابتها، وتخدمتهما  
على وجه لا يلزم خلوتهما، أو خدمة الأجنبي،  
لأن هذه تجوز مهراً.<sup>(١)</sup>

ويجوز الخلع عند المالكية أيضاً بالجهول  
والمرور، فيجوز للمرأة عندهم أن تخلع زوجها  
بأن يظن نافقتها، ومثله الأب، والشارد،  
والشوة التي لم يبد صلاحها، وبحيوان، وعرض  
غير موصوف، أو بأجل مجهول، ولزوج عليها  
الوسط من جنس ما وقعت المخالعة به، لا من  
وسط ما تخلع به الناس ولا براعى في ذلك حال  
المرأة، وإذا انفصل الحمل<sup>(٢)</sup> الذي وقع الخلع  
عليه فلا شيء المزوج، لأنه يجوز لذلك والطلاق  
بأثن.<sup>(٣)</sup>

المرأة من مسكنها الذي طلقت فيه لأن مسكنها  
فيه إلى انقضاء العدة حتى لا يجوز لأحد  
إسقاطه لا بعرض ولا بغيره، وبأنه منه  
ولا شيء عليها الزوج كما ذكر المالكية، واستنبوا  
من ذلك أن تحصل هي أجرة المسكن من مالها  
زمن العدة، فإن ذلك جائز. وذكر الشافعية في  
هذه المسألة أن للمرأة السكنى والمزوج مهر  
المثل.<sup>(٤)</sup>

٢٦ - وذكر الفقهاء أيضاً أن العوض في الخلع إن  
كان معلوماً ومتمولاً ومقدوراً على تسليمه فإن  
الخلع يعتبر صحيحاً.

وما إذا فسد العوض باختلال شرط من  
شروطه، كاختلال شرط النعم، أو المالية، أو  
القدرة على التسليم، فإن الخلع يعتبر فاسداً،  
وفي خلافه، سببه تردد العوض ههنا بين  
العوض في البيع، أو الأشياء الموهوبة، أو  
الموصى بها فمن شبهه بالبيع اشترط فيه ما  
يشترط في البيع وفي أعوض البيع. ومن  
شبهه بالهباء لم يشترط فيه ذلك.<sup>(٥)</sup>

١ - ٣٩٩/٧ - ط المكتب الإسلامي، القان ١٥٦/٣ - ط

المكتب الإسلامي، الذي ٦١/٢ - ٦٥ - ط الرياض

(٦) المحرشي ١٥/١ - ط بولاق، المروفتي ٦٨/١ - ط الفكر،

الدمرقي ٢٥٠/٢ - ط الفكر، مفتي استاذ ٢٦٥/٢ - ط

التراب.

(٧) بداية المجتهد ٥٨/٢ - ط التجارية

الركن الخامس : الصيغة :

٢٧ - صيغة الخلع هي الإيجاب والقبول .

أما الإيجاب والقبول فهما ركنا الخلع عند الحنفية إن كان يعرض ، ويشترط فيها كما ذكر الشافعية إن بدأ الزوج بصيغة معارضة ، كقوله خالعتك على كذا المقبول لفظاً عن يثاني منه السلق ، وبالإشارة المفهمة من الآخر من وبالكتابية منها ، وأن لا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي كثير عن يطلب منه الجواب لإشعاره بالإعراض بخلاف السير مطلقاً ، والكثير من لم يطلب منه الجواب ، وأن يكون القبول على وفق الإيجاب ، فلو اختلف الإيجاب والقبول كطلفتك بألف قبلت بالالفين ، وعكسه كطلفتك بالالفين قبلت بألف ، أو طلفتك ثلاثاً بألف قبلت واحدة بثلاث ألف ، فلو في المسائل الثلاث للمخالفة كما في البيع .

وأما إذا ابتداء الزوج بصيغة تعين في الإثبات ، كعتى أو منى ما ، أو أي حين ، أو زمان ، أو وقت أعطيتي كذا فانت طالق فلا يشترط فيه القبول لفظاً ، لأن الصيغة لا تقتضيه ، ولا يشترط الإعطاء فوراً في المجلس أي مجلس التواجب . بخلاف ما لو ابتداء بصيغة تعليق في النفي ، كقوله متى لم تعطني كذا فانت خالق ، فإنه يكون على الفور ومثل ذلك ما لو قالت له : متى طلقني فلك

ويصح الخلع عند اخباته أيضاً بالجهول في ظاهر المذهب ، وبالمعوم الذي ينتظر وجوده .

لأن الطلاق معنى يجوز تعيقه بالشرط ، فجاز أن يستحق به العوض المجهول كالرؤية ، ولأن الخلع إسقاط لحقه من البضع وليس فيه غلبك شيء ، والإسقاط تدخله المسامحة ولذلك جاز بغير عوض على رواية (١) .

ولا يجوز عند الشافعية الخلع على ما فيه غرر كالمجهول ، وهو قول أبي بكر من المناقلة في الخلع بالمجهول وبالمعوم الذي ينتظر وجوده . وهو قياس قول أحمد ، وجزم به أبو محمد الجزري ، ومثله عند الشافعية الخلع على محرم ، أو على ما لم يتم ملكه عليه ، أو على ما لا يقدر على تسليمه ، لأنه عقد معارضة فلا يجوز على ما ذكر ، كالبيع والنكاح ، فلو خالع بشيء مما ذكر بانت بمهر المثل عند الشافعية ، لأنه المراد عند فساد العوض (٢) .

١ - المستدرک ١/ ١٥٨ ط الحلي ، الشارح والإكلیل ١/ ٢١٦ ، مواهب المخیل ٢/ ٢٢٦ ط التبیاح ، المودة ١/ ٣٣٧ ط المعربة أو دار صادر

(١) المبدع ١/ ٢٣٣ ط المكتب الإسلامي .

(٢) المنهاج ٢/ ٧٤ ط الحلي ، مني المحتاج ٣/ ٢٦٥ ط

الثرات ، المبدع ١/ ٢٣٣ ط المكتب الإسلامي ، كتاب

الفتاوى ٥/ ٢٤٠ ط العصر ، الفتاوى ٣/ ١٥٣ ط المكتب

الإسلامي



علي ألف، فإن الجواب يختص بمجلس الشوجب<sup>(١)</sup>.

تعليق الخلع بالشرط.

٢٨ - الخلع إن كان من جانب الزوجة بأن كانت هي البلاغة بمسؤول الطلاق، فإنه لا يقبل التعليق بالشرط والإضافة إلى الوقت عند الخفية والشافعية، لأن الخلع من جانبها معاوضة، وإن كان من جانب الزوج فإنه يقبل التعليق بالشرط والإضافة إلى الوقت عند الخفية والمالكية والشافعية، لأن الخلع من جانبه يمين، ومثله الطلاق على مال.

وأما اختيابة فلم يجوزوا تعليق الخلع قياساً على البيع<sup>(٢)</sup>.

شرط اختيار في الخلع :

٢٩ - يصح للزوجة شرط الاختيار في الخلع لا للزوج عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد لا يصح لها أيضاً، لأن إيجاب الزوج

يعين ولهذا لا يملك الرجوع عنه ويتوقف على ما وراء المجلس وصحت إضافته وتعليقه بالشرط لكونه الموجود من جانبه طلاقاً وقبولها شرط اليمين فلا يصح خيار الشرط فيها، لأن الخيار للفسخ بعد الانعقاد لا للمنع من الانعقاد، واليمين وشرطها لا يمتثلان للفسخ.

وقال أبو حنيفة : إن الخلع من جانبها معاوضة لكون الموجود من جانبها مالا، ولهذا يصح رجوعها قبل القبول، ولا تصح إضافته وتعليقه بالشرط، ولا يتوقف على ما وراء المجلس فصار كالبيع، ولا نسلم أنه للفسخ بعد الانعقاد، بل هو منعه من الانعقاد في حق الحكم وكونه شرط ليمين الزوج لا يمنع أن يكون معاوضة في نفسه<sup>(٣)</sup>.

ألفاظ الخلع :

٣٠ - ألفاظ الخلع سبعة عند الخفية وهي : خالعتك - بايتك - بنزأتك - فارقتك - طلقتك - نكحتك على ألف - والبيع كعبت نفسك - وانشراء كاشترى نفسك.

وله عند المالكية : أربعة ألفاظ وهي : الخلع

(١) نسي المصنف ٢٥٠ / ٣ - ٢٥١ - ط المحتجب للإسلامية، وروضة الطالبين ٣٩٥ / ٧ - ط المكتب الإسلامي، معني الطلاق ٢٦٩ / ٣ - ٢٧٠ - ط التراث.

(٢) ليسين الحفائض ٢٧٢ / ٢ - ط كسوف، بدائع الفتن ٣٣٥ / ١ - ط ١٥٢ / ٣ - ط الجسائية، جواهر الإكليل ٣٣٥ / ١ - ط للمعرك، وروضة الطالبين ٣٨٢ / ٧ - ط مكتب الإسلامي، كشف القناع ٢١٧ / ٥ - ط المنصر.

(٣) نيين الحفائض ٢٧١ / ٢ - ٢٧٢ - ط بولاق، فتح مفيد ٢١٣ - ٢١٤ - ط الأملية، بدائع الفتن ٣٣٥ / ١ - ط الجسائية، حاشية ابن عابد ٢ / ٥٥٩ - ط بولاق، كشف الأسرار لميردودي ٣٩١ / ٢ - ٣٦٥ - ط معري، طبعه الران ٩٢ / ١ - ط الأولى طلمانية.

بخطا كما ذكر الحنفية، ويكون القول قولها فيها، لأنها تنكر، والقول قولها يمينها في نفي الموص عند المالكية والشافعية والحنابلة.

أما إذا ادعت الزوجة الخلع، والزوج ينكره فإنه لا يقع كقبول، كما ذكر الحنفية، ويصدق الزوج بيمينه عند الشافعية في هذه المسألة، لأن الأصل عدمه، والقول قوله ولا شيء عليه عند الحنابلة لأنه لا يدعي.

وأما المالكية فإنهم لم يصرحوا بهذه المسألة ولكن ينهم بما ذكره، فيما لو قالت الزوجة، طلقني ثلاث عشرة فقال الزوج، بل طليقة واحدة بعشرة، فالقول قول الزوج بلا يمين، ووقعت المبنونة، لأن ما زاد على ما قاله الزوج هي مدعية له، وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ما، والنقول عندهم أن النقول قوله بيمينه، فإن نكل جيس، ولا يقال تخلف ويثبت ما تدعيه، لأن الطلاق لا يثبت بالنكول مع تخلف وتدين عنه في اتفاقهما على الخلع، وتكون رجعية في غيره.

أما إذا نفعا على الخلع، واعتصفا في قدر الموص، أو جنسه، أو حليلته، أو تاجيله، أو سمته فالقول قول المرأة عند الحنفية، وعند الحنابلة في رواية حكها أبو بكر صا عن أحمد، والقول قولها أيضا بيمينها عند المالكية، لأن القول قولها في أهله فكذلك في صفته، ولأنها منكورة للزيادة في القدر، أو النصفة، فكان النقول

والنفدية، والصلح، والمباراة وكلها تزول إلى معنى واحد وهو بطلان الموضع على خلافها.

والصفاة الخلع عند الشافعية والحنابلة تنقسم إلى صريح وكساية: فالصريح المنقضي عليه عندهم لفظان: لفظ خلع وما يشق منه لأنه ثبت له العرف. ولفظ لمصادة وما يشق منه لوروده في القرآن، وزاد الحنابلة لفظ قسح لأن خفيته فيه. وهو من كتابات الخلع عند الشافعية ومن كتاباته عندهم أيضا بيع.

ولفظ دارأنتك، وأبرأنتك، وأنتك، وصريح خلع وكسايته، كصريح خلاق وكسايته عند الشافعية والحنابلة، فإذا طلبت الخلع وبطلت الموضع فأجابها بصريح الخلع وكسايته، صح من غير نية، لأن دلالة الحسان من موال الخلع، وبذلك الموضع صارفة إليه فأغنى عن النية فيه، وإن لم يكن دلالة حدل فأنى بصريح الخلع وقع من غير نية، سواء قلنا هو فسح أو طلاق، ولا يقع بالكساية إلا بنية من تنفظه منها، ككتابيات الطلاق مع صريحه<sup>(١)</sup>.

اختلاف الزوجين في الخلع أو في عوضه:

٣١ - إذا ادعى الزوج الخلع، والزوجة تنكره بآنت بإقراره تفاسا، وأما دعوى المان فقبض

(١) حاشية ابن عابدين ٥٥٩/٢، ط بلاق، بداية المصنف

٥٧/٢، ط البناية، حاشية أحمد على فتح ٣-٢/١.

ط التراث، المبي ٥٧/٧، ط ترمذي.

قوله، فقوله عليه السلام : «اليمين على المدعى عليه»<sup>(١)</sup>  
وعلى القول : إن الخلف نسخ لا يقال  
بتحالفان كالتبليغيين ، لأن التحالف في البيع  
يحتاج إليه لفسخ العقد ، والخلف في نفسه فسخ  
فلا يفسخ .

وكسر القاضي رواية أخرى عن أحمد أن  
القول قول الزوج ، لأن البضع يخرج من ملكه  
فكان القول قوله في عوضه .

وذكر الشافعية في هذه المسألة أن الزوجين إن  
لم يكن لأحدهما بينة ، أو كان لكل منهما بينة  
وتعاضدا تحالفا كالتبليغيين في كيفية الخلف ومن  
يبدأ به . ويجب بينتونها بغوات العوض مهر مثل  
وإن كان أكثر مما ادعاء ، لأنه المرد ، فإن كان  
لأحدهما بينة عمل بها .<sup>(٢)</sup>

## خل

### التعريف -

١ - خل في اللغة معروف ، يقال : اختل الشيء  
إذا تغير واضطرب ، واخل الخمر أي جعلها  
خيلا .<sup>(٣)</sup> وسمي الخل بذلك لأنه اختل منه طعم  
الحلاوة إلى الحموضة . وفي الحديث : «نعم  
الأدم الخل» .<sup>(٤)</sup>  
ويطلق في الاصطلاح على نفس المنع .

### الألفاظ ذات الصلة :

#### أ - الخمر :

٢ - الخمر في اللغة اسم لكل مكرخامر تقعض  
أي غطاءه .<sup>(٥)</sup>

وفي الاصطلاح هي عصير العنب التي إذا  
على واشتد وقذف بالزبد .  
ويقال أيضا لكل ما خامر العقل وسره سواء  
أكان من العنب أم غيره .

(١) حديث : «اليمين على المدعى عليه» أخرجه بهذا اللفظ  
البيهقي ٣٥٦/١٠ ط دائرة المعارف العتباتية من حديث  
أبي جهم . وأصله إلى شذوذ هذا اللفظ ، ورواه بإسناده  
صحيح بلفظ : «اليمين على المدعي» ، والبيهقي على من  
أنكره .

(٢) حاشية ابن عابدين ٥٩٤/٢ ط بلاق . البحر الرائق  
٩٤/١ ط الأولى للعلامة ، جواهر الإختل ٣٢٦/١ ط  
المصرفة ، الترح الكبير ٣٦٠/١ ط الفكر ، التشرح  
لفصير ١٠٦/٢ ط المدني ، الخرش مع حاشية المعنى  
عليه ٣٦/٢ ط بلاق ، بجزري على الخليل  
١١٥/٢ ط المعرفة ، الجمل على المنهج ٢١٨/٢ ط  
ط الشراف ، المذهب ٧٧/٢ ط الحلبي ، الشافعي  
١٥٩/٣ ط المكتب الإسلامي ، كشف القناع ١٢٠/٤  
ط الناصر ، البند ٢٤٦/٧ ط المكتب الإسلامي ، المنى  
٩٣/٧ ط ترمذي .

(١) لسان العرب والمصباح المنير ومن اللغة مادة . (خل)  
(٢) حديث : «أخطأ آدم الخل» أخرجه مسلم ٦٦٢٣/٢  
ط الخليلي من حديث علي بن هريجة  
(٣) لسان العرب والمصباح والقاموس في المادة

وعلى ذلك فهي تختلف عن الخل في النظم وفي أنها مسكر. (١)

ب - النبيذ :

٣ - النبيذ في اللغة من النبيذ بمعنى التروك ، يقال : نبذته بهذا : ألقيته ، وهو في الاصطلاح ما يلقى من النمر أو الزبيب ونحوهما أو الحبوب في الماء ليكبه من طعمه ، والانتباه اتخاذ النبيذ. (٢)

وتفصيله في مصطلح : (نبيذ) .

ج - الخليلطان :

٤ - الخليلطان شراب خلط عند النبيذ أو اشرب من ماء الزبيب والنمر ، أو يمزج مع رطب ، أو تمر وحنته مع شعير ، أو أحدهما مع تين. (٣)

وهذا أشربة أخرى ذات صلة بالخل لها أسماء مختلفة ، وأحكام فقهية خاصة تصبغها في مصطلح : (أشربة) .

حكم الخل :

٥ - الخل ، مال مقوم طاهر يحل أكله والمعاملة به

والاستفادة منه بطرق مختلفة كسائر الأموال المضمومة . وبما أن أصله وأصل الخمر وسائر لأشربة المحرمة واحداً غالباً تعرض الفقهاء لأحكام الخل في موضع تذكرها فيما يلي :

أولاً : تحلل الخمر وتحليلها :

٦ - إذا تحللت الخمر بنفسها بغير علاج بأن تغير من حمورية إلى الخلية حل ذلك الخل ، فيجوز أكله وشربه والمعاملة به باتفاق الفقهاء ، لقوله ﷺ : «نعم الأدم الخل» . (٤)

كذلك إذا تحللت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه عند جمهور الفقهاء. (٥)

وختلفوا في تحليلها بالعلاج بإلقاء الخن ، أو البصل ، أو الملح فيها ، أو إيقاد نار عندها بقصد التخليل :

فقال الشافعية والحنابلة ، وهو رواية عن مالك : لا يحل تحليل الخمر بالعلاج ولا تطهر بالتخليل . لحديث أبي طلحة : «أنا سألت رسول الله ﷺ عن أبنام ورثوا خمرافقال : أهرقها ، قال : أفلا أجعلها خلا؟ قال : لا ، (٦)

(١) حديث : «نعم الأدم الخل» نظام لمخرجه ١/

(٢) فتح القدير ١/٨ ، ١٦٧ ، والزيلعي ١/٨ ، ٤٨ ، ٤٩ ، وبشاية المجهدة ١/٩ ، ٤٦١ ، وبشي المحتاج ١/٨٦ ، والروضة ٢/٢٢٤ ، وكشف القناع ١/١٨٧

(٣) حديث أبي طلحة : «أنا سألت رسول الله ﷺ عن أبنام ورثوا خمرافقال : أهرقها ، قال : أفلا أجعلها خلا؟ قال : لا ، (٦) عبد واصل وإسناده صحيح

(١) حاشية ابن عثيمين ٢٨٨/٥ ، والمدة ٦/٢٦١ ، وبشاية المحتاج ٨/٩ ، وكشاف القناع ٦/١٦٦ ، والمغني ٩/١٥٩ ، (٢) المعجم الوسيط والمعجم التبرماني ، النبيذ : ولاختيار ٤/١٠٠ ، ١٠١ ، وبشاية المجهدة ٦/١٩٠ ، وروضة الطالبين ١٠/١٦٨ ، والمغني لابن مائة ٨/٣١٧ (٣) تبين المغاير للزيلعي ٩/١٥٠ ، ٤٦ ، وجوامع الإكمال ١/٢١٩ ، والمغني ٨/٣١٨ ، ٣١٩

بنفسها بغير علاج ، لقوله ﷺ : **دعهم الأدم الخل** <sup>(١)</sup> .

وكما حل أكل الخل حل أكل دوده مع الخل  
جاء أو ميتا ، كدود الفاكهة معها لعسر تغييره  
عنه ، لأنه كجزئه طعما وطعما . أما أكله منفردا  
فحرام كما صرح به الفقهاء <sup>(٢)</sup> .

أما إذا خللت الخمر بالعلاج بإلقاء الخل أو  
الملح فيها مثلا ، فقد سبق تفصيله في تخلل الخمر  
وتخليلها ف/ ٦ .

ثالثا : الطهارة بالخل :

٨ - تتفق الفقهاء على عدم جواز إزالة الحدث  
الأصغر أو الأكبر بالخل وماء الورد والبطيخ  
والقضاء ونحوها عما يعتصر من شجر أو شئ ، لأنه  
يشترط لرفع الحدث أن يكون بقاء مطلقا ،  
والخل لا يصدق عليه اسم الماء المطلق ، وماء  
الورد والبطيخ ونحوهما لا يطلق عليه اسم الماء  
ولا بالقياس <sup>(٣)</sup> .

(١) الاختيار ١/ ١٠١ ، ١٠٢ ، وبمواهر الإكليل ١/ ٩٠ ،  
٢١٩ ، وأسنن الطالب ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ومطالب أول  
الشيء ٥/ ٢٥٠ .

وحديث : **دعهم الأدم الخل** سبق ترجمته ف/ ١٠  
(٢) فتح القدير مع النهاية ١/ ٥٧ ، وأسنن الطالب ١/ ٥٦٧ ،  
والمجموع ١/ ١٢٦ ، وكشاف الفتاوى ١/ ٢٠٤ .  
(٣) فتح القدير ١/ ١٣٣ ، ١٣٧ ، وابن عابدين ١/ ٢٣ ،  
والفتاوى الهندية ١/ ٢٤ ، وعناية السوقي على الشرح  
الكبير ١/ ٣٤١ ، والمجموع للزوي ١/ ٩٥٩ - ٩٧٠ ، وفتاوى  
٩/ ١ .

ولأننا أمرنا باجتناب الخمر ، وفي التخليل  
اقتراب منها على وجه التعمول فلا يجوز <sup>(٤)</sup> .

وقال الحنفية وهو الراجح عند المالكية : جاز  
تخليل الخمر ، وحل شرب ذلك الخل وأكله لقونه  
عليه الصلاة والسلام : **«نعم لأدم الخل»** مطلقا  
من غير تقييد بين التخليل والتخلل ، ولأن  
التخليل يزيل الوصف المقدس ، ويثبت وصف  
المصلاحيته ، لأن فيه مصدحة التمدادي ،  
والتغذي ومصالح أخرى ، وإذا زال المقدس  
انحجب للحرمة حلت ، كما إذا تخللت بنفسها ،  
ولأن التخليل إصلاح فجاء قياسا على جواز دغ  
الجلد <sup>(٥)</sup> فقد قال النبي ﷺ : **«إذا دغ الإهاب  
فقد طهره»** <sup>(٦)</sup> وتفصيله في مصطلح : (أشربة  
ج ٥/ ٢٧ - ٢٩) ولا تخلل ج ١١/ ٥٤) .

ثانيا : أكل وشرب الخل :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز أكل وشرب  
الخلل ، سواء أكان من العنب أم غيره ، كما أنه  
لا خلاف في جواز أكلي خل الخمر التي تخللت

(١) بداية المجتهد ١/ ١٦٦ ، وبمواهر الإكليل ١/ ٩٠ ،  
والمجموع ١/ ٢٢٥ ، والفتاوى ١/ ٣١٩ ، وكشاف الفتاوى  
١/ ١٨٧ .

(٢) فتح القدير ١/ ١٦٦ ، ١٦٧ ، والزبداني ١/ ١٤٨ ، وابن  
عابدين ١/ ٢٠٩ ، والاختيار ١/ ١٠١ ، ١٠٢ ، ومواهر  
الإكليل ١/ ٩٠ .

(٣) حديث : **«إذا دغ الإهاب فقد طهره»** أخرجه مسلم  
(١/ ٢٧٧) ط الحلي) من حديث عبد الله بن عباس .

الحنابلة: يجوز تطهير النجاسة بالماء، ويمكن مائع طاهر يمكن إزالته به، كالخل وماء الورد ونحوهما مما إذا عصر تعصر بخلاف المدهن والزيت واللبن والسمن

واحتج لهم حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد فيحضر فيه، فإذا أصابه شيء من دم قالت مرقها فقصصه بظفرها»<sup>(١)</sup> وحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليطهر، فإن رأى في ثيابه قذراً أو أدنى قلبحه، ونصل فيها»<sup>(٢)</sup> وموضع الثلاثة أنها طهارة بغير ماء، قُذِلَ على عدم الشراطة، ولأن الخل وسحوه من المائعات لطاهرة قالغ للنجاسة ومزيل لها كالماء فيأخذ حكمه»<sup>(٣)</sup>

ورابعاً: بيع الخل والمعاملة به:

٩ - الأصل أنه لا يجوز بيع المكبل أو الموزون بجنسه متفاضلاً ولا نساء، لأنه بغير ربا.

كذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز إزالة النجاسة من الثوب والبند بالخل، والطهارة من النجاسة لا تحصل عددهم إلا بها تحصل به الطهارة من الحدث، فلو حوفا في عموم الطهارة، وهذا قول المالكية والشافعية، وهو أصح الروايتين عند الحنابلة، وقول محمد بن الحسن، وزفر من الخنقية، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّنُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> قال النووي: ذكره سبحانه وتعالى امتناناً فلو حصلت الطهارة بغيره لم يحصل الامتنان به<sup>(٣)</sup>

ولما ورد أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أصاب ثوب إحداكم الدم من الحيضة فلتقصه، ثم اتصحه بماء ثم اتصلي فيه»<sup>(٤)</sup> ولم ينقل عن النبي ﷺ حواجز إزالة النجاسة بغير الماء، فلو جاز بغير ماء لبته مرة فأكثر»<sup>(٥)</sup>

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو رواية عند

(١) حديث عائشة وما كان لإحدانا إلا ثوب واحد ... أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/١) ط (سنيق)

(٢) حديث: «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليطهر» ... أخرجه أبو داود (٤٦٧/٦) تحقيق عزت حميد (علمي) وقال النووي في المجموع (١٧٩/٢) ط (الزيرة) «بمسند صحيح»

(٣) نسخ العبد مع الهداية ١/١٣٣، والعبد في القسدية ١/٢٩، ٤٤، وأسس للطلاب ١/٦٨، والمجموع للنووي ١/٩٥-٩٧، ولسي لأين هداية ١/٩١

(١) سورة الفرقان/١٨

(٢) سورة الأنفال/١١

(٣) المجموع للنووي ٩٥/١

(٤) حديث: «إذا أصاب ثوب إحداكم الدم من الحيضة ... أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/١) ط (علمي) وسلم ١/٢٩٠ ط (الحسن) من حديث أمية بنت أبي بكر واللفظ للبخاري

(٥) المجموع للنووي ١/٩٥، والمراجع السابقة

الصحيح عند الجنبلة إلى أنه يجوز بيع نوع من الخنثى بنوع آخر منه متفاضلا كاللحم المختلفة، لأن أصولها أجناس مختلفة حتى لا يصح بعضها إلى بعض في الزكاة، وأساؤها أيضا مختلفة باعتبار الإضافة كدقيق البر والشعير، والقصود أيضا مختلف، فبعض الناس يربح في بعضها دون بعض، وقد يفسره البعض وينفعه غيره، فنوع الأجناس المختلفة تعتبر أجناسا مختلفة، كالدقيق والحجر والدهن والخل، لأن الفروع تتبع أصولها. وعلى ذلك فخل الشعير حرام وخل أصرها. وعلى ذلك فخل الشعير حرام وخل أصرها. وعلى ذلك فخل الشعير حرام وخل أصرها. وعلى ذلك فخل الشعير حرام وخل أصرها.

إلا أن الشافعية فصلوا في بيع اخل إذا دخله الماء.

وامتنعت الجنبلة من هذا بيع خل عنب بخل زبيب، فقالوا بعدم جوازه ولو متماثلا، لانفراد خل الزبيب بماله. (١٦)

وقال المالكية - وهو رواية عن أحمد: إن جميع الخلول جنس واحد سواء أكانت من العنب، أم من الزبيب، أو النعنع أو غير ذلك. وكذلك لا ينعقد جنس الأنثى عندهم، حتى إن الأنثى

لقد روى: والذهب بالذهب مثلا بمثل، والفضة بالفضة مثلا بمثل، والتمر بالتمر مثلا بمثل، والبر بالبر مثلا بمثل، والملح بالملح مثلا بمثل، والشعير بالشعير مثلا بمثل، فمن زاد أو أزداد فقد أربى، يبيعون الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد، ويبيعون البر بالتمر كيف شئتم يدا بيد، ويبيعون الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد. (١٧) وفي رواية: وإذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيده.

وعلى ذلك فلا يجوز بيع خل العنب بخل العنب، ولا بيع خل الزبيب بخل الزبيب، ولا بيع خل التمر بخل التمر متفاضلا ولا نساء، ويجوز مثلا يدا بيد، وذلك باتفاق الفقهاء لاتحاد الجنس والقدر، لأن الخل من المكيلات. (١٨)

وختلف الفقهاء في بيع الخلول من أنواع مختلفة بعضها ببعض آخر، كخل العنب بخل التمر مثلا. فذهب الحنفية والشافعية وهو

(١٦) حديث: والذهب بالذهب مثلا بمثل، انظره مسلم (٣/ ١٢٦١ - ط المطبوع)، والترمذي (٣/ ٥٩٦ - ط المحي).

من حديث عبد بن الصامت، واللفظ للترمذي.

(١٧) حشبه ابن عابد بن ١/ ١٨٥، وتبيين الحقائق للزبي (١/ ٨٧، ٩٩، وجوامع الإختصار ٢/ ٦٨، ١٩، ومنه المحتاج ٢/ ٢٢، ٢٣، ٢٤، وكشاف النجاشي ٣/ ٢٥٦ - ٢٥٨، وروضة الطالبين ٣/ ٢٩١، وحاشية الجمل ٣/ ٦٦، ٦٧، والمفتي ١/ ٢٥، ٢٧.

(١٨) ابن عابد بن ١/ ١٨٥، والزهري ٢/ ٩٤، ومنه المحتاج ٢/ ٢٣، ٢٤، والروضة ٢/ ٢٩١، وبإسناد المحتاج ٢/ ٢٢، ٢٣، وحاشية الجمل ٢/ ٦٠، ٦١، وكشاف النجاشي ٣/ ٢٥٦، ٢٥٨، والمفتي ١/ ٢٥، ٢٧.

والخلول اعترت حسنا واحدا في المعتد  
عندهم.

وعلى ذلك فلا يجوز النفاصل ولا النساء في  
بيع الخلول ولو من أنواع مختلفة عند المالكية لأنها  
كلها جنس واحد. كما لا يجوز بيعها بالأنثى  
مضاصلة في المعتد عندهم لا اعتبارهم الخلول  
والأنثى جنسا واحدا للتقارب منعتها<sup>(١)</sup>

خامسا : الضمان في قصب الخل وإتلافه :

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الضمان  
على من غصب أو أنفق خل مسلم وغيره، لأنه  
مال متقوم طاهر يجوز أكله واقتنؤه والمعاملة به  
كما سبق<sup>(٢)</sup>.

١١ - ولو غصب حرا فتخللت عند الغاصب  
يجب رده عليه إلى المغصوب منه، عند اختفية  
والمالكية والحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية،  
لأنها صارت خلا على ملك المغصوب منه ويد  
المالك لم تزل عنها بالغصب، فكأنها تخللت في  
يد المالك<sup>(٣)</sup>.

(١) جواهر الإكليل ١/٢، ١٩، والشرح الكبير مع حاشية  
الدسوقي ٢٩/٢

(٢) ابن علقين ١/٥، ومغني المحتاج ٢/٢٨٥، والمطاب  
٢٩٠/٥، وكشاف القناع ٢/٧٨

(٣) حاشية ابن علقين مع الدر المختار ١/١٣٤، وجواهر  
الإكليل علم مختصر خليل ٢/٢٤٩ وحاشية الدسوقي على  
الشرح الكبير ٣/٤٤٧، ومغني المحتاج ٢/٢٩١ ومطالع  
أول طبع ٥/١

وكذلك إذا خلنها الغاصب عند الحنفية  
والمالكية (وهم يقولون بجواز التخليل بالعلاج  
كما سبق)، لكن الحنفية قيدوا بها إذا كان  
التخليل بيلا قيمة له كإفناء حنطة وملح يسير،  
أو تشميس. أما لو خللها بذي قيمة كاللحج  
الكثير والخل، فالخل ملك الغاصب عند  
أبي حنيفة، لأن الملح والخل مال متقوم والخمر  
غير متقوم، فيرجع جانب الغاصب فيكون له  
بلا شيء، خلافا لأبي يوسف ومحمد حيث  
قالا : يأخذ المالك إن شاء، ويرد قدر وزن الملح  
من الخل<sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني للشافعية : إن الخل للغاصب  
مطلقا لحصول المالكية عنده<sup>(٥)</sup>.

ثم إن المالكية فصلوا بين غر المسلم وغر  
الكافر فقالوا : إذا كانت الخمر للكافر وتخللت  
بغير بين أخذ الخل وبين تركه وأخذ قيمتها.  
وإذا كانت للمسلم تعين عليه أخذ الخل<sup>(٦)</sup>.

١٢ - ولو غصب عصيرا فتخمر عند الغاصب،  
فقال المالكية والشافعية والحنابلة : إن على  
الغاصب الضمان برد مثله، لأنه صار في حكم  
المالك لذلك ماليت بتخميره وإتلافه إلى ما

(٤) حاشية ابن علقين مع الدر ١/١٣٤، وجواهر الإكليل  
١/٢٤٩

(٥) مغني المحتاج ٢/٢٩٠، ٢٩١

(٦) جواهر الإكليل ٢/١٤٩، وحاشية الدسوقي ٢/٤٤٧



لا يجوز تخلكه. <sup>(١)</sup>

وإذا تخلل عند الناصب بعد التخرم فقال الحنابلة وهو الأصح عند الشافعية: يرد الناصب ويرد ما نقص من قيمة العصير أو نقص منه بسبب غلبته؛ لأنه نقص حصل في يد الناصب فيضمه.

وفي القول الثاني للشافعية: يلزمه مثل العصير. لأنه بالتخرم كالتألف. <sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: لو تخلل العصير المنصوب ابتداء أو بعد تخرمه خير ماله بين أخذ عصير مثله وبين أخذه خلأ. <sup>(٣)</sup>

## خلوة

التعريف :

١ - الخلوة في اللغة: من خلا المكان والشيء بقلوخلوا وخلأ، وأخلى المكان: إذا لم يكن فيه أحد ولا شيء فيه، وخلأ الرجل وأخلى وقع في مكان خال لا يزاحم فيه.

وخلأ الرجل بصاحبه وإليه ومعه خلوا وخلأ وخلوة: انفرد به واجتمع معه في خلوة، وكذلك خلأ بزوجته خلوة.

والخلوة: الاسم، والخلوة: المنفرد، وامرأة خالصة، ونساء خالصات: لا أزواج لمن ولا أولاد، والتخلى: التفرغ، يقال: تخلى للعبادة، وهو تفعل من اخلو. <sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الغنهاء لهذا المصطلح عن معناه اللغوي. <sup>(٢)</sup>



(١) لسان العرب، للفيصل، الأحيات، المخرجات للرفق.

(٢) البدائع ٢/٢٩٢، الصلوي على شرح الصغير ١/٣١٢ ط الحلبي، الجبر ١/١٥٥ وبه يستلحا، شرح منتهى

إبراهيم ٣/٧، شرح صحيح مسلم للمروزي ٢/١٩٨

(١) جواهر الإكليل ٢/١٤٩، ومغني المحتاج ٢/٢٩٦،

وكشاف القناع ١/١١٠

(٢) مغني المحتاج ٢/٢٩١، وكشاف القناع ١/١١٠

(٣) حاشية المدرسي على شرح الكبير ٣/٤٤٧

## ج - السر :

- ١ - السر ما يستر به ، أي يغطى به ويخفى ، وجمعه مستور ، والستر مثله ، قال ابن فارس : السر ما استترت به كائنا ما كان ، والسترارة بالكسر ، والستر يحذف لهاء لغة . ويقال لما ينصبه المصلي قدمه علامة بصلاته من عصا ، وتسميم تراب ، وغيره ، ستره ، لأنه يستر المار من المرور أي يحجبه . والاستار : الاختفاء .<sup>(١)</sup>

## الحكم التكليفي :

- ٥ - الخلوة بمعنى الانفراد بالمس في مكان خال ، لأصل فيها الجواز ، بل قد تكون مستحبة ، إذا كانت بلذکر والعبادة ، وأقد حبيب الخلا ، إلى النبي ﷺ قبل العثة : « فكان يحنو بخمار حراء يتحش فيه » .<sup>(٢)</sup> قال النووي : الخلوة شأن الصالحين وعباد الله العارفين .<sup>(٣)</sup>
- والخلوة بمعنى الانفراد بالغير تكون مباحة بين الرجل والرجل ، وبين المرأة والمرأة إذا لم يحدث ما هو محرم شرعاً ، كالخلوة لأرتكاب معصية ، وكذلك هي مباحة بين الرجل ومحارمه من النساء ، وبين الرجل وزوجته .

## الألفاظ ذات الصلة :

### أ - الانفراد :

- ٢ - الانفراد مصدر انفرد ، يقال : انفرد الرجل بنفسه انقطع وتحن ، وتفرد بالشيء ، تفرد به ، وفرد لرجل إذا تفقه واعتزل الناس ، وخلأ بمراعاة الأمر والنهي والعبادة . وقد جاء في الخبر « طوبى للمفردين » .<sup>(٤)</sup> وانفرد فلاناً انفرد به .<sup>(٥)</sup>

### ب - العزلة :

- ٣ - لعزلة اسم مصدر . يقال عزلت الشيء ، عن غيره عزلاً نحيته عنه ، ومنه عزلت انساب كالركيل إذا أخرجه عما كان له من الحكم ، وانعزل عن الناس ، إذا تحن عنهم جانباً ، وفلان عن الحق بمعزل ، أي بجانب له ، وعزلت الشيت واعتزلته ، والاعتزال تنجب الشيء عما له كانت أو برادة ، أو غيرها ، بالبدن كان ذلك أو بالقلب . وتعازل القوم انعزل بعضهم عن بعض ، والعزلة الانعزال نفسه ، يقال : العزلة عانة .<sup>(٦)</sup>

(١) حديث « طوبى للمفردين » أخرجه ابن الأثير في النهاية (١/١٩٥) ط الحلبي ، دون هروء لأحد ، وقد ورد بلفظ « صبر المفردون » ، أخرجه مسلم (١/١٦٢) ط الحلبي .  
 من حديث أبي هريرة .

(٢) نساك العرب ، المصباح اللز مائة « فرد »

(٣) نساك العرب ، المصباح اللز ، المفردات للراغب مائة عزله

(١) نساك العرب ، المصباح اللز ، المفردات للراغب مائة : « سر » .

(٢) حديث : « كانا يحنو بخمار حراء يتحش فيه » أخرجه البخاري في المص (٢٣/١) ط المطبعة من حديث عائشة

(٣) شرح صحيح مسلم ١٩٨/٢

والمحرم من يحرم نكاحها على التأنيذ، إما بالقرابة، أو الرضاغة، أو الصاهرة،<sup>(١)</sup> ويحرم على الرجل الخلوة بها، وأصل ذلك، قول النبي ﷺ: «لا يخلون رجل امرأة إلا مع ذي حرم»،<sup>(٢)</sup>

وقد انفق الفقهاء على أن الخلوة بالأجنبية محرمة.

وقالوا: لا يخلون رجل بامرأة ليست به محرمة، ولا زوجة، بل أجنبية، لأن الشيطان يوسوس في الخلوة بفعل ما لا يخل، قال رحمه الله: «لا يخلون رجل امرأة إلا كان نكاحها الشيطان».<sup>(٣)</sup>

وقالوا: إن لم راحية وخلها، حرم ذلك عليه وبطلها.

وقال الحنفية: اخلوة بالأجنبية حرم إلا للضرورة، ودخلت حرمة.<sup>(٤)</sup>

ومن المباح أيضا الخلوة بمعنى انفراد رجل بامرأة في وجود الناس، بحيث لا تحجب اشخاصها عنهم، بل بحيث لا يسمعون كلامها.

فقد جاء في صحيح البخاري: «جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلها»<sup>(٥)</sup> وعنون ابن حجر هذا الحديث بسبب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، وعقب بقوله: لا يخلو بها بحيث تحجب اشخاصها عنهم، بل بحيث لا يسمعون كلامها، إذا كان بها يخاف به كاشيء الذي تسعي المرأة من ذكره بين الناس.<sup>(٦)</sup>

وتكون الخلوة حرام كاخلوة بالأجنبية على ما سيأتي تفصيله.

وقد تكون الخلوة بالأجنبية واجبة في حال الضرورة، كمن وجد امرأة أجنبية منقطعة في برية، وخاف عليها الهلاك لو تركت.<sup>(٧)</sup>

## الخلوة بالأجنبية :

١ - لأجنبية: هي من ليست زوجة ولا غرماً،

(١) حديث: جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ، أخرجه البخاري الفتح ٣٣٣/٩، ط السلفية، من حديث أسد من مآلات

(٢) نسخ الماري ٣٣٣/٩

(٣) الدائع ١٠٥/٥، بن عاصم ١٣٥/٥، ٢٣٦، احتجاب

(٤) ١١٠/٢، المجموع ١٤٧/٩ تحقيق الطبعي، الفتي

(٥) ٥٥٣/٩، منتهى الإرادات ٧/٢

وقرع فاحشة بها، كانت خطوة جائرة، وإلا فلا. <sup>(١)</sup> وفي المجموع: إن خلا رجلان أو رجال بامرأة فالمشهور تحريمه، لأنه قد يقع اتفاق رجال على فاحشة بامرأة، وقيل: إن كانوا ممن تبعوا موطنهم على الفاحشة جاز. <sup>(٢)</sup>

أما الحنفية فتنتفي عندهم حرمة الخلوة بوجود امرأة ثقة، وهذا يفيد جواز الخلوة بأكثر من امرأة، فقد ذكر ابن عابدين، أن الخلوة المحرمة بالأجنبية تنتفي بالتحائل، وبوجود محرم للرجل معها، أو امرأة ثقة قادرة. <sup>(٣)</sup>

وعند المالكية تكو صلاة رجل بين نساء أي بين صفوف النساء، وكذا عداوته لمن بأن تكون امرأة عن يمينه وأخرى عن يساره، ويقال مثل ذلك في امرأة بين رجال، وظاهره، وإن كن محارم. <sup>(٤)</sup>

وعند الحنابلة تحرم خلوة الرجل مع عدد من النساء أو العكس كأنه يخلو عدد من الرجال بامرأة. <sup>(٥)</sup>

#### الخلوة بالمخطوبة :

٨ - المخطوبة تعتبر أجنبية من خاطبها، فتحرم

الخلوة بالأجنبية مع وجود غيرها معها :

٧ - اختلف الفقهاء في حكم خلوة الرجل بالأجنبية مع وجود أكثر من واحدة، وكذا خلوة عدد من الرجال بامرأة، ففصل الشافعية الحكم في ذلك، فقال إمام الحرمين: كما يحرم على الرجل أن يخلو بامرأة واحدة، كذلك يحرم عليه أن يخلو بنسوة، ولو خلا رجل بنسوة، وهو محرم إحداهن جاز، وكذلك إذا خلعت امرأة برجال، وأحدهم محرم لها جاز، ولو خلا عشرون رجلا بعشرين امرأة، وإحداهن محرم لأحدهم جاز، قال: وقد نص الشافعي على أنه لا يجوز للرجل أن يصلي بنساء منفردات، إلا أن تكون إحداهن محرما له.

وحكى صاحب العدة عن الفقهاء مثل الذي ذكره إمام الحرمين، وحكى فيه نص الشافعي في تحريم خلوة الرجل بنسوة منفردات.

وقد ذكر صاحب المجموع بعد إيراد الأقوال السابقة أن المشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن، لعدم المقسدة غالبا، لأن النساء يستحيين من بعضهن بعضا في ذلك. <sup>(١)</sup>

وفي حاشية الجمل: يجوز خلوة رجل بامرأتين ثقتين يثق بهما وهو المتمدن. أما خلوة رجال بامرأة، فإن حالت العادة دون تواطئهم على

(١) حاشية الجمل ٤٦٦/١

(٢) المجموع ١٥٦/٤

(٣) ابن عابدين ٢٢٦/٥

(٤) بلغة السلك والشرح الصغير ١٥٨/٥، ١٥٩

(٥) شرح منتهى الإرادات ٧/٣

(١) المجموع ٧/٦٦، ٦٢

وخيفت الفتنة، حتى رأى الشافعية حرمة خلوة  
الأمرد بالأمرد وإن تعدد، أو خلوة الرجل بالأمرد  
وإن تعدد، فإن لم تكن هناك ربيبة فلا تحرم،  
كشارع ومسجد مطروق. انظر مصطلح:  
(أمرد).<sup>(١)</sup>

#### الخلوة بالمحارم :

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجوز خلوة الرجل  
بالمحارم من النساء. ونص الحنفية على أنه يجوز  
أن يسافرها، ويخلوها - يعني بمحارمه - إذا أمن  
على نفسه، فإن علم أنه يشتبهها أو شتهيه فإن  
سافرها أو خلها، أو كان أكبر ربه ذلك أو  
شك فلا يباح.<sup>(٢)</sup>

وبما يدخل في حكم الخلوة بالمحارم الخلوة  
بالمطلقة طلاقاً رجعياً، مع اختلاف الفقهاء في  
اعتبار هذه الخلوة رجعة أم لا، على ما سيأتي  
بيانه، أما المطلقة طلاقاً بائناً فهي كالأجنبية في  
الحكم.

#### الخلوة بالمعقود عليها :

١٣ - للخلوة بالمعقود عليها عند بعض الفقهاء  
أثر في ثمر المهر ووجوب العدة وغير ذلك، إلا  
أن الفقهاء يختلفون في تحديد الخلوة التي يترتب  
عليها ذلك الأثر.

الخلوة بها كغيرها من الأجنيات، وهذا  
بإتفاق.<sup>(٣)</sup>

#### الخلوة بالأجنبية للعلاج :

٩ - تحرم الخلوة بأجنبية ولو لضرورة علاج إلا مع  
حضور محرم لها، أو زوج، أو امرأة ثقة على  
الراجح، لأن الخلوة بها مع وجود هؤلاء يمنع  
وقوع المعذور، وهذا عند المالكية والشافعية  
والحنابلة.<sup>(٤)</sup> انظر مصطلح : (ضرورة).

#### إجابة الوليمة مع الخلوة :

١٠ - تجب إجابة الدعوة إلى الوليمة، أو نسي،  
إذا لم يترتب على الإجابة خلوة محرمة، وإلا  
حرمت، كما جاء عن الشافعية والحنابلة وهو  
المفهوم من كلام المالكية.<sup>(٥)</sup>  
(ر: وليمة).

#### الخلوة بالأمرد :

١١ - تحرم الخلوة بالأمرد إن كان صبيحاً،

(١) ابن عثيمين ٥/ ٣٣٧، الفتاوى في شرح الهداية ٢/ ٤٤٢،  
شرح اللمعة ١/ ٩٢، ٩٤، غرر الحقايق الدعوى ٢/ ٤١٠،  
مطلب أولي الهي ٥/ ١٢

(٢) الفواكه المصنوعة ٢/ ٤١٠، مني المحتاج ٣/ ١٣٣، مطلب  
قولي الهي ٥/ ١٢

(٣) منج الجليل ٢/ ١٦٧، ١٦٨، حاشية الجمل على الشناج  
١/ ٣٧٢، مطلب قولي الهي ٥/ ٣٣٤

(١) الموسوع الفقهاء ٣/ ٢٥٢

(٢) الفتاوى الحالية بأش الفتاوى القنينة ٣/ ٤٠٧

الخُلوة التي يترتب عليها أثر:

١٤ - الخُلوة التي يترتب عليها أثر رمي الخُلوة الصحيحة كما يقول الحنفية، أو خُلوة الاعتداء كما يطلق عليها المالكية.

وهي عند الحنفية التي لا يكون معها مانع من الوطء، لا حقيقي ولا شرعي ولا طبعي.

أما المانع الحقيقي: فهو أن يكون أحدهما مريضاً مرضاً يمنع الجماع، أو صغيراً لا يجامع مثله، أو صنيرة لا يجامع مثلها، أو كانت المرأة رتقاء، أو قرناء، لأن الرتق والقرن بينان من الوطء.

وتصح خُلوة الزوج العتق أو الخفسي، لأن العتق والخفص لا يمتنعان من الوطء، فكانت خُلوتهما كخُلوة غيرهما.

وتصح خُلوة المجهوب في قول أبي حنيفة لأنه يتصور منه السحق والإيلاد بهذا الطريق، وقال أبو يوسف ومحمد: لا تصح خُلوة المجهوب لأن الجلب يمنع من الرطء فيمنع صحة الخُلوة كالقرن والرتق.

وأما المانع الشرعي: فهو أن يكون أحدهما صائماً صوم رمضان أو محرماً بحج أو بعمره، أو تكون المرأة حائضاً أو نفثاً، لأن كل ذلك محرم للوطء، فكان مانعاً من الوطء شرعاً، والخفص والنفاس يمتنعان منه طبعاً أيضاً لأنها تؤدي والطبع السليم ينفر من استعمال الأذى.

وأما في غير صوم رمضان فقد ذكر بشر عن أبي يوسف أن صوم التطوع وفضاء رمضان والكسارات والتشوير لا تمنع صحة الخُلوة. وذكر الحاكم في مختصره أن نفل الصوم كقرضه، فصار في المسئلة روايتان، ووجه الرواية الأخيرة أن صوم التطوع يحرم الفطر من غير عذر فصار كحج التطوع وإذا يمنع صحة الخُلوة.

وفي رواية بشر أن صوم غير رمضان مضمون بالفضاء لا غير فلم يكن قوياً في معنى المنع بخلاف صوم رمضان فإنه يجب فيه القضاء والكفارة.

وأما المانع الطبيعي: فهو أن يكون معها ثالث، لأن الإنسان يكره أن يجامع امرأته بحضرة ثالث، ويستحي فينبض عن الوطء بمشهد منه، ومواء أكان الثالث بصيراً أم أعمى، يقظان أم نائماً، بالغاً، أم صبياً بعد، إن كان عاقلاً، رجلاً أو امرأة، أجنبية أو منكوحته، لأن الأعمى إن كان لا يبصر فهو بحس، وإن شاءم يحتمل أن يستيقظ ساعة فساعة، فينبض الإنسان عن الوطء مع حضوره. والعصي العاقل بمنزلة الرجل يحتشم الإنسان منه كما يحتشم من الرجل. وإذا لم يكن عاقلاً فهو ملحق بالبهايم، لا يمتنع الإنسان من الوطء لمكانه، ولا يلتفت إليه، والإنسان يحتشم من المرأة الأجنبية، ويستحيي، وكذا لا يحل لها النظر إليها فيغتضبان لمكانها.

ولا تصح الخلوة في المسجد، والطريق،  
والصحراء، وعلى سطح لا حجاب عليه، لأن  
المسجد يجمع الناس للعبادة، ولا يؤمن من  
الدخول عليه ساعة فساعة، وكذا النوبة في  
المسجد حرام؛ قال عز وجل: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ  
وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(١)</sup>.

والطريق يمر الناس لا تخلوهم عادة، وذلك  
يوجب الانقباض فينبغ النوبة، وكذا الصحراء  
والسطح من غير حجاب، لأن الإنسان ينقبض  
عن النوبة في مثله لاحتمال أن يحصل هناك  
ثالث، لو ينظر إليه أحد.

ولو خلاها في حجلة أو قبة فأرخص السر  
عليه فهي خلوة صحيحة، لأن ذلك في معنى  
البيت.

ولا خلوة في النكاح السائد، لأن النوبة في  
حرام فكان الذم الشرعي قائماً<sup>(٢)</sup>.

١٥ - وعند المالكية: الخلوة الصحيحة، وهي  
خلوة الاهتداء، من الهدوء والسكون. لأن كل  
واحد من الزوجين سكن للأخر اطمأن إليه،  
وهي معروفة عندهم بإرخاء الستور، كان هناك  
إرحاء ستور، أو غلق باب، أو غيره، ومن  
الخلوة الصحيحة عندهم أيضاً، خلوة الزيارة،  
أي زيارة أحد الزوجين للأخر. وتكون بخلوة

بالبحر - ولو كان مريضاً - حيث كان مطبقاً، ولو  
كانت الزوجية التي يخلوها - حائضاً، أو  
نفساء، أو صائماً، وأن يكون غير محبوب على  
العمد، خلافاً للقرافي، وأن تكون بحيث  
يمكن شغلها بالنوبة، فلا يكون معها في الخلوة  
نساء متصفات بالعفّة والعدالة، أو واحدة  
كذلك، وبحيث لا تقصر مدة الخلوة فلا تصح  
للنوبة، أما لو كان معها نساء من شرار النساء،  
فالخلوة مما يترتب عليها أثر. لأنها قد تمكّن من  
نفسها تحضرن، دون المتصفات بالعفّة  
والعدالة وإنهن يمتنعن<sup>(٣)</sup>.

وحاء في بلغه السالك والشرح انصغف: أن  
الخلوة - سواء أكانت خلوة اهتداء، أم خلوة زيارة  
- هي اختلاء البالغ غير المحجوب بحظيفة، خلوة  
يمكن فيها النوبة عادة، فلا تكون لحظة تقصر  
عن زمن النوبة وإن تصادقا على نفيه<sup>(٤)</sup>.

ولا يمنع من خلوة الاهتداء عندهم وجود  
مانع شرعي، كحيفض، وصوم، وحرام، لأن  
المسألة أن الرجل إذا خلا بزوجته أول خلوة  
لا يفارقها قبل وصوله إليها<sup>(٥)</sup>.

١٦ - والخلوة لا يترتب عليها الأثر السابق عند  
الشافعية في الجديد لقول الله تعالى: ﴿وَأِنْ

(١) حاشية الدرر في شرح تكملة ١٦٨/٢

(٢) بلغه السالك والشرح الصغير ١٤٧/١، ٢٩٨

(٣) الشرح الصغير ١٤٣/١، ٢٩٨ - حواشي الإكليل ٢٠٨/١

(١) سورة البقرة ١٨٧/١

(٢) البدائع ٢٩٠/٢ - ٢٩٣

طلقتوهن من قبل أن تمسوهن... ﴿١٧﴾ الآية والمراد بلمس الخلع. (١)

أثر الخلوة :

أولاً : أثرها في المهر :

١٧ - وقال الخنابلة : الخلوة التي يترتب عليها أثر هي الخلوة التي تكون بعيداً عن محرم، وبإلحاح مطلقاً، مسلم أو كافراً، ذكراً أو أنثى، أعمى أو بصيراً، عاقلاً أو مجنوناً، مع علمه بأنها عنده، ولم تمنعه من الوطء، إن كان الزوج يضاف مثله كائن عشر فأكثر، وكانت الزوجة يوطأ مثله كانت تسع فأكثر، فإن كان أحدهما دون ذلك لم يطرر بالخلوة شيء، ولم يترتب لها أثر.

ولا يمنع أثر الخلوة نوم الزوج، ولا كونه أعمى، ولا وجود مانع حتى بأحد الزوجين كحجب ورتق، ولا وجود مانع شرعي بهما، أو بأحدهما كحيض وإحرام وضوم واجب.

ويجوز الخلوة على الوجه السابق يترتب عليها آثاره، وقد قال الفراء في قوله تعالى : ﴿وقد أفضى بعضكم إلى بعض﴾ ﴿٢٣﴾ أنه قال : الإفضاء، الخلوة، دخولها أو لم يدخل، لأن الإفضاء مأخوذ من القضاء، وهو الحائلي، فكانه قال : وقد خلا بعضكم إلى بعض. (١)

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مما يؤكد به المهر الخلوة الصحيحة التي استوفت شرائطها، فلو خلا الزوج بزوجته خلوة صحيحة ثم طلقها قبل الدخول بها في نكاح فيه تسمية للمهر يجب عليه النسيء، وإن لم يكن في النكاح تسمية يجب عليه كمال مهر المثل لقوله تعالى : ﴿وإن أوردتم استدلال زوج مكان زوج وأتيتم إحداهن فتطارعا فلا تأخذوا منه شيئاً فتأخذونه بهتانا وإنما مبينا وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض﴾. (١)

وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من كشف غار امرأته ونظر إليها وجب الصداق»، دخل بها أو لم يدخل» (٢) وهذا نص في الباب

وروي عن زائدة بن أسبى أنه قال : قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أرخص الشهور وأغلق الباب فلها الصداق كاملاً، وعليها الحدة، دخل بها أو لم يدخل، حكى

(١) سورة النساء/ ٢٠، ٢١

(٢) حديث : «من كشف غار امرأة ونظر إليها...» أخرجه فقهاء قاضي (٣٠٧/٣) ط. دار المحققين، من حديث محمد بن عبد العزيز بن توبان مرسل، وفي إسناده ضعف كذلك، فقد حلف عنه البيهقي في النسخ (٧/٢٥٦) ط. دائرة المعارف العثمانية وقال : «وهذا منقطع» وبعض رواه غير صحيح به.

(١) سورة البقرة/ ٢٣٧

(٢) معي المحتاج/ ٣٠٥

(٣) سورة النساء/ ٢١

(٤) شرح منتهى الإرادات/ ٤/ ٧٦، ٨٣، المعنى ٧١٩، ٦



الطحاوي في هذه المسألة إجماع الصحابة من الخلفاء الراشدين وغيرهم .

وذهب الشافعي في الجديد إلى أنه لا اعتبار بالخلوة في نكاح المهر . لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمْوهن مِنْ قَبْلِ أَنْ يُمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً تَصْغُرُ مَا فَرَضْتُمْ . . . ﴾ <sup>(١)</sup> والمراد بالنس الجاهل <sup>(٢)</sup> .

ثانياً : أثرها في العدة :

١٩ - ذهب الحنفية والمالكية والخبائبة إلى أنه يجب العدة على المطلقة بالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح دون الفاسد ، فلا يجب في الفاسد إلا بالدخول ، أما في النكاح الصحيح فتجب بالخلوة لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
ولأن رجوعها بطريق استبراء الرحم ، والحاجة إلى الاستبراء بعد الدخول لا قبله ، لأن الخلوة الصحيحة في النكاح تصبح أقيمت مقام الدخول في وجوب العدة التي فيها حق الله تعالى ، لأن حق الله تعالى بمحاشاة في إيجابه ،

ولأن التسليم بالسواجب بالنكاح قد حصل بالخلوة الصحيحة فتجب به العدة كما يجب بالدخول ، لأن الخلوة الصحيحة إنما أقيمت مقام الدخول في وجوب العدة مع أنها ليست بدخول حقيقة لكونها سبباً مقضياً إليه ، فأقيمت مقامه احتياطاً إقامة للسبب مقام السبب فيها بمحاشاة فيه ، ووجوب العدة عبد المالكية بالخلوة الصحيحة حتى ولو نكح الزوجان الوطء فيها ، لأن العدة حق الله تعالى فلا تسقط بانقضاءها على نكح الوطء .

وظاهر كلام الحنفية من الخلوة كما ورد في المعنى أنه لا فرق في وجوب العدة بين أن يخلوها مع النكاح من الوطء أو مع عدمه ، سواء كان المانع حقيقياً كالحب ، والعدا ، والفتن ، والرتق ، أو شرعياً كالصوم ، والإحرام ، والخيض ، والنفساء ، والظهار ، لأن الحكم علق هاهنا على الخلوة التي هي مظنة الإحصاء دون حقيقتها .

وفي الجديد : عداة الشافعية لا يجب العدة بالخلوة المجردة عن الوطء <sup>(٤)</sup> . ففهم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ . . . ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة طه/٢٤

(٢) البدائع ٢/٢٩١ ، الشرح الصغير ١٣/١٦ ط الحلي ، والرد المحتار ١٠/٣٣ ، ومغني المحتاج ٣/٣٢٥ ، المعنى ٢٩٤/٦

(٣) سورة الأحزاب/٤٩

(٤) البدائع ٢/٢٩١ ، الرد المحتار ١٠/٣٢٥ ، المعنى ٢٩٤/٦  
(٥) سورة الأحزاب/٤٩

ثالثاً : أثر الخلوة في الرجعة :

٢٠ - ذهب الحنفية إلى أن الخلوة ليست بـرجعة. لأنه لم يوجد ما يدل على الرجعة لا قولاً ولا فعلاً. (١)

وذهب المالكية إلى أن شرط صحة الارتجاع علم الدخول وعدم إنكار الوطء، فإن أنكرته لم تنصح الرجعة، وظاهره سواء اختل بها في زيارة أو خلوة اعتداء، وهو أحد أقوال. الثاني أن ذلك في خلوة الزيارة، أما خلوة الاعتداء فلا عبرة بإنكارها وتنصح الرجعة. ولا إن أقر به فقط في زيارة بخلاف البناء. والثالث، أنها إن كانت الزائرة صدق في دعواه الوطء فتصح الرجعة كخلوة البناء، وقال الصاوي تعليقا على قوله (وهو أحد أقوال) بقوله : ذكر في الشامل أن القول بعدم التفرقة بين الخليتين هو المشهور. (٢) وقال ابن قدامة : الخلوة كالإصابة في إثبات الرجعة للزوج على المرأة التي خلا بها في ظاهر قول الحارثي لقوله : حكمها حكم الدخول في جميع أمورها.

وقال أبو بكر : لا رجعة له عليها إلا أن يصيبها. (٣)

وللتفصيل ينظر مصطلح : (رجعة).

رابعاً : أثر الخلوة في ثبوت النسب :

٢١ - ذهب الحنفية إلى أن ثبوت النسب بما يترتب على الخلوة ولو من التعصيب، وقال ابن عابدين وأبو عبيد بن ربيعة عن ابن الشحنة في عقد الفرائد : إن المطلقة قبل الدخول ولو ولدت لأقل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبه للتيقن بأن انعولق كان قبل الطلاق، وإن الطلاق بعد الدخول، ولو ولدته لأكثر لا يثبت لعدم العدة، ولو اختل بها فطلقها يثبت وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر، قال : ففي هذه الصورة تكون الخصومة للخلوة. (٤)

وذهب الشافعية إلى أن الزوجة تكون فرأى بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للإمكان من خلوة بها لحضه، وإن لم يعرف بالوطء، لأن مقصود النكاح الاستمتاع والولد، فاكفي فيه بالإمكان من الخلوة. (٥)

ويرى الحنابلة أن الخلوة يثبت بها النسب. (٦)

انظر : (نسب).

خامساً : أثر الخلوة بالنسبة لانتشار الحرمة :

٢٢ - من الآثار التي تترتب على الخلوة الصحيحة انتشار الحرمة، وقد ذكر ابن عابدين

(١) ابن عابدين ٢/ ٣٤٩

(٢) شرح المنهاج للجلال محلي ٤/ ٩١

(٣) من الإبراهيمات ٣/ ٢١٣

(٤) الاختيار ٣/ ١١٧

(٥) شرح المنهاج ٤/ ٩١

(٦) شرح المنهاج ٤/ ٩١، الفقه ٧/ ٢٩٠، ٢٩١

لم أضاف، وصدقته، لم يلتفت إلى قولها، وكان حكمها حكم المدخول.<sup>(١)</sup>

ودكر ابن قدامة في موضع آخر خلافنا في تحريم الربيبة فقال: وأما تحريم الربيبة مع أخذ أنه يحصل بالخلوة، وقال القاضي وابن عقيل: لا تحرم، وحمل القاضي كلام أحمد على أنه حصل مع الخلوة بنظر أو مباشرة، فخرج كلامه على إحدى الروايتين في أن ذلك يحرم، والصحيح أنه لا يحرم، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دُعَيْتُمْ بِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ والخلوة كناية عن السوط والنسب صريح في إباحتها لدونه، فلا يجوز خلافه.<sup>(٢)</sup>  
(أ) نكاح - صهر - حرمت).



أن الخلوة الصحيحة تفيد حرمة نكاح الأخت وأربع سوى الزوجة في عدتها.<sup>(٣)</sup>

أما بالنسبة لتحريم بنت الزوجة فقد اختلف فيه، فروى ابن عابد عن الثوري أنه قد أن الخلوة بالزوج لا تقوم مقام السوط في تحريم بنتها. وقال ابن عابد عن ثوري بن نوادر أبي يوسف: إذا خلا بها في صوم رمضان، أو حال إحصاءه لم يحل له أن يتزوج بنتها، وقال أحمد: لا، فإن الزوج لم يجمع وأختها، حتى كان لها نصف المهر.

ثم قال ابن عابد: وظاهره أن الخلاف في خلوة الخامسة، أما الصحيحة فلا خلاف في نه تحريم البنت.<sup>(٤)</sup>

وقال ابن قدامة: الدخول بالأم محرم للبنت، لقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ الْمَلَائِكَةُ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ أَيْمَانِكُمْ الْمَلَائِكَةُ دُخَانُهُمْ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دُخَلْتُمْ بِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾.<sup>(٥)</sup>

وهذا نص والمراد بالمدخول في الآية السوط، كنى عنه بالمدخول، فإن خلا بها ولم يوطأها لم تحرم ابنتها، لأن الأم غير مدخول بها، وظاهر قول الحنفية تحريمها لقوله: ﴿فَإِنْ خَلَا بِهَا﴾. وقال

(١) ابن عابد ٢/ ٣٤١ نشر دار إحياء التراث

(٢) ابن عابد ٢/ ٣٧٨، الطبعة السابقة، فتاوى المزاوية

بالمشقة الفتاوى الجديدة ١/ ١١٦

(٣) سورة النساء، ٩٣

(٤) المشقة ٢/ ٣٢٤

(٥) المشقة ٢/ ٣٧٠

الناظر كعمير الوقف إذا لم يوجد ما يعمر به ،  
على أن يكون له جزء من مشقة الوقف ، معلوم  
بالتسوية كخمس أو ثلث ، ويؤدي الأجرة حفظ  
للمستحقين عن الجزء المتبقى من المشقة وينشأ  
ذلك بطرق مختلفة سيأتي بيان بعضها .

وعرفه المرقاني بتعريف أعم فقال : هو اسم  
ما يملكه دافع للذرائع من المصلحة التي دفع في  
مقابلتها الذرائع<sup>(١)</sup>

وأطلق المصنف أيضا على حتى مستاجر لأرض  
الأميرية في التمسك بها إن كان له بها أثر من  
غراس أو بناء أو كس ما ترتب على أن يؤدي ما  
عليها من الحقوق لبيت الله ، وهذا النوع الثاني  
سبه بعض متأخري المالكية خلوا ، وفي أكثر  
كلام الشيخ عليش قال : هو ملحق بالخلو ، وقال  
في موضع : يكون خلوا ، ووقع في بعض كلامه  
إطلاق الخلو على نفس البناء والعرض وبجوهما ،  
الذي يقبضه من يده عمار وقف أو أرض  
أميرية<sup>(٢)</sup>

وفي كلام المدسوقي مثل ذلك<sup>(٣)</sup> ويكون  
الخلو في العقارات المنوكة أيضا .

(١) الرقعة ١٦٧/٦

(٢) ابن عابدين ، وفنون العدل والإنصاف القدري مادة (٢٦) ،  
٢٦٠ ، ٢٦١ ، والمنازل الهندية ٥/٦٦ ، ومرة الجيران  
٥٩٦م ، والفتاوى المصرية ٢/٢٩٨ ، وفتح لمع الثالث  
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠

(٣) حاشية المدسوقي حل شرح الكبير في باب الغصب  
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

## خلو

التعريف :

١ - الخلو لغة مصدر خلأ ، يقال خلأ المكان أو  
الإنسان خلوا وخلأ ، إذا فرغ منه ، وخلأ المكان  
من أهله وعن أهله ، وخلأ فلان من العيب :  
برى منه . وخلأ بضم حاء خلوا ، وحيوة وخلوا  
وخلأ الغرد به في خلوفه ، وأصله له الشيء :  
فرغ منه عنه ، وأصل المكاء والإناء وغيرها  
جعلها خلوا<sup>(١)</sup>

وأخلو في الاصطلاح تكون بمعنىين :

الأول : أخلو بمعنى الإفراد يقال : خلوت  
نفسى ، وخلوت بفلان والخلو ألقب : الاتفرد  
بالزوجة ، بأن يغلق الرجل الباب على زوجته  
وينفرد بها ، وأكثر ما يسمى هذا لتفرد خلوة ،  
وإذا نظر لحكامه تحت عنوان : (خلوة) .

والثاني : وليس معروفا في كتب النسخة ، ولكن  
يوجد بهذا المعنى في كتب متأخري النسخة ،  
فإنهم يستعملونه بمعنى المنفعة التي يملكها  
المتأخر تغار الوقف مقابل ما يدفعه إلى

أما الحكم بـ كسر الحاء فلم نجد في معاجم اللغة لتقديمه، وفي المعجم الوسيط هو انعقاد المحبوس، ويرد في كلام متأخري الفقهاء بمعنى الأجرة المقررة على عقار لوقت ونحوه تؤخذ من من له فيه بقاء أو غراس، وإذا انتقل العقار من يد إلى يد انتقل الحكم معه، يدفع لحظ مستحقه، الوقت.

قال الشيخ عليش: من استوفى على الخلو يكون عليه لجهة الوقت أجرة للمذي يؤول إليه لوقت يسمى عندنا بمصغر حكم المثللا يذهب الوقت باطلا، ولا يصح الاحتكار إلا إذا كان بأجرة المثل ولا تبقى على حال واحدة بل يزيد لأجرة وتنقص باختلاف الزمان<sup>(١)</sup>.

#### ب - الفراغ والإفراغ

٣ - يظهر من استعمال الفقهاء هذين المصطلحين أن  
١ - راد بهما التنازل عن حق من مثل وطبيعة لها رتب من وقف ونحوه<sup>(٢)</sup> أو التنازل عن الخلو من مالكه لغيره بمؤنس، فهو بيع للمصلحة المذكورة، إلا أنه حصص باسم الإفراغ تغييرا له عن بيع الذي يصرف عنه الإطلااق إلى بيع الشربة، وتعلمه إنسيا محمي مراعاة لأن مالكه

ولم أصل استعمال لفظ الخلو بهذا الاصطلاح أنه أطلق أولا على خلو العقار أي إفراغه والتخلي عنه لغير من هو بيده<sup>(٣)</sup> وأطلق على البدن التقدي الذي يأخذه مالك هذا الحق مقابل التخلي عنه، ثم أطلق على المصلحة المتخلى عنها نفسها. وقد وقع بهذه المعاني كلها في كلام الشيخ عليش<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر البستاني في حاشيته على شرح الزرقاني أن الخلو في الأوقاف سماه شيوخ المغاربة في فاس بالجلسة<sup>(٥)</sup>.

#### الألقاظ ذات الصلة :

##### أ - الحكم :

٢ - الحكم بفتح الحاء قال في المسان هو إخراج الطعام للتر بعض. وقال ابن سيده: الاحتكار جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت الغلاء به<sup>(٦)</sup>.

والاحتكار أيضا: والاستحكار عهد إجارة يقصد بها استئقاء الأرض مقررة لبناء والغرس أو أحدهما<sup>(٧)</sup>.

(١) الفتاوى الحبرية ١/ ١٨٠.

(٢) انظر مثلا: مع العلي لذلك ١/ ٢٥.

(٣) الباني عن الزرقاني ١/ ١٢٨.

(٤) لبان العرب.

(٥) ابن عابد ١/ ٩٠ نقله عن الفتاوى الحبرية ومرشد الحرافة القفري باشا (م) ١/ ٥٩٠ ط بولاق ١٣٠٨ هـ.

(١) مع العلي لذلك - فتاوى الشيخ عليش ٢/ ٢٤٣: القاهرة.

مصطلح الخلو ١٣٧٨ هـ. والصور النكاح والإنصاف.

(ملحة ٣٣٦) وابن عابد ١/ ١٨٠.

(٢) حاشية ابن عابد ١/ ٢٨٦: ١/ ١٨٠ هـ.

وجزء من المنفعة وهي التي سبق تسميتها بالخُلُو.  
٤ - ويطلق على الأعيان التي توضع للاستعمال  
في الحائث دون اتصال أصلاً كالكنزج  
والفناجين بالنسبة للمعاقهي، واقفوط بالنسبة  
للحمام.<sup>(١)</sup>

والفرق بين الجذك وبين الخُلُو، أن صاحب  
الخُلُو يملك جزءاً من منفعة الوقف ولا يملك  
الأعيان التي أقيمت في حوائث الوقف بهال  
المستأجر فإنها قد أقيمت فيه على أنها وقف، أما  
الجذك فهو أعيان مملوكة لمستأجر الحائث.<sup>(٢)</sup>

د - الكر دار :

٥ - هو ما يحدده المزارع والمستأجر في الأراضي  
الموقوفة من بناء فوغراس أو كس بالقرب بأذن  
الواقف أو الناظر قبض في يده<sup>(٣)</sup> والمراد بكبس  
الشتراب ما ينقذه من الشتراب إلى تلك الأرض  
لإصلاحها إذا أتى به من خارجها<sup>(٤)</sup> فالكر دار  
أعيان مملوكة للمستأجر في الأرض الزراعية.

هـ - المُرشد :

٦ - هو أن يستأجر رجل عقار الوقف من دالكو

لا يملك رتبة الأرض بل يملك حق التمسك  
بالعقار أو بعض المنفعة. وقد وقع بهذا المعنى في  
كلام الشيخ عليش.<sup>(٥)</sup>

ووجه التسمية بذلك أن الفراغ إخلاء،  
والإفراغ الإخلاء، فللتشاكل يفرغ المحل من  
حقه ليكون الحق لغيره.

ج - الجذك أو الكذك :

٤ - ١ - أكثر ما يطلق على ما يضعه في الحائث  
مستأجر من الأعيان المملوكة له المتصلة بمعنى  
الحائث اتصال قرار، أي وضع لا يمتصل  
كالبناء، وسمي هذا النوع في بعض العقاري  
بشكسى.<sup>(٦)</sup>

٢ - ويطلق على ما يوضع في الحائث متصلاً  
لا على سبيل القرار، وذلك كالرفوف التي  
تركب في الحائث توضع عدة الحلاق مثلاً فإنها  
متصلة لا على وجه القرار.

٣ - ويطلق على المنفعة المتقابلة للدرهم التي  
يدفعها صاحبها إلى المالك أو ناظر الوقف  
تستعمل في مرة الوقف أو بناء الأرض الموقوفة  
عند عدم وجود ما يرم به أو ينشأ ويشترط  
دفعها أن تكون له حق القرار في الفعل المستأجر

(١) رد المحتار ١٧/١٢ والكوج ابريق الشاي.

(٢) مرشد الحيران م ٥٩٦، ٥٩٧.

(٣) الفتاوى الحميرية ١٨٠/٢، والفتاوى الحميرية ١٩٩/٢.

خلا عن الفتاوى والقاموس.

(٤) تلخيص الفتاوى الحميرية ١٩٩/٢، ومرشد الحيران م ٥٩٦.

(٥) فتح البلي المالك ٢٥٠/٢.

(٦) حاشية الألباء، النعمري ١٣٦/٦، والفتاوى الحميرية

١٩٩/٢، ٢٠٠.

في الحث صار له مسكة بتسك بها في الحث فيها . قال : وحكمها أنها لا تقوم ، فلا تملك ولا تباع ولا تورث .<sup>(١)</sup>

حقيقة ملك الخلو عند من قال به :

٨ - قال العدوي من المالكية : اعلم أن الخلو من ملك المنفعة لا من ملك الانتفاع إذ مالك الانتفاع يتنفع بنفسه ولا يؤجر ولا يجب ولا يعير . ومالك المنفعة له تلك الثلاثة مع انتفاذه بنفسه . قال : والفرق بينهما أن مالك الانتفاع يقصد ذاته مع وصفه ، كإمام وعطيبي ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور ، بخلاف مالك المنفعة . ثم إن من ملك الانتفاع وأراد أن يتنفع غيره به ، فإنه يسقط حقه منه ويأخذه الغير على أنه أهله حيث كان من أهله ، والخلو من ملك المنفعة فلذلك يورث .<sup>(٢)</sup>

وصرح اليهودي من الحنابلة كذلك بأن الخلو المشتري بالمال يكون من باب ملك المنفعة .<sup>(٣)</sup>

### أحكام الخلو :

٩ - تنقسم العقارات من حيث الاختلاف أحكام الخلو فيها إلى ثلاثة أقسام :

(١) تلخيص الفتاوى الحنفية ١٩٨/٢ ، وقانون العدل والإحصاف في ملخصات على مشكلات الأوقاف لعدوي بقا (مادة ٣٣٠) .

(٢) العدوي على ٧٩/٧ ، وانظر مثل كلامه عند الزرقاني أول باب العارية ١٢٧/٦ و ١٢٨ .

(٣) مطلب لولي المص ٣٧٠/٤

حائوت مثلاً ويأذن له الفتوي ببيعته أو مرته الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف ، وعدم من يستأجره بأجرة معجلة يمكن تعميمه أو مرته بها ، فيسره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الأجر في كل سنة أو شهر مثلاً ، وهذه العيارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف ، فلا تباع ولا يصح بيع المستأجر لذلك الدين ، لأن الدين لا يجوز بيعه .

وتكن إذا أراد المستأجر الخروج من الدكان يجوز له قبض دينه من المستأجر الجديد ويصير ذلك له كما كان للمستأجر السابق .<sup>(١)</sup>

والمرصد هو ذلك الدين المستقر على الوقف بهذه الصفة .

فالفرق بينه وبين الخلو أن صاحب الخلو يكون حقه ملكاً في منفعة الوقف ، وصاحب المرصد يكون له دين معلوم على الوقف .<sup>(٢)</sup>

### ٦ - مشد المسكة :

٧ - مشد المسكة اصطلاح للمنفعة المتأخرين بقصدون به استحقاق الزراعة في أرض الغير وهو من المسكة لغة وهي ما يتسك به ، قال ابن عابدين : فكان المسلم للأرض (أي الأرض المملوكة لبيت المال غالباً) المأذون له من صلاحها

(١) تلخيص الفتاوى الحنفية ٢٠٠/٢

(٢) مرشد الحيران ٩٩٤

- ١ - عقارات الأوقاف
  - ٢ - الأراضي الأميرية - أراضي بيت المال -
  - ٣ - العقارات المملوكة ملكاً خاصاً.
- ويقسم البحث إلى ثلاثة أقسام تبعاً لذلك .

#### القسم الأول - الخلو في عقارات الأوقاف :

أحوال نشوء الخلو في عقارات الأوقاف :

نشأ الخلو في عقارات الأوقاف في أحوال منها :

- ١٠ - الخالة الأولى : أن يشأ بتفاني بين الواقف أو الناظر وبين المستأجر .

وهذه الحال لم نجد في كلام الشافعية تعرضاً لها ، وقد قال بها متأخرو المالكية وبعض متأخري الحنابلة ونقلها عن المالكية متأخرو الحنفية .  
قال العدوي من المالكية : اعلم أن الخلو يصور بصور منها :

- ١١ - الصورة الأولى : أن يكون الوقف أيلاً له خراب ، فيؤجره ناظر الوقف لم يعمره بحيث يصير الحاسوت مثلاً يكرى بثلاثين ديناراً في السنة . ويجعل عليه لجهة الوقف خمسة عشر نصير المنفعة مشتركة بين المكثري وبين جهة الوقف . ومقابل الدرهم المصروفة في التعمير هو الخلو قال : وشرط جواره أن لا يوجد للوقف ريع يعمره الوقف .

- ١٢ - الصورة الثانية : أن يكون لمسجد مثلاً حوائط موقوفة عليه . واحتاج المسجد للتكميل

أو العمارة ، ولا يكون الربيع كافياً للتكميل أو العمارة ، فيعمد الناظر إلى مكتري الحوائط فيأخذ منه قدر ما يعمره المسجد ، وينقص عنه من أجره الحوائط مقابل ذلك ، بأن تكون لأجرة في الأصل ثلاثين ديناراً في كل سنة ، فيجعلها خمسة عشر فقط في كل سنة ، وتكون منفعة الحوائط المذكورة مشتركة بين ذلك المكثري وبين جهة الوقف ، وما كان منها لذلك المكثري هو الخلو ، والمشاركة بحسب ما يفتق عليه صاحب الخلو وناظر الوقف على وجه الصلحة .

- ١٣ - الصورة الثالثة : أن تكون أرض موقوفة ولم يكن هناك ريع تعممه وتمظت بالكلية على ما ذكره العدوي فيستأجرها من الناظر ويبني فيها أي للوقف ، ذلوا مثلاً على أن يعمم لجهة الوقف في كل شهر ثلاثين درهماً ، ولكن الدار بعد بنائها تكرر بستين درهماً . فالمنفعة التي تقابل الثلاثين الأخرى يقال لها الخلو .<sup>(١)</sup>

قال الشيخ عليش في الصورة الثالثة : هذا الذي أفتى به علياً إنما وقع العمل به من غير مزع . قلنا : ويجب تقييد هذا بما إذا بين للملكية (أي ثبت بالبينه على أنه ينوي أنه يملك ما يقابل البناء أو الشمرس وهو حق الخلو وأنه لم يمه

(١) العدوي ص ٢٩٧/٢ المرحلي ٢٩٧/٢ بيروت ، در ستار ، وشرح الكبير مع الفتاوى ١٦٢/٢



وقال غير الدين الرملي الخنجر في مثل هذه الصورة الرابعة: وربما يفعله أكثر الأوقاف، وما ينبغي أن بعض المؤكّد عمر مثل ذلك بأعمار التحصن، ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار، بل فأقربه الوقف، وفاز التجار بالمنفعة، وكان الشيء <sup>١٢</sup>. يجب ما حلف على أنه <sup>١٣</sup>، والذين يبيعون ولا مفسدة في ذلك في الدين <sup>١٤</sup>.

١٥ - صورة خامسة تضاف إلى الصور التي ذكرها العدوي: وهي أن يشتري من الخلو شراء من السلطان أو لصلحة الوقف عبيدهم من غير أن يكون النفع يحتاج إليه الوقف نفسه، فطاع كلام العدوي نفسه وكلام غيره عدم صحة ذلك في الوقف كما يأتي في شروط صحة الخلو. ووجهه والله أعلم أنه يكون كبيع جزء من العطار الموقوف، إذ أن قيمته إذا كان محملاً بحق الخلو تنقص عن قيمته إذا لم يكن محملاً بذلك الجزء، وحاز في الصور الأربع السابقة لأن يكون قد نقص من الوقف لبعده فيه مع حاجة الوقف إلى ذلك. ولذلك فإن الحاشية ما أحاروا بيع الوقف إذا خرب وتعطل، قال البيهقي.

مير عابدة للوقف قال: أما إن بين التحجيس أو لم بين شيئاً فالباء والغرس وقف على المشهور، لا حق فيها الموزنة الياني والغراس، لأن المحس عليه إنما يبي للوقف، ومكته فهو محوز بحوز الأصل.

وهذه الصورة هي في حال بناء الوقف عليه وبحوز أو غرسه في الأرض الموقوفة، أما لو كان الأجنبي في الوقف شيئاً فإنه يكون ملكاً، والغرس كالبناء، وإذا كان ملكاً أفله بنفسه أو قبته منقوصاً إن كان في الوقف ما يدفع منه ذلك، هذا إن كان ما شاء لا يحتاج إليه الوقف، وإلا فيوفي لحقه من الخلة قطعة، بمنزله ما إذا بناء كذا نظر <sup>١٥</sup>.

١٦ - الصورة الرابعة أن يريد الواقف بناء محلات للوقف، فيأتي له أشخاص يدفعون له دراهم على أن يكون لكل شخص محل من تلك المحلات يكسبه بأجرة معلومة يدفعها كل شهر، فكان السواقف بينهم حصص من تلك المحلات قبل التحجيس وحسب الباقي، فليس للواقف تصرف في تلك المحلات، لكن له الأجرة المعلومه كل شهر أو كل سنة، وكان دفع الكدر هم شريك للواقف بذلك الحصص <sup>١٦</sup>.

(١) مع العمل المالك ١٤٣٢، ٢١٤، وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٢٢٢/٢ ثواب العارية

(٢) مع العمل المالك ٢١٩/٢، ٢٥٠

(١٢) وكان يجب ما حلف على أنه يستند ذلك من قوله <sup>١٢</sup>.

وسرو ولا تعسروا، أخرجه البخاري الفتح ٥٣٤/١٠

(١٣) في الصفة من حديث أنس بن مالك

(١٤) فتاوى الخمر ١٨٠/١

الناظر أن يؤجره له بل له أن يخرجه إن شاء متى انتهت إيجارته ، لكن إن كان للمستأجر بناء ونحوه مما يمس الحثك أو الكردار في الأرض فإذا لم يدفع أجرة المثل يؤمر برفعه وإن كان موضوعاً بإذن الواقف أو إذن أحد النظار .<sup>(١)</sup>

ولو تلفى المستأجر المقار عن مستأجر قبله بهال فلا ينشأ عن ذلك حق الخلو . قال ابن عابدين : أما ما ينعكس به صاحب الخلو من أنه اشترى خلوه بهال كثير وأنه بهذا الاعتبار (ينبغي أن) تصبح أجرة الوقف شيئاً قليلاً ، فهو نمسك باطل ، لأن ما أخذه منه صاحب الخلو الأول لم يحصل منه نفع للوقف ، فيكون الدافع هو المضيع لئله ، فكيف يحل له ظلم الوقف ، بل يجب عليه دفع أجرة مثله .<sup>(٢)</sup>

الحكم في لزوم الخلو في الحال الأولى بصورها الأربع أو عدم لزومه :

١٦ - الخلو الذي ينشأ للمستأجر مقابل مال يدفعه إلى ناظر الوقف اعتبره الحنفية نوعاً من بيع الحظوق المجردة ، والحظوق المجردة كحق الشفعة والوظائف في الأوقاف من إمامة وخطابة وتدريس في جواز النزول عنها بهال قولان عند الحنفية مبنيان على اعتبار العرف الخاص أو عدم اعتباره . فمن قال بعدم اعتباره ، وعلموه

الخلوات المشهورة يمكن تحريمها عندنا من هذه المسألة - أي مسألة بيع الوقف الخرب - مع ما تقدم من جواز بيع المنفعة مفردة عن العین كملو بيت يبنى عليه ، إذ العوض فيها مبدول في مقابلة جزء من المنفعة ، فإذا كانت أجرة الدار عشرين مثلاً ، ودفع بلية الوقف شيئاً معلوماً على أن يؤخذ منه عشرة فقط فقد اشترى نصف المنفعة وبقي للوقف نصفها ، فيجوز ذلك في الحالة التي يجوز فيها بيع الوقف ، بل هذا أولى ، لأن فيه بقاء عين الوقف في الجملة .

وتنقل هذا صاحب مطالب أولي النهى ولم يعترض عليه .<sup>(٣)</sup>

وواضح أن البهوتي لا يرى جواز إنشاء الخلو بهال على الإطلاق ، بل حيث يجوز بيع الوقف لإصلاح باقيه ، وحاصل شروط ذلك عند المتأصلة أنه يصح بيع بعض الوقف لإصلاح باقيه إذا لم تمكن إيجارته وأن يتحد الأوقاف والجهة إن كانت عينين فتباع إحداهما لإصلاح الأخرى ، أو كان عيناً واحدة يمكن بيع بعضها لإصلاح باقيها .<sup>(٤)</sup>

وكذلك صوره ما لو استقر في عقار الوقف المدة المطلوبة لا يعطيه ذلك حق الخلو ، ولا يلزم

(١) مطالب أولي النهى في مسألة بيع الوقف المتصل ٢٧١/٢

ومشق ، المكتب الإسلامي (د. ت)

(٢) مطالب أولي النهى ٢٦٩/٤

(٣) ابن عابدين ١٦/٤

(٤) ابن عابدين ١٦/٤

باخلو، وجعل لكل خانوت قدرا اخذه منهم،  
وكتب ذلك بمكتوب الوقف.

ونازع بعضهم في بناء الخلاف في ذلك على  
المقولين في العرف الخاص.

وقد مال الخموي إلى عدم إثبات الخلو وعدم  
صحته ببعه ونقله عن شيخه وأنه الف في ذلك  
رسالة سماها «مفيدة الحسني في منع ظن الخلو  
بانسكني»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عابدين: وعن أخني يلزم الخلو  
الذي يكون مقابل مال يدفعه للمالك أو متولي  
الوقف العلامة المحقق عبد الرحمن العبادي قال:  
فلا يملك صاحب الخانوت إخراج منها  
ولا إجارتها لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرسوم،  
فيقتضي يجوز ذلك للضرورة قياسا على بيع  
الثوب الذي تعلوقه المتأخرون<sup>(٢)</sup>. هـ<sup>(٣)</sup>

وفي الفتاوى الخيرية نذر ملي الخلفي ما يفيد  
أن الخلاف في هذه المسألة معتبر. يعني خلاف  
الذي أخني به من المالكية، وهو الشيخ ناصر  
اللقاني ومن تابعه كما يأتي بيانه، قال: يقع  
اليقين بارتضاع الخلاف بالحكم (أي حكم  
القاضي) حيث استوفى شرائطه من مالكي  
يراه أو غيره، فيصح الحكم ويرتفع الخلاف،

المنذهب عند الحنفية، قال لا يجوز بيع الحقوق  
المجردة ومنها الخلو. قال الشهيد: لا تأخذ  
باستحسان منايخ بنخ بل تأخذ بقول أصحابنا  
القديمين لأن التعامل في بند لا يند على الجواز  
ما لم يكن على الاستمرار من المصدر الأول،  
فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي ﷺ إياهم  
على ذلك فيكون شرعاهم، فإذا لم يكن كذلك  
لا يكون فعلهم حجة إلا إذا كان من الناس  
كافة في البلدان فيكون إجماعا. وليس كذلك  
شان الخلو. ا. هـ.

قال الشربلالي وقره ابن عابدين: ولأنه يلزم  
من عدم إخراج صاحب الخانوت لصاحب خلو  
حجر الحر المكثف عن ملكه وإتلاف ماله. وفي  
مع انطاط من إخراجها تقتضي نفع الوقف  
وتعطيل ما شرطه الواقف من إقامة شعائر  
مسجد ونحوه<sup>(٤)</sup>.

وقال الخصكفي: لكن أخني كثيرون باعتبار  
العرف الخاص، وبناء عليه يقتضي بجواز النزول  
عن الواقف نفسه بذلك، ويلزم خلو الحوائيت،  
فبصير اخلو في الخانوت حقاله، فليس لرب  
الخانوت إخراجها منها ولا إجارتها لغيره. قال:  
وقد وقع في حوائيت الجعلون في القصور أن  
السلطان القدوري ما ينادها أسكنها للتحار

(١) ابن عابدين ١٤/٢، ١٤، ١٦، والألب مع حاشيته  
١٣٩، ١٣٥/١

(٢) ابن عابدين ١٧/٤

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ١٦/٤، والأند  
والفتاوى لابن نجيم مع حاشية الخموي في شرح قاعدة  
(المصلحة بمصلحة) ١٣٩/١

لا وارث له يستحق ذلك بيت المال، وإذا مات شخص وعليه دين ولم يخلف ما يفي بدينه فإنه يوفى من خلو حائوته. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب كتبه الناصر البقاعي المالكي حافدا مصليا مسلما.

وأوردها الزرقاني ونقل أن التمويل في هذه المسألة على هذه الفتيا.

وقال الحموي من الحنفية: ليس فيها نص عن مالك وأصحابه، والتمويل فيها على فتوى البقاعي والقبول الذي حظيت به وجرى عليه العمل.<sup>(١)</sup>

وقال الزرقاني من المالكية: إن تنوى الناصر البقاعي مخرجة على النصوص، وقد أجمع على العمل بها واشتهرت في المشرق والمغرب وانحط العمل عليها ووافقه عليها من هو مقدم عليه كأخيه الشيخ شمس الدين محمد البقاعي.<sup>(٢)</sup>

حق مالك الخلو في الاستمرار في العقار إن كان مقابل مال (أي في الحال الأولى):

١٧ - حيث جرى العرف عند إنشاء الخلو على استمرار حق صاحبه بحمل عليه عند الإطلاق، قال العدوي: جرى العرف عندنا بمصر أن الأحكام بمنعرة للأبد، وإن عيّن فيها وقت

تخصّصا فيما للناس إليه ضرورة ولا سيما في المدن المشهورة كمصر ومدينة الملك - يعني استانبول - فإنهم يتعاطونه ولهم فيه تقع كلي ضرر بهم نقضه وإعدامه.<sup>(٣)</sup> هذا ما ذكره الحنفية.

أما المالكية فإن أول فتيا متقولة عندهم هي ما أفتى به الشيخ ناصر الدين البقاعي في إنشاء الخلو وتلكه وجرى إن الإثبات فيه، ونصبها ما أورده الشيخ عيسى كياي: (مثل العلامة الناصر البقاعي) بما نصه: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في خلوات الحوائث التي صارت عرفا بين الناس في هذه البلدة وغيرها، وبدايت الناس في ذلك مالا كثيرا حتى وصل الحوائث في بعض الأسواق أربعين دينارا ذهبيا فهل إذا مات شخص وله وارث شرعي يستحق خلو حائوته عملا بما عليه الناس أم لا، وهل إذا مات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال أم لا، وهل إذا مات شخص وعليه دين ولم يخلف ما يفي بدينه يوفى ذلك من خلو حائوته؟<sup>(٤)</sup>

أفتونا مأجورين.

فأجاب بما نصه: الحمد لله رب العالمين: نعم إذا مات شخص وله وارث شرعي يستحق خلو حائوته عملا بما عليه الناس، وإذا مات من

(١) الحموي من الأشبه والظاهر ضمن الكلام من قاعدة:

المادة ١٣٧/١، ١٣٨.

(٢) كلام طنوخوي حوفي رسالة في الخلو طبعها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالبحر.

(٣) الفتاوى الحنفية ١٨٠/٦ ونقله عنها ابن عابدين ١٧/٤.

(٤) فتح العلي الملك ٢٤٩/٦، ٢٥٠. والزرقاني على مختصر

عقيل ١٢٨/٦.

إلا الأول، والعرف كالشرط، فكانت اشترط عليه ذلك في صلب العقد.<sup>(١)</sup>

وقد بين المدسوقي أن استحفاق مالك الخلو في استحقاق عقار الوقف لمدة لاحقة لا يصح إلا إن كان يدفع من الأجرة مثل ما يدفع غيره وإلا حاز إيجارها للغير.<sup>(٢)</sup> وقد إن في ذلك ابن عابدين قال: وهو مفيد أيضا بما فناء من أن يدفع إيجار الكل، وإلا كانت سكنه بمقابلة ما دفعه من الدراهم عين أرقما، كما قالوا جبر دفع لسقروض دارا لم يكتب إلى أن يستوفي قرصه: ينزعه أجرة مثل الدار.<sup>(٣)</sup>

وقد بين الزرقاني أن الاستمرار في لأجور هو الفائدة في الخلو إذ هو الفرق بينه وبين الإجارة المعتادة، قال: المستأجر مالك المنفعة بمعنى الخلو وما فادته، إلا أن يقال في فادته إنه ليس له التصرف في المنفعة التي تستأجرها سواء كان مالكا أو ناضرا أن يخرجها عنه، وإن كانت لإجارة مشاهرة، ففادته<sup>(٤)</sup>

وفي حاشية البازي أن مستند المالكية في إثبات حق الاستمرار إنما هو المصلحة قال: وضعت انقضى من شيوخ فاس المتأخرين كالشيخ الفصار، وابن عاشر، وأبي زيد

الإجارة مدة، فهم لا يقصدون خصوص تلك المدة، والعرف عندنا كالشرط، ومن احتكر أرضا مدة ومضت فله أن يبقى وليس للمعتلي الحر السوفى بإخراجه، نعم إن حصل ما يدل على قصد الإخراج بعد المدة وأنها ليست على الأبد فإنه يعمل لذلك.<sup>(٥)</sup>

لكن قال الشيخ عليش: يرد عليه أن ضرب الأجل بصير لا فائدة فيه، إلا أن يقال: ضربه في مدة ابتداء المتبوضر ومعه تأييد المحكر، فتكون الدراهم عجلت في نظير شيتين: الأجل للمضروب، والتأييد بالمحكر، وينظر في ذلك.<sup>(٦)</sup>

وإنما تصح هذه المسألة إن كانت تلك المدة قد جرى فيها ذلك لعرف، فهو مقام الشرط، وإلا فلا، قال المدسوقي: يجوز استجار شيء مؤجر مدة ثل مدة الإجارة الأولى للمستأجر نفسه أو لغيره، ما لم يحرم عرف بعدم إيجارها إلا للأول، كالأحكام بمصر، وإلا عمل به، لأن العرف كالشرط، وصورة ذلك إذا استأجر إنسان دار موقوفة مدة معينة وأذن له الناضر بالسنة فيها أيكون له خلوا وجعل له حكما كل سنة لجهة الوقف وليس للناظر أن يواجرها لغير مستأجرها مدة إيجار الأول بل يريان العرف بأنه لا يستأجرها

(١) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١٦/١

(٢) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١٦/٢

(٣) ابن عابدين ١٧/٢

(٤) الزرقاني على خليل ١٢٨/١

(٥) المدوي على الحارثي ٧٩/٧

(٦) فتح البازي ٢٥٠/١ وسبعه

بأنني فلا يملك إخراجه .

القاضي ، وعبد القادر العاسي ، وأضر بهم بشل  
قشوى الناصر النفاي وأخيه شمس الدين جرى  
المعرف بها ما فيها من المصلحة فهي عندهم كراء  
على التيقية .<sup>(١)</sup>

مقدار الأجرة (الحكم) التي يدفعها صاحب  
الخلو :

١٨ - لا ينبغي أن الوقف إنما يؤجر بأجرة المثل  
ولا يجوز أن ينقص عن أجر المثل إلا بالفسد  
الذي يفتن الناس به عادة ، والمشهور عند  
الخنفية والمالكية أنه لا تؤجر دار الوقف أو مكانه  
أكثر من سنة ، وأرض الوقف أكثر من ثلاث  
سنين ، وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في  
ساحل الإجارة .

قال الخنفية : إن زادت أجرة المثل في أثناء  
المدة زيادة معتبرة وجب فسخ العقد وإجاراته  
بأجر المثل ما لم يقبل المستأجر الزيادة . أما إذا  
انتهت المدة فلننظر إجارته للمستأجر الأول  
بأجر المثل أو إخراجه عنه وإجارته لغيره بأجر  
المثل . قال الرملي الخنفية : وهي مسألة  
إجماعية .<sup>(٢)</sup> (عند الخنفية) ، وهذا ما لم يكن له  
في المكان خلو صحيح ، أوله فيه حتى القرار كما

فإن كان للمستهجر حق الخلو بها دفعه  
للووقف أو الناظر لمصلحة الوقف طبقا لنص  
والشروط المتقدمة فقد بين الدسوقي أن  
استعقاق مالك الخلو الاستئجار لمدة لاحقة  
لا يصح إلا إن كان يدفع من الأجر مثل ما يدفع  
غيره ، ولا جاز بمجازه للغير .<sup>(٣)</sup> والمراد مثل  
إيجار المكان خاليا عن الإضافة التي غالبت فقال  
المدغوق إلى الوقف . قال ابن عابدين : لو لم  
يلزم صاحب الخلو أجرة المثل للمستحقين يلزم  
ضرب حقه . انهم إلا أن يكون ما قبضه  
يتولى صرفه في عبارة الوقف حيث تعين ذلك  
طريقا إلى عمرته ولم يوجد من يستأجره بأجرة  
المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعبارة . وطريق  
معرفته أجر المثل أن ننظر إلى ما دفعه صاحب  
الخلو للوقف أو المتولي على الوجه الذي ذكرناه  
والى ما يفتق في مرمة الدكان ونحوها ، فإذا كان  
الناس يرغبون في دفع جميع ذلك إلى صاحب  
الخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلا  
فالثاني هي أجرة الفل ، ولا ينظر إلى ما دفعه هو  
لصاحب الخلو السابق من مال كثير طمعا في أن  
أجرة هذا الدكان عشرة مثلا ، لأن ما دفعه من  
مال كثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلا بل هو  
محض ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار

(١) الثاني على الموقفي ١٢٨/٦

(٢) الفتاوى الحموية ١/١٣٣ ، وتفتح الفتاوى الحموية

١٠١ ، ١٠٠/٢

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١١٢

الدكان بدون أجرها بغن واحش، وإنيما ينظر  
إني ما يعود نفعه للوقف فقط. <sup>(١)</sup>

الشروط التي يثبت بها ملك الخلو في عقار  
الوقف عند المالكية.

١٩ - قال الأجهوري: يشترط لصحة الخلو أن  
تكون الدراهم المدفوعة (أي من الساكن الأول)  
عائدة على جهة الوقف بصرفها في مصاحه.

قال: فما يعمل الآن من أخذ الناظر الدراهم من  
يريد الخلو، ويصرفها في مصالح نفسه ويجعل  
لداقها خلوا في الوقف فهذا الخلو غير صحيح  
ويرجع دافع الدراهم بها على الناظر.

قال: ومن الشروط أن لا يكون للوقف ريع  
بعمرمه، فإن كان له ريع بعمره مثل أوقاف  
الثوك الكثيرة فيصرف عليها منه، ولا يصح فيه  
خلو، ويرجع دافع الدراهم بها على الناظر.  
لأنه ينزع منه على شرط لم يتم، فظهور عدم  
صحة خلوه.

ومنها ثبوت الصرف في منافع الوقف بالوجه  
الشرعي، فلم صدقه الناظر على الصرف من  
غير ثبوت، ولا ظهور عمدة إن كانت هي  
الذمعة، لم يعتبر لأن الناظر لا يقبل قوله في  
مصرف الوقف. <sup>(٢)</sup>

بيع صاحب الخلو خلوه وتصرفه فيه:

٢٠ - إذا أنشأ المستأجر خلوه بهال دفعه إلى ناظر  
الوقف بشروطه المبينة سابقا صار الخلو ملكا له،  
وأصبح من حقه التصرف فيه بالبيع، والإجازة،  
والرهن، والهبة، والعبادة، والوصية وغير  
ذلك، وهذا صريح في كلام من ذكر أناته من  
المالكية. <sup>(٣)</sup>

ووضح أنه إذا باع صاحب الخلو خلوه بعد  
أن ملكه بالوجه الصحيح أو وجه أو وصى ما  
فلس صار إليه الخلو من التصرفات ما كان من  
قبله.

وحصره البهوتي من المناظرة بأنه يرى أن  
الخلوات إذا اشترت بالمال من المالك تكون  
ملوكة لمشتريها مشاعا لأنه يكون قد اشترى  
نصف المنفعة مثلا وعلى هذا لا تصح إجازة  
الخلو ويصح بيعه وهبه ووفاء الدين منه. <sup>(٤)</sup>

أما عند الحنفية فلم يجد التصريح عندهم  
فيما أطلعنا عليه بجواز بيع الخلو لكن صرح  
بعضهم بأنه لو حكم به فاقض يراه من مالكي أو  
غيره جاز. <sup>(٥)</sup>

قال ابن عسدين: لو أخرج الناظر المستأجر

(١) الدرر الخبير وعائنة السنوي ١٢٧/٣ في إقته كذب

الاستسقاء ٢٣٢/٣ في العزبة، وفرضاني ٧٥١/٧.

والطوي على الحرفي ٧٩/٧، وقاضي على ٢٨١/٢

(٢) مطالب أولي النهي ١/٤ - ٢٧

(٣) ابن عابدين ١٧/١ نقلا عن الفتاوى المصرية.

(١) ابن عابدين ١٧/٤، وتفتح الفتاوى الحنفية ١٩٩/٦

(٢) فتح العلي المالك ٢٥١/٦، وعائنة الأشباه

والناظر العموي ١٣٨/١ نقلا عن الشيخ نور الدين

على الأجهوري المالك في شرحه عن مختصر خليل.

من المكان أو أجره لغيره ففي فتوى العمادي ليس له ذلك ما لم يدفع له المبلغ المرفوع.<sup>(١)</sup>

#### شفعة صاحب الخلو :

٢١ - من صور ذلك ما ذكره العمودي أنه إذا استأجر جماعة من ناظر الوقف أرضاً بثلاثين ديناراً في كل عام مثلاً وبنوا عليها داراً ولكن الدار فُكِرَ بستانين ، فحُفِظَ بستان له الخلو ، فلو باع أحدهم حصته في البناء فله شركائه الأخذ بالشفعة.<sup>(٢)</sup>

ومن صوره ما ذكره محمد أمير السعيد من الحنفية في حديثه على الأشباه والنظائر أن من له خلو في أرض مكتورة وكان خلوه عبارة عن غراس أو نبات فإنه يجري فيه حق الشفعة ، لأنه لما اتصل بالأرض اتصال قرار اتحق بالحقار . ولكن قال ابن عابدين : هذا سهو ظاهر لخاصته المتخصص في كتب المذهب<sup>(٣)</sup> أي من أن الوقف لا شفعة له ولا شفعة فيه .<sup>(٤)</sup>

#### وقف الخلو :

٢٢ - رجح جمهور متأخري المالكية القول بأن الخلو يجوز وقفه ، فإن منعة المقار الموقوف بعضها موقوف وبعضها غير موقوف ، وهذا

البعض الثاني هو الخلو ، فيجوز أن يتعلق به الوقف . وبمثله قال الرحباني من الحنابلة : إذا جرت العادة به خرج به من قول أحمد بصحة وقف الماء إن كانوا قد اعتادوه . ثم قال : وهذا ما ظهر لي ولم أجده مسطوراً ، لكن القياس لا يأباه وليس في كلامهم ما يخالفه .

قال العمودي : على أنه إن كان الخلو لكتابي في وقف مسجد فإنه يمنع من وقفه على كنيسة مثلاً .

والرأي الآخر لدى كل من المالكية والحنابلة وصرح به الشرواني من الشافعية ، أن اخلوات لا يجوز وقفها ، لأنها منفعة وقف ، وما يتعلق بالوقف به لا يوقف.<sup>(٥)</sup>

وقد قال بشاك أحمد السنهوري وعلي الأجهوري ، قال الأجهوري : على صحة وقف المنفعة إن لم تكن منفعة حبس . تتعلق الحبس بها ، وما يتعلق به الحبس لا يحبس ، ولو صح وقف منفعة الوقف لصح وقف الوقف ، واللازم بإطلاق شرعاً وعقلاً ، ومن المعلوم أن كل ذات وقف إنما يتعلق الوقف بمنعتها وأن ذاتها مملوكة للوقف . قال : وبهذا تعلم بطلان تحييس الخلو.<sup>(٦)</sup> ووافق الأجهوري على قتياب هذه

(١) ابن عابدين ١٧/١

(٢) العمودي على المحرشي ٧٩/٤

(٣) رد المحتار ١٨/٤

(٤) انظر بحث الشفعة في الوقف في رد المحتار ١٤٢/٥ .

وتلخيص الفتاوى الحنفية ١٩٩/١٩

(٥) العمودي على المحرشي ٧٩/٧ ، والرد المحتار على الشرح

الكبير ٧٩/٤ ، ومطالب ذوي النهي ٣٧١/١

(٦) غاوي حبش ٢٥١/٢ ، والشرياني على نهاية المحتاج

٣٥٧/٥ ، وحاشية الشرواني على الصفحة ٣٧/٦



وقفه على الجهة التي كانت البضة وقفاً عليها  
جاز اتفاقاً تبعاً للبضة، وحوز صاحب البحر  
الرائق القول الأول ووافقه ابن عابدين . قال :  
لأن شرط الوقف التأيد، والأرض إذا كانت  
ملكاً لغيره فللمالك استردادها وأمره ينقض  
البناء، وكذا لو كانت ملكاً للموقف، فإن لورثته  
بعده ذلك، فلا يكون الوقف مؤبداً . قال :  
فيبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت الأرض  
معدة للاحتكار، لأن البناء يبقى فيها كما إذا كان  
وقف البناء على جهة وقف الأرض فإنه لا مطالب  
لنقضه، والظاهر أن هذا وجه جواز وقفه إذا كان  
متعارفاً .<sup>(١)</sup>

ونقل صاحب الدر أن ابن نجيم سئل عن  
البناء والقراس في الأرض المحتكرة، هل يجوز  
بيعه ووقفه ؟ فأجاب : نعم . قال ابن عابدين :  
وقف الشجر كوقف البناء . أما مجرد الكيس  
بالتراب أي ونحوه مما هو مستهلك كالسباد فلا  
يصح وقفه ، ونقل عن الإسعاف في أحكام  
الأوقاف أنه لا يجوز وقف ما بني له الأرض  
المستأجرة ما لم تكن مقرة للاحتكار .<sup>(٢)</sup> وما  
يسمى الكسك أو الجسك في حواشي الوقف  
ونحوها من ظروف مركبة في الحانوت على وجه

الشيخ عبد الباقي ، ثم لما روجع بقوى اللغائي  
بجواز بيعها وإزالتها أثنى بجواز وقفها<sup>(٣)</sup> قال  
الشيخ علبش : والعمل على الفرضى بجواز  
وقف الحلول، وبه جرى العمل في الديار  
المصرية<sup>(٤)</sup> ولم يخالف الأجهوري في سائر  
التصرفات، كالبيع، والإجارة، والإعارة  
والرهن .<sup>(٥)</sup>

أما الحنفية فلم يجد لهم تعرضاً لمسألة وقف  
منفعة الحلول . ولكنهم يتعرضون لمسألة وقف  
ما يشاء المستأجر في الأرض المحتكرة أو غرسه  
فيها . عما هو مملوك للمستأجر .

والأصل عند الحنفية أنه لا يجوز وقف البناء  
بدون الأرض ، سواء أكانت الأرض مملوكة أو  
موقوفة على جهة أخرى . قال ابن عابدين :  
أثنى بذلك العلامة قاسم ، وعزاه إلى محمد بن  
الحسن ، وإلى هلال والخصاف ، وعلمه بعضهم  
بأنه غير متعارف ، قال ابن عابدين : فحيث  
تعرف وقفه جاز . وقال ابن الشحنة : إن الناس  
منذ زمن قديم نحو مائتي سنة على جوازه ،  
والأحكام به من القضاة العلماء متواترة، والعرف  
جازه ، فلا ينبغي أن يتوقف فيه . هـ . وأما إذا

(١) مغرر علبش ٢٥٣/٢ ، وانظر شرح الزرقاني ٧٥٨/٧ لو  
باب الوقف عند فرد جواز وقف الحلول ، وكذا محبت  
فلبش .

(٢) مغرر علبش ٢٥١/٢

(٣) حاشية الداموني ٤٤٣/٣ ، ٤٦٧

(٤) المد المختار وابن عابدين ٣٩٠/٣ ، ٣٩١ ، وانظر البحر  
الرائق ٢٢٠/٥ ط لولي بالطبعة المنسية .

(٥) ابن عابدين ٣٩١/٣

انقضاءه فالظاهر أن لا يجوز وقفه لعدم العرف  
الناتج بخلاف وقف البناء والاشجار<sup>(١)</sup>

#### إرث الخلو:

٢٣ - الذين قبلوا من المالكية والخصية والحنابلة  
أن الخلو يملك ويباع ويهرن دعوى كذلك وإلى  
أنه يورث، وقد تقدم ذكرنا اقلعاني في ذلك  
وذكر من وافقوه عليهم<sup>(٢)</sup> (ف/١٦).

ولا يخفى أن الخلو في الأوقاف عند من أفنى  
بأنه يملك، يورث على ما انفص الله تعالى.

#### تكاليف الإصلاحات:

٢٤ - عسى صاحب الخلو أو أصحابه ما يتعمدون  
به من الإصلاحات، وقد يكون ذلك عليهم  
على قدر ملكهم فيه، وإلى على ناظر الوقف  
منه شيء، كما لو اشتركوا في بناء في أرض وقف  
اكتفوه من ناظره لبدأت، وقد يكون عليهم  
وعلى الناظر بالنسبة، كما لو سعى المستأجر من  
ماله حاثوث لوقف إذا تحوَّب على أن يكون له  
خلو<sup>(٣)</sup>.

#### الحالة الثانية من أحوال تشوه حق الخلو في عقارات الأوقاف:

٢٥ - أن يكون للمستأجر في عقار الوقف حق

(١) ابن عابدين ٣٩١/٣

(٢) فتح الباع المالك ٢/٢١٩، ٢٥٠، ومعال أولي الشئ

٣٧٠/٢، والفتاوى نهضة ٨/٤

(٣) الصمدى على الحرثي ٧٩١/٧

الشرار سبب ما يشته في أرض الوقف إذا ابتاعه  
يدين الناظر لأجل أن يكون مفككاً له، وحلوا  
يتنفع به، من بناء أو غراس أو عس بالتراب  
وهو المسمى عند الخنفة (الكردار) أو ما يشته  
كذلك في مبنى الوقف، من بناء أو نحوه متصل  
اتصالاً قرار، وهو المسمى عندهم (اجنك) قال  
صاحب الفتاوى الحميدية: صرح علماء بأن  
لصاحب الكردار حق انقضاءه فتجى في بده.  
ونقل ذلك عن الشيخ والزمهدي. قال  
الراهندي: استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها كونس  
ثم مضت مدة الإجارة فلم يجز أن يستفيها  
بأجر الشر، إذا لم يكن في ذلك ضرر، ولو أس  
الموقوف عليهم إلا التمتع ليس لهم  
ذلك. ١. هـ.<sup>(١)</sup>

لكن لو كان في البناء ضرر لم يجب الاستبقاء  
كما لو كان المستأجر أو ورائه مغلط، أو سى  
العمامة، أو متغلباً يخشى منه أو جودلت<sup>(٢)</sup>، قال  
الرملي: أصح ذلك في أوقاف الخصاص حيث  
قال: «حاثوث أصله وقف وعمارته لرجز»  
وهو لا يرادى أن يستأجر الأرض بأجر المثل،  
قالوا: «إن كانت العمارة بعد بيت أو  
رفعت يستأجر لأصل بأكثر مما يستأجر صاحب  
البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره، ولا يترك في

(١) الفتاوى لمهرة ١/٩٨٠، وابن عابدين ٣٩٩/٣

(٢) الفتاوى لمهرة ٢/٩٨٨، وابن عابدين ٣٩٩/٣

يده بذلك الأجرة. (١)

ولا يخفى أن الأصل في الإجارة أنه إذا انتهت المدة فالتأخر بالخيار بين أن يحدد عقد الإجارة للمستأجر الأول أو لا يحدده بل تنتهي الإجارة، وله أن يوزع لغير المستأجر الأول. قال الرملي: وهي مسألة إجماعية. لكن استيفاء الأرض الوقفية المؤجرة عند من أثنى به إن بنى عليها مستأجرها على الصفة المذكورة وجهه أنه أولئك دفعوا للضرر عن المستأجر، لاستيئام مع ما ابتلي به الناس كثيرا. (٢)

ويشترط في هذه الحالة عند كل من أثنى بشئ هذا الحق أن لا تجدد الإجارة بأقل من أجرة المثل متعا للضرر عن الوقف، كما أن حق الاستيفاء للمستأجر إنما ثبت له دفعا للضرر عنه لمؤخره برفع حذرك أو كرده. (٣)

قال ابن عابدين: إنه يجوز إجماع الوقف بأجرة المثل، فلوزاد أجره على أجر المثل أثناء المدة زيادة فاحشة، فالأصح أنه يجب تجديد العقد بالإجرة الزائدة، ويقول المستأجر الزيادة يكفي عن تجديد العقد.

(١) الإسماعيل في أحكام الأوقاف ص ٦٦، ٦٧، والفتاوى الحبرية ١٨٠/٦

(٢) الفتاوى الحبرية ١٧٣/١

(٣) الفتاوى الحبرية ١٧٣/١، والفتاوى الحاصلة ١١٥/٢

والمراد أن تزيد أجرة الوقف في نفسه لزيادة الرغبة، لا زيادة منعته، ولا بما يزيد بعمارة المستأجر. فإن قبل المستأجر بالزيادة فهو أولى من غيره، لأنه يزول المسوغ للقبح ولا يكون له داع. فإن لم يقبل المستأجر الالتزام بالزيادة فللمتولي فتح الإجارة، فإن امتنع فتحها القاضي، ويوزعها المتولي من غيره.

وهذا إن زادت أجرة المثل في أثناء مدة انعقد، فبعد انتهائها أولى. (٤)

هذا ويشترط ثبوت حق القرار عند من أثنى به عن الحنفية أن يكون ما صنعه المستأجر من وضع غراسه، أو بنائه، أو جدك يلحق التأخر ليكون للمستأجر ملكا وخلقا، فإن وضعه دون إذن فلا عبرة به، ولا يجب تجديد الإجارة له. (٥)

أما المستأجر إذا لم يكن له في عمل الإجارة جدك ولا كرده فلا يكون له فيه حق القرار فلا يكون أحق بالاستمرار بعد انقضاء مدة استجاره، سواء لزمت أجرة المثل أم لا، وسواء قبل الزيادة أم لا، قال ابن عابدين: ومن أثنى بأنه إن قبل الزيادة العارضة يكون أولى من غيره، فذلك مخالف لما أطيقت عليه كتب

المشعوب من مشون، وشروح، وحواش، وفيه الفساد وضياح الأوقاف، حيث إن بقاء أرض

(٤) ابن عابدين ٣٩٩/٣، والإسماعيل ص ٦٣

(٥) الفتاوى الحبرية ١٨٠/١، والفتاوى الهدية ٦١/٥

المذكور لا يثبت إلا إذا بنى المستاجر فعلاً، أو غرس فعلاً، فلو مات قبل أن يبني أو يفرس أنفسخت الإجارة وفوت الزرعة ذلك الحق. (١)

بيع الخلو الثابت على الصفة المبينة :

٢٦ - إذا ثبت حق القرار للمستاجر في أرض الوقف، أو حيازته على الصفة المبينة سابقاً ووضع أبنية أو جدراناً ثابتاً، أو أشجاراً في أرض الوقف، فإن ما يضعه يكون ملكاً له على وجه القرار، ويكون للمستاجر في أثناء مدة الإجارة أو بعدها بيع ما أحدثه من الأعمان من غيره، ويتفضل حق القرار للمشتري، ويكون على المشتري مثل أجر الأرض خالية عما أحدثه فيها، وكذا الخاتمة. (٢)

أما الأرض الوقوفة إذا استأجرها على وجه لا يثبت به حق القرار كما تقدم، أو كان استأجرها على وجه يثبت به حق القرار لكن لم يبن فعلاً، أو بنى شيئاً ففني وزال فلا يبيع ذلك الحق فيها عند الختمة لأنه مجرد. وقد تعرض بعض متأجري الختمة للفرار عن ذلك مقابل عوض مائي ليس من قبيل البيع بل من قبيل النزاع عن الحق المجرد مائلاً، ففي تنقيح الفتاوى الحامدية أن ذلك لا يجوز أصلاً، ومثل في واقعة: حكم يصححه القاضي حنبل نفذ لو كان

الوقف بيد مستاجر واحد المدة المطلوبة يؤدي به إلى دعوى ملكها، مع أهم متعلوا من تطويل الإجارة في الوقف خوفاً من ذلك. (٣) إذ المشهور عند الختمة أن الوقف لا يؤثر أكثر من سنة للبناء، وثلاث سنين للأرض. (٤)

ولسكان لإنسان حق القرار في عقار وقف بسبب كوداره، ثم زال ذلك الكودار زال حقه في القرار. قال الرملي: في أرض فئت أشجارها، وذهب كودارها وسريذ محكمها أن تستمر تحت يده بالحكم السابق وهو دون شجرة المثل: قال: لا يحكم له بذلك، بل التاضر يتصرف بما فيه الحظ بجانب الوقف من دفعها بطريق الزراعة، أو إيجارها بالذواهم والدينير، وأخبر لا يرجب للمستحكر استيفاء الأرض في يده أبداً على ما يريد ويشتهي. (٥)

ثم قد نقل ابن عابدين أن هذا الجسد متصل اتصال قرار الموضوع على الوجه المبين قال فيه أبو السعود: إنه يصدق عليه أنه خلو واستظهر أنه كاخلو، ويحكم له بحكمه بجامع المعروف في كل منهما. (٦)

ومثل ذلك في الفتاوى الهدية وقال: إن الحق

(١) ابن عابدين ٣٩٩/٢

(٢) الإصحاف في أحكام الأوقاف ص ٦٤، والحامدية ١٤٥/٢

(٣) الفتاوى المحررة ٦٦٦/١، والحامدية ١٣٩/٢

(٤) ابن عابدين ١٢٦/٤

(٥) الفتاوى الهدية ٢٢/٥، ٢٢

(٦) الفتاوى للهدية ٦٦/٥

لا يجوز للمستاجر إسقاط حقه في أثناء المدة من اجتهاد في مقابلة مالٍ بأخذه، ثم يسأجر المقط له من الظاهر لا هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتراض عنها، كحق الشفعة. ثم قال: إن هذا لا يمنع المستاجر أن يزجر لغيره إلى باقي المدة وإن لم يكن له فيها حق القرار، لأنه مالك للشفعة إلى نهاية مدة الإجارة وله بيعها بطريق الإجارة.<sup>(١)</sup>

أما عند الملكية فلم نجد النصريح منهم بحكم هذه المسألة غير أن الشيخ عيّن ذكر أن الموقوف عليه معين إن أجزر الوقف وأذن للمستاجر في أثناء فيه ثم مات المؤجر تفسخ الإجارة، والبناء ملك للبناء وله نقضه أو قيمته منصوصاً إن كان للوقف ريع يدفع منه ذلك، وهذا إن كان الوقف لا يحتاج لما به ولا يفي له من العلة قطعا. قال الشيخ عايش: أفد ذلك، الشيخ الحرشي رحمه الله.<sup>(٢)</sup>

ولم نجد للشفعة والحدية ما فيه النص على ذلك، على أن قاعدة الإجارة تقتضي إنهاء جزر المستاجر بانتهاء مدة الإجارة. قال ابن رجب: غرامس الشاجر وبناؤه بعد انقضاء المدة إذا لم يقلعه المالك، فنلزم جزر فلكه بالقيمة ويحرم المالك على التبول، وإن كان يمكن لصاحبه

موقفاً لمذهب أحد، لكن قال إنه لا ينفذ لأن الغشوى عند الحاملة أنه (لا يصح الفراغ في الأوقاف الأهلية، وأوصاف السجد ونحوها، سواء أذن في ذلك المأطرا أم لا يأن، بل لناظر إيجازها وصف أحد رعايا في جهات الوقف، ولا يصح الفراغ إلا في ما فتح عبوة ولم يفسم وصرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده)<sup>(٣)</sup> وفي المناوي الحبرية: سئل في أرض وقف دفعها الناظر لزراع يزعمها بالحق هل يملك المزراع دفعها لمزراع آخر بما يأخذ نفسه في مقابلتها، أم لا يجوز له ذلك، فلا يصح بيعه ولا فرائعه، ويرجع لزراع الثاني على الأول بما دفعه من مان؟

فاجاب: أرض الوقف لا يملكها المزراع ولا تصرف به فيها بالفراغ عن منفعتها بل يدفعه له مزراع آخر ليزرعها لنفسه، لأن انتفاع الأول بها مجرد حق، لا يجوز الاعتراض عنه بها، فإذا أخذ مالاً في مقابلة الاعتراض عنه بمرء، فزعمه صاحبه شرعاً، والوقف محرم بحرمان الله تعالى.<sup>(٤)</sup>

ومثل ذلك في الغشوى المهدية في أرض الوقف، وضمنه عن ابن عابد في رسالته المسماة (تحرير العبارة فيمن هو أحق بالإجارة)<sup>(٥)</sup>، وذلك:

(١) تنقيح الفتاوى الحامدية ٢/٢٦٦

(٢) المناوي الحبرية ١٣٦/١٦

(٣) الفتاوى المهدية ١٦/٥

(٤) الفتاوى المهدية ١١/٥

(٥) فتاوى عيّن ٦٦٦/٦، وانظر الحرشي ٢٢٢/٧

بدون ضرر يبلق مالك الأصل ، فالشهور أنه ليس له غلكه نهرا. <sup>(١)</sup> وقد تقدم الفصل من صاحب الفتاوى الحامدية أن الفتوى عند المناظرة أنه لا يصح الفراغ مقابل مال في الأوقاف. <sup>(٢)</sup>

القسم الثاني :

المخلو في أراضي بيت المال :

٢٦٦ م - الأراضي التي فتحت عنوة وأقيمت بأيدي أربابها من أهل الأرض بالخراج هي عند الحنفية ملك لأهلها يجري فيها البيع ، والشراء ، والرهن والهبة ، وغير ذلك .

أما الأراضي بيت المال وهي التي آلت إليه بسوت أربابها ، أو فتحت عنوة وأبقاها الإمام لبيت المال ، وهي التي تسمى (أرض الخوز) فإذا دفعها الإمام إلى الرعية كانت بأيديهم وليس لهم بيعها ، ولا استبدالها إلا بإذن الإمام ، ولا تكون ملكا لأحد إلا بتسليك السلطان له. <sup>(٣)</sup> ثم إن من هي تحت يده من الرعايا إن تسلمها بوجه حق فهو أولى بها من غيره مادام يدفع أجر المثل ، فيكون له فيها (مشة مسكة) يتمسك بها عاذاً حباً في المحرث وغيره ، وحكمها أنها لا تقسم ، ولا تملك ، ولا تباع .

(١) النظر القاضية ٧٧ من قواعد ابن رجب ص ١٤٧

(٢) المطرد القسرية في تبيين الفتاوى الحامدية ٢٠٤/٢

(٣) تنقيح الفتاوى الحامدية ١٠٦/٢ - ١٠٦

وكذا إن أجرى فيها كراباً أي حرثاً ، أو كرى أنهارها ، أو نحو ذلك مما لم يكن مالا ولا بمعنى المال ، وهو مجرد الفلاحة فليس ذلك متوقفاً عند الحنفية ، لأنه بمعنى الوصف فلا يباع ولا يورث . وقال بعضهم : يباع حتى يزول وجوده من الأرض فترجع إلى الأول . أما إن كان له كرداء من بناء أو أشجار فانه يباع ويورث دون الأرض ، ولم يسموه مخلواً . وإن كان المالكية ستموه مخلواً أو الحقوه بالمخلو كما يلحق ، على أنهم ذكروا أنه إن كان له مشة مسكة - ولو لم يكن في الأرض كرداء - فلصاحبها تفويضها لغيره وتكون في يد المقوض إليه عارية والأول أحق بها ، وله إجارتها ، وله أيضا الفراغ عنها لغيره بهال ، جاء في الولولجية : عمارة في أرض رجل بيعت فإن بناء أو أشجاراً جاز ، وإن كراباً أو كرى أنهار لم يجوز ، قالوا : ومفاده أن بيع المسكة لا يجوز ، وكذا رهنها ، ولذا جعلوه الآن (فراخاً) أي كالنزول عن الوظائف بهال . فإذا فرغ عنها لأحد لم يتخلى الحق فيها إلا إذا اقتصرن بإذن السلطان أو نائبه . <sup>(١)</sup> على أنه لو دفع مالا مقابل الفراغ ثم لم يأذن السلطان أو نائبه بفعلها يكون لدافع المال حق الرجوع فيه . <sup>(٢)</sup>

أما عند المالكية : فإن الأرض الصالحة للزراعة ، وأرض الدور التي فتحت عنوة في الشام

(١) تنقيح الفتاوى الحامدية ١٢٩/٢ - ١٢٩ ، ١٢٩ ، ١٢٩

(٢) بين جليلين ١٥/٢

القول الثاني - ذهب الدردير إلى أن الفرض السابق ياتيا. مكتوبة على من نسبت إليه. (١) قال الشيخ عيش: مراعاة مشهور المذهب تقتضي عدم التورث فيما فتح عنه بل يفعل المظن أن أو نائبه ما فيه المصلحة: ولا تورث، بل الحق لمن يقرره فيها نائب السلطان لأنها مكترة، والخراج كراؤها ولا حق للمكتري في مثل هذا (٢) ثم إنه إذا تنازل من هي يده لغيرة مقابل عوض مالي على أن يكون الخراج على المستقط له، فقد أفتى الشيخ عيش بجوز ذلك، على أن يكون العوض من غير جنس ما يخرج منها. (٣)

وعند الشافعية الأرض المذكورة نسبت على الغائبين ثم طلبها عمر منهم فبذلوها فوقها على مصالح المسلمين، وأجرها لأهلها إجازة مؤبدة بالخراج فيمنع عليهم لكونها وقفا يبعثونها ورهنا وعبتها، ولهم إجازتها مدة معلومة لا مؤبدة. (٤) وهذا حكم الأرض نفسها، أما البناء والأشجار التي يحدتها في الأرض من هي يده من الرعايا فهو ملك له، وله أن ينفقه كما هو

ومصر، والعراق، هي وقف وقفت بمجرد فتحها عنه، ويقطعها الإمام أو يكرها لمن شاء بحسب المصلحة، وينتهي إقطاعها بموت المقطع مع بقائها على وقفيتها، فلا تباع، ولا ترهن ولا تورث.

لكن قد اختلف المتأخرون من فقهاء المالكية في ذلك على قولين:

القول الأول: قال الشيخ عيش: قد أفتى بعض المالكية بأنه يورث، فلهم الحقوق بالخلوات والخراج كالكراء. قال: وإنها يلحق بها إن حصل من واضع اليد على الأرض أثر فيها كإصلاح: بزيادة شوكها، أو حرقها، أو نصب جسر عليها، أو نحو ذلك مما يلحق بالبناء في الأوقاف، فيكون الأثر الذي عمله في الأرض خلواً يمنع به ويملك. فكان الدين أفتوا بذلك نظروا إلى أنه لا يسلم الأمر من وقوع شيء من هذا النوع، أو من دفع مغارم للملتزم وهو الذي يتقبل الأراضي من السلطان مقابل مال يدفعه له، ويأخذ الملتزم المال من الفلاحين لتسكينهم من الأرض قال: فالذي يبنّي في هذه الأزمان الإقناء بالآرت، ولأنه أدفع للتراث والفتن بين الفلاحين، وللملتزم الخراج على الأرض لا أكثر، وإن لا يكون له عزل الفلاح عن أثر له في الأرض. (٥)

(١) فتاوى الشيخ عيش ٢٤٧/٢ وشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٨٩/٢ وفي أنها متبوعة إلى الشيخ الحرشي والشيخ عبد الباقى والشيخ جبر الشاذلي

(٢) فتاوى عيش ٢٤٧/٢

(٣) فتاوى عيش ٢٤٨/٢

(٤) شرح صحيح وحاشية العمل ٢٠٣/٥ في كتاب الجهاد فصل في حكم الأمر.

(٥) فتاوى الشيخ عيش ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩/٢

الأصح فيها بينه في الأرض المستأجرة، ويؤمن  
وبساع.<sup>(١)</sup>

أما النزول عن الأرض المذكورة من هي بيته  
إلى غيره مقابل عوض مالي فلم نجد عند  
المشافعة تعرضاً له.

ولكنهم في المستحجر قالوا إن الأصح أنه  
لا يصح بيعه ما تحجره لأنه لا يملكه، والقول  
الذي يصح، وكأنه يبيع حتى الاختصاص. قال  
المحلي: كذا في التروسة وأصلها، وفي المحرر  
ليس أنه أن يبيع هذا الحق.<sup>(٢)</sup>

لما عند الحنابلة فمع أنهم لم يسموا مثل هذا  
أحق خلوا فقد قالوا: إن منافع الأرض الخراجية  
يجوز نقلها بغير عوض، ومن نزل عن أرض  
خراجية بيده لغيره، فإن افتروك قد أحق بها،  
فبيع، وزنفلها بلا عوض، وأحار أح. دفعها  
عوضاً عما تستحقه الزوجة من مهر، وأما المبيع  
فقد كرهه أحمد ونهى عنه. واحتلف قوله في بيع  
لعلمه أنني فيه لثلاً تتخذ طريقاً إلى بيع رتبة  
الأرض التي لا تملك، بل هي إما وقف، وإما  
في.

ونص أحمد في رواية على أنه يبيع آلات  
عمارة بما استأجر في شئ مثل، وكره أن يبيع  
بأكثر من ذلك للمعنى المذكور، ونقل عنه ابن  
هذه: بأنهم قد دعه وما فيه وكل شيء يحضنه فيه

(١) شرح الصريح وحاشية الطبري ٩٩/٢ في باب الوقف

(٢) شرح المنهاج وحاشية الطبري ٩٩/٢

في بعض ذلك، ولا يرى أنه يبيع سكنى دار  
ولا دكان<sup>(١)</sup> وبين ابن رجب أن ذلك من أحمد  
لسد الذريعة إلى بيع الأرض نفسها بدعوى بيع  
ما فيها من العمارة. قال: ولا يظهر أن أحمد إنما  
أراد النهي عن أخذ انحوص عن رتبة الأرض  
بهذه الحيلة، وبهذا قال: هذا خداع. وهذا يفيد  
أنه لا يجوز بيع الآلة بأكثر من قيمتها. ومثل عن  
ابن تيمية تحوير بيدها فتنتقل بخارجها بخلاف  
بيع لوقف على معين فإنه يطل حتى البض  
الثاني. هـ.<sup>(٢)</sup>

وقال في الإقناع وشرحه: إن أقر من هي بيته  
بها أحد يبيع أو غيره صار الثاني أحق بها.  
ومعنى البيع هنا بذاتها عليها من خراج إن  
معتايعها الحقيقي كذا هو المذهب، لأن عمر  
وقفها والوقف لا يباع.<sup>(٣)</sup>

كيفية توارث الخلو في أراضي بيت المال:

٢٧ - إذا مات من بيته شيء من الأراضي

(١) مطالب أولي النهي ١١٦/٤ وقرئ ابن رجب القاعة  
٨٧ من ٢٠٠ وكشاف القناع باب الأرض المضمومة  
٩٩/٢، وانظر، لاستخراج أحكام الخراج لابن رجب  
ص ٧٩ وما بعدها فلهذا في ذلك وذكر عن أحمد  
روايات ونقل هذا الشيخ ابن تيمية وذكر نظريات مختلفة  
لأروى عن أحمد بهذا الصدد.

(٢) الاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب ص ٧٧، ٧٨

وقرئ ابن رجب أيضاً القاعة ٨٧ من ١٩٩، ٢٠٠

(٣) كشاف القناع ٩٩/٢



قالوا: السلطان أحق بتسويجها إلى من شاء، لكن إن كانت العادة قد جرت بتفليها إلى ورثة جميعا، أو لأولاده المذكور دون الإنثاء يفعل بذلك، قال الدردير: وقد جرت العادة في بعض توى الصعيد أن يختص المذكور بالأرض دون الإنثاء، فيجب إجرأؤهم على عاداتهم على ما يظهر لأن هذه العادة والعرف صارت كالإذن من السلطان في ذلك.<sup>(١)</sup>

أما الذين قالوا إن منفعة المخلوق فيها تورث قالوا: إنها تورث طبقا لما توجه استكم التورث فهي لجميع الورثة من الزوج أو الزوجة والأبوين والنصباء والأولاد المذكور منهم والإنثاء طبقا للكتاب والسنة. قال الشيخ عايش: أحق فيها يورث على فرائض الله تعالى ولا وجه لتخصيص المذكور لأنها خصلة جاهلية لا محل في الإسلام وإن استظهر ذلك الدردير.<sup>(٢)</sup> وقال أيضا: تورث المذكور دون الإنثاء عرف فاسد لا يجوز العمل به.<sup>(٣)</sup> وفي الشرح الكبير قال الدردير: مقتضى المذهب أن للسلطان أو نائبه أن يمنع الورثة من وضع يدهم عليها وله أن يعطيها لمن شاء. ثم قال: وقد يظهر أنه لا يجوز له، لما في ذلك من فتح باب يؤدى إلى المخرج والفساد، وأن لمورثهم نوع استحقيق، وأيضاً

الأميرية فإنها عند الحقيقة لا تورث عنه لأن رقبته ليست المال فترجع إليه، ولا يستحق انتقالها إلى ورثته أو غيرهم إلا بإذن السلطان. وهذا بخلاف ما عليها من غراس أو بناء فإنه يورث طبقا للموجه الشرعي.<sup>(٤)</sup> أما مشد المسكة نفسه فإنه لا يورث أصلاً لأنه حق مجرد، لكن جرت فتوى متأخري الحقيقة أنه ينتقل إلى الأبناء المذكور انتقالاً لا على سبيل الميراث، بل بمعنى أنهم يكونون أولى به من غيرهم، وينقل مجاناً. وجرى الرسم على ذلك في الدولة العثمانية.<sup>(٥)</sup>

أما الملكية فالأراضي الأميرية قد تقدم ذكر الخلاف عندهم في ثبوت حق المخلوق فيها، وأن من الملكية من قال: إنها لا تورث وذلك مقتضى مشهور المذهب بأنها وقف، وأن السلطان أحق بتسويجها عن هي يده، ومن ورثته، ومنهم من قال: بأنها تورث، وأن الإرث في الحقيقة ليس لرقبتها بل لمنفعتيها مادام يؤدى ما عليها من الخراج الذي هو كالأجرة. ثم اختلفوا فيما يؤول إليه الأرض إذا مات من هي تحت يده، فالنفين قلوا بعدم التورث

(١) تلخيص الفتاوى الحامدية ٢٠٥/٢

(٢) وجعلت الأوامر السلطانية في أوامر الدولة العثمانية فأصبحت للنساء حق وضع اليد بخصومات يرجع إليها في هذه الأوامر، ويجب طاعتها ما لم تخالف الشرع على أن هذه الأوامر (الآن) أصبحت غير ذات موضوع (والمنفعة)

(١) شرح الكبير على مختصر عملي ١٨٩/٢

(٢) فتاوى عايش ٢١٦/٢

(٣) فتاوى عايش ٢٦٨/٢

العامة تنزل منزلة حكم السلاطين المتقدمين من أن كل من يبدء شيء فهو لورثته أو لأولاده المذكور دون الإناث رعاية الحق المصلحة. نعم إذا مات شخص ونحسب يده أرض يؤدي حراجها عن غير وارث فالأمر للمسلطان أو نائبه، أي يقر في الأرض من يشاء، ولا توزع عن الميت.

قال الدسوقي: نعم وارثه أولى وأحق بها من غيره<sup>(١)</sup>، ولم يتضح لنا قول الشافعية في ذلك. أما عند الحنابلة فالوثة أحق بالتمسك بالأرض الخراجية فتظل إليهم بوقفة من هي بيده، وليس للإمام ترعها منهم مذلموا يؤدون الخراج.

قال ابن القيم: من يده أرض خراجية فهو أحق بها وشرتها ورثته كذلك فيملكون منافعتها بالخراج الذي يبدلونه<sup>(٢)</sup>، وظاهر هذا أن توارث هذا الحق يستحق طيفاً لأنسبة الميراث وإن لم يكن الحق الموروث حالاً.

وقف ما ينشئه في أرض بيت المال:

٢٨ - نقل ابن عابدين عن إخصاف أنه قال: إن وقف حوائث الأسواق يجوز أن كانت الأرض

(١) الشرح الكبير للدرود وحاشية الدسوقي ١٨٩/٢

(٢) مطالب أولي النهى ١٩٢/٢، والقواعد لابن رجب

القائمة (٨٧)، ص ٣٠٠، وكشاف الخراج باب الأرضين

المقترية ٩٩/٣

بأيدي الذين بنوها بإجارة لا يخرجهم السلطان عنها من قتل أو رأيتها في أيدي أصحاب البناء توارثوها وتقسّم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزججهم منها، وإنما له غلة يأخذها منهم وتداولها خلفت عن سلف، ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم يتابعونها، ويؤجرونها، ونحسوز في وصاياهم، ويهدمون بناءها، ويعيدونه، ويبنون غيره، فكذلك الوقف جائز. اهـ.

قال ابن عابدين: وقوله في الفسخ وجهه بقاء التأييد<sup>(١)</sup>.

وإن كان ما جعله في الأرض غراساً فالحكم في وقفها حكم البناء. أما إن كان ما عمله في الأرض مجرد كسر بالتراب أو السد فلا يصح وقفه<sup>(٢)</sup>.

وتم نطلع على كلام تحرير الخفية في ذلك.

### القسم الثالث:

#### الخلو في الأملاك الخاصة:

٢٩ - فرق الخفية بين الرقعة والملك في تبرت حق الفوارق التي للمستأجر في عقارات الأوقاف على الوجه الذي تقدم بيانه، ونفوه في الأملاك الخاصة المؤجرة، وبينوا أن الفرق في ذلك هو أن المالك أحق بملكه إذا انتهى عقد الإجارة، ثم هو قد يرغب في تجديد إيجاره للمستأجر الأول

(١) الدر المختار ورد المحتار ٣٩١/٣

(٢) رد المحتار ٣٩١/٣

يلزم الحلو بمقتضى دراهم يدفعها إلى المالك  
العلامة عند المرحى العمادي وقال: فلا بعدد  
صاحب الحانوت إخراجها منها ولا إيجارها لغيره  
فيقتى بجواز ذلك لغبرورة.<sup>(١)</sup>

ومثل المهدي النعاسي في رجل له حانوت  
مستخرب استأجره منه رجل سنة، وأذن له بانباءه  
والعمارة فيه ليكون ما عمره وبناء وإنشاء خلواته  
وملكا مستحق البقاء والقران، وجعل عليه اجرة  
للأرض مقدارا معلوما من الدراهم مسانئة  
(مسوية) فهل إذا بنى وعمر وإنشأ على هذا  
الوجه يكون ذلك ملكا للمستأجر، وإذا مات  
الأذن يكون ثورته اجرة الأرض فقط؟ فأجاب:  
ما بناء المستأجر من ماله لنفسه يذوق المالك في  
حياته على الوجه المذكور لملوك لباية يورث عنه  
إذا مات، وعليه الاجرة المقررة على الأرض  
والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

ثم قرر أن الخلو في هذه الحال يجوز بيعه لأنه  
عبارة عن أعيان مملوكة لمصاحبها مستحق قرأها  
في المحل.<sup>(٣)</sup>

وكذلك الحكم عند المالكية، فقد قال الشيخ  
عيسى: الخلو يسايقس عليه الجدك التعارف  
في حوائث مصر، فإن الخلو إذا صحح في الوقف

بنفس الأجر، أو أقل، أو أكثر، وقد لا يرغب في  
ذلك، وقد يريد أن يسكنه بنفسه، أو يبيعه، أو  
يعقله، بخلاف الوقف المخصص للإيجار، فإنه  
ليس للناظر إلا أن يؤجره، فإيجاره من ذي اليد  
باجرة مثله أولى من إيجاره لأجنبي، لما فيه من  
تنظر للوقف ونسبي اليد. ولذا لك الحانوت أن  
يكلف المستأجر رفع جذكه وإفراغ المحل  
لما نكه.<sup>(٤)</sup> ومقتضى ذلك أن لا يشت حق القرار  
في الأملاك المخصصة حتى عند من سله في  
عقارات الوقف خلوات، ولأنه يلزم من عدم  
إخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو حجر  
الحجر المكلف عن ملكه وتلاف ماله.<sup>(٥)</sup> وهي  
مسألة إجماعية كما نقله صاحب الفتاوى الحبرية  
وكما هو معلوم من أحكام الإجارة<sup>(٦)</sup> فإن كان  
للمستأجر عند انتهاء الإجارة في الأرض بناء أو  
أشجار، أو في الحانوت بناء، يلزمه رفعه على  
خلاف وتفصيل يرجع إليه في أحكام الإجارة.

أما إنشاء الخلو فهذا يتعاقد بين المستأجر  
والمالك مقابل دراهم معينة فيمكنه من رضع بناء  
أو تحويه في الأرض أو الحانوت على أن يكون  
للمستأجر الخلو، فقد أفتى بصحته بعض  
سأخري الحنفية. قال ابن عابدين: ممن أفتى

(١) فتاوى الفتاوى الحنفية ٢٠٠/٢

(٢) البحر المختار ١٦/٤

(٣) الفتاوى الحبرية ١٢٢/٦ والموسوعة الحنفية (الإجارة)

ص ٩٠، ٩٦

(٤) حاشية ابن عابدين ١٧٧/١

(٥) الفتاوى الحنفية ٢٦٦/٥ ومثله في ١٢٢/٥ وفي ٤٤/٥

(٦) الفتاوى الحنفية ٢٢٢/٥، ٢٩، ٣١

ففي الملك أولى لأن المالك يفعل في ملكه ما يشاء. لكن بعض الجذكات بناء، أو إصلاح أو خراب في الخانات مثلاً يؤذن، وهذا قياسه على الخلو ظاهر خصوصاً وقد استنفوا في تأييد الحكم للعرف، والعرف حاصل في الجذك. واليخص الآخر من الجذكات وضع أشياء مستقلة في المحل (أي منفصلة) غير ممتدة فيه كما يقع في الحمامات، وحوائث القهوة بمصر، فهذه بعبارة عن الخلو، فالظاهر أن للمالك إخراجها. ١. هـ.

وظاهر أنه يعني بقوله: إن الخلو إذا صح في الوقف ففي الملك أولى، أن يتعاند المالك ومستأجر الخانات على إنشاء الخلو وتأبيده لا إن حصل ذلك بمجرد الإذن ويفهم ذلك من قوله لأن المالك يفعل في ملكه ما يشاء. (١)

ومكتسك عند الحسابة الذين أجازوا بيع المنفعة يجوز عندهم على ما خرج به الجوهري إنشاء الخلو بهل يدفع إلى ناظر الوقف بشروطه كما تقدم. (٢)

أخذ المستأجر بدل الخلو من مستأجر لاحق:

٣٠ - يدور حكم هذه المسألة على أن المستأجر الأول إن كان يملك المنفعة إلى مدة معينة بإجارة صحيحة مع المالك، أو ناظر الوقف،

فتتخلى عن الخانات أثناء المدة لمستأجر آخر يحل محله وأخذ على ذلك عوضاً من المستأجر الذي يحل محله جاز ذلك، ومن شرط ذلك في حوائث الوقف أن تكون الإجارة بأجر المثل، قال الشيخ عليش في فتاويه: إن حوائث الأوقاف بمصر جرت عادة سكانها أنه إذا أراد أحدهم الخروج من الدكان أخذ من الآخر مالا على أن يتنفع بالسكنى فيه، ويسمونه خلواً وبشذكها، ويشدلون ذلك واحداً بعد واحد، وليس يعود على تلك الأوقاف تمنع أصلاً غير أجرة الخانات، بل الغالب أن أجرة الخانات أقل من أجرة المثل بسبب ما دفعه الآخر من مال. ثم قال: والذي يدور عليه الجواب في ذلك أن الساكن الذي أخذ الخلو إن كان يملك منفعة الخانات مدة فامسكتها غيره وأخذ على ذلك مالا فإن كان الأخذ بيده إجارة صحيحة من الناظر أو الوكيل بشروطها بأجرة المثل فهو سائغ له الأخذ على تلك المنفعة التي يملكها، ولا ضرر على الوقف لصدور الأجرة موافقة لأجرة المثل. وأما إن لم يكن مالكاً للمنفعة بإجارة صحيحة فلا عبرة بخلوه ويؤجره الناظر لمن يشاء بأجرة المثل. ويرجع دافع الدراهم على من دفعها له. ١. هـ. (٣)

وأما بعد انتهاء مدة عقد الإجارة فالمالك

(١) فتاوى الشيخ عليش ٢٠٢/٢

(١) فتاوى الشيخ عليش ٢٠٢/٢

(٢) مطالب أولي النهى ٣٧٠/٤

الحق بملكه كما تقدم (ف/ ٢٩) ما لم يكن  
المستاجر قد اتفق معه على إنشاء فخلو به ال دفعه  
إليه فله بيع فخلو إلى مستاجر يأتي هذه كـ  
تقدم في أول هذه المبحث، لأن فخلو التصحيح  
يجوز بيعه إن تمت شروعه عند من أخذ بذلك.

## خليط

خلو عقد النكاح عن المهر:

انظر: خلطة

٣١ - إذا عند النكاح بلا تسمية مهر فانه يسمى  
(انظر: في النكاح) وتضمينه في مصطلح  
(نموذج).

## خليطان

انظر: خلطة





# تراجـم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء التاسع عشر





ابن أبي الدم ( ٥٨٣ - ٦٤٢ هـ )

هو إبراهيم بن عبد الله بن عبد المعين بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو إسحاق، الحميري، الحمداني، الشافعي، الفاضل، المعروف بابن أبي الدم، مؤرخ، فقيه، طبيب، شاعر، تفتحه بغداد عن المذهب الشافعي، وصار إماماً فيه، وسمع بالقاهرة، وحدث بها، وتولى قضاء حماة، وكان من العمدة، وكان صاحب حلقة وطلاب.

من تصانيفه: وشرح مشكل التوسيط، والدرر المنظومات في الأنصبة والحكومات، والتدقيق العنايه في تحقيق الرواية، والفرق الإسلامية، والفناري وكتاب التاريخ الكبير، وديفاح الأغاليط الموجودة في لوسيط.

[طبقات الشافعية الكبرى ٤٧/٥، وشذرات الذهب ٢١٣/٥، والنجوم الزاهرة ٦/٤، والأعلام ٤٢/١، ومعجم المؤلفين ٣٥/١]

ابن أبي زيد القيرواني. هو عبد الله بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

## أ

الأجري ( ٣٦٠ - ٤٠٩ هـ )

هو محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر، الأجري، البغدادي. والأجري نسبة إلى قرية من قرى بغداد. فقيه، محدث، حافظ، أخباري. سمع أبا مسلم الكجي وأبا شعيب الطبراني، وأحمد بن يحيى الحلواني وغيرهم. روى عنه أبو الحسن النعماني وأبو الحسين شمران وأبو نعيم الحافظ وغيرهم. وقال الخطيب: كان ذنباً ثقة.

من تصانيفه: التهجد، وكتاب الشريعة في السنة، وتحرير السرد والشرطونج والملاهي، وآداب العلماء، وأخبار عمر بن عبد العزيز، وكتاب الرؤية.

[سير أعلام النبلاء ١٦/١٣٣، وتذكرة الحفاظ ٩٣٦/٣، وشذرات الذهب ٣٥/٣، والتعريف ٣١٨/٢، والبداية والنهاية ١١/٢٧٠].

الأمدي: هو هلي بن أبي علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

أبان بن عثمان: تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٣٩

ابن الأثير : هو المبارك بن محمد .

ابن رجب : هو عبدالرحمن بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن بطة : هو عبيد الله بن محمد :

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الخفيد)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن قيمية (نفي الدين) : هو أحمد بن  
عبدالحليم :

ابن الزرقعة : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن نعيم : هو عبد السلام بن عبدالله :

ابن سحنون : هو محمد بن عبد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤١

ابن جريج : هو عبد الملك بن عبدالعزيز :

ابن صريح : هو أحمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن جرير الطبري : هو محمد بن جرير :

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن حجر العسقلاني : هو أحمد بن علي :

ابن السحنة : هو عبد البر بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر الهيثمي :

ابن عابدين : هو محمد أمين بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عاشر : هو عبدالواحد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٣٢

ابن عباس : هو عباد بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٠

ابن عبدالبر : هو يوسف بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عبد الحكم : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن عبدالسلام : هو محمد بن عبدالسلام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن العربي : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عطية : هو عبد الحق بن غالب :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن حنبل : هو علي بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن الفرج ( ٤٩٠ - ٥٥١ هـ )

هو أحمد بن الفرج بن راشد بن محمد ،

القاضي أبو العباس ، الملقب النوراني البغدادي .

فقيه حنبلي ، ولي القضاء بدجيل مدة . تفقه على

عبدالواحد بن سيف ، وقرأ القرآن بالروايات

على مكّي بن أحمد الحنبل وغيره . وسمع من أبي

منصور محمد بن أحمد الحاذق وأبي العباس بن

قريش ، وأبي غالب القزاز وغيرهم . وحدث ،

وروى عنه ابن السمعاني وغيره .

[ شذرات الذهب ٤ / ١٠٧ والذيل على طبقات

الحنبلة ١ / ٣٠ ]

ابن فرحون : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن الفرس ( ٥٢٤ - ٥٩٧ هـ )

هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن

محمد ، أبو محمد ، الحزرجي ، الأنصاري .

المعروف بابن الفرس . فقيه مالكي ، محدث ،

نحوي ، لغوي ، ولي القضاء بجزيرة شقر ، ثم

في وادي آش ، ثم في جيان ، وأخيرا بغواتقة ،

وجعل إليه النظر في الخسبة والشرطة . قال أبو

الربيع بن سالم : سمعت أبا بكر بن الجدة يقول

غير مرة ، ما علم بالأندلس أحفظ للمذهب مالك

من عبد المنعم بن الفرس بعد أبي عبدالله بن

زرقون .

من تصانيفه : وكتاب أحكام القرآن ،

وأدب القضاء، ومسائل الخلاف، في  
السياسة.

[سرايا: ٢٩/٣٦٤، وكشف الطنون  
١/١٦٩٩، والديباج من ٢١٨، والآلام  
٤/٣١٧، ومعجم المؤلفين ١/١٩٦، وشجرة  
لبور لوكية من ١١٥٠]

ابن القاسم: هو عبدالرحمن بن القاسم  
المانكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٢

ابن قدامة: هو عبدالله بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٣

ابن القطان (٩ - ٦٢٨ هـ)

هو عني بن محمد بن عبدالمك، أبو الحسن،  
المكاسي، يعرف بابن القطان، فقيه، مانكي،  
من حفاظ الحديث، وفي القضاء بجليلية،  
سمع أن عبدالمكس البخاري، وأبا عبد الله بن  
اليفان وأبا ذر الحثي، وأبا الحسن بن موسى،  
وأبا عبد الله المنجي، وغيرهم، وعن كتابه  
ولقبه أبو جعفر بن قضاء، وأبو محمد الكندي  
وأبو عبد الله بن ررقون وغيرهم.

من تصانيفه: المحظر في أحكام الطر،  
وهيئ إليه والإيهام الوقعين في كتب  
الأحكام، ومقالة في الأوراء، ونظم  
الجمال، وأبرناج، فيه شيوخه وروايته.

زهداب المذهب ٥/١٢٨، وشجرة النور  
الركية من ١٧٩، والأعلام ٥/١٥٢.

ابن القطان: هو عبدالله بن عدي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٣

ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٣

ابن كثير: هو إسماعيل بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن كنج: هو يوسف بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٤

ابن الماجشون: هو عبدالمك بن عبدالمعز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٢

ابن مسعود: هو عبدالله بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن مفلح: هو محمد بن مفلح:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنبر: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧١

ابن نافع: هو عبدالله بن نافع:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٥

- ابن نجيم : هو زين الدين بن إبراهيم :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
- ابن هاني : هو إبراهيم بن هاني :  
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٥
- ابن الحمام : هو محمد بن عبد الواحد :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥
- ابن بونس : هو أحمد بن بونس :  
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٥
- أبو البركات المدايني (٥٧٠ - ٦٩٧هـ)  
هو أبو البركات بن أبي الحسن بن الجيب بن  
معمرين البناء المدايني . فقيه حنفي ، أديب ، له  
مصنفات في الأدب .  
[الخواهر المفضلة ٢/ ٢٣٨ ، ومعجم المؤلفين  
١٤١/٣]
- أبو الحسن القاسبي (٣٢٤ - ٤٠٣هـ)  
هو علي بن محمد بن حلف ، أبو الحسن ،  
المعافري ، الفاسي . المعروف بابي الحسن  
القاسبي ، فقيه مالكي . حافظ ، محدث ،  
أصول . سمع من أبي زيد المرزوقي ، وأبي محمد  
الأصبغاني وأبي الحسن بن مسرور الحجام  
وغيرهم . وروى عنه أبو محمد عبدالله بن الوليد  
وأبو عمرو الشافعي وأبو القاسم الكندي  
وغيرهم . وثقه عليه أبو عمران الفاسي وأبو  
بكر بن عبد الرحمن وأبو عبدالله المالكي  
وغيرهم .  
من تصانيفه : «المهذب في الفقه والحكام  
الديانة» ، و«كتاب المنايا» ، و«منهاج  
الموطأ» ، و«الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين  
والمعلمين» ، و«المفرد من شبه التأويل» .  
[شجرة النور الزكية ص ٩٧ ، وشذرات الذهب  
٣/ ١٦٨ ، والنساج ص ١٩٩ ، وتذكرة الحفاظ  
٣/ ٢٦٤ ، والأعلام ٥/ ١٤٥ ، ومعجم المؤلفين  
١٩٤/٧]

- أبو بكر بن أبي شبة : هو عبدالله بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧
- أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
- أبو داود : هو سليمان بن الأشعث :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
- أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦
- أبو جعفر الهندواني : هو محمد بن عبدالله :  
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو زيد: هو محمد بن أحمد.  
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٦  
أبو زيد الدبوس: هو عبد الله بن عمر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠  
أبو زيد الفاسي (١٠٤٠ - ١٠٩٦ هـ)  
هو عبد الرحمن بن عذابة الأزدي عجمي، أبو  
زيد، الفاسي، القهري المالكي فقيه  
حدث، أئيب، شارك في أنواع من العلوم،  
أخذ عن والده وعنه أحمد ومحمد بن أحمد بن أبي  
الحساس الدوسي، والقاسمي بن سودة  
وعبد الوهاب بن العربي الفاسي وغيرهم، وكان  
ولاه يقول: إنه سيوطي دماة

صاحب: روى عن أبي الليث وعبه زهير بن  
أوس بن الخلدان والأسود بن يزيد النحوي.  
[الإصابة ٩٥/٤، والاستيعاب ١٦٨٤/٤،  
واسع الفائدة ١٥٦/٥، وتمذيب التهذيب  
١٢/١٢١]

من تلاميذه: دافح الشعراء، وأزهار  
الإنسان، وداؤوفيت، والأقنوم في ميدان  
العلوم

أبو الشنافة: هو جابر بن زيد  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨  
أبو طالب: هو أحمد بن حيد الخليلي  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧  
أبو عبيد: هو القاسم بن سلام:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧  
أبو علي الطبري: هو الحسين بن القاسم:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

(سحرة السور الزكية ص ٣١٥، والأعلام  
٣/٣١٠، راجع الكتب الكونية ص ١٩٩،  
ومعجم المؤلفين ١١٥/٥)

أبو قتادة: هو الحارث بن ريمي:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤  
أبو الليث السمرقندي: هو نصر بن محمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨  
أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

أبو سعيد الحذري: هو سليمان مالك:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧  
أبو المسائل بن يعلك (؟ - قبل ١١٠ هـ)  
هو أبو المسائل بن يعلك بن الحجاج بن  
الحارث بن المسكين بن عبد الدار العبدري  
القرشي. قيل اسمه عمرو، وقيل عبيد ربه.

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم :

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الأجهوري : هو علي بن محمد :

الأسنوي : هو عبدالرحيم بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

أحمد بن حنبل :

أشهب : هو أشهب بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أحمد الخرائي ( ٦٣١ - ٦٩٥ هـ )

إلكيا افراسي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٦

أم عطية : هي نية بنت كعب :

تقدمت ترجمتها في ج ١٠ ص ٣١٨

إمام الحرمين : هو عبدالملك بن عباد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبدالرحمن بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

هو أحمد بن حمدان بن شبيب بن عمود، أبو عبدالله، النمري، الخرائي، تقيه، حنبي، أصولي، أديب، ولي نيابة القضاء في القاهرة، سمع من الحافظ عبدالقادر الرهاوي، والخطيب أبي عبدالله بن تيمية، والحافظ بن خلين وغيرهم. وثقفه على ابن أبي النعمان وابن جميع، وحالس ابن عمه الشيخ محمد الدين، وبرز في الفقه، وانتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه وغوامضه.

من تصانيفه : «الرعاية العنقري»، و«الرعاية الكبرى»، كلاهما في فروع الفقه الحنبلي، و«صفة المفتي والمستفتي»، و«مقدمة في أصول الدين»، و«الإيجاز في الفقه الحنبلي».

[شفرات الذهب ٢/٤٢٨]، و«ذيل طبقات الحنابلة» ص ٣٣١، و«المثل الصافي» ١/٢٧٢، و«الأعلام» ١/١١٦، و«كشف الظنون» ١/٩٠٨، ومعجم المؤلفين ١/٢١١]



محمدي، محدث، مجود للقرآن الكريم، وأتم  
بجامع دمشق مدة طويلة، ودرس به بحفلة  
التصانيع بين صاحب حصن، ودرس بالصدقية،  
وافتي زعم طويلًا. تفقه على إبراهيم بن خليل،  
وعبد الله بن عبد الحمادي، وابن عبد السلام  
وغيرهم.

## ب

قال الذهبي: كان إمامًا في المذهب،  
والعربية والحديث.

من تصانيفه: «شرح البرهانية»، «المطالع  
على أبواب المقام»، «شرح الجرحانية»،  
«شرح الفية ابن مالك»، «كلاهما في النحو»،  
«شرح المقدمة الجبرية في التوحيد».

[شذرات الذهب ٦/٦٠، وذيل طبقات  
الحنابلة ٢/٣٥٦، ومعجم المؤلفين ١١/١١٦]

اليقوي: هو الحسين بن مسعود.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البياني: هو محمد بن الحسين.  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

اليهوتي: هو منصور بن بونس.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيجوري: هو إبراهيم بن محمد.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الباجي: هو سليمان بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٦

البازري (٥٨٠ - ٦٦٩ هـ)

هو إبراهيم بن أسلم بن هبة بن  
البازري، الحموي، الشافعي، قاضي حلة.  
فقيه. تفقه بدمشق بالفخر بن عساكر، ودرس  
بثرواحية، وولي تدريس معزة النعمان. ثم  
تجول إلى حلة ودرس بها رفقًا وصنف.

[شذرات الذهب ٥/٣٢٨، وصرة الجنان  
٤/١٧٠، ومعجم المؤلفين ١/١١٢].

البرزلي: هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البغلي (٦٤٥ - ٧٠٩ هـ)

هو محمد بن أبي النعمان من أبي الفضل، أبو  
عبد الله، شمس الدين، البغلي، فقيه.



اليهني: هو أحمد بن الحسين:

الجرجاني: هو علي بن محمد الجرجاني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

## ت

## ح

الثوملي: هو محمد بن عيسى:

الحاكم: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحسن البصري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

## ث

الحسن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحصكفي: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الثوري: هو سفيان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحقاف: هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

## ج

الحكم: هو الحكم بن عتيبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

حماد بن أبي سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحموي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٢١

الذسوقي: هو محمد بن أحمد الذسوقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

## خ

الحارثي: هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحصاف: هو أحمد بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الخطابي: هو حمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الرافق: هو الحسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرحياني: هو مصطفى بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الرملي: هو خير الدين الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

## ز

الزاهدي (٩ - ٩٥٨ هـ)

هو غفار بن محمود بن محمد، أبو الرجاء

نجم الدين الزاهدي العزيمي نسبة إلى عزمين

## د

الدردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

نصبة من نصيبات حوارزم، فقيه حنفي،  
أصولي، فرضي ثقته على علاء الدين سديدن  
محمد الخطاطي ومحمد بن عبد الكريم التركستاني  
وناصر الدين الطرزي وغيرهم.

## س

من تصانيفه: المساوي في الفتاوى،  
والمنجني، شرح به مختصر القدوري في الفقه،  
وزاد الأئمة، وهنية الثبة لتعيم الغنية،  
والجامع في الحيف، وكتاب الفرائض.

صالم بن عبيد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سحتون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السرخسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الجواهر المضيئة ١٦٦/٢، والقوائد البهية  
ص ٢١٣، والأعلام ٧٢/٨، ومعجم المؤلفين  
[٢١١/١]

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زروق: هو أحمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤١

## ش

زفر: هو زفر بن الخليل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزبلي: هو عثمان بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الشيخ نقي الدين: هو أحمد بن عبد الحليم بن

نحية:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

الشيخ هليش: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب الفتاوى الهندية .

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٢٥

صاحب التبتع : هو محمد بن مفلح

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢١

صاحب المجموع : هو يحيى بن خرف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٢

صاحب مطالب أولي النهى : هو مصطفى بن

سعد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢١١

صاحب المغني : هو عبدالله بن قدامة .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٢

## ص

المصاحبان : تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في

ج ١ ص ٢٥٧

صاحب البحر الرائق . هو زين الدين بن

ابراهيم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

صاحب البيان . هو ابراهيم بن مسلم

القمي .

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٣

صاحب الدر المختار . هو محمد بن علي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

صاحب الرعاية . هو أحمد بن محمد :

ر : أحمد الخزازي

صاحب العمدة . هو عبد الرحمن بن محمد

النفوذاني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٨٥

صاحب الفتاوى الخيرية : هو خير الدين

الرملي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

## ط

طاوس بن كيسان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني : هو سليمان بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٤١٥

الطبري المكي . هو الحب الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الطحاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

## ع

عائشة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الحق: هو عبدالحق بن غالب بن عطية:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥١

عبد الرحمن العمادي: هو عبد الرحمن بن محمد العمادي:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٥٤٩

عبد الرحمن بن هوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد القادر الفاسي (؟ - ١٢١٩ هـ)

هو عبد القادر بن أحمد بن العربي بن شقرون الفاسي. فقيه، نحوي، لغوي. محدث، أديب. أخذ عن أبي العباس الهلالي، وأبي العباس الدلائي. وعبد الرحمن التنجيرة وغيرهم. وعنه أخذ السلطان أبو الربيع سليمان. وفي شجرة النور الزكية كان معروفا

بالضبط والإتقان بعلومه بالصدق والعرفان.

من تصانيفه: الشرح العشرة الثانية من الأربعين التورية، ونسب إليه واضعا فهرس المخطوطات بخزانة الرباط والأرجوزة.

[شجرة النور الزكية ص ٣٧٤، والأعلام

٣٧/٤، ومعجم المؤلفين ٢٨٤/٥]

عبدالله بن شهاب الخولاني (؟ - توفي قبل ٧٥ هـ)

هو عبدالله بن شهاب، أبو الجزل، الخولاني الكوفي، تابعي، روى عن عمر بن الخطاب وعائشة رضي الله عنها. وعنه الشعبي وخبشة ابن عبد الرحمن ووثقه ابن خلفون.

[طبقات ابن سعد ١٥٣/٦، وتبويب التهذيب ٢٥١/٥]

عبدالله بن عتاب (٢٢٤ - ٣٢٠ هـ)

هو عبدالله بن عتاب بن أحمد بن كثير، أبو العباس، البصري الذعشفي. المحدث المتقن الثقة. سمع هشام بن عمار وعيسى بن حماد وهارون بن سعيد الأيلي وغيرهم. حدث عنه علي بن عمرو الحريري وشافعي بن محمد الإسفريني وأبو أحمد الحاكم وغيرهم. قال أبو أحمد الحاكم: رأيت شيئا.

[شذرات الذهب ٢٨٥/٢، والعيبر ١٨٢/٢، وتاريخ ابن عساكر ٢٥٩/٩، وسير أعلام النبلاء ٦٤/١٥]

عبدالله بن مغفل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠ .

عمران بن حصين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عثمان بن مظعون :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٣

عمر بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

العدوي : هو علي بن أحمد المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عمرو بن شعيب :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

عطاء بن أبي رباح :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمرو بن العاص :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤

العلاء بن الحضرمي (٩ - ٢٩ هـ)

هو العلاء بن عبدالله بن عباد بن أكبر بن ربيعة بن مالك الحضرمي . صحابي . من رجال المتنوع في صدر الإسلام أصله من حضرموت . سكن أبوه مكة ، فولد بها العلاء ونشأ ، وولاه رسول الله ﷺ البحرين وجعل له جباية ، وأعطاه كتابا فيه فرائض الصدقة في الإبل ، والبقر ، والغنم ، والثمار ، والأموال وأقره أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما . روى عنه من الصحابة السائب بن يزيد وأبو هريرة ويقال : إن العلاء أول مسلم ركب البحر للغزو .

[الإصابة ٢/ ١٩٧ ، وأسد الغابة ٣/ ٥٧١ ، والاستيعاب ٣/ ١٠٨٥ ، والأعلام ٥/ ٤٥٠] .

علي بن أبي طالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

غ

الفرقاوي (٩ - ١١٠١ هـ وقيل ١٠٦٩ هـ)

هو أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن الفيومي .

المعروف بالفرقاوي . نقيب مالكي مشارك في بعض العلوم .

من تصانيفه : رسالة في مسألة الخلو عن

الأرقاف ، ووكشف النقاب واليران عن وجوه

عذراته أسئلة تقع في بعض سور القرآن،  
والقول الثام في أطوار سيدنا آدم، وحسن  
السلوك في معرفة أدب الملك والفلوك،  
[عبدية العارفين ١/١٦٢، وإيضاح المكنون  
٢/٣٦٩، والأعلام ١/٨٩، ومجمع  
المؤلفين ١/٩٥٢].

القصار الفاسي (٩٣١-١٢-١٠هـ)

هو محمد بن قاسم، أبو عبد الله، القيسي،  
الشهير بالقصار. فقيه مالكي، محدث. أخذ  
عن عبد الرهاب التزني، وأبي الفاسم بن  
إبراهيم الراشدي، وابن جلائ وغيرهم، وعنه  
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر السدائي،  
والشهاب المصري، ومحمد العربي الفاسي  
وغيرهم، وفي شجرة النور الزكية: هو شيخ الفيا  
يفاس وخاتمة أعلامها.

من تصانيفه: «مهرسة» جمعت روايته في  
الفقه والحديث، ومصنف في مناقب الإمامين  
إبراهيم بن عبد الله الكامل الأكبر وولده، إدريس  
الأزهرى.

[شجرة النور الزكية ص ٢٩٥، ومجمع المؤلفين  
١/١٤٢]

القفال: هو محمد بن أحمد الحسين:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القليوبي: هو أحمد بن أحمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

## ف

الفضل بن العباس:  
تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٧

## ق

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديقي:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي أبو بعل: هو محمد بن الحسين:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

الثوري : هو عبد الرحمن بن مأمون .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

المجد : هو عبد السلام بن ثيمية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

المحيي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٣١

محمد أبو السعود . هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

محمد بن الحسن الشيباني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

معتمر بن سليمان ( ١٠٦ - ١٨٧ هـ )

هو معتمر بن سليمان بن لمعة ، أسد

محمد ، التميمي ، البصري . حدث : كذا

حفظ ثقة . روى عن أبيه ، وحيد الطويل ،

و سماعيل بن أبي خالد . ومحمد بن عمرو بن

عقبة ، وإسحاق بن - يزيد العدوي - ،

ومحمد بن حبان ، وغيرهم . وعنه الثوري ،

وهو أكثر منه ، وابن المبارك ، وعبد الرحمن بن

مهدي ، ويحيى بن يحيى البساموري ، وغيرهم .

قال أبو حاتم ومن معي ابن سعد : ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

## ك

الكاساني . هو أبو بكر بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

## ل

النخعي . هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

اللقاني : هو شمس الدين محمد بن حسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

اللقاني : هو ناصر الدين محمد بن حسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

الليث بن سعد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

## م

المؤددي : هو علي بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩



من تصانيفه: «كتاب المغازي».

إتهذيب التهذيب ١٠/٢٢٧، وطبقات ابن

سعد ٧/٢٩٠، وندكرة الحفاظ ١/٢٤٥

والإعلام ٨/١٧٩]

## هـ

المنيرة بن شعبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

مكحول:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

المواقف: هو محمد بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٨

الحشم بن خارجة (٩ - ٢٢٧هـ)

هو الحشم بن خارجة، أبو أحمد، ويقال: أبو

يحيى، المروزي ثم البغدادي. محدث، حافظ.

حدث عن مالك، والليث، وحفص بن ميسرة.

واسماعيل بن عياف، ومحمد بن أيوب بن

ميسرة، وغيرهم. وحدث عنه أحمد بن حنبل،

وابنه عبد الله بن أحمد، وإسماعيل بن أبي

الحارث البغدادي، وأبو زرعة وغيرهم. وقال

يحيى بن معين: ثقة. وقال صالح: كان أحمدين

حنبل بشي عليه. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الخليل: ثقة متفق عليه.

إتهذيب التهذيب ١١/٩٣، وسير أعلام النبلاء

١٠/٤٧٧، وطبقات الخصال ١/٣٩٤،

وطبقات ابن سعد ٧/٣٤٢]

## ن

## ي

النخعي: هو إبراهيم النخعي.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

الثوري: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

يحيى بن آدم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٩



# فهرس تفصیلی



الصفحة	الموضوع	الفقرات
•	خاتم	
•	انظر: تختم	
•	خادم	
•	انظر: خدمة	
•	خارج	
•	انظر: خروج	
•	خارجها	
•	انظر: فُرى	
٧-٥	خاص	٦-١
•	التعريف	١
•	الألفاظ ذات الصلة	
•	العام	٢
٦	الحكم الإجمالي	٣
٦	الأجير الخاص	٤
٧	الطريق الخاص	٥
٧	المال الخاص	٦
١٠-٨	خال	٨-١
٨	التعريف	١
٨	الألفاظ ذات الصلة	
٨	المصم	٢
٨	نورث الخال	٣
٩	ولاية الخال على الصغيرة	٤
٩	نفقة الخال	٥
٩	حضانة الخال	٦
٩	تحريم نكاح الخال	٧
١٠	ولاية الخال على مانء الصغيرة	٨
١١-١٠	خاله	٥-١
١٠	التعريف	١
١٠	الاحكام التي تتعلق بالخالة	

الموضوع	المصنعة	الفقرات
محرم الحلة	١٠	٢
مراث الحلة	١١	٣
حق الحضانة للذات	١١	٤
نفقة الحلة	١١	٥
بحث	١٣ - ١١	٥ - ١
التعريف	١١	١
الألفاظ ذات الصلة -	١١	
أ - الرجس	١١	٢
ب - الذنوب	١٣	٣
الحكم الإجمالي	١٢	٥ - ٤
تحرير	١٣ - ١٧	٧ - ١
التعريف	١٣	١
الألفاظ ذات الصلة	١٤	
الأثر	١٤	٢
النسب	١٤	٣
تقسيم الحبر	١٥	٤
أحكام الحبر	١٥	
الحبر عن استجاسة	١٥	٥
الحبر عن النقلة ونحوها من الأمور	١٥	٦
الحبر عن رؤية هلال رمضان	١٦	٧
تحرير	١٧ - ٢٦	١٨ - ١
التعريف	١٧	١
الألفاظ ذات الصلة	١٨	
أ - العلم والمعرفة	١٨	
أولاً . العلم	١٨	٢
ثانياً . المعرفة	١٨	٣
ب - التجربة	١٨	٤
ج - الحبر أو البصيرة	١٨	٥
د - الحديق	١٨	٧
و - الفراسة	١٩	٨

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٩	حكم الحمرة	٩
١٩	الحمرة في التركيبة	١٠
٢٠	الحمرة في النقشة	١١
٢١	الحمرة في الخزف	١٢
٢١	خبرة القائف	١٣
٢٢	الخبرة في التلويم	١٤
٢٣	الخبرة في معرفة الخيوب المرجية للحجار	١٥
٢٤	خبرة الطير والبطار	١٦
٢٤	عدد أهل الخبرة	١٧
٢٥	اختلاف أهل الخبرة	١٨
٢٦ - ٣١	خنان	١١ - ١
٢٦	التعريف	١
٢٧	حكم الخنان	
٢٧	القول الأول :	٢
٢٧	القول الثاني :	٣
٢٨	القول الثالث :	٤
٢٨	مقدار ما يقطع في الخنان	٥
٢٨	وقت الخنان	٦
٢٩	خنان من لا يغوى على الخنان	٧
٢٩	من مات غير غتوت	٨
٣٠	من ولد غتوت بلا قلقة	٩
٣٠	تصميم الخنان	١٠
٣١	آداب الخنان	١١
٣٢ - ٣٥	خدعة	١٣ - ١
٣٢	التعريف	١
٣٢	الألفاظ ذات الصلة	
٣٢	أ - القدر	٢
٣٢	ب - الممن	٣
٣٢	ج - الحياة	٤
٣٢	د - الفرور، والتعيرير	٥

الصفحة	الموضوع	ال فقرات
٣٢	هـ - الغش	٦
٣٣	و - التدليس	٧
٣٣	ز - التورية	٨
٣٣	ح - الضرر	٩
٣٣	ط - أخية	١٠
٣٣	أحكام التكليف	١١
٣٤	المخدمة في حق غير المسلم	١٢
٣٦ - ٤٦	خدمة	٢٠ - ١
٣٦	التعريف	١
٣٦	الألفاظ ذات الصلة :	
٣٦	أ - المهنة	٢
٣٦	ب - العمل	٣
٣٦	الأحكام المتعلقة بالمخدمة :	
٣٦	خدمة المراد للرجل وعكسه	٤
٣٨	خدمة المسلم للكافر	٥
٣٨	خدمة الولد للمولود وعكسه	٦
٣٩	ما يتعلق بالخدام من أحكام	
٣٩	أ - إعدام الزوجة	٧
٤٠	ب - الإعدام بأكثر من خادم	٨
٤١	ج - تبديل الخادم	٩
٤١	د - إخراج الخادم من البيت	١٠
٤٢	صفة الخادم	١٢
٤٢	الخادمة الغنية	١٣
٤٢	ح - طلب الزوجة أجره الخادم	١٥
٤٣	ط - إعصار الزوج بنفقة الخادمة	١٦
٤٣	ي - زكاة فطر الخادم	١٧
٤٤	لخدمة الزوجة لزوجها وعكسه	١٨
٤٥	خدمة المسلم للكافر	٢٠



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٧ - ٥١	حذف	١ - ٧
٤٧	لتعريف	١
٤٧	الألفاظ ذات الصلة :	٢
	الحذف - النطرح - الغذف - الإلغاء	
٤٧	الحكم التكليفي	٣
٤٨	الأحكام المتعلقة بالحذف	
٤٨	أولاً : في رمي الجمار	٤
٥١	ثانياً : في الصيد	٥
٥١ - ٩١	خراج	١ - ٦٥
٥١	التعريف	١
٥٢	الخراج في الاصطلاح	٢
٥٢	الألفاظ التي تطلق على الخراج	
٥٢	أ - جزية الأرض	٣
٥٢	ب - اجرة الأرض	٤
٥٢	ج - الخلق	٥
	لألفاظ ذات الصلة	
٥٣	أ - العينة	٦
٥٣	ب - الفيء	٧
٥٣	ج - الجزية	٨
٥٣	د - الخمس	٩
٥٣	هـ - العشر	١٠
٥٤	الخراج في الإسلام	١١
٥٦	الحكم التكليفي	١٢
٥٦	أداة مشروعية الخراج	١٣
	١ - القرآن الكريم	
	٢ - السنة النبوية	
٥٧	٣ - المصليحة	
	أ - تأمين مورد مالي ثابت للأمة الإسلامية	
	بأجبالها المتعاقبة	
	ومؤسساتها المختلفة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
	ب- توزيع الثروة وعدم حصرها في فئة معينة	
	ج- عمارة الأرض بالزراعة وعدم تعطيلها	
	أنواع الخراج	
٥٨	١- خراج الوظيفة والمقاسمة	١٤
٥٩	٢- خراج الوظيفة	١٥
	ب- خراج المقاسمة	
٥٩	٣- الخراج الصلحي والعنوي	١٦
٦٠	أ- الخراج الصلحي	١٧
٦٠	ب- الخراج العنوي	١٨
	أنواع الأرض الخراجية	
	شروط الأرض التي تخضع للخراج	
٦١	الشرط الأول: أن تكون الأرض خراجية	٢١
٦٢	انتقال الأرض العشرية إلى الذمي ، وما يجب فيها	٢٣
٦٤	إحياء الأرض اموات	٢٤
٦٤	مفاد الخراج	٢٥
٦٥	الزبادة والنقصان على ما وظفه عمر رضي الله عنه	٢٩
٦٦	ما يراعى عند تقدير الخراج	٣٠
٦٦	خفة مؤونة السقي وكثرتها	٣١
٦٧	نوعية المزروع والثمار المزروعة في الأرض الخراجية	٣٢
٦٨	استيفاء الخراج	
٦٨	وقت استيفاء الخراج	٣٥
٦٨	أ- وقت وجوب الخراج	٣٥
٦٩	ب- تعجيل الخراج	٣٦
٧٠	ج- تأخير الخراج	٣٧
٧٠	الشخص الذي يستوفى منه الخراج	٣٨
٧٢	من له حق استيفاء الخراج	٣٩
٧٣	دفع الخراج إلى أئمة الجور والظلم	٤١
٧٤	دفع الخراج إلى البغاة	٤٢
٧٤	دفع الخراج إلى الدخارين (قطاع الطريق) طرق	٤٣
	طرق استيفاء الخراج	

الصفحة	الموضوع	البنود
٧٤	الطريقة الأولى : العبارة عن المخرج	٤٤
	شروط تعيين عامل المخرج	
٧٥	١ - الإسلام	٤٥
٧٧	٢ - الحرية	٤٦
٧٧	٣ - الأمانة	٤٧
٧٧	٤ - الكفاية	٤٨
٧٨	٥ - العلم والعفة	٤٩
٧٨	آداب عمل المخرج	
٧٨	١ - الرقعة أو المخرج	٥٠
٧٨	٢ - العزل والإقصاء	٥١
٧٨	٣ - العفة	٥٢
٧٩	واجب الإهماء تجاه عمال المخرج	
٧٩	١ - الزاوية المعدلة على عمال المخرج	٥٣
٨٠	٢ - ضرورة منع عمال المخرج من تركهم	٥٤
٨٠	انطريقة الثانية : نظام التسهيل (التصميم)	٥٥
٨١	حكم التسهيل (التصميم)	٥٦
٨٢	مستغلات المخرج	
٨٢	أولاً : الإهماء صلاحية الأرض للزراعة	٥٧
٨٣	ثانياً : تعقيب الأرض عن الزراعة	٥٨
٨٤	ثالثاً : هلاك المخرج بأفقه مسوية	٥٩
٨٥	رابعاً : إسقاط الإهماء للمخرج ممن وجب عليه	٦٠
٨٦	خامساً : التبعيد عن الأرض المخرجة	٦١
	سادساً : إسقاط مالك الأرض المخرجة أو	
	انتقالها إلى مسلم	٦٢
٨٨	اجتناء المفسد والمخرج على المسلم	٦٣
٨٩	مصارف المخرج	٦٤
٩٠	حكم تخميس المخرج	٦٥
٩١ - ٩٨	خرس	١٦ - ١
٩١	التعريف	
٩١	اللائحة أدب الفصلة	

	عقالات للمساكين	
	الأحكام المتعلقة بالأحرص	
٣	إسلام الأحرص	٩١
٤	تكميل الأحرص وقراءته في الصلاة	٩٢
٥	الاقتداء بالأحرص	٩٢
٦	إشارة الأحرص في الصلاة	٩٣
٧	ذبح الأحرص وصبله	٩٣
٨	تصرفات الأحرص	٩٤
٩	صلاتي الأحرص	٩٤
١٠	لعان الأحرص	٩٤
١١	إقرار الأحرص	٩٥
١٢	شهادة الأحرص	٩٦
١٣	نقض الأحرص وعنه	٩٦
١٤	بغير الأحرص	٩٧
١٥	أحرص بسبب الجنابة	٩٨
١٦	الجنابة على لسان الأحرص	٩٨
١٤ - ١	أحرص	٩٩ - ١٠٤
١	التعريف	٩٩
٢	الاحتفاظ بآثار الهدية	٩٩
	الحكم التكليفي	٩٩
٣	أولاً: أحرص فيما تحب فيه الزكاة	٩٩
٤	وقت أحرص	١٠٠
٥	ما شرع فيه أحرص	١٠٠
٦	حكم الصرف في الله، قيل أحرص وعنه	١٠١
٧	شروط أحرص	١٠١
٨	صفة أحرص	١٠١
٩	ما يترك أحرص شبهة للمالك عند أحرص؟	١٠٢
١٠	حق أحرص بعد أحرص	١٠٢
١١	تلف أحرص قبل إخراج الزكاة	١٠٣
١٢	دعاء تلف أحرص	١٠٣

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٠٣	تانيا : مرور أصبة انشركا . من التهل	
	على الشجر بالحرم	١٣
١٠٤	ثالثا : البيع بالجلزقة	١٢
١١٣-١٠٤	خروج	١٧-١
١٠٤	التعريف	١
١٠٤	الأحكام المتعلقة بالخروج	
١٠٤	الخروج من السيلين وغيرهما	٢
١٠٥	خروج القدم أو بعضها من الخف	٣
١٠٥	الخروج من المسجد بعد الأذان	٤
١٠٦	خروج الإمام المخطبة	٥
١٠٦	خروج المعتكف من المسجد	٦
١٠٧	الخروج للاستسقاء	٧
١٠٧	خروج المرأة من المنزل	٨
١١٠	خروج النساء إلى المسجد	٩
١١١	خروج المرأة في السفر بغير محرم	١٠
١١٢	الخروج من المسجد	١١
١١٣	الخروج من البيت	١٢
١١٢	الخروج من الخلا	١٣
١١٢	خروج المعتدة من البيت	١٤
١١٣	من لا يجوز خروجه مع الجيش في الجهاد	١٥
١١٣	الخروج على الإمام	١٦
١١٣	خروج المنحوس	١٧
١١٦-١١٤	عز	٩-١
١١٤	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة :	
١١٤	أ - المقر	٢
١١٤	ب - الدباج	٣
١١٤	الأحكام التي تتعلق بالخز	٤
١١٥	مواطن البحث	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١١٦	خسوف	
	انظر : صلاة الكسوف	
١١٦ - ١١٩	خسوف	١ - ٦
١١٦	التعريف	١
١١٦	الألفاظ ذات الصلة :	
١١٧	١ - الخسوف	٢
١١٧	ب - الإحبات	٣
١١٧	الحكم التكليفي	٤
١١٩ - ١٢٥	خصاء	١ - ٩
١١٩	التعريف	١
١١٩	الألفاظ ذات الصلة :	
١١٩	أ - الجلب	٢
١٢٠	ب - العنة	٣
١٢٠	ج - الوجه	٤
١٢٠	الحكم التكليفي	
١٢٠	أولا : في الأدنى	٥
١٢٢	ثانيا : في غير الأدنى	٦
١٢٢	الأحكام المترتبة على الخصاء :	
١٢٢	أ - في العيوب التي يفسخ بها النكاح	٧
١٢٣	ب - حكم الخصاء في الفصاح والمدة	٨
١٢٥	حكم الخصي من بيعة الأنعام في الأصحية والمهدي	٩
١٢٦	خصوصية	
١٢٦	انظر : اختصاص	
١٢٦ - ١٢٧	خصومة	١ - ٥
١٢٦	التعريف	١
١٢٦	الألفاظ ذات الصلة	
١٢٦	أ - المداوة	٢
١٢٧	ب - الدعوى	٣
١٢٧	أنسام الخصومة	٤
١٢٧	صابط الخصومة	٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٢٨	انقلر: خصصه.	مخصصي
١٢٨	انقلر: اختصاص	مخصص
١٢٨ - ١٧٥	خطأ	١ ٧٥
١٢٨	التعريف	١
١٢٩	معناه في الاصطلاح	٢
١٢٩	انغلط	٣
١٣٠	الألفاظ ذات الصفة :	
١٣٠	أ - التسيان والسهو والغفلة والندمول	٤
١٣٠	ب - الإكراه	٥
١٣١	ج - المنزل	٦
١٣١	د - الجهل	٧
١٣١	الحكم التكليفي	٨
١٣٢	الأثر المترتب على الخطأ بالنسبة للمحقق	
١٣٥	من حيث الصحة والفساد والإجزاء ونحوها	٩
١٣٥	قواعد فقهية متعلقة بالخطأ :	
١٣٦	قاعدة : لا عبرة بالنقض المبين خطأه	١١
١٣٦	ومن تطبيقاتها عند الشافعية	١٢
١٣٧	الخطأ في العبادات :	
١٣٧	أ - الطهارة	
١٣٧	أولاً : الخطأ في الاجتهاد في الأواني والشباب	١٥
١٣٨	ثانياً : الخطأ في الوضوء	١٦
١٣٨	ثالثاً : الخطأ في العمل	١٧
١٣٩	رابعاً : الخطأ في التيمم	١٨
١٤٠	ب - الصلاة :	
١٤٠	أولاً : الخطأ في النية	١٩
١٤٣	ثانياً : الخطأ في دخول الوقت	٢٢
١٤٤	ثالثاً : الخطأ في القبلة	٢٣
١٤٤	رابعاً : الخطأ في القراءة	٢٧

المصنعة	الموضوع	الفتاوى
١٤٧	خامساً : الكلام في الصلاة خطأ	٣٦
١٤٨	سادساً : شك الإمام في الصلاة	٣٦
١٤٨	سابعاً : الخطأ في صلاة الخوف	٣٣
١٤٩	جـ - الزكاة :	
١٤٩	أولاً : الخطأ في الحرص	٣٤
١٥٠	ثانياً : الخطأ في مصرف الزكاة	٣٧
١٥١	د - الصوم :	
١٥١	أولاً : الخطأ في صفة نية صوم رمضان	٣٨
١٥١	ثانياً : الخطأ في الإفطار	٣٩
١٥٢	ثالثاً : الخطأ في تعيين رمضان للأمة	٤٠
١٥٣	رابعاً : الخطأ في الوقت	٤١
١٥٣	هـ - الحج :	
١٥٣	أولاً : الخطأ في يوم عرفة	٤٢
١٥٥	ثانياً : خطأ الجميع في الموقف	٤٣
١٥٥	ثالثاً : الخطأ في أشهر الحج	٤٤
١٥٥	رابعاً : قتل صيد الحرم خطأ	٤٥
١٥٥	خامساً : الخطأ في محظورات الإحرام	٤٦
١٥٥	و - الأضحية :	
١٥٥	الخطأ في ذبح الأضحية	٤٧
١٥٦	ز - البيوع :	
١٥٦	أولاً : بيع المخطيء	٤٨
١٥٧	ثانياً : الخلط في البيع	٤٩
١٥٨	ثالثاً : الجزاء على البيع خطأ	٥٠
١٥٨	ح - الإحارة	
١٥٨	أولاً : خطأ التفاد والقبض ونحوهما	٥١
١٥٨	ثانياً : خطأ الأجراء والعصام	٥٢
١٥٩	ثالثاً : خطأ الكاتب	٥٣
١٥٩	رابعاً : خطأ الطبيب ، والخائض ونحوهما	٥٤
١٦٠	ط - الخطأ في وصف الكلفة	٥٥
١٦٠	ي - الخلط في الشفعة	٥٦



الصفحة	الموضوع	المقررات
١٦٢	ك - النكاح	
١٦٢	أولاً : الخطأ في الصيغة	٥٧
١٦٢	ثانياً : الخلط في اسم الزوجة	٥٨
١٦٣	ثالثاً : الخلط في الزوجة	٥٩
١٦٤	رابعاً : طلاق المخطيء	٦٠
١٦٤	ل - الخطأ في الجنائيات :	
١٦٤	أولاً - القتل الخطأ	٦١
١٦٤	ثانياً - ما يجب ضياعه دون النفس خطأ	٦٢
١٦٥	ثالثاً - جنابة الإنسان على نفسه أو أطرافه خطأ	٦٣
١٦٥	رابعاً - الخطأ في التصادم	٦٤
١٦٦	خامساً - في غرق السفينة خطأ	٦٥
١٦٦	م - الخطأ في الأيمان :	
١٦٦	أولاً : الخطأ في حلف اليمين	٦٦
١٦٨	ثانياً : الخطأ في الحث	٦٧
١٦٩	ذ - الخلط في القصة	٦٨
١٧٠	س - الخطأ في الإقرار والغلط فيه	٦٩
١٧٠	ع - الخطأ في الشهادة	٧٠
١٧١	مسائل متفرقة في الخلط في الشهادة	٧١
١٧٣	ف - الخطأ في القضاء	٧٢
١٧٣	الخطأ في تنفيذ الحد والتعزير	٧٣
١٧٤	الخطأ في القصاص	٧٤
١٧٥	حكم الخطأ في العتري من حيث الضمن وعدمه	٧٥
١٧٥	خط	
	انظر : توثيق	
١٧٥	خطاب الله	
	انظر : حكم	
١٧٥	خطاف	
	انظر : أمانة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٧٦ - ١٨٩	خطبة	١ - ٢٠
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	الألفاظ ذات الصلة	
١٧٦	أ - الموعظة	٢
١٧٦	ب - الوصية	٣
١٧٦	ج - النصيحة	٤
١٧٦	د - الكلمة	٥
١٧٦	أحكام الخطب المشروعة	٦
١٧٧	أ - خطبة الجمعة	
١٧٧	حكمها	٧
١٧٧	أركانها	٨
١٧٨	شروطها	٩
١٨١	مستنها	١٠
١٨٤	مكروماتها	١٢
١٨٦	ب - خطبة العيدين	
١٨٩	حكمها	١٦
١٨٧	ج - خطبة الكسوف	١٧
١٨٧	د - خطبة الاستسقاء	١٨
١٨٨	هـ - خطبة الحج	١٩
١٨٩	و - خطبة النكاح	٢٠
١٨٩	خطبة الجمعة	
	انظر: خطبة - صلاة الجمعة	
١٨٩	خطبة الحاجة	
	انظر: خطبة	
١٨٩	خطبة التمدد	
	انظر: خطبة - صلاة العيد	
١٨٩	خطبة عرفة	
	انظر: خطبة	
١٨٩	خطبة منى	
	انظر: خطبة	

الصفحة	الموضوع	المقترحات
١٩٠ - ٢٠٥	خطبة	١ - ٣٩
١٩٠	التعريف	١
١٩٠	الأنواع ذات الصلة	
١٩٠	الكساح	٢
١٩٠	الحكم التكليفي	٣
١٩٠	أولاً: اختلاف حكم الخطبة بالنظر إلى حال المرأة	
١٩٠	خطبة الحلية	٤
١٩١	خطبة زوجة الغير	٥
١٩١	خطبة من قام بها مانع	٦
١٩١	خطبة المعتدة	٧
١٩١	التصريح بالحنث	٨
١٩١	التعريض بالحنث	٩
١٩٢	التعريض بخطبة المعتدة الرجعية	١٠
١٩٢	التعريض بخطبة المعتدة المتوفى عنها	١١
١٩٣	التعريض بخطبة المعتدة البائس	١٢
١٩٣	خطبة المعتدة من نكاح فاسد أو فسخ	١٣
١٩٤	جواب الخطبة	١٤
١٩٤	خطبة الحرم	١٥
١٩٤	من خطب إليه المرأة	١٥ م
١٩٤	عرض الولي موليته عن ذي الصلاح	١٦
١٩٥	إخفاء الخطبة	١٧
١٩٥	ثانياً: الخطبة على الخطبة	١٨
١٩٥	متى تحرم الخطبة على الخطبة؟	١٩
١٩٦	من نعتب إيجابه أو رده	٢٠
١٩٦	خطبة من لا تعلم خطبتها أو جوتها	٢١
١٩٦	الخطبة على خطبة الكافر	٢٢
١٩٦	العقد بعد الخطبة المحرمة	٢٣
١٩٧	ثالثاً: نظر الخطاب إلى المخطوبة	٢٤
١٩٨	نظر المخطوبة إلى مخاطبها	٢٥

الصفحة	الموضوع	البنود
١٩٨	العلم بالنظر والاذن فيه	٢٧
١٩٨	أمن الفتنة والشبهة	٢٨
١٩٩	ما ينظر من المخطوطة	٢٩
١٩٩	تزيين المرأة الخلية وتعرضها للمطاب	٣٠
٢٠٠	تكرير النظر	٣١
٢٠١	مس ما ينظر	٣٢
٢٠١	الحلوة بالمخطوطة	٣٣
٢٠١	إرسال من ينظر للمخطوطة	٣٤
٢٠٢	ما يفعل الحاطب إن لم تعجبه المخطوطة	٣٥
٢٠٢	وأما ذكر عيوب الحاطب	٣٦
٢٠٢	خاصا : الخطبة قبل الخطبة	٣٧
٢٠٣	سادسا : الرجوع عن الخطبة	٣٨
٢٠٤	سابعاً : الرجوع بغيره إلى المخطوطة	
	أو الفتنة عليها	٣٩
٢٠٥ - ٢٠٨	خطر	٦٠١
٢٠٥	التعريف	١
٢٠٥	الحكم التكليفي	٢
٢٠٦	الخطر المؤثر في إسقاط التبادلات أو تخفيفها	٣
٢٠٧	التعرض للخطر بوزانة غداة أو عضو متأكد	٥
٢٠٨	عقود المخاطرة	٦
٢٠٨ - ٢١٥	عقلاء	١٢٠١
٢٠٨	التعريف	١
٢٠٨	الألفاظ ذات الصلة	
٢٠٨	أ - الاشتباه	٢
٢٠٩	ب - الجهل والجهالة	٣
٢٠٩	ج - يتعلق بالخذاء من أحكام	
٢٠٩	أولاً : عند الأصوليين	٤
٢١٠	ثانياً : عند الفقهاء	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢١٠	أثر الخفاء في سماع الدعوى	٨
٢١١	خفاء النجاسة	٩
٢١٣	خفاء العيب في البيع	١١
٢١٥	ظهور دين تخفي على التركة	١٢
٢١٩ - ٢١٥	خفاوة	١ - ٦
٢١٥	التعريف	١
٢١٦	الحكم التكليفي	٢
٢١٦	أولاً : الخفاوة (بمعنى الجعل أو الحراسة)	
٢١٦	أ- في الحج	٣
٢١٧	ب- تضمين الخفراء	٤
٢١٨	ثانياً : الخفاوة (بمعنى الغمة والأمان والهدم)	٥
٢١٨	خفائض	
	انظر : عثمان	
٢١٨	خف	
	انظر : مسح على الخفين	
٢١٨	خفائض	
	انظر : أضعمة	
٢١٩ - ٢٢١	خفية	١ - ١
٢١٩	التعريف	١
٢١٩	الألفاظ ذات الصلة :	
٢١٩	الاختلاس	٢
٢٢٠	الحكم الإجمالي ومواضع البحث :	
٢٢٠	أولاً : الخفية في الدعاء	٣
٢٢٠	ثانياً : الخفية في السرقة	٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
	خلا	
	انظر: خلا	
٢٢١ - ٢٢٢	خلا	١ - ٢
٢٢١	التعريف	١
٢٢١	الحكم الإجمالي	٢
	خلاف	
	انظر: اختلاف	
	خلافة	
	انظر: إمامة كبرى	
٢٢٢ - ٢٢٤	خلط	١ - ٦
٢٢٢	التعريف	١
٢٢٣	خلط ما يجب فيه الزكاة	٢
٢٢٣	خلط المائتين في عقد الشركة	٣
٢٢٣	الخلط تعديا	٤
٢٢٤	خلط الولي مع العبيد بآله	٥
٢٢٤	خلط المذبح مع	٦
٢٢٤ - ٢٢٣	خُلطة	١ - ١٣
٢٢٤	التعريف	١
٢٢٥	الحكم التكميلي	٢
٢٢٥	مسكيات الخلطة	٣
٢٢٧	أوجه تأثير الخلطة	٤
٢٢٨	أنواع الأموال الزكوية التي يظهر فيها تأثير الخلطة عند الحنفية	
٢٢٨	أولا : لسانه	٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٢٨	ثانياً . الزوج والتمتع وعروض النجاسة والذهب والفضة	
٢٢٩	شروط تأثير الخلقة في الزكاة عند القائلين بها	
٢٢٩	الشرط الأول :	٦
٢٢٩	الشرط الثاني :	٧
٢٣٠	الشرط الثالث :	٨
٢٣٠	الشرط الرابع :	٩
٢٣٢	الشرط الخامس :	١١
٢٣٦	كيفية إخراج زكاة المال المختلط	١٢
٢٣٦	الزيادة فيها بأخذ الساعي من زكاة أمان المختلط	١٣

٢٣٤ - ٢٥٩	خلع	٣١ - ١
٢٣٤	التعريف	١
٢٣٥	الاحتفاظ بآيات النصلة	
٢٣٥	أ - المصلح	٢
٢٣٥	ب - المظلم	٣
٢٣٦	ج - العبدية	٤
٢٣٦	د - الفسخ	٥
٢٣٦	هـ - إنباء	٦
٢٣٧	حقيقة الخلع	٧
٢٤٠	الحكم التكليفي	٩
٢٤٣	جواز أخذ المومن من المرأة	١٢
٢٤٤	جواز مخرج من حاكم	١٣
٢٤٤	وقت الخلع	١٤
٢٤٤	أركانها وما قاله المفسرون في شرعها	١٥
٢٤٥	الركن الأول : الموجب	١٦
٢٤٥	الركن الثاني : المقابل	١٧
٢٤٦	إخراج في مرض الموت أو المرض المحدوف ،	
٢٤٦	أ - مريض الزوجة	١٨
٢٤٨	ب - مريض الزوج	١٩

الصفحة	الموضوع	القرارات
٢٤٨	خام النوي	٢١
٢٥٠	حلم الفضولي	٢١
٢٥١	توكيل في الخلع	٢٢
٢٥٢	عدة المحتصة	٢٣
٢٥٣	لركن الثالث : الموضع وهو البضع	٢٤
٢٥٤	لركن الرابع : الموضع	٢٥
٢٥٦	لركن خامس : الشبهة	٢٧
٢٥٧	تعليق الخلع بالشرط	٢٨
٢٥٧	شرط الخيار في خلع	٢٩
٢٥٧	اللفظ الخلع	٣٠
٢٥٨	اختلاف الزوجين في الخلع نوي عرضه	٣١
٢٥٩ ٢٦٥	خلع	١ ١٢
٢٥٩	تعريف	١
٢٥٩	الألفاظ ذات الصلة	
٢٥٩	أ. الخمر	٣
٢٦٠	ب. السيد	٣
٢٦٠	ج. الخليطان	٤
٢٦١	حكم الخلع	٥
٢٦١	أولاً : تغل الخمر وتغلبه	٦
٢٦١	ثاني : أكل وشرب الخلع	٧
٢٦١	ثالثاً : التطهارة بالخل	٨
٢٦٢	رابعاً : بيع خل وتعليله به	٩
٢٦٤	خامساً : الصبيان في مصب خل وتلاعه	١٠
٢٦٥ ٢٧٥	حسوة	١ ٢٣
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٦	الألفاظ ذات الصلة	



الفقرات	الموضوع	الصفحة
٢	أ - الإتهام	٢٦٦
٣	ب - العزلة	٢٦٦
٤	ج - السر	٢٦٦
٥	الحكم التكميلي	٢٦٦
٦	الخفوة بالأجنبي	٢٦٧
٧	الخفوة بالأجنبي مع وجود غيرها معها	٢٦٨
٨	الخفوة بالخطوة	٢٦٨
٩	الخفوة بالأجنبية للعلاج	٢٦٩
١٠	إجابة الوليدة مع الخفوة	٢٦٩
١١	الخفوة بالأمرد	٢٦٩
١٢	الخفوة بالحدريم	٢٦٩
١٣	الخفوة بالمتقود عنها	٢٦٩
١٤	الخفوة التي يترتب عليها أثر	٢٧٠
	أثر الخفوة	٢٧٢
١٨	أولاً : أثرها في المهر	٢٧٢
١٩	ثانياً : أثرها في العدة	٢٧٣
٢٠	ثالثاً : أثر الخفوة في الرجعة	٢٧٤
٢١	رابعاً : أثر الخفوة في لبوت النسب	٢٧٤
٢٢	خامساً : أثر الخفوة بالنسبة لانتشاء الحرمة	٢٧٤
٣٠ - ١	خلو	٢٧٦ - ٣٠ - ١
١	التعريف	٢٧٦
	الانقطاع ذات المصلحة :	٢٧٧
٢	أ - المحكم	٢٧٧
٣	ب - الفراغ والإفراغ	٢٧٧
٤	ج - الحدك أو الكدك	٢٧٨
٥	د - الكر دار	٢٧٨
٦	هـ - الذرعة	٢٧٨
٧	و - مشد المسكة	٢٧٩

المصفحة	الموضوع	العقرات
٢٧٩	حقيقة ملك الخلو	٨
٢٧٩	احكام الخلو	٩
٢٨٠	القسم الأول : الخلو في عقارات الأوقاف	
٢٨٠	الحالة الأولى	١٠
٢٨٠	الصورة الأولى	١١
٢٨٠	الصورة الثانية	١٢
٢٨٠	الصورة الثالثة	١٣
٢٨١	الصورة لاربعة	١٤
٢٨١	الصورة الخامسة	١٥
٢٨٦	احكام في لزوم الخلو في الحالة الأولى بصورها الأربعة أو عدم لزومها	١٦
٢٨٤	حق مالك الخلو في الاستمرار في العمار إن كان مقبلاً مان (أي في الحالة الأولى)	١٧
٢٨٦	مقدار الأجرة (الخمس) التي يدفعها صاحب الخلو	١٨
٢٨٧	الشروط التي يشترطها ملك الخلو في عقد الوقف عند الملكية	١٩
٢٨٧	بيع صاحب الخلو خلوه ونصرقه به	٢٠
٢٨٨	شفعة صاحب الخلو	٢١
٢٨٨	وقف الخلو	٢٢
٢٩٠	إرث الخلو	٢٣
٢٩٠	بكاليف الإصلاحات	٢٤
٢٩٠	الحالة الثانية من أحوال شراء خلو الخلو في عقارات الأوقاف .	٢٥
٢٩٢	بيع خلو الثالث على الصفة المبينة	٢٦
٢٩٤	القسم الثاني : الخلو في أراضي بيت المال	٢٦
٢٩٦	كيفية توارث الخلو في أراضي بيت المال	٢٧
٢٩٨	وقف ما ينشأ في أرض بيت المال	٢٨
٢٩٨	النسب الثالث : الخلو في الأملاك الدينية	٢٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١٠	أخذ المستجير بذلك الخلو من مناجير لاحق	٣٠
٣١١	خلو عقد النكاح من المهر	٣١
٣٠١	انظر: خلطة	خلطة
٣٠١	انظر: خلطة	خلطان

